ز. ي. هِرشلاغ

مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط

نقله إلى العربية

مُصطفى الحسيني

دار الحقيقة - بيروت

هذه ترجمة كتاب

Introduction to
the modern economic history
of the Middle East

By : Z.Y. HERSHLAC

Leiden - Brill
1964

مقدمـــة

كيف تأتي أن منطقة كانت ، في الماضي ، غنية تتمتع بالرخاء وتقوم بدور شريان حيوي للمواصلات ، وتملك ، في العصر الحديث ، صلات لها قيمتها بالعالم الغربي في فترات مختلفة، ـ كيف تأتي لها ان تفشل في احراز التقدم ، بل تراجعت جزئيا عن مستواها السابق في النمو الاقتصادي ذلك على الاقل حتى الحرب العالمية الأولى ـ لدرجة انها تعتبر الآن من المناطق المتخلفة من العالم ؟

أن جاك ويلرس ، في تحريه عن أصول التخلف التقليدي للشرق الاوسط ، قد حدد العام ١٥١٦ كنقطة بداية، حين أوصى سليم الاول، آخر الفاتحين العثمانيين ، الاجيال المقبلة : « بنفس نظام الارض ، بنفس السلم الاجتماعي ، بنفس سياسة الدولة ، بنفس الدور للدين » (١) ، مخلدا بذلك التراث البيزنطي والعربي والسلجوقي الذي وجده في المنطقة. ان قبول هذا الرأي يلقي شكوكا جدية على قناعة الاقتصاديين البنيانيين القائلة بأن الزمان ، وليس المكان ، هو الذي يقرر التطور الاقتصادي ، بحيث يمكن ان يكون الشرق الاوسط استثناء بارزا من تلك القناعة في رأي ويلرس وغيره ، فلم يتغير الشيء الكثير في البنيان الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة رغم مرور الزمن، بسبب ظروفها المكانية ـ بشرط ان تشمل تلك الظروف المكانية لا المناخ المادي فحسب ، بل المناخ الروحي ايضا (الدين والمفهوم السلبي للحياة) . او ربما ، كان بروديل على صواب في اضفاء وحدة ملتبسة مبهمة

---

(١) جاك ويلرس : « فلاحو سوريا والشرق الاوسط » ، غاليمار ، باريس ١٩٤٦ ، ص ٥٩ .

(١) ف. بردويل : « البحر المتوسط والعالم المتوسط في عصر فيليب الثاني » ، باريس ١٩٤٩ ، ص ٢٩٨

على حوض البحر المتوسط ، وحدة لا تهزم في رأيه ، وانما تهزم وتغير من كانوا كفيلين بهزيمتها : « ان الشرق الادنى لم يهزم أمام العرب ، انه هو الذي هزمهم ، هو الذي تمثلهم في كيانه » .

في هذه الحالة يجب اعتبار الاسلام نفسه كنتاج للصحراء ولمدن القوافل ، نتاجا لظروفه المناخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية (خاصة القدرية ، وعنصر الجهاد ، وتربع الجنود على قمة السلم الاجتماعي يليهم مباشرة التجار) . هذا المناخ الجغرافي والروحي أعاد بدوره تشكيل الغزاة الذين جاؤوا ليخلفوا العرب في السلطة ، فاستمر يمارس نفوذاغلابا على المؤسسات الحاكمة والبنيان الاجتماعي والممارسة الاقتصادية ، حيث كان الزمن عنصرا مقررا للتغير ، فبذر بذور التأخر بدلا من التقدم . وبدأ التدهور عندما تبدى تفوق الغرب في تغيرات عسكرية واجتماعية واقتصادية سريعة ، على النقيض من عدم قدرة الشرق على التكيف .

حتى ولو بدت وجهة نظر ويلرس مبالغا فيها الى حد ما ، وذلك من خلال الملاحظة الاكثر قربا لتطور المنطقة ، فان تخلفها المستمر لواقعة يصعب ان تماري فيها . أضف الى ذلك انه من الممكن ان نرى التدهور والتفسخ التدريجيين اللذان نزلا بالتراث الثقافي والاقتصادي لمنطقة كانت في الماضي مهد الثقافات والديانات والامم . لذا فمن المهم فحص العوامل التي ادت الى هذه الحالة .

طالما ان الحاضر لا يمكن ان يفهم فهما سليما من خلال ذاته ، فالحاجة قائمة الى مسح تاريخي لمزيج العوامل السياسية والمؤسساتية والاقتصادية التي قد توضح السيرورات الجارية في العصور الحديثة . في مثل هذه الدراسة ، فان الظواهر الاجتماعية والاقتصادية للشرق تبدو احيانا ، كشريط سينما توغرافي متتابع ، يعرض سلسلة من الاحداث ، حسب سرعة سيرها العادي حينا ، وبالحركة البطيئة حينا اخر ، بل في اتجاه معكوس في حين ثالث حيث نرى البطل يعدو راجعا عن هدفه النهائي الى منصة القفز كما لو كان الزمن نفسه يعود القهقري .

لقد نوقشت مشكلات الشرق الاوسط (او الادنى) في الماضي اساسا من وجهة نظر الدول الكبرى ، التي كان لرعاياها مصالح سياسية واقتصادية في المنطقة . والحقيقة ان الصراع السياسي والعسكري بين أوروبا والامبراطورية العثمانية قد شكل العنصر المسيطر في العلاقات بين هذين الجزئين من العالم ، طوال الفترة كلها تقريبا . كما انه صحيح بنفس القدر

أن ما يبدو انه محاولات للاصلاح الاجتماعي والتشريعي والاقتصادي داخل الامبراطورية جاء اساسا كنتيجة (عادة على الورق فقط) للهزائم العسكرية التركية او لمذابح الجماعات المسيحية التي استفزت الدول المعنية ودفعتها الى المطالبة بمثل تلك الاصلاحات . ان ذلك يقدم التفسير الرئيسي لتفاقم نظام الامتيازات الاجنبية من ناحية ، واعلان الاصلاحات ، كاصلاحات الخط الهمايوني (الشريف) لسنة ١٨٣٩ والخط الهمايوني لسنة ١٨٥٦ ، من الناحية الاخرى . وكثيرا ما كانت معاهدات السلام ، (مثل معاهدة تركمان – شاي في ١٨٢٨ ، ومعاهدة باريس في ١٨٥٦ ، ومعاهدة برلين في ١٨٧٨) تفرض بوضوح على فارس وعلى الامبراطورية العثمانية ، على التوالي ،واجب توسيع الامتيازات واصلاح النظام . على أي حال ، ان الهوة الكبيرة القائمة بين تلك « الاصلاحات » وبين الظروف الفعلية وحقيقة ان تكاثر القوانين كان مجرد تعبير عن الفوضى وعن الحكم التعسفي (١) ، يجعل من الضروري ان ننظر الى الاسباب الاكثر عمقا في داخل الامبراطورية نفسها (او ، فارس تبعا للحالة موضع البحث) .

رغم ان الشرق الاوسط كان من وقت لآخر يتصل بالحضارة الغربية، فان المؤسسات الدينية والاجتماعية والاقتصادية قد استمرت حتى يومنا هذا غريبة تماما عن الروح الغربية ، وهي تجسد السمة الاقطاعية الخاصة لهذا الجزء من العالم . لا شك انه يوجد قدر غير قليل من المبالغة في وصف المراقبين الغربيين الذين يلقون باللوم كله على شخصية الاتراك وتناولهم للمشاكل الاقتصادية ، كما سنرى في مناقشة دور العوامل الخارجية . لكن مما يدعو الى الاهتمام ان نقرأ وجهة نظر طبيب انجليزي عاش في أزمير في (خمسينيات القرن التاسع عشر) : « الواقع انه رغم ان مؤسساتهم قد تحسنت ، فان ثروتهم قد نقصت وسكانهم قد تقلصوا . ان اسبابا كثيرة قد أسهمت في هذا التدهور . ان السبب الاول والكبير يتمثل في انهم ليسوا منتجين . ليس لديهم لا الهمة ولا الذكاء ولا التفكير المستقبلي . لا يوجد تركي واحد يعتبر مالك أرض يسعى لتحسينها . عندما يكون لديه نقود ينفقها على أغراض ذات متعة فورية . أكثر استثماراته دواما قصر خشبي ، يعيش مدى حياة من بناه . مهنته الوحيدة هي ادارة الدكاكين ،

---

(١) و . ميلر « اوروبا العثمانية وورثتها ، ١٨٠١ – ١٨٢٧ » ، منشورات جامعة كامبريدج ١٩٣٤ . الفصلان ٧ و ١٠ .

والوظيفة . لا يستطيع الدخول في أية تجارة خارجية ، كما انه لا يتكلم لغة غير لغته ، لم يسمع احد قط عن بيت أعمال تركي او عن مصرفي تركي او تاجر او صانع . اذا كان يملك اراضي او بيوتا، فانه يعيش على ايجارها، واذا كان يملك نقودا فانه ينفقها او يوظفها في تجهيز دكان ، يستطيع ان يدخن فيه ويثرثر طوال اليوم . ان المشروع الوحيد المعتبر الذي يمكن ان يرتبط به ابدا هو استثمار احد فروع الايراد العام . ان كفاءته الكبيرة هي الخدمة ، سواء كانت خدمة شخص او خدمة السلطان ، ان الناس يتحدثون عن شطط المكان في فرنسا والمانيا ، انه ليس شيئا بالمقارنة بشطط المكان في تركيا . ان المكان يغلق مجال طموح كل تركي » (١) .

رغم الثورة الصناعية في الغرب ، رغم حملات نابليون ، بل رغم محاولات الاصلاح داخل الامبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر فشلت المنطقة في التوحد عضويا داخل البنيان الاقتصادي والاجتماعي المتطور . ان الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين ، بعد انهيار الامبراطورية العثمانية ، تقوم في الحقيقة علامة على نقط تحول لها اعتبارها في العلاقات بين الغرب والشرق الاوسط ، وفي تناول السلطات المحلية للمبادىء السياسية والاقتصادية داخل المجتمع الشرقي ، بالاضافة الى ذلك فان الفترة الحالية ، فترة ما بعد الحرب ، التي يشكل احد ملامحها المميزة تراكم رؤوس اموال ضخمة في مناطق البترول بالشرق الاوسط ،تولد فرصا طيبة لالغاء بعض العوامل التي ادت الى تخلف الشرق الاوسط .

ان تجربة الماضي تثبت، على اي حال ، ان توفير راس المال وحده ليس كفيلا بأن يحل مشكلة التخلف الاقتصادي . بل ان الاستعداد المتزايد لدى دول الغرب المتقدمة لان تقدم العون الاقتصادي والاداري والتقنولوجي لا يمثل بعد ضمانا لنجاح الجهود الرامية الى التطور . ان المجتمع الشرقي يأبى قبول ما يقدم من عون وتوجيه من جانب الجزء الاكثر تطورا من العالم . ان التخوف المبرر احيانا من قبول الحضارة الغربية ، في معناها التقنولوجي والاقتصادي والثقافي يضرب جذورا عميقة في وعي الشرق . ان التغيرات في التقنولوجيا والاقتصاد تؤدي الى تغييرات في النظام الاجتماعي والسياسي وفي العقلية والدين ، فاذا فشلت تلك التغيرات الاخيرة ، ويمكن

---

(١) ن . سينيور : « مذكرات مقيم في تركيا واليونان ، ١٨٥٧ - ١٨٥٨ » ، لندن ، ١٨٩٥ ، ص ٢١٠ - ٢١١ .

تصنيفها كتغييرات في البنيان الفوقي الاجتماعي ، في أن تتجسد بسبب الولاء ـ خصوصا من جانب القطاع الريفي ـ لانماط من الحياة عفا عليها الزمن ، وتكوينات عشائرية ، وعادات قديمة في الاستهلاك ، وسيطرة الدين و « العلماء » (الكهانة الاسلامية) ، فان التغييرات التقنولوجية والاقتصادية لن يكتب لها البقاء . ان مثلا بارزا على ذلك هو فترة محمد علي في مصر ، عندما وقع صدام بين التغييرات التقنولوجية والاقتصادية التي أدخلها وبين البنيان الاجتماعي والسياسي للبلاد ، فانتهى بهزيمة الاصلاحات ، رغم ان الضربة القاضية قد وجهتها قوى خارجية .

ان متابعة عن كثب للتغيرات البنيانية في مجتمع الشرق الاوسط واقتصاده تظهر علاقة متبادلة على درجة خاصة من المتانة بين البنيان الاجتماعي والمؤسسات وبين السيرورات الاقتصادية . يجب ان يبذل انتباه خاص الى نفوذ العوامل ذات المنشأ الخارجي ، مثل الامتيازات الأجنبية ، او عقود الامتياز او الحمايات الأجنبية، وعلاقتها بالعوامل المحلية او الداخلية. ان هذه الاخيرة منعكسة بقدر غير قليل في التناقض السياسي بين الدين والنظرة الأحدية الى العالم ، وهي النظرة التي يتبناها معظم العالم الاسلامي من ناحية ، وبين الازدواجية والتذرية (من ذرة) القائمين في هذا العالم بالذات من ناحية اخرى .

مع الزمن ، فقد الغزو العثماني القوة الدافعة التي وحدت تلك المنطقة الشاسعة في فترة تناميه . وأخذت الفجوات والازدواجيات الكامنة تكشف عن نفسها معرضة للخطر وجود هذا المجتمع ذاته . احتد الانشقاق في كل نواحي الحياة الرئيسية ـ العسكرية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، الادارية، المالية ـ رغم ان الفلاحين الذين يشكلون جزءا رئيسيا من السكان قد ظلوا مجمدين داخل قوقعتهم . ان التفكك المتتابع للمجتمع ، خصوصا في بنيانه المؤسساتي ، حمل في داخله بذور التحلل النهائي المحتوم . انتجت التغيرات التي حملتها الحرب العالمية الاولى الى بنيان المنطقة السياسي وبنيانها الاجتماعي والاقتصادي بالتالي ، قدرا غير قليل من التململ الاجتماعي في المنطقة وتطلعات اقتصادية وسياسية جديدة ، تدرجية حينا ومحمومة في حين آخر ، داخل قوقعة التخلف التي تبدو مغلقة لا ينفذ منها شيء .

القسم الأول

اقتصاد الشرق الأوسط
حتى الحرب العالمية الاولى

١

سيرورة تفسخ الامبراطورية العثمانية

١ . تفسخ بنيان الامبراطورية العثمانية العسكري والسياسي

ان التغيرات التي وقعت في بنيان او هيكل الامبراطورية العثمانية بين القرن السابع عشر وأواسط القرن التاسع عشر كانت من فعل التدهور الاقتصادي المستمر لهذا الكيان السياسي التي كانت انماط انتاجه وتجارته ما زالت قائمة على التراث الفني للعصرين البيزنطي والعربي . هذا التدهور، الذي كان يجري في وقت كانت فيه أوروبا الغربية تعيش ثورة سياسية واقتصادية عاصفة ، وسع الهوة بين شرق راكد كان يستهلك رأسماله وبين غرب كان يتحرك بسرعة نحو التراكم المتجدد لرأس المال وترتيب انماطه الاجتماعية والسياسية على أساس احتياجات اقتصادية جديدة. واذ كانت الامبراطورية العثمانية تفتقر الى الاستثمار (او التوظيف) المحلي والمبادرة الاقتصادية المحلية في وقت كانت فيه الحروب من الخارج وترف السلاطين تبتلع معظم الدخل القومي ،لذا لم يكن أمامها مفر من ان تقع فريسة للرأسمال الاجنبي وللدول الاجنبية التي لم تكن مصالحها السياسية والاقتصادية تتفق مع مصالح الامبراطورية . كان من بين نتائج هذه الحال توتر مستمر بين الاغلبية التركية في الامبراطورية وبين أقلياتها ، وهو التوتر الذي كان يبلغ أوجه ، لا محالة ، في اضطهاد الاقليات .

عند الحديث عن تفسخ الامبراطورية لا يجوز للمرء ان يتجاهل الدور الذي لعبته مصالح الدول السياسية والاقتصادية ، ولكن لا يستطيع المرء في نفس الوقت ان يتجاوز دور الادارة التركية العاجزة الفاسدة المرتشية

التي أوقعت الاضطراب في الاقتصاد واستغلته بغير رحمة دون تفكير في تجدده المادي او الروحي . ان التغييرات التي ادخلها القرن التاسع عشر قد عكست لا تدخل قوى خارجية فحسب ، وانما ايضا فعل المصالح المحلية ذات المصلحة في بنيان تقليدي وفي الاصلاح ، على التوالي .

ان التفسخ او التفكك الداخلي للامبراطورية العثمانية يمكن تتبعه في الماضي الى زمن قصير تال لوصولها الى قمة قوتها السياسية والعسكرية، في نهاية القرن السادس عشر (١) . ان سنة ١٥٨٠ تعتبر البداية التقريبية للتدفق المستمر لذهب المكسيك وبيرو اللذين احضرهما الى الشرق الاوسط التجار الاوروبيون ، من اسبان وفرنسيين وبرتغاليين وغيرهم . وما لبث ان تم التغلب على العجز الذي سببه انحسار المد من الذهب الافريقي ، بل أدى التدفق الواسع للذهب الامريكي الى رفع الاسعار على نحو لولبي واشاعة الاضطراب في النظام الاقتصادي العتيق للامبراطورية العثمانية . ان اسبانيا بخاصة ، التي كانت بيدها مفاتيح كنوز نصف الكرة الغربي ، كانت في وضع يمكنها من استبدال صادراتها السابقة من البضائع بصادرات الذهب والعملات الذهبية ، التي كانت موضع طلب كبير في أوروبا والشرق الاوسط على السواء .

كانت أوروبا قادرة ان تدفع مقابل جزء على الاقل من تلك الواردات عن طريق بيع فائض الاسلحة للاسبان ، وجمع كثير من المدن وبيوت الاعمال الأوروبية ثروات على حساب هذه المعاملات في العملات والسلاح . وفي الجانب الاخر ، كان لدى الشرق القليل الذي يقدمه من غير المواد الأولية وعدد محدود من المنتجات . ووقع نقص في امداد السلع في الداخل فارتفعت الأسعار (٢) .

أدت السيرورة التضخمية الى خفض القيمة الحقيقية لأجور الانكشارية

---

(١) يحدد « جوزيف فون هامر » بداية التحلل بنهاية عهد سليمان العظيم ، الذي تخلى عن شورى الحكم ومداولاته، وتجاهل التمييز بين خزانة الدولة وبين الخزانة الداخلية وفشل في الحد من الانفاق المفرط في كل من بلاط السلطان ومن جانب الوزراء والباشوات المحليين. راجع كتابه : « تاريخ الامبراطورية العثمانية » ، ١٨٣٤ ، ص ٣٤٨ – ٣٥٣ .

(٢) الواقع ان العملة العثمانية كانت قد خفضت منذ ستينيات القرن السادس عشر، لكن ليس واضحا اذا ما كان هذا قد تم لضبطها على السعر الهابط للفضة ، التي كانت مستندة عليها ، او اذا كان يمكن تفسيره كعلامة على التدهور الاقتصادي للامبراطورية العثمانية . (عن بردويل ، مصدر مذكور آنفا ، الفصل الثاني)

وايجارات السباهية (في الحالة الاخيرة، في حدود ما كان يدفع لهم نقدا لا عينا) . كانت النتيجة مزيدا من عبء الضرائب والاتاوات على الفلاحين وما يترتب عليها من نضوب المنبع الاساسي لدخل الدولة . وبينما نجح مراد الخامس (١٦٢٣ – ١٦٤٠) ، عندما اخذ بالمذكرة التي قدمها اليه مستشاره كوكو بك في ١٦٣٠ ، في اعادة تنظيم مالية الامبراطورية المتدهورة بل ونجح في تأمين فائض في الخزانة لا بأس به لخلفائه ، فقد تلت عهده فترة من التفكك المتجدد في البنيان السياسي والاقتصادي على السواء (١) .

هذا التفكك (ولا جدال في أن الدوران حول رأس الرجاء الصالح وما تبعه من تحول جزء كبير من تجارة العبور الشرق أوسطية الى طرق المحيط (٢) قد لعب في تكوينه دورا لا بأس به) قد اكتسب طبيعة لا يخطئها المرء مع تراجع الجيوش العثمانية عن أوج قوتها في أوروبا ، وعلى وجه الخصوص مع هزيمتها تحت أسوار فيينا عام ١٦٨٣ ومعاهدة كارلويتس للسلام عام ١٦٩٩ (٣) . مع أفول عظمة الفتوحات الماضية، زاد تملل سكان الاراضي الاوروبية ، مسببين مزيدا من الصعوبات للحكام العثمانيين ،الذين فقدوا عددا كبيرا من أثمن أقاليمهم واكثرها اكسابا .

يمكن تلمس تشابه قريب في هذه النقطة مع الايام الاخيرة للامبراطورية الكارولينجية ، التي يمكن ان نعزو تفككها الى تمزق الادارة المركزية والاقتصاد الوطني . ومع ذلك ، فالفرق بين طبيعة الاقطاع الشرقي والغربي ينعكس في تشريح وتحليل سيرورة التفكك . في اوروبا جاءت دفعة التمزق الرئيسية من المقاطعات ، التي حاولت ان تبلور العلاقات الاقطاعية في أقصى درجات الاستقلال لنفسها ، اما في الامبراطورية العثمانية ، فقد شجعت الحكومة المركزية نفسها تفكك الامبراطورية . قسمت شبكة جباية الضرائب بين متعهدي الضرائب ، عودت نفسها على السلطات الكاسحة لامراء الاقطاع ، واعترفت باستقلال ذاتي جوهري للملل ، أي الجماعات (الطوائف) الدينية

---

(١) برنارد لويس : « بعض تأملات حول انحطاط الامبراطورية العثمانية » ،مجلة « دراسات اسلامية » ١٩٥٨ ، المجلد ٩ .

(٢) رغم ان هذه العملية قد استغرقت زمنا اطول مما شاع تقديره ، اذ انه حتى القرن السابع عشر كانت الاسكندرية وطرابلس وحلب وبغداد ما زالت مراكز تجارية هامة .

(٣) للاطلاع على التفاصيل ، راجع ك . بروكلمان : « تاريخ الشعوب الاسلامية » ، لندن ١٩٤٩ ، ص ٣٤٣ – ٣٣٥ –
راجع ايضا ب . واينك : « صعود الامبراطورية العثمانية » ، لندن ، ١٩٣٨ ، ص ٣ .

المتمتعة بالحكم الذاتي التي كانت ، من حيث المبدأ (وغالبا في الواقع) ، منطبقة على الجماعات القومية .

ان العناصر المميزة لمجتمع الشرق الاوسط الاقطاعي ، التي حدت من سلطة الحكومة المركزية وامراء الاقطاع المحليين الذين يتولون السلطة ومتعهدي الضرائب والملل ، قد تحولت تبعا لذلك الى جماعات حاكمة لها مصلحة في النظام الاجتماعي والاقتصادي العتيق رغم انها كانت في حالة تمرد متزايد على السلطة المركزية . وهكذا ترافق تفكك الامبراطورية السياسي والاداري مع استمرار او تمترس الانماط الاجتماعية والاقتصادية العتيقة . في ظروف مجتمع زراعي نموذجي ، كان ضعف السلطة المركزية يعني اهمال تسجيل الارض وتسيُّب رقابة الحكومة عليها. شوه هذا أنماط حيازة الارض لغير صالح الفلاح وعرضه حتى اكثر من ذي قبل لابتزازات ملاك الاراضي ومتعهدي الضرائب .

كانت الحكومة المركزية مشغولة على الدوام ، صراحة او في الخفاء ، بالصراع مع الطغمة الانكشارية العسكرية التي ارتفعت الى مركز السلطة في ايام الفتوحات والانتصارات العثمانية الكبرى وحاولت أن تملي على السلطان كيفية ادارة البلاد. كان مشاة الانكشارية، (١) الذين كوّنوا لكي يصبحوا الجيش الدائم للسلطان في نهاية القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر ، جنودا ارقاء للسلطان ، خاضعين لامرته المباشرة عن طريق الآغا ويتقاضون أجورهم من خزانة الدولة ، على خلاف فرسان السباهية ، الذين كان لهم مكانهم في السلم الاقطاعي . باعتبارهم جيشا دائما قريبا من السلطة المركزية وتحت نفوذها المباشر ، كيَّف الانكشارية انفسهم بسرعة اكبر على استخدام الاسلحة النارية ، فأعطاهم هذا تفوقا على السباهية ، الذين تمسكوا بالاساليب العسكرية العتيقة وبتكتيكات الفرسان . استمر الصراع بين الفريقين خلال القرن السادس عشر والسابع عشر ، وبعده

---

(١) جاء اسم الانكشارية من عبارة « يني شري » ، الجيش الجديد، في مقابل السباهية الاقطاعية في الايام السالفة، وفي مقابل محاولة انشاء جيش من بين الفلاحين في مطلع القرن الرابع عشر والتي تم التخلي عنها بسبب افتقارهم الى الانضباط . كان الانكشارية يجندون من بين الاطفال الذين يختطفون من العائلات المحلية غير المسلمة او الذين يؤسرون في الحملات العسكرية ويعدون لحياة طابعها الحرب والوطنية العثمانية . (راجع كتاب آ . جب و هـ . بوون : « المجتمع الاسلامي والغرب » ، منشورات جامعة اوكسفورد ، المجلد الاول ، القسم الاول ، ص ٥٨ ـ ٥٩ ، ١٧٩ .)

سيطر الانكشارية على السلطان . ووقعت أول محاولة لفرض سلطانهم عليه وعلى بلاطه منذ أيام سليمان ، في بداية القرن السادس عشر . في نهاية القرن نفسه استقر مراد الثالث على سياسة تستهدف اضعافهم حتى لا يعودوا قادرين على فرض ارادتهم على الامبراطورية .

أثبتت تكتيكات الحرب التي تتبعها الجيوش المسيحية الاوروبية تفوقها لا على الفرسان الاقطاعيين الاتراك فقط ، الذين استنزفت قواهم الصراعات المحلية ، بل على البنيان المتصلب لقوات الانكشارية ايضا، واصبح السلطان وحاشيته اكثر اقتناعا بالحاجة الى اعادة تنظيم الجيش . وظهرت في نفس الوقت المصاعب الاقتصادية ،في بداية القرن السابع عشر ،واصبحت الخزانة خاوية ، وتراكمت المتأخرات من أجور الانكشارية وانفجر عصيان صريح بين عامي ١٦٢٦ ـ ١٦٢٨ ، تغلب عليه السلطان برشوة زعماء التمرد ومنح الانكشارية امتيازات تعهد الضرائب ، فاستمرت سلطتهم في النمو على حساب السباهية . وفي محاولة لضمان أجر ثابت وأمان اقتصادي ، حاول هؤلاء ان يدخلوا ضمن قوات السلطان ، ووضع الكثيرون منهم انفسهم تحت تصرف الحكام المحليين ، في علاقة تذكر بالتابع الروماني .

تعقدت مصاعب السلطان في صراعه مع الانكشارية (الى جانب الفرسان والمدفعية الدائمة) حيث باعوا شهادات أجورهم الى الاهالي مقابل خصم وراحوا يعملون في الصناعة والتجارة ، وبالاتجار في المؤن التي تخصصها لهم السلطات ، بالاضافة الى واجباتهم العسكرية. أصبحت شهادات الاجور نوعا من العملة ، واصبح لمن استحوذوا عليها مصلحة قائمة في بقاء هذه القوة . وهكذا ولدت جماعات ضاغطة لها مصلحة في منع الاصلاحات العسكرية العميقة . وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وصل الصراع، مرارا ، بين الحكومة والانكشارية الى مصادمات صريحة وانتهى بتحطيم هذه القوة .

٢ ـ الارض والضرائب بؤرة النظام الاقطاعي
ازدواجية المركزية والاقطاعية

في الشرق الاوسط ، كما في أوروبا ، كانت الارض تشكل جوهر اقتصاديات النظام الاقطاعي (١) ، رغم ان الاقرار المبدئي بالسلطة كان ،

---

(١) راجع أ.هـ. لايبير : « حكومة الامبراطورية العثمانية في عهد سليمان الكبير » ، كامبريدج ، ماس ، ١٩١٣ ، ص ١٠٠ ـ ١٠٥ .

حتى القرن الحادي عشر ، اداء الضرائب ، نقدا في الاساس، فكانت تجبى من كل البلدان وتحمل الى الحكومة المركزية ويقام بها جيش واحد للدولة . لم يبدأ منح الاقطاعات مقابل الخدمة العسكرية الا في سنة ١٠٨٧ ، في ظل الاتراك السلاجقة ، على يد رئيس الوزراء نظام الملك . وانتشر ذلك فيما بعد في اجزاء مختلفة من العالم الاسلامي بما في ذلك ولايات عديدة مما أصبح فيما بعد الامبراطورية العثمانية ومصر . ولقد منح العثمانيون اقطاعات مقابل الخدمة العسكرية منذ الفترات الاولى من حكمهم . فعثمان نفسه ، مؤسس العائلة ، تلقى اقطاعه من الامير السلجوقي لآسيا الصغرى ووسع ممتلكاته تدريجيا ، وبعد عام ١٢٨٦ بدأ هو نفسه في خلع الاقطاعات على آخرين (١) .

كان الفصل بين ما يمكن تسميته النظام المالي او الاميري وبين النظام الاقطاعي الصرف تاريخيا وجغرافيا الى حد ما : نظام منح الاقطاعات مد جذوره أساسا في الاناضول والمقاطعات الاوروبية من الامبراطورية العثمانية بينما في شبه الجزيرة العربية والعراق ومصر كان الاسلوب السائد هو منح السلطة في المناطق مقابل مبالغ مقطوعة واداء ضرائب سنوية للسلطان ، وكان الوسطاء الاساسيون بين السلطان وبين المستفيدين هم السباهية (معناها الفرسان بالفارسية) الذين شكلوا العنصر الاقطاعي الرئيسي في بنيان الامبراطورية الاجتماعي الاقتصادي المعقد (٢) .

بمرور الوقت ظهر بين السباهية أصحاب الاقطاعات ، سلم اقطاعي قائم على حجم الاقطاعة والسلطة السيادية ، بادئا بـ « سباشي » في القاع

---

(١) م. بيلان : « نظام الاقطاعات العسكرية في الاسلام » ، في «الصحيفةالآسيوية»، آذار ــ نيسان ١٨٧٠ ، ص ٢٢٣ .

(٢) الاشارة هنا الى السباهية الاقطاعيين المتميزين عن «سياسة الباب العالي» ، الذين كانوا جنودا أرقاء في خدمة السلطان شخصيا ، مثل الانكشارية . لاحظ « عيني علي » وهو يكتب في ١٦٠٦ ان ادارة السلطان العسكرية والمدنية كانت تضم ٩٠ الف رجل ، بما في ذلك ٧٦ الف في القوات البرية والنظامية ، و ٢٤٠٠ في قوات الاسطول ، وحوالي ٢٠٠٠ من كبار المسؤولين وقادة الجيش وحوالي ١١ الف موظف مدني . داخل الجيش النظامي كان هناك حوالي ٥٠ الف انكشاري ومشاة في الوحدات المساعدة ، و ٨ آلاف مدفعي و ٢١ الف من سباهية سيليهارية الباب العالي وغيرهم (كان كشف الرواتب المدنية ، يضم بين آخرين ، ٢١ طبيبا يهوديا) .

صاعدا الى « علاي بك » و « سنجق بك » و « بيلر بك » (١) . كان أسياد الاقطاعات ، المعفوون من الضرائب ، مخولون بجباية الضرائب من الفلاحين ومن متعهدي الضرائب المحليين ، وكان دخلهم يحدد عدد الفرسان الذين يجب عليهم تقديمهم الى السلطان (٢) . كان الضباط السباهية هم ممثلو الحكومة المركزية في المقاطعات ويشرفون على شؤون الاراضي والمعاملات المتعلقة بها . ومع ذلك ، فقد كانت الاراضي التي في حوزتهم والتي يزرعها الفلاحون تعود لا الى السباهية بل الى الدولة ، حيث ان الاراضي «الميري»، لا اراضي « الاملاك العشورية » ، هي التي كانت تمنح كاقطاعات . ورغم انه كان بوسع السباهية ان ينقلوا ما في حوزتهم بالتوريث الى ابنائهم ، الا ان حيازاتهم كانت تعود الى الدولة في حالة عدم وجود ورثة ذكور . وكانت وظائف السباهية ودخولهم محددة بدقة الى حد ما ، على الاقل نظريا ، وهذا ما ميزهم عن سادة الاقطاع في الغرب ، رغم انهم كانوا احيانا يتمتعون بمزايا سيادية معينة بالنسبة للزراع وانهم كانوا يشكلون سلما اقطاعيا قائما على حجم اقطاعاتهم .

في البداية ، مع انتشار نظام الاقطاعات ، كانت الحكومة تطلب الخدمة العسكرية مقابل منح هذه الولايات ، ولكن مع مرور الزمن تحول اهتمامها الأساسي الى ضمان عائد أكبر من الضرائب لخزانة الدولة لتمويل الجيش الدائم وتغطية النفقات الاخرى . في هذا المجال جعل التفكك المتنامي للادارة المركزية من الضروري ايجاد سياسات مالية جديدة ووسائل جباية جديدة .

في أساس النظام الضريبي الاسلامي كانت توجد نفس التفرقة بين الفاتحين والمقهورين التي طبقت بالنسبة لملكية الارض وانطبقت على الفتوحات العربية كما انطبقت على فتوحات الاتراك السلاجقة والعثمانيين . كانت أراضي الفاتحين تسمى « عشرية » أو « عشورية » (أي يدفع عنها العشر) و « ملك » ، وقد استخدم قانون الاراضي العثماني لها الاسم الاخير ايضا . كان حائزوها ، الذين يملكونها ملكية كاملة ، يدفعون فقط عشر

---

(١) م. بيلان : « دراسة حول الملكية العقارية في البلدان الاسلامية ، وتركيا خصوصا » الصحيفة الآسيوية ، شباط ١٨٦٢ ، ص ١٩٧ .

(٢) في ظل مراد الثالث (١٣٥٩ ــ ١٣٨٩) كان أصحاب الاقطاعات الذين تبلغ دخولهم ١٢٠ فرنك (٧٥ قرشا) ينتظر منهم أن يقدموا فارسا واحدا ، ويتطلب فارس اضافي مقابل كل ٢٠٠ فرنك من الدخل .

المحصول . بينما كانت اراضي المغلوبين ، في الجانب الآخر ، مطالبة بدفع ضريبة تسمى الخراج ، فيما عدا في شبه الجزيرة العربية ، حيث كانت الاراضي عشورية بسبب اعتراضات النبي على فرض الخراج على العرب. كان الخراج اما ضريبة على ناتج المحصول ، تسمى المقاسمة (بنسبة أعلى من العشر عموما) او ضريبة ارض سنوية ثابتة (موظف) على الاراضي المزروعة والبور على السواء . في الامبراطورية العثمانية كانت الاراضي التي تدفع الخراج يشار اليها عموما باسم الـ « ميري » ، وكانت ملكيتها الاساسية في يد الدولة ، نظرا للشرع القرآني القائل بأن كل الاراضي المفتوحة تعود الى الجماعة (١) . نقل بعض من هذه الاراضي الـ « ميري » الى ايدي مواطنين أتراك بارزين ممن نجحوا في تكوين ضياع خاصة كبيرة (جفتلك) ، لكن قانون الاراضي العثماني (الجزء الاول ، المادة ٤) كان يطالب حائزي هذه الاراضي لا بدفع العشر فحسب ، وانما بنفس نسب الضرائب التي يدفعها حائزو الاراضي التي بقيت « ميري » (٢) .

لم يكتف الفاتحون بالاستيلاء على مساحات شاسعة من الاراضي تنتج عائدا ضخما ، بل وقع العبء المالي الاساسي في اعالة الدولة على المغلوبين ، وخصوصا غير المسلمين (٣) . هؤلاء الذميون كانوا يخضعون لا للخراج فقط (يدفعه الحائزون المغلوبون الذين لم تصادر اراضيهم) انما ايضا الى ضريبة رأس تسمى الجزية ، التي كان يخضع لها كل ذكر قادر

---

(١) رغم هذا القانون ترك المسلمون جزءا كبيرا من البلدان المفتوحة في أيدي سكانها ، الذين كانو يدفعون الخراج عنها وكانت لهم عموما الحرية الكاملة في ان يفعلوا بها ما يرونه ملائما رغم كون الملكية الاساسية لها للدولة الاسلامية . ان بعضا منهم ممن اعتنقوا الاسلام بعد فترة من الفتوحات العربية لم يكونوا حتى مطالبين بأن يدفعوا اكثر من «العشر» انظر خضوري : « الحرب والسلام في قانون الاسلام » ، بلتيمور ١٩٥٥ ، ص ١٦٠ – ١٦١ طبقا لمفسري الاسلام كل الاراضي التي يحوزها مسلمون وعرب لم يعتنقوا الاسلام هي أراض عشورية ، بينما كل الاراضي المفتوحة التي يحوزها غير عرب غير مسلمين هي أراض خراجية .

(٢) من المهم ان نتذكر ان العلاقة بين الاراضي « الملك » والخراج عند الفاتحين المسلمين الاوائل وعند غزاة الامبراطورية العثمانية كانت في المجالات القانونية أكثر منها في الوضع الفعلي للاراضي . (راجع أ . ن . بولياك : « الاقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان ١٢٥٠ – ١٩٠٠ » ، ١٩٣٩ ، ص ٣٦ ، ٦٥) .

(٣) رغم ان « التنظيمات » قد قضت اسميا على هذه التفرقة ، الا انها استمرت عمليا حتى نهاية الامبراطورية تقريبا .

جسمانيا وغير معوز . ولا يشير القرآن الى الفرق بين الخراج والجزية (١). لكن المصادر اللاحقة تبين انه بينما الكلمة الاولى تعني اي ضريبة ، فان الكلمة الثانية تشير على وجه التخصيص الى ضريبة الرأس . مع الزمن اصبحت الجزية أيضا ضريبة للاعفاء من الخدمة العسكرية . وفي عشية مرسوم الخط الهمايوني في ١٨٥٦ كان متوسطها ٣٠ قرشا للرأس . بيد انها ألغيت آنئذ ، واستبدلت بمبلغ مقطوع للاعفاء ، « العينية العسكرية » او « البدل » ، كان في البداية بمعدل خمسة آلاف قرش عن كل ١٨٠ رجلا وبعد ١٨٨٤ بمعدل خمسة آلاف قرش عن كل ١٣٠ رجلا . ولقد اكد دستور تركيا الفتاة في ١٩٠٨ الغاء الجزية والزامية الخدمة العسكرية للجميع ، ولكن ضريبة البدل للاعفاء من الخدمة العسكرية ظلت سارية حتى الحرب العالمية الاولى .

لمنع عائد الدولة من الانكماش مع تزايد اعتناق السكان للاسلام ، تقرر في مرحلة مبكرة من تاريخ الامبراطورية العربية ان على المسلمين حائزي أراض خراجية او حائزي الاراضي الخراجية الذين دخلوا الاسلام ان يستمروا في دفع ضريبة الاراضي الخراج (الموظف) أي أن تستمر الاراضي الخراج في اداء الخراج بغض النظر عمن يحوزها . ولكن ، من مرور الزمن، نجح كثير من المسلمين في التهرب من هذه القاعدة وفي دفع (العشر) فقط عن هذه الحيازات ، عن طريق تسجيلها باسمائهم كأراضي خاصة او بتخصيصها كأوقاف (٢) .

كانت الضريبة على الاراضي الخراجية في البداية أعلى بكثير من ضريبة الاراضي العشورية ، فوصلت عمليا الى ٢٠ – ٢٥ ٪ من دخلها الاجمالي .بمرور الوقت مزج معا في ضريبة محاصيل واحدة نوعا

---

(١) تظهر كلمة الجزية مرة في القرآن (في سورة التوبة ، آية ٢٨) بمعنى ضريبة راس يدفعها الشعب الخاضع . وتظهر كلمة الخراج ايضا مرة (سورة المؤمنين ، آية ٧٢) بمعنى أجر أو ضريبة .

(٢) في النصف الثاني من القرن الرابع عشر ، بدا حائزو الاقطاعات في الامبراطورية العثمانية ينقلون اقطاعاتهم الى ابنائهم ، بل الى افراد يختارونهم عند عدم وجود ورثة ذكور . في القرن السادس عشر فقط في ظل سليمان العظيم ، اتخذت خطوات لجعل اراضي الاقطاعات التي لا وارث لها تعود الى الدولة . استؤنفت هذه المحاولات مرة اخرى ، وبغير نجاح كبير اجمالا ، لاستعادة هذه الاراضي للتاج ، على يد مراد الثالث في نهاية القرن السادس عشر وعلى يد عبد الحميد الاول وسليم الثالث في نهاية القرن الثامن عشر ومحمد الثاني في بداية القرن التاسع عشر .

الضرائب المفروضة على الاراضي الخراجية (واللذين ذكرناهما آنفا : الضريبة على المحاصيل والضريبة على الارض) وسماهما الاتراك العشر . والنسبة التي كانت في البداية أقل من ١٠٪ ، رفعت فيما بعد الى ١٢ ـ ١٢ر٥ ٪ من المحصول ، مقدرا وهو ما زال في الحقل . وفي تركيا نفسها ظلت ضريبة العشر هذه سارية حتى ألغاها كمال اتاتورك في ١٩٢٥ .

بالاضافة الى ضريبة العشر على الاراضي ، كان المسلمون يؤدون الزكاة (معناها التطهر والحسنات بمعنى التطهير) التي تعتبر واحدا من اعمدة الاسلام الخمسة (١) . وفي البداية لم تكن هذه ضريبة بالمعنى الاصلي للكلمة وانما اسهاما متوقعا من الاغنياء من أجل الفقراء يستهدف تخطي عدم المساواة في الملكية والدخل بروح الاسلام . لقد ناقش القرآن مبدأ الزكاة واهميتها ، اما نسب الاداء فقد اقرتها السنة ، على اساس ممتلكات المؤمن من الماشية والذهب والفضة . وكانت هذه الضريبةتجبى بواسطة الدولة او المجتمع لتوزيعها بين المحتاجين. وبمرور الزمن اختفت الزكاة بشكلها الاصلي ، وفي تركيا القرن التاسع عشر احتلت مكانها الـ « ويرغو » وهي نوع من الضريبة على الممتلكات (او، كما يسميها بيلن ، ضريبة دخل) مفروضة على العقارات كما على الذهب والفضة والتجارة ، والجمال والاغنام ، الخ ، يدفعها المسلمون والمسيحيون على السواء (٢) .

كان معظم دخل الدولة يأتي من الاراضي ومن غنائم الحرب ، وهو امر طبيعي في المجتمع الزراعي الحربي النزعة الذي كانته الامبراطورية العثمانية في فترة توسعها، لكن كانت للخزانةمصادر اخرى للدخل، الرئيسية منها هي الضرائب على اراضي التاج ، الجزية ، والاتاوات من الاقاليم المقطعة التابعة ، الجمارك ، ضرائب التصدير (الرفتيه) والاتاوات على المناجم واكياس الملح والارز . كانت هذه كلها ضرائب نابعة من الشريعة ، اي القرآن، وغيره من مبادىء القانونالديني. وكان يشار اليها باسمحقوقي

(١) الاعمدة الاربعة الاخرى هي : ا ـ الايمان باله واحد ورسالة النبي ، ب ـ الصلاة، اي خمس صلوات اجبارية يوميا ، ج ـ الحج الى مكة ، د ـ الصيام في شهر رمضان . اما الحرب المقدسة « الجهاد » ، التي يعتبرها القرآن واحدا من ابرز واجبات المسلم ،فقد شاع اعتبارها مؤخرا كتعبير عملي عن الايمان بوحدانية الله وبرسالة محمد .

(٢) م . بيلان ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٢٨٦ .

او روزومي (١) . بالاضافة الى ذلك ، كانت توجد الضرائب التي يفرضها الحاكم مستندا الى سلطته العرفية في اصدار المراسيم (قانون) ، وكانت تعرف باسم « التكاليف العرفية » وتشمل الغرامات ، ومدفوعات التعويضات ، والضرائب والاتاوات على البضائع التي لا تشملها الشريعة من هذه الناحية .

ان التغيرات التي طرأت على اساليب جباية الضرائب قد أثرت على نمط المجتمع في الشرق الاوسط بدرجة ليست أقل ، وربما اكثر ، من التغيرات في مادة الضرائب . كانت هناك ثلاثة اساليب رئيسية للجباية : عن طريق موظف الحكومة ، عن طريق الجيش وضباطه (في البداية السباهية ثم الانكشارية ، وأخيرا القواد المحليين) وعن طريق متعهدي الضرائب من الافراد . وبينما تمثل هذه الاساليب الثلاثة عموما ثلاثة مراحل من التطور التاريخي اعقبت بعضها البعض بالتتابع الذي ذكرناه ، ففي اوقات مختلفة كانت موجودة جنبا الى جنب ، كما سنرى فيما بعد ، ظلت هذه هي الحال حتى بعد الالغاء الرسمي لنظام تعهد الضرائب التقليدي بمقتضى مرسوم « جولهانه » واصلاحات التنظيمات .

عمليا كان هذا يعني تعايش نظامين احدهما ، الاقطاعي ، كان قائما على منح الاراضي والضرائب التي تجبى من زراعها ، وفي مقابلها يتحمل السيد الاقطاعي التزامات معينة، تتعلق بالخدمة العسكريةاساسا. وقد نال هذا النمط من الترتيبات دفعة خاصة في النصف الثاني من القرن السادس عشر ، عندما تقوى جدا مركز الـ (ديري بك) ، او السادة الاقطاعيين (٢) . اما النظام الثاني ، المالي والمركزي ، فكان مبنيا على الاحتفاظ بجيش نظامي مركزي وجباية الضرائب لحساب الحكومة المركزية في كل انحاء الامبراطورية عن طريق موظفين او مستثمري ضرائب .

كان منح اقطاعات من الاراضي ، وهو ما كان العماد الرئيسي للنظام الاول ، يشكل ميزة بارزة في النظام الثاني ، خصوصا حيث كانت الدولة تميل الى التخلي عن الادارة المباشرة للاراضي وجباية الضرائب منها عن طريق موظفيها ، سواء كان ذلك بارادتها الحرة او تحت ضغط الظروف .

(١) كان ثلاث من تلك الضرائب ، هي الجزية والعشر وضريبة الارض ، يعرف معا احيانا باسم الخراج .

(٢) د. ايركهارت : « تركيا ومواردها » ، لندن ١٨٨٣ ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .

وكانت الوظيفة الاخيرة تفرض عندئذ على حائزي الاقطاعات والذين كانوا ملتزمين بأن يحولوا مقابل اقطاعاتهم جزءا من العائدات التي يجمعونها من الاقاليم الى الخزانة المركزية ، في شكل مدفوعات سنوية بصورة عامة .

كان موظفو الدولة المكلفون بالجباية هم عموما حكام الاقاليم ومن يعيّنونهم. ومع ذلك كثيرا ما كان هؤلاء يجدون ان من المستحيل ان يجمعوا المبالغ الضرورية حتى بمساعدة العملاء والمساعدين المحليين. ان أحد أسباب فشل نظام الجباية بواسطة العملاء هو اسباب جباية الضرائب عينا اي جباية محصول يجب نقله وتخزينه وحراسته. ومن بين الاسباب الاخرى التقدير الاعتباطي (الذي ظل يميز ، على أي حال ، جباية الضرائب حتى عندما اتبعت أساليب أخرى) ، والغش والفساد من جانب العملاء .

عندئذ لجأت الحكومة الى أسلوب يشبه النظام الاقطاعي الاوروبي . منح قادة الجيش في الاقاليم ضياعا وحق جباية الضرائب المخصصة لاعالة الجيوش في الاقاليم والتي كانت تتلقى في السابق مخصصاتها من الحكومة المركزية . في مقابل اقطاعاتهم ، تعهد القواد بأن يقيموا ويجهزوا ويعيلوا الجيوش الاقليمية وان يبقوها تحت تصرف الحكومة المركزية . في مصر ، مثلا ، ساعد هذا النظام ، الذي يمكن تتبعه في الماضي وصولا الى أيام المماليك بعد الفتح العثماني ، محمد علي على تقوية حكمه وحكم سلالته . ومع ذلك ففي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للامبراطورية لم يثبت انه اكثر فاعلية من نظام الكتبة والموظفين .

التمزق المتزايد للادارة المركزية جعل التحول الى بنيان جديد امرا ملحا ، خصوصا في الاراضي التي لم تكن ضمن الاقطاعات العسكرية : الاستثمار الخاص بالضرائب . هذا النظام ، الذي يمكن القول انه بدأ يزدهر جديا في القرن السابع عشر ، بقي يطبق على نطاق واسع في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، رغم انه كان قد الغي رسميا بمقتضى « التنظيمات » . حتى نهاية القرن السابع عشر كان العقد عموما لمدة سنة واحدة فقط ، بعدها اما ان يجدد او يعطى لمتعهد ضرائب آخر (ملتزم) ، لكن انتشر فيما بعد العمل بمنح الامتياز لمدى الحياة . وكان الملتزمون يؤجّرون الاراضي الميري ويمنحون سلطة جباية الضرائب في اقليم معين في مقابل مبلغ محدد يدفع مقدما ، الى خزانة الدولة . اما بقية الضرائب التي يحصلونها فكانت لهم ، ومع الزمن نجحوا في تكوين عائدات ضخمة وحيازات أراض خاصة بهم .

هذا النظام ، الذي كانت له مزاياه في المدى القصير ، لم يكن ممكنا ، في المناخ الاجتماعي السائد وفي ظل ظروف غيبة الرقابة الادارية ، الا ان يتحول الى غير صالح المزارع ، الذي اصبحت الدولة والحكومة تتمثل بالنسبة اليه في متعهد الضرائب الفظ ، وبهذه الصفة اصبحا عدوين يخشاهما . كان الملتزمون يلجأون الى كل الوسائل لزيادة ما يأخذونه بغض النظر عن الاسعار الرسمية للضرائب وبغير اهتمام بالفلاح او بالارض . وتدهور وضع سكان القرى الى قناة اجتماعية واقتصادية حقة مع زيادة ثقل الاضطهاد، واستمر ذلك حتى محاولات سليم الثالث الاولى على الأقل، الرامية الى اخضاع متعهدي الضرائب لرقابة حكومية أشد (١) .

كان ثمة علاقة وثيقة بين هذا النظام الضرائبي والدور الذي دخلته ظروف القرية الشرق أوسطية :

أولا ، كان كثيرون من مستثمري الاراضي يُمنحون أراضي لكي يعيدوا تأجيرها او ليجبوا منها الضرائب المستحقة للخزانة من الزراع . مع الزمن تحول كثير من تلك الاراضي الميري الى ملكية خاصة للمستأجرين او المديرين الاصليين . ورغم ان الحكومة كانت تحاول من وقت لآخر ان تمنع هذا التطور ، فان التدخل الايجابي من جانب الدولة لحماية حقوقها كان يعوقه بُعد الاقاليم عن العاصمة والقوة النامية للرجال الأقوياء المحليين . وكلما ازداد الجهاز الاداري المركزي ضغطا وتزايد الحكام وملاك الاراضي الاقليميين قوة ، كلما ازداد سوءا حظ الزراع في منطقة قائد الجيش او الملتزم ، اللذين كان يشار اليهما في كلتا الحالتين باسم « المقطع » او « الاقطاع » : فبالاضافة الى الضرائب كان على القروي ان يدفع ايجارا ، وان يقدم انتاجا لملاك الاراضي والضباط والعملاء وان يقوم بلا مقابل بمختلف الخدمات التي يبتزها منه مالك الارض .

ثانيا ، أدت ندرة وسائل الدفع النقدية الى النمو المتزايد لنظام الضرائب العينية (لا النقدية) مبنية على التقدير في الحقل وتطبيق نسبة الضريبة على المحصول المقدر على هذا النحو .

ثالثا ، حيث ان البنيان الاجتماعي كان يجعل من الصعب على الدولة او مالك الارض ان تتعامل فرديا مع الزراع ، نمت وتوسعت في وقت مبكر المسؤولية الجماعية التكافلية عن اداء الضرائب في القرية الشرق اوسطية.

(١) اوبشيني ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٢٨١ .

وبينما تنقسم الآراء حول اصل النظام الجماعي لحيازة الارض ، او « المشاع » ، والظاهرة التي كان يشار اليها باسم « الشيوعية الريفية » ، يوجد بعض الاساس للاعتقاد ان جذورها في الماضي كامنة في هذه المسؤولية الجماعية (١) .

انغلقت حلقة الاقطاع الشرقي القائمة على القهر والنهب بسمة اخرى : غياب الملاك . هذا التطور وقع ايضا في الاقطاع الغربي ، لكنه في الشرق الاوسط كان عاما الى درجة انه كان احدى علامات بنيانه الاجتماعي والاقتصادي المتردي . لم يكن مالك الارض ، الذي يعيش في المدينة واحيانا في الخارج ، يبذل محاولة حقيقية لتحسين الارض التي يؤجرها لمساعدة الفلاحين الذين كانوا يئنون تحت عبء الضرائب والديون : كان معنيا فقط بأن يعتصر منهم اقصى ما يمكن . ان الغياب ما زال قائما حتى الآن في جزء كبير من الشرق الاوسط ، يساهم بشدة في تخلف المنطقة الاجتماعي والاقتصادي (٢) .

عبر ذلك كله ، ظل سكان القرية الشرقاوسطية ومؤسساتها معزولين عن اي تغيير خارجي ، محبوسين في قوقعة من التقاليد . ولقد اسهم استقرار او ركود القرية مساهمة كبيرة في تجانس المنطقة كلها ، لكنه طبع كل مستقبل مجتمع الشرق الاوسط بطابعة في المحافظة والتخلف . عبر كل الغزوات بقى القروي مؤصل الجذور في أرضه : لم ينجذب الى المدينة، ولم يدع قاهريه يتغلغلون في القرية . انحصر الغزاة في المدن وفي المراكز الادارية الاقليمية . وهكذا خلقت حلبتان للتاريخ : المدينة والقرية . الاولى استوعبت وتمثلت ، الى هذا الحد او ذاك ، موجات من الغزاة ، وفي الاخير بقي الفلاح غير قابل للتأثر بالمؤثرات الخارجية ، مخلصا لتقاليده ولطريقته

---

(١) على اساس مصادر متعددة يرى « هيتون » ان تلك المسؤولية الجماعية عن الضرائب قد فرضت في القرن الثالث في مصر ، حيث لجأ اليها الرومان في البداية على اساس القرية بسبب الهجر الجماعي للارض من قبل الفلاحين الفقراء الذين وجدوا عبء الضرائب بالغ الثقل . (ه . هيتون، تاريخ أوروبا الاقتصادي ، طبعة معدلة ، هاربر آن برادر ، نيويورك ، ١٩٤٨ ، ص ٤٩) .

(٢) من جهة أخرى، فان هذا العمل ، في بلدان الشرق الاوسط التي حاولت تحقيق اصلاح زراعي في القرن العشرين ، اصبح اسهل بفضل غيبة الافندية ، الذين كانوا غير قادرين على ان يقدموا دلائل او حججا جدية بأنهم كانوا يقومون بوظيفة بناءة في ادارة ضياعهم او يسهمون بأي التزام .

في الحياة ولاساليبه في الانتاج وعاداته الاستهلاكية ، حتى عندما اخذ البنيان الاقوامي او العرقي للقرية يتغير مع الوقت باستيعاب وتمثل نسبة معينة من المهاجرين والبدو .

وبما ان السكان الزراعيين يشكلون الاغلبية الساحقة من السكان فلا عجب ان تركت القرية طابعها على كل جوانب مجتمع الشرق الاوسط . لقد تمسك القروي بقريته التي يرتبط بها برباط عميق ، رغم مغريات حياة المدينة والفرص التي قدمتها بداية التغلغل الصناعي الحديث في الشرق الاوسط في القرن التاسع عشر ، وبقي القروي يفضل القرية وشحها ، بأرضها المستنزفة المزدحمة ، ببؤسها وجوعها . ظل مرتبطا بها حتى لو تركها الى المدينة (وقد كانت ثمة حالات هجرت فيها قرى بأكملها بسبب الضرائب الابتزازية او نهب السادة الاقطاعيين او البدو في مواجهة حكومة مركزية سلبية او فاقدة للسلطان) او حتى الى الخارج، وخصوصا امريكا اللاتينية. هولاء المهاجرون ، الذين لم يرجعوا ، يرسلون تحويلات نقدية الى القرية او يستخدمون نفوذهم لمصلحتها في بلاد بعيدة .

راكدة لا تتغير هي القرية الشرق اوسطية ، ولقد بقيت ممتنعة امام التغيرات ومحاولات الاصلاح والثورات في القرنين التاسع عشر والعشرين وطبعت محافظتها نمط مجتمع الشرق الاوسط بأكمله حتى اليوم .

٣ . المدينة الشرق أوسطية والأصناف

في الايام الاخيرة للامبراطورية العثمانية كانت المراكز الحضرية للعالم الاسلامي قد تخطت تماما ازدهارها الكامل وقمة نفوذها على الحضارة الاسلامية التي وصلت اليها في العصور الوسطى الاسلامية . اجتماعيا كانت المدن في عالم مختلف عن الريف ، وكانت علاقاتها معه ذات طبيعية اقتصادية الى حد كبير – علاقة المستهلك بالمنتج (١) .

نمت المدن اساسا حول مواقع المؤسسات الاقتصادية والدينية الرئيسية . ففي رأي ماسينيون ان تلك المراكز كانت : ١ . مراكز التبادل مع جامع المكوس ودار سك النقود المحلية وسوق المزاد ، ٢ . مخزن البضائع والسلع النفيسة ، ٣ . سوق الخيط واللوازم ، و ٤ . الحلقة الدراسية او الجامعة والمسجد .

---

(١) جيب و بوون ، مصدر مذكور آنفا ، المجلد ١ ، ص ٢٧٦ .

رغم ان التمايزات القومية ـ الدينية والحرفية كانت قائمة وصريحة بين سكان المدن ، فقد ساد قدر كبير من التضامن بين السكان ، خصوصا عندما يكون الامر هو مقاومة اجراء حكومي او ضريبي تحكمي او اعتباطي . وكانت مثل تلك المقاومة تتخذ عموما شكل العصيان السلبي ، رغم انه وجدت حالات تمرد بل عصيان مسلح .

كان البنيان الاقتصادي للمدينة العثمانية يتقرر الى حد كبير بالانماط الاجتماعية ـ الدينية . كانت غالبية الجماعات القومية ـ الدينية ، ان لم يكن كلها ، ممثلة في كل من المدن الكبيرة ، لكنها كانت تقيم في احياء منفصلة يسكن كل منها أعضاء جماعة واحدة . ولقد انعكس هذا الانقسام في الحياة الاقتصادية للمدينة ، حيث اصبحت كل واحدة من الجماعات القومية ـ الدينية مرتبطة بمهن معنية خاصة ، فكان الاتراك موظفين وجنودا ، واليونانيون تجارا وصيارفة ، ويشتغل اليهود بالتجارة والمال ، والارمن حرفيين . داخل تلك المهن ، وجد مزيد من التخصص يوازي تلك الخطوط القومية ـ الدينية . في مطلع هذا التطور اتخذت مدن معينة ، مثل أزمير وسالونيكا ، حيث كان الاتراك أقلية ، الطابع المميز للمدن التجارية ، مع الخدمات التي تميز مدن الموانىء . كانت التجارة تتم عموما بين الزبون والحرفي ، وهو عموما معلم الصنف ، أو في الاسواق ، حيث كان كل نوع من البضائع والخدمات متوفرا في قسم معين من السوق .

كانت الصفة المميزة للمدن الاسلامية حتى القرن التاسع عشر هي تنظيم المقيمين فيها في « أصناف » أو « نقابات » او « طوائف » (١) . كانت هذه الاصناف طوائف مهنية اساسا ، لكن في حين ان وظائفها الاجتماعية كانت عموما أوسع من الوظائف الاجتماعية للطوائف الاوروبية(٢)، الا ان سلطتها الاقتصادية وسيطرتها على مهنها كانت أضعف مما هي عليه في الغرب . وكانت المهن التي يشملها هذا النمط من التنظيم الاصنافي

---

(١) كانت هذه الاسماء تستخدم على نحو مختلف في أزمنة مختلفة وفي فترات مختلفة . كان ثمة اسم تركي واسع الانتشار للأصناف هو « جدك » الذي كان يعني اصلا الحق ـ القابل للانتقال بالبيع او التوريث ـ في الاشتغال بعمل او مهنة .

(٢) حيث لم تصل مدن الشرق الى درجة التنظيم الاجتماعي التي ميزت مدن الغرب ،كان على الاصناف ان تتولى وظائف لم تكن مهنية فحسب كما في اوروبا ، لكنها وفرت الاطار الاساسي للحياة في المدن عموما .

تضم لا الحرفيين والتجار فقط ، بل ايضا الموسيقيين والذكور والاناث المغنين والمصارعين والراقصين وسحرة الثعابين وحتى المتسولين (١) .

لم تقتصر تلك الاصناف على الوظائف الاقتصادية والوظائف الاجتماعية والسياسية والدينية (الاحتفالات والعبادة تحت رعاية الاصناف) ، اذ استخدمتها السلطة فمنحت رؤساءها وظائف ادارية ووظائف متعلقة بجباية الضرائب . وحيث لم تكن هناك حكومة ذاتية للمدينة ، ولا تنظيما بلديا بالتالي ، فان شؤون سكان المدينة كان واقعة في معظمها في أيدي كبير المشايخ ، او غيره ممن يماثله من الموظفين ، الذي يعتبر ممثلا للسكان. كان يتولى الادارة بالاشتراك مع قائد الشرطة وآغا الانكشارية . كان الشيوخ الذين يترأسون مختلف الاحياء وأحيانا رؤساء الاصناف ، مسؤولين أمام كبير المشايخ . وفي بعض المدن كان رؤساء الاصناف في كل حي مسؤولين امام شيخ الحي .

يعود أصل الاصناف الاسلامية الى القرن التاسع عشر ،عندما جعلت التراكمات الكبيرة من الرأسمال من الممكن توظيف آلاف العمال والارقاء في الحقول والمزارع في الريف وفي الصناعات والحرف في المدينة. بدأ الحرفيون وأصحاب الصنائع ينظمون أنفسهم تبعا للحرف ، ومكن الازدهار الهائل للمدن ، في القرنين العاشر والحادي عشر ، الاصناف من توسيع نشاطها . وتلقت تلك الاصناف دفعة اضافية بالغليان الاجتماعي الذي عبر عن نفسه في الحركات الدينية والسياسية الليبرالية والمعادية للتشدد في ذلك العصر ، وهي الحركات التي حقنت في الاصناف الاسلامية لونا اجتماعيا وسياسيا لم تعرفه الاصناف الاوروبية (٢) .

---

(١) نشر «جب» و«بوون» تقرير الجبرتي ، المؤرخ المصري ، الذي ذكر فيه انه في ١٧١٨ أهدى اتحاد متسولي القاهرة لابراهيم بك حصانا مجهزا تجهيزا كاملا تقدر قيمته بـ ٢٢ الف بارة .

(٢) يستعرض «برنارد لويس » نظريتين حول منشأ الاصناف الاسلامية ، الاولى انها كانت من ثمار الاصناف البيزنطية ـ لكن لويس يسجل اختلافات واضحة بينهما ، في الشخصية وفي البنيان . والاخرى هي نظرية ماسينيون القائلة بان حركة القرامطة الليبرالية المعادية للتشدد هي التي شجعت العمال والحرفيين على الاتحاد ضد كل انواع القيود المتشددة التي تعوق حريتهم في بناء حياتهم الخاصة بدلا من ترك جميع القرارات لله وحده . قد يفسر ذلك المدى الذي ارتبطت به الاصناف الاسلامية بعد الغزو المغولي ، وخصوصا في الاناضول ، بـ « الفتوة » ، وهي تنظيمات الشباب الداعية لمثل عليا اخلاقية. ويعتقد لويس انه ايا كان الدور الذي لعبته الحركة القرمطية في تشكيل الاصناف، فقد =

مرت الاصناف الاسلامية بتطورات عاصفة في تاريخها الطويل . في عام ١٦٤٠ كانت هناك ١١٠٠ صنفا في اسطنبول (١) ، مقابل ٣٥ فقط عندما استولى الاتراك على المدينة . بمرور الوقت تأثرت اتحادات كثيرة بالشلل الاقتصادي والتخلف التكنولوجي اللذين وسما تدهور الامبراطورية ، لكنها ظلت تشغل مركزا هاما حتى القرن التاسع عشر .

كانت معظم الاصناف مفتوحة لغير المسلمين ، لكن الواقع ان معظم اتحاداتها كانت منظمة حسب الخطوط القومية ـ الدينية نتيجة للتخصصات المهنية المميزة التي لاحظناها بين الجماعات المختلفة . ان مهنا كالصيدلة والصاغة ، الى جانب معظم التجارة في المواد الغذائية ، كانت حكرا للمسلمين . ومن جهة اخرى ، كانت الصيرفة والتجارة في الذهب والفضة من نصيب أصناف تتكون كلية تقريبا من المسيحيين واليهود .

كانت اصناف الشرق الاوسط عموما اكثر ديمقراطية بكثير من نظائرها الاوروبية وتفتقر الى بنيانها المحكم التحكمي (٢) ، رغم انه كان لها هي ايضا سلّم من المعلمين (الاوسطة) والعمال المهرة (الخلفة) والمتدربين (الصراك او المتبادي) . وكان للشيخ الذي يرأس كل اتحاد مجلس صغير يساعده ، لكن القرار النهائي كان قراره .

كانت وظائف الاصناف تشمل وضع وتطبيق النظم المهنية والحرفية ، اقرار اسعار عادلة (بالاتفاق مع الحكومة التي كانت تضع في كثير من الاحيان حدا أعلى للاسعار) ، المحافظة على اسرار الحرفة ، وضمان مستويات مهنية والتجانس المحكم لانماط الانتاج (كما في الملابس والاحذية) . ورغم ان الاتحادات كانت مستقلة من الناحية الرسمية ، الا انها كانت خاضعة لرقابة حكومية شديدة ، كانت تمارس حتى القرن الثامن عشر بواسطة المشايخ ، وبعد ذلك بواسطة موظفين خاصين (قياسين) عموما تعينهم الحكومة .

= قوتها واضفت عليها لونا معينا مضادا للتشدد جعلها هدفا لاضطهاد الحكام السنيين ، ورقابتهم المحكمة. (برنارد لويس : « الاصناف الاسلامية » ، في « مجلة التاريخ الاقتصادي» المجلد ٨ ، العدد ١ ، ص ٣١ ـ ٣٢).

(١) ان مصدرا آخر هو الرحالة التركي ايليا صليبي ، يقدم في منتصف القرن السابع عشر قائمة من اتحادات القسطنطينية واصنافها ويصف بنيانها . وقد احصى ٥٧ قسما و ١٠٠١ صنفا في المدينة .

(٢) خصوصا في الولايات العربية . في اسطنبول كانت تنظيمها اشد احكاما واكثر مركزية .

كذلك كان لاغوات الانكشارية والقضاة كلمة مسموعة في شؤونها في كثير من الاحيان ، وكانت الرقابة عليها كثيرا ما تحال الى هولاء الاخيرين . ومن جهة أخرى ، كانت الرقابة اليومية على معاملات الحرفيين ، الى جانب جباية الضرائب والرسوم ، في ايدي مفتش خاص ، المحتسب ، تساعده ميلشيا خاصة للسوق .

شأن الاصناف الاوروبية ، كان للاصناف الاسلامية ، « قديسون رعاة » . كانوا من الانبياء وشخصيات من الكتاب المقدس مثل آدم (راعي الخياطين والخبازين) ، نوح (بناة السفن) ، او يوسف (صناع الساعات) او من التراث الاسلامي ، مثل محمد نفسه (التجار) او الصحابي سلمان (الحلاقين) .

على الرغم من الدور الهام الذي كانت تلعبه الاصناف داخل المدن ، فلم يكن لها صوت بنفس الوزن في شؤون الدولة او في حياة البلد ككل حتى في قمة تطورها ، وفي القرن التاسع عشر تفككت بسرعة . وانتاب الضعف بعض الاصناف ، واختفت في النهاية من الوجود ، نتيجة للدور الاخذ في الضعف الذي كانت تلعبه الاقليات في الحياة الاقتصادية للامبراطورية ، بينما نجحت اصناف اخرى ، خصوصا في عهد عبد الحميد الاول ، بمساعدة الرشوة في الباب العالي ، في ان تضمن لنفسها مراكز احتكارية تستطيع منها ان تملي الشروط على رجال الاعمال ، ومن تلك الاصناف صنفي الحمالين والخدم .

ان سببا هاما من اسباب تفكك الاتحادات المهنية (وربما كان السبب الحاسم) هو اتجاهها المحافظ . فمعارضة قادتها للتقدم التقنولوجي واساليب الانتاج الجديدة كانت تستحثها الرغبة في المحافظة على تجانسها . ولكن ثبت ان هذا مستحيل ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بخاصة ، مع تزايد تغلغل المصالح الاوروبية ومجهود الاتراك ذاتهم لاصلاح حياتهم الاقتصادية بأكملها . من ناحية اخرى ، كانت الاصناف وتراثها الاقتصادي من القوة بحيث استطاعت ان تبقى الامبراطورية بمعزل عن التيار الرئيسي للتطور الصناعي الذي كان يكتسح أوروبا في ذلك الوقت ، ورغم ان اتحادات الاصناف قد ألغيت رسميا عام ١٨٦٠ ، الا أن الاوان كان قد فات لكي تفجر هذه الخطوة التصنيع ، خصوصا بالنسبة للوضع الشائك الحرج ، المالي والاقتصادي والسياسي .

كذلك فان رجال تركيا الفتاة ، الذين جربوا انفسهم في التشريع

الاقتصادي في عدد من الميادين ، حاولوا ان ينظموا المنتجين تبعا لخطوط مهنية . فالجمعيات المهنية ، التي كان مخططا لها ان تحل محل الاصناف والتي منحت سلطات مماثلة ، اعترف بها في ظل انظمة صدرت في ١٩١٠ و ١٩١٢ و ١٩١٥ ، وكلفت السلطات البلدية (١) بالاشراف عليها (في ظل الجمهورية التركية ، نقل قانون ١٩٢٥ هذا الاشراف الى الغرف التجارية ووزارة الاقتصاد الوطني) . ونظم الحوذية والمراكبية والحمالون والجزارون وغيرهم من اصحاب الحرف في مثل تلك الجمعيات المهنية ، التي كان رجال تركيا الفتاة يسيطرون عليها او يؤثرون فيها عن طريق زعماء الجمعيات . لم تكن التجربة ناجحة تماما في ظل الامبراطورية على الاقل ، بالاضافة الى ذلك نظم التجار جمعية لهم ، كان لها طابع اسلامي وقبل في عضويتها المسلمون من غير الاتراك . وكان مخططا لها ايضا ان تشتغل بالصناعة ، بما فيها الصادرات والواردات . وقامت منظمات للمستهلكين (ملل الاستهلاك) في نفس الفترة في مختلف الميادين . ولقد سعى رجال تركيا الفتاة الى تحويل تلك الجمعيات والمنظمات الى دوائر نشطة للحركة الوطنية . وكانت احدى نتائج هذه المحاولة ان عانى المركز الاقتصادي للاقليات غير التركية المتاعب ، وبدا كما لو أن مصالح المستثمرين الاوروبيين قد يصيبها التهديد ايضا . وكان هذا هو المنبع المبكر للاتجاهات الوطنية التي قدر لها ان تسم تطور تركيا الاقتصادي فيما تلا ذلك .

كان تفسخ الاصناف في القرن التاسع عشر واحدا من أعراض التغيرات التي أصابت بنيان المدن العثمانية ومركزها ، وخصوصا المراكز الادارية والاقتصادية للامبراطورية . كانت العلاقات الاقتصادية مع الغرب تزداد توثقا ، ووسائط النقل والاتصال تتأسس ، والخدمات المصرفية والتجارية تنمو وتتوسع وكانت طبقة المثقفين والضباط ، وكليهما يعيش في المدن ، رأس الحربة في حركة الاصلاح ، وازداد سكان المدن والحواضر . كل تلك العوامل السياسية والاقتصادية والسكانية هدمت النظام الاقتصادي والاداري التقليدي ، وقامت كيانات بلدية جديدة ، ألقيت عليها مسؤولية تقديم الخدمات (ليس دائما جميع الخدمات ، حيث كان بعضها يقدمه

---

(١) الاصلاحات البلدية الرئيسية ، التي استهدفت حكما ذاتيا اكثر اتساعا وعصرية ، بدأت عام ١٨٥٨ في أحد أحياء اسطنبول ، وفي ١٦٨ باسطنبول كلها . وتبعها قانون الولايات الذي قصد به اقامة مجالس محلية منتخبة في مدن الاقاليم لها سلطات محدودة مالية وغيرها (برنارد لويس : « نشوء تركيا الحديثة » ، لندن ، ١٩٦١ ، ص ٣٨٧) .

أصحاب عقود امتياز اوروبيون) وتنفيذ الميزانية البلدية . عاني نمو المدن نتيجة للصعوبات السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها الامبراطورية ككل ، اذ كانت تفتقر الى القاعدة الصناعية المناسبة التي تحتاجها المدينة عادة . لكن دور المدن العثمانية ، كمراكز للتجارة والمضاربة والسياحة والخدمات البلدية وادارة الدولة ، ساعدها على ان تصبح ، بعد الحرب ، بؤرا للحركات الوطنية وبرامج التصنيع في الدول التي خلفت الدولة العثمانية .

٤ ـ الاسلام والاقليات والمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية

رأينا كيف ان شخصية القرية الشرق أوسطية قد أضفت على المنطقة كلها قدرا كبيرا من التجانس وفعلت الكثير لتعيق تطورها الاقتصادي . نفس الشيء يمكن ان يقال عن السنية الاسلامية التي وسمت الدولة العثمانية ، وأثرت تأثيرا محسوسا في كل مجال .

ان الاسلام شأن كل العقائد التوحيدية ، ينادي بأنه الدين الوحيد الصحيح ، بحيث شنت ، طوال التاريخ ، الحروب المقدسة (الجهاد) باسمه ضد الكفار . لكن الهدف كان جعل الاسلام العقيدة الحاكمة للعالم اكثر مما كان هداية غير المسلمين . وعلى كل حال ، فما ان تجاوزت الامبراطورية العثمانية قمة قوتها وانتقلت الى موقع الدفاع حتى وجد النظام الاجتماعي والسياسي الاسلامي الذي تبلور داخلها ان من الصعب التعايش مع الديانات الاخرى . بالطبع ، لن تكفي الدوافع الدينية لشرح احداث كمذابح البلغار او اليونانيين او الاشوريين او الارمن ، التي يجب النظر اليها على أساس خلفيتها السياسية وعلى أساس التمردات والقلاقل التي كانت ترمي الى قمعها (١) .

هذا الرأي تعززه المعاملة القمعية التي اخضع لها الاتراك العرب الذين كانوا عموما مسلمين ، والتي وصلت الى ذروتها اثناء الحرب العالمية الاولى . لكن أيا كانت الحال فقد وجدت الدول الاوروبية الكبرى ان تتدخل بدرجة متزايدة لحماية حقوق ، وأحيانا حياة ، الاقليات الدينية .

---

(١) يقول مدحت باشا ان الدول ، وخصوصا روسيا ، كثيرا ما كانت تلجأ الى الاستفزاز لتستنفر القمع التركي الذي يوفر للدول فرصة التدخل (مدحت باشا : « تركيا ، ماضيها مستقبلها » ، باريس ١٨٧٨ ، ص ١٥ ـ ١٧) .

يرى المسلم ان الاسلام فلسفة شاملة للحياة تقدم جوابا عن كل مشكلة بالرجوع الى المبادىء القرآنية او الى السنة المفسرة . أكد مفسرو الاسلام على الدوام تناغمه الداخلي وشموله الذي يغطى كل طارىء قانونـــي او اجتماعي او اقتصادي .

يقول كاتب عربي معاصر : « ان الاسلام وهو يتولى تنظيم الحيـاة الانسانية جميعا ، لم يعالج نواحيها المختلفة جزافا ، ولـم يتناولها أجزاء وتفاريق . ذلك ان له تصورا كليا متكاملا عن الالوهية والكـون والحيـاة والانسان ، يرد اليه كافة الفروع والتفصيلات ، ويربط اليه نظرياته جميعا وتشريعاته وحدوده ، وعباداته ومعاملاته ، فيصدر فيهـا كلها عن هـذا التصور الشامل المتكامل ، ولا يرتجل الرأي لكـل حالة ، ولا يعالج كـل مشكلة وحدها في عزلة عن سائر المشكلات » .

ان أحد المفاهيم الهامة في هذه النظرة للحيـاة هـو ضرورة ان يكيف الانسان نفسه مع حقائق معينة ، مثل عدم المساواة في الثروة . والاساس القرآني لهذا التناول وارد في الآية : « ولكل أمة أجل اذا جـاء أجلهـم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون » . رغم ان مؤسسة الزكاة ، كما رأينا ، استهدفت تخفيف هذه اللامساواة ، فان وجودهـا ذاتهـا هو اعتـراف بحتميتها . طبقا للمصادر الاسلامية أعلن الله انه قد أعطى البعض أكثر من غيرهم ، مبررا بذلك ، على الاقل على نحو غير مبـاشر ، مؤسسة الملكيـة الخاصة ، وتوحي السنة ان النبي نفسه وخلفاءه الاوائل قد سلموا أمـلاك الدولة الى أفراد .

ان مفهوم الحلول الازلية الشاملة والقدر المقرر سلفا يفسر لماذا لم يكن الاسلام من بين العقائد ـ مثل البروتستانتية ، مثلا ـ التي شجعت المشروع الاقتصادي . تأكد هذا بالحظر الذي فرضه القرآن ومفسروه على الحصول على الفائدة (رغم ان الحظر لا يشمل اداءها) ، وربط الفائدة بالربا ، الذي أدى الى تركز الانشطة المالية في أيدي الاقليات وفي اخضاع الفلاح للمرابين كثيرون منهم كانوا من المسلمين الذين راغوا من التحريم) وفي تأخير خطير لتطور نظام مصرفي وائتماني مستقل .

في نفس الوقت كان لنصوص القرآن والتشريع الاسلامي ، التي تحرم استهلاك أطعمة معينة والمشروبات الكحولية والتي تنظم ملابس المؤمنـين ،

ثم، فيما بعد، ملابس الكفار، تأثيرا كبيرا على انماط الانتاج. حتى استهلاك التبغ (الذي جيء به الى القسطنطينية لاول مرة في ١٦٠٥ ، في عهد أحمـد الاول) ، والافيون والقهوة تعرضت في أوقات مختلفة لهجمـات المتشددين من مفسري الاسلام ، رغم انه لم يكن بوسعهم ان يقدموا دليلا قرآنيا يؤيـد آراءهم في النهاية كسب التفسير الاكثر ليبرالية . وهذا يفسر الارتفاعات والانخفاضات التاريخية في انتاج واستهلاك تلك السلع . ان عـرض وطلب مختلف المنتجات التي كانت خاضعة لقيود دينية كان يعتمد ، والى حـد معين ما زال يعتمد حتى اليوم ، على المـدى الذي يمكـن به تخفيف تلـك القيود . وبصورة عامة ، فقد لعبت طبيعة الايديولوجية الدينية السائـدة في الشرق الاوسط دورا هاما في تركيد أي تقدم اقتصادي في تلك المنطقـة الى حد انه حتى التجارة ، مجد العرب التي امتدحها محمـد نفسه مدحا شديدا (١) ، والتي كانت تشكل مادة حياة الامبراطورية الاسلامية في أعظم ايام ازدهارها ، كانت مركزة الى حد كبير ، في اواخـر ايام الامبراطوريـة العثمانية ، في أيدي الاقليات غير الاسلامية .

لعب ظهور العلماء دورا هاما ، له جوانبه الاجتماعية والاقتصادية ، باعتبارهم النخبة الدينية للعالم الاسلامي . في البداية كان دارسو الشريعة الدينية أكثر قليلا من مستشارين دينيين وقانونيين للشعب ، ومحرومين من أي وضع رسمي وخاضعين بكل الطرق لسلطة السلطان والخليفة الزمنيـة والروحية المسيطرة . بمرور الزمن انفصلت وظـائف العلمـاء الدينيـة والقضائية واكتسب الفرع القضائي ، القضاة ، سلطات واسعة (٢) تشمل ادارة كثير من الاوقاف وما تضفيه ادارة مثل تلك الاملاك الكبيرة وعائداتها عليهم من نفوذ . كذلك سبق أن رأينا سلطانهم على الاتحادات المهنيـة في المدن . وبصورة عامة ، كان القضاة بين الموظفين البارزين في الامبراطوريـة العثمانية ، كما شغلوا ايضا عددا من أكثر الوظائف أهمية في الدولة .

كان من الطبيعي أن تعلن خلافات الرأي بين السلطـان والعلماء عـن نفسها بدرجة متزايدة ، وقد أدى التدهـور ، الذي لاحظنـاه في سلطـة

---

(١) ان ترتيب أهمية المهن المختلفة كما تركه النبي هو : ١ . الجيش ، ٢ . التجارة، ٣ . الزراعة ، ٤ . الحرف ، الخ .

(٢) كانت السلطة الرئيسية ممثلة في أربـع قضاة اقليميين ، يقيمـون في ادرنـة (لتركيا الاوروبية) ، وبروصه (لتركيا الآسيوية) ، والقاهرة (لمصر) ودمشق (للولايـات العربيـة) .

السلطان منذ نهاية القرن السابع عشر الى تقوية مركز العلماء . وجنبا الى جنب مع الوزير الاكبر واحيانا آغا الانكشارية ، كان شيخ الاسلام او قاضي اسطنبول أقوى شخصيات الامبراطورية بعد السلطان . أعاق العلماء ، كمؤسسة ، وعلى نحو أشد من مبادىء العقيدة التي كانوا يعبرون عنها ، محاولات الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي التي يمكن أن تعرض للخطر وضع النخبة الذي كانوا قد بنوه لأنفسهم على أساس النظام الديني والقانوني والاجتماعي القائم .

ان تقديرنا لمكان الدين في المجتمع الاسلامي يجب ان يسترشد بفهم ان هذا المكان لم يكن واحدا بالنسبة للاتراك والعرب . كان الاتراك ، قبل زمن طويل من اعتناقهم الاسلام ، محكومين بمجموعة من الاعراف والعادات كانت سلطة حاكمهم تمارس من خلالها دورا هاما . هذه السلطة كانت تمارس في فترة الفتوحات العثمانية وكان السلطان هو الذي يمارسها . مع السنين توسعت القوانين التي سُنت على هذا النحو لتصبح مجموعة النظم الجنائية والمدنية والاقتصادية ـ التجارية التي كانت خارج القانون الديني الاسلامي او الشريعة ، رغم انها لم تكن على صدام صريح معها. وقدتبلورت فيما بعد في « المجلة » (التي قُننت في ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠) وغيرها من المجموعات القانونية لفترة « التنظيمات » . هذا التطور يمكن أن يفسر لماذا وجد الاتراك انه من السهل عليهم أكثر من العرب ان يبنوا دولتهم على خطوط ثورية وعلمانية بعد الحرب العالمية الاولى .

ان الشريعة ، التي كانت مقدسة الى أبعد حد عند المسلمين ، وكانت عمليا تنظم كل جانب من جوانب حياتهم حتى اصدار المجموعات القانونية الجديدة في أواسط القرن التاسع عشر ، لم تكن تطبق على الاقليات غير الاسلامية . كان مسموحا لتلك الجماعات ان تنظم حياتها الدينية والاجتماعية والقانونية الخاصة . كانت معروفة باسم « المِلَلات » (١) وكانت تتمتع باستقلال ذاتي في أطار نظام الملل .

تعود جذور هذا النظام الى أيام البيزنطيين ، لكن الدفعة الاساسية في تطوره قدمتها طريقة التفكير الاسلامية وأعمال الادارة العثمانية ، حيث كانت الاقليات الدينية والاجانب توضع بموجبها في أدنى درجة لكنهاتسامح بمقتضى الدين الحنيف ونظامه القانوني . سمح هذا لمختلف الجماعات غير

---

(١) مللت هي الصيغة التركية للكلمة العربية « ملة » ومعناها « جماعة قومية ـ دينية » .

الاسلامية بأن تعيش حياتها مستقلة ، كل منها في اطار منفصل . كذلك شكلت الاغلبية المسلمة ، تحت قيادة الخليفة ، ملة خاصة بها (١) ، تضم مختلف الجماعات القومية مثل الاتراك والعرب والاكراد والالبان ، الخ . كما كانت الفرق الاسلامية المنشقة، مثل الدروز ، اعضاء اسميين في هذه الملة . وشكلت الكنائس المسيحية (الكاثوليك ، البروتستانت ، الارثوذكس اليونانيون) مللا منفصلة ، لكل كنيسة طائفتها . وشكل اليهود ملة واحدة ، يرأسها كبير حاخامات (حاخام باشي) مقيم في اسطنبول ، رغم انه كان ممثلا للطائفة اكثر منه رئيسها ، بسبب البنيان غير الهرمي للمعابد اليهودية ، التي كان كل منها في الحقيقة مستقلا .

كان الاستقلال الذاتي للملل بعيد المدى من كل النواحي ، في الميادين القانونية والادارية والاجتماعية والتعليمية كما في المجال الديني . كان لها مؤسساتها الخاصة ، الاقتصادية كما الدينية كما القضائية ، وكانت كل طائفة مسؤولة عن اعالة مؤسساتها ، واستمر هذا الوضع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر رغم التعهد الرسمي للسلطان في الخط الهمايوني لسنة ١٨٥٦ ، بأن تتولاها الدولة (٢) .

رغم ان أساس الملل كان دينيا بكل وضوح ، وليس قوميا ولا اقليميا، فان تلك الجماعات الجيدة التحديد والتنظيم غالبا ما كانت تكوّن وتنمي وعيا سياسيا قوميا محددا بل واتجاهات انفصالية . وكان هذا صحيحا على وجه الخصوص بالنسبة للملل المسيحية، التي يتطابق كثير من مللها مع جماعات قومية . هذه الاتجاهات الانفصالية في نظام الملل قد قويت بنظام الامتيازات الاجنبية ، التي أعطت لدول مثل فرنسا وروسيا حق حماية الاماكن المقدسة في البداية ، ثم لاقليات مسيحية معينة فيما بعد . بمرور الوقت أصبح نظام الملل ، بما اضافته اليه الامتيازات الاجنبية ، واحدا من أهم أسباب حدّ وتقييد السلطة المركزية وتفكك الادارة المركزية في الامبراطورية العثمانية (٣) .

لاحظنا التطابق بين جماعات الاقلية ومهن معينة . ان تركز هذه الاقليات في ميادين الحرف والمضاربة وغيرها من الخدمات الاقتصادية يمكن

---

(١) الكونت ف. فان دن شتاين : « حول الوضع القانوني للرعايا العثمانيين غير المسلمين » ، بروكسل ١٩٠٦ ، ص ٢٣ .

(٢) موراويتس : « مالية تركيا » ، باريس ، ١٩٠٢ ، ص ١٦٧ ـ ١٧١ .

(٣) « كل ملة معترف بها تصوغ قوانينها ، فهي دولة داخل دولة » . (ليون فيرهاغ ، مجموعة تقارير سكرتاريات المفوضية البلجيكية ، بروكسل ، ١٨٧٢ ، ص ٣٣٤) .

ان نعزوه من ناحيــة الى استبعادها من الوظائف الحكومية والعسكرية ومن ناحية اخرى الى ميلها الى النشاط الاقتصادي والـى الاستقلال الـذاتي للملة . استمرت هذه السيرورة حتى اواخر ايام الامبراطورية العثمانيــة ، وكان على النظام الجمهوري ان يتخذ اجراءات شديدة ليقضي عليها .

راينا كيف ان سطوة سادة الاقاليم ونظام الملل والاساليب المالية التي وضعت مالية الدولة وادارتها تحت رحمة متعهدي الضرائب المحترفين قد تظافرت لتضعف الحكومة المركزية للامبراطورية العثمانية . هذه السيرورة التفكيكية ، التي صاحبها ظهور كيانات قومية جديدة (١) ، لم يكن من الممكن ابطاءها ما لم يحول البنيان الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع العثماني تحويلا أساسيا . هذا البنيان ، بدوره ، لم يكن ممكنا تغييره بدون معالجة اسسه : اساليب وعلاقات الانتاج في القرية الشرق اوسطية وطريقة التفكير الاسلامية التقليدية . في حين ان تكيف المسيحيــة ، وخصوصا الكنائس البروتستانتية ، مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية كان قد بدأ منذ القرن السادس عشر ، استمرت قبضة الدين على المجتمع الاسلامي الى ما بعد ثورات الغرب الاجتماعية والاقتصادية وظلت قوية الى وقت قريب .

لقد بذلت محاولات عديدة واسعة الافق للاصلاح ، تستهدف تقوية الامبراطورية العثمانية سياسيا واقتصاديا خلال القرن التاسع عشر . ولسوء الحظ كان العاملون للاصلاح يعقدون كثيرا من الامل على ما يمكن ان يكون للتغيرات في البنيان الفوقي المؤسساتي والقانوني من تأثير على المفاهيم الاقتصادية والسياسية الاساسية . وحتى في هذا البنيان الفوقي، كان ثمة مجالات أهملتها الاصلاحات .

رغم انه على امتداد القرن التاسع عشر بقيت مصر نظريا جزءا من الامبراطورية العثمانية ، فان حكم محمد علي وخلفائه، ثم حكم البريطانيين، قد جعلا سلطة السلطان على مصر اسمية تماما . كان اقصى ما يفعله الباب العالي هو ان يذكر الخديوي دوريا ، تحت ضغط الدول اجمالا ، بأن قرارات معينة تخضع لتصديق السلطان . سيكون علينا ان نقيّم التاريخين المختلفين اختلافا كبيرا لمصر والامبراطورية العثمانيــة في فصلين منفصلين نلحقها بقسم عن فارس لكي نغطي التطورات في كل ما يعرف اليــوم باسم الشرق الاوسط .

---

(١) حتى عشية حرب ١٨٧٦ مع روسيا كانت الامبراطورية العثمانية تمتد على ١٫٨١٢٫٠٤٨ ميل مربع . مع نهاية حرب البلقان في ١٩١٤ ، انكمشت مساحتها الى ٧١١٫٢٢٤ ميل مربع وحتى ضم سنجق الاسكندرونة في ١٩٣٩ كانت مساحة تركيا (الجمهورية) مجرد ٢٩٦٫٥٠٠ ميل مربع .

٢

محاولات الاصلاح في الامبراطورية العثمانية وتوغل المصالح الاجنبية

١ . محاولات التغريب قبل « التنظيمات »

ان تأثير اوروبا او (صدمتها) لم يصبح محسوسا على نطاق واسع في تركيا حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لكن في مجالات معينة نشطت تأثيرات اوروبية جوهرية منذ نهاية القرن الثامن عشر . هذا ينطبق خصوصا على الميدان العسكري ، حيث سعى السلاطين منذ وقت مبكر لاعادة تنشيط قوة الامبراطورية بالالتجاء الى الاساليب والوسائل التقنية الغربية . ولقد ادت محاولاتهم الى تنمية صراعات عديدة بين البلاط والانكشارية ، الذين اكتسبوا مركز النفوذ الحاسم في الميدان السياسي كما في الميدان العسكري (١) .

كانت هذه الفئة ، التي جُربت واختبرت في المعارك الخارجية، تشكل الكتلة الرئيسية للجيش التركي المحترف ، وقد عارضوا ، هم وقادتهم ، انشاء جيش من المجندين ، وادخال اساليب التدريب وانماط التحصين الاوروبية — التي كانت بدورها تتطلب تغييرات بنيانية أخرى في الجيش — عارضوا على وجه الخصوص اية اصلاحية قانونية او اجتماعية قد تهدد مراكز قوتهم في الامبراطورية .

لم يكن سليم الثالث ، الذي ارتقى العرش عام ١٧٨٩ ، اول سلطان يصطدم بالانكشارية ، انما في عهده اتخذ الصراع طابع نضال حياة او موت.

---

(١) كان قائد الانكشارية ، او الآغا ، يسبق في الترتيب جميع وزراء الدولة العثمانية فيما عدا الوزير الاكبر ، وفي بعض الاحيان كان هو نفسه يشغل هذا المركز .

كان سليم ، وهو أحد أوائل الحكام الذين اعترفوا بالثورة الفرنسية ، يتطلع الى توثيق روابط الامبراطورية مع اوروبا سعيا وراء الاساليب الغربية الجديدة في التدريب والتنظيم العسكري وفي بناء التحصينات وفي الميدان الاقتصادي . وأسس أكاديميات عسكرية جعل معلميها من الضباط الاوروبيين ، وعمل على ترجمة المراجع العسكرية الاوروبية ، خصوصا الفرنسية ، الى التركية ، ووفر زوارق تدريب انجليزية لاسطوله ، وأصلح تحصينات حدود الامبراطورية وأقام ترسانة توفانة الشهيرة . وفي ميدان الادارة المدنية أدخل عددا من التجديدات تستهدف اساسا توفير مزيد من الارصدة لاعالة جيش حديث ، وأصدر تشريعا يقضي باعادة الضياع الاقطاعية الى السلطان عند موت حائزها ، وبذل أقصى جهده ليفرض رقابة مركزية محكمة على انشطة متعهدي الضرائب في الاقاليم ، مستهدفا كنهاية ان يلغي نظام استثمار الضرائب واستبداله بالجباية على يد موظفين حكوميين .

أحس الانكشارية ، الذين كانوا وما زالوا متمتعين بالقوة ، بالتهديد الذي تمثله مثل تلك الاصلاحات بالنسبة الى سيطرتهم ، خصوصا محاولة اقامة جيش نظامي (النظام الجديد) . فاتحدوا مع العلماء ، الذين كانوا على نفس القدر من العداء لاصلاحات سليم ، ونجح هذا التحالف الذي كان على رأسه شيخ الاسلام ، في عزل السلطان في ١٨٠٧ ثم في اغتياله فيما بعد .

لكن نهاية الانكشارية لم تكن لتتأخر كثيرا . كان خلفاء سليم مصممين على مواصلة اصلاحاته . فبعد فترة حكم مصطفى الرابع القصيرة ، ارتقى العرش الشاب محمود الثاني في ١٨٠٩ .وعندما أظهر الانكشارية معارضتهم لاعادة تنظيم الجيش على نسق حديث ، دبر تصفيتهم في ١٨٢٦، (١) . ومنذ ذلك الحين اتجهت جهود الحكومة الى بناء جيش شعبي من المجندين على النموذج الاوروبي ، وعلى وجه التحديد النابليوني . والحقيقة ان التجنيد كان عبوديا جدا في بعض الاحيان ، وعاجزا عن ان يأخذ الاعتبارات

---

(١) قدر عدد الانكشارية في زمن محمود بحوالي ٦٠ ألفا ، ولم تتحقق تصفيتهم الا بعد تخطيط دقيق من جانب السلطان . حرموا في البداية من ضباطهم ، ثم فتتوا في جماعات صغيرة ، ثم قتلوا بعد هجوم جبهي قامت به القوات النظامية ، او بالالتجاء الى الارهاب ، تلت ذلك عمليات تطهير . (محمد أسد : « موجز تاريخ تصفية الانكشارية من قبل السلطان محمود عام ١٨٢٦ » ، مترجم عن التركية ، باريس ١٨٣٣) .

المحلية في الحساب . مثلا ، أدى استبدال السرج الاوروبي المسطح بالسرج المنحني الى تقليل فعالية هذا الاخير بقدر كبير وكان احلال البزات الاوروبية المحكمة محل الثوب الفضفاض والعمامة على نفس القدر من سوء الحظ .

كانت سياسة محمود على قدر من الشبه بالسياسة التي وضعها محمد علي لمصر . في اقتصاد تغلب عليه الزراعة ، كاقتصاد الامبراطورية العثمانية، تمثل القرية المصدر الاساسي لعائد الدولة عندما تكون الحكومة غير عازمة او غير قادرة على جلب رأس المال من الخارج ولكنها تسعى الى تطوير الصناعة والبنيان الفوقي والاحتفاظ بجيش قوي . وضع محمود نظاما لضرائب الارض والاستهلاك أدى الى افقار السكان الى حد فجّر الاضطراب . لقد أخمدت الاضطرابات بقسوة ، ولكن لم يمكن عمل سوى القليل امام حقيقة ان المزيد والمزيد من الاراضي بقي بورا بسبب الضرائب الفادحة التي قضت على حافز الفلاح الى العمل .

السياسة الاخرى سيئة الحظ كانت ما جرى عليه العمل من الحاق احتكارات الدولة بالاحتكارات الاخرى لمن يدفع أعلى سعر . درجت تلك الاحتكارات ، باعتبارها المشتري الشرعي الوحيد من الفلاح ، على خفض الاسعار الى حد لم يجعل من المجزي أنتاج سلع مثل الحرير والافيون ، التي كانت قد شجعت الى حد ما في السابق بالاسعار الجيدة في سوق التصدير . ان ما نتج عن ذلك من أهمال الزراعة من ناحية والفقدان الفعلي لمولدافيا ووالاشيا ومصر من الناحية الاخرى أثر على عرض الانتاج الزراعي تأثيرا متعارضا ، مسببا ارتفاعا خاصا في أسعار الحبوب ، وكان عاملا اضافيا في هبوط القوة الشرائية للعملة المحلية .

كان محمود مدركا لصعوبات غرس الاساليب الاوروبية في تربة الشرق الاوسط الاقطاعية . لكنه لم يستكشف استكشافا سليما التأثير البنياني الطويل المدى لسياساته على الاقتصاد . لقد ملأت ضرائبه الفادحة صناديق الخزانة في تلك الآونة لكنها جرّت الخراب على الطاقة الانتاجية لجزء كبير من الاقتصاد الوطني . ووجهت ضربة الى سادة الاقطاع لكنها أفقرت صغار الفلاحين على نحو أشد . وكان لهذه السياسة ان تنتج ثمارها المرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عندما اصبح واضحا ان موارد الدولة الاقتصادية والمالية في طريقها الى النضوب .

أزاحت تصفية الانكشارية عقبة واحدة ، ذات طبيعة سياسية

وعسكريا اساسا ، من طرق تطور البلاد وتأكيد سلطة الدولة : كان بنيان الامبراطورية الاجتماعي والاقتصادي المتخلف عقبة هائلة . كان صراع السلطان مع حائزي الاقطاعات ، الذين كانوا قد اصبحوا اقوياء جدا خلال القرن الثامن عشر مع بداية شبه انهيار السلطة المركزية ، صراعا شاقا ، استمر وقتا طويلا بعد ان الغى محمود الثاني نظام الاقطاعات وصادرها وجعلت ملكا للدولة لا يقبل الانتقال ، وعوض حائزوها بمعاشات مدى الحياة (١٨٣١) . كانت النتيجة ان حمل السلاح السادة الاقطاعيون المسلمون في اليونان (١) والصرب ، والباشوات العرب في سوريا وفلسطين ومصر . كذلك الوهابيون الذين كانوا عندئذ تحت الحكم المصري . اضطر محمود ، الذي لم يكن قد حصل على الوقت الكافي لتدريب جيش فعال بدلا من الانكشارية ، الى التسليم بفقدان عدد من الاقاليم — وعلى فتح الدردنيل بمقتضى معاهدة ادريانة عام ١٨٢٩ (٢) .

لم تعش اصلاحات محمود حتى الى نهاية عهده . فقد اجبر في النهاية على التخلي عنها الى جانب مشروعات اخرى ، بل وان يعيد الاقطاعات الى حائزيها السابقين . كان نجاحه الرئيسي الباقي في الاناضول (٣) ، حيث نجح فعلا في تحطيم سيطرة الـ « ديري بكوات » (سادة الوادي) على الارض . كانت تلك العائلات القوية قد اقتسمت اراضي الاناضول فيما بينها ، ونقلت تلك الضياع الى سلالاتها وكأنها ملكها الخاص ، وازدادت قوتها لتصبح طبقة من الحكام المطلقين المستقلين تماما عن السلطان من كل النواحي والاغراض . ترك محمود بعضهم مالكين لاراضيهم ، لكنه فرض عليهم ضرائب(جزئيا لكي يؤكد الملكيةالاكثرامتيازا للدولة)وواجبامداده بالرجال وقت الحرب . وفي نفس الوقت ربطهم بمصيره بنظام من الامتيازات ، اساسا بخصم كل خدمة يدين بها لكل اسرة . منذ ذلك الحين اكتسبت الدولة من ناحية وصغار الفلاحين من ناحية اخرى دورا هاما كملاك للاراضي في الاناضول، مضفين عليه طابعا جعل مهمة الاصلاح الزراعي اسهل

---

(١) في اليونان استفاد السادة الاقطاعيون ، الذين كانوا قد حاربوا الاجراءات التي اتخذها محمود قبل ١٨٣١ ، من العصيان الذي وصل الى قمته باستقلال اليونان، بمساعدة الدول ، في ١٨٣٢ . على اي حال ، بقي جزء من البلاد تحت سيطرة العثمانيين حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وهنا استمر نضال حائزي الاقطاعات ضد السلطان .

(٢) كانت لهذه الخسائر جوانبها الحسنة : منحت الامبراطورية اجازة من الحروب الخارجية ، واراحت الباب العالي من عبء ادارة عدد من الاقاليم البعيدة المتمردة .

(٣) ل. ستيج : « تركيا الحديثة » ، نيويورك ، ١٩٢٤ .

في تركيا بعد الحرب عن غيرها من البلدان التي خلفت الدولة العثمانية ، حيث غلبت الاقطاعات الخاصة الكبيرة .

فتح جزء من الامبراطورية (سوريا ولبنان) لقدر كبير من النفوذ الغربي في اعقاب الاحتلال المصري فيما بين ١٨٣١ — ١٨٤٠ بقيادة ابراهيم باشا . هذا النفوذ اصبح محسوسا في المجال الاقتصادي — خصوصا في التجارة — كما في الحقل الثقافي ، حيث تدعم بالنشاط التبشيري، كما نمت طبقة محلية من الموظفين والمثقفين . لكن في اجزاء اخرى من الامبراطورية كان تأثير الغرب ما زال محدودا جدا ، عدا نواح معينة . اسس محمود الثاني عددا قليلا من المدارس الثانوية ، وارسل ١٥ طالبا الى اوروبا ، وافتتح مدرسة طبية ، واقام خدمة بريدية ، وأمن طباعة وتوزيع كتيبات عن الوقاية من المرض ، وحظر مصادرة الممتلكات الخاصة ، وابتدع الطربوش . لكن الدولة لم تكن تبذل جهودا لكي تنقل الى الجماهير طريقة جديدة في الحياة او اساليب جديدة في التفكير ، او تمهد الطريق لتحولات اجتماعية واقتصادية اكثر عمقا . كانت الاصلاحات ، وغالبا ما اقتصرت على المراسيم والتنظيمات الرسمية ، تفرض من اعلى — وحتى على هذا النحو لم تكتب لها الحياة .

٢ . التنظيمات

بدأ عصر الاصلاح المعروف في تاريخ تركيا العثمانية باسم «التنظيمات» في ١٨٣٩ ، عام وفاة محمود . ففي ٣ تشرين الثاني وجه ابنه وخليفته عبد المجيد الى وزيره الاكبر مصطفى رشيد باشا (١) خطابا عرف باسم « الخط الشريف » الصادر في « كلخانة » (قصر الورد) ، حيث تلي علانية باعتباره بيانا (٢) » .

يقع جزء كبير من مسؤولية اصدار واعلان هذه الوثيقة على الدول الكبرى ، التي كانت معنية بأحوال رعاياها في الامبراطورية العثمانية ، لكن

---

(١) كان نفوذ رشيد بارزا في اعلان الخط الشريف ، كما في الخط الهمايوني لسنة ١٨٥٦ .

(٢) ج. نورادونفهيان : « مقتطفات من الوثائق العالمية حول الامبراطورية العثمانية » ، المجلد ٢ ، ص ٢٨٨ — ٢٩٠ .

الاصلاحات الرئيسية الواردة فيها أثرت على رعايا الامبراطورية المواطنين بغض النظر عن الديانة . ولقد أعلن خط كلخانة ان الخدمة العسكرية ستشمل من حينها فصاعدا جميع الرعايا العثمانيين ووعد بأن تكون الضريبة حسب الطاقة المالية وفي حدود القانون .

كان « خط كلخانة » اشارة الى نظام الاقطاعات وتعهدات الضرائب حيث كان المستفيدون منهما ينهبون السكان دون أي اعتبار للقانون او للعدل . كان تكرارا لمحاولة ١٨٣١ لانهاء هذا النظام لكنه لم يكن أكثر نجاحا من تدابير محمود . فقد أثبتت الجباية المباشرة للضرائب عن طريق موظفين امبراطوريين فشلها وكان لا بد ان تلغى ، واتخذت الخطوة الرئيسية الى الوراء في العام ١٨٥٢ .

على أي حال ، استؤنف ، تحت ضغط الدول ، التقدم في ١٨٥٦ في ميادين الحقوق المدنية وحقوق الاجانب كما في المجال الاقتصادي . في تلك السنة صدر اعلان جديد ، هو الخط الهمايوني ، الذي كان من بين تعهداته في الميدان الاقتصادي انهاء استغلال الفلاحين على يد متعهدي الضرائب واستبدال نظام الضرائب بالجباية المباشرة وملاءمة الضرائب مع احتياجات الانتاج والتجارة ، ومساعدة الدولة في تطوير المصارف وغيرها من مؤسسات الائتمان .

صاحبت ذلك ضمانات للمساواة المدنية وحماية جميع المواطنين ، ونصوص تكميلية في الميادين العسكرية والدينية ، مثل النص على ان الخدمة العسكرية ستكون عامة . كان النص الاخير تكرارا لتعهد ١٨٣٩ ، لكن ثبت مرة اخرى في الواقع انه عصي على التطبيق ، لانه بدلا من ان يؤخذ غير المسلمين الى الجيش صاروا يدفعون أتاوة الاعفاء او « البدل » التي أشرنا اليها من قبل والتي كانت تمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل للدولة .

لضمان تنفيذ الاصلاحات تمت ترتيبات مؤسساتية ملائمة ، تم توسيع مجلس الاحكام العدلية الذي أقيم في ١٨٣٧ ، بمقتضى الخط الشريف ١٨٣٩ ، ومنح سلطة الرقابة المركزية على التنظيمات (١) .

في العام ١٨٦١ أصدر عبد العزيز ، خليفة عبد الحميد ، وثيقة جديدة أكدت الاصلاحات السابقة ، وخففت عنها قيودا معينة كانت متأصلة

(١) لويس ، مرجع مذكور آنفا ، ص ١٠٦ .

في طريقة التفكير العتيقة المتشددة ، ومن بين أشياء أخرى تناولت بأسلوب أكثر حسما انشاء بنوك ووكالات ائتمان لاغراض التنمية الاقتصادية (١) .

مثل تلك الوعود والتعهدات تكررت مرارا ، خصوصا في سبعينات القرن التاسع عشر ، تحت تأثير حلقات او خلايا « تركيا الفتاة » (٢) ، وبعد ارتقاء عبد الحميد الثاني العرش في ١٨٧٦ . هذا التكرار في حد ذاته يشير الى أي مدى كانت الوعود مجرد اعلانات على الورق ، تعطى بايعاز من الدول الاجنبية او تحت ضغط التطورات الداخلية . الى جانب ذلك لدينا دليل مباشر على فشل الاصلاحات المختلفة التي اشترعتها التنظيمات ، وأحد الامثلة البارزة استمرار نظام تعهد الضرائب مع منح الامتياز لمن يدفع السعر الاعلى .

مع ذلك ، لا يجوز ان نقلل من مغزى تلك المحاولات للاصلاح ، لانها في حقول معينة قدمت بداية صلبة للتقدم ، او على الاقل مهدت الطريق لمجهودات أكثر فعالية في القرن العشرين (٣) . كذلك ، فبالنظر الى الظروف السياسية والمالية المغايرة ، تبعت اعلان ١٨٥٦ ، على خلاف اعلان ١٨٣٩ ، عدة تنازلات (او امتيازات) قانونية واقتصادية فعلية للاجانب (٤) . كانت فترة « التنظيمات » فترة اهتمام أوثق بالتعليم ، رغم ان جهود المصلحين كانت مركزة أساسا على المستويات الاعلى من التعليم . في نظرنا قد يبدو هذا التركيز مفارقة بالنظر الى حقيقة انه لم تكن هناك شبكة لها

(١) بيلان ، مرجع مذكور آنفا ، ص ٢٧٤ – ٢٩١ .

(٢) يذكر عام ١٨٦٤ عموما كبداية لنشاط أول جماعة من تركيا الفتاة وهو عام انشاء صحيفة « حريات » (الحرية) في باريس . هذه الجماعة ضمت عناصر هي التي رفعت عبد الحميد الثاني الى السلطة . لكن عهده المستبد ونكثه بوعوده باقامة نظام دستوري ليبرالي قدم الدافع لتكوين مجموعة جديدة ثورية من تركيا الفتاة من ١٨٨٩ وما بعدها .

(٣) في مقدمة كتبها « جورج يونغ » لـ « مجموعات القوانين والوثائق والمراسيم العثمانية » الصادرة في لندن ، ١٩٠٥ – ١٩٠٦ ، ميز ثلاث فئات من القوانين : الاولى هي القوانين الدينية المشتركة لسائر الشرق المسلم . الثانية هي القوانين العرفية والمدنية المستندة الى هذا الحد او ذاك الى الشريعة الدينية ، ولكن مصادرها تعلمنت الى حد كبير وتطبيقها يقف عند حدود الامبراطورية العثمانية . الثالثة هي حقوق الامتيازات وهي ذات طابع دولي ولا تهم عموما سوى الجماعات الاجنبية المقيمة في تركيا » .

(٤) ج. بيلبسييه دي روسا : « انظمة الامتيازات في الامبراطورية العثمانية » ، باريس ١٩٠٢ ، ص ١٠٨ – ١٢٠ .

قيمتها من المدارس الابتدائية ، وما كان موجودا من المدارس كان تابعا أساسا للملل ، لكن ذلك يمكن تفسيره في ضوء تطلع المصلحين الى اللحاق بالغرب بأسرع ما يمكن . طبقا للمصادر التركية الرسمية كان عدد التلاميذ في مدارس الدولة (الابتدائية وغيرها) في العام ١٩١١ : ١٫٣٣١٫٠٠٠ تلميذا . على كل ، طبقا لمصادر أخرى ، هذا الرقم مبالغ فيه جدا ، وهذه الريبة قد تبدو مبررة على العموم بالحصة التافهة من الانفاق على التعليم في ميزانية الدولة . فاذا أضفنا الى هذا انخفاض مستوى التعليم ، الذي كان في المستوى الابتدائي ، مقتصرا عموما على الدين ، سنفهم الى أي مدى كان التعليم يشكل عنق زجاجة او نقطة اختناق في تطور البلاد . أقيم مجلس الدولة للتعليم في ستينات القرن التاسع عشر ، لكن اثناء فترة « التنظيمات » وحدها اتسعت شبكة المدارس الثانوية ، فشهد عام ١٨٦٨ تأسيس ثانوية « غلاطه ساراي » ، التي أصبحت فيما بعد معهدا عاليا للتربية في الامبراطورية . ومن بين ٤٫٥٠٠ طالبا في جامعة اسطنبول في ١٩١٠ ، كان أكثر من ٣ آلاف يدرسون القانون والعلوم الانسانية و ٨٥٠ يدرسون الطب ، و ٥٠٠ يدرسون الهندسة ، و ١٧٠ يدرسون الرياضيات والعلوم الطبيعية (١) .

تجلى التقدم التدريجي في تقنين القانون العثماني في اصدار المجموعة التجارية في ١٨٥٠ ، ومجموعة قوانين الاراضي في ١٨٥٨ ، والمجموعة التجارية البحرية في ١٨٦٣ — ١٨٦٤ . عندئذ بدىء في صياغة مجموعة مدنية . كانت سلسلة من التقنينات قد أصدرت قبل ذلك ، ولعبت دورا كبيرا في تعميم القانون وفي تضييق مجال الممارسة التحكمية للسلطة من جانب القضاة والموظفين . عندئذ شكلت لجنة لتقنين القانون المدني

(١) كان التعليم تماما في أيد دينية — اسلامية او مسيحية او يهودية — حتى العام ١٨٤٦ . ومن وقتها حتى نهاية سبعينيات القرن التاسع عشر ، فان ما يسترعي الاهتمام انه رغم اهتمام الدولة بالتعليم ، الا انها لم تنشىء سوى عدد قليل من المدارس العسكرية والثانوية — بما في ذلك محاولة انشاء جامعة — كما انها اقامت مراقبة دقيقة على الكتب التي تطبع في البلاد او تستورد اليها . عين اول وزير للتعليم في ١٨٥٦ . كان التعليم الابتدائي في أيدي المجتمعات المحلية ، التي كانت مسؤولة ايضا عن تمويله بمساعدة الآباء ، والحكومة رسميا على الاقل . وعلى ذلك فمن الصعب استخلاص فكرة عن اجمالي الانفاق على التعليم من نفقات الدولة ، وهو ما كان يساوي ٢٫٥ ٪ فقط من الميزانية القومية ، ولا تشمل هذه النسبة مدارس التدريب بأنواعها المختلفة . (ميرز : « تركيا الحديثة » ، نيويورك ، ١٩٢٤) .

للامبراطورية مع مراعاة احتياجات العصر . انتهت من وضع تقريرها في اول نيسان ١٨٦٩ ، واصبح ما توصلت اليه أساسا لمجموعة مدنيةجديدة، « المجلة » ، التي نشر الجزء الاول منها في ١٨٧٠ . كانت « المجلة » من حيث الاساس تجميعا للقوانين المدنية المبنية على مبادىء الاسلام كما فسره الفقيه السني الكبير ومؤسس مدرسة القانون الديني المسيطرة لدى الاتراك، ابو حنيفة (٦٩٩ — ٧٦٧) ، لكنها مكيفة مع الظروف الحديثة تحت تأثير الفكر التشريعي الاوروبي ، وخصوصا المجموعة النابوليونية ، في محاولة لمعالجة المشاكل المستحدثة ، مثل العلاقات التجارية الحديثة ، الصرف الاجنبي ، الاتحادات والشركات ، الصك ، الشهادة ... الخ .

شهدت نهاية سبعينات القرن التاسع عشر وثمانيناته اصدار تشريعات « أصول المحاكمات » في مجالات القانون التجاري والمدني والجنائي . وكان لا بد من انشاء شبكة جديدة كاملة من المحاكم ، الى جانب المحاكم الشرعية ، لتعالج القضايا الخاضعة للقانون المدني الجديد ، الذي ساعد تقنينه على توضيح أي القضايا تخضع لاي نوع من القانون. استمرت المحاكم الشرعية — والمحاكم الملية لغير المسلمين — في معالجة مسائل الاحوال الشخصية (الزواج ، الطلاق ، الميراث ، الخ) ، والاوقاف والمسائل الدينية ، وتولت المحاكم المدنية نفسها أساسا القضايا الجنائية والتجارية (١) ، اما محاكم الامتيازات ، التي كانت سلطتها مبنية على اتفاقيات دولية ، فقد تولت القضايا التي تتعلق بصفة خاصة بالرعايا الاجانب . وكان هؤلاء عموما يحاكمون امام المحاكم القنصلية المعنية بحكم قانون البلد التي تمثله .

لا يكتمل عرض « التنظيمات » دون ان نتحدث عن الرجل الذي ربما كان مهندسها الرئيسي بعد رشيد باشا : مدحت باشا (١٨٢٢—١٨٨٣) . كان هذا السياسي مؤهلا لدوره الاصلاحي برصيد غني من الخبرة تراكم بالدراسة والترحال في أوروبا ، ثم بالخدمة فيأجزاء مختلفةمن الامبراطورية مثل سوريا والصرب ومقاطعات الدانوب ، واخيرا خلال عمله لمدة سنة

(١) القضايا الجنائية والتجارية ، التي يشكل الرعايا الاجانب طرفا فيها سواء في معاملاتهم مع بعضهم البعض او بالعلاقة مع الدولة العثمانية ، كانت تنظر عموما أمام محاكم مختلطة . أدى الخلط الذي وجد بين الاسس التشريعية للمحاكم المختلطة والمحاكم القنصلية الى منازعات مستمرة بين السلطات المحلية من ناحية والمثلين والحكومات الاجنبية من ناحية اخرى .

كرئيس لمجلس الدولة وهو هيئة استشارية للسلطات والحكومة . وفي العام ١٨٦٩ عين حاكما للعراق .

هذه المنطقة الخلفية من الامبراطورية كانت قد حكمت لفترة قصيرة قبل ذلك (من ١٨٥٣ الى ١٨٥٨) من قبل محمد رشيد باشا ، الذي عمل الشيء الكثير لتحسين الري والملاحة النهرية . ولقد واصل مدحت تلك الجهود لكنه خصص طاقته الاصلاحية لتطلعات اخرى ايضا . فلم يتردد، وهو الحاكم المسلح بسلطات مدنية وعسكرية ، في شن هجوم جبهي على النظام القديم في مجال حيازة الارض ، وهو المجال البالغ الخطورة . أمر بتسجيل جميع الاراضي كي يقضي على الفوضى التي كانت سائدة منذ قرون في مجال الملكية . وكان للعملية غرض مزدوج : اقرار الحقوق على الاراضي ، وايجاد أساس للاصلاح .

وكانت النتيجة مجرد محاولة لتسجيل اراضي العراق وتحديد فئاتها ، فلم تبلغ العملية هدفها الرئيسي : الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي يستهدف ضمان الحيازة او الملكية لطبقة الزراع المستثمرة . هناك اسباب عديدة لهذا الفشل : خاف السكان الغارقون في الجهل والعجز السياسي أن يكون تسجيل الاراضي مقدمة لضرائب أعلى أو لاحصاء لاغراض الجيش . فاستفاد المشايخ وملاك الاراضي من هذه المخاوف لكي يشجعوا الفلاحين على تسجيل الاراضي باسمائهم ، بل ولجأوا الى الارهاب لتحقيق هذا الغرض . وعمل موظفو الدولة ، غير المدربين والمرتشون ، عموما يدا بيد مع مشايخ وملاك الاراضي . تحطمت الاصلاحات التي رسمها مدحت على تلك العقبات ، وبقيت بعيدة جدا عن ان تكون عملية استئصال التأخر والاستغلال الرهيب الذي وسم الريف العراقي ، فأدت عملية تسجيل الاراضي الى تقوية المصالح الثابتة أكثر من ذي قبل .

قدر لشروط حيازة الارض في العراق والاستقطاب الاقصى لملكية الاراضي في ذلك البلد ان يستمرا على الاقل حتى ثورة ١٩٥٨ ، لتظهر كم كانت ماحقة هزيمة هدف مدحت باشا من تسجيل الاراضي .

في ميادين اجتماعية واقتصادية اخرى حقق مدحت باشا نجاحا غير بسيط . نجح في أن يوطن على الارض اعدادا كبيرة من البدو الذين كانوا يشكلون خطرا على الامن العام ، وخصوصا للمسافرين ، وأصلح النظام

الضريبي وأساليب جباية الضرائب (١) ، في البداية بالقمع بالقوة ، ثم ، بعد توطين البدو ، بقدر كبير من النجاح . وطور شبكة للري والملاحة في الفرات ودجلة ، ورفع المستويات الصحية المتدهورة في العراق ، وأولى قدرا كبيرا من الاهتمام لتطوير المدن بتشجيع الحكم البلدي والصناعة المحلية . وفي محاولته لرفع المستوى العام للمعيشة ، وصل الى حد تنظيم اساليب للمعونة الاجتماعية .

نظرا لان الجماعة الوحيدة التي كان بوسع مدحت ان يعتمد عليها في تطلعاته الاصلاحية ، الى جانب الجيش ، كانت طبقة الموظفين الاتراك ، لذا سعى الى رفع مستوى كفاءتهم وتعليمهم والى محاربة الفساد بين صفوفهم ، لكن عمله كان بلا جدوى . ففي حين ان البيروقراطية كانت لامعة من الخارج بل ومتغربة الى درجة معينة ، الا أنها كانت متعفنة حتى العظم ، فاسدة ولا مبالية بمصالح الامبراطورية (٢) .

بالنسبة لمدحت باشا ، يمكن رسم خط مستقيم من الانجازات ، التي حققها كحاكم للعراق ، الى محاولاته او تطلعاته ، كوزير أول بعد ذلك مباشرة ، اولا في ١٨٧٣ ثم في ١٨٧٦ . انتهت ولايته الاولى نهاية مفاجئة ، اساسا بسبب مصادماته مع السلطان عبد العزيز حول المسائل المالية والاقتصادية . ففي حين ان حسابات ميزانية الامبراطورية كانت تظهر على الورق فائضا للخزانة ، لكن كان ثمة عجز في الواقع يصل الى ملايين من الجنيهات التركية تتراكم سنويا . وكانت وظيفة خديوي مصر ووظائف حكام الاقاليم تشترى من الباب العالي . وجاء الفراق النهائي بين السلطان ووزيره الاول حول امتياز السكك الحديدية الذي منح للبارون هيرش ، الذي الغاه عبد العزيز في النهاية ، ولكنه طرد مدحت باشا في نفس الوقت.

ان مدحت ، الذي جسد في العمل فلسفة تركيا الفتاة ، قد مهد الطريق لارتقاء عبد الحميد الثاني العرش بعد وفاة عبد العزيز وعزل مراد الخامس . بدا وكأن هناك أملا في أن يتبنى الحاكم الجديد سياسة أكثر

(١) كان استبدال نصيب الحكومة في محصول البلح بضريبة « الجارب » ، التي اكتسبت اسمها من مقياس محلي للمساحة يعادل الفدان تقريبا ، من الاصلاحات ذات الاهمية الخاصة في هذا المجال ، اذ أخذت فئة الارض وموقعها في الاعتبار ، واصبحت تعرف بمرور الوقت كنموذج للعدل ، وأدى تطبيقها ، بالمصادفة ، الى المساعدة على تحديد حقوق حيازة الارض .

(٢) علي حيدر مدحت : « حياة مدحت باشا » ، لندن ، ١٩٠٣ ، ص ٦٣ .

تقدمية عندما عين مدحت وزيرا أول محل رشيد باشا في ١٩ كانون الاول ١٨٧٦ ، ووعد بأن يستمر في طريق الاصلاح (رغم ان صياغة بيانه الاول بهذا الخصوص قد افترقت عن بعض المبادىء الاقتصادية والتشريعية التي صاغها مدحت) ، واعلن في ٢٣ كانون الاول من نفس السنة ان دستورا سيعلن وان مؤسسات برلمانية تمثيلية ستقام . رغم ان مدحت لم يكن عضوا في اللجنة التي عينت لوضع مشروع الدستور ، الا انه لعب دورا هاما في وضع الخطة التي اعتمدت في النهاية . كانت تلك الخطة تنص على برلمان من مجلسين على النمط الفرنسي والبلجيكي : مجلس شيوخ يعين السلطان اعضاءه ومجلس نواب ينتخب لمدة اربع سنوات بالاقتراع السري في انتخابات عامة في الاقاليم . نص الدستور على الحرية الفردية والحقوق المتساوية لجميع المواطنين دون تفريق بسبب العنصر او العقيدة (المواد ٨ و ١١ و ١٧) ، وعلى استقلال القضاء، الذي كان سيعالج القضايا المدنية حسب القانون المدني وليس حسب القانون الديني (المادتين ٨١ و ٨٧) ، وعلىتعليم ابتدائي شامل (المادة ١١٤) (١) ، وعلىالخدمة العسكريةلاعضاء جميع الطوائف الدينية (متضمنة في المادة ١٧) ، وحظر تحصيل ايراد او انفاق نفقات على خلاف ما هو مسموح به في الميزانية الرسمية (أساسا المواد ٩٦ – ٩٩) .

لكن كان الدافع الى وعود عبد الحميد هو الرغبة في ارضاء الدول الاوروبية اكثر من الاهتمام بتحسين احوال سكان الامبراطورية . قبل ان تمضي اسابيع نفى مدحت باشا – في ٥ شباط ١٨٧٧ . ورغم انه سمح له فيما بعد بالعودة وعين في نهاية ١٨٧٧ حاكما على سوريا وفي منتصف ١٨٨٠ حاكما لازمير ، ولكنه بعد ذلك بقليل حوكم بتهمة التواطؤ على قتل عبد العزيز وحكم عليه بالاعدام (رغم ان التهمة لم تثبت) . بدلا من ذلك نفى مجددا في صيف ١٨٨١ ، هذه المرة الى الحجاز ، حيث اغتيل في ٢٦ نيسان ١٨٨٣ .

كذلك لم يعش البرلمان الناشىء طويلا . عقد دورته الاولى في آذار ١٨٧٧ ، وعقد دورتين قبل ان يعطل اعتبارا من فبراير ١٨٧٨ . على كل ، فقد اعطيت تعهدات جديدة بتنفيذ الاصلاحات التشريعية والاجتماعية التي

(١) بدا النص الخاص بالتعليم الابتدائي الشامل وحده غير عملي في ظروف البلاد الاجتماعية والاقتصادية واحوالها المالية ، فضلا عن تركيز السياسة التعليمية العثمانية على التعليم الاعلى المتاورب اكثر من التعليم الابتدائي الشعبي .

تم الاستقرار عليها ، وبحماية حقوق الاقليات المسيحية ، وذلك على اساس معاهدة سان استفانو مع روسيا في آذار ١٨٧٨ واتفاقية القسطنطينية مع بريطانيا في حزيران من نفس السنة التي بمقتضاها تخلت تركيا عن أراض في البلقان ، وقارص ، واردهان وباطوم في القوقاز ، وانتهت سيطرتها على قبرص . واعقبتها تعهدات مماثلة في معاهدة برلين في ١٣ تموز ١٨٧٨ ، لكن عمليا لم تتم اية محاولات للاصلاح حتى ثورة تركيا الفتاة في ١٩٠٨ وابعاد عبد الحميد في ١٩٠٩ .

رغم ان وصول حزب « تركيا الفتاة » الى السلطة تميز بتغيرات جذرية في السياسة ، فان الطاقات الاصلاحية للعهد الجديد اعاقها عنصران : الاول هو شخصية الزعماء الجدد . فرغم انهم كانوا الاستمرار التاريخي لحركة « التنظيمات » ومدحت باشا ، ولكن لم تكن تلهمهم او تحركهم ، كأسلافهم ، نزعة مثالية او ثقافية . كان العهد الدامي ، عهد عبدالحميد الثاني ، قد جاء كحادث عارض غير متوقع ، وكانت الاوهام قد تبددت ، وكانت ثورات مبنية على استخدام القوة قد وقعت بالقرب من الوطن (روسيا في ١٩٠٥) وقدمت الالهام الرئيسي لشباب الضباط العثمانيين الذين تولوا السلطة في اسطنبول في ١٩٠٨ . كانوا مجربين وواقعيين ، لكن كانت تنقصهم المثالية التي يمكن ان تكون نقطة ضعف الا انها يمكن ان تكون حافزا ايضا ، وظهر هذا في الميدان الاقتصادي كما في الميادين السياسية والاجتماعية .

كانت العقبة الثانية هي الظروف او الملابسات الدولية التي رافقت حكم « تركيا الفتاة » القصير . تميزت الفترة كلها بحروب مستمرة مع الخارج ادت الى نهاية مأساوية للامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى . وبحق يمكن وصف الحركة الكمالية التي أعقبت الحرب بأنها رد فعل لعهد تركيا الفتاة أكثر منها استمرارا له ومحاولة للتعلم من اخطائه (١) .

يمكن ان يُعزى فشل اصلاحات « التنظيمات » أساسا الى معارضة الطبقات الاقطاعية ، التي كان وجودها يعتمد على النظام الاقتصادي والاجتماعي التقليدي ، والتي كانت تحرص حرصا شديدا على مصالحها القائمة ضد اية تغيرات قانونية او سياسية يمكن ان تعرض وضعها

(١) خالدة أديب : « وجه تركيا الغربي » ، لندن ، ١٩٢١ ، ص ٩٦ – ١٣٢ .

للخطر. ان كل نظام اجتماعي ـ اقتصادي يولد منظومةقانونية وادارية تفي باحتياجاته وتؤمن يسر مسيرته . ففي مجتمع معظم اعضائه متخلفين ومقيدين بالتراث الديني وخاضعين لحكم استبدادي ، من الطبيعي ان يفشل نظام دستوري ديمقراطي علماني . واذا كانت الحكومة العثمانية قد وافقت فعلا على تغييرات معينة بل بادرت اليها ، فان دافعها الى ذلك اما تصميمها على استعادة السلطة التي فقدتها لحساب الطبقات الاقطاعية ، او تقديم تنازلات معينة للضغط الخارجي الصريح او الخفي. رأينا تصويرا نموذجيا لهذه العملية او السيرورة فيالعام ١٨٥٦ عندما جاء الخط الهمايوني ليضمن حقوقا متساوية للاقليات في أعقاب قرارات مؤتمر الصلح في باريس حول هذا الموضوع . عندما بدأ عبد الحميد يرتاب في ان حزب « تركيا الفتاة » الذي رفعه الى السلطة يعتزم جديا اجراء تغييرات اساسية ، ازاح جانبا كل مشاريعهم الاصلاحية وتحول الى حكم أوتوقراطي كان اكثر قسوة من حكم أسلافه . ان مطلب الامة ، على أي حال كما عبر عنه حزب « تركيا الفتاة » ، المشاركة في قرارات الحكومة لتحسين أحوالها القانونية والاجتماعية والاقتصادية قد أحبط بواسطة تضافر ثلاثة عوامل : ميول السلطان الاوتوقراطية ، التي كان يخفف منها ادراكه الحاجة الى مسايرة القوة المتصاعدة للدول الغربية كما عبّرت عنها الامتيازات الاجنبية ، وارتفاع الديون العثمانية ، ونظام منح الامتيازات .

لم تستيقظ حلقات تركيا الفتاة وتعود الى النشاط الا قبل نهاية القرن ، مصممة على تنفيذ اصلاحاتها حتى بالقوة المسلحة اذا احتاج الامر. وعندما وصلت فعلا الى السلطة ، ثبت ان جهودها في معظم المجالات غير مجدية . لقد تحدثنا آنفا عن حالة الحرب شبه المستمرة التي وجدت تركيا نفسها فيها في ذلك الوقت ، وكانت لها نتائجها الاقتصادية المدمرة . لكن كان لتأثير الغرب البسيكولوجي والتجاري والسياسي دوره أيضا . فمثل معظم البلدان المتخلفة حتى يومنا هذا ، بدأت تركيا تحاكي أنماط الاستهلاك الغربية ، بما في ذلك الاستهلاك المنافي للذوق ، قبل ان تكون مستعدة او قادرة على ان تصل الى أنماط او اساليب انتاج موازية . ولهذا لم يكن ممكنا ان يقوم في تركيا لا الاساس الاقتصادي الحديث والصلب ولا البنيان الفوقي الذي يقوم عليه ويتفاعل معه .

ان عنصرا اضافيا لا يقل أهمية عن السابقة حرم « التنظيمات » من فعاليتها هو نظرة العثمانيين الى فلاحيهم ، ونظرة « تركيا الفتاة » من بعدهم . ان اي محاولة لبلورة كيان قومي عثماني ، مؤلف من برج بابل

أي من خليط من اللغات والاجناس ، تجسد ، بالاضافة الى ذلك ، التمايز الاقتصادي على امتداد خطوط قومية ودينية ، وان تتحقق تلك المحاولة عبر اصلاحات كانت هي ذاتها تنازلات للدولة الاجنبية وللاقليات القومية ـ مثل هذه المحاولة كان مكتوبا عليها الفشل سلفا (١) . فقط بعدتغييرات اقليمية بعيدة المدى تلت حروب البلقان والحرب العالمية الاولى ، والغليان السياسي الذي أعقبها ، أصبح من الممكن تحقيق اصلاحات اجتماعية واقتصادية أكثر نجاحا .

ولهذا تميز تاريخ الامبراطوريةخلال القرن التاسععشر باتجاهين : من ناحية تخلف متواصل متزايد ، ومن الناحية الاخرى محاولات منظمة لاصلاح البنيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي للدولة . وسط هذا المستنقع الاجتماعي والاقتصادي ، كانت بدايات تغير أساسي تعبر عن نفسها . كانت التجديدات التقنولوجية والاقتصادية قد بدأت تتغلغل في المنطقة ، اساسا في ميدان المواصلات (بناء سكك حديدية ، خدمات ملاحية بخارية منتظمة ، خط برق ثم هاتف بعد ذلك) وكذلك عن طريق اقامةعدد معين من المشاريع الصناعية . وكان للفلسفات السياسية والاقتصادية الليبرالية ايضا دورها من حيث كونها مطالبة بازالة الحواجز الجمركية وتوسيع النشاط الاقتصادي الدولي . وبدا ان هذا يفتح امكان تغيير طابع نظام الامتيازات من جانب واحد ، الامر الذي منح في الواقع كل الامتيازات والمزايا للغرب ، وأدى الى ازاحة المنتج الشرقي الاضعف والاقل كفاءة من قبل منافسه الغربي .

هذه السيرورات او العمليات وفرت دفعة اضافية للتغلغل الغربي ، الذي عبر عن نفسه في أساليب جديدة في المال والانتاج والادارة . وكانت طبيعةهذا التغلغل بعيدة عنان تكون متناسقة او متعاونة. لقد تحطم تماما التنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمع الزراعي التقليدي ، الذي كان بالفعل متعفنا من الداخل ، عندما واجه تحدي الغرب ، دون ان تحل محله مؤسسات اجتماعية واقتصادية جديدة قادرة على البقاء . وكانت الاقليات وحدها ، التي كان نهوضها الاقتصادي قد دعمته الطبيعة المحافظةللمجتمع الشرق أوسطي ، في وضع يسمح لها بتأكيد ذاتها ، جنبا الى جنب مع المصالح الاجنبية التي كان اسهامها في تقدم السكان المحليين عارضا تماما .

---

(١) ي. هايد : « اسس القومية التركية » ، لندن ١٩٥٠ ، ص ٧١ ـ ٨١ .

٣ . قانون الاراضي العثماني

رأينا كيف ازداد ملاك الاراضي وحكام الاقاليم قوة باستمرار خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وكيف أطلق تفكك النظام القديم لحيازة الارض ازمة اجتماعية وسياسية خطيرة ، خصوصا بين عامي ١٧٦٩ و ١٨٣٩ ، حيث أدى الضعف الداخلي للامبراطورية وقدرة الدولة المتناقضة على تأمين الولاء لها الى انفصال ، قانوني او واقعي ، سلسلة كاملة من الاقاليم التابعة ، كاليونان ومصر .

كان الذين وضعوا اطار « التنظيمات » يدركون أن تكييف الدولة مع هذا الوضع يتطلب قدرا كبيرا من اعادة النظر في سياساتها الزراعية فأولوها مكانا خاصا في محاولاتهم التقنينية . فبعد محاولات متذبذبة للاصلاح الزراعي ، بدأت في ١٨٢٩ ، جاء الغاء نظام الاقطاعات وتعهد الضرائب في اعلان خط كلخانة في ١٨٣٩ . وعين جباة جدد للضرائب كان بعضهم ، كموظفين للحكومة ، يسلمون التحصيلات مباشرة الى خزانة الدولة ، بينما كانت الاغلبية تدفع مبلغا سنويا متفقا عليه مبنيا على تقدير لما سيجبى من ايراد ، لكن دون ان يمنحوا أراضي او وضعا دائما في المنطقة التي ستجمع لهم منها الضرائب . كان الهدف الرئيسي لهذا الاصلاح هو التخلص من الاقطاع الوراثي وما يرتبط به من المزايا الوراثية لتعهد الضرائب . وحدد قانون صدر في ١٨٤٠ العشر في كل انحاء الامبراطورية بـ ١٠ ٪ من المحصول ، ومع نهاية القرن التاسع عشر كان قد وصل الى ١٢٫٦٣ ٪ من العائد الاجمالي المقدر .

لم تتضمن مجموعة قوانين الاراضي العثمانية الصادرة في ١٨٥٨ اية تجديدات قانونية او اقتصادية بارزة ، لكنها جعلت التطورات المقبلة ممكنة بصياغة قواعد الملكية السائدة وفئات حيازة الارض، محددة الاخيرة كما يلي بمصطلحات تصنيف القانون الديني الاسلامي .

أراضي الملك : هذه الكلمة المشتقة من الملكية او الحق ، كانت تشير الى الاراضي المملوكة ملكية حرة ، المملوكة ملكية كاملة بكل ما يتبع ذلك من حقوق النقل والبيع والرهن والوصية والهبة . هذه الاراضي شملت الاراضي العشرية (وكما رأينا في انحاء معينة من الامبراطورية كانت كلمات **عشوري** أكثر شيوعا من كلمة **ملك**) والاراضي **الخراجية** التي أصبحت بمرور الزمن ملكا خاصا غير مقيد ، حتى ولو كان الملاك غير مسلمين .

أراضي الميري : هنا تكون ملكية الرقبة للدولة ، بينما الارض في

حيازة واستعمال الحائز ، وهو يحتاج الى تخويل الدولة الرسمي لكي ينقلها وكان مسؤولا عن زراعتها والمحافظة على انتاجيتها تحت طائلة انتزاعها منه اذا تركها بورا ثلاث سنوات . مثل تلك الاراضي كان يمكن نقلها بالميراث ليس فقط لابناء الحائز وانما أيضا لوالديه ، ولغيرهم من الاقارب ايضا تحت شروط معينة وحسب نظام مقرر سلفا للاولوية ، اذا لم يوجد ورثة مباشرون (المادة ٥٩) ، لكنها لا تقبل الوصية على خلاف تلك . وعندما يحصل الحائز او يرث اراضي ميري كان عليه ان يدفع أتاوة (١) مقابل حق الحيازة . كما كان عليه ان يدفع العشر وغيره من الضرائب (٢) .

أراضي الوقف : وهي الاراضي «المجمدة» الموهوبة . وكانت أراضي الوقف ، كقاعدة ، اراضي خاصة ، دخلها مخصص من قبل حاكم البلاد او من قبل فرد عادي لاغراض دينية او خيرية ، والهبة لا يمكن تغييرها او الرجوع عنها . وكانت العقارات بل والمواشي ، والاثاث او اي منقول آخر قابلة لان تكون وقفا ، لكننا سنقتصر حديثنا هنا على أراضي الوقف وحدها .

يستحق الموضوع معالجة أوسع نظرا للدور الهام الذي لعبته الهبات الدينية في اقتصاد الامبراطورية العثمانية ، بسبب حجم الارض التي تأثرت بها (٣) ، وبسبب الظروف التي خضعت لها ادارتها وبسبب استخدام الدخل الناتج عنها بمقتضى وثائق الوقف (٤) . كانت ملكية الهبة ثابتة لجماعة المؤمنين ككل ، لكن الدخل كان مخصصا تبعا لما يحدده مؤسس الوقف . كما كان المؤسس يعين وصيا او اوصياء لادارة الوقف ، وفي غياب مثل هؤلاء الاوصياء ، كان القاضي يعين المديرين . وكان هذا ، كما رأينا ، يزود هذا المسؤول الديني بوظيفة ذات أهمية اقتصادية كبيرة . كذلك وجدت أوقاف غير اسلامية ، تشرف عليها الطوائف الدينية المعنية .

---

(١) طابو .

(٢) كانت الاراضي الميري تتكون من الفئات الرئيسية التالية : ١ . **الاقطاعات** ، التي يذهب الدخل الناتج منها الى حائزي الاقطاعات . ٢ . اراضي السلطان ، التي يذهب دخلها الى خزانة السلطان الخاصة وعائلته . ٣ . بقية أراضي الدولة التي يحوزها موظفو الدولة ومتعهدو الضرائب والمزارعون .

(٣) يقول أوبتشيني ، في كتابه « رسائل حول تركيا » (لندن ، ١٩٥٦) ، ان ثلاثة ارباع اراضي الدولة العثمانية كانت في العام ١٨٥٠ موقوفة .

(٤) المنازعات المستمرة حول الاوقاف ، وفساد القضاة ، ولذا المثل القائل : « نصف الوقف يأخذه القاضي » . ش. موراويتس ، مصدر مذكور قبلا ، ص ١١١ .

بالاضافة الى الهبات الدينية او الخيرية البحتة (الاوقاف الخيرية) المخصصة للمحافظة على المساجد او المستشفيات او دور الايتام ، الخ ، وجدت الهبات العائلية (الوقف الاهلي او الذري) التي كان دخلها يذهب الى عائلة المؤسس ، او الى اشخاص يحددهم وفقط عند موتهم يحول الى اغراض خيرية يحددها في وثيقة . لكن هاتين الفئتين الرئيسيتين من الوقف تفتتا الى عدد من الفئات الفرعية .

ظهرت على الارض **الميري** مؤسسة موازية هي « شبه الوقف » . فبما ان الارض المملوكة ملكية كاملة هي وحدها التي كان يمكن التنازل عنها اراديا ، لذا فان اراضي **الملك** هي وحدها التي كان يمكن ان توقف . ولكن مع مرور الزمن نجح حائزو الاراضي **الميري** ايضا في ايجاد طرق لتأمين حقوقهم وحقوق عائلاتهم فيها ضد الحراسة وضد القيود المفروضة عليهم بمقتضى وضعها كأراضي ميري (١) . كان من الممكن قانونا تحويل الاراضي الميري الى هبة ، لكن هذا كان يتطلب ترخيص مكاتب الطابو التي اقيمت لتنفيذ قانون الاراضي ، لذا لم يكن مثل هذا الترخيص يمنح فعلا ، وكان يتطلب رشوة ، ونفوذا في الاماكن العالية ، وتحايلا على القانون . وحتى لو نجح كل هذا ، فان « شبه الوقف » كان يحول احيانا الى **ميري** بيد السلطان .

بالنظر الى التعقيدات القانونية العديدة التي ولدها نظام الوقف ، اصبحت في الواقع هذه الفئة من الحيازة واحدة من اسوأ انماط ملكية الغائبين . في الواقع لم يكن يعرف احيانا من هو المالك . في البداية كانت القيود ، المفروضة بطبيعتها التي لا تقبل التغيير ، تجعل من المستحيل تأجير الممتلكات الموقوفة وبالتالي استثمارها بكفاءة ، بعد ذلك عندما خففت القيود ، سقط جزء كبير من الممتلكات في ايدي افراد وتحول الى اراض عادية قابلة للتوريث . وفي الظروف الخاصة بالحيازة والزراعة في الشرق الاوسط ، عانى الاقتصاد في الحالين ، نتيجة للاهمال وعدم الكفاءة .

كانت الرغبة في حماية ممتلكات الشخص ضد المصادرة او الضرائب المرهقة هي ، في الغالب ، أساس شيوع تحويل الاراضي الملك الى وقف في عصر المماليك في مصر . راجع م. دوهسون : « لوحة عامة للامبراطورية العثمانية » ، باريس ، ١٩٧٠ ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ .

حاولت الدولة العثمانية ان تحكم رقابتها على الاملاك الموقوفة ، في البداية عن طريق موظفي السلطان ثم عن طريق المكتب السلطاني للاوقاف ، الى ان انشئت وزارة خاصة للاوقاف بمؤسسة واسعة في ١٨٤٠ . رغم ان قانون ١٨٥٨ أعاد تحديد الشروط التي يمكن بمقتضاها انشاء الوقف وادارته ، فان الحكومة الامبراطورية لم تنجح ابدا في القضاء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الضارة لهذا النمط من الحيازة . وان هبات الوقف ، التي كانت بعيدة عن المساعدة في رفع الدخل القومي عموما وعائد الدولة خصوصا ، قد راكمت في الواقع عجزا كان لا بد ان توازنه او تعوضه خزانة الدولة (١) .

الارض المتروكة والموات : وهي الفئة الاخيرة من فئات الاراضي ، وهي تشير الى الارض التي تتطلبها المنفعة العامة : مراعي عامة ، غابات ليست ضمن الضياع الموهوبة ، طرق وطرق فرعية ، الاراضي العامة في المدن . اما الارض الموات ، فهي الارض التي لا يملكها احد ، والتي لا تزرع ، وغير مسكونة ، وبعيدة عن اي مكان معمور . وكان للاشخاص الذين يستصلحون مثل هذه الاراضي البور ان يملكوها كأراضي ميري (المادة ١٠٣ من مجموعة قوانين الاراضي) ، لكن عليهم اولا ان يثبتوا للسلطان انهم راغبون وقادرون على زراعتها (٢) ، وفي تلك الحالة كان لهم ان يتلقوا اعفاء طويل الاجل من الضرائب وغير ذلك من المزايا (٣) .

كذلك حاول تقنين ١٨٥٨ (متبعا ما جاء به الخط الهمايوني) ان يوجد علاقة بين المزارع والدولة ، خصوصا في الامور المالية . فأحيلت جباية الضرائب الى موظفي الطابو بدلا من متعهدي الضرائب وحائزي الاقطاعات . كذلك اجاز القانون لا « الجفتلك » الذي يحوزه شخص واحد ان يمتد الى قرية بأكملها ، عدا في ظروف خاصة (المادة ١٣٠) . ومنحت

---

(١) فيما عدا تركيا الجمهورية لم تتعرض حالة الاوقاف في البلاد التي خلفت الدولة العثمانيه الى تغيير جذري الا بعد الحرب العالمية الثانية .

(٢) قامت الشريعة والسنة الاسلاميتين في هذا المجال على رأي المشرع السني الكبير ابي حنيفه ، الذي قال : « من أصلح ارضا ميتة كسب ملكها بموافقة الامام » . راجع ابو يوسف يعقوب : « كتاب الخراج » ، الترجمة الفرنسية ، باريس ، ١٩٢٠ .

(٣) دارت مناقشات عديدة في الشرع الاسلامي حول موضوع اصلاح الاراضي البور واكتسابها . ونازع عدد كبير من المفسرين في حق غير المسلمين في الاستفادة من هذه الميزة التقليدية . وقد أقر لهم به ابو حنيفه ، انما بشرط اذن الحاكم . راجع م. بيلان ، مصدر مذكور آنفا ، ص ١٧١ – ١٨٦ .

المادة ٧٨ حق الملكية على اراضي الوقف او الميرى لأي شخص يحوز ويزرع مثل تلك الارض لمدة عشر سنوات دون ان يعترض أحد رسميا .

وتجدر الملاحظة انه بمقتضى المادة ١٠٧ فان اية مناجم أو مخزونات معدنية تقع تحت أراض ميري ، كالذهب والفضة والكبريت والفحم والجبس ، الخ ، تعتبر ملكا لبيت المال او خزانة الدولة لا لحائز الارض .

مدد قانون صدر في ١٨٦٧ حق الارث بالنسبة لحائزي اراضي الميري المتوفين الى الاخوة والاحفاد والازواج والزوجات . ونص نفس القانون على الاعتراف بسلامة وثائق الطابو القديمة كدليل على الملكية . وقد افاد هذا حائزي الاقطاعات وسادة الارض السابقين ، الذين كانت لديهم مثل تلك الوثائق القديمة او نجحوا في الحصول عليها بعد صدور القانون ، وقد لعب هذا النص ضد مصلحة حائزي الارض ومزارعيها الفعليين ، الذين ظلوا مستأجرين او محاصصين بل عمالا زراعيين غير مالكين .

أبقت « المجلة » او التقنين المدني لسنة ١٨٦٩ — ١٨٧٠ ، على فئات الاراضي الواردة في قانون الاراضي لسنة ١٨٥٨ . ولم تبذل اي محاولة حقيقية لتطبيق القانون ، فيما يتعلق بالغاء الاقطاعات وتنظيم مشاكل الرهن والميراث ووضع اراضي الدولة ، حتى مجيء تركيا الفتاة الى السلطة ، عشية الحرب العالمية الاولى ابتداء من ١٩١٠ . ارسى القانون العثماني المؤقت للمساحة وتسجيل العقارات الصادر في ١٩١٢ (١٣٣١ هجرية) المبادىء لانشاء وتسجيل حقوق الطابو ، ولمسح مساحي ولسجل عصري للاراضي ولتقدير ضرائبي يعتمد عليه . وكان مقررا ان ينفذ هذا البرنامج تدريجيا ، اقليما بعد اقليم ، لكن ، كما هو الحال بالنسبة لعدد اخر من خطط تركيا الفتاة ، جاءت الحرب قبل ان يقف على قدميه .

٤ . نظام الامتيازات الاجنبية ومنطوياته الاقتصادية

كانت الامتيازات الاجنبية موجودة في بلدان مختلفة ، تمتد من الصين البعيدة مرورا بفارس ، الى مصر ، التي كفت في كل الاحوال والمقاصد عن أن تكون جزءا لا يتجزأ من الامبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر (١) ، لكن هذه الامتيازات وصلت الى اقصى حدود توسعها في تركيا العثمانية .

---

(١) عند معالجة خلفية الامتيازات الاجنبية العثمانية يصادف المرء عددا كبيرا من =

في ظاهر الامر لم تكن ثمة علاقة بين الامتيازات الاجنبية وبين **نظام الملل** ، فالاول يعود الى الدول الاجنبية بينما الثاني ينطبق على الاقليات الدينية داخل الامبراطورية. لكن كانت بينهما نقطة مشتركة : موقف الشرع الاسلامي من غير المسلمين الذي أقصاهم في معظم النواحي عن تشريع الدولة الاسلامية وحقوق وواجبات المؤمنين (١) . ان بعض بذور هذا الاتجاه يمكن العثور عليها في القانون البيزنطي ، وبالتالي في القانون الروماني الذي نبع منه . ان ثمة سببا يكمن في جذر مؤسسة الامتيازات الاجنبية هو المفهوم التقليدي للقانون والقائل بانه شيء يحمله الفرد معه بحكم أصله او ولائه أينما ذهب ، ولهذا كانت كل دولة على حق عندما تطلب أن تطبق قوانينها على رعاياها الذين يعيشون خارج حدودها الاقليمية ، في الامبراطورية العثمانية مثلا . وهذا لا يمكن أن يتم ، طبعا ، بغير موافقة البلد المضيف ،وكانت الامتيازات الاجنبية تشكل اعترافا قانونيا دوليا بذلك الوضع من الاستثناء المشروط من التشريع الوطني conditional extraterritoriality ، مع انها تؤكد في نفس الوقت السيادة السياسية للبلد المضيف وسلطته .

فيما يتعلق بالبلدان الاسلامية ، كان الطريق الى مثل هذه التنازلات عن بعض الحقوق لغير المسلمين مفتوحا بما قضى به القرآن من حماية غير المؤمن الذي يطلب الحماية . وقد أوضح السياق الاصلي للنص (٢) ان هذا

= الوثائق التي تشير الى بلدان اخرى ، مثل روسيا وبولندا بل ودول اوروبية ، وهذه الوثائق اذا أخضعت لدراسة مقارنة مركزة على جانبها الخاص بالامتيازات الاجنبية والتنازلات قد تدفع الى القول بأنه لفترة طويلة كان منح المزايا من هذا النوع ، خلال فترة طويلة ، يحدث كثيرا في التاريخ الاوروبي ايضا ، خصوصا فيما يتعلق بالتجارة وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادي . ان مثل هذه الدراسة يمكن ان تلقى ضوءا حاسما على وجهة نظرنا الاولية القائلة بان الامتيازات الاجنبية نفسها لم تكن من بين الاسباب الحاسمة لتفكك الامبراطورية العثمانية ، انما كان السبب هو ضعف الامبراطورية المتزايد ، الذي نبع من أسباب أخرى ، والذي اعطى نظام الامتيازات الاجنبية شكلا مفسخا محطا ثبت انه قاتل لاستقلال الامبراطورية الاقتصادي . ان استنتاجا على هذا المنوال قد يساعد على اعادة توجيه البحث عن الاسباب الحقيقية لتدهور الامبراطورية من العوامل الخارجية ، التي ما زال هذا التدهور ينسب اليها اليوم ، الى العمليات او السيرورات الداخلية التي لم تعط وزنها بعد .

(١) ألبرت بورجوا : « تكون مصر الحديثة » ، باريس ، ١٩٣٩ ، ص ١١١ — ١١٢ .
(٢) الآية : « وان احد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه ، ذلك بأنهم قوم لا يعلمون » .

ينصرف الى الاعداء الذين يستسلمون في معركة ، لكن مفسري الاسلام ، وزعماءه الدينيين وحكامه وسعوا تدريجيا تطبيقه ليشمل المسافرين والتجار والمبعوثين الاجانب وغيرهم من الجماعات الاجنبية . وحسبما تبلور «تشريع الاجانب » في الاسلام العربي ثم الاسلام التركي ، كان الاستقلال الذاتي الهام الذي منح للاقليات الدينية المحلية يناظر منح حقوق خاصة للرعايا الاجانب، كل منهما بمقتضى بيانات من جانب واحد يصدرها الباب العالي وفي معاهدات تبرم مع رؤساء دول آخرين .

قبل الامتيازات الاجنبية العثمانية ، كان الصليبيون والمماليك قد منحوا تنازلات مماثلة للمدن التجارية الايطالية . وعندما فتح الاتراك مصر منحوا حقوقا امتيازية للفينيسيين (نسبة الى فينيسيا) ، ثم في ١٥٢٨ للفرنسيين . على نحو ما ، كانت تلك الامتيازات تمثل استمرارا للامتيازات النابعة من الاتفاقية التي أبرمها سلطان مصر المملوكي مع لويس التاسع ملك فرنسا في ١٢٥١ ، ومعاهدة ١٥٤٥ بين فينيسيا والامبراطورية العثمانية ، والامتيازات التي منحها للفرنسيين سلطان مصر المملوك الشركسي، قانصوه الغوري ، في ١٥١٢ .

بالنسبة للامبراطورية ككل ، منحت أول امتيازات في العصر الحديث من قبل سليمان العظيم لفرانسوا الاول ملك فرنسا في ١٥٣٥ ، ثم عدلت ووسعت في ١٥٨١ ، وفي السنوات اللاحقة . في ظل نصوصها خول السلطان الملك ان يحتفظ بسفير لدى الباب العالي ، وسمح للسفن الفرنسية بالتجول بحرية بين الموانىء التركية ، ومنح فرنسا حق حماية الاماكن المسيحية المقدسة ، خصوصا في الارض المقدسة ، وخول قناصل فرنسا في شرق البحر المتوسط حق محاكمة الرعايا الفرنسيين المقيمين في تركيا دون الرجوع الى المحاكم التركية .

ثمة قسم ذو أهمية خاصة ، ظهر أول مرة في الامتيازات التي منحت للفينيسيين لكن أدرج في التنازلات اللاحقة للدول الاخرى ، حد من الرسوم الجمركية التي تقوم الدولة العثمانية بجبايتها على الواردات من البلدان المعنية . حصل الفينيسيون على وعد بأن لا تزيد التعرفة على بضائعهم عن ٢ ٪ من قيمتها في الموانىء التركية التي تشحن اليها ، وان اي زيادة في هذه النسبة تخضع لموافقتهم . ومع ان التعرفة قد رفعت فيما بعد في مناسبات عديدة ، الا ان هذه الحاجة الى تأمين موافقة الدول أبقت الارتفاع بطيئا وتدريجيا . وحتى أوائل القرن العشرين لم تزد التعرفة الجمركية عن ١٠ – ١١ ٪ .

بمرور الزمن منحت الامتيازات أيضا لانكلترا (١٥٨٠ – ١٥٨٣) وهولندا (١٦١٣) ، وروسيا (١٧١٧) ، والنمسا (١٧١٨) ، وبروسيا (١٧٤٠) ، وفي نهاية القرن الثامن عشر منحت كل البلدان الاوروبية تقريبا هذه الامتيازات ، عدا سويسرا والدولة البابوية. وأضيفت الولايات المتحدة الى القائمة في ١٨١٨ (١) . وتجدر ملاحظة ان الفرنسيين عندما طلبوا امتيازاتهم كانوا مدفوعين اساسا باعتبارات سياسية (لم تصبح مصالح فرنسا الاقتصادية في شرق البحر المتوسط كبيرة الا فيما بعد ، خصوصا بعد كولبرت) ، اما الانجليز والهولنديون فكانوا مدفوعين اساسا بدوافع أقتصادية ، فالشركة الانجليزية لشرق البحر المتوسط وشركة الهند الشرقية تكونتا في ١٥٨١ و ١٦٠٠ على التوالي ، بينما تأسست شركة الهند الشرقية الهولندية في ١٦٠٢ ، وفي هذه الفترة اصبح الانكليز والهولنديون المنافسين الرئيسيين للمصالح التقليدية ، أي مصالح جنوا وفينيسيا .

كذلك فان من الامور المميزة لتلك الفترة انه بينما كانت العلاقات بين القارة الاوروبية وبين الدولة العثمانية آخذة في التدهور ، تدهور بلغ اقصى مداه في حملة فيينا في ١٦٨٣ ، فان قوة بريطانيا الصاعدة ومركزها أديا الى تقوية مركزها داخل نظام الامتيازات الاجنبية . ان الامتيازات الاجنبية الجديدة – في ١٦٦١ و ١٦٧٥ ، مثلا – لم تقتصر على اعطاء انكلترا امتيازات اقتصادية جديدة واسعة ، بل زودتها ايضا بالحق الذي كان يعود الى الفرنسيين من قبل ، حق حماية مصالح الهولنديين وغيرهم من القوميات .

الاصل ان الامتيازات الاجنبية كانت منحا تمنح للاجانب من قبل السلطان القوي علامة على كرمه (٢) ، او على الاكثر اتفاقات بين أنداد يعترف فيها بتفوق السلطان . وكانت تستمر في الواقع اثناء حكم السلطان الذي منحها فقط ، وكان هدفها توثيق الروابط الاقتصادية . وحتى عندما كان لهامظهر المنحة من جانب واحد ، كان، كأمر واقع، يجري التفاوض عليها

---

(١) ستوكويل وديك : « تركيا والمضائق » ، التاريخ الموجز ، نيويورك ، ماكميلان ، ١٩٤٠ ، ص ١٢ – ١٣ .

(٢) كانت النصوص الاقتصادية للامتيازات الاجنبية في تلك الايام ، بل حتى نهاية القرن الثامن عشر فعليا ، لا تستهدف سوى رفع مركز الرعايا الاجانب الى مستوى رعايا السلطان ، الذين كانوا قبل ذلك يستفيدون من مزايا عديدة يحرم منها الاجانب ، مثل الضرائب المخفضة على الصادرات .

مسبقا ، وتقرر حقوقا وواجبات متبادلة (١) . لكن في القرن التاسع عشر، على أثر تدهور الامبراطورية ، اتخذت الامتيازات الاجنبية شكل اتفاقات تفرض على السلطان وكان على كل حاكم عثماني جديد ان يعترف بها ويجددها فور ارتقائه العرش .

كان هذا هو ميلاد ما عرف باسم نظام الامتيازات الاجنبية ، الذي فتح ابواب الامبراطورية على مصاريعها لتفسيرات تحكمية للامتيازات الاجنبية من جانب الدول ولتغلغل المصالح الاجنبية والنفوذ الاجنبي في الميادين الاقتصادية والسياسية . فالتعرفات الجمركية المخفضة مكنت السلع الاجنبية ، التي كانت أحيانا ادنى من المنتجات المحلية ، من ان تغرق الاسواق العثمانية وان توجه ضربة قاصمة للطاقة الانتاجية والقدرة التنافسية للمنتجين المحليين ، بينما الاسواق التي فتحت للخامات التركية وبلدان الغرب المتقدمة كانت تمثل فقط تعويضا جزئيا عن تدمير امكانيات تطور محلية متنوعة . في مصر ، مثلا ، استفادت الدول التي منحت لها امتيازات ، على الاقل حتى العام ١٨٠٠ ، من رسوم استيراد تبلغ ٣ – ٥٫٠/. بينما كانت البضائع التي تستورد من بلدان اخرى تدفع اكثر . بالاضافة الى ذلك فان معظم عائد الجمارك كان يصب في جيوب البكوات الذين عهدت لهم الدولة بها. حتى عندما تكون نصوص الامتيازات متبادلة كان الاتراك عاجزين عن استغلال هذه التبادلية نظرا للهوة المتزايدة بين اقتصادهم المتخلف وبين اقتصاد الغرب الذي كان يتطور بسرعة . وكان الاجانب اصحاب الامتيازات يتمتعون بحرية واسعة في الحركة والنشاط ، استفادت منها مشروعاتهم كما استفادت حكوماتهم . تعزى أهمية خاصة لمعاهدة ١٨٣٨ بين تركيا وبريطانيا ، فهي لم تقتصر على تأكيد الامتيازات السابقة وغيرها من الامتيازات التي استفاد منها الرعايا البريطانيون ، بل قضت ايضا بالغاء الاحتكارات العثمانية التي نالها دفع أو تشجيع خاص ، كما رأينا ، اثناء عهد محمود الثاني . حتى الحظر القديم على بيع الاراضي للاجانب ، الغي في النهاية تحت ضغط الدول صاحبة الامتيازات ، في الخط الهمايوني لسنة ١٨٥٦ وفي فرمان صدر سنة ١٨٦٧ يسمح للاجانب بتملك العقارات .

لقد بذل الباب العالي فعلا أقصى جهده لكي يضمن للامتيازات الاجنبية

---

(١) ج. بي رافنديل : « اصل الامتيازات والمؤسسات القنصلية » ، واشنطن ، ١٩٢١ ، ص ٣٤ – ٤٥ .

والمعاهدات التجارية كل انواع النصوص المقيدة التي تمكنه من ان يمنح قدرا من الحماية للمنتجات المحلية مثل الملح والتبغ ، وليمنع التهريب ، وليتحكم في استيراد السلاح ، وبوجه عام لكي يحتفظ بقدر معين من السيادة لنفسه وينتزعها من انياب محاولات التفسير التحكمي من جانب الدول الاجنبية . هذا الاتجاه كان واضحا على نحو خاص في معاهدة ١٨٦١ التجارية مع فرنسا ، التي أبرمت على نسقها معاهدات اخرى في ١٨٦١ – ١٨٦٢ مع بريطانيا وبلجيكا وايطاليا وروسيا والولايات المتحدة واسبانيا والدانمرك والنمسا وبروسيا. كذلك حاول الاتراك ان يتحايلوا على الامتيازات الاجنبية بكل الطرق : كانت سلطات الباب العالي والسلطات الاقليمية تضع تقديرات غير صحيحة لقيمة السلع المستوردة تفرض بموجبها رسوما مختلفة وغرامات مضاعفة . ولكي تسد الدول مثل تلك الثغرات وجدت من الضروري ان تعيد صياغة الامتيازات التي أوشك موعد تجديدها . كذلك أدى اصرار الباب العالي على تفسير ضيق للامتيازات الى صراع مع حملة سندات الدين العثماني ، خصوصا في العام ١٨٧٦ ، بعد اصدار فرمان سلطاني اقترح فيه السلطان ان يحول الدين من الاجل القصير الى الاجل الطويل وان تخفض مدفوعات الفوائد من جانب واحد ، فأصر ممثلو الدائنين على ان الامتيازات والمعاهدات التجارية لا تسمح للسلطان بأن يتخذ قرارات تحكمية بالنسبة للاجانب كما لو كانوا رعاياه ، وان سلامة اي ترتيب مشروطة بموافقتهم (١) . ومع ان الباب العالي لم يقبل هذا الرأي رسميا ، الا انه انحنى عمليا امام مطالب الدائنين ، كما سنرى فيما بعد من التسوية التي تم الاستقرار عليها في النهاية .

كانت السياسة الضرائبية التي اتبعت في النهاية نحو الاجانب على النحو التالي : كان الرعايا غير العثمانيين يدفعون ضرائب الاراضي والمواشي ويدفعون العشر ، وفي ظل الامتيازات الاقتصادية كانوا يعفون من الجزية ومن الضرائب العامة كضرائب الطرق وأتاوات الربح ، ومن الرسوم ، ومن ضرائب الذبح ورسوم التصدير ، كما استفادوا أيضا ، كما راينا ، من التعرفات المخفضة التي لم يكن ممكنا رفعها دون موافقة الدول الاجنبية . خاضت الحكومة العثمانية صراعا طويلا ، من العام ١٨٨٠ حتى العام ١٩٠٧ الى ان وافقت الدول الاجنبية في النهاية على زيادة ، بمقتضى اتفاق وقع في ٢٥ نيسان ١٩٠٧ مع فرنسا والمانيا والنمسا – هنغاريا وايطاليا وروسيا،

---

(١) « الازمة المالية العثمانية امام الامتيازات »، باريس، ١٨٧٦ ، خاصة، ص ١٧–٢٠ .

رفعت التعرفة الجمركية من ٨ ٪ الى ١١ ٪ على أن تقوم ادارة الدين العثماني العام بتحصيل الـ ٣ ٪ الاضافية (انظر الجزء الثالث الفصل الثاني) . ولم ترفع تركيا النسب اكثر من ذلك الا مع اندلاع الحرب العالمية الاولى ، وهذه المرة من جانب واحد ، وفي ظل قانون ١٠ اذار ١٩١٦ ، استبدلت الرسوم على البضائع المستوردة بضريبة تشمل عددا من الرسوم المحددة اكبر مما كان متفقا عليه في ظل معاهدات ١٨٦١ و ١٨٦٢ . ولكن تطبيق النظام الجديد اصطدم بعدد من الصعوبات العملية ، واستمرت السلطات في تطبيق النظام القديم عمليا .

نظرا للصعوبات الاقتصادية والتشريعية والسياسية الخطيرة التي خلقتها الامتيازات الاجنبية لتركيا ، فلا عجب ان قام رجال تركيا الفتاة بالغائها في أول تشرين الاول ١٩١٤ ، رغم ان الدول الاجنبية لم تعترف بهذا الاجراء. ان معارضة الدول الاجنبية، التي استمرت اثناء نظام أتاتورك الجمهوري ، لم تكن مبنية على الاعتبارات الانانية وحسب . ان كره الاتراك المتزايد للاجانب واضطهادهم لمختلف الجماعات المسيحية ، خصوصا البلغار والارمن واليونانيين، والخوف من تعرض حياة الرعايا الاجانب (واملاكهم على الاقل) في تركيا للخطر اذا تخلت الدول عن مركزها الممتاز ، لعب دورا في هذا الموقف . وفي ظل معاهدة سيفر لعام ١٩٢٠ اضطر السلطان ان يعترف باستمرار وجود الامتيازات . بيد ان النظام القديم في تركيا كان آخذا في الموت ، وعندما استبدلت عام ١٩٢٣ معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان، الغيت الامتيازات الى الابد . وفي السودان الغيت الامتيازات بمقتضى معاهدة الحكم الثنائي المصري ـ الانكليزي في ١٨٩٩ ، وفي العراق وفلسطين وسوريا ولبنان بمقتضى اعلانات الانتداب عام ١٩٢٢ ، وفي مصر بمقتضى اتفاقية مونترو في ١٩٣٧ (١) .

٥ . انتشار عقود الامتياز الاجنبية

سهل نظام الامتيازات تغلغل الرأسمال الاجنبي الذي منح ، خصوصا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، عددا هاما من عقود الامتياز لاقامة وادارة شتى انواع المشاريع الاقتصادية في الامبراطورية العثمانية .

ان مغزى خاصا في هذا المجال يرتبط بواقعة تتمثل في كون جميع

(١) ج.س. هورويتز : « الدبلوماسية في الشرق الادنى والاوسط » ، المجلد ١ ، ص ٢١٦ ـ ٢١٨ . راجع ايضا البرت حوراني « سوريا ولبنان » ، لندن ، ١٩٤٦ ، ص٣١٠ .

المصارف الكبيرة في الامبراطورية ، باستثناء المصرف الزراعي الذي تأسس عام ١٨٨٩ (مصرف الشرق الالماني ، المصرف الالماني ، مصرف كريدي ليونيه، المصرف العثماني) واقعة تحت سيطرة الرأسمال الاجنبي . لقد لعب المصرف العثماني دورا ذا اهمية خاصة ، وهو المصرف الذي أسسه المصرفيون الانكليز عام ١٨٥٦ واعيد تنظيمه عام ١٨٦٣ بمشاركة الماليين الفرنسيين ، فمنح الحق المطلق (الى جانب الحكومة العثمانية نفسها) في اصدار العملة داخل حدود الامبراطورية ، هذا المصرف الذي وقع في خاتمة المطاف تحت سيطرة فرنسية غالبة ، وظل يمارس حتى الحرب العالمية الاولى نفوذا كبيرا في سائر نواحي الحياة العثمانية ، يشمل لا ميادين المال فحسب ، بل النقل وغيره من الخدمات ايضا .

كانت المصارف الاخرى بؤرا لانتشار مماثل للنفوذ الاجنبي في الائتمان والتمويل ، وبالتالي في التوظيف في الخدمات والتعدين والمشاريع التجارية . وبمرور الزمن اكتسب الرأسمال الاجنبي السيطرة على صادرات الامبراطورية ووارداتها وسككها الحديدية وموانيها وامدادها بالطاقة والمياه وبمصادر تعدينها ، واصبح الحصول على عقود امتياز للمناجم والسكك الحديدية سهلا برفع الحظر على بيع الاراضي للاجانب عام ١٨٦٧، الذي أعقب عمليات تمثيل قوية لدى الحكومة العثمانية من جانب الدول صاحبة الامتيازات . وعلاوة على ذلك أصبح معمولا به ان يمنح اصحاب عقود امتياز السكك الحديدية شريطا من الارض بعرض يتراوح بين ٢ كيلو متر و ٢٠ كيلو متر على كل من جانبي الطريق ، وكانت الاحتمالات المفتوحة باستغلال تلك الاراضي ـ خصوصا عندما تكون حاوية على ثروات معدنية ـ اكثر أهمية في الغالب لدى اصحاب عقود الامتياز من السكة الحديدية نفسها .

حتى العام ١٨٦١ كانت ملكية المناجم محكومة بالقانون الاسلامي القاضي بان المخزونات المعدنية تعود الى مالك الارض التي تقع فيها . ان دراسة للتشريع السائد ، خصوصا بعد العام ١٥٣٦ ، تبين ان الدولة العثمانية بذلت جهودا مستمرة لمواجهة المشاكل التي طرحها ، سواء فيما يتعلق بادعاءات الملكية او فيما يتعلق بتأمين انتاج مستمر . حيث كانت الارض مملوكة ملكية خاصة او مؤجرة من الدولة ، كان المستثمر يدفع عشرا عن الانتاج ، وحيث كان الايجار في صيغة عقد امتياز كان يتفق على شروط الدفع للدولة ، وحيث كانت الدولة نفسها تقوم

بتشغيل المناجم كانت هي ذاتها تقوم بتحصيل الدخل كله وتدفع مبالغ ثابتة للمديرين والموظفين المسؤولين عن الموقع . تحت تأثير القانون الفرنسي صدر فيما بعد تشريع يجعل من الممكن تحصيل أتاوات من ملاك الارض الذين يقومون بتشغيل مناجم في املاكهم ، كما من الافراد أصحاب عقود الامتياز على اراضي الدولة . واقيم عقد امتياز تعدين الفحم الذي منح لشركة فرنسية في اقليم ايريغلي عام ١٨٩٦ على اساس المبادىء الجديدة ، التي عدلت وأكملت فيما بعد .

كذلك سرعان ما تركزت الملاحة الساحلية في الامبراطورية في ايدي اصحاب عقود امتياز اجانب ، خصوصا من سنة ١٨٥٦ وما بعدها . وفي عام ١٨٨٣ سلمت الحكومة احتكار التبغ الخاص بها الى شركة مشتركة اقامتها مؤسسة الائتمان النمسوية austrian Kedit Anstalt والمصرف العثماني بموافقة ادارة الدين العام ، التي خصصت لها عائدات التبغ بمرسوم محرم ١٨٨١ .

اكتسبت عقود امتياز السكك الحديدية العثمانية اهمية خاصة . عام ١٨٥٦ منحت شركة بريطانية امتياز بناء خط بين ازمير وايدن ، وفي السنة التالية منح رجل انجليزي اسمه ليارد امتيازا لسكة حديدية تربط ميناء « فارنا » البلغاري بـ « روشوك » على الدانوب . ومنحت امتيازات اخرى لبناء عدد من الخطوط في اوروبا ، كان أهمها سكة حديدية تربط فيينا باسطنبول ، حصل عليه البارون هيرش في ١٨٦٠ . أعقب ذلك منح عقود امتياز لخطوط مختلفة في الاناضول ، خصوصا ازمير — القصبة — ومرسين طرسوس — اضنه . في العام ١٨٨٨ حصلت شركة مكفولة أساسا من جانب المصرف الالماني على عقود امتياز لسكة حديدية من حيدر باشا الى انقرة ومن اسطنبول الى أزمير . بعد ان نظمت هذه المؤسسة في مارس ١٨٨٩ كشركة عاملة تحت اسم « شركة سكة حديد الاناضول » ، بدأت مفاوضات مطولة مع الحكومة دخلت مرحلة نشطة عام ١٨٩٣ ووصلت الى نهايتها في ١٨ اذار ١٩٠٢ بمنح امتياز السكة الحديدية من « برلين الى بغداد » ، اي مد خطوط حديدية من قونية الى بغداد والخليج الفارسي لمسافة الف ميل . وتكونت شركة فرعية خاصة لهذا الغرض عام ١٩٠٣ تحت اسم الشركة الامبراطورية العثمانية لسكة حديد بغداد .

وضع الالمان مشروع السكة الحديدية الى بغداد في اطار خططهم

للتوسع في هذا الجزء من العالم (كان مهندسا المانيا، هو ويلهلم فون برسل، هو من استدعته الحكومة العثمانية في ١٨٧٢ كمستشار ليخطط شبكة سكك حديدية للامبراطورية) . لكن الاتراك انفسهم كانت لهم مصلحة بارزة في مثل هذا المشروع ، ولكي يحموا الخط الحديدي المقترح وليعززوا قيمته الاستراتيجية اصروا على مده في طريق جبلي وعر بدلا من طريق السهل الساحلي .

تعهد بتمويل مشروع سكة حديد بغداد ، الذي قدرت تكلفته اصلا بمائتي مليون دولار ، كونسورسيوم (او اتحاد مالي) قائم على اتفاق موقع عام ١٨٩٩ من قبل المصرف الالماني وشركة سكة حديد الاناضول والمصرف العثماني وشركة سكة حديد ازمير — قصبة . اقيمت شركة سكة حديد بغداد في شكلها النهائي في ٥ اذار ١٩٠٣ ، يسيطر فيها الالمان على ٦٠ ٪ من راس المال . ومع ان المشروع قد عبر عن تطلع مصالح المانيا الاقتصادية الى اقتحام اسواق آسيا بواسطة طريق بري يمكن ان ينافس الطريق البحري عبر قناة السويس التي يسيطر عليها البريطانيون ، ولكن لا يجوز ان نغفل ايضا عن المغزى الاستراتيجي والسياسي للخطر الذي كانت تمثله السكة الحديدية الجديدة على الطريق البريطاني الى الهند . ان هذه لصورة ممتازة تبين كيف خدم الطريق الحديدي الجديد ، الذي كان يبنى في الامبراطورية العثمانية ، اغراضا استراتيجية — ولتكن لاحدى الدول او للباب العالي — اكثر مما يخدم احتياجات تركيا الاقتصادية العاجلة . والحقيقة ان الجهود التي بذلت لاقامة روابط مواصلات بين مختلف اقاليم الامبراطورية ومراكزها الادارية او بين مختلف مراكز الانتاج واسواقها كانت محدودة ، ولو ان الخطة الاصلية لسكة حديد بغداد قد أعارت هذه الجوانب بعض الاهتمام .

بغض النظر عن الفوائد او المزايا المتنوعة التي استجرها المستثمرون الاجانب في الامبراطورية العثمانية ، حاولوا ايضا ان يحملوا الحكومة المحلية مخاطر او مجازفات مشروعاتهم . فشركة سكة حديد بغداد ، على سبيل المثال ، منحت أرضا بالمجان ، وحقوقا مجانية لقطع الاخشاب لبناء الخط ، وحق اقامة مختلف المشروعات المساعدة التي اعفيت مع ممتلكات السكك الحديدية ، ايرادات وواردات ، من كل الضرائب والرسوم . ومع ذلك ، وجريا على المبدأ الذي تقرر عند منح عقد امتياز ازمير — ايدين عام ١٨٥٦ ، الذي يضمن للمستثمرين عائدا يبلغ ٦ ٪ وحده الاعلى ٧٢ الف

جنيه تركي سنويا ، منح بناة سكة حديد بغداد كذلك ضمانا بأن تعوض الحكومة العثمانية الفرق بين دخل محدد للكيلو متر من الخط وبين ما تحصل عليه الشركة فعلا . ان لتعهد الحكومة بحماية المستثمرين ضد عدم الربح (١) مبرره الاقتصادي ، خصوصا اذا كانت الحكومة تعتبر المشروع حيويا ، وعلى اي حال فانه ساعد على جذب مستثمرين جدد . بيد أن هذا الاسلوب وجه ضربة خطيرة الى احد العناصر الاساسية للربح (قبول المجازفة) خصوصا وان المستثمرين ، الذين وان كانوا غير قادرين على تحقيق عائدات كافية من المشروع نفسه خلال السنوات الاولى لوجوده ، الا أنهم عوضوا ذلك بصفتهم شركاء في عملية الامداد المربح للتجهيزات والمعدات والمواد للمشروعات ذاتها ، وهذا ما كان عليه الحال عموما . لم يكن امر معقولا من جانب المستثمرين ان يطلبوا كلا من المبادرة الحرة وحرية الحركة لرأسمالهم من ناحية وتدخلا حكوميا لصالحهم من الناحية الاخرى، اذ يضعفون الجهود الرامية الى زيادة كفاءة مشروعاتهم لضمان عائد كاف . كان هذا الاعتراض ينطبق بقوة مضاعفة في بلد متخلف يعاني جوعا الى الرأسمال ، وكانت حالته المالية توقعه بدرجه متزايدة باستمرار في براثن دائنيه الاجانب واستعبادهم (٢) .

بعد انشاء ادارة الدين العام سنة ١٨٨١ ، اصبح بوسع اصحاب عقود الامتياز الاجانب ، الذين لم يقنعوا بضمانات الحكومة ، ان يحصلوا على ضمانات مساعدة من تلك الوكالة الدولية . وكما سنبين فيما بعد ، احيل بمقتضى « مرسوم محرم » تحصيل عائدات امبراطورية معينة الى الادارة ، التي خصصتها لخدمة سداد ديون معينة . وعند ابرام اتفاق امتياز المصرف

(١) ان عقد الامتياز الممنوح للمصرف الالماني عام ١٨٨٨ لتشغيل خط سكة حديد سكوناري أزمير القائم فعلا لمدة ٩٩ سنة ينص ، مثلا ، على دخل سنوي اجمالي يبلغ ١٠د٣٠٠ فرنك للكيلومتر . وتعهد المستثمرون بأن يمدوا الخط ٤٨٦ كيلومتر اضافية الى انقره (كان اسمها عندئذ انفورا) ، وعلى هذا الامتداد ضمنت الحكومة دخلا يبلغ ١٥ الف فرنك للكيلومتر . (راجع ايرل ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٣١ ــ ٣٢ و ٥٢) .

(٢) ارتفع المبلغ السنوي الاجمالي الذي كان على الحكومة ان تدفعه لادارة الدين العام لتغطية ضمانات السكك الحديدية من ٥٧ر٠٤٠ جنيه تركي في ١٨٨٩\١٨٩٠ الى ١ر٣٠١ر٥٠٠ في ١٩٠٣\١٩٠٤ . وكان الانفاق الاجمالي على هذا البند في ١٨٨٩\١٩٠٤ ، ١٢ر٨١١ر٣٠٠ جنيه تركي . وفيما بين ١٨٨٩ و ١٩١١ حصلت شركة سكة حديد الاناضول وحدها على اكثر من ٤ ملايين جنيه تركي . (راجع بليسدل : « الرقابة المالية الاوروبية على الامبراطورية العثمانية » ، منشورات جامعة كولومبيا ، ١٩٢٩ ، ص ٣) .

الالماني خصصت عائدات اضافية لمواجهة الضمان الكيلومتري للسكك الحديدية الالمانية . وقد اصبح هذا الاجراء ممكنا لا بسبب من ضغط الرأسمال الاجنبي من اجل شروط مواتية وحسب ، وانما ايضا بسبب من نظرة الاتراك القاصرة الى نشاط الاجانب الاقتصادي (١) .

ويبدو ان جهود الحكومة ذاتها لتشجيع توظيف رؤوس الاموال كانت مركزة اساسا على تمويل عمليات اقامة البنية التحتية للاقتصاد وتقديم الخدمات ، وبنسبة أقل بشكل ملحوظ على القطاعات الانتاجية . ان قيمة انشاء وتوسيع تسهيلات النقل ومرافقه لا يجوز التقليل منها . ان من شأنها ان تكوِّن ممهدات التطور الاقتصادي ، وتفتح مناطق جديدة للانتاج والتجارة . هذه السيرورة هي عكس ما حدث في بعض البلدان الاخرى ، حيث كان الانتاج والتجارة هما من أطلق الخدمات واقامة البنية التحتية للاقتصاد ، التي كانت مجزية اكثر على المدى القصير . عموما ، تحدد نمط الاستثمار في الامبراطورية العثمانية لا بدوافع الربح والامان لدى المستثمرين وخطط الدول السياسية وحسب ، انما ايضا بالاعتبارات العسكرية للحكومة المحلية وبتصميمها على ان تكتسب شكلا غربيا . وتؤيد مصادر عديدة قناعة ايرل بأنه في عهد عبد الحميد الثاني على الاقل أثرت شواغل السلطان العسكرية والاوتوقراطية تأثير حاسما على منح عقود الامتياز وعلى انماط الاستثمار للرأسمال الاجنبي . نتيجة لذلك وللافتقار الى المنظمين الصناعيين المحليين ، فان الدور الرئيسي للمنظم

(١) في مقالته عن « الامتيازات الاجنبية » يورد رافندال ، نقلا عن كتاب أ.ج. ميرز « تركيا الحديثة » ، تقريرا امريكيا رسميا عن وضع مؤسسات الولايات المتحدة الامريكية في تركيا ، يبين عدم وجود اي سيطرة حكومية على نشاط المشروعات الاقتصادية الاجنبية : « لا يوجد في تركيا أي قانون يلزم أي مصرف اجنبي ، او بيت مصرفي ، او مؤسسة تجارية ترغب في فتح فرع في تركيا على تقديم نفسها لاي موظف رسمي او لاي شكليات قانونية»... « تحتفظ المؤسسات الاقتصادية الاجنبية بجنسياتها وتحكم فيما يتعلق بتنظيماتها الوطنية وبحقوق جهازها وواجباته طبقا لقانون بلادها » . يجب ان نلاحظ بين قوسين ان الدول الاجنبية قد وسعت نفوذها لا من خلال التنازلات الاقتصادية او القانونية وحسب ، انما ايضا من خلال مختلف اوجه النشاط الثقافي والتعليمي ، خصوصا الارساليات والمدارس ، في غيبة شبكة حقيقية منظمة من المدارس الرسمية . كان حوالي ٦٠ الف طالب يؤمون مدارس تركيا الاجنبية الالف قبل الحرب العالمية الاولى ، كان ٥٤ الف مسجلين في المدارس الفرنسية ، والباقون موزعين أساسا بين المؤسسات التعليمية الامريكية والبريطانية والايطالية والالمانية .

الاقتصادي في الامبراطورية قد وقع ، رغم كونه متواضعا نسبيا ، على عاتق الحكومة .

تميز صعود تركيا الفتاة الى السلطة في فترة ١٩٠٨ – ١٩٠٩ بمحاولات لتنظيم مسألة الاستثمارات الاجنبية واوجه النشاط الاقتصادي الاجنبي عموما ، والاعتماد على الموارد المحلية وتحرير الاقتصاد من سيطرة الراسمال الاجنبي . ولكن تبددت معظم هذه التطلعات بسبب استمرار الفساد الادراي واندلاع الحرب العالمية الاولى والورطات المالية المتزايدة . ولم يكن رجال تركيا الفتاة غير مستعدين لمنح عقود امتياز اجنبية تتضمن مزايا بارزة . كان عقد امتياز تشستر حالة من هذا القبيل . كان الادميرال الامريكي كولبي تشستر موفدا من قبل مجموعة من المستثمرين الامريكيين ليقود مفاوضات للحصول على عقد امتياز شامل تقوم بمقتضاه المجموعة بتغطية الاناضول بشبكة كثيفة من السكك الحديدية ، وتستغل الثروات المعدنية وتقيم عددا من المرافق العامة . بدات المفاوضات قبل ان يصل حزب تركيا الفتاة الى السلطة ، لكن عقد الامتياز ادرج في جدول اعمال البرلمان التركي عام ١٩١١ وكان يمكن ان يمر لولا ضغط المصالح الالمانية واندلاع حرب البلقان والحرب العالمية .

كان رأس الحربة في محاولات تركيا الفتاة تنظيم الشؤون الاقتصادية للبلاد هو وزير ماليتهم ، جاويد بك الذي كان اول من وضع ميزانية للدولة جديرة بهذا الاسم ، وعلى النسق الاوروبي . واستفاد جاويد من مساعدة المستشارين الفرنسيين ، خصوصا م . شارل لوران وبذلت محاولات لاعادة تنظيم نظام الجمارك بمساعدة خبراء اجانب ، وخصوصا سير ريتشارد كراوفورد . وصدرت خلال عامي ١٩٠٩ و ١٩١٣ تشريعات تستهدف تشجيع الصناعة المحلية دون اتخاذ اجراءات شديدة ضد اصحاب عقود الامتياز الاجانب ، وكان القانون الاخير خصوصا يقدم حوافز للمقبلين على الصناعة كالاعفاء من ضرائب الاراضي والاعمال ومن الرسوم الجمركية على الخامات ومواد البناء ومعداته . منعت الحرب هذين التشريعين من الوصول الى مرحلة التطبيق ، لكن قوانين مماثلة اقرت عام ١٩٢٣ ، وخصوصا عام ١٩٢٧ ، في ظل الجمهورية التركية . عشية الحرب العالمية الاولى ، عام ١٩١٣ ، بلغت الاستثمارات الاجنبية في الامبراطورية العثمانية (عدا مصر والاستثمارات في الدين العثماني العام) ١٦٨٦ر١ مليون فرنك او ٧٠ مليون جنيه استرليني .

في مفاوضات معاهدة لوزان حاول الاتراك عبثا الغاء عقود الامتياز الاجنبية . وتضمنت المعاهدة نصا يعترف بأمر عثماني صادر في ٢٩ تشرين الاول ١٩١٤ ، يبيح منح عقود الامتياز للاجانب ، وكان اقصى ما حققه الاتراك هو سحب عقدي امتياز أجنبيين جديدين لم يكونا قد نفذا بعد مقابل تعويض . على كل حال ، تمت تغييرات بعيدة المدى في ميدان عقود الامتياز بتأميم الموانيء والنقل الساحلي الذي تم في العشرينات وبالشروط الصعبة التي وضعت لتشغيل شركات عقود الامتياز في ميادين مثل التجارة والسكك الحديدية والخدمات . وفي الثلاثينات ألغيت عقود الامتياز في تلك الميادين ايضا .

من الصعب ان نؤيد محاولة باحثين معينين لوصف النشاط الاقتصادي للمصالح الاجنبية في الامبراطورية العثمانية من زاوية مناطق النفوذ فحسب، منتزعين ورقة من تاريخ فارس المجاورة خصوصا بعد المعاهدة الانجليزية ـ الروسية في ١٩٠٧ . في المحل الاول ، في تركيا كانت المصالح الاجنبية غالبا ما تتجمع لاغراض معينة ، كما في حالة المصرف العثماني او حتى سكة حديد بغداد. في المحل الثاني ، ان ما يصدم المراقب في تاريخ الايام الاخيرة للامبراطورية العثمانية ليس نشاط ألوان مختلفة من النفوذ في أجزاء مختلفة من البلاد وحسب ، انما الصعود والهبوط المتعاقبين لنفوذ كل دولة على الامبراطورية ككل . ويعطي صورة عن ذلك تفوق نفوذ روسيا حتى حرب القرم ، ثم تفوق نفوذ بريطانيا وفرنسا حتى اوائل ثمانينات القرن التاسع عشر ، ثم تفوق المانيا حتى الحرب العالمية الاولى . في نفس الوقت يجب ان يعترف المرء ان تركز استثمارات بلدان معينة في أجزاء معينة من الامبراطورية قد لعب دورا هاما في محاولة تقسيم تركيا كما تجسدت في معاهدة سيفر، رغم انه قد ثبت في الواقع ان تطبيق المعاهدة أمر عصي ، وان هذه الواقعة بالذات يمكن ان تعزي جزئيا الى ضعف الاسس التاريخية لتقسيم من هذا النوع .

٣

المالية والاقتصاد العثمانيين

١ . الميزانية ، النظام المصرفي والعملة

الحروب المستمرة (١) والانفاق المرتفع لبلاط السلطان ، والافتقار الى خط فاصل واضح بين ميزانية الدولة وانفاق السلطان (٢) والبنيان المعاب للنظام المالي والنقدي والحالة المتدنية للانتاج – كل تلك العوامل عملت على تقويض الاقتصاد العثماني مع نهاية القرن التاسع عشر . كبُرَ الدين القومي ، كذلك اتسعت الهوة بين موارد الامبراطورية من ناحية ومطامحها وتعهداتها من الناحية الاخرى ، حتى لم يعد ممكنا عبورها . كان بناء القصور(٣) والمساجد والابنية العامة ومباني الجيش يبتلع ميزانيات ضخمة(٤) خصوصا في عهد عبد العزير (١٨٦١ – ١٨٧٦) . واذا كانت تركيا قد

---

(١) حتى أواسط القرن السابع عشر كانت الحروب ما زالت « مجزية » بالغنائم الوفيرة وبالضرائب التي كانت تفرض على البلدان المهزومة والدول الخاضعة ، لكن منذ ذلك الحين أصبحت معظم حروب الامبراطورية العثمانية ذات طبيعة دفاعية ، وفضلا عن التكلفة المرتفعة لاعالة وتجهيز جيوشها كانت كثيرا ما تضطر الى دفع تعويضات .

(٢) حددت ميزانية السلطان وبطانته لاول مرة على نحو محدد ، بمقتضى قانون أيلول ١٨٥٥ ، بـ ١٢٠ مليون قرش أي مليون جنيه استرليني .

(٣) كلف بناء قصر « ضولمباغجة » وحده ، في عهد السلطان عبد الحميد ، ٢ر٨٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني .

(٤) يقول ويليام ايتون في كتابه « مسح الامبراطورية العثمانية » (لندن ١٧٩٨) انه بعد معاهدة « كوتشوك كينارجه » عام ١٧٧٤ كان دخل الخزانة العثمانية ٤ ملايين جنيه استرليني سنويا (لا تشمل ايراد الاوقاف) وكان الانفاق على الجيش والقصر والحريم يبلغ ٣ر٤ مليون جنيه استرليني سنويا .

تعلمت شيئا من النظرية المالية الاوروبية ، فهو اساسا كيف تطبع عملة وكيف تحصل على قروض . كان وزراء الحكومة يوقعون التزامات تخصم باسعار خصم باهظة ، وكانت العملة المعدنية تفقد غطاءها باستمرار ، واصدرت كميات وفيرة من العملة الورقية وساد الاعتماد على القروض الاجنبية بصورة متزايدة .

لم يكن هناك ما يمكن تسميته ميزانيات قومية ، رغم ان مزيدا من المحاولات الجادة في هذا الاتجاه قد بذلت مع بداية التنظيمات عام ١٨٣٩ . أدى انشاء وزارة للمالية في تلك السنة الى بذل اهتمام اكبر من ذي قبل بوضع تقديرات الميزانية وفق تقديرات اكثر واقعية للموارد والى محاولات لخفض الانفاق ، لكن نجاح تلك الجهود كان محدودا ، خصوصا بالنسبة للتطور الذي تلا حرب القرم . نشرت أول ميزانية مبنية على النموذج الاوروبي عام ١٨٦١ ، كملحق للتقرير المالي للوزير الكبير فؤاد باشا . كانت هذه هي فترة بعثة فوستر – هوربارت التي ارسلتها الحكومة البريطانية للتحقيق في وضع تركيا المالي وبنيان ميزانيتها . استمرت الميزانيات تنشر ، وان يكن في صورة معينة ، حتى سنة ١٨٦٦ ، جاء بعدها انقطاع استمر حتى عام ١٨٦٩ حيث أدخلت اصلاحات معينة عندما خرجت الى الوجود ادارة الدين العثماني العام . بيد ان المحاولة الجدية الاولى لبناء ميزانية حديثة لم تبذل الا عشية الحرب العالمية الاولى .

في خمسينيات القرن التاسع عشر كان ايراد الحكومة العثمانية يتراوح بين ٧ مليون و ١٠ مليون جنيه استرليني سنويا (بسعر ١٢٥ قرشا تركيا للجنيه الاسترليني) بينما تراوح الانفاق بين ٧ مليون و ١١ مليون جنيه استرليني سنويا . ويقدم الجدول رقم ١ صورة لميزانية ١٨٥٣ – ١٨٥٤ مأخوذة من احصاء جمعه أوبشيني ، ولسنة ١٨٥٩ – ١٨٦٠ ، كما تجمعت من مصادر تركية متنوعة بواسطة بعثة فوستر – هوبارت ، ولسنة ١٩١٠ – ١٩١١ – وهي اول ميزانية لتركيا الفتاة بعد خلع عبد الحميد الثاني . والميزانيتان الاوليان مدرجتان في الجدول باعتبارهما منفذتين ، وقد حولتا الى جنيهات استرلينية بمتوسط السعر الحقيقي للتبادل في تلك الفترة ، اي ١٢٥ قرشا للجنيه ، وقد ادرجت ميزانية تركيا الفتاة كما اقرت قبل التنفيذ ، وسعر التحويل المستخدم هو السعر الحقيقي لنفس السنة ، اي ١٨٠ قرشا للجنيه .

يجدر التذكير ان ميزانية ١٨٥٣ – ١٨٥٤ ، التي تركت فائضا صغيرا ،

جـدول رقــم (١)

ميزانيات الامبراطورية العثمانية ، ١٨٥٣–١٩١١ (بالجنيهات الاسترلينية)

الموارد

المصدر	١٨٥٤/١٨٥٣	١٨٦٠/١٨٥٩	١٩١١/١٩١٠
العشر	٢,٢٠٠,٠٠٠	٢,٨٤٤,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠
ضرائب الامبراطورية والاملاك	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٢٤,٠٠٠	١,٦٥٠,٠٠٠
رسوم الرأس (١)	٤٠٠,٠٠٠	٤٧٧,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
الرسوم الجمركية (٢)	٨٠٠,٠٠٠	١,٥٩١,٠٠٠	٢,٦٠٠,٠٠٠
الضرائب غير المباشرة (٣)	١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٢,٠٠٠	٦,٦٦٠,٠٠٠
الاتاوات : مصر	٣٠٠,٠٠٠		
قبرص (٤)	٢٠,٠٠٠	٣٧٤,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
مولدافيا (٤)	١٠,٠٠٠		
الصرب (٤)	٢٠,٠٠٠		
	٧,٢٥٠,٠٠٠	٩,٧١٢,٠٠٠	١٥.٧٦٠,٠٠٠

(١) حدد تنظيم صادر في ١٨٣٤ مقدار الرأس بـ ٣٠ر١٥ او ٦٠ قرشا ـ تبعا للحالة الاقتصادية للمكلف ـ من كل ذكر بالغ غير مسلم . في ميزانيتي ١٨٥٩ – ١٨٦٠ و ١٩١٠ – ١٩١١ أدرج هذا الرسم ، كضريبة اعفاء من الخدمة العسكرية ، اسميا . بعد الخط الهمايوني ، كان جميع المسلمين وغير المسلمين المعفيين من الخدمة خاضعين لها . لكن طالما انه لم تتخذ خطوات لتجنيد غير المسلمين في الجيش ، لذا كانت تجبى عمليا من المسلمين اساسا هذه الضريبة ، وعمليا كانت الفئات التي يدفعونها أعلى .

(٢) تشمل رسوم الاستيراد وأتاوات التصدير .

(٣) وتفرض على : تراخيص التجارة ، ضرائب الاغنام ، الضرائب على الطعام المنقول الى المدن ، رسوم الطرق والجسور ، الرسوم والاتاوات من الملاحات ومصايد الاسماك ، الضرائب على عقود امتياز المناجم وايراد طوابع البريد . تتضمن ميزانية ١٩١٠ – ١٩١١ الايرادات التي حصلتها ادارة الدين العثماني العام ـ وفي جانب الانفاق ، المدفوعات على حساب الدين .

(٤) في ١٩١٠ – ١٩١١ لم تعد تلك البلدان تدفع اتاوات ، لكن كان لا يزال هناك ايراد من قبرص .

←

البند	١٨٥٤/١٨٥٣	١٨٦٠/١٨٥٩	١٩١١/١٩١٠
تسديد الدين الاجنبي (٥)	—	٨٩١,٠٠٠	٤,٦٣٠,٠٠٠
تسديد الدين الداخلي (٥)	—	٦٨٧,٠٠٠	
بلاط السلطان	٦٩٠,٠٠٠		
عائلة السلطان	٧٧,٢٨٠	١,٢٥٤,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠
الجيش والشرطة	٢,٧٦٠,٠٠٠	٧,٤٠٠,٠٠٠	٦,٤٤٠،٠٠٠
الاسطول	٣٥٥,٠٠٠	٧٩١,٠٠٠	٩٣٠,٠٠٠
الادارة المدنية	٢,٠٧٠,٠٠٠	٣,١٨٤,٠٠٠	٤,٦٣٠,٠٠٠
الخدمة الاجنبية	٩٢,٠٠٠	٢٠٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
الاشغال العامة	٩٢,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	٨٦٠,٠٠٠
إعانات للأوقاف والأماكن المقدسة	١١٥,٠٠٠	٣٨٤,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠
معاشات وتعويضات للملاك المنزوعة املاكهم	٤٠٤,٠٨٠	٢١٥,٠٠٠	١,٩٤٠,٠٠٠
إعانة للمصرف العثماني أو مدفوعات أخرى	٢٧٦,٠٠٠	—	٤٠,٠٠٠
	٦,٩٣٢,٠٨٠	١١,٠٨٩,٠٠٠	٢٠,١١٠,٠٠٠

(٥) لا بد انه كان هناك بعض الانفاق على هذا البند في ١٨٥٣\١٨٥٤ ، رغم ان الارتفاع الشديد في هذا البند جاء فيما بعد .

تعود الى السنة التي بدأت فيها حرب القرم ، مباشرة بعد ان دفع الانفاق العسكري الكبير الامبراطورية الدفعة الاولى والاكثر أهمية التي ورطتها في الدين الاجنبي . لكن المصادر المتوفرة لا تقدم معلومات كافية لتقديم صورة عن الوضع المالي انذاك ، ولكن هناك سببا يدعو الى الاعتقاد انه حتى قبل حرب القرم لم تكن الميزانيات متوازنة . ان الارتفاع الشديد في الدخل الذي يمكن ملاحظته في ١٩١٠ – ١٩١١ يمكن ان يعزى اساسا الى العائدات الزائدة من الضرائب غير المباشرة . هنا لعبت بغير شك ادارة الدين العثماني العام ، التي كانت تدير جزءا كبيرا من هذه الموارد ، دورا حاسما . ان الحقيقة البارزة التي تلاحظ من فحص ميزانية الانفاق لنفس السنة هي الزيادة الضخمة في المخصص لايفاء الدين ، التي ابتلعت ٢٣ ٪ من الميزانية مقابل ١٤ ٪ في ١٨٥٩ / ١٨٦٠ .

تميز النصف الثاني من القرن التاسع عشر بارتفاع مستمر في انفاق الامبراطورية ، ورغم ان الموارد زادت ايضا الا انها لم تستطع اللحاق بالانفاق. ان عرض لايارد لميزانيات الستينات يوضح الفجوة الواضحة بين تقديرات الميزانية وتنفيذها ، بين الموارد والنفقات ، بين الوعود بموازنة الميزانية (و حتى بدفع الديون) والارتفاع المستمر في الديون بسبب العجز المستمر، بين القيمة الاسمية للقروض العثمانية والسعر الفعلي للسندات الذي كان يطلب من المستثمرين ، بين الخطط الموضوعة لتخصيص جزء مهم من الارصدة المتوفرة لاغراض بناءة وتدهور الانفاق الفعلي . بالاضافة الى ذلك، كانت هناك ايضا اختلافات غير قليلة بين التقديرات الرسمية لاشد الالتزامات وطأة (الدين الجاري) والتقديرات الاكثر واقعية التي كان يقوم بها الخبراء الاجانب (1) . هذا الغموض كان سببا آخر في عدم نشر الميزانيات بين عامي ١٨٦٦ و ١٨٦٩ ، حيث لم يكن امام تركيا خيار بعد تلك السنة الا ان تبذل محاولة ما لتقديم دليل من الميزانية يدعم طلبات القروض ، بعد ان اصبحت مضطرة بشدة الى اللجوء الى سوق النقد الدولية .

بينما دخل قدر معين من النظام الى الخزانة الامبراطورية والى اساليب حساباتها نتيجة لتدخل ادارات الايرادات الاجنبية الذي وصل الى ذروته بانشاء ادارة الدين العام في سنة ١٨٨١ ، استمرت السياسة والادارة النقدية على حالها من الفوضى او استمرت في تحقيق عجز سنوي. كمثال على صعوبات موازنة الميزانية في تلك الفترة ، يمكن ان نأخذ الواقعة التالية : بينما كانت تقديرات ١٨٩٧/١٨٩٨ تشير الى دخل يبلغ ٨ر٥ مليون جنيه تركي والى انفاق يبلغ ٨ر٤ مليون جنيه تركي، اي وجود فائض يبلغ ١٠٠ الف جنيه تركي ، فانه حتى الملخصات الرسمية تظهر ان العجز الفعلي في تسعينات القرن التاسع عشر بلغ ٢ر١ مليون جنيه تركي في المتوسط سنويا .

لقد ذكرنا الدور الهام الذي لعبه جاويد بك في خلق هيكل ميزانية عصرية في ظل حكم تركيا الفتاة عشية الحرب العالمية الاولى . مع ذلك فان

---

(1) في آذار ١٨٦٨ ، مثلا ، قدر وزير المالية التركي الدين الجاري بـ ٥ ملايين جنيه استرليني بينما قدم الخبراء الاجانب حسابات تفصيلية تبين انه وصل الى ١٠ ملايين جنيه استرليني على الاقل .

هذه الفترة ايضا كانت تتميز بعجز سنوي ، كما راينا من قبل بالنسبة لميزانية ١٩١٠/١٩١١ . وكان العجز في الميزانيات كما نفذت أكبر حتى من التقديرات .

جدول رقم (٢)

ميزانيات الامبراطورية العثمانية حسب السنة المالية بين ١٩٠٩ و ١٩١٤

(بملايين الجنيهات التركية)

	١٩٠٩ /١٠	١٩١٠ /١١	١٩١١ /١٢	١٩١٢ /١٣	١٩١٣ / ١٤
الدخل المقدر	٢٥,١	٢٩,٢	٣١,٦	٣٣,٧	٣٣,٧
الانفاق المقدر	٣٠,٥	٣٦,٠	٤١,٢	٣٦,٩	٣٦,٩
العجز المقدر	؟	؟	٩,٦	٣,٢	٣,٢
الدخل الفعلي	؟	؟	٢٧,٣	٢٧,٦	٢٩,٢
الانفاق الفعلي	؟	؟	٣٠,-	٣٩,-	٣٥,٣
العجز الفعلي	؟	؟	٢,٧	١١,٤	٦,١

الى العقبات التي وضعتها العوامل الخارجية في طريق التطور الاقتصادي (بما فيها التعرفة الجمركية المخفضة ، التي فرضتها الامتيازات الاجنبية على تركيا) لا بد ان نضيف العقبات التي اضافتها السياسة النقدية للحكومة التركية ذاتها . لما كانت الحكومة واقعة دوما تحت ضغط الانفاق الفادح ، حاولت ان تواجهه بكل ما تملك من الوسائل الخارجية والداخلية. وهكذا بينما كانت الرسوم الجمركية على المشروبات الروحية والأنبذة المستوردة تتراوح بين ٥ الى ١٠ ٪ ، كان يفرض على المنتجات المحلية ضريبة تبلغ حوالي ١٥ ٪ . من ناحية أخرى أخفقت السلطات في جهودها الرامية الى زيادة دخل الخزانة من الضرائب الاساسية ، كالعشور ، بتحقيق العصرية في جبايتها لمنع الوارد من الذهاب الى جيوب متعهدي الضرائب والوسطاء وبمحاربة الرشوة والابتزاز . حاولت الحكومة ان تعين وكلاء يقومون بجباية الضرائب نقدا على أساس متوسط السنوات الخمس السابقة ، بدلا من الاسلوب السائد في تقدير او بيع المحصول في مكانه وجباية الضريبة عنه . بيد ان هذا المشروع لقي كذلك معارضة ادارة الدين العام

واصحاب عقود امتياز السكك الحديدية الذي منحوا ضمانات كيلومترية لان جزءا من ايراد العشور كان مخصصا لهم وكانوا يخشون ان يؤدي النظام الجديد الى خفض دخولهم .

كان كل هيكل الموارد معيبا . فالـ «ويركو» ، الذي كان قد اصبح، بعد العشور ، المورد الاساسي لدخل الحكومة ، لم يفتقر الى أية عناصر تقدمية فحسب ، بل كان غالبا غير متناسب مع دخل الدافع او ممتلكاته طالما انه كان يقرر مقدما لفترات طويلة ، تبلغ السنوات احيانا . هكذا كانت هناك فروقات واسعة ليس فقط بين الاقاليم المختلفة بل ايضا بين الافراد المختلفين ، مما جعل من المستحيل اقامة سياسة ضرائبية متناسقة . ظلت جباية العشور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ايدي متعهدي الضرائب الذين كانوا يؤجرونها ويعيدون تأجيرها . حتى جباية الرسوم الجمركية كانت تؤجر ، وتحرم الميزانية من الدخل الاضافي ، كما اثر التهرب من الرسوم الجمركية ، خصوصا الداخلية منها .

في الانفاق ، ما لبث الامل في زيادة القيود الحكومية ، التي تم اللجوء اليها في الخمسينات كاجراء طوارىء عابر فقط ، ان تكشف عن وهم . اخذ الانفاق يزيد باطراد فكان يقلب ميزان المدفوعات واستقرار العملة التركية . فالانفاق الضخم للقصر ، الذي كان احيانا يصل الى ١٥ ٪ من اجمالي انفاق الدولة اذا اخذنا في الحسبان غير المدرج في الميزانية ، كان عبئا ثقيلا على الخزانة حتى خلع عبدالحميد الثاني . كانت رواتب كبار ضباط الجيش والموظفين المدنيين تصل الى ما بين ٥ آلاف الى ٢٠ الف جنيه استرليني في السنة بينما كان على جمهرة صغار الموظفين ان تعمل برواتب تتراوح بين ٦ و ٦٠ جنيه استرليني في السنة . نتيجة لذلك اعتاد اصحاب الرواتب الكبيرة حياة الترف وكان عليهم ان يحافظوا عليها بالابتزاز والسعي الى الرشوة ، بينما كان على مرؤوسيهم ان يلجأوا الى نفس الاساليب لكي يكسبوا خبزهم . كان الانفاق على التعليم منخفضا ، ولم يكن نشاط البعثات الاجنبية والملل والمؤسسات البلدية كافيا لتعويض هذا القصور (١) .

كان من مميزات النظام المالي التركي وجود فوارق بين مختلف

(١) حتى في ظل ميزانية ١٩١٠ – ١٩١١ كان اجمالي انفاق الدولة على التعليم مجرد ٥٠٠ الف جنيه تركي اي أقل من ٣ ٪ من اجمالي الانفاق .

المقاطعات . عشية الحرب العالمية الاولى كان الدخل السنوي للحكومة يتراوح بين ٢٠ر. جنيه تركي عن النسمة في شبه الجزيرة العربية و ١ر٦١ جنيه تركي في تركيا الاوروبية . وكان انفاق الحكومة يتراوح بين ٣٥ر. جنيه تركي و ١ر٧٨ جنيه تركي للنسمة على التوالي . في بعض المقاطعات ، كتركيا الاوروبية والاناضول ، كان دخل الحكومة اعلى من انفاقها ، وفي مقاطعات أخرى ، كشبه الجزيرة العربية وسوريا ، كان الحال هو العكس. لا بد ان يشكك المرء في كل سياسة مالية حاولت ان تستجر ارباحا من اقاليم مسحوقة كالاناضول بدلا من ان تبذل أقصى الجهود لتخصيص مبالغ تنفق فيها لأجل التنمية .

حاولت الحكومة ان تمول أوجه نشاطها وان تدعم العملة العثمانية باللجوء الى المصارف المحلية حتى من قبل ان تنتشر شبكة من المصارف الاجنبية في الامبراطورية مع موجة الامتيازات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . هذا الدافع الحكومي كان وراء انشاء مصرف القسطنطينية عام ١٨٤٤ على يد المصرفيين الغالاتيين اليون وبولتازي ، لكن البنك تحطم قبل أقل من عشر سنوات عند اندلاع حرب القرم ، وكلف افلاسه الخزانة العثمانية ٦٠٠ الف جنيه تركي . اما المصرف العثماني ، الذي تأسس مباشرة بعد حرب القرم ، فانه سرعان ما تحول عمليا الى وكيل الحكومة ، وبعد ٨ سنوات منح ، باسم المصرف الامبراطوري العثماني ، ترخيصا خاصا مما جعله شيئا من قبيل بنك الدولة . منذ ذلك الوقت كانت الدولة تحصل على معظم قروضها اما مباشرة من المصرف العثماني او بوساطته . بالاضافة الى نشاطه الائتماني ونشاطه في اصدار العملة ، كان هذا المصرف ناشطا في تأسيس مختلف المشاريع الاقتصادية مثل الريجي المشترك للتبغ للامبراطورية العثمانية ، شركة معادن « باليا قره آيدين » وشركة مياه القسطنطينية .

في ذلك الوقت نشأ ايضا عدد من المصارف الصغيرة ، تهتم أساسا بالقيام بأعمال مع الحكومة . ولكن ما لبث ان اصبح واضحا ان الحكومة لم تكن حتى في وضع يسمح لها بأن تدفع الفوائد ، وأغلق معظم هذه المصارف ابوابه او اتحد مع المصرف العثماني .

بالاضافة الى امداد الحكومة بالاعتمادات ، شملت أوجه النشاط الرئيسية للمصارف الاجنبية ، كما رأينا في الفصل الخاص بعقود الامتياز، تمويل التنمية في ميادين المواصلات والمرافق . هذا الامر يغاير العجز في

مؤسسات الائتمان عن تمويل الانتاج ، وخصوصا الزراعة عماد اقتصاد الامبراطورية . كانت شروط المقرضين التقليديين في هذا الميدان ، ملاك الاراضي والمرابين ، من القسوة بحيث ازداد المزارعون غرقا في الديون ، خصوصا بسبب نسبة الفائدة الابتزازية : ففي مقاطعة الدانوب في خمسينات القرن التاسع عشر مثلا ، كان المقرضون يحصلون على بارة في اليوم عن كل قرش . ولما كان القرش يساوي ٤٠ بارة ، فان نسبة الفائدة هذه كانت اكثر من ٩٠٠ ٪ سنويا . وضع مدحت باشا ، الذي كان عندئذ حاكما للولاية ، برنامجا لجمعيات الاقراض التعاونية التي قلدت ايضا في مقاطعات اخرى ، لكن نجاحها كان محدودا جدا ، اساسا بسبب الافتقار الى ادارة مهيمنة وفعلية للاقتصاد والى تأكيد الصفة الخيرية لهذه الجمعيات ، التي كان يمكن بدلا من ذلك ان تنظم كمشروعات أعمال . كما ان السلطات لم تكن قادرة على ايجاد طرق لتضمن ان النقود المقرضة تستخدم استخداما سليما او انها ستجد طريقها مرة اخرى الى جمعيات الاقراض . فقط في ١٥ آب ١٨٨٩ ، انشىء مصرف للزراعة في اسطنبول ، له فروع في كل انحاء البلاد ، كان يعمل على اسس عملية ، لكن بالنظر الى تجربة جمعيات الاقراض اتجه الى الطرف الآخر ، فكان عليه ان يحافظ على احتياطات سائلة مرتفعة وكان على المقترضين ان يقدموا عقارات كضمانة ، وهو أمر كان سواد الفلاحين يرونه مستحيلا . عموما ، تغير القليل جدا فيما يتعلق بالائتمان الزراعي حتى قيام الجمهورية .

وقع انخفاض شديد في قيمة العملة التركية بين ١٧٧٤ (تاريخ توقيع معاهدة كوتشوك كينارجه) و١٨٢٩ ، ثم بعد فترة قصيرة جدا من الاستقرار النسبي بدا الانخفاض مرة اخرى في ثلاثينات القرن التاسع عشر . ذكر فون مولتكه عام ١٨٣٦ انه قبل ذلك بـ ١٢ سنة (أي في ١٨٢٤) كانت قيمة التالر الاسباني ٧ قروش بينما اصبحت عام ١٨٣٦ تعادل ٢١ قرشا . هكذا في مدى ١٢ سنة هبطت العملة المحلية بنسبة الثلثين في المبادلات الاجنبية. تعقدت مشكلة العملة اكثر من ذلك بالتطورات التالية ، عقب وفاة محمود الثاني . كان اصدار اول « قائمة » ، سندات خزانة ، عام ١٨٣٩ والتي كانت تعد بفائدة تتراوح بين ٩ ٪ و ١٢ ٪ دون ان تحمل تاريخ استهلاك ، وكان هذا الاصدار لاول مرة يفي بوظيفة تشبه وظيفة العملة الورقية . بعد ذلك خفضت الفائدة ، ورغم انها كانت تدفع في الموعد ، فان القيمة السوقية للقائمة انخفضت ، وفي عام ١٨٤٢ حصر استخدام العملة الورقية في القسطنطينية وضواحيها .

عام ١٨٤٤ أدخل نظام جديد للعملة : استبدلت العملة الفضية القديمة التي فقدت رصيدها **بالمجيدي** الجديد ، وعملات معدنية من فئات اقل . مع ذلك ، بقيت « القائمة » في التداول، وهز انخفاض قيمتها الهيكل النقدي بأكمله . تم الحصول على قرض من مصرف بريطاني في العام ١٨٥٨ لشراء « القائمة » والمحافظة على ثبات العملة المعدنية ، لكن هذه العملية لم تتم الا عام ١٨٦٢ . في ١٨٦٠/١٨٦١ عندما كان هناك ٢ مليون جنيه تركي من سندات الخزانة في التداول ، بيعت مقابل ذهب بخصم يبلغ بين ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ . في كانون الاول ١٨٦١ ، عندما ثبت التبادل عند ١١٠ قرشا للجنيه الاسترليني ، كان الجنيه يساوي ١٩٠ قرشا عمليا . جاء هذا التدهور من انتشار استخدام « القائمة » كوسيلة دفع قانونية في كل مقاطعات الامبراطورية . اتخذت الحكومة خطوات لسحب « القائمة » من التداول ، لكن في العام ١٨٦٢ كان لا يزال هناك ١٠ مليون جنيه تركي من هذه السندات تساوي فقط ٤ مليون جنيه تركي ذهبا . بمساعدة قرض بريطاني آخر ، تم الحصول عليه بتعاون المستشارين البريطانيين معالصدر الاعظم ، فؤاد باشا ، سحبت السندات الورقية الشهيرة مع بداية ١٨٦٣ . مع ذلك حدث في السبعينات تدهور آخر في قيمة القرش على أثر التدهور الشديد في أحوال تركيا المالية ، مما اضطر الحكومة ، بموافقة ادارة الدين العام ، الى اعادة تنظيم النظام النقدي مرة اخرى في بداية الثمانينات . هذا الاصلاح ، الذي سمي « قرار نامه » ، أقام الجنيه التركي على الذهب (يساوي ٤٫٤ دولارا ذهبيا) وقسمه الى ١٠٠ قرش ، ويعادل المجيدي الفضي ٢٠ قرشا .

لما كانت عملات مختلفة تتداول في الاقاليم ، اكتسب القرش الدور الهام كوحدة للفئة المشتركة التي تتحدد بها قيمة كل منها ، كما استخدم كوحدة حساب للحكومة وفي المعاملات الدولية . لكن العلاقة بين القرش والجنيه الذهبي التركي لم تستقر طويلا : نظرا لانخفاض القرش بالقياس الى الفضة وانخفاض الفضة بالقياس الى الذهب ، أصبح الجنيه الذهبي في بداية القرنالعشرين يساوي من ١٨٠ الى ٢٠٠ قرش. عام ١٩٠٠ كان هناك ٤٣ مليون جنيه تركي في التداول (في شكل عملات ذهبية وفضية) مقابل ١٨ مليون قبل ذلك بنصف قرن (١) .

---

(١) في ذلك الوقت ايضا كانت هناك كمية كبيرة من العملات الاجنبية في التداول – هندية ، وفارسية ، ونمسوية – رغم ان الحكومة المركزية كانت قد منعت ذلك بوضوح . في شرق البحر المتوسط كان الفرنك الفرنسي واسع الانتشار في المعاملات التجارية .

مع اندلاع الحرب ما لبث قيام الحكومة بطبع الاوراق النقدية ان رفع حجم العملة المتداولة الى ان وصلت في نهاية الحرب الى ١٦٠ مليون جنيه تركي من العملات الورقية و ٤٠ مليون جنيه تركي عملات ذهبية وفضية . تبعا لذلك انخفضت قيمة الجنيه بالنسبة للذهب وللعملات الاجنبية . عام ١٩١٦ كان الجنيه الورقي يساوي ٦٠ ٪ من قيمته في القسطنطينية ، ويساوي من ١٠ ٪ الى ١٢ ٪ فقط في الاقاليم . في ١٩١٨/١٩٢٠ كان الجنيه الذهبي يساوي ٥ر٣ جنيه تركي في المتوسط ، وفي آب ١٩٢١ أصبح ٨ جنيهات تركية . عندما وضعت معاهدة لوزان . كانت قيمة الجنيه التركي لاغراض الجمارك تحسب على أساس ١٠ مقابل الجنيه الاسترليني . في ظل الجمهورية اقيمت العملة ، موقتا على الاقل ، على أساس ١.٣٢ قرشا للجنيه الاسترليني بمقتضى قانون حماية العملة في ٢٥ شباط ١٩٣٠ .

٢ . الدين العام

لم تكن الضرائب والاتاوات الفادحة المفروضة بدون رحمة على سكان الامبراطورية العثمانية المسحوقين (الضرائب الزراعية المباشرة التي كانت توفر أكثر من ٥٠ ٪ من ايراد الخزانة ، الضرائب غير المباشرة ونظام الاسعار التحكمي الذي كانت تفرضه الاحتكارات) كافية لمواجهة احتياجات الميزانية العامة وبلاط السلطان . كان الاقتصاد عاجزا عن تحمل كل هذه النفقات ، لا سيما وانه كان في أيدي الموظفين والحكام الانانيين وغير الاكفاء . لم تكن تركيا تعاني نقصا في الموارد الزراعية والتعدينية ، انما في غيبة المهارات الادارية والتسييرية والتقنية وفي غيبة تخطيط هادف واتجاه انمائي ، لم ينم الناتج القومي بما يكفي لدفع ضرائب وتجميع مدخرات كافية . وهذا ما جعل الدولة تعتمد اعتمادا متزايدا على الاعتمادات والقروض الخارجية لتمويل انفاقها العادي .

في بداية ستينات القرن التاسع عشر كان الدين العام على الامبراطورية يقدر بضعفي ونصف الدخل العام السنوي للامبراطورية (في انكلترا في ذلك الوقت وصل الدين الى ١٢ ضعف الدخل السنوي العام) لكن حتى عندئذ، قبل الارتفاع الفلكي الذي وقع في الستينات والسبعينات ، كان تكوين الدين غير طبيعي اذ كان اجنبيا بمجموعه ، علاوة على ذلك كان قدر كبير من الديون قصير الاجل ، بينما القدرة على الدفع من الخزانة المرهقة والمؤسسات الفاسدة كانت محدودة الى أقصى حد .

كان المقرضون الرئيسيون للدولة في البداية هم مصرفيو غالاطا ، وهم يونانيون ويهود وأرمن أساسا ، ناهيك عن الصيارفة اليهود في العراق . لكن منذ أواسط القرن اكتسب المقرضون الاوروبيون أهمية متزايدة باستمرار . قد يكون هناك تزامن فحسب في انفتاح السوق العثمانية – وكما سنرى فيما بعد بالنسبة للسوق المصرية ايضا – على مصراعيها للتغلغل الاوروبي وتراكم فوائض رأسمالية ضخمة في اوروبا . لكن ثبت ان لهذا التزامن أهمية تاريخية بالنسبة لمصير المنطقة .

تعاقدت تركيا على أول قروضها الكبيرة عام ١٨٥٤ ، بسبب حرب القرم . وكان يبلغ ٥٥ مليون فرنك أي ٣ر٢ مليون جنيه استرليني ، وقام بتمويله مصرف « دنت » اللندني وبالمروز وشركاهم ، الذين طرحوا سندات بفائدة ٦ ٪ في السوق لتغطيته من مبلغ الـ ٥٥ مليون فرنك وصل النصف فقط الى الخزانة الامبراطورية ، لان السندات قد امتصت بخصم قدره ٢٠ ٪ الى جانب خصومات أخرى شملت نفقات التعويم وعمولة البنك ودفعة مسلفة على حساب الفائدة . ومن الناحية الاخرى ، وبما ان سعر الفائدة وسعر الاستهلاك كانا محكومين بالقيمة الاسمية لتلك الضمانات لذا حققت المصارف وحملة السندات أرباحا ضخمة وعائدا كبيرا . ولقد قدر لهذا الوضع الخاص بالقروض الاجنبية ان يستمر حتى العام ١٨٧٥ على الاقل . منذ تلك المرحلة المبكرة ، حجز الوارد من اتاوة مصر – ٢٨٢ الف جنيه استرليني سنويا – ضمانا لوفاء الحكومة بالتزاماتها امام حملة السندات .

كانت الدول (وخصوصا بريطانيا وفرنسا – باهتمامهما المعروف باستمرار وجود وقوة اقتصاد الامبراطورية العثمانية) متعاطفة مع طلبات الاقتراض ، وبعد ١٨٥٥ قامت بدعم بعض الاصدارات النقدية بضماناتها الخاصة . لكن القرارات المتعلقة بالاستثمار في تركيا والاكتتاب بالقروض كانت ، على الاقل حتى ١٨٧٥ ، في ايدي حملة السندات من الافراد والمصارف ، التي تولت جزءا من عمليات الاصدار . كان الطلب على السندات العثمانية في البداية واسعا ، ولكنه ما لبث ان هبط في أعقاب تأخر الحكومة التركية عن الوفاء بالتزاماتها . وفي ١٨٧٥ عندما أحدقت بالامبراطورية أزمة مالية حادة من ناحية ، وزاد التوتر في الصراع الدولي حول النفوذ على « رجل اوروبا المريض » ناحية اخرى ، اخذت المصالح الاجنبية تتدخل على نحو اكثر حسما ، مدعومة بلا موارية هذه المرة بحكوماتها المعنية .

في فترة السنوات العشرين ما بين ١٨٥٥ و ١٨٧٥ ، كانت تركيا قد حصلت على ١٢ قرضا آخر ، استخدمت جزءا من المبالغ المعجلة لمواجهة الالتزامات الناشئة عن القروض التي تم التعاقد عليها قبل ذلك (مدفوعات الفوائد والديون قصيرة الاجل) والجزء الآخر لتغطية الانفاق الجديد ، كتوسيع الاسطول وقمع الثورة في كرواتيا ورحلات السلطان الى اوروبا في عهد عبد العزيز . مع حلول العام ١٨٦٩ قدرت ديون الامبراطورية بـ ٧٦ مليون جنيه استرليني ، منها أكثر من ١٢ مليون جنيه استرليني ديونا جارية . مع حلول العام ١٨٧٥ كانت التزامات تركيا قد بلغت ٥٫٥٠٠ مليون فرنك ذهبي ، أي ٢٠٠ مليون جنيه استرليني . من هذه المبالغ تسلمت تركيا فعلا ٢٫٧٠٠ مليون فرنك ، وذهب الباقي لتغطية معجلات المصارف ونفقات مختلفة الى جانب الفروق (وتتراوح بين ٢٠ ٪ و ٥٥ ٪) بين القيمة الرسمية للسندات والقيمة المخصومة التي كانت تستوعبها ، بسبب التدهور السريع في وضع الامبراطورية في سوق المال (١) .

كان الدين العام يمثل معظم الالتزامات سالفة الذكر ، تليها الاستثمارات الاجنبية في السكك الحديدية . وكانت تديرها مؤسسات تملك عقود امتياز ، لكن الضمانات الحكومية التي كانت قد منحت لها ، فضلا عن امكانية نقل ملكيتها الى الحكومة ، بررت تصنيف تلك الاستثمارات تحت عنوان التزامات الاقتصاد التركي . لذلك كان لا بد أن تدفع ، او ان تشطب في النهاية ، عندما بدأت عملية مصادرتها بعد الحرب العالمية الاولى .

عام ١٨٧٥ بلغت المدفوعات الاساسية من الديون والفوائد ١٤ مليون جنيه استرليني ، منها ١٢٫٥ مليون جنيه استرليني كانت تعود الى دائنين في الخارج . في ميزانية ١٨٧٥/١٨٧٦ ، كان ٥٠ ٪ من اجمالي النفقات مخصصا لمدفوعات لحساب الدين العام . ولما كان معظم القروض التي منحت لتركيا بواسطة المصارف يحمل ضمانات من حكومات اجنبية ، من بريطانيا وفرنسا اساسا ، لذا أرسلت الاخيرة ممثليها الى تركيا لكي يشرفوا على الاستخدامات التي توضع فيها القروض والترتيبات التي تتخذ لدفع الدين وفوائده حسب الاتفاق . ورغم ان الاتراك بذلوا أقصى جهدهم لتحديد هذا الاشراف والحد من تدخل الممثلين الاجانب بقدر المستطاع ، بعدم تنفيذ توصيات الخبراء ، فقد خلق هذا العمل سابقه لما تلا ذلك من

(١) احد القروض ، ويبلغ ٤٠ مليون جنيه استرليني الذي منحه المصرف العثماني عام ١٨٧٤ ، اخذه المستثمرون بسعر ٤٣٫٥ ٪ فقط .

تدخل واسع النطاق من قبل الاجانب في مالية الامبراطورية وفي ادارة الاقتصاد .

تميزت سنة ١٨٧٤ بسلسلة من المصاعب الاقتصادية. كانت المحاصيل ضعيفة ، وأحدثت الفيضانات أضرارا واسعة ، وانتشرت الاوبئة في أجزاء مختلفة من الامبراطورية، واضطرت الحكومة الى مد يد العون في وقت كانت فيه صعوبات الجباية قد نظفت الخزانة . وفي السنوات الثلاث أو الاربع التالية كانت الثورات في الهرسك وبلغاريا ، والحروب مع الصرب ومونتنغرو ، وخصوصا حرب ١٨٧٧/١٨٧٨ مع روسيا ، تفجر الازمة المالية الخطيرة لتصل الى حد الكارثة . في تشرين الاول عام ١٨٧٥ قررت الحكومة العثمانية ان تصدر مرسوما يقضي بأن يدفع نقدا ، ابتداء من كانون الثاني ١٨٧٦ ، فقط نصف القسائم المستحقة للديون الاجنبية ، والباقي يدفع بسندات بفائدة ٥ ٪ تستحق بعد ذلك بخمس سنوات . في مدى ثلاثة أشهر كان قد اصبح واضحا ان الحكومة لن تكون قادرة على السير حتى على هذا الترتيب الجديد ، لكن القسائم التي استحقت بقيت دون دفع . كان أشد المتضررين الدائنين الذين يحملون سندات لا تحمل ضمانات حكومة اجنبية ، والتي لم يخصص لوفائها أي مورد محدد ، كاتاوة مصر ، حيث كانت ضماناتهم مضمونة بالايراد العام للخزانة .

كان رد فعل ممثلي حملة سندات مرسوم العام ١٨٧٥ حادا : ادعوا انه غير قانوني ومناقض للامتيازات الاجنبية . أجلت الحرب مع روسيا بالضرورة أي قرار حول مستقبل الدين ، لكن في مؤتمر برلين عام ١٨٧٦ نجح ممثلو المقرضين في الحصول على خطة عامة لتمويل الدين العثماني سجلت في محاضر المؤتمر . ولكن بعد فترة قصيرة ، في العام ١٨٧٩ ، كانت تركيا مفلسة تماما وأخطرت التمثيل الاجنبي بأنه يجب التوصل الى تسوية جديدة ، لانها لم تكن فحسب غير قادرة على دفع أي شيء على حساب الدين ، بل ايضا تجد ان من المستحيل مواجهة حتى نصف مدفوعات الفوائد للدائنين (١) .

(١) بينما كان ايراد الخزانة العثمانية قد ارتفع تدريجيا من حوالي ١٥ مليون جنيه استرليني في أواسط القرن الى ٢٢ مليون جنيه استرليني عام ١٨٧٤ ، فان ٥٥ ٪ من هذا الايراد ، او ١٢ مليون جنيه استرليني ، خصص لايفاء الدين ، لكن هذه الارقام كانت تقديرات الايراد ، في منشورات الميزانية الرسمية ، محولة الى استرليني بالسعر الرسمي : وطبقا لمصادر معاصرة فان تقديرا واقعيا لميزانية ١٨٧٥\١٨٧٦ يشير الى ان الانفاق كان يبلغ ٣٢ مليون جنيه استرليني ، والايراد لم يكن يزيد عن ١٥٫٣ مليون جنيه استرليني ، خلافا للتقدير الرسمي الذي بلغ ١٩٫١ مليون جنيه استرليني .

ان ميزانية ١٨٨٠ - ١٨٨١ ، ولا شك انها وضعت في محاولة لان تثبت للدائنين مدى ما وصل اليه المركز المالي من يأس ، قد أوردت عجزا قدره ٦ مليون جنيه تركي (١) بالاضافة الى دين جار بلغ ٢٠ مليون جنيه تركي ، مما يصل الى عجز اجمالي قدره ٢٦ مليون جنيه تركي . بالنظر الى هذا الوضع حصل الدائنون من حكوماتهم على تدخل اوسع نطاقا من التدخلات المماثلة في الماضي (٢) . واجبرت الدول السلطان على اصدار « مرسوم محرم » في ٢٠ كانون الاول ١٨٨١ منشئا ادارة للدين العثماني العام وموكلا اليها تحصيل ايرادات حكومية معينة هي التي كانت قد وضعت في ١٨٨٠ تحت سلطة ممثلي الدائنين والمصرف العثماني . كانت تركيا قد فضلت التوصل الى اتفاق مباشر مع مثملي الدائنين (٣) واقامة ادارة خاصة لهذا الغرض على قبول المجازفة بتولي الدول الامور بمقتضى قرارات مؤتمر برلين (٤) .

ضمت ادارة الدين العثماني العام ، التي كان مقرها القسطنطينية ، ممثلين لبريطانيا وهولندا (ممثل واحد مشترك) وفرنسا والمانيا والنمسا وايطاليا وتركيا (كان لديها دائنون من بين رعاياها ايضا) والمصرف الامبراطوري العثماني الذي كان ممولا بالرأسمال الاجنبي ، على نحو ما رأينا . رسميا كان هؤلاء المندوبون يعينون بواسطة اتحاد حملة السندات

---

(١) الايراد يبلغ ١٦ مليون جنيه تركي والانفاق يبلغ ٢٢ مليون جنيه تركي .

(٢) منذ العام ١٨٦٠ ، في مرحلة مبكرة من مديونية الامبراطورية العثمانية وفي أعقاب وعد الخط الهمايوني بالاصلاح المالي ، تشكل مجلس استشاري من الخبراء الاجانب ، مؤلف من نمسوي ، وانجليزي ، وفرنسي ، يعمل كمجلس أعلى للشؤون المالية ومهمته مراقبة الادارة المالية للدولة . كذلك ضم ممثلو حملة سندات الدين الخارجي الى اللجان المكلفة بتحصيل الايراد المخصص بوفاء تلك السندات منذ زمن طويل قبل وجود ادارة الدين العام، التي كان ذلك يشكل سابقة لها .

(٣) يعتقد معظم مدققي تاريخ الدين وادارته ان « مرسوم محرم » لم يكن مرسوما من جانب واحد وانما نوعا من الاتفاق بين الحكومة العثمانية ودائنيها . في نفس الوقت يشعر معظمهم انه لم يكن له طابع الاداة الدولية بمعنى الاتفاق بين حكومات . وقد انقذ هذا تركيا من اقامة هيئة دولية رسمية من النوع الذي كان مطلوبا بمقتضى قرارات مؤتمر برلين .

(٤) بالمناسبة كان مفروضا ، طبقا لمعاهدة برلين ، ان تدفع تركيا ٣٥ مليون جنيهتركي لروسيا تعويضا عن حرب ١٨٧٧ . هذه الدفعة لم تضمن في « مرسوم محرم » . فقط في ١٤ أيار ١٨٨٢ وقعت تسوية في القسطنطينية بين روسيا وتركيا تنص على دفع قسط سنوي قدره ٣٥٠ الف جنيه تركي . وخصصت ايرادات العشور وضريبة الماشية في اربعة من اقاليم الامبراطورية لهذه المدفوعات .

في كل بلد ، اما عمليا فكانت التعيينات تتم بتنسيق وثيق مع الحكومات المعنية . نتيجة لذلك كان معظم المندوبين ذوي خبرة ليس فقط في المالية انما ايضا في الادارة العامة ، ويعرفون كيف يحمون مصالح بلادهم ، وكان انكليزي وفرنسي يتناوبان منصب رئيس الادارة (١) . وأوكل « مرسوم محرم » الى الحكومة التركية سلطة الاشراف على أوجه نشاط الادارة ، لكن في ظل نظام الادارة كان لمندوبي الحكومة وضع استشاري فقط .

تم تخفيض الدين ، الذي كان قد وصل الى ١٩١ مليون جنيه استرليني في تلك السنة ، الى ١٠٦ مليون جنيه استرليني فقط وذلك بموجب تسوية بين الحكومة العثمانية (التي طلبت ان يحسب الدين على اساس السعر الذي دفع فعلا للمستثمرين الاصليين في الضمانات ، أي على اساس الخصم الاصلي) وبين الدائنين ، الذي قدموا كحد ادنى لمطالبهم سعر الضمانات المدرج في نشرة الاصدار .

كان الايرادات التي أحيل تحصيلها على الادارة ، بغية تخصيص متحصلاتها للدين ، هي الدخل الوارد من احتكارات الملح والتبغ ورسوم الطوابع والمشروبات الكحولية ومصائد الاسماك (جزئيا) والحرير . كذلك فان بعضا من ايراد أتاوات الاقاليم ، خصوصا ما نبع منها عن نصوص معاهدة برلين ، كان مخصصا ايضا لوفاء الدين . في العام ١٩٠٧ ألحقت تلك الايرادات ، التي كان مقدرا ان تشكل ما بين ثلثوربع الايراد الاجمالي للدولة بضريبة جمركية اضافية قدرها ٣٠/. تضاف الى نسبة الـ ٨٠/. القديمة . وعند تحقيق أي فائض يزيد عن المدفوعات المطلوبة ، يحول ٧٥ ٪ منه الى الخزانة العثمانية . وكان أمر سابق صدر عام ١٩٠٣ ، قد عدم « مرسوم محرم » لصالح الحكومة اساسا . فالمادة ١٧ من « مرسوم محرم » كانت تقضي بان تظهر وتثبت ايرادات ادارة الدين العام - (وكل نفقاتها ، بالطبع) في ميزانية الامبراطورية .

بمضي الزمن تغير التكوين القومي للدائنين الرئيسيين . فكما رأينا كانوا ، في العام ١٨٨١ ، فرنسيين وبريطانيين . لكن قرب نهاية القرن تقدمت المانيا على بريطانيا. وفي العام ١٩١٤ كان الفرنسيون يملكون ٦٠٠/. من الدين العثماني والالمان ٢١ ٪ والبريطانيون ١٤ ٪ واذا أخذنا في الحساب ممتلكات تلك الامم الثلاث وحدها نجدها موزعة كالتالي :

---

(١) كان مقررا ان يستمر العمل بهذا الترتيب لمدة ٥ سنوات بمقتضى المادة الخامسةمن المرسوم . وكانت حجته ان فرنسا وبريطانيا تمثلان مصالح الدائنين الرئيسيين ، وهو ما كان عليه الحال فعلا عندما أنشئت الادارة .

جـدول ـ ٣ ـ

الممتلكات الفرنسية والالمانية والبريطانية في دين الامبراطورية العثمانية في ١٩١٤ (بملايين الفرنكات)

نوع الدين	فرنسي		المـــاني		بريطـاني	
	المبلغ	٠/٠	المبلغ	٠/٠	المبلغ	
دين حكومي	٢,٤٥٤	٦٣	٨٦٧	٢٢	٥٧٨	١٥
مشروعات خاصة	٩٠٣	٥٣	٥٥٣	٣٣	٢٣٠	١٤
إجمـــالي	٣,٣٥٧	٦٠	١,٤٢٠	٢٥	٨٠٨	١٥

اخذ نصيب المانيا في مالية الامبراطورية والمشروعات الاقتصادية يرتفع بسرعة بعد منح اول عقد امتياز سكة حديد الى المصرف الالماني عام ١٨٨٨ لقاء قرض يبلغ ٣٠ مليون مارك الماني ، تعادل ١ مليون جنيه استرليني او ١،٦٥ مليون جنيه تركي. في السنوات الخمس التالية لهذا الاتفاق ارتفعت الصادرات الالمانيةالى تركيا بنسبة ٣٥٠ ٪ ووارداتها منها بنسبة ٧٠٠ ٪ . وكانالتفسير شبه الرسميالذي قدمه الالمان لهذا التطور تفسيرا اقتصاديا اساسا ، لكنه صريح صراحة مدهشة : ان سكان المانيا يتزايدون ، وطابع البلاد يكتسب صبغة صناعية وتجارية اكثر منها زراعية ، علاقاتها الدولية تتوسع ، اعتمادها على العلاقات الاقتصادية الدولية يتزايد، وهي في حاجة الى امداد مضمون من المواد الخام والغذاء الى جانب سوق مضمونـة لمنتجاتهـا .

بلغ هذا النشاط الالماني اوجه في العام ١٩٠٣ (١) ، بمنح الالمـان عقد امتياز سكة حديد بغداد . بعد ذلك بفترة قصيرة ، عندما وصلت تركيا الفتاة الى السلطة عام ١٩٠٨ ، وبالتحديد بعد خلع عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩ ، بذلت الحكومة التركية محاولة للتقارب مع انكلترا وفرنسا ، لكن هاتين الدولتين رفضتا منحها قرضا اضافيا قدره ٣٠ مليون دولار بعـد مفاوضات مطولة مع جاويد بك فنجم عنه عودة الى التوجه من جديد الـى

---

(١) لعب الالمان دورا مركزيا في اعاة تنظيم الجيش التركي منذ العـام ١٨٨٢ . كذلـك فان نظم التجنيد في الامبراطورية العثمانية قد وضعت تحت تأثير مستشارين المان .

المانيا ، وقدمت الاخيرة بسرعة القرض المطلوب بالاشتراك مع النمســا .

ان اوجه عملية ادارة الدين العام تستحق عمليا بعض الملاحظات . أولها ان الدولة قد حرمت من جزء من سلطتها السيادية (تحصيـــل ايرادات معينة للدولة) واحيلت ادارتها الى الادارة ، ادارة الدين العام ، التي كانت تسدد الديون للدائنين مباشرة ، وان ابرز علامات هذا التقلص في سلطة الدولة انما يتمثل في ان علاقات الحكومة العثمانية مع ادارة الدين العام لم تكن هادئة ، وهذا ناجم ، جزئيا على الاقل ، عن كون بعض اعضاء ادارته يمثلونمباشرة وفي آن واحد مصالح حملة عقود الامتياز ، وخصوصا عقود امتياز شركات السكك الحديدية . ولكن ايا كان الامر ، فقد سبـق ان لاحظنا تداخل جهود ادارة الدين العام والحكومة لاصلاح هيكل ميزانية الدولة لتحديث اسس ضريبة العشر وأساليب تحصيلها .

لكن في نفس الوقت ، أدخلت تلك الادارة اساليب الادارة المالية الحديثة في الاقتصاد العثماني ، أو في جزء منه على الاقل ، وكان مقدرا ان يكون لهذا العمل مغزى اقتصادي وتعليمي محدد . في ظل ادارة الدين العام الكفيَّة كان يتم تحصيل مبالغ اكبر كانت مطلوبـة لمواجهـة مدفوعات الديون ، وخلق فائض غير قليل . وقد لاحظنا ان ٧٥ ٪ من هذا الفائض كان يحول الى الخزانة العثمانية : بين ١٩٠٣ و ١٩٢٠ تم جمع ١١ مليون جنيه تركي بهذه الطريقة .

لم تكتف ادارة الدين العام بجبايــة الضرائب ، بل نظمـت تسويـق المنتجات في الميادين التي أوكلت اليها . حاولت زيادة المحاصيل الزراعيـة بالمحافظة على التربة ، ومقاومة الأوبئة الزراعية وتوزيع البـذور والارشاد الزراعي . ما نتج عن ذلك من تحسن في الدخـول الزراعيــة مهـد لزيادة ايرادات الضرائب . وثمة نتيجة اخرى تمثلت في ارتفاع عائدات التصدير، وكذلك نمو صناعات الملح والحرير ، على سبيل المثال . ارتفـع متوسـط الدخل السنوي لتلك الادارة من الايرادات التي تشرف عليها والتي كـانت في الأصل ٢ ــ ٢٫٥ مليون جنيه تركي الى ٣ ــ ٣٫٥ مليون جنيه تركـي ، ثم الى ٤٫٥ مليون جنيه تركي عشية الحرب العالمية الاولى ، والى ١١ــ١٢ مليون جنيه تركي في بداية العشرينات (١) . رغم ان هذا كان هو الـوقت

---

(١) ينبغي ، بالطبع ، ان يؤخذ بالحسبان الهبوط الكبير في قيمـة الجنيه التركي ، عند تقدير قيمة الزيادة .

الذي كانت فيه مالية الامبراطورية في أضعف احوالها ـ خارج القطاع الذي تديره تلك الادارة ـ عادت المصارف الاجنبية توظف او تستثمر اموالها مرة أخرى في الاقتصاد التركي ، خصوصا في شبكة السكك الحديدية ، اعتمادا على قوة ضمانات الادارة ، بأنه اذا هبطت أرباحها عن معدل محدد من العائد فانها ستدعم من ايرادات ادارة الدين العام . أحد جوانب هذا التطور ، كما لاحظنا ، انه بعد ١٨٨٨ ، أصبح من الممكن القول بأن ادارة الدين العام أصبحت وكيل الكحومة فيما يتعلق بتنفيذ « الضمانات الكيلومترية » التي نص عليها مختلف عقود الامتياز . وقد شجع هذا على توسيع شبكة السكك الحديدية ، رغم انه من الناحية الاخرى حول ادارة الدين العام الى طرف ذي مصلحة في الخلافات التي كانت تنفجر بين حين وآخر بين الحكومة وأصحاب عقود الامتياز حول تفسير اتفاقات عقود امتيازهم .

احدى النتائج الاخرى المفيدة لتأسيس ادارة الدين العام هي الشروط المحسَّنة التي استفادت منها تركيا في السوق النقدية . ان صكوكها ، التي لم تستوعب الا بخصم بلغ ٤٠ ٪ والتي كان عليها ان تدر من ٥ ٪ الى ٦ ٪ من قيمتها الاسمية ، كانت تشرى بعد العام ١٨٨١ بـ ٨٠ ٪ الى ٩٠ ٪ من قيمتها الظاهرة ، وانخفض سعر الفائدة الى ٣ ٪ و ٤ ٪ . كما وظفت ادارة الدين العام حوالي ٥ آلاف شخص ، كان ١ ٪ أو ٢ ٪ فقط منهم اوروبيون ، في أوجه نشاطها في الجباية وغيرها ، وكانوا يدارون من خلال ٧٠٠ وكالة في كل انحاء الامبراطورية .

اثناء الحرب العالمية الاولى استمرت ادارة الدين العام في العمل، رغم ان مجلسها لم يعد يمثل جميع البلدان : انسحب البريطانيون والفرنسيون فورا ، وبعد دخول ايطاليا الحرب في العام ١٩١٥ لم يبق سوى ممثلي الالمان والنمسويين والاتراك . في بداية العام ١٩١٥ ، قررت هذه الادارة ، التي أصبحت الآن رسميا تحت رئاسة تركي ، أن تجمد كل المدفوعات المستحقة على حساب رأس المال والفائدة الى رعايا الدول المتحالفة . ولكن حالما انتصرت هذه الدول واحتلت تركيا، استولى البريطانيون والفرنسيون والايطاليون على هذه الادارة : كان على ممثلي الدول الاخرى أن ينسحبوا بمقتضى المادة ١٩ من اتفاقية هدنة « ميدروس » التي أجبرت جميع الرعايا الالمان والنمسويين على مغادرة تركيا .

اثناء الحرب ، كانت هذه الادارة ، ادارة الدين العام ، قد قامت

بوظيفة هامة في تنفيذ سياسة تركيا النقدية . لقد لعبت دور الوكيل والوصي في تخصيص القروض من المانيا والنمسا ـ هنغاريا ، وفي ضمان ٦ر٦ مليون جنيه تركي من العملة الورقية أصدرتها تركيا في بداية الحرب كمقابل للذهب التركي المودع في المصارف المركزية لالمانيا والنمسا بعد تخلي المصرف العثماني عن احتكاره لاصدار العملة (١) .

بمقتضى معاهدة سيفر ، التي فرضت على تركيا عام ١٩٢٠ والتي تقضي بانشاء لجنة مالية من الدول المنتصرة لادارة شئون تركيا المالية ، تقرر ان تضم ادارة الدين العام في المستقبل انكليز وفرنسيين وايطاليين وممثلين عن المصرف العثماني . وكان مقررا أن يوكل الى هذه الهيئة ايضا مراجعة صفقات الادارة ذاتها في زمن الحرب وتحميل الحكومة التركية بالديون اذا اقتضى الامر . لكن مع صعود حكم مصطفى كمال بين ١٩١٩ و ١٩٢٠ حرمت الادارة تدريجيا من عديد من سلطاتها وطرحت المسألة على بساط مفاوضات ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ في لوزان الى جانب موضوع الدين العثماني بأكمله .

نجح المندوبون الاتراك في أن يحذفوا من النص النهائي للمعاهدة أي تأكيد لـ « مرسوم محرم » أو « تعديله » لعام ١٩٠٣ . بعد مفاوضات مرهقة ومطولة اتفق على تحديد الدين العثماني بـ ١٣٠ مليون جنيه استرليني وان يفرض ٨٤ر٦ مليون جنيه استرليني فقط منه على تركيا الجمهورية التي فقدت جميع أقاليمها غير التركية ، ووزع الباقي على الدول الاخرى التي قامت في البلدان التي كانت تابعة للدول العثمانية (٢) . اما مديونية تركيا نفسها فتصفى على أقساط سنوية قيمة كل منها ٨ر٥ مليون جنيه استرليني ، لكن هذا الترتيب ايضا ثبت استحالة تنفيذه ، فوقع اتفاق جديد في باريس عام ١٩٢٨ ، أعقبه في عام ١٩٣٣ اتفاق آخر أكثر تحديدا ويخفض دين تركيا الى ٧ مليون جنيه تركي ذهب (أي حوالي ٧٠ مليون جنيه ورقي) تدفع على اقساط سنوية قيمة كل منها ٧٠٠ الف جنيه تركي ذهب او ٧ مليون جنيه تركي ورق . وهكذا كان مفترضا أن تتم تصفية الدين في العام ١٩٤٤ ، ولكن طبقا لتسوية قام بها في العام

---

(١) عند نهاية الحرب كان مقدار العملة التي اصدرت قد وصل الى ١٦٠ مليون جنيه تركي رغم انه لم يودع مزيد من الذهب كغطاء .

(٢) على هذا مثلا ، كان على اليونان أن تدفع ١١ ٪ من اجمالي الـ ١٣٠ مليون جنيه استرليني ، وان تدفع سوريا ولبنان ٨ ٪ والعراق ٥ر٥ ٪ .

١٩٥٨ وزير مالية تركيا تم تمديد اجل الاقساط ولم تنته حتى نهاية الخمسينيات .

٣ . أنماط الانتاج والخدمات في الاقتصاد العثماني في القرنين التاسع عشر والعشرين

كانت الضرائب والرسوم والايجارات ونفقات العيش الكفاف تستنفد دخل الفلاح بأكمله في الامبراطورية العثمانية . بل اكثر من ذلك : كان الفلاح على الدوام في حاجة شديدة الى الاقتراض لا لتشغيل مزرعته فقط، بل لتأمين الحد الادنى من نفقات معيشته ، خصوصا في سنوات الاسعار المنخفضة او المحصولات الضعيفة . وكان الائتمان الوحيد الذي يستطيع أن يستفيد منه يقدم بشروط ربوية . ففيما عدا استثناءات صغيرة كان سائر المساعدات التي تقدمها الحكومة او المؤسسات المالية العامة تحت تصرف الاغنياء واصحاب النفوذ وحدهم عمليا . وقد حرم هذا الفلاح كليا من اي رأسمال للاستثمار ، وكان الافتقار الى الاستثمار بين الاسباب الرئيسية للاحوال المتدهورة التي عانتها الزراعة في الامبراطورية العثمانية.

لكنه لم يكن السبب الوحيد . كانت هناك عقبات اخرى في طريق التنمية ، مثل منظومة النقل المعيبة او الناقصة ، الافتقار الى الأمن في القرى وفي البلاد عموما ، ونقص القوة البشرية ، وبخاصة في المناطق التي يسكنها المسلمون ، الذين كانوا معرضين للتجنيد والذين كانت مهاراتهم الزراعية محدودة (١) . بالاضافة الى ذلك ، فان الضرائب الفادحة والافتقار الى اي حماية قانونية ضد الاضطهاد قد حرمت الفلاح فعليا من أي حافز اقتصادي . ان اوجه النشاط التي قامت بها قرب نهاية فترة ما قبل الحرب شركة سكك حديد الاناضول وادارة الدين العام كانت ، رغم انها استهدفت الحصول على ربح اكبر من الارض من خلال المكننة وانتقاء البذور وزراعة البساتين ، الخ ، أضيق مجالا من أن تحل مشكلة الزراعة

---

(١) اقيم عدد قليل من المدارس الزراعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مثل مدرسة « بيوك هالكالي » قرب اسطنبول او مدرسة البيطرة التي كانت ملحقة بالاكاديمية العسكرية ، لكنها لم تكن ذات قيمة بالنسبة للاحتياجات الضخمة . ان تقريرا نشر في ١٨٥٠ في « جورنال دي‌كونستانتينوبل » بقلم خبير من أصل مولدافي يدعى « م. جونسكو » أرجع الحال المتدهور في الزراعة العثمانية الى المهارات غير الملائمة ، والنقص في العمل والرأسمال العامل ، وسوء النقل .

العثمانية ككل . وظلت أساليب الزراعة بدائية ـ الحراث ، البذار ، الزرع، الري ، الحصاد . كان العمل يتم باليد او بالقوة الحيوانية ـ الجمال والجواميس والحمير ـ باستثناء الاقاليم الاوروبية او في المناطق التي يزرعها اليونانيون ، حيث المكننة كانت آخذة في الانتشار .

كان العدد الضخم من الحيازات الصغيرة عقبة أخرى في طريق التطور الزراعي . ففي الاقاليم الآسيوية من الامبراطورية ، في عشية الحرب العالمية الاولى ، كانت مساحة الوحدات الزراعية تتراوح بين الـ ١ر٠ الى ٨ هكتار . وكان العدد الاكبر منها يدور حول ٤٥ هكتار . وفي زراعة بعلية لا يمكن لوحدة بهذه المساحة ان تعيل أسرة ، وحال التفتت الزائد في الحيازات دون التخطيط الكفي والمناوبة السليمة واستخدام المعدات الحديثة .

مع ذلك كانت الامبراطورية تحتل مكانا هاما في الانتاج الزراعي ، بل كانت مصدرًا محترما للمنتوجات الزراعية أساسا ، بسبب الظروف الطبيعية المؤاتية ، وخصوصا بسبب المزايا المناخية للمنطقة ، التي كانت تؤتي ثمارها حتى في ظل النظام الاجتماعي والاقتصادي المتخلف . ولا ينبغي أن يغيب عن الذهن انه ما دامت لا توجد منظومة للري تستحق الذكر فان زراعة الامبراطورية كانت كلها زراعة بعلية فيما عدا ما بين النهرين، ونتيجة لذلك كان هناك محصول واحد في السنة ، ويزرع عموما ثلث الاراضي الصالحة للزراعة ، ويترك الباقي للراحة .

كان هناك بالطبع اختلاف كبير ، في طابع الانتاج الزراعي كما في المحاصيل ، بين مختلف اجزاء الامبراطورية ، بالاشكال المختلفة بشدة في المناخ وانماط التربة ، من ارض مولدافيا الخصبة الى رمال الصحراء العربية . نتيجة لذلك كان الانتاج الزراعي متنوعا مع التخصص في القمح والشعير والتبغ والعنب والذرة والارز والبلح والزيتون واللوز والحمضيات والحرير والكتان والماشية ، وخصوصا الماعز والضأن . كان القمح والشعير معا يشغلان ٨٠ ٪ من المساحة المزروعة ، تنتج حوالي ٦ مليون طن من الحبوب . ومع ذلك فرغم ان الامبراطورية كانت تصدر القمح الا انها كانت مضطرة لاستيراد دقيق القمح ، أساسا بسبب صعوبات النقل بين القرى المنتجة والمدن المستهلكة ، التي كانت في الغالب تجد أن من الاسهل الحصول على القمح عن طريق البحر من الخارج ، ولانها ترى ان الانتاج المحلي من نوعية رديئة .

أما القطن ، الذي قدر له ان يحتل مكانا هاما في أواسط القرن العشرين في زراعة عديد من بلدان الشرق الاوسط الى جانب مصر ، فكان يزرع في مساحات واسعة في الاناضول وسوريا ومكدونيا ، وكان يقدم جزءا لا بأس به من طلب بريطانيا حتى ١٧٨٠ . لكن فيما بعد أصيب هذا المحصول بالازمة الاقتصادية التي اكتسحت الامبراطورية كلها . وبقي الامر كذلك حتى ستينات القرن التاسع عشر عندما بدأت الحكومة التركية تشجعه جديا من جديد ، فأنشئت في أزمير لجنة امبراطورية للقطن ، لكن مع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته لم تكن تركيا بعد قد أصبحت مرة اخرى مصدرة للقطن (١) .

كذلك فان الحرير ، الذي قدم القاعدة لصناعة تملك أرقى تراث في الشرق الاوسط ، قد عانى من أزمة النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ولكن اولته الحكومة مزيدا من الاهتمام في النصف الثاني . شملت التدابير التي اتخذت لتشجيعه ادخال اساليب جديدة لانتقاء دودة الحرير عام ١٨٥٥ ، وبعد ذلك بثلاث سنوات أنشىء في بروسا معهد مركزي للحرير حيث كان مربو دود القز يتلقون التدريب . وبين ١٨٩٠ و ١٩١٠ زرع ٦٠ مليون شجرة توت على مساحة ١٣٠ الف فدان ، وفي عام ١٩١٣ كانت الامبراطورية العثمانية تحتل المركز الرابع بين منتجي الحرير في العالم بعد اليابان والصين وايطاليا . لكن تربية دودة الحرير تلقت ضربة قاصمة بالحرب العالمية الاولى واحتاجت الى جهود واسعة لاعادة بنائها في عشرينات القرن العشرين .

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الصادرات الزراعية الرئيسية للامبراطورية هي التبغ (الذي يمثل ٢٥ ٪ من مجموع الصادرات) ثم الزبيب والقمح والشعير (وكانت تقدم معا ٢٥ ٪ اخرى في المواسم الطيبة) . لذا فان تلك المحاصيل الاربعة كانت تمثل نصف الصادرات الزراعية ، وأحيانا أكثر .

ان صعوبة النقل ، وهي احدى العقبات الكبرى أمام تطور زراعة تركيا ، كانت تنزع الى تشجيع زراعة القوت والى عدم تشجيع زراعة المحاصيل التي يمكن ان تلائم السوق الخارجي دون ان تكون مطلوبة في

---

(١) لم تستمر محاولات الحكومة لاحياء زراعة القطن ولم تثمر ثمارا باقية ، بسبب عدم اهتمام الشعب وبسبب انشغال الحكومة بمشاكل اخرى .

الداخل . كانت تجري محاولات لايجاد طريق لحل تلك الصعوبات عشية الحرب العالمية الاولى ، حيث بذل جهد كبير لانشاء شبكة مناسبة من السكك الحديدية ، والواقع ان تقارير القناصل الاجانب في ذلك الحين وخصوصا البريطانيين تقدم شاهدا على ارتفاع في انتاج كما في تصدير السلع الزراعية في ذلك الوقت . ولسوء الحظ قطعت هذه السيرورة التعقيدات السياسية التي طرأت ، والتي وصلت الى قمتها بالحرب .

خلقت الاصلاحات والحركات القومية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اهتماما أكبر بالتطوير او الانماء الصناعي . ولكن كانت تعوقه بشدة أنماط الانتاج الصلبة والعقيمة ، ورداءة وارتفاع اسعار المنتجات التي كان الشرق الاوسط يريد ان ينافس بها الغرب ، وتغلغل السلع الغربية في ظل نظام امتيازات اجنبية يمنحها جميع المزايا . في نفس الوقت، كانت المنتجات الغربية ايضا تسحب الارض من تحت الحرف التقليدية وغيرها من الصناعات التي كانت مشهورة في الماضي ، مثل مشغولات النحاس والصيني ، والصناعات الغذائية ـ خصوصا الزيت ـ والمنسوجات الحريرية والسجاد والبسط . حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان المنتجون العثمانيون ما يزالون يقومون بدور هام لا محليا فقط وانما ايضا في بلدان اخرى . وكان هذا ينطبق اساسا على المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية . اما المنتجات المصنوعة في بيوت القرى وفي المدن الاقليمية الصغيرة فكانت تخدم فقط الاستهلاك المحلي . وكان ثمة سلع تنتجها اسطنبول والقاهرة وحلب ودمشق ايضا معدة للتصدير ، سواء لاقاليم اخرى في الامبراطورية او الى البلدان الاجنبية .

حاولت الامبراطورية العثمانية في نهاية القرن الثامن عشر ومصر محمد علي في بداية القرن التاسع عشر ان تحميا نفسيهما من المنافسة الاوروبية المتزايدة ، وان تشجعا الصناعة المحلية ، باقامة الاحتكارات ، لكن اصرار الدول الاوروبية على تطبيق الامتيازات الاجنبية والمعاهدات التجارية جعل حماية المنتجات المحلية امرا صعبا ان لم يكن مستحيلا ، خصوصا بعد العام ١٨٣٨ . في الفترة القصيرة نسبيا بين ١٨١٢ و ١٨١٤ ، انخفض عدد مغازل الحرير في سكوتاري وتيرنوفو من ٢٠٠٠ الى ٢٠٠ ، وكان انتاج سائر أنواع منتجات الحرير في الاناضول في النصف الاول من القرن التاسع عشر يعادل عشر انتاج النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وفي نفس الفترة من الزمن هبطت قيمة انتاج حلب من الاقمشة القطنية والحريرية من ١٠٠ مليون قرش الى ٧ او ٨ مليون قرش . لقد دمرت

الحرب الريف وافقرت البلاد ، وتحولت تجارة الهند الى رأس الرجاء الصالح ، وعملت بنيات الانتاج والحرف وتنظيمها ضد انتشار المهارات الوظيفية ، وجاءت لامبالاة الحكومة بالتطور الصناعي ، مصحوبة بالضرائب الفادحة والادارة الاوتوقراطية ، لتكمل عملية التدمير .

ان تأسيس مرافق عامة واسعة في القرن التاسع عشر بواسطة الرأسمال الاجنبي او بمساعدته قد فعل الكثير لمساعدة تطوير التعدين على شواطىء البوسفور وتطوير مشاريع صناعية معينة . في الجانب الآخر لم تنجح عموما محاولة تطوير انتاج الحديد والصلب كأساس للصناعة على النمط الاوروبي. كانت الاسباب تقنية جزئيا (كما في منشآت «باشيكتاش» التي لم تتم ايضا) واقتصادية جزئيا (كما في المصنع الذي أقيم على البوسفور وانتج سبائك الحديد بسعر ٥٠ قرشا للمئة كيلوغرام بينما كانت سبائك الحديد المستورد تباع بسعر ٤٢ قرشا بعد اداء الرسوم الجمركية).

كان الغزاة العثمانيون مهتمون باستغلال المناجم ، لانها كانت تعطيهم عشورا وغيرها من الموارد ، وكذلك لان المعادن الثمينة ، الفضة اساسا ، كانت مادة خام في سك النقود . ومع ذلك فان الرأسمال الاجنبي المستثمر في المناجم هجرها تدريجيا بعد الغزو العثماني ، لان السلطات كانت تخلق أمامه مختلف الصعوبات ، بما في ذلك منع اخراج الفضة والرصاص من الامبراطورية . من الناحية الاخرى ، كانت أموال وتوظيفات مستثمري المناجم المحليين أصغر كثيرا من أن تمكنهم من ضبط أساليب الانتاج واستكمال شروطها التقنية المطلوبة . بينما كانت طبقة جديدة من المنظمين، تتكون من الملتزمين وكبار الموظفين الذين أثروا بطرق مختلفة ، آخذة بالظهور في هذا الميدان ، وبينما كان أصحاب عقود الامتياز الاجانب قد بدأوا في القرن التاسع عشر يظهرون اهتماما محدودا باستغلال ثروات المناجم ، لكن على العموم يمكن القول أن هذه الصناعة كانت مهملة الى حد بعيد حتى الحرب العالمية الاولى .

ارتفع انتاج الفحم في الامبراطورية ، والذي كانت تستخرجه اساسا « شركة هيراكليه المنجمية » ، من ٦١ الف طن عام ١٨٦٥ ، وهي السنة الاولى من الانتاج في مناجم تلك الشركة ، الى ٨٢٧ الف طن عام ١٩١٣ . انخفض الانتاج اثناء الحرب لكنه أخذ يرتفع مرة أخرى في العشرينات . وحمّلها الاتراك مسؤولية الانخفاض النسبي في الانتاج فأممت في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين . اما انتاج

النحاس ، الذي أهمل في القرن التاسع عشر (انخفض عدد المناجم العاملة خلال القرن من ٨٤ الى ١٤) ، فقد زاد بعد تطبيق اجراءات حافزة في عام ١٨٩٢ ، وارتفع عام ١٩١٧ الى ٩٢ الف طن من النحاس او ١٩ الف طن من النحاس الصافي .

اكتشف الكروم في الامبراطورية عام ١٨٤٨ ، ورغم ان بعضا من مناطق الاحتياط قد فقدت فيما بعد لصالح الصرب واليونان ، الا ان مناجم الاناضول كانت من الثراء بحيث سرعان ما أصبحت احدى أهم مصادر تركيا المعدنية ، واحتلت البلاد مكانها بين اكبر منتجي الكروم في العالم . وفي ظل الجمهورية تمت تدريجيا تصفية المصالح الالمانية والفرنسية والسويدية في استغلال هذا المعدن .

بلغت قيمة الانتاج المنجمي في الامبراطورية عام ١٩١٣ حوالي ٢ مليون جنيه تركي او حوالي ١٠ مليون دولار . وكان هذا يمثل ربع الانتاج الصناعي للبلاد (بما في ذلك التعدين) .

من بين الـ ١ر٥٨٧ « معملا » المدرجة في المجموعة الاحصائية التجارية التركية لسنة ١٩٠٠ ، لا يوجد سوى حوالي ٦٠٠ فقط يمكن ان تستحق اسم المنشأة الصناعية ، اما البقية فهي دكاكين صغيرة تلبي الطلب المحلي . ومع ذلك فكلا النوعين من « المعامل » ، كان يعاني من منافسة المنتجات الاجنبية . ان مصدرا آخر قدر عدد المشاريع الصناعية في البلاد بـ ٢٦٩ ، آخذا كمقياس ان يوظف المشروع رأسمالا يزيد عن ألف جنيه تركي ، وتضم قائمة أجوره أجر ٧٥٠ يوما في السنة كحد أدنى ويستخدم حدا أدنى للطاقة الاجمالية ٥ حصان – تتوفر عادة بالبخار . من هذه الـ ٢٦٩ مشروعا ، كانت ٢١٩ يملكها افراد ، و ٢٨ تملكها شركات ، و ٢٢ تملكها الدولة . ان الاحصاء الصناعي لسنة ١٩١٣ يورد فقط ٢٠٠ مشروعا صناعيا ، مع وصف البقية كلها بأنها ورش او مشاغل صغيرة . من هذه المشروعات المئتين ، التي كانت توظف ١٧ الف عاملا (أي بمتوسط ٨٥ عاملا للمشروع) كان ٦٨ ٪ من المشاريع ينتج موادا غذائية – يشمل هذا عددا كبيرا من مطاحن الحبوب – وكانت ١٤ ٪ منها مصانع غزل ونسيج . اما البقية المنتشرة على امتداد البلاد ، فكانت تنتج قرميدا وزجاجا وأسلحة وذخائر وسجاجيد وأبسطة . كانت القيمة الاجمالية للانتاج الصناعي كله ، عدا التعدين ، عشية الحرب العالمية الاولى تبلغ

٦ر٥ مليون جنيه تركي ذهب أي اكثر من ٣٠ مليون دولار ، لكن الحرب العالمية والحرب مع اليونان التي أعقبتها حطمت كثيرا من تلك المشاريع وأضعفت أكثر من ذلك البنيان الصناعي المقلقل .

ثلاث صناعات على وجه الخصوص تأثرت بشدة من الحرب . كانت الاولى ، كما سبق أن لاحظنا ، هي صناعة الحرير تليها صناعة السجاد ، التي كان انتاجها عام ١٩١٣ ما زال بحدود ٦٦٣ الف جنيه تركي ذهب (أي أكثر من ٣ ملايين دولار ، وتعادل ١٠ ٪ من اجمالي الانتاج الصناعي في الامبراطورية) . بعد الحرب فقدت هذه الصناعة أهميتها كمنتج وكمصدر معا . أما الصناعة الثالثة التي تأثرت على نفس النحو فكانت صناعة التبغ ، رغم انها بعد الحرب كانت اسرع الى الانتعاش . ففي عام ١٩١٣ انتجت الامبراطورية ٧٥ ألف طن من التبغ ، منها ٤٠٠ر٤٦ طن كانت تصدر ، تدر اكثر من ٣ مليون جنيه تركي ذهب (بما في ذلك السجاير) . تضافرت الحرب وانخفاض الطلب على التبغ الشرقي على خفض انتاج تركيا الى النصف ، لكن في الثلاثينات عاد فارتفع مرة اخرى الى مستواه السابق . كما سجلت مصانع الورق في ازمير ومصنع الطربوش في ايوب قدرا معينا من النجاح .

نالت الاستثمارات في النقل ، وخصوصا في السكك الحديدية ، دفعة خاصة في ظل ادارة الدين العثماني العام ، التي بررت ذلك بأن تسهيلات نقل أفضل يمكن أن تحسن التسويق وان تنشط النشاط الاقتصادي عموما ، فتشفي وضع الامبراطورية المالي وبذلك تضمن مصالح حملة السندات الذين يمثلونهم . كذلك فان تطوير السكك الحديدية قد تدعم باهتمام السلطان به اهتماما خاصا .

كان أول من طور نقلا حديثا في الامبراطورية هم الانكليز . عند بداية ثلاثينات القرن التاسع عشر اقترح الكولونيل تشسني على ويليام الرابع ان يربط البحر المتوسط بالخليج الفارسي والهند بطريق حديدي ونهري وبحري ، وأقرت لجنة برلمانية المخصصات اللازمة للمشروع . مع ذلك ، مضت عشرون سنة دون القيام بأي عمل ، وفي نفس الوقت و ضعت شركات بريطانية وغيرها مشروعات طموحة للسكك الحديدية . وبينما شدد المخططون على الفوائد التي يمكن أن تجلبها هذه المشروعات لتركيا ـ بتمكينها من تطوير التعدين ، مثلا ، وبزيادة سرعة حركة نقل المسافرين والبضائع ـ

كان واضحا ان الاعتبار الاعلى في ذهن المخططين كان طريقا سريعا وآمنا الى الهند (١) .

في السنوات الثلاثين بين ١٨٥٦ و ١٨٨٦ مدت السكك الحديدية بين ازمير وآيدين ، وبين ازمير والقصبة ، وبين مرسين وطرسوس وأضنه (في الاناضول) ، وبين سرنافودا وكونستانزا ، وروشوك ، وفارنا (في البلقان) . وأخيرا تم ربط اسطنبول بالسكة الحديدية مع فيينا في ١٢ آب ١٨٨٨ ، بمقتضى عقد الامتياز الذي منح للبارون هيرش منذ ١٨٦٠ . اما سكة حديد الحجاز ، التي بدأت الدولة نفسها ببنائها عام ١٩٠٠ ، فقد أكملت عام ١٩٠٨ . كان الهدف المعلن للخط هو خدمة الحجاج الى المدينتين المقدستين ، مكة والمدينة ، رغم انه كان مخططا ايضا ليوفر للحكومة سيطرة أسهل على هذا الاقليم النائي . تم تمويل البناء بـ ٢٠ مليون فرنك تبرع بها مسلمو الامبراطورية استجابة لنداء من السلطان عبد الحميد الثاني وبسلسلة من الرسوم على الطوابع وجوازات السفر ومختلف المعاملات التجارية وبخصم ١٠ ٪ من رواتب موظفي الدولة (٢) .

وقع التطور الاساسي في ميدان السكك الحديدية في العام ١٨٨٨ ، عند منح دكتور الفرد كاولا ، باسم المصرف الالماني ، كما رأينا، عقد امتياز لبناء خط حديدي من حيدر باشا الى انقره . ومنح نفس الاتفاق الالمان حق تشغيل خط اسطنبول ـ ازمير لمدة ٩٩ سنة . وقد لاحظنا أيضا ان شركة الاناضول التي كونت لاستثمار هذا الامتياز قد أنشأت ايضا فيما بعد شركة سكة حديد بغداد بغرض بناء خط يخترق طول الاناضول بأكمله ويربط اوروبا بالخليج الفارسي . وكان المشروع الجديد يضم خطا طوله ٤٥٠٠ كيلومتر يتضمن خطا رئيسيا طوله ٢٧٠٠ كيلومتر وخطا فرعيا يصل الى ١٨٠٠ كيلومتر . في الوقت الذي اندلعت فيه الحرب العالمية الاولى كان الخط قد مُد حتى جرابلس على نهر الفرات ، وكان قسم آخر

---

(١) « ان السكة الحديدية الامبراطورية (المجيدية) ستكون أقصر الطرق واكثرها مباشرة الى الهند تحت أي ظروف ممكنة ، وأيا كانت التغيرات التي قد يأتي بها الزمن في نظم مواصلات السكك الحديدية الاوروبية » (السكك الحديدية العثمانية الامبراطورية المقترحة ، ١٨٥٧ ، ص ١٣) ـ ولكن يبدو انه في ذلك الوقت كان البريطانيون يعتبرون ان طريقا حديديا عبر تركيا هو افضل مشروع كطريق الى الهند من قناة السويس .

(٢) عندما ترك جزء من الخط الحديدي دون اكمال ، سرت الهمسات بأنه لن يستكمل أبدا طالما انه سيوفر للحكومة مبررا جيدا لجمع التبرعات .

قد تم بين سامراء وبغداد ، ولم يتم المشروع كله الا في العام ١٩٤٠ ، عندما ربطت بغداد بالموصل .

حتى العام ١٩١٠ كان المركز المالي للسكك الحديدية غير مرض ، لكن عندئذ كانت الاستثمارات الرئيسية قد تمت ، وأقيمت ادارة كفية للتشغيل المنتظم وزيادة العائدات . في العام ١٩١٤ كان العائد كافيا لاستبعاد كل المدفوعات الحكومية بمقتضى الضمانات الكيلومترية .

ظهر الوعد بمزيد من الطرق وقنوات المواصلات في الخط الهمايوني لسنة ١٨٥٦ . كان لدى الامبراطورية ٦٥٠٠ كيلومتر من الطرق ، لكن نصفها كان في حاجة ملحة للاصلاح ، وكان قدر كبير من البقية في حال سيئة ، وكان كثير من تلك الطرق غير صالح للسير مطلقا في شهور الشتاء . في النصف الثاني من القرن التاسع عشر صدرت تنظيمات عديدة بغرض تحسين الطرق ، لكن حتى عندما كانت توجد اعتمادات كافية لبدء العمل كانت تترك ان عاجلا او آجلا لنقص الاعتمادات ، ولذلك بقيت شبكة الطرق الرئيسية غير صالحة كما هي . كانت هناك استثناءات قليلة : الطرق التي يستخدمها السلطان وحاشيته ، الطرق التي تخدم وصلات السكك الحديدية ، عدد قليل من طرق البريد كالطريق من الاسكندرية الى حلب ، او الطريق من بيروت الى دمشق ، وعدد قليل من الطرق الاستراتيجية كالطريق الذي يربط طرابزون مع ارضروم وبيازيد . وطالما كانت وسيلة النقل الرئيسية ظهور الجمال او حيوانات الجر ، فان الطرق الرئيسية كانت تفي تقريبا بالغرض ، ولكن مع دخول السيارة واتساع السوق اصبحت عقبة خطيرة . وكان بوسع الحكومة ، التي كانت تحاول توفير النقود من الطرق ، أن تعوض النفقات بمزيد من جباية الضرائب لو ان الطرق بنيت ، مؤدية الى تطوير سوق المحاصيل وتوسيع الانتاج .

كانت موانىء اسطنبول وازمير وسالونيك وبيروت تدار بواسطة شركات تملك عقود امتياز ، وفي عام ١٩٠٩ منحت شركة سكة حديد الاناضول وتوابعها عقد امتياز لحيدر باشا ، ميناء اسطنبول على الجانب الآسيوي من البوسفور . كنتيجة لتحسينات مختلفة نفذت في ميناء اسطنبول أصبح بوسعه ان يتسع لـ ١٧٫٤ مليون طن من الشحنات عام ١٩١٣ مقابل ٤٫٩ مليون طن في ١٨٧٥ / ١٨٧٦ و ٧٫٥ مليون طن عام ١٩٠٥ . وصل اسطول تركيا في ١٩١٤ الى ١٩٥ سفينة بخارية ــ فقد ٧٦ منها بعد ذلك في الحرب ــ بحمولة اجمالية تبلغ ١١٠ الف طن . كذلك كان هناك عدد من السفن الشراعية . بعد الحرب كانت الحمولة البخارية تقف

عند حدود ١٥ الف طن والحمولة الشراعية عند ٤ آلاف طن . وبدأت اعادة اصلاح الاسطول عام ١٩٢٤ .

أولت الحكومة بعض الاهتمام للبريد ، الذي نظم لاول مرة في بداية القرن الثامن عشر ، ولخدمات البرق ، (١) فتأسست مصلحة بريد مركزية في ١٨٤٠ ، وأنشئت ادارة عامة للبريد والبرق في ١٨٧٠ ، تابعة لوزارة الداخلية ، لكن حتى الحرب العالمية الاولى كانت الخدمات البريدية متخلفة وكان متوسط العدد الاجمالي للرسائل المرسلة سنويا واحدا للنسمة من السكان. كان احد اسباب بطء البريد هو ان الرسوم البريدية لمختلف الجهات داخل الامبراطورية لم تكن موحدة ، في نفس الوقت كان كثير من الرسائل يمر بالبريد بدون طوابع . وقد أغلق مكتب البريد المحلي في اسطنبول لبعض الوقت بسبب فيضان الرسائل غير الموقعة والموجهة الى قصر السلطان ، لكن كان بوسع السكان استخدام مكاتب البريد الفرنسية والبريطانية والروسية والالمانية والنمسوية ، التي كان مرخصا لكل منها بالعمل في العاصمة التركية ولها مكاتبها وطوابعها الخاصة . في ١٨٧٤ طلبت تركيا عبثا الى مؤتمر البريد العالمي في برن اغلاق تلك المكاتب . كذلك كانت الاجراءات التي اتخذت ضدها داخل البلاد على نفس القدر من عدم النجاح ، بسبب المعارضة الشديدة من جانب الدول ، التي اعتبرتها ميزة لها بمقتضى الامتيازات الاجنبية .

كانت أحوال البرق ، التي كانت تديرها بكفاءة شركة البرق الشرقية ، مرضية بالاحرى . كان هناك ٣٦٫٦٤٠ كيلومترا من الخطوط عام ١٩١٢ . وكان كلا من مكتب البريد والبرق خاضعين للرقابة ، التي كانت تتدخل في سرعة عملهما وبالتالي في النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي للبلاد ، ناهيك عن التعدي على الحقوق المدنية . كذلك اسهمت الرقابة في اساءة العلاقات بين السلطات وبين المقيمين الاجانب ، الذين كانت تطبق عليهم نفس القيود ما لم يكونوا من الدبلوماسيين .

مما يثير الاهتمام أن نتتبع تأثير انشاء تلك الخدمات العامة على النشاط الاقتصادي وعلى ايرادات الدولة ، وليكن حتى في المدى القصير . لقد مكنت تلك الخدمات كلا من الحكومة وادارة الدين العام من العمل بيسر اكثر ، اذ أن جباية الضرائب والرسوم كانت تزيد عندما يجد التجار والمنتجون ان عائداتهم ودخولهم تزيد وسط أسواق البائعين التي بدأت

(١) اقيمت خدمة البرق بين بريطانيا وتركيا والهند بمقتضى اتفاق وقع مع بريطانيا في ٣ ايلول ١٨٦٤ .

تتطور مع تحسن النقل والمواصلات ، خصوصا بالسكك الحديدية. وهكذا بينما كانت التحصيلات السنوية للحكومة قبل العام ١٨٩٠ من مقاطعةازمير تبلغ في المتوسط ١٦٠ الف جنيهتركي، فانه بعد ربط ازمير بآيدينوالقصبة بالسكة الحديدية ارتفع الايراد في العام ١٨٩٠ الى ٢ مليون جنيه تركي ، وكانت المفردات الرئيسية التي كونت الرقم الاخير هي العشور (٦٠٠ الف جنيه تركي) ، ايراد ادارة الدين من التبغ ومن الضرائب الاخرى (٥٣٠ الف جنيه تركي) وضرائب الاراضي (٢٣٧ الف جنيه تركي) . سجل ايراد الضرائب ، خصوصا من العشور في المقاطعة ، ارتفاعا كبيرا آخر بعد العام ١٨٩٧ ، عندما توسعت شبكة السكك الحديدية . ويقدم ميناء صامصون على البحر المتوسط مثالا آخر اذ رفعت التحسينات في الميناء وفي ارتباطاته المتعلقة بالنقل قيمة السلع المصدرة منه من نصف مليون جنيه تركي في العام ١٨٨٤ الى مليون في العام ١٨٩٠ .

استمر الميزان التجاري للامبراطورية في التدهور ، بسبب العقبات التي واجهها الانتاج الصناعي المحلي وتدهور منتجات التصدير التقليدية والصعوبات التي واجهت تصدير المنتجاتالزراعية، سواء لرداءةالمحاصيل في الداخل او للطلب المنخفض والاسعار المنخفضة في الخارج . فبينما كان

جدول رقم (٤)

التجارة الخارجية للامبراطورية العثمانية

(البضائع فقط ، بآلاف الجنيهات التركية الذهبية)

السنة	الواردات	الصادرات	العجز
١٨٨٠	١٧,٨٤٠	٨,٤٩٠	٩,٣٥٠
١٨٩٠	٢٢,٩١٤	١٢,٨٣٦	١٠,٠٧٨
١٩٠٠	٢٣,٨٤٢	١٤,٩٠٥	٨,٩٣٧
١٩١٠	٤٢,٥٥٦	٢٢,٠٨٠	٢٠,٤٧٦
١٩١١	٤٥,٠٦٣	٢٤,٩٠٩	٢٠,١٥٤
١٩١٢	٤٣,٥٥٠	٢٣,٩٢٠	١٩,٦٣٠
١٩١٣	٤١,٨٤٢	٢١,٦٩٠	٢٠,٢٤٢

العجز التجاري السنوي التركي في فترة ١٨٧٨ – ١٩٠٠ يبلغ في المتوسط ١٠ مليون جنيه تركي ذهب (اي ٥٠ مليون دولار) ارتفع في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الى ضعف هذا الرقم (١) .

رغم ان الصادرات زادت بعد نهاية القرن وخصوصا بعد ثورة تركيا الفتاة ، الا ان الهوة لم تردم ، بل على العكس ، فقد اتسعت بسبب الارتفاع الشديد المستمر في الواردات الذي يمكن أن يعزى جزئيا الى احتياجات حروب البلقان . في العام ١٩١٤ كان متوسط الصادرات للفرد يبلغ ٥٫١٠ دولار والواردات ٩٫٣٧ دولار . بالمقاييس الحديثة كلا الرقمين منخفض : لم يكنهذا عائدا الى الانتاج المنخفض وحسب، بل الىالمستوى المنخفض للنشاط التجاري داخل البلاد ، الذي نجم بدوره عن طبيعة الزراعة العثمانية القائمة على زراعة القوت وعن ضعف اهتمام الاتراك المسلمين بالاعمال الصناعية والتجارية **business**

تغيرت أيلولة تجارة تركيا الخارجية الى الانهيار في سنوات ما قبل الحرب بدخول المانيا الى المسرح . في العام ١٩٠٠ كانت بريطانيا ما زالت تقدم ٣٥ ٪ من مستوردات الامبراطورية العثمانية ، ولكن عشية الحرب العالمية الاولى كان نصيبها قد انخفض تدريجيا الى ٢٠ ٪ – ٢٢ ٪ ، بينما ارتفع نصيب المانيا في نفس الفترة من ٢٫٥ ٪ الى ١١ ٪ – ١٣ ٪ . وتدهور دور فرنسا وبريطانيا كمشتريتين لمنتجات تركيا سواء في القيمة المطلقة او النسبية من اجمالي صادرات الامبراطورية ، اذ كانتا تستوردان منها ٧٥ ٪ في العام ١٩٠٠ مقابل ٦٠ ٪ فقط في ١٩١٢ . ومن جهة أخرى، فان المانيا وايطاليا والنمسا ، التي كانت تستورد معا ١٣ ٪ من الصادرات العثمانية في العام ١٩٠٠ ، اصبحت الآن تستورد ٣٣ ٪ .

كان تركيب التجارة الخارجية نموذجا لتركيب منتج المواد الاولية ، حيث كانت ٨٥ ٪ من الصادرات من هذا القبيل . وما يدعو الى الاهتمام ان تركيا ظلت في حاجة الى نسبة كبيرة نسبيا من الواردات الزراعية .

(١) ان ارقام التجارة الخارجية العثمانية يمكن اعتبارها ادعى للثقة بعد العام ١٩١٠ . عندما بدأت تنبني على اقرارات المصدرين والمستوردين لدى الجمارك .

جـدول رقـم (٥)

تركيب تجارة تركيا الخارجية في العام ١٩١٤ (نسب مئوية)

السلـــع	صادرات	واردات
منتجات صناعية	١٣	٥٩,٤
مواد خام (بما فيها التبغ)	٣٨,٤	٧
حبـــوب	٤٥	٢٥
متنوعـــات	٣,٦	٨,٦
اجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠

يجب ان نتذكر انه في العام ١٩١٤ كانت الامبراطورية قدفقدت مناطق كثيرة في اوروبا وافريقيا ، وان مصر ايضا مستبعدة من ارقام التجـــارة المذكورة اعلاه . ومع ذلك فقد ظلت الاجزاء الباقية من الامبراطورية تشكل وحدة تجارية واحدة ، لا تؤثر فيها الحدود او الحواجز الجمركية والقيود التي ستقوم بينها بعد تحطيم الامبراطورية في الحرب ، وكان هذا التدفق الداخلي الحر للسلع ذا اهمية كبيرة لتركيا وللاقاليم التابعة لهـــا على الســـواء .

٤

تطور مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر

١ . صعود محمد علي وسياسته الزراعية : التحول الى المحاصيل النقدية

استمر في مصر حكم المماليك ، الذين سيطروا على البلاد منذ القرن الثالث عشر (١٢٥٠) حتى نهاية القرن الثامن عشر . اثبت نظامهـــم الاقتصادي ، حتى الغزو التركي في بداية القرن السادس عشر (١٥١٧) ، انه على قدر لا بأس به من الكفاءة ، رغم انه كان يمارس ، بقدر كبير مـــن القسوة نحو السكان ، من خلال شبكة واسعة من متعهدي الضرائب وحائزي الاقطاعات اساسا . تحت السيادة العثمانية ، اصبح النظام ليس فقط اكثر قهرا من زاوية اجتماعية ، وانما ايضا غير كفي بصورة متزايدة سواء اقتصاديا ام اداريا ، وله تأثيراته المدمرة على تطور مصر في المستقبل . رغم ان المماليك قد هزموا على يد السلطان التركي ، وارغموا على التنازل عن سوريا عام ١٥١٦ وقبول سيادة الباب العالي ، فانهم نجحوا في المحافظة على سيطرة فعالة على مصر . بل نجحوا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر نجاحا مطردا في تخليص انفسهم من السيطرة الامبراطورية المركزية(١) على أي حال وصلت البلاد الى درك من الانحطاط الاجتماعي والاقتصـــادي تحدد الى درجة حاسمة بواقعة تتمثل في ان طرقا جديدة قد اكتشفت من اوروبا الى الشرق الاقصى لا تمر بمصر ولا مينائها الاسكندرية ، وذلـــك بالاضافة الى العوامل الداخلية (انظر بعده) . وكان الحظر الذي فرضه

(١) قدر العـــدد الاجمالي للمماليك في مصر عام ١٨٠٠ بما لا يزيـــد عن تسعـــة آلاف راجع جومار « وصف مصر » .

السلاطين الاتراك على السفن الاوروبية ، بالذات البريطانية ، في البحر الاحمر (١) ، خصوصا حتى عام ١٧٧٤ (عام كوتشوك كينارجا) سببا آخر جعل التجارة الدولية تلتف حول مصر .

في القرن السادس عشر ، أدى الفتح العثماني الى الغاء الاقطاعات العسكرية المملوكية . اما الاراضي ، التي كانت تحول في حالات كثيرة في الماضي الى اراض ملك رغم انها اراض خراجية في الاصل ، فقد صادرها الاتراك ، وأعادت الدولة توزيعها في شكل اقطاعات ، بصفتها مناطق مفتوحة . كانت تلك الاقطاعات قائمة على جبايات الضرائب وليس على اعاشة جيوش اقطاعية (٢) . ولكن ، لما كان ممكنا في مصر نقل الالتزام بالميراث والبيع والتأجير والرهن ، ظهرت طبقة جديدة من الحكام الاقطاعيين ، ألغت في النهاية كل المحاولات السابقة للاصلاح . ان البكوات المماليك ، كملتزمين وحائزي اقطاعات بمقتضى هبات الحاكم ، قد حطموا تماما السكان الريفيين المصريين . محولين الفلاح الى قن ، لصالحهم الخاص كما لصالح الخزانة المركزية (٣) .

كان الاجراء العادي ان يدفع الملتزمون دفعة سنوية مقدمة للحاكم المملوكي ، ثم يقومون بجباية كل من الخراج والضرائب الاخرى من الفلاحين . في مصر السفلى كان الدفع يتم نقدا اساسا ، وفي مصر العليا عينا اساسا . وكانت الضرائب المستحقة للسلطان العثماني تحول الى القسطنطينية من قبل حكام مصر على اقساط سنوية . وتظهر امثلة عن حالة قريتين مصريتين ، أوردهما تقرير البعثة العلمية الفرنسية ، ان الضرائب التي جمعت من قرية في مصر السفلى قسمت على نحو جعل ١٥ ٪ مخصصا للسلطان و١٢ر٥ ٪ للحاكم ، و٧٢ر٥ ٪ للملتزم . كان الفلاح المرهق بالضرائب يئن تحت عبء الديون التي كان يدفع عنها فوائد باهظة (بين ١٨ ٪ و٤٥ ٪) ، وكثيرا ما كان يفقد ارضه لصالح الملتزم . اما العامل الزراعي المعدم ، طبقا لشهادة البعثة الفرنسية ، فكان يكسب ما بين ٢٢ الى ٣٥ سنتيم في اليوم . وعلى أساس الافتراض غير الواقعي بأنه كان يعمل كل ايام السنة فيكون دخله حوالي ١٠٠ فرنك في السنة . وحسب نفس التقدير ، كان الحد

---

(١) ا. جومار : « وصف مصر » ، الجزء ٢ ، ١٨١٨ ، ص ١٠٩ .
(٢) بولياك : « الاقطاع في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان » ، ص ٣٩ — ٦١ .
(٣) ا. كروتشلي : « وصف مصر الحديثة الاقتصادي » ، ١٩٣٨ ، ص ١٣ — ١٨ .

الادنى من احتياجات المعيشة (طعام من خبز الذرة وبعض اللبن والخضروات) يصل الى ١٢٠ فرنك في السنة . والواقع ان هؤلاء العمال كانوا يعملون جزءا فقط من السنة ، واحيانا كانوا معيلين . كان عدد السكان ، الذين كانوا يتناقصون باستمرار بسبب المرض والجوع ، يصل الى حوالي ٢ الى ٢ر٥ مليون في العام ١٨٠٠ (مقابل ما بين ٦ — ٧ مليون في الماضي البعيد) . ولم يظهروا أي قدرة على مقاومة ظروف حياتهم البائسة (١) .

بعد غزو نابليون لمصر عام ١٧٩٨ ، ضعفت قبضة المماليك على البلاد وتوقف تقدم نابليون في شمال البلاد (بعد فشله في الاستيلاء على عكا) . وفي عام ١٧٩٩ غادر مصر . وفي النصف الثاني من سنة ١٨٠١ غادر آخر فرنسي التراب المصري (رغم ان الاتفاق مع السلطان العثماني على الجلاء عن مصر كان قد وقعه الجنرال كليبر في السنة السابقة) . ان فترة الغزو البريطاني القصيرة من وقتها حتى ١٨٠٣ (عندما غادر البريطانيون مصر وأعادوها الى السلطان بمقتضى اتفاقية أميان) (٢) قد دعمت الى حد ما حكم المماليك ، الذين صمدوا حتى تحطيمهم تماما على يد محمد علي عام ١٨١١ .

جاء محمد علي ، وهو ضابط تركي من أصل الباني ، الى مصر في عام ١٨٠١ مع مجموعة تعزيزات للجيش التركي المشتبك في الحرب ضد الفرنسيين . في البداية تعاون مع المماليك ، لكنه في العام ١٨٠٥ نجح ، بمعاونة نشيطة من سكان القاهرة والفلاحين ، في الاستيلاء على السلطة لنفسه ، معترفا بسيادة السلطان (٣) .

هكذا تقوض حكم المماليك على مرحلتين رئيسيتين : معركة الاهرام

---

(١) طبقا لحسابات ا. جومار في كتابه : « وصف مصر » ، كان عدد سكان مصر في نهاية القرن الثامن عشر قريبا من ٢ر٥ مليون ، منهم ٢٦٤ الف يعيشون في القاهرة ، وحوالي ١٨٤ الف في بقية المدن و ٢ر٠٨ مليون من الفلاحين والبدو . اما فيليب حتي في كتابه : « تاريخ العرب » ، ص ٦٩٦ ، الذي استقى معلوماته من ابن تغرى بردى ، فيقدر ان سكان مصر وسوريا قد تقلصوا بمقدار الثلث خلال الحكم المملوكي .
(٢) الجبرتي : « عجائب الآثار في التراجم والاخبار » ، ص ١٦١ .
(٣) في السنوات من ١٨١١ — ١٨١٨ أدى محمد علي خدمة هامة بصفة خاصة للسلطان باخضاع الوهابيين الذين كانوا بدورهم قد هزوا سلطة السلطان كخليفة ، ومرة اخرى في العشرينات عندما استدعاه السلطان لاخضاع اليونانيين . حققت هذه العملية الاخيرة نجاحا قصير العمر بسبب الهزيمة التركية — المصرية في نافارينو .

عام ١٧٩٨ (حيث هزموا على يد نابليون) وصعود محمد علي ١٨٠٥ . وكانت مذبحة المماليك عام ١٨١١ مجرد نقطة القمة في هذه العملية .

يشكل حكم محمد علي الطويل – من ١٨٠٥ الى ١٨٤٩ – واحدا من اهم الفصول في تاريخ مصر وتاريخ الشرق الاوسط ككل . رغم ان كثيرا من اصلاحات محمد علي واساليبه لم تعش الى ما بعد عهده بل واحيانا سقطت في عهده بالذات ، فقد نجح مع ذلك في ارساء اسس قيمة لتطور البلاد في المستقبل . كان هدفه الرئيسي ان يخلق قوة عسكرية وان يدعم مركزه الشخصي على حساب كبار ملاك الاراضي من ناحية ، والمصالح الاجنبية من ناحية اخرى . ان الاساليب التي اتبعها لتحقيق تلك الاهداف تعكس جهود نظام مركزي في بلد زراعي متأخر لتحقيق تصنيع سريع ، برأسمال نادر وقوة تنافسيةضئيلة اذا قورنت بالتطور الاقتصادي المتدفق في أوروبا . تحقيقا لتطلعه العام لتحديد نفوذ الاجانب ولكي يوازن النفوذ البريطاني في منطقة تشكل طريقا الى الهند ، فضل محمد على ان يعتمد على المساعدة الفرنسية ، خصوصا في تنظيم وتدريب جيشه ، رغم انه عقد صفقات ناجحة بصفةخا صة مع البريطانيين في ١٨١١–١٨١٢(٢).

كان نصف ايراد الدولة مخصصا للجيش واقامة التحصينات وانتاج الاسلحة (انظر جدول رقم ٧ ، ميزانية موارد ونفقات مصر لسنة ١٨٣٣ ، الوارد فيما بعد) . ان قوة العمل في البلاد ، التي كانت ما تزال محدودة، حولت بدرجة حاسمة من الزراعة الى خدمة الجيش او المشروعات الصناعية التي كانت بدورها ذات طبيعة عسكرية في الغالب . رغم هذا التدخل في التطور الزراعي ، حاول محمد علي ان يدخل اصلاحات بعيدة المدى في حيازة الارض وفي الانتاج الزراعي الفعلي ، وفي اساليب الري ، وفي مناوبة المحاصيل وفي أساليب التسويق .

وفي السنوات من ١٨٠٨ الى ١٨١٤ ، اعاد محمد علي الى الدولة حقوق جباية الضرائب التي كانت ممنوحة للملتزمين . اضف الى ذلك انه صادر اقطاعياتهم بتعويض او بدون تعويض . ومنح متعهدي الضرائب السابقين معاشات لمدى الحياة . منذئذ اصبحت الدولة (رسميا – السلطان ، في الامر الواقع – محمد علي شخصيا) مالكة هذه الاراضي،

---

(٢) هنري دوديول : « مؤسس مصر الحديثة » ، كمبريدج ، المطبوعات الجامعية ، ١٩٣١ .

التي أجرت للمزارعين (١) . وبعد مسح للاراضيتم بين ١٨١٣ و١٨٢٠(٢)، منح كل فلاح في المتوسط ما بين ٣ – ٥ فدادين مسجلة في دفاتر سجلات الاراضي كايجار دائم قابل للتوريث . بالمقابل ، كان على الفلاحين ان يؤدوا مدفوعاتهم مباشرة الى خزانة الدولة عن طريق مختلف الوكلاء ، كما كان عليهم أن يستأنفوا زراعة الاراضي البور . وحصلت الدولة على احتكار لبيع المنتجات الزراعية ، التي كانت تحدد اسعارها في نفس الوقت .

بمرور الزمن حدث تغيير في اتجاه محمد علي نحو حيازة الاراضي – وبقدر أكبر في اتجاه ورثته . كانت عوامل مختلفة مسؤولة عن ذلك ، كالضغط الذي مارسه سادة الاقطاع والاجانب ، واعتبارات تحقيق تطور زراعي أعظم . في العام ١٨٢٩ بدأ محمد علي يسلم الاراضي ملكية كاملة للاغنياء والاعيان ليشجع زراعة الاراضي البور ، مع منحهم اعفاءات من الضرائب لمدة ١٠ سنوات . وسمح للمزارعين بأن يبيعوا منتجاتهم لكل من المشترين الافراد والمخازن الحكومية وان يستخدموها بأية طريقة أخرى يرونها ملائمة . اضف الى ذلك انهم حصلوا في العام ١٨٤٦ على اذن برهن اراضيهم للدائنين بل نقلها الى الغير بمقتضى صك (حجة) .

بعد اعادة الملكية الخاصة للارض والتصريح بالتعامل فيها بحرية – بالذات في عهد سعيد في الخمسينيات – أصبح التمايز الاجتماعي اكثر وضوحا . من ناحية سقطت املاك واسعة في أيدي قلة ، ومن ناحية أخرى زاد عدد الحيازات الصغيرة ، التي لا تكفي لاعالة مالكيها . كان التحول الى المحاصيل التجارية ، وخصوصا القطن ، احد العوامل التي ساعدت على الوصول الى هذه الحال . كانت التقلبات في السوق تجبر الفلاحين على الحصول على قروض منالتجار بفوائد باهظة. نتيجة لذلك كانتالمحاصيل كثيرا ما ترهن وبالتالي الارض ايضا . اما أعضاء الاسرة الحاكمة او غيرهم من الاثرياء الذين تلقوا أرضا بالايجار بغرض تحسينها ، فقد حولوها في النهاية الى ملكية خاصة لهم ، خصوصا خلال قانون المقابلة لعام ١٨٧١ (انظر الفصل الخامس) .

كانت اصلاحات محمد علي في اساليب الري والزراعة أطول عمرا من

---

(١) مصطفى صبري : « الامبراطورية المصرية في ظل محمد علي » ، باريس ، المكتبة الشرقية ، ١٩٣٠ .

(٢) كروتشلي ، مصدر مذكور سابقا ، ص ١٤٤ .

اصلاحاته في الاراضي . كان نظام الري الحوضي السائد حتى آنئذ يعني اغراق قطع معينة من الاراضي بمياه النيل في الفترة من آب الى تشرين الاول ، فتخلق بذلك نوعا من البحيرة الاصطناعية. بعد ذلك يبذر البذار. وهكذا يجني محصول واحد في السنة . وكان التركيز الرئيسي للزراعة المصرية على المحاصيل الشتوية، أي الحبوب (القمح والشعير) والبقول (الفول والعدس) . وكان أي توسع في المحاصيل القليلة التي تزرع خلال شهور الصيف ـ قصب السكر ، القطن ، الاذرة الصفراء ، الارز ، الاذرة البيضاء ـ معوقا . وكان السكان يعتمدون بصورة شبه مطلقة على النيل من عدة نواح : كان موسم الفلاح محدودا أساسا بالفترة التالية للفيضان، أي نهاية الصيف وبداية الخريف . وفي السنوات التي يكون فيها الفيضان منخفضا ، تكون الرطوبة الباقية في الارض غير كافية لمحصولات الصيف . ومن جهة اخرى ، ففي سنوات الفيضانات غير العادية كانت المحاصيل تدمر ، والماشية تموت ، والبيوت تنهار ، والطرق تفسد (١) . فاتجه محمد علي الى تضيق هذا الاعتماد على تقلبات النيل والى توسيع المناطق المروية والمزروعة . وكان شرطا مسبقا وأساسيا لهذا البرنامجوجود شبكة واسعة من قنوات الري واقامة السدود على النيل لتنظيم تدفقه ، حتى يمكن استخدام مياهه في كل الاوقات لا في موسم الفيضان فقط ، في آخر شهور الصيف . وفي العام ١٨٢٠ بدأ بناء القنوات في دلتا النيل ، وبدأت على مدار السنة أعمال الري بمساعدة تلك القنوات والترع .

اهملت القناطر ، التي بدأ بناؤها عام ١٨٣٢ على نقطة التقاء فرعي رشيد ودمياط ، حتى العام ١٨٤٢ ، وتعطل اكمالها مرتين ، حتى العام ١٨٦١ (٢) . ورغم ان حوالي ٤ مليون جنيه قد استثمرت في ذلك المشروع

---

(١) الجبرتي ، مصدر مذكور سابقا ، ص ٣٠٧ .

(٢) مرة في العام ١٨٦٠ ، اقترح محمد على نفسه تجفيف فرع رشيد ، أحد فرعي الدلتا ، وتحويل مياهه الى فرع دمياط واقامة منشآت تنظيم مياه على الاخير . ورفض المهندس « لينان دي بلفوند » هذه الخطة ، واقترح بدلا منها اقامة سدود على فرعي الدلتا ، بكل التجهيزات المطلوبة . وفيما يلي رواية لينان ، كما نقلها « سينيبيه » في مذكراته : « قبل (محمد علي) خطتي ، وبعد ذلك بيومين ، وهذا ما افزعني ، وجدت ١٢ الف عامل متجمعين في قاع الدلتا وموضوعين تحت امرتي ، دون ان تعد لهم مخزونات من المؤن ، ولا اسكان ، ولم يكن معهم حتى الادوات . بعد ذلك بوقت قصير اندلعت الحرب السورية ، بالاضافة الى وباء انتشر ، فمات نصف العمال ، واستدعي نصفهم الى الجيش وتوقف العمل في السد مؤقتا » .

فان الاستفادة منه لم تبدأ قبل الثمانينيات . وعلى كل فقد أنشئت في مناطق الدلتا قنوات كثيرة بالعمق المطلوب لحمل مياه النيل في موسم الصيف ، خصوصا في الفترة ما بين ١٨٣٥ ـ ١٨٤٢ . ان الغزوات المصرية للسودان ، وتمترسها بعد ذلك في نقطة التقاء النيل الابيض والنيل الازرق عام ١٨٢٢ ، والبعثات التي ارسلت برئاسة « لينان دي بلفوند » لاكتشاف منابع النيل في الخمسينيات والستينيات، كانت لها كلها جذورها فياهتمام مصر المتزايد بضمان السيطرة على النيل ، خصوصا بعد التطور الثوري في أساليب الري (١) .

لم يكن عدد وسائل رفع المياه التقليدية ، كالساقية والشادوف ، كافيا . وكان استخدامها يتطلب فائضا من القوةالبشرية ، فبنيت أقفال وترع جديدة لرفع منسوب المياه. وبالاضافة الى زيادة عدد السواقي بقدر غير قليل ، جهزت مضخات بخارية لضخ المياه الى قنوات الصرف فيفترات انخفاض المياه ، لكي يمكن ري المحاصيل الصيفية . وهكذا أصبح ممكنا حصاد ما لا يقل عن محصولين في السنة ، بينما أمكن التوسع في محاصيل معينة ، كالارز والكتان ، وفوق كل شيء القطن . ومنذ العام ١٨١٣ بدأت زراعة اشجار الزيتون اساسا في منطقة الفيوم ، وكذلك اشجار التوت لتربية دودة الحرير . تم هذا بمعونة سوريين ولبنانيين ، استقدموا الى مصر خصيصا لهذا الغرض (٢) . ورغم ان زراعة قصب السكر والارز كانت تحقق في بداية القرن ربحا أعلى من القطن بالنسبة لنفس الوحدة من الارض ، واكثر بكثير من الحبوب ، فان الاستثمار او التوظيف المطلوب كان مرتفعا ويفوق امكانيات الفلاحين (٣) . وعلى ذلك ركزوا على زراعة

---

(١) غابرييل هانوتو : « تاريخ الامة المصرية » ، الجزء ١ ، ١٩٣١ ، ص ٣٨٢ ـ ٣٩٠ .

(٢) راجع صبري ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٨٤ .

(٣) يبين تقرير « بوورنغ » ان زراعة قصب السكر كانت مربوطة على نحو او آخر بعملية انتاج السكر . وبينما كانت تحتاج الى استثمارات كبيرة جدا ، فان الارباح كان يصعب على الفلاح المعتاد على زراعة الحبوب ان يحلم بها . في الثلاثينيات كانت قيمة السكر الناتج من فدان واحد تقدر بـ ٥٤٢٩ قرشا . وبعد خصم ٢٢٠٢ قرشا للنفقات يبقى ربح يبلغ ٣٢٢٦ قرشا اي ٣٢ جنيها مصريا . في الجانب الاخر كان فدان من القمح يعطي بمتوسط ٤ أرادب بسعر ٥٠ قرشا فقط من كل فدان . هذه الارقام تؤكد مرة اخرى حقيقة انه رغم الزيادة غير القليلة في العائد العام ، فان حال الفلاحين اصبحت غير محتملة بسبب سياسة الاسعار والضرائب السائدة ، والافتقار الى رأس المال في اوساط الفلاحين والانتقال المتزايد لملكية الارض الى ايدي العائلة المالكة والطبقات الغنية .

القمح والاذرة الصفراء ، اللذين استغرقا ٧٠ ٪ من المساحة المزروعة في الصعيد واكثر من ٣٠ ٪ في الدلتا .

ارتفع اجمالي المساحة المزروعةبنسبة ٢٥ ٪ في فترة ١٨٢٤–١٨٤٠ ، فوصل الى ٣ر٧٥٦ر٠٠٠ فدان (من ٧ مليون فدان كانت تعتبر صالحة للزراعة (١) . وزادت المساحة المحصولية بأسرع من ذلك ، عقب التحول الى الري الدائم . وبعد أن سهلت التحسينات في الري زراعة المحاصيل الصيفية – والقطن والارز والكتان –أعطيت الاولوية للقطن ، الذي كان طلبه يتزايد بسرعة في السوق العالمية .

حتى العام ١٨٢٠ كان القطن يزرع على نطاق ضيق . بعد ذلك بذلت جهود لا لتوسيع زراعته فحسب ، وانما على وجه الخصوص لادخال فصائل جديدة محسنة . في العام ١٨٢١ لم يصل انتاج القطن من فصيلة الجومل (الذي سمي باسم المهندس الفرنسي « فرنسيس جومل » ، خبير منسوجات استقدمه محمد علي الى مصر ، كان ايضا مدير مصانع النسيج الكبيرة في بولاق) (٢) الى أكثر من ٦٥٠ رطلا . في العام ١٨٢٣ ارتفع الانتاج الى ١٨ مليون رطل . وارتفع اجمالي الصادرات من القطن من رقم ٩٤٤ قنطار في العام ١٨٢١ الى ٢٢٨ ألف قنطار في العام ١٨٢٤ . في مدى قصير أصبح هذا القطاع أساس الزراعة المصرية واقتصادها ككل ، بكل المزايا والمخاطر الكامنة في اقتصاد يقوم على محصول واحد يكاد يعتمد اعتمادا كليا على الاسواق الاجنبية (٣) .

اتضح بعد قليل من الوقت ان الاساليب الزراعية الجديدة كانت مشحونة بمصاعب غير قليلة . فقنوات الري التي لم تكن تطهر جيدا أصبحت مصدرا للمرض ، خصوصا البلهارسيا . ومشكلة الصرف، سواء للقنوات او للمياه الجوفية التي تهدد محصول القطن ، اصبحت حادة جدا . وبعد التغيرات في اساليب الري تحطم معظم أرصفة الحياض القديمة وحرثت وهكذا ضاعت ميزة الاستفادة من الحياض في مواسم الفيضان .

---

(١) كلوت بك ، مصدر مذكور آنفا ، جزء ٢ ، ص ٢٦٤ – ٥ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٢٧٨ .

(٣) حسب رواية بوورنغ ، بعد الارتفاع الشديد من ٥٤١ بالة صدرت سنة ١٨٢٢ الى ١٤٨ر٢٧٦ بالة سنة ١٨٢٤ ، وقعت تقلبات كبيرة في الكميات المصدرة في السنوات التالية ، فهبطت الى ٣٢ الف بالة سنة ١٨٣٤ وارتفعت الى ١٣٦ر٦٩٧ بالة سنة ١٨٣٧ (أي أقل من ١٨٢٤) .

بالاضافة الى ذلك ، فان الطمى الفني الذي كان قبل ذلك يصل الى الحقول مع مياه الفيضان (١) ، أخذ يحتجز او يترسب جزئيا في القناطر والترع . وهكذا اصبح من الضروري زيادة استخدام المخصبات الكيماوية، للمحافظة على خصوبة التربة . نتيجة لذلك اصبحت مصر أكبر مستهلك للمخصبات بين بلدان الشرق الاوسط .

كذلك حاولت الحكومة ان تساعد المزارعين بطرق أخرى . فكانت توفر البذور ، وتمنح القروض ، وثبتت مناوبة المحاصيل ومساحات الزراعة ، واتخذت مختلف الاجراءات لضبط الانتاج . بيد ان هدف تلك الاجراءات هو خدمة الاهداف المالية لمحمد علي وسياسته التصنيعية ، أكثر من خدمة مصالح الفلاحين . وسببت احتكارات الدولة وسياسة الاسعار ، رغم انها كانت عموما تؤمن تسويق الانتاج ، انخفاضا في دخل الفلاحين وارباحا أعلى للحكومة بوصفها الوسيط بين الفلاحين والسوق . ففي السنوات من ١٨٢٠ الى ١٨٢٤ ، على سبيل المثل ، كانت الحكومة تشتري القطن من الزراع بسعر ٥ ريال (او حوالي ١٢ قرشا) للقنطار ، بينما كانت تبيعه للتصدير بسعر ٢٥ ريالا (أي حوالي ٦٠ قرشا) للقنطار . وفضلا عن سياسة الحكومة في الاسعار ، كان الفلاح يتحمل وطأة الضرائب الباهظة التي تفرض اساسا على الانتاج المسّوق ، كقاعدة، بالاضافة الى ضرائب الارض العادية ، والخدمة العسكرية والعديد من أشغال السخرة (٢) . هذه السياسة التسعيرية ، بالارتباط بالضرائب الفادحة والتجنيد الواسع للجيش (٣) واعمال السخرة ، أعاقت بشدة القدرة الانتاجية للفلاحين ، الذين كانوا يهجرون حقولهم ويتجهون الى

---

(١) ولكوك وغريغ : « الري المصري » المجلد ١ ، ص ٣٦٨ .

(٢) مثلا ، ان اردب القمح (حوالي ١٥٠ كيلوغرام) ، الذي كان الفلاح يتقاضى عنه ٥٠ قرشا ، كانت تدفع عنه ضريبة قدرها ١٨ قرشا – أي ٣٥ ٪ . وكانت ضرائب الارض على الاراضي الميري ، المستحقة للحكومة بعد اصلاح محمد علي ، تتراوح بين ١٥ – ٢٨ ريالا (او ٣٥ – ٦٣ قرشا) بينما كانت بالنسبة لبعض الاراضي (مثلا مزارع قصب السكر) ترتفع الى ١٠٦ قرشا .

(٣) في قمة فترة التعبئة ، سيق ١٢٧ الف رجل الى الجيش و ٤٢ الف رجل الى الاحتياط من سكان يبلغ عددهم ٣ مليون . ويقرر « سنيور » ، على اساس أدلة تلقاها ، أن محمد علي احتفظ بجيش من ٢٨٠ الف رجل (لم يذكر التاريخ) و ١٢٠ الف رجل آخرين ليمدوا الجيش بالاسلحة والمعدات . وكان هؤلاء الاخيرين يعملون في قصوره ويقدمون خدمات اخرى مماثلة ايضا .

سرقة ما يصادفونه ، هربا من السخرة (١) . حتى عندما قام محمد علي نفسه ، بالاضافة الى تفكيك الاحتكار والنظام المحكم لتحديد الاسعار ، باتخاذ خطوات لوقف التسلط التعسفي لملاك الاراضي ومتعهدي الضرائب، كان قد اصبح غير قادر على تحقيق ذلك فعليا . ان شهوة التملك والجشع والاستبداد والاستغلال التي أطلقها هو بنفسه كانت عندئذ قد انتشرت في كل انحاء مصر ، حيث وجدت تربة خصبة .

في نفس الوقت توجت الجهود الرامية الى تطوير الزراعة بعدد من النجاحات الاساسية والباقية . ارتفعت الارض المزروعة فعلا من ٢ر٣ مليون فدان في العام ١٨٠٠ الى ١٥ر٤ مليون فدان في العام ١٨٥٢ (٢) . من الناحية الاخرى نما عدد السكان في تلك الفترة من ٢ر٥ مليون الى ٥ر٤ مليون . ويجب ، على اي حال ، ان يؤخذ في الحسبان انه بالاضافة الى الزيادة في المساحة المزروعة ، فان المساحة المحصولية والناتج عن الوحدة قد زادت ايضا بقدر غير قليل بعد التغييرات في اساليب الري والتحسينات الزراعية . وأدخل القطن ، باعتباره السلعة الرئيسية في اقتصاد السوق السائد ، العنصر الرأسمالي قويا في مصر ، فدعم دور الزراعة ولفترة معينة ، بالذات في اواسط القرن التاسع عشر ، وساعد على جذب المستثمرين الاجانب الذين اهتموا بالاقتصاد المصري اهتماما فعالا .

كانت احدى العقبات الرئيسية للتطور الزراعي تكمن في نزوع محمد علي الى التصنيع السريع ، الذي يتطلب امكانيات مالية وبشرية غير قليلة. وفي الفترة القصيرة التي وضع فيها مشروع التصنيع موضع الاختبار (الذي لم يصمد له) ، اصبحت الصناعة القائمة على اسس مركزية ، والموجهة عموما نحو صناعات عسكرية وثقيلة ، المنافس للزراعة على الموارد المحدودة اكثر مما كانت تكملتها الطبيعية .

٢ . اندفاع محمد علي الى التصنيع . نظام الاحتكارات

كانت الصناعة المصرية ، حتى ايام محمد علي ، تتمثل بحرف يدوية

(١) راجع دافيد س. لاندز : « بنوك وباشوات » ، هينمان ، لندن ١٩٨ ، ص ١٢٧ (نقل الكتاب الى العربية من قبل الدكتور محمد انيس ، وأصدرته دار المعارف في القاهرة) .

(٢) هذه الارقام يجب النظر اليها بدرجة معينة من الحذر ، لانه طبقا للجبرتي ، خفض محمد علي مساحة الفدان تدريجيا من ٩٢٩ر٥ متر مربع الى ٤٢٠٠ متر مربع . وليس واضحا الى أي مدى تنعكس تلك التغييرات على الارقام المذكورة .

قليلة ومتدنية المستوى . فالازمة الاجتماعية والاقتصادية المستمرة التي أصابت مصر في القرون الاخيرة القليلة من حكم المماليك قد تركت آثارها أيضا على الصناعة المحلية ، التي كانت لا تكاد تفي حتى بأكثر احتياجات السكان بدائية من المنسوجات والزيوت ومواد البناء البسيطة . كانت معظم تلك الحرف البدائية مركزة في المناطق الزراعية . وكان عدد الذين يتكسبون من الصناعة في المدن ضئيلا جدا . وكانت اساليبهم الانتاجية ايضا تقليدية ، وكما هي العادة في الاصناف ، كانت كل حرفة تقع في حي او شارع معين . وكانت تنظيمات الحرفيين شبيهة بالاصناف الاوروبية والاتحادات العثمانية . وكان أحد أسباب دعم الحكومة لتلك التنظيمات انها كانت تشكل وسيلة مريحة لجباية الضرائب من أعضائها .

وكانت الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر هي التي خلقت أمثلة منعزلة من المشاريع الصناعية الحديثة ، خصوصا في القاهرة ، في نطاق نشاطها البنائي في المدن الرئيسية كالقاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط ، كما في الصعيد . واتخذت تلك المشاريع شكل المصانع لانتاج السلع الصوفية والجلدية ، والدقيق ، وخصوصا الامدادات العسكرية ،بما في ذلك ترسانة الجيزة (١) .

ولم تكن فترة اعادة التنظيم العسكري والاداري بين ١٨٠٥ و ١٨١٥ ، ناضجة بعد للتصنيع الواسع . لكن طموح محمد علي لاقامة جيش حديث من ناحية ، وضمان التجهيز المحلي للخامات الزراعية من ناحية اخرى دفعاه الى اتخاذ خطوات نشطة نحو التنمية الصناعية .

عام ١٨١٦ ، وبتزامن مع الاصلاحات الزراعية ، أعلن محمد علي احتكارا حكوميا في ميدان الصناعة . ورغم ان الحكومة عموما لم تتدخل في اساليب الانتاج لدى المنتجين الافراد ، فقد أدت وظيفة المحتكر عندما قامت بامدادهم بالخامات ، وقامت بوظيفة المحتكر ثانية عندما قامت بشراء المنتجات . وكانت الحكومة مهتمة بخاصة بتحديد أسعار المواد الخام الزراعية ، التي كانت تحصل من ورائها على ربح مزدوج : مرة عند تسليمه للصناعي او للحرفي (عندما لا تقوم هي بدوره الصناعي) ومرة اخرى عند تحديد سعر الناتج الصناعي الذي كانت تحصل عليه كمحتكر من

(١) م. فهمي : « الثورة الصناعية في مصر ونتائجها الاجتماعية في القرن التاسع عشر (١٨٠٠ – ١٨٥٠) ، » ، ليدن ، ١٩٥٤ ، ص ٤ .

المنتجين ، وتبيعه للمستهلكين بأرباح تصل الى ما بين ٢٠٠ – ٣٠٠ ٪ (١) كانت تلك السياسة الصناعية متأثرة باساليب الانتاج الاوروبية ما قبل المانيفاكتورية الممتزجة برأسمالية الدولة .

كذلك قامت الدولة بتشغيل قطاع صناعي مملوك للدولة . وكان من بين المشاريع الاولى التي أقامتها الدولة مصنعين للسلع الصوفية في القاهرة ، ومعامل تكرير السكر (للسكر الخام فقط) ، ومصانع زجاج في الاسكندرية ، ومسابك في بولاق ، ومصانع للمتفجرات ، خصوصا في القاهرة (مصانع السلاح بالقلعة وبولاق) وفي الاسكندرية ، حيث بني اسطول جديد في فترة ١٨٢٩ – ١٨٤٠ ، بعد تدمير الاسطول السابق في نافارينو (٢٠ تشرين اول ١٨٢٧). وبفضل المستوى الرفيع للمهندسين والفنيين الاجانب – فرنسيين اساسا – في مصانع المتفجرات ، كان مستوى المنتجات عاليا وقريبا من المستوى الاوروبي ، كذلك أقيم ٢٩ مصنعا للقطن في الوجهين البحري والقبلي ، الى جانب مشروعات للخدمات والتصدير . لتسهيل شحن الصادرات تم توسيع ميناء الاسكندرية وبنيت تجهيزات للرسو . واستخدم حوالي ٣٠ الف عامل في تلك المشاريع الصناعية في فترة ١٨٣٠ – ١٨٤٠ ، بينما كان ٤٠ ألف آخرين يعملون في اقامة مشاريع جديدة . طالما بقي المركز الاحتكاري للدولة، كانت تحصل، ربما ، علىارباحعن طريق نظام ملكية الدولة وأكثر عن طريق الملكية المشتركة مع الدولة ، وتصلهذه الارباح سنويا الى ١٠٠ ٪ من السعر الذي حصلت به على الانتاج من المشاريع المنتجة .

اثناء الفترة التي وصل فيها الانتاج الصناعي الى قمته في أواسط الثلاثينيات ، كان المتوسط السنوي لمختلف انواع الانتاج كما يلي : السكر (الخام) ٢ر١٠٠ طن ، غزل القطن ٥٠٠٠ طن ، منسوجات حريرية ٦٠ الف أقة (= ٧٤ر٨٨٠ كيلو غرام) ، الحديد المسبوك (بولاق فقط) – ١٨٠٠ طن ، البارود – ١٥ الف طن .

يؤكد م . فهمي قيام طبقة من العمال المأجورين في اطار الصناعة الرأسمالية . ويصل الى تقدير ان حوالي ٤٣٠ الف رجل قد اتجهوا الى الصناعات في السنوات ١٨١٦ – ١٨٥٠ (٢) ، مع ذلك

---

(١) دوان : « مصر من ١٨٢٨ الى ١٨٣٠ » ، ص ٤٠٦ .

(٢) يتبنى فهمي المذكور قبلا في كتابه اسلوبا غريبا في المقارنة بين العامل المصري والبريطاني في نفس الفترة . ويشير الى تقلبات معينة في الاجور الحقيقية للعامل البريطاني في مقابل الثبات الاكبر في أجر العامل المصري . وبالنسبة لمستوى الاجور يقتصر على ملاحظة ان المقارنة صعبة بسبب الاختلاف فيمستوى الاسعار. ويمكن ان نضيف انها =

فان كلا الرقمين المذكورين وتحليلهما يثيران شكوكا جدية . ان المعاصرين مثل بوورينغ او الباحثين اللاحقين مثل «كروتشلي» قد تبنوا أرقاما أقل بكثير ، والتحليل الشامل للمجتمع المصري والاقتصاد المصري في فترة محمد علي وما بعدها يعطي صورة مختلفة تماما للبنيان الاقتصادي والاجتماعي للبلاد . فاذا قبلنا ارقام فهمي المتعلقة بالسكان والمتكسبين من الصناعة ، لوصلنا الى النتيجة اللامعقولة بان حوالي ٥٠./. من القوة العاملة كانت مستخدمة في الصناعة ، في بلد كانت الاغلبية الحاسمة فيه ما تزال تعيش على الارض وتستخرج معاشها من الزراعة ، وكان جزء كبير مستخدما في أعمالسخرة غير صناعية وفي الجيش. على الاكثر يمكننا ان نتفق مع فهمي في ان الغاء نظام الاصناف وتجارب التصنيع قد أرست الاساس لتكون بروليتاريا مدينية . بيد ان فشل هذا المشروع الجريء جعل جزءا من هذه البروليتاريا يعود الى الريف وانحط بالجزء اخر الى بروليتاريا رثة في الاحياء الفقيرة في القاهرة والاسكندرية .

في الصناعة ، كما في الزراعة ، قامت عقبات كثيرة في المراحل الاولى من التصنيع ، وقد تزايدت هذه العقبات باستمرار . ان « كلوت بك » ، الذي كتب في فترة الاحتكار النسبي التي عاشتها هذه الصناعة (١٨٤٠ ، قبل ان يستسلم محمد علي مباشرة لمطلب الغاء الاحتكار) لاحظ سلسلة كاملة من العوامل المزعجة : كانت مصر معتمدة على أوروبا لتوفير الآلات

= صعبة ايضا بسبب الاختلاف الواسع في عادات الاستهلاك . ولكن رغم ان فهمي محق في تقرير ان اساليب « معمل العرق » (اي استخدام العمال في مصانع صغيرة في ظروف عمل سيئة بأجور ضئيلة – المترجم) كانت مألوفة ايضا في انكلترا في ذلك الوقت – يفوته ان يلاحظ او يحلل الفجوة الواسعة بين متوسط مستوى الاجور . انالاجور المشار اليها كانت أعلى من ٨ – ١٠ مرات في انجلترا عنها في مصر ، حيث كانت الاجور تتفاوت بين ١ – ٣ قروش في اليوم او من ٢٥ – ٧٥ قرشا في الشهر (بينما كان مدير المصنع يتقاضى ٢٥ جنيها في الشهر) . للمقارنة أورد « لين » اسعار عديد من السلع في عام ١٨٢٥ كما يلي : ليتر الارز ٢ر١ قرش ، رطل الضان قرش واحد ، دجاجة ١٥ر١ قرش ، ٣ بيضات نصف قرش ، رطل من البن ٧ر٦ قرش ، رطل سكر قرشان . ويورد بورنج سعر الطربوش بـ ١٧ قرشا . وحتى في أفضل المشروعات معاملة مثل الترسانة في الاسكندرية فان أجور حتى العمال المحليين المهرة كانت ٥ قروش فقط في اليوم او من ١٢٠ – ١٥٠ قرشا في الشهر ، بينما كان العمال الاوروبيون يتقاضون في نفس الاعمال ١٥ قرشا في اليوم والخبراء مثل الاطباء او السكرتيرين الاقباط يتقاضون ٥٠٠ قرش في الشهر ويتقاضى البيك ٩ آلاف قرش في الشهر الى جانب تموين غذائي وملابس .

المطلوبة ، وجود عيوب في ادارة مشروعات الدولة ، التي كان مديروها يفتقرون الى حافز الربح الضروري ، كانت هناك حالات كثيرة من الحساب الاقتصادي الخاطيء (١) ، وكان العمال يفتقرون الى التدريب المهني ، كان ثمة نقص في المهندسين والاسطوات ، كانت هناك خبرة قليلة في أساليب الانتاج ، قامت صعوبات في توفير قطع الغيار للآلات ، التي كانت تتلف قبل الاوان ، وبينما كانت الخامات كافية تماما او اساسا بالنسبة لصناعات القطن والصوف والحرير ، فانه كان لا بد من استيراد المواد الخام من الخارج – بالاضافة الى الآلات وجلب الخبراء والفنيين لورش السبك والمتفجرات بتكلفة مرتفعة . وسببت صعوبة اخرى غياب او سوء استغلال مصادر الطاقة . فبسبب الافتقار الى فحم محلي ، اصبح استخدام البخار محدودا ، وبدأ يدخل نطاق الاستخدام العام فقط في نهاية الثلاثينيات والاربعينيات . ولم يكن « الفحم الابيض » ، أي النيل ، قد تم لجمه (اي استخدامه) لادارة الآلات، وكانت حيوانات الجر ما تزال تستخدم على نطاق واسع لهذا الفرض (٢) .

ادت لامبالاة العمال ، الذين كانوا غالبا يعملون بالاكراه ، الى زيادة الخسارة والجهد والدموع . بالاضافة الى ذلك ، فان عداء العمال لاساليب الانتاج الحديثة ومن يطبقونها (وهو ما كان يظهر عموما في شكل ضعف الاهتمام والتهرب من المصانع) كان يتخذ احيانا شكلا اكثر ايجابية بتدمير الآلات او تخريبها عمدا .

زادت الصعوبات بمنافسة السلع الرخيصة المستوردة من اوروبا . وكانت المنتجات المصرية في المتوسط اغلى بـ ٢٠ – ٣٠٪ من المستوردة من اوروبا . وحاولت الحكومة كمحتكر ان تمنع تدفق السلع الاجنبية المنافسة، لكن دون نجاح دائم، بسبب تدخل الدول بتأييد من السلطان (٣) .

---

(١) الارباح المرتفعة احيانا ارتفاعا واضحا كان يتبين انها وهمية ، فبالاضافة الى العمل والمواد الخام التي تحسب في السعر ، ولكن ثمة نفقات اخرى ، كالايجار والفائدة واستهلاك الديون والنفقات العامة المتفرقة ، لم تكن متضمنة في حسابات معظم المشروعات.

(٢) كايت بيك ، مصدر مذكور آنفا ، المجلد الثاني ، ص ٧٣ .

(٣) في الاسكندرية وحدها كان يوجد اكثر من ٧٠ هيئة تجارية اجنبية في ١٨٣٧ ، تمثل مصالح يونانية وفرنسية وبريطانية ونمسوية وايطالية ... الخ . ان موجات الاجانب التي غمرت مصر اصبحت عديدة ، خاصة اثناء الفترات اللاحقة ، بين ١٨٥٧ و ١٨٦١ ، عندما كان يدخل البلاد ٣٠ الف اجنبي في المتوسط كل سنة .

وبسبب نفقات الانتاج المرتفعة نما العجز في المشروعات، مباشرا ضغطا قاسيا على الدولة . واصبح ضروريا بالتدريج اغلاق المشروعات التي اصيبت بعجز . وهكذا ساعدت التطورات الداخلية ايضا على تمهيد الارض لفشل تجربة التصنيع .

هذه الصعوبات وهذا الفشل لم يغيبا عن انظار محمد علي . لكن حجته كانت ان التصنيع في مصر لم يستهدف الربح ، انما اولا وقبل كل شيء تعويد المصريين على العمليات الصناعية . ادى التدخل الاجنبي القوي والنشيط الى توجيه الضربة القاضية لهذه التجربة . كان محمد علي ما زال يحاول انقاذ مشروعه المحبب بتجاهل اتفاقية ١٨٣٨ ، التي قضت بالغاء الاحتكار ، لكنه اضطر الى اغلاق جزء كبير من المشروعات في العام ١٨٤٠ بسبب عدم كفاءتها واستمرار عجزها . وهكذا انتهى المشروع الكبير الى نهاية اسرع عندما اجبر محمد علي على الغاء الاحتكارات في العام ١٨٤٢ .

يشير « كروتشلي » عن حق الى المنطق القاسي المتضمن في اغلاق الصناعة المصرية . وقد ادت تأثيرات الصناعة الحديثة واحتكارات محمد علي الى تفكك الحرف والاصناف (١). وقد تحطمت الصناعة التي حلت محلها بسبب عدم كفاءتها ذاتها ، وبسبب النفوذ الاجنبي ، وهكذا لم يعش لا الكيان الصناعي التقليدي ولا نواة الصناعة الحديثة ، ومرت سنوات كثيرة قبل ان يرسى مرة اخرى الاساس لصناعة حديثة .

استمر اتجاه بريطانيا العظمى المعادي على العموم لسياسة محمد علي العامة والاقتصادية في معظم عهده . كانت تركيا القوية نسبيا انسب لسياسة بريطانيا في الشرق الاوسط (٢) . فأثارت موجة من الاعتراضات ضد التدخل في اعمال التجار من بريطانيين وغيرهم منذ ١٨٣٥ وما بعدها . واقتفى الفرنسيون والنمسويون والروس وغيرهم خطوات بريطانيا بالاحتجاج ضد احتكار محمد علي باعتباره متعارضا مع الامتيازات الاجنبية والاتفاق الخاص المبرم مع السلطان عام ١٨٣٨ ، الذي وعد الرعايا الاجانب بحرية التجارة والملاحة والغاء الاحتكار في كل انحاء الامبراطورية العثمانية.

---

(١) الحقيقة ان محمد علي ذهب الى أبعد مما يذهب اليه أي احتكاري . فبمقتضى مرسوم رسمي في ١٨٢٣ حرم انتاج الفزل والاقمشة التي كانت تنتج تقليديا في القرى . وكانت عقوبة من يخرقون هذا المرسوم تشمل الضرب على الفلقة ، او العمل الجبري في بولاق او الاعدام .

(٢) راجع دودويل ، مصدر مذكور آنفا ، ص ١٣٣ – ١٥٣ .

كانت للبريطانيين مصلحة في القطن المصري الذي يحتاجونه لصناعاتهم النسيجية ، بينما كان نظام محمد علي الاحتكاري يعرض للخطر كلا من التعامل الحر في موادهم الخام وسوق منتجاتهم . أضف الى ذلك ان بريطانيا كانت تتصرف على اساس اعتبارات تجارية واستراتيجية وجدت تعبيرها المتجدد بعد ذلك اثناء حفر قناة السويس .

اقتضت هذه الحال سيطرة حازمة على طرق المواصلات والنقل ، ومنع السيطرة الاجنبية على هذه المنطقة الحيوية . واصبحت مشكلة المواصلات وثيقة الصلة بالنفوذ السياسي والاقتصادي الخارجي . حاول محمد علي الى درجة معينة ان يعتمد على الفرنسيين في المجالين العسكري والاقتصادي معا ، كما في بناء القنوات والترع ، او توسيع الاسطول ، وان يعترض المحاولات البريطانية لاقامة وتحسين خطوط المواصلات عبر مصر الى الهند. مع ذلك كانت للبريطانيين اليد الطولى في تلك المنطقة . وفي اعقاب هزيمة ابنه ابراهيم على يد القوات المشتركة لبريطانيا والسلطان ، كان على محمد على ان يتخلى عن مطالبته بشرق البحر المتوسط ، واصبح حكمه محصورا ابتداء من ١٨٤١ في مصر وحدها (١) . وقد أثمر الضغط الذي مارسته بريطانيا عقب اتفاقية ١٨٣٨ . فألغيت الاحتكارات في تركيا ومصر على السواء ، ومن وقتها اصبحت المواصلات المحسنة قادرة على ان تخدم بكفاءة متقدمة لا التجارة الداخلية فقط ، وانما الروابط التجارية الدولية ايضا . وتحسنت العلاقات بين انجلترا ومصر وزاد التعاون بينهما ، خصوصا في ميدان المواصلات والتجارة . وفي ١٨٤٩ ، عام وفاة محمد علي ، تلقت بريطانيا ٤٩ ٪ من صادرات مصر ، وقدمت ٤١ ٪ من وارداتها (٢) .

في ميدان النقل والمواصلات أرسى محمد علي أسسا هامة للتطور .

---

(١) كان الاتفاق وملحقه ، المبرمان في لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠ ، بين الباب العالي من ناحية والنمسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا من ناحية اخرى ، يعد بمساعدة الدول للسلطان في كبح جماح محمد علي ، لكنه من الناحية الاخرى أجبر السلطان على منح مصر لمحمد علي على أساس الحكم الوراثي (بالاضافة الى حكم باشاوية عكا من جنوب رأس الناقورة ، لمدى ما بقي من عمره) . لكن الامر استلزم ضغطا اضافيا من جانب الدول للوصول الى تنفيذ الاتفاق من جانب السلطان . وطبقا لفرمان ١٨٤١ ترك السلطان لمصر سيطرة كاملة على ايرادات الضرائب والجزية ، والجمارك والعشور ـ ومراعاة لذلك تعهد محمد علي ان يجمع ضريبة سنوية للسلطان قدرها ٤٠ مليون قرش (٤٠٠ الف جنيه مصري) .

(٢) صبري ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٥٧١ .

فبرغم المنازعات العديدة بينه وبين بريطانيا العظمى ، استخدم عددا غير قليل من الخبراء البريطانيين في تطوير شبكة المواصلات ، وقامت السلطات بتحسينات في كل من الطرق البرية والبحرية بين الاسكندرية والقاهرة كما بين القاهرة والسويس . واقيمت لهذا الغرض محطات على جوانب الطرق. ونظمت خدمة نقل بالعربات الى جانب خدمة نقل بالأبل لنقل البضائع من الاسكندرية الى القاهرة ، وعلى وجه الخصوص لنقل الفحم من الاسكندرية الى السويس (١) . وفي عام ١٨١٩ تم حفر قناة المحمودية من الاسكندرية الى العطف على فرع رشيد من الدلتا . وبالتالي تحسنت المواصلات الداخلية وتلقت الاسكندرية امدادا مضمونا من الماء العذب . كل هذه التحسينات أدت الى خفض في نفقات المواصلات والنقل .

ما ان بدأ استخدام السفن التجارية ينتظم ، حتى انخفض زمن السفر من اوروبا الى الهند الى مدى غير قليل ، لكن ليس عن طريق رأس الرجاء الصالح ، حيث لم تكن السفن التجارية صالحة بعد للملاحة في المحيط العاصف . كان أسرع طريق يشمل مزيجا من الطرق البحرية والبرية بالبحر الى الاسكندرية او شرق المتوسط ، ومن هناك الى السويس او الخليج الفارسي ، ثم مرة اخرى بالسفينة التجارية الى الهند . كان هذا الطريق يستغرق حوالي ٤٠ يوما مقابل ٥ شهور حول رأس الرجاء الصالح (٢) . وتمت اول رحلة بالباخرة من السويس الى الهند في ١٨٣٠ ، وفي السنوات التالية نظمت المواصلات الدائمة بين لندن والاسكندرية (٣) ، وبين الاسكندرية والسويس (٤) . والواقع انه حتى قبل حفر قناة السويس

---

(١) كلوت بك ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٣٢٧ ـ ٨ .

(٢) طبقا لحساب تشسني في ١٨٢٠ ، كانت الرحلة من بومباي عبر مصر الى الاسكندرية تستغرق ٢٠ يوما . والى الاسكندرية عبر العراق والخليج الفارسي ٥ر٢٩ يوما. لكن زمن السفر في الاتجاه المضاد كان هو نفسه تقريبا (لان الرحلة عبر العراق كانت بالتبادل ، مع التيار وضد التيار في نهر الفرات) .

(٣) يذكر بوورنغ في تقرير عن مصر وقبرص : « انه في العام ١٨٣٧ كانت ٣٦ باخرة في الشهر تقطع الطريق من الاسكندرية الى اوروبا (٣٣ الى مرسيليا ، و ٢ الى تريستا ، وواحدة الى انجلترا) .

(٤) خططت السكة الحديدية بين القاهرة والسويس منذ ١٨٣٤ ، وفي ١٨٣٦ وصلت اول شحنة من قضبان السكك الحديدية ، لكن اهمل المشروع ولم يبن الخط الا في ١٨٥٤ ـ ١٨٥٦ .

كان نقل البضائع من اوروبا الى الشرق يتم هكذا عبر مصر ، بعد القرون الطويلة التي كان يتم فيها تخطي هذه المنطقة .

٣ . تأملات حول النصف الاول من القرن التاسع عشر

انتهت معظم تجارب محمد علي في الاصلاح الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الى الفشل. بعض اسباب هذا الفشل، خصوصا في الصناعة، سبق ان ناقشناها . ان محاولة فرض صناعة حديثة على القاعدة البدائية من جماهير الفلاحين ، الذين كانوا غارقين على حالهم في غيبوبة اقتصادية وثقافية ، كان مكتوبا عليها الفشل . ان المشاركة الايجابية في الاصلاح والتنمية يمكن توقعها فقط بعد اعداد جدي ، ان لم يكن لكل السكان ، فعلى الاقل لاطارات (كوادر) معينة في المدينة والريف ، كما يحدث في عدد من التجارب الحديثة التي تجري الآن في اجزاء مختلفة من العالم .

ان المشاريع المتواضعة التي بدأها محمد علي في ميدان التعليم العام والمهني لم تكن كافية للوفاء باحتياجات البلاد في تطورها المقبل . في الثلاثينات كان عدد التلاميذ المنتظمين في المدارس الابتدائية التي انشئت في بداية القرن لا يزيد عن ٥،٥٠٠ ، كما كان هناك ٢،٣٠٠ تلميذ في الفصول الاعدادية ، بينما كان جميع المدارس المهنية والثانوية معا لا يضم اكثر من ٢،٤٠٠ تقريبا . وهذا يعني ان عدد الطلاب الاجمالي كان يبلغ ١١ الف طالب (بما فيهم ١،٢٠٠ تلميذ في مدارس خاصة) من جملة ما بين ٥٠٠ الف الى ٦٠٠ الف في سن الدراسة (١) .

ان المستوى الفني المنخفض للعمال جعل من المستحيل استغلال الآلات بكفاءة . وكثيرا ما اصبح هذا موضوعا لعداوة حادة وكراهية من جانب العمال المعبئين في اعمال السخرة او الذين يعيشون على أجور منخفضة والذين قطعت صلتهم بقراهم (٢) . وقعت حالات كثيرة من الهرب من السخرة ومن الصناعة . ويعتبر نموذجيا ما حدث عام ١٨٢٥ من ان ٣٥٠ الف رجل كانوا يستخدمون في اعمال السخرة ، يحفرون ترعا لمدة ٤ شهور في وقت كان فيه اجمالي قوة العمل المصرية يقدر بأقل من مليون . والحقيقة ان مثل هذه التعبئة الجماهيرية للسخرة لم تكن شيئا

(١) سينيور ، مصدر مذكور آنفا ، جزء ٢ ، ص ٣٨ — ٣٩ .
(٢) كلوت بك ، مصدر مذكور آنفا ، جزء ٢ ، ص ٣٣٨ .

استثنائيا في مصر ، حيث تعتمد حياة السكان ومصيرهم الاقتصادي على النيل والسيطرة عليه بالتعبئة الجماعية من جانب الحكومة المركزية . على اي حال ، خصوصا منذ بداية الثلاثينيات ، خلقت المنافسة الحادة على قوة العمل المحدودة بين الصناعة والزراعة والجبهة العسكرية الشمالية ظروفا اقتصادية واجتماعية لا تطاق في نظام تميزه الاحتكارات ومستويات الاسعار والاجور التحكمية حيث كان الاكراه والاستبداد سائدين. ولو كانت قوة العمل حرة على الاقل الى حد ما ، لادت هذه المنافسة بالضرورة الى رفع الاجور والاسعار . لكن في ظل الظروف السائدة ابقيت الاجور منخفضة بينما كانت الحكومة تجني ربح الاسعار الآخذة بالارتفاع في القطاع الاحتكاري . هرب كثير من الفلاحين ، الذين أرهقتهم العبودية واليأس السائدان في مصر ، الى الشمال نحو سوريا . ويعتبر حدثا نموذجيا ان واحدة من عمليات الهروب الجماعية هذه ضمت ٦ آلاف رجل الى منطقة عكا قد لعبت في العام ١٨٣١ دور الذريعة لمحمد علي كي يفتح عكا وسوريا، مع كون السلطان يمنح تأييده لحاكم عكا (١) .

أدت الاسعار المنخفضة ، التي كان يدفعها الاحتكار الحكومي للانتاج الزراعي ، الى حالة متزايدة من اللامبالاة . وفي النهاية اصبحت انتاجية القرى وقابليتها لفرض الضرائب متقلصة وبالتالي مؤدية الى انخفاض ايرادات الدولة (٢) (وهو تأثير لم يصبح واضحا الا في زمن ورثة محمد علي) ، خصوصا وان معظم الاصلاحات التي استهدفت حماية المعدمين وصغار الحائزين ما لبثت ان ألغيت .

ان الظروف في بلد كان على هذا القدر من التخلف من جميع النواحي لم تكن بعد ناضجة لتغيرات اساسية في حياة السكان ، ولكن تقع المسؤولية ايضا ، الى حد غير قليل ، على محمد علي، بسبب طموحه الملح الى تدعيم مركزه الشخصي ومركز خلفائه ولان مفهومه الاجتماعي والسياسي كان متخلفا عن اهدافه الاقتصادية العظيمة . ان فشل تجربة التصنيع خطير في حد ذاته ، نظرا لانه فيما يتعلق بالقطن على الأقل ، كانت لمصر

(١) راجع صبري ، مصدر مذكور آنفا ، ص ١٩١ .
(٢) بوورنغ : « تقرير حول مصر ومالطا » ، ص ١٤ — ١٥ .

ميزة طبيعية عظيمة على كثير من البلدان الصناعية ، التي كان عليها ان تستورد هذه المادة الخام من اماكن بعيدة (١) .

ولكن لا يمكن انكار ان للمثل الذي ضربه عهد محمد علي ، رغم نهايته المحزنة ، اهميته العظيمة بالنسبة لتطور مصر فيما بعد ، وكان له تأثير غير بسيط على غيرها من بلدان الشرق الاوسط . فبفضله زرعت في تربة الشرق الاوسط لا فكرة التنمية الاقتصادية مع فكرة الاصلاح والتحرر من الحكم الاجنبي فحسب ، انما بالاضافة الى ذلك خلقت قيم باقية ، كالاستخدام الاكثر كفاءة لمياه النيل ، زيادة الناتج الزراعي ، وبالذات التوسع في زراعة القطن وتشجيع نمو المدن (٢) .

ارتفعت قيمة الصادرات في عهد محمد علي من ٢٠٠ الف جنيه استرليني الى ٢ مليون جنيه استرليني في السنة ، كذلك زادت الواردات بنفس المعدل الى حوالي ١٫٥ مليون جنيه استرليني ، بفائض قدره ٥٠٠ الف جنيه استرليني في الميزان التجاري لسنة ١٨٤٩ / ١٨٥٠ . واظهر تركيب الواردات تغيرا ملحوظا اثناء حملة التصنيع . فكانت تستورد السلع الراسمالية والانتاجية اساسا ، وكذلك المستلزمات الحربية ، التي لم يكن الانتاج المحلي منها يفي بالمطلوب . تدريجيا انخفض استيراد السلع الاستهلاكية الصناعية . ولكن في الاربعينيات ، مع الغاء الاحتكارات وتدمير الصناعة ، انتقل التركيز مرة اخرى من استيراد السلع الانتاجية الى الاستهلاكية ، خصوصا المنسوجات والتبغ .

ترك محمد علي البلاد خلية من الديون . ويعود هذا في الواقع الى ان مشاريعه الانمائية كانت مبنية كليا على تعبئة مصادر الراسمال المحلية ، رغم ان سياسته في الضرائب والاسعار قد القت اشد العبء على الفلاحين . وكذلك كانت سياساته النقدية تستهدف ، من جملة ما تستهدف ، توفير ارصدة اضافية للخزانة . كان الفرنسيون قد تركوا مصر في حال من الفوضى النقدية فجرى بين الجماهير الامية تداول لا العملات الاجنبية والتركية ومختلف العملات المحلية فحسب ، انما ايضا الازرار المعدنية لبزات الجيش الفرنسي . وفقط في العام ١٨٣٤ استطاع محمد علي ان يقدم

(١) حول وصف نواقص بنية الصناعة المصرية وعدد القوة البشرية العاملة في الصناعة والزراعة في الثلاثينات ، راجع رسائل ريتشارد كوبدن في كتاب جون مورلي : « حياة ريتشارد كوبدن » ، لندن ، ١٩٠٥ .

(٢) نما عدد سكان الاسكندرية من ١٥ الف في ١٨٠٠ الى ١٤٣ الف في ١٨٤٨ .

اصلاحا نقديا اساسيا ، مبنيا على عملة من معدنين، طالري ذهبي ، وفضي او « مصرية » تعادل ٢٠ قرشا ، اي خمس الجنيه (كان يسمى ايضا بزلك) . ولما كانت القيمة الاسمية للجنيه الاسترليني (= ٩٧ قرشا) تزيد عن قيمته التبادلية ، فقد عمل قانون جريشام لعبته (العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة) واخرجت العملات الجيدة – بما فيها الجنيه المصري – من التداول ، مع تصدير الاخير على نطاق واسع (١) ولكن سرعان ما بدأ محمد علي نفسه يحقق ارباحا من خفض محتوى الجنيه من الذهب ، وبسك عملات من فئات صغيرة قيمتها التبادلية أقل بكثير من قيمتها الاسمية . وواجه تدهور النقود ، فيما بعد ، خلفاء محمد علي بضرورة المزيد من الاصلاحات .

ان البيانات الموثوقة عن الميزانية المصرية في ذلك الزمان قليلة . ولكن هيكل الاقتصاد المصري في زمن محمد علي لا بد ان يجعل الميزانية المصرية تعكس لا اوجه النشاط العادي للحكومة في مجالات الادارة المدنية والعسكرية فحسب ، انما لا بد ان تقدم نظرة من الداخل على الاحوال الاقتصادية للبلاد ككل ، ومشروعات التنمية على وجه الخصوص . في تقرير بوورنغ عن سنة ١٨٤٠ (٢) ، نجد مادة تمكننا جزئيا على الاقل من اعادة تصور الموقف . كانت التغيرات العامة في الميزانية في تلك الفترة كما يلي :

جدول رقم (٦)

ميزانيات مصر للسنوات من ١٨٢١ – ١٨٤٠

السنة	الدخل		الانفاق	
	بالاكياس	بالجنيهات الاسترلينية بالملايين	بالاكياس	بالجنيهات الاسترلينية بالملايين
١٨٢٢	٢٣٩,٩٤٠	١,٢٠	١٨٩,٤٠٠	٠,٩٥
١٨٢٩/٣٠	٤٩٣,٧٩٤	٢,٤٧	٤٤٤,٨٧٢	٢,٢٣
١٨٣٣	٥٠٥,١٣٥	٢,٥٣	٤١٥,٥١٣	٢,٠٨
١٨٤٠	٩٠٠,٠٠٠	٤,٥		

تعود اقدم بيانات عن الميزانية استطاع بوورنغ ان يحصل عليها الى سنة ١٨٣٣ (أعدنا صياغتها طبقا لحساباتنا بشكل جنيهات استرلينية وبأرقام دائرة) وهي كما يلي :

(١) فوشيه : « الجنيه المصري ، منذ خلقه من قبل محمد علي الى تغيراته الاخيرة » ، « مجلة المعاصرة » ، المجلد ٦١ ، ١٩٥٠ ، ص ١١٥ – ١٤٥ .

(٢) بوورنغ ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٤٤ – ٤٥ .

جدول رقم (٧)

ميزانية دخل مصر وانفاقها لسنة ١٨٣٣

الايرادات	اكياس	ملايين الجنيهات الاسترلينية
الميري ، او ضريبة الاراضي	٢٢٥,٠٠٠	١,١٢
المفردة ، او ضريبة الراس	٧٠,٠٠٠	٠,٣٥
الربح من القطن والتيلة والكتان والافيون والسكر والارز وعسل النحل والشمع وماء الورد وبذر الكتان والخس والزعفران	٩٠,٠٠٠	٠,٤٥
الربح من السلع القطنية	١٢,٠٠٠	٠,٠٦
الربح من الموادو السلع الحريرية	٩,٥٠٠	٠,٠٥
جمارك اسكندرية والرسوم البلدية	٦,٠٠٠	
جمارك دمياط وبولاق	٧,٣٥٣	٠,٠٨
جمارك الفسطاط	١,٦٠١	
مصائد السمك في المنزلة	٢,٧٥٠	٠,٠١
ضريبة القمح في القاهرة	٣٦,٠٠٠	٠,١٨
الملح والجذور والسمك	٣,٥٠٠	٠,٠٢
ابالتو الخمور (حق احتكار البيع)	٢,٧٧١	٠,٠١
ارباح المناحل	٧,٠٠٠	٠,٠٤
عوائد الارض من سوريا	٢٠٠	—
الحجر الابيض والمصيص والاحجار	٤,٤٠٠	٠,٠٢
جمارك السويس والقصير	٦,٠٠٠	٠,٠٣
الرسوم البلدية للدلتا والصعيد	٣,٣٠٠	٠,٠٢
الضرائب على الراقصات والموسيقيين والمغنين	٩٠٠	—
الرسوم البلدية على المواشي	٢,٠٠٠	٠,٠١
ابالتو السنامكي (نبات)	٢٩٠	—
النعناع	٣,٠٠٠	٠,٠١
الرسوم على النخيل	٤,٠٠٠	٠,٠٢
ارباح بيع الخضر	٨٠٠	
ارباح بيع النطرون	٦٠٠	٠,٠١
ارباح الصودا في الاسكندرية	٣٠٠	
جمارك داروناي	٢٧٠	
النشادر	٤٠٠	٠,٠١
صهر الفضة والجوهرات	٤٩٠	
مصانع السكر	١,٢٠٠	٠,٠١
اسواق الصعيد	٤٠٠	
رسوم الخراج	٦٤٠	٠,٠١
رسوم الفيوم ومصائد اسماك بحيرة موريس	٥٨١	
القوارب النيلية	٢,٤٠٠	٠,٠١
	٥٠٥,١٤٥	٢,٥٣

النفقات	اكياس	ملايين الجنيهات الاسترلينية
نفقات الجيش	١٢٠,٠٠٠	٠,٦٠
الوظائف الرئيسية	٣٩,٠٠٠	٠,٢٠
السكرتيرين الاقباط وغيرهم من الموظفين	٤٠,٠٠٠	٠,١٠
معاشات الملتزمين السابقين	٣,٥٠٠	٠,٠٢
نفقات قافلة الحج	٢,٢٠٠	٠,٠١
نفقات المصانع واجور العمال. الخ	٢١,٦٠٠	٠,١١
نفقات انشاء مصانع وجسور وقناطر	١٨,٠٠٠	٠,٠٩
الاوة القسطنطينية	١٢,٠٠٠	٠,٠٦
ميزانية الاسطول	٦٠,٠٠٠	٠,٣٠
نفقات بلاط نائب السلطان	١٠,٠٠٠	٠,٠٥
المؤن في الوظائف الرئيسية	٥,٠٠٠	٠,٠٢
اجور الفرسان الاتراك غير النظاميين	٦,٥٠٠	٠,٠٣
ما يدفع للبدو	٥,٠٠٠	٠,٠٢
معاشات الحريم	٦,٠٠٠	٠,٠٣
مواد مشتراة من اوروبا	١٥,٠٠٠	٠,٠٨
بناء القوارب في بولاق	٣,٥٠٠	٠,٠٢
المدرسة الحربية	١,٥٠٠	٠,٠١
المطابع	٣٥٠	—
بناء السفن	١٥,٥٠٥	٠,٠٨
نفقات بيت نائب السلطان	٤,٠٠٠	٠,٠٢
مواد حربية	١٤,٠٠٠	٠,٠٧
مصاريف الجمال ودواب الحمل	٤,٠٠٠	٠,٠٢
المصاريف السرية والبعثات والهدايا الى القسطنطينية الخ	١٦,٠٠٠	٠,٠٨
شراء خيول وجمال، الخ	٣,٠٠٠	٠,٠٢
شراء اصواف وملابس وحرير ومجوهرات الخ	١٤,٠٠٠	٠,٠٧
	٤٢٠,٥٠٥	٢,١١

هذا النموذج للميزانية ، مهما كان متخلفا ، يظهر بوضوح (١) : ان حكومة محمد علي تمارس دور الاداري والمنظم الاقتصادي معا بأوسع معاني الكلمة ، (ب) كل وزير مالية الآن يمكن ان يحسد قدرة محمد علي على الابتكار في أكتشاف مصادر للايراد لكي يوازن ميزانيته ويراكم فائضا . بالنسبة للانفاق يجب ان نوضح ان اكثر من نصفه كان مخصصا للاغراض العسكرية بما في ذلك الامدادات الحربية (يجب ان نتذكر انه في ذلك الوقت كانت مصر تتوسع في الشمال وفي السودان معا) . في المصادر اللاحقة (بوورنغ) كان ايراد الدولة قرب نهاية حياة محمد علي يقدر بـ ٤ الى ٥ر٥ مليون جنيه استرليني في السنة ، حوالي ٥ر٢ مليون واكثر من ضريبة الاراضي ،والبقية من رسوم الجمارك والضرائب على البلح والخبز (او الحبوب) والخضر والسمك واللحم وغيرها من السلع الاستهلاكية (١) . كان من بين أقيم التجديدات المالية التي أدخلت في زمن محمد علي اخضاع سكان المدن للضرائب على نحو اكثر انتظاما ، وهم الذين قاوموا في الماضي مثل تلك المحاولات .

بمساعدة الاقتصادي الفرنسي م. روسيه ، الذي دعي الى مصر عام ١٨٤٤ ، أعيد تنظيم الخزانة ، وفي ١٨٤٦ أقرت اول ميزانية للدخل والانفاق على اسس أوروبية . وبنفس الطريقة التي نجح بواسطتها محمد علي في تجنب الديون الخارجية وذلك باستنزاف الى أقصى حد للمصادر الزراعية المحلية وغيرها ، وبذلك ترك الدولة حرة من الديون اورثته ، كذلك نجح في تجنب منح عقود الامتياز للاجانب . وبقدر حاجته الى الخبراء في الصناعة كان يستأجرهم كموظفين او فنيين خاضعين له مباشرة .

٤ . الرخاء والانكماش في سوق القطن وتغلغل الرأسمال الاجنبي

وَسم النصف الثاني من القرن التاسع عشر بنشوء دين قومي مصري .

---

(١) يستفاد من كروتشلي ، مصدر مذكور آنفا (ص ١١٠–٢٧٥) ومن سينيور ، مصدر مذكور آنفا ، (ص ١٨٢ – ١٨٣) انه حتى نهاية الثلاثينيات نجحت مصر عموما في مراوغة القيود التي فرضتها الامتيازات الاجنبية على سياسات الاستيراد عموما . هذه المراوغة اتخذت شكل اقامة الاحتكارات ، وتحصيل رسوم تزيد كثيرا عما قررته الامتيازات الاجنبية ، فرض رسوم عبور كبيرة على السلع الاوروبية والافريقية ، الخ . وهكذا فان اعادة تقرير الامتيازات الاجنبية بعد اتفاقية بالتا – ليمان قد أضر اشد الضرر بأساس مفهوم محمد علي الاقتصادي .

لقد غرق ورثة محمد علي في الديون بسبب تبذيرهم ومحاولاتهم تقليد رأس سلالتهم والتفوق عليه في مشاريع التنمية الاستعراضية. ان ميزانية الدولة لهذه الفترة تظهر عجزا متزايدا . وهكذا كان الحال على وجه الخصوص في عهد أسماعيل ، في الستينيات والسبعينيات . ووصل العجز الى قمته عام ١٨٦٨ ، بدخل بلغ ٥ ملايين جنيه استرليني وانفاق بلــغ ١٦ر٦ . أدت المديونية المتزايدة للمقرضين الاوروبيين في النهاية الى التدخل الفعلي من قبل الاجانب ليس فقط في المجال الاقتصادي وانما في غير ذلك من شؤون البلاد الداخلية. كانت سيطرة المصالح الاجنبية على المالية المصرية ترجع الى حد ما الى الشرع الاسلامي الذي لا يسمح باقراض النقود بفائدة ، وهو قانون سبب صعوبات في كل انحاء الامبراطورية العثمانية . كذلك يمكن ان ترجع جزئيا الى ما اظهرته دوائر مصرية معينة من تفضيل للسيطرة الاجنبية على سيطرة نائب الملك (١) .

في فترة عباس (١٨٤٩ ــ ١٨٥٤) تحققت زيادة غير قليلة في محصول القطن من ١٢٠ الف قنطار عام ١٨٤٨ الى ٦٧٠ الف قنطار عام ١٨٥٢ . لكن عباس نفسه ، الذي كان في بداية عهده مهتما بان يراكم مدخرات وان يتجنب الديون (مما اثار ضده اتهامات تقول بان هذا التصرف يلغي اصلاحــات محمد علي (٢) ، وهذا اتهام خاطيء من الاساس حيث ان تلك الاصلاحــات كانت قد انهارت قبل توليه السلطة) . بمرور الوقت ورط نفسه في نفقات ضخمة . فأنفقت معظم الارصدة على الترف ، كالحدائق والمنتزهات وانشاء واعادة بناء القصور ورحلات الترفيه . وبالتالي فعند موته ترك لورثتــه ديونا ضخمة ، ووفر في نفس الوقت حرية كبيرة لتسويق المنتجات الزراعية

(١) حككيان ، وهو أحد الشخصيات الهامة في الحكومة ، وكان الباشا قد سرحه ، قال ما يلي : « ان نكبة مصر ، كما هو الحال في كل استبداد بربري ، هي عدم الامــن . فلا شيء أملكه او يملكه اي مصري آخر هو ملكي حقا . أملــك بيتا ، يستطيــع الباشا ان يأخذه مني . املك قرية ــ تصل ضرائبها الان الى ٥٠ الف قرش في السنــة ــ يمكن ان يرفعها الى ٨٠ الف او ١٠٠ الف ، وقــد يطلــب منهــا ان تــزوده بالجمــال او الثيــران او القمح ، ويمكن ان يأخذ كل رجالها الاصحاء كمجندين ، كما يمكن ان يأخذ جميع سكانها ــ رجالا ونساء و اطفالا ــ ويرسلهم لحفر قناة في الصحراء ، وعندما يجعلها غير قادرة على دفع ضرائبها يمكن ان يستولي عليها مقابل المتأخرات ، وان يمنحها لاحــد اصدقائــه . لا ملكية ، ولا رتبة ، ولا مؤسسة مستقرة فيما عدا القلة التي تستمتع بحمايــة اوروبيــة . (نقلا عن سينيور ، مصدر مذكور آنفا ، ص ١٠٤ ــ ١٠٥) .

(٢) م. صبري : « الامبراطوريــة المصريــة في ظــل اسماعيــل » ، باريس ١٩٣٣ ، ص ١٤ ــ ١٥ .

بالسماح بالاتجار المباشر مع الاجانب بالمنتجات المحلية بدون وساطة احتكارات الحكومة التي كانت قد الغيت في نهاية عهد محمد علي .

زاد سعيد (١٨٥٤ ــ ١٨٦٣) من تشجيع زراعة القطن بتخفيض رسوم التصدير مــن ١٠ ٪ الى ١ ٪ وبدعــم التــوسع في المساحات المزروعــة وبالسماح باختيار حر في مناوبة المحاصيل وبتوثيق العلاقات المباشرة بين السوق وبين المنتجين الفلاحين سيرا على سياسة عباس الاقتصادية . ان قيام سعيد بتوزيع الاراضي على رؤساء القرى والقبائل ، رغم انه طور التنمية الزراعية ، الا انه كرس وأسرع بعملية الاستقطاب في الملكية وهي العملية التي كانت قد بدأت في زمن محمد علي (١) . وظل الاستبداد الذي كــان تراث محمد علي سائدا في كل نواحي الحياة ، ومرة اخرى كان أشد مــن يعاني هو الفلاح ، أضعف اعضاء المجتمع (٢) .

بعد التخفيضات في حجم الجيش والاسطول والمدارس كما في أعمال الري ، والتي تمت في فترة حكم عباس وفي بداية عهد سعيد ، حول سعيد التركيز الاساسي مرة اخرى الى الاشغال العامة والى الجهود الرامية الــى التغريب . ونتيجة لتزايد البناء واستثمارات البنيــان التحتي للاقتصاد (سكك حديدية ، ترع ، برق ، بالاضافة الى البدء بشق قناة السويس) أخذ الدين والعام والديون الخاصة للبيت المالك بالتزايد . وكان يجري عقــد القروض مع المؤسسات المالية المحلية (التي كان الاجانب ، كقاعدة ، يشاركون فيها) ومع المولين الاجانب بخاصة (٣) .

(١) ج.ف. نخاس : « الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفــلاح المصري » ، باريس ، ١٩٠١ ، ص ٤٣ .

(٢) القصة التالية التي رواها « سينيور » تظهر الوضع المتدني للفلاحين ، وخصوصا من يعملون في الخدمة الشخصية في المدن ، وهي تشير الى فترة حكم سعيد : « الى جانبه (جانب نائب السلطان) كان يجري خادم ، يريح يده على رأسه . كانت قــدرات الركض التي يملكها الفلاح مدهشة ، ويبدو ان فلاحا واحدا كان ملحقا بكل موظف كبير ، فكان يركض الى جانبه ايا كانت سرعة حصانه . وعندما كنا نخرج ، كان ثمة فلاح يركض على كل جانب من جانبي عربتنا ، يواكبها ، رغم انها كانت تجر بأربعة خيول ، بأسرع مما تسمح به رداءة الطرق » (« محادثات ومذكرات عن مصر ومالطا » ، ١٨٨٢ ، مجلد ١ ، ص ٣٨ ــ ٣٩) .

(٣) اول بنك مصري ، بنك مصر ، أسس كشركة محدودة طبقا لفرمان نائب السلطان عام ١٨٥٦ . كان الرأسمال المسجل للبنك نصف مليــون جنيــه استرلينــي . والرأسمال المدفوع ، الذي يملكه رجال اعمال في لندن ، ٢٥٠ الف جنيــه استرليني . وكانت معظــم اعمال هذا البنك وغيره من المؤسسات المصرفية التي أنشئت بعد ذلك ، حتى ١٨٧٥ ، تتم مع نائب السلطان والحكومة المصرية (عن كروشلي : « توظيف الرأسمال الاجنبي في الشركات المصرية والدين العام » ، باريس ١٩٣٦ ، ص ٢٧ ــ ٢٩) .

في ١٨٦٣ ، عام وفاة سعيد ، كان الدين العام قد وصل الى ما بين ١٠ – ١٢ (طبقا لبعض المصادر ، ١٥) مليون جنيه استرليني(١) وتدهور الوضع تدهورا لا يستهان به في ايام اسماعيل ، الذي قام في اول عهده ، سيرا على التقاليد المرعية ، بقيادة الدعوة الى الادخار والادارة المنظمة للشؤون المالية ، لكنه غير طريقته بعد ذلك (٢) . وفي عام ١٨٦٤ قدر هو نفسه الدين المصري بـ ٢٤ مليون جنيه استرليني ، أي ضعف حجمه قبل ذلك بسنة ونصف .

ان النجاح العظيم ، وان يكن قصير العمر ، الذي أحرز في تسويق القطن في النصف الاول من الستينيات ، عندما تسببت الحرب الاهلية الامريكية في توقف صادرات القطن الامريكي ، – هذا النجاح اثار آمالا واسعة حول طاقة الاقتصاد المصري . في العام ١٨٦٠ ، كانت الولايات المتحدة الامريكية قد قدمت خمسة أسداس طلب البر الاوروبي و ٨٠٪ من الطلب البريطاني . هذا الاعتماد، عمليا ، على مصدر واحد للامداد أدى الى صعوبات عديدة وازمة في صناعة النسيج البريطانية وحفزها الى البحث عن مصادر بديلة للامداد. ان أهمية القطن المصري المتزايدة بالنسبة للسوق البريطانية، حيث ارتفع من المركز الخامس عشر عام ١٨٥٤ الى المركز السادس عام ١٨٦١ ، ثم الى المركز الثالث عام ١٨٦٥ ، قد حددت الى مدى بعيد ليس فقط العلاقات الاقتصادية (٣) وانما ايضا العلاقات السياسية بين البلدين (انظر بعده ، الفصل السابع)

قدمت الآفاق الباهرة لزراعة القطن دفعة لتجارب التغريب والتنمية. وبدأ تنفيذ مشروعات جسورة لتطوير المدن . أقيمت مبان فاخرة ، توسعت

(١) ان الاختلافات في تقدير حجم الدين تأتي اساسا من عدم ادراج الدين الجاري في التقديرات المنخفضة .

(٢) في حديثه الى الهيئة الدبلوماسية التي جاءت لتحيته عند توليه العرش ، حدد اسماعيل سياساته الاقتصادية المقبلة بالتنمية ، وتجنب الاسراف في الانفاق العام، وخفض نفقاته الخاصة في اطار ميزانية مقررة وقائمة مدنية ، ووعد بالغاء السخرة . (عن ج. دوان : « تاريخ حكم الخديو اسماعيل » ، باريس ١٩٣٣ ، ص ١ – ٢) .

(٣) افرغت ٤٠٠ باخرة بريطانية حمولتها في الاسكندرية في ١٨٦٠ و ٩٣٢ باخرة في ١٨٦٥ . وقامت السفن التي أحضرت فحما للسكك الحديدية والآلات البخارية بتحميل قطن كشحنة للعودة . ووصل مهندسون بريطانيون الى مصر ليعطوا تعليمات في استخدام الآلات ، وتبادل البلدان الممثلين التجاريين وغيرهم ، وزادت قيمة مصر كجسر بين بريطانيا والهند بعد التطورات في شبكة المواصلات . (عن هندرسون : « مجاعة لانكشاير الى القطن، ١٨٦١ – ١٨٦٥ » ، منشورات جامعة مانشستر ، ١٩٣٤ ، ص ٤٥ – ٤٦) .

شبكة الترع وأعمال الري وخطوط المواصلات ، انتشر استخدام البخار في اجهزة الضخ وفي محالج القطن ، وتم احياء المجيدية (وهي شركة بواخر أقامها سعيد ولكنها في الحقيقة حلت فورا) تحت اسم العزيزية المصرية في عهد اسماعيل كشركة احتكارية بمشاركة رأسمال اجنبي . وكان أغلب الرأسمال مصريا ، حيث كان اسماعيل نفسه يملك نصف الاسهم .

وأفلست الشركة نتيجة لخسائرها المستمرة ونفقاتها الادارية المتزايدة . وعلى انقاضها انشئت الشركة الخديوية عام ١٨٧٣ ، وتحملت الخزانة المصرية ديون الشركة السابقة . بالاضافة الى ذلك ، استمرار تزايد العجز الذي نتج عن انشاء قناة السويس . وكان تنفيذ جميع المشروعات المختلفة يتطلب اعتمادات كبيرة اعتمد فيها اسماعيل على الارتفاع في سوق القطن ، حيث ارتفعت الاسعار ارتفاعا متزايدا من ٧ر٥ بنس للرطل في ليفربول ، في النصف الاول من عام ١٨٦١ ، الى ١٢ بنس في تشرين الاول من ذلك العام ، و٢٦ر٥ بنس في آب ١٨٦٢ ، و٣٠ر٧٥ بنس في آب ١٨٦٤ . ولكن حتى في قمة الرخاء في سوق القطن ، لم تكن لدى الحكومة الوسائل الضرورية المتاحة وكان عليها ان تقترض في الخارج . واضح ان الموقف تدهور جدا مع انهيار عملية القطن وانهاء الائتمان وانهاء الحرب الاهلية الامريكية ، حيث وصل الرخاء الى نهايته .

كما ذكرنا ، حتى في قمة ارتفاع اسعار القطن كانت الخسائر تلحق بكل من الاقتصاد العام والاعمال الخاصة لنائب السلطان بسبب مختلف العقبات والعثرات . في حزيران ١٨٦٣ انتشر طاعون بقري قتل ، طبقا لتقدير متزن، حوالي ثلاثمائة الف رأس من الماشية (١) . في نفس السنة دمر فيضان النيل كميات كبيرة من القطن والقمح ، واضر بالمواصلات اضرارا شديدا . بعد ذلك بسنتين، في ١٨٦٥ ، أصاب شعب مصر، وخصوصا سكان الاسكندرية، وباء الكوليرا ، فحصد حوالي ٦٠ الف نسمة (٢) . ومست الحاجة الى موارد مالية اضافية لاصلاح الضرر وتنظيم الامدادات للمناطق النائية ومنع تكرار الكوارث. استمر الاقتصاد ، الذي كان محمولا على أمواج التضخم بسبب رخاء القطن ، يصرخ طالبا اموالا للاستثمارات والنفقات الجارية ، على

(١) جريدة « التايمس » ، تاريخ ٢٨–٩–١٨٦٣ .

(٢) تجنب كثير من الاغنياء الوباء بالهرب من الاسكندرية ومن البلاد . ومن بين أوائلهم كان اسماعيل .

أساس الالتزامات القائمة وسياسة اسماعيل على السواء ، التي كانت تتطلب تدفقا مستمرا من الاستثمارات وقدرا غير قليل من نفقات التشغيل .

انتهاء الحرب الاهلية في الولايات المتحدة الامريكية جعل اسعار القطن المصري تنخفض بسرعة . في آب ١٨٦٤ كان سعر رطل القطن ما زال ٣/٤ ٣٠ بنس ، في تشرين الاول من تلك السنة انخفض الى ٢١ بنس . وحدثت تقلبات كبيرة في الاسعار في ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦ ، حول متوسط قدره ١٩ بنس. ووقع أشد انخفاض في ١٨٦٧ ، بمتوسط سنوي قدره ١٣ بنس هابطا الى ٣/٤ ٧ بنس فقط للرطل في كانون الاول من تلك السنة . الازمة التي وصلت الى اقصاها في ١٨٦٦ ـ ١٨٦٧ زجرت المقرضين المحتملين ،لكنها لم تزجر اسماعيل ، الذي اضطر في ظل الظروف الجديدة الى الموافقة على شروط للقروض أقل ملائمة .

في هذه الفترة اغرق اصحاب عقود الامتياز الاجانب البلاد ، أساسا كنتيجة مشتركة لرخاء القطن ولانشاء قناة السويس في ظل نظام امتيازات اجنبية . بعد الفشل السياسي والاقتصادي لمحمد علي قرب نهاية عهده زاد اعتماد مصر على السلطان من ناحية ، وعلى الدول الاوروبية من الناحية الاخرى. واكتسبت الامتيازات الاجنبية بمعناها القانوني والاقتصادي صبغة أشد قسوة ، واصبح التدخل الاجنبي أبعد مدى منه في تركيا (١) .

في عهد عباس كانت فرمانات السلطان ، مثل الفرمان الذي يمنح باشا مصر حق بناء السكك الحديدية ، ما زالت مصحوبة بمختلف الاشتراطات ، مثل تحريم جباية ضرائب خاصة لهذا الغرض ، واقامة شركة اجنبية والحصول على قرض اجنبي لتمويل المشروع (٢) . ومع ذلك ، فبعد وقت قصير من ذلك ، في العام ١٨٥٦ ، وافق السلطان على امتياز لانشاء شبكة برق بواسطة شركة بريطانية . وخلال الستينات والسبعينات تم التصديق على سلسلة من عقود الامتياز والقروض التي وقعها الخديوي ، وفي ١٨٧٣ نشر فرمان خاص وسع سلطة الخديوي الى حد كبير خصوصا في المجال الاقتصادي والمالي . فتح هذا باب البلاد على مصراعيه للرأسمال الاجنبي ومختلف الاطراف ذات المصلحة . وعندما

(١) فيسكونت ميلنر : « بريطانيا في مصر » ، لندن ، ١٩٠٤ ، ص ٣٩ .
(٢) كان هذا نتيجة لتسوية معينة تم التوصل اليها بين السلطان وعباس تتعلق بتطبيق قواعد « التنظيمات » في مصر . (راجع م. صبري ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٢٢) .

خفف الحظر على تملك الاجانب للاراضي عام ١٨٥٨ تركزت مساحات كبيرة في أيديهم ، اما ملكية فردية او من خلال شركات . ووصل عدد ملاك الاراضي الاجانب هؤلاء الى ٢٢٠ر٨ في ١٩١٤ ، او حوالي ٥ر٠/٠ من اجمالي الملاك ، بينما وصلت الاراضي التي يملكونها الى ما يقارب من ٧٠٠ الف فدان ، او حوالي ١٣ر٠/٠ من اجمالي المساحة المزروعة في ذلك الوقت (١) .

حالت المصالح العديدة المتعارضة دون تعاون العوامل المختلفة الفاعلة في الحياة الاقتصادية . تنافس « درفيي » مع « اوبنهيم » (انظر بعده) ، الفرنسي مع الانجليزي ، وكانت مصر مشغولة بنضالها ضد اوروبا . واستغل الاوروبيون غياب المبادرة المحلية واتجهوا الى توسيع استثماراتهم . ومع ذلك، فرغبة منهم في الارباح المؤكدة ، حاولوا تحميل المجازفة كلها للمصريين، اما بالحصول على ضمانات من الخديو او بالاسعار المرتفعة للفائدة والخصومات والمصاريف ، التي خفضت مجازفتهم الراسمالية الى الحد الادنى . كانت مصر تئن تحت عبء مختلف المطاليب المقدمة من المقرضين الاجانب الذين اقاموا دعواهم على حقوقهم المبنية على الامتيازات الاجنبية . وعندما جاء الانكماش تنافس الطرفان على نقل المسؤولية والعبء ، كل الى الاخر (٢) .

في نفس الوقت ، اتسع مدى الاستثمارات الاجنبية . فعدا الاستثمار في الدين القومي المصري ، وصلت هذه الاستثمارات الى ٣ر٦ مليون جنيه استرليني في ١٨٨٣ مع ٦ر١٥ مليون اخرى في حفر قناة السويس ، والى ٣ر٢٤ مليون في ١٩٠٢ (٣) ،مع ٤ر١٨ اضافية في القناة ، كما كان هناك ٣ر٨١ مليون فوائد و ٩ر٢٠ مليون في القناة . في ١٩٣٣ ، كان المستثمرون الرئيسيون فرنسيون (في ١٩٠٢ كانت توجد ٦ شركات رأسمالها ٠٠٠ر٥٤٨ر١١ جنيه استرليني) يأتي بعدهم البريطانيون (٢٦ شركة رأسمالها ٠٠٠ر٩٧٧ر٩ جنيه استرليني) وكان الفرنسيون نشطون أساسا في الاقراض العقاري وصناعة السكر ، والبريطانيون في البنوك والنقل والصناعة .

(١) الكتاب الاحصائي السنوي المصري ، ١٩١٦ ، ص ١٠٦ ـ ١٠٧ .
(٢) توصل بعض مؤرخي الفترة الى خلاصة تقول ان كثيرين تقدموا بطلب عقود امتياز دون ان يكونوا قادرين على الوفاء بشروطها، او ربما كانوا يعرفون انهم لم يكونوا قادرين على ان يفوا بشروطها ، اما اذا الغي العقد لاي سبب فان صاحب الامتياز كان متأكدا من انه سيحصل على تعويض . (راجع لاندز ، مصدر مذكور قبلا ، ص ١٠٠) .
(٣) كانت الاستثمارات الاجنبية تتم من خلال بنوك وشركات تنشأ كيفما اتفق ، ويمكن ان نرى مداها في ١٩٠٢ ، بالمقارنة بالاستثمارات الرأسمالية المحلية من البيانات =

٥ . تزايد الدين القومي ، « صندوق الدين العام » والمراقبة الثنائية

شغل المصرفي الفرنسي ادوار ديرفيي ، الذي اختار مصر مقرا له ، مركزا هاما في ادارة الشؤون المالية الخاصة والحكومية لاسماعيل ، اثناء النصف الاول من عهده . وكان ديرفيي قد عمل من قبل كوكيل ومصرفي لسعيد في بعض معاملاته المالية (١) . ولكن مع توسع الاعمال والاحتياجات النامية للحكومة والخديوي ، قامت الحاجة الى الحصول على امداد من الرأسمال اكبر مما كان يستطيع ان يقدم بمساعدة صديقهالمصرفيالفرنسي، أندريه، الذي اتخذ ، بالمناسبة ، موقفا أكثر حذرا بالنسبة لقدرة مصر على مواجهة التزاماتها . وكانت ارصدة ديرفيي أقل من ان تفي باحتياجات

←التالية :

جدول رقم (٨)

الاستثمارات الرأسمالية الأجنبية والمحليه في مصر ١٩٠٢
(بآلاف الجنيهات الاسترلينية)

الشركات	الرأسمال الأجنبي	الرأسمال المحلي (١)	الاجمالي
شركات رهن	١٠,٥٢٥	—	١٠,٥٢٥
بنوك ومؤسسات مالية	٢,١٧٤	١١٨	٢,٢٩٢
عقارات (زراعية وبلدية)	٢,٣٩٥	١,٢٤٢	٣,٦٣٧
نقل	٣,٦٤٥	٣٢٥	٣,٩٧٠
تجارة وصناعة	٥,٩٠٣	٦١٦	٦,٥١٠
اجمالي	٢٤,٦٤٢	٢,٣٠١	٢٦,٩٤٣

(١) كان الرأسمال المحلي يستثمره التجار أساسا ، خصوصا في العقارات ، التشييد وصناعات التصدير القائمة على خامات محلية ، خصوصا كبس القطن وتنظيفه . (راجع كروشلي : « استثمارات الرسمال الاجنبي في الشركات المصرية والدين العام » ، ص ٤٥) .

(١) كان من مميزات مصر في ذلك الوقت ان العلاقات الشخصية هي التي تقرر أمور الدولة الحاسمة . وهكذا أثرت علاقات « ديليسبس » على منح امتياز قناة السويس ، بالمثل أدت علاقات الصداقة التي نشأت بين ديرفيي واسماعيل (عندما كان الاخير ما يزال وليا للعهد) الى اقامة علاقات اقتصادية أوثق فيما بعد . وقد اضطر ديرفيي ، الذي كان روحا نشطا في شؤون اسماعيل المالية ، الى أن يقصر أعماله على فرنسا وايطاليا ، بسبب فشله خصوصا في الثمانينات . وقد مات عام ١٩٠٥ .

اسماعيل غير المحدودة ، ولا كان بوسعه ان يصمد للمنافسة مع المؤسسات الاجنبية على سوق مصر النقدية ، التي كانت في ذلك الوقت منحة الهية لهم . فالواقع ان معظم المؤسسات المصرفية الاوروبية كانت متورطة على نحو او آخر في عمليات الخديوي المالية .

عام ١٨٦٤ ، تم الحصول على قرض قيمته ٥ر٧ مليون جنيه استرليني من المصرفي الانجليزي « جوشن » ، وفي ١٨٦٦ قدم مصرف « اوبنهيم » قرضا بـ ٣ مليون جنيه استرليني اخرى لاعادة تربية المواشي (الغنم على وجه الخصوص) ولتوسيع السكك الحديدية .

أشفى كثير من المؤسسات على الاغلاق بسبب الانكماش في أعمال القطن . ولم تجد أراضي الفلاحين ، المرهونة بسبب عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم ، مشترين عندما عرضت للبيع . واضطر اسماعيل ، الذي كان قد ورط نفسه في شؤون ضياعه الخاصة (الدائرة) ان يقدم العون للمؤسسات الاجنبية كما للفلاحين . وقد قدمت مساعدته للفلاحين بطريقة مشكوك فيها الى حد ما ، اذ سدد دائنيهم بسندات على الخزانة ، محملة بفائدة سعرها ٧ ٪ بنية جباية الدين من الفلاحين في مدى سبع سنوات بفائدة اضافية قدرها ١٢ ٪ .

العجز الكبير في الميزانية ، الذي نتج عن سداد متأخرات الديون ، وعن دفع تعويض للمؤسسات الاجنبية وعن الانفاق الباهظ على الجيش والاشغال العامة ، بالاضافة الى الضغط الذيكانيمارسه مختلفالقناصل لدفع التزامات مصر المالية السابقة ، ــ العجز الكبير هذا حدا باسماعيل عام ١٨٦٧ ــ عام اكبر انكماش في أعمال القطن ــ الى ان يطلب قرضا بريطانيا آخر يبلغ ٩ر١١ مليون جنيه استرليني ، تلقى منه فعليا ٢ر٧ مليون فقط .

كانت تلك القروض ، مثلها مثل قروض الامبراطورية العثمانية ، تجمع اساسا بواسطة سندات تطرح للعموم . كان المقرضون يدفعون مقابلها أقل بكثير من قيمتها الاسمية (أقل بما يصل الى ٦٥ ٪) ، وبالتالي كانت القيمة الفعلية للديون أقل كثيرا من اصداراتها الاسمية ، بينما كان المدين ــ أي خزانة نائب السلطان ــ يتعهد بدفع الفائدة والنفقات ، التي كانت تخصم مقدما ، على القيمة الظاهرة للقرض . (يقدر كروشلي ، اعتمادا على مصادر موثوقة ، انه من قروض قيمتها الاسمية ٦٥ مليون

جنيه استرليني حتى ١٨٧٣ ، تلقت مصر فعلا ٤٥ مليون جنيه استرليني فقط (١)) .

كان للانخفاض الشديد في اسعار القطن ، خصوصا عام ١٨٦٧ ، وكذلك الفشل ، المؤقت على الاقل ، في صناعة تكرير السكر (انخفض الانتاج من متوسط سنوي يبلغ ١٢٥ الف قنطار في الفترة ما بين ١٨٥٣ — ١٨٥٩ الى ٢٠٠ر١٣ قنطار في ١٨٦٢ ، والى ١١٠٠ قنطار في ١٨٦٦) تأثيرهما المتعاكس على قطاعات السكان : الفلاح والتاجر والممول ، وكذلك اسماعيل والحكومة — اما كمتلقين للضرائب او كأطراف فيمختلف الاعمال. واضطرت مصر الى طلب قرض اضافي قيمته ٧ مليون جنيه استرليني ، دفع منه فعلا ٥ ملايين فقط . وحاول اسماعيل ان يتغلب على بعض مصاعبه المالية بتجميع اموال من داخل البلاد . وهكذا فرضت «المقابلة»، كفرض او بالاحرى ضريبة ، في ١٨٧١ ، ووفرت ما بين ١٢ — ١٥ مليون جنيه استرليني حتى ١٨٨٠ ، لكن هذا تحقق على حساب موارد الدولة في المستقبل ، وتحول هذا القرض الى قرض اجباري في ١٨٧٤ ، والزم جميع ملاك الاراضي (بما فيها اراضي الميري) دفع ضريبة اضافية قيمتها ٥٠ ٪ من ضرائب الاراضي (بالاضافة الى الضرائب العادية علىالاراضي) على أقساط سنوية على مدى ١٣ سنة . مقابل ذلك تعهدت الحكومة بالا تفرض زيادات أخرى في ضرائب الاراضي وان تمنح حقوق ملكية رسمية كاملة لكل من يدفع الضريبة عن ست سنوات مقدما . فرض ما ينتج من تحويل الاراضي الميري والخراجية الى اراض خاصة (عشرية) خفضا غير قليل في ضرائب الاراضي ، حيث كانت ضرائب الاراضي الميري والعشورية تعادل حتى ذلك الحين ربع ما هو مفروض على الاراضي الخراجية (٢) .

فرض اسماعيل قرضا آخر ، عرف باسم الروزنامة ، عام ١٨٧٤ على الطبقات ذات الدخل المرتفع. وبلغ الايراد منهذا القرض ٠٠٠ر٨٧٨ر١ جنيه استرليني .

---

(١) كروشلي ، مصدر مذكور قبلا ، ص ١٨ .

(٢)للوهلة الاولى يبدو طبيعيا ان تجبى المقابلة ، كاي دين آخر ، على حسابالايرادات المستقبلة . بيد ان كلا من القرض في ذاته وما نتج عنه من رهن الدخل المستقبلي كان له طابع خاص ، سنعالجه فيما بعد . وطبقا لمحمد صبري في كتابه « الامبراطورية المصرية في ظل اسماعيل » ، وصل اجمالي الدخل من المقابلة بين ١٨٧١ — ١٨٧٨ الى ٧ر١٥ مليون جنيه استرليني .

ادت الاعباء الضخمة ، التي فرضها التوسع في السودان ، بالاضافة الى نفقات كل تجارب التحديث والترف والجيش والهدايا للسلطان ، الى تراكم ديون قصيرة الاجل بلغت ٢٣ مليون جنيه استرليني عام ١٨٧٣ ، الى جانب التزامات طويلة الاجل (١) .

في مواجهة خطر الافلاس ، بذلت مصر مزيدا من الجهد لسداد ديونها الجارية ، او على الاقل لتوحيدها . وفي تلك السنة (١٨٧٣) حصلت على قرض عن طريق « أوبنهيم » قيمته ٣٢ مليون جنيه كي تخفف ضغط الدين الجاري ، كما تلقت مصر ٢٠ مليونا فقط نقدا ، وفي النتيجة النهائية بلغ دين مصر الموحد للدائنين الاجانب عام ١٨٧٣ مقدار ٤٠ مليون جنيه استرليني (اجمالي مديونية مصر عن تلك السنة كما اوردها كروشلي تشكل ايضا دين مصر الجاري) .

خلال العامين التاليين ازداد دين مصر الخارجي ازديادا كبيرا . فوصل الى ٩١ جنيه استرليني عام ١٨٧٥ ، بما في ذلك دين اسماعيل الخاص ، والمقدر بـ ١١ مليون جنيه استرليني . في ظل تلك الظروف لم يكن هناك اي أمل في سداد المبلغ الاصلي او الرأسمال ، بل كانتالخزانة المصرية غير قادرة حتى على ايفاء الفوائد . وتم الحصول على الـ ٤ ملايين جنيه استرليني التي كانت ناقصةً لهذا الفرض ببيع حصة اسماعيل في شركة قناة السويس الى بريطانيا (تمثل حوالي ٤٤ ٪ من اجمالي اسهم رأسمال الشركة) . كان رئيس وزراء بريطانيا في ذلكالوقت هو دزرائيلي، الذي قام بعملية الشراء ، رغم المعارضة البريطانية السابقة للمشروع ولاي

---

(١) الحقيقة ان سعيد ، سلف اسماعيل ، كان قد قرر اتلاف ارصدة الدولة عن طريق الترف . فمن بين أشياء أخرى ، انفق ٢٠ مليون فرنك (حوالي ٢ مليون دولار) على تجديد قصره فيعابدين. وبدأ اسماعيلتقليد تقديمالهدايا النقدية وغير النقدية للسلطانفور تسلمه السلطة ، اثناء الزيارات المتبادلة بين حكام البلدين . وبلغت الهدايا آلاف الجنيهات الاسترلينية . وفي عام ١٨٦٧ اشترى اسماعيل من السلطان لقب « خديو » (مشتقة من كلمة فارسية معناها « سيد ») على ان تنتقل بالميراث الى الابن البكر بينما ألغيت بعض القيود التي كانت قد فرضت على محمد علي . كذلك رفع اسماعيل المبلغ الذي يدفعسنويا للسلطان الى ٦٨٢ الف جنيه استرليني ، اي ضعف المبلغ الذي كان يدفعه محمد علي عام ١٨٤١ (٣٣٧ الف جنيه استرليني) . وطبقا لفرمان مايو ١٨٦٦ ، تحدد المبلغ السنوي بـ ٧٥٠ الف جنيه استرليني . (راجع ماك كووين : « مصر تحت حكم اسماعيل » ، لندن، ١٨٨٩ ، ص ٢٣ — ٢٥) .

مشاركة مالية فيه ، الى ان انجز (انظر الفصل الخاص بقناة السويس ، فيما بعد) . حتى هذه الحيلة لم تعد تعين مصر في وضعها اليائس . فقد جفت كل الموارد الجديدة للاقتراض ، وتصايح الدائنون يطلبون مستحقاتهم . كانت الموارد المصرية الاساسية كلها ، كالجمارك والملح والسكك الحديدية وسلسلة كاملة من الضرائب والرسوم، مرهونة للدائنين الذين كانوا اساسا أوروبيين . الآن اتبع الحكم طريق الانسحاب من الاستثمار . وكان احد خطواته بيع أسهم قناة السويس (١) . هذه الخطوة ، على أي حال ، لم تعد كافية لحل مشاكل البلاد الشاملة المتعلقة بالميزانية والمالية .

كانت تقديرات الميزانية لتلك الفترة ، التي يصعب توثيقها من مصادر رسمية ، محفوظة في تقرير لجنة « كيف » . قدرت هذه اللجنة نمو الايرادات منذ بداية القرن كما يلي : ١٨٠٤ – ٥٥٠٠٠ جنيه استرليني، ١٨٣٠ – ٣ر٣٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني ، ١٨٦٤ – ٤ر٩٣٧ر٤٠٥ جنيه استرليني ، ١٨٧١ – ٣ر٣٧٧ر٩١٢ جنيه استرليني .

قدرت لجنة « كيف » الدخل عن سنة ١٨٧٦ الحاسمة بمبلغ ١٠ر٦٨٩ر٠٧٠ جنيه استرليني (وفي موضع آخر ، برقم مدور يبلغ ١٠ر٩٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني) . ويشمل هذا الرقم مبلغ ١ر٥٣١ر١١٨ جنيه دخلا سنويا من المقابلة. وقدر الانفاق ب ٩ر٠٨٠ر٦٨١ جنيه استرليني (قدر فيما بعد برقم دائر يبلغ ٩ر١٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني) بما في ذلك سداد الفوائد وتخصيص رصيد استهلاك يبلغ ٥ر٠٣٦ر٦٧٥ جنيه استرليني (قدر فيما بعد برقم مدور بلغ ٥ر٠٥٠ر٠٠٠ جنيه استرليني) وخصص فائض الميزانية لسداد جزء من الدين الجاري (المستبعد تماما من البند السابق (٢) .

ان معظم معظم استثمارات اسماعيل لا تشملها هذه الميزانية ، التي تسمى الميزانية العادية . هذه الاستثمارات يمكن تقديرها من البيانات المعطاة فيما بعد عن استثماراته وعن اساليب تمويلها . هذه الميزانية تشبه ميزانية محمد علي في ان ضرائب الاراضي تقدم ، هنا أيضا ، حوالي ٥٠ ٪ من اجمالي الموارد . والواقع انها تقدم اكثر بكثير اذا ادرجت المقابلة

(١) س. ليزاج : « ثاء أسهم السويس » ، باريس ، ١٩٠٦ ، ص ٢٠ – ٢١ .
(٢) تقرير لجنة « كيف » حول ظروف مصر المالية ، المحفوظات البرلمانية ، المجلد ٨٣ ، ١٨٧٦ .

جدول رقم (٩)

ميزانية مصر عام ١٨٧٦ (بالجنيهات الاسترلينية)

ايرادات		مصروفات	
ضريبة الاراضي « الخراجية والعشورية »	٤ر٧٠٠ر٠٠٠	الاتاوة للقسطنطينية	٦٨٠ر٠٠٠
النخيل	١٦٠ر٠٠٠	القائمة المدنية للخديو	٣٠٠ر٠٠٠
التراخيص	٤٢٠ر٠٠٠	مخصصات الامراء	٩٠ر٠٠٠
الرسوم على الاغنام الخ	٥٠٠ر٠٠٠	الوزارات والادارة	٤٣٠ر٠٠٠
المقابلة	١ر٥٧٠ر٠٠٠	معاشات ومخصصات	٢٧٠ر٠٠٠
صافي السكك الحديدية	٩٠٠ر٠٠٠	تعيينات ونفقات الاقليم في الصعيد والدلتا	١٨٠ر٠٠٠
البلديات ، الخ	٧٠٠ر٠٠٠	وزارة البحرية والحرب	٨٥٠ر٠٠٠
عائدات الملح	٢٥٠ر٠٠٠	الاشغال العامة والمؤسسات والمعاشات واعمال الخير	٢٥٠ر٠٠٠
ترعة المحمودية ، الموانىء ، القناطر	١٥٠ر٠٠٠		
السمك المملح ورسوم متنوعة	٥٥٠ر٠٠٠	الاعمال المتعاقد عليها في سكة حديد السودان	
ايراد السودان	١٥٠ر٠٠٠	وقناة الاسماعيلية	٢٠٠ر٠٠٠
رسوم التبغ	٢٥٠ر٠٠٠	متنوعات	٤٠٠ر٠٠٠
متنوعات	٦٠٠ر٠٠٠	مدفوعات سنوية وفوائد	٥ر٠٥٠ر٠٥٠
	١٠ر٩٠٠ر٠٠٠		٩ر١٠٠ر٠٠٠

ضمن هذا البند . وكما اشارت لجنة « كيف » فان المقابلة كانت تهدد بالانتهاء بينما كان متوقعا أيضا ان تقل الايرادات من ضرائب الاراضي اذا تم الالتزام بتعهدات المقابلة واصبحت الاراضي ملكية خاصة تغل ضرائب اقل من الاراضي الميري .

مقابل هذا ، فان بنود « المنظم » ، التي كانت بارزة جدا في ميزانية محمد علي ، أصبحت مفقودة . بقدر تدخل اسماعيل في شؤون الاعمال (وهو ما كان يحدث كثيرا) فان أعماله (الاقتصادية) هذه

كانت تجري من خلال الدائرة اي الرصيد الخاص (رغم ان الخزانة تولت بعض اعبائها) . بالمثل فان حصة الرسوم الجمركية (التي تظهر تحت اسم « التبغ والمتنوعات ») انخفضت ، اذ انها كانت ، كالايراد من قناة السويس ، مرهونة مباشرة للدائنين يقومون بتحصيلها .

اصبح افلاس مصر في سنة ١٨٧٦ الحرجة امرا واقعا . ولكي يسوي اسماعيل الديون ويضمن تحصيلها أعلن في ٢ ايار من تلك السنة انشاء صندوق الدين العام الذي منحت ادارته لممثلي الدائنين : بريطاني وفرنسي وايطالي ونمسوي . تراوح اجمالي الدين ، الذي كان في ١٨٧٦ يقف عند ٩١ مليون جنيه استرليني ، بين ٩٦ر٥ مليون جنيه استرليني و ٩٨ر٧ مليون جنيه استرليني اثناء السنوات من ١٨٨٠ — ١٨٨٣ . بلغت الفوائد السنوية والمطالبات الرئيسية ٣٦٨ر٤٠٠٠ر٤ جنيه استرليني في ١٨٨٣ . كان مستهدفا ان توكل مصر الى الصندوق الادارة المنفردة لموارد معينة وان يتولى توزيع المدفوعات بين الدائنين ، فيما يتعلق بكل من الدين الجاري والسندات والصكوك . لكن حملة الصكوك لم يكونوا راغبين في قبول خطة اسماعيل ، التي وضعتهم على قدم المساواة مع اصحاب الدين الجاري ، وطالبوا بضمانات خاصة وبأولوية .

حوالي نهاية ١٨٧٦ زارت « لجنة تحقيق مصر » ، ويراسها الفرنسي « جوبير » والانجليزي « جوشن » ، نيابة عن حملة الصكوك (١) (تمييزا عن اصحاب الدين الجاري) . وحسب الترتيب الجديد ، الذي اقر فيما بعد بمقتضى قوانين أصدرها توفيق في ٥ و ١٧ نيسان ١٨٨٠ ، عين مراقبا حسابات ، احدهما بريطاني والآخر فرنسي ، لجباية الايراد وتوزيعه بين حملة الصكوك (٢) . ومن حينها حتى فترة الحكم البريطاني الكامل عام ١٨٨٣ ، ظل هذا النظام المعروف باسم « المراقبة الثنائية » معمولا به بصورة معدلة تعديلا طفيفا . وعلى ذلك اصبحت شؤون مصر الاقتصادية تدار من قبل ممثلين بريطاني وفرنسي ، فرضا « مشورتهما » على الحكومة المصرية .

---

(١) ج. مارلو : « العلاقات الانكليزية المصرية ١٨٠٠ — ١٩٥٣ » ، لندن ، ١٩٥٤ ، ص ٩٣ — ٩٦ .

(٢) علي بك اسماعيل : « النتائج المالية لاحتلال بريطانيا مصر » ، من خطاب له ألقي امام المؤتمر القومي المصري المنعقد في بروكسل في ٢٤ ايلول ١٩١٠ .

أعيد تقسيم الديون الى أربع فئات رئيسية : ديون ممتازة ، دين الدائرة ، دين املاك الدولة ، والدين الموحد . وتبعا لذلك ، خصصت الايرادات من السكك الحديدية والبرق وميناء الاسكندرية لخدمة حملة سندات الدين الممتاز التي تبلغ ٢٣ مليون جنيه استرليني ، واوكلت ادارتها الى مجلس دولي . وخصص العائد من نصف مليون فدان من ضياع اسماعيل لايفاء ٩ر٥ مليون جنيه استرليني كانت تشكل جزءا من دين الدائرة ، ووضعت تلك الضياع تحت ادارة مجلس مديرين ، يرأسه مدير مصري ومراقبا حسابات احدهما بريطاني والآخر فرنسي . (حتى ١٨٩١ كان هناك عجز تحت هذا البند . بعد ذلك تحسن الوضع ، وفي ١٨٩٨ بيعت الى شركة خاصة قامت فيما بعد ببيعها قطعا صغيرة) .

كذلك وضعت اربعمائة وعشرين الف فدان من املاك الدولة تحت ادارة لجنة لضمان سداد دين املاك الدولة البالغ ٨ر٥ مليون جنيه استرليني لبيت روتشيلد . وهنا ايضا كان ثمة عجز منذ البداية . ولم تبدأ بيوع الاراضي الا في ١٨٩٩ ، عندما بدأ سداد الدين (١) . وبهذه الطريقة عرضت للبيع حوالي مليون فدان من أحسن الاراضي التي كان الخديو قد سيطر عليها تدريجيا منذ أيام محمد علي ، وكذلك من أراضي الدولة . غير ان عملية استقطاب الملكية كنتيجة للتوزيع غير المتساوي بالمرة للقوة الشرائية (بالنسبة للحصول على الاراضي المعروضة للبيع) وغياب اصلاح زراعي بالمعنى الحديث منعا اغلبية الفلاحين المصريين من الاستفادة من هذه الفرصة .

تقرر ان تكون مدفوعات الدين الموحد ، البالغ حوالي ٥٨ جنيه استرليني ، من الايراد العام (الضرائب ، الجمارك ، دخل الاحتكارات) .

كانت صعوبات تنفيذ هذا البرنامج ترجع الى عدم ادراج الدين الجاري في التسوية العامة وندرة الموارد المتاحة ، التي لم تكن كافية لتغطية الالتزامات . تحت ضغط صندوق الدين العام ، عين الخديو في ١٨٧٨

---

(١) الواقع انه تم عقد قرض الـ ٨ر٥ مليون جنيه استرليني في ١٨٧٨ فقط ، عندما كان « ريفرز ويلسون » مسؤولا بالفعل عن شؤون مصر المالية . وبالتالي يجب اعتبار هذا الدين ملحقا متأخرا للفئات الثلاث من الدين التي أقرت في ١٨٧٦ . وكانت الاراضي التي ارتهن دخلها لسداد هذا الدين ملكا لاسماعيل في الماضي ، واصبحت ملكا للدولة عند استلام القرض . (راجع كرومر : « عباس الثاني » ، لندن ١٩١٥ ، ص ٣١٣ — ٣١٥) .

لجنة مكونة من المندوبين الاربعة الذين يشكلون ادارة الصندوق مع مصري هو رياض باشا ، برأسها « ديليسبس » و « ريفرز ويلسون » . نتيجة لصعوبات هذه اللجنة عين اسماعيل حكومة « دولية » ، سعيا منه لنقل المسؤولية المباشرة عن الوضع المالي اليائس الى عاتق الاجانب ومن وراءهم من الدول . كانت الحكومة « الدولية » التي عينت في آخر آب ١٨٧٨ برئاسة نوبار باشا ، وسير ريفرز ويلسون وزيرا للمالية و « مسيو دي بلينير وزيرا للاشغال العامة . ونجحت في الحصول على قرض جديد من بيت روتشيلد بضمان دولي (١) وحاولت اعادة تنظيم الخزانة على أسس اقتصادية سليمة ، باستخدام اسلوب اكثر كفاءة في تحصيل الموارد كي تمنع التهرب من الضرائب من جانب الاغنياء والاجانب . وقد استفزت الخطوة الاخيرة معارضة القناصل . استغل الخديو السخط بين دافعي الضرائب والموظفين الفاسدين الذين كانوا مهددين بالطرد ، لكي يتخلص من الحكومة التي فرضتها عليه الظروف . تسبب الدائنون الاجانب في مزيد من التعقيدات السياسية في المجال المالي . وقد ادى ذلك كله الى قيام اسماعيل بطرد الحكومة « الدولية » في نيسان ١٨٧٩ ، والى تدخل بسمارك تحت تأثير بيت روتشيلد والدائنين الالمان من اصحاب الدين الجاري ، وأدى في النهاية الى قيام السلطان بطرد اسماعيل (في ٢٦ حزيران ١٨٧٩) (٢) .

عندما تولى توفيق الحكم في فترة الرقابة الثنائية أدخلت تغييرات معينة في اسلوب دفع المدفوعات التي تتم على حساب الديون بمقتضى اقتراح لجنة التصفية الدولية . في تلك الاثناء كانت الديون قد حققت قدرا غير قليل من التضخم ، ومع عام ١٨٩٠ كانت أعباء جديدة تبلغ ٢ر١٨ مليون جنيه استرليني قد أضيفت (لتمويل الاشغال العامة ، ودفع المعاشات والمخصصات ومعاملات التحويل) . وبمقتضى « قانون التصفية » (انظر بعده) خصص مبلغ ١٥٠ر٠٠٠ جنيه استرليني سنويا لمدة ٥٠ سنة (أي حوالي ١ر٥ ٪ من الدين الكلي البالغ ٩ ملايين جنيه استرليني ، حسب ما قدرته لجنة التصفية) لاصحاب المقابلة، تعويضا لهم عن الغاء « القرض » الذي أخذ منهم منذ ١٨٧١ . كما تقرر ان يحول

---

(١) ادوار دايسي : « انكلترا ومصر » ، لندن ، ١٨٨١ ، ص ١٨ – ٢١ . راجع ايضا ت. روتشتاين : « خراب مصر » ١٩١٠ ، ٢٥٩ .

(٢)سمح لاسماعيل بالانتقال الى قصره على البوسفور حيث مات في ١٨٩٥ .

أي مبلغ يتبقى من الايراد بعد خصم النفقات العادية الى حساب الاستهلاك. نتيجة للتسوية التي تم التوصل اليها بالنسبة للدين، وصلت المدفوعات لحساب الدين والاتاوة السنوية للامبراطورية العثمانية الى ٥٢٪ في ١٨٨٢ والى ٤١٪ في ١٩٠٤ من اجمالي الانفاق العام . تحملت الادارة ، التي كانت تعمل تحت هيمنة بريطانية ، المسؤولية الرئيسية في تنفيذ قانون التصفية والترتيبات الاخرى المتصلة بالدين المصري واستعادة مالية البلاد ، منذ الثمانينات حتى الحرب العالمية الاولى . وبالتالي فان المشكلة ستناقش في العمل الخاص بالرقابة الاقتصادية والسياسة البريطانية .

٦ . النتائج الاقتصادية لحكم اسماعيل

أصبحت بعض انجازات الستينات والسبعينات الاقتصادية ، خصوصا بعد العام ١٨٧٥ (شأن بعض تجارب محمد علي) مصدر قوة او اصولا باقية لاقتصاد البلاد ، تساعد نموه المستقبلي . ففي السنوات بين ١٨٥٤ – ١٨٥٦ ، أكمل اول خط حديدي في مصر . وفي زمن اسماعيل اتسعت شبكة السكك الحديدية من ٤٠٠ كيلومتر في بداية عهده الى ١٩٠٠ كيلومتر في نهايته . وفي ١٨٥٤ انشئت المواصلات البرقية داخليا ، وفي ١٨٦٢ ايضا بين افريقيا واوروبا . وغطت شبكة البرق التي أنشئت بأكملها ٨٠٠٠ كيلومتر . ودخل استخدام الآلات البخارية ليس فقط في السفن ،

جدول رقم (١٠)

الاستثمارات في الاشغال العامة اثناء عهد اسماعيل

	جنيه استرليني
قناة السويس (بعد خصم الاسهم التي بيعت)	٦ر٧٧٠ر٠٠٠
ترع ري من النيل (١٣٠٠ كيلومتر)	١٢ر٦٠٠ر٠٠٠
قناطر (٤٣٠)	٢ر١٥٠ر٠٠٠
معامل سكر (٦٤)	٦ر١٠٠ر٠٠٠
ميناء الاسكندرية	٢ر٥٤٢ر٠٠٠
تجهيزات ميناء السويس	١ر٤٠٠ر٠٠٠
اشغال المياه بالاسكندرية	٣٠٠ر٠٠٠
سكك حديدية (١٥٠٠ كيلومتر)	١٣ر٣٦١ر٠٠٠
خطوط برق (٨٠ر٠٠٠ كيلومتر)	٨٥٣ر٠٠٠
منائر (١٥)	١٨٨ر٠٠٠
اجمالي	٤٦ر٣٦٤ر٠٠٠

انما ايضا في أعمال الري بل وفي الحراثة . واتسعت منظومة أقنية الري بمقدار ١٣٠٠ كيلومتر وانفق مزيد من الاستثمارات على تحسين الموانىء وبناء القناطر .

أدت تلك التحسينات الى توسع في الزراعة ، التي أدت بدورها الى زيادة غير قليلة في الصادرات ، التي ارتفعت بشدة من ٣٫٤ مليون جنيه استرليني في ١٨٦٠ – ١٨٦١ الى ١٤٫٤ مليون جنيه استرليني في ١٨٦٣ – ١٨٦٤ . ورغم انها كانت تنقص في أوقات الازمة ، فانها ظلت في مستوى أعلى مما كانت قبل فترة الذروة (١٣٫٨ مليون جنيه استرليني في ١٨٧٩) . رغم الفائض غير القليل في الميزان التجاري ، فقد كان هناك عجز في الحساب الجاري بسبب العبء الكبير للخدمات ومستحقات الفوائد والنفقات المستحقة الدفع للدائنين في الخارج . وكان هذا العجز يغطى بتدفق رأسمال اضافي ، رغم انه كان بكميات أقل بكثير من قبل قرب نهاية عهد اسماعيل . بسبب حجم وتكوين الدين العام ، كان حتما ان يستخدم الرأسمال المستورد مع حوالي نصف ايراد الصادرات لتغطية مطالب خدمة هذا الدين وليس لمزيد من الصادرات .

ان الحملة التي تمت في زمن اسماعيل ، في السبعينات ، تحت قيادة « صامويل بيكر » ضد تجارة الرقيق في السودان تستحق الذكر هنا . كان الغرض من هذه الحملة فتح آفاق جديدة للتجارة العامة بالقضاء على تدخل تجار الرقيق . لكن هدف اسماعيل الرئيسي كان توسيع مجال سيطرته وان يضمن الاقتراب من اقاليم اضافية في الجنوب ، خصوصا في وادي النيل . والواقع ان الانجازات في الاتجاهين كانت ضئيلة . (في رأي المؤرخين المصريين لتلك الفترة ، وهو رأي لا سند له ، ان حملة بيكر في النهاية فتحت افريقيا الوسطى اساسا للنفوذ البريطاني) .

ان عرضا تفصيليا للاشغال العامة (كالوارد في جدول ١٠) والتغييرات التي اصابت البنى التحتية للاقتصاد (١) والانتاج ، تثبت ان

(١) كان للجهود التي بذلت لتطوير نظام التعليم قدر معين من النجاح : فتحت ٤٥٠٠ مدرسة جديدة ، وتتحدث تقارير القناصل في تلك الفترة كما يتحدث تقرير لجنة « كيف » برضا عن التقدم في التعليم . ومن الناحية الاخرى ، بينما زاد عدد التلاميذ في المدارس العامة من حوالي ٣٠٠٠ في زمن محمد على الى ٦٠ الف واكثر في زمن اسماعيل ، فالرقم الاخير ، حتى ولو كان صحيحا ، لا يمثل اكثر من ٣ – ٥ ٪ من اجمالي السكان الذين في سن التعليم ، او ٦ – ١٠ ٪ من كل الاطفال الذكور في هذا السن .

تقييمات « ميلنر » و « كرومر » السلبية لنوعية استثمارات ونفقات اسماعيل مبالغ فيها (١) . في نفس الوقت تظهر البيانات ان النصف على الاقل من الزيادة في الديون في زمن اسماعيل استخدمت للانفاق الجاري (الكماليات أساسا) وان جزءا من الاستثمارات غير كفي وغير فعال ، يبدد الموارد ويترك فجوة بين قيمتها الاسمية وقيمتها الفعلية .

ان النظرة بعيدة المدى تبين ان الانجازات التي عبرت عنها بيانات احصائية هي اكبر قيمة بكثير مما لو نظر اليها على أساس قصير المدى ، حيث لعب التضخم المصحوب بعدم الكفاءة او عدم استخدام الطاقات استخداما كاملا دوره . وبعد ان مرت الاضطرابات والتقلبات العنيفة ، أصبح معظم المنجزات أساسا بنيانيا جديدا للتطور المستقبلي . لذلك يجب ان نقدم ملخصا لبعض البيانات عن هذه الفترة :

جدول رقم (١١)

	١٨٦٢ السنة السابقة على ولاية اسماعيل	١٨٧٩ آخر سنوات عهد اسماعيل
السكان	٤٫٨٣٣٫٠٠٠	٥٫٥١٨٫٠٠٠
الفدادين المزروعة	٤٫٠٥٢٫٠٠٠	٥٫٤٢٥٫٠٠٠
قيمة الواردات (بالجنيه الاسترليني)	١٫٩٩١٫٠٠٠	٥٫٤١٠٫٠٠٠
قيمة الصادرات « «	٤٫٤٥٤٫٠٠٠	١٣٫٨١٠٫٠٠٠
ايراد الخزانة « «	٤٫٩٣٠٫٠٠٠	٨٫٥٦٢٫٠٠٠
الدين العام « «	٣٫٣٠٠٫٠٠٠	٩٨٫٥٤٠٫٠٠٠
عدد المدارس	١٨٥	٤٫٨١٧
السكك الحديدية (اميال)	٢٧٥	١٫١٨٥
القنوات (اميال)	٤٤٫٠٠٠	٥٢٫٤٠٠
خطوط البرق (اميال)	٥٣٠	٥٫٨٢٠

(١) زعم ميلنر انه فيما عدا قناة السويس ، فان ١٠ ٪ من الاستثمارات كانت لها قيمة طويلة الاجل . ويذهب كرومر الى ابعد من ذلك ويستبعد قيمة الاستثمارات فيما عدا ذلك .

واضح مما سبق ومن الملاحظات السابقة على تكلفة الاستثمارات ، ان جميع الاستثمارات تقريبا تمت من مصادر اجنبية يجب سدادها (بالاضافة الى ان جزءا من القروض استخدم لاغراض غير منتجة) . وترك للاجيال اللاحقة استثمارات قليلة في جانب الاصول ، ودين قومي ثقيل (خصوصا بسبب أعباء الفوائد وضغط الدين الجاري) في جانب الخصوم .

رغم الانجازات الملحوظة ، كان وضع مصر الاجتماعي والاقتصادي ، قرب نهاية عهد اسماعيل ، كئيبا . فان طموح حكام مصر لتحقيق التغريب بأي ثمن ، والافتقار الى التفرقة بين أرصدتهم الخاصة وأرصدة الدولة ، ونفقاتهم الكثيرة التي فاقت الطاقة الاقتصادية لاي بلد ، كل ذلك لم يؤد فقط الى كارثة مالية خلال السبعينات ، انما ايضا ساعد على الاتيان بتدخل الاجانب في شؤون البلاد الداخلية .

كانت السياسة الاقتصادية المصرية في الستينات والسبعينات مزيجا من مطاردة الرأسمال الاجنبي للربح مع سير اسماعيل وراء الاسراف وافخاخ التغريب الظاهري والرغبة في تأمين مشاريعه الخاصة ، حيث كان هو نفسه اكبر تاجر جملة وتجزئة في مصر — اكثر مما كانت نتيجة حرص جدي على تطوير اقتصاد البلاد وسكانها . ان خمس اراضي مصر المزروعة قد استخدم كمصدر للارباح للخديو . وقد خدمت الخطوط الحديدية التي مدت ضياع اسماعيل أساسا . ان محاولة رئيس الشركة الزراعية ، « لوكوفيش » الذي كان ايضا احد موردي قناة السويس ، بدعمه « ديرفيي » و «واوبنهيم » (١) تنظيم امداد واسع من معدات الري الحديثة للزراعة وتأمين امداد منتظم من المياه فشلت لان اسماعيل اراد ، الى اقصى حد ممكن ، ان يحتفظ وحده بالسيطرة على هذا الميدان . الى جانب ذلك ، اعترض مقاولون خصوصيون معينون على احتكار « لوكوفيش » بنفس طريقة اعتراضهم على احتكار اسماعيل . وفي النهاية اضطر الخديو ان يعوض حملة اسهم الشركة ، والمقاولين الذين توقف عملهم (٢) . وكان هذا سببا آخر لزيادة الدين من ناحية والضرائب من ناحية اخرى .

بالنسبة للسكان كان النظام يعني فوق كل شيء عبئا لا يحتمل من

---

(١) م. انطوان لوكوفيتش : « واقعة من التاريخ المعاصر ، شركة مصر الزراعية والصناعية » باريس ، ١٨٦٥ .

(٢) ج. دوان : « تاريخ حكم الخديو اسماعيل » ، ج ٢ ، ص ٢٤٢ — ٢٤٧ .

الضرائب واعمال السخرة . وفور حدوث انتعاش موقت في سوق القطن عام ١٨٦٦ ، ضوعفت ضرائب المزارعين . ورغم اعلان اسماعيل في بداية عهده انه يجب انهاء السخرة ، فانه توسع فيها ، خصوصا بسبب التراكم الضخم في الاراضي (مليون فدان) المملوكة له ولاسرته .

بينما كان العمال في أعمال قناة السويس ، أو على الاقل جزءا منهم، يتقاضون أجورا (وان كانت منخفضة جدا) الا انهم في أعمال السخرة لاسماعيل كانوا يعملون مقابل لا شيء سوى طعام رديء . وكان هذا الوضع يحطم قدرتهم على العمل . بينما اتلفت في نفس الوقت مزارع الفلاحين المهملة . ان اي قيمة يمكن أن تنسب الى نتائج عمل السخرة غير الكفي وغير الفعال اذا اعتبرت تكلفته صفرا عمليا ، رغم ان تكلفته الاجتماعية بمقاييس الحساب الاجتماعي السليم كان يمكن ان تكون بالغة الارتفاع (١).

من الصعب تقدير الدخل الفعلي للفلاح من أرضه ، لكن يظهر من بيانات «ديلسبس» ان العامل المستخدم في القناة — رغم ظروف السخرة — كان يتقاضى اجرا مرتفعا نسبيا يبلغ فرنك واحد في اليوم ، وفي اعمال المقاولة كان يمكن ان يحصل على ما بين ٥ر١ — ٢ فرنك . وكان هذا في الستينات عندما كان الكيلوغرام من الخبز يكلف ٥٠ر. فرنك، والكيلوغرام من اللحم ٩٩ر. من الفرنك والكيلو غرام من لحم الضأن ٦ر١ فرنك . ومع ذلك فان مثل هذا العامل عادة كا نيعول ، جزئيا على الاقل ، اعضاء عديدين من عائلته ايضا (٢) .

ان « ج.س.ماك كوين » في ملحق كتابه « مصر كما هي » ، الذي كتب في ١٨٧٧ ، يقدم قائمة تدعو للاهتمام لمتوسط اسعار مختلف المنتجات

---

(١) يورد و. ويلكوكس (في كتابه « ست سنوات في الشرق » ، ١٨٣٥ ، ص ٨٩-٩٠) هذا الوصف لاعمال السخرة التي شهدها في ١٨٨٣ : « اول مرة رأيت فيها عمل السخرة كانت في خندق عرضه حوالي ٨٠ قدما وعمقه حوالي ٥٠ قدما يمتد الى قمة جسر ، وفيه طين ووحل بارتفاع ١٠ اقدام يجري ازالتها على يد جماعة من ٣٥٠٠ عامل عراة ، كان بعضهم يقف مغروسا حتى ركبتيه في الطين ، الذي كان يمسكون منه ملء أيديهم ، يلقون به في الايدي المفتوحة لرجال يقفون فوقهم على السفح . وكان هؤلاء الرجال يناولونه لآخرين أعلى منهم . حتى يصل ما تبقى الى الرجل الذي يقف على قمة الجسر الذي كان يهز أصابعه ويضع على السفح المقابل حوالي العشر من الكمية التي بديء بها . وكان اسهام المشرفين في العمل هو جلد ظهور العمال بالعصي » .

(٣) دي ليسبس : « رسائل ومذكرات ووثائق لخدمة تاريخ قناة السويس » ، باريس ١٨٧٥ — ١٨٨١ .

في القاهرة والاسكندرية . هذه الاسعار لها مغزاها أساسا فيما يتعلق بذلك الجزء من سكان مصر الذي كان يعتمد على تلك الاسواق (التي كانت بدورها متأثرة بوجود سكان غير مصريين من ذوي الدخول المرتفعة) ، وانما يمكن ايضا ان تصلح على الاقل كاساس تقريبي لتقدير القوة الشرائية للاجور المصرية في مناطق اخرى ايضا . وفيما يلي بعض الانواع التي ذكرها .

جدول رقم (١٢)

تكاليف المعيشة في القاهرة والاسكندرية في ١٨٧٧

السلعة	بالقروش جنيه استرليني = ١٩٥ قرشا	بالعملة الانجليزية شلن	بنس
لحم بقري ، رطل	٧,٢٨		٩,٥
لحم ضأن ، رطل	٦,٣٦		٨,٥
دجاجة ، واحدة	٨,٣٨		١١
بيض ، ١٢	٥,٢٧		٧
خبز ، رغيف	٩,٣٠	١	
لبن ، لتر	٤,٣٥		٤
شاي، رطل (انكليزي)	٣٩	٤	
بن ، رطل »	٨,٣٨		١١
بطاطا ، رطل »	١,٠٨		١,٥
كرنب ، واحدة	١,٢٤		٢
تين ، رطل (انكليزي)	٠,٣٢		١
عنب ، رطل »	١,٢٤		٢
بطيخ ، رطل »	٦		٧

لامكان المقارنة بالبيانات المعبر عنها بالفرنكات ، يجب استخدام سعر فرنك واحد = ٥ قروش . خلال السبعينات لم يكن العمال المأجورون المصريون يكسبون اكثر مما كانوا في الستينات ، اي ٥ — ١٠ قروش في اليوم ، وبالتالي فان القوة الشرائية يمكن حسابها تقريبا . وطبقا لـ « ماكوين » نفسه ، فان عاملا في مصنع للطرابيش كان يكسب ٨ بنس في

اليوم في المتوسط ، وفي مصانع الجلود الحكومية من ١٠ بنسات الى شلن في اليوم ، وهي بيانات تؤيد ملاحظتنا السابقة .

بمرور الوقت وقع تحول جاد في الوضع السكاني لمصر . فالسكان المصريون ، الذين كانوا في بداية القرن التاسع عشر قليلين نسبيا وكانت قواهم العاملة قد أرهقت بشدة بالتجنيد وأعمال السخرة والاوبئة (١) ، قد نموا نموا لا بأس به ، وفي نهاية القرن التاسع عشر وصلوا الى ١٠ — ١١ مليون . خلقت هذه الزيادة مشاكل قاسية في التشغيل ، لم يمكن حلها بسبب مصاعب الدولة المالية ونقص فرص العمل التي يمكن ان تفي باحتياجات هولاء السكان المتزايدين .

تجدر الاشارة الى انه اثناء تلك الفترة اجريت تعديلات معينة فيما يتعلق بتشريع الامتيازات الاجنبية الذي اسيء استخدامه لاحقاب عديدة . فنظام القضاء القنصلي ، الذي كان ينطبق رسميا على رعايا الدول ذات الامتيازات فقط ، امتد في الواقع الى المسائل القضائية المحلية ، سواء المدنية او الجنائية ، والمنازعات بين الاجانب وبين السكان المحليين . وحيث انه في تلك الاحوال كان من الصعب ايجاد حكم مقبول من كلا الطرفين ، فقد نما التدخل التحكيمي من جانب الوكلاء الاجانب ، وكثيرا ما كانت تسود حال من الفوضى الكاملة . وقد كان سعيد مهيئا لتطبيق ما قضى به الخط الهمايوني الصادر عن السلطان ، والمؤرخ في ١٨٥٦ ، على مصر ايضا ، لكنه قوبل بالمعارضة من جانب الممثلين القنصليين الاجانب . فهولاء كانوا يفضلون استخدام نفوذهم الشخصي او ضغط الدول التي يمثلونها في الاحوال المتعلقة بمطالبات بالتعويض من جانب شركات او مقاولين او بقرارات متعلقة بديون مستحقة على الخديو —

(١) في ١٨٥٣ أصاب مصر وباء قاس ، مات فيه حوالي ٨٠٠ الف نسمة ، حسب التقديرات . ومن المفارقة ، بالمقارنة بالظروف الراهنة ، انه حتى بداية القرن التاسع عشر، كانت في مصر خطط لتوطين الزنوج ومهاجرين من الصين لزيادة عدد السكان والقوة العاملة . تحققت زيادة غير قليلة في عدد السكان ابتداء من ١٨٤٠ . ومع ذلك كان العجز في القوة البشرية ما زال محسوسا في الخمسينات . وعلى سبيل المثال ، عند حفر قناة المياه العذبة من النيل الى البحر الاحمر بالاتصال بقناة السويس ، وعندما خطط لمزيد من الاستغلال الكفؤ لمنطقة الفيوم للاغراض الزراعية بحث أمر استيراد مهاجرين من سوريا بل ومن المانيا . (سنيور ، مصدر مذكور آنفا ، المجلد ٢ ، ص ١٢٧ — ١٢٨) .

على التوجه الى محاكم مختلطة تكون احكامها ملزمة ، خصوصا في ميدان الاعمال والمال ، وقد سويت هذه المشكلة الخطيرة في النهاية حسب مقترحات نوبار باشا ، احد رؤساء وزارات اسماعيل . فبعد مفاوضات مطولة اتفق في مؤتمر اسطنبول سنة ١٨٧٣ على انشاء محاكم مختلطة من مصريين واجانب باغلبية للاجانب في كل احوال الاحتكام . وتأخر الاعلان عن انشاء محاكم مختلطة حتى ٢٨ حزيران ١٨٧٥ ، ولم تبدأ العمل الا في اول شباط ١٨٧٦ .

بمقتضى « قانون مختلط » خاص ، كانت لهذه المحاكم الولاية في المنازعات بين المصريين والاجانب ، وبين الاجانب من البلدان المختلفة ، كما بين الحكومة والبيت المالك والاجانب . كان عدد الرعايا الاجانب في مصر في ذلك الوقت حوالي ٨٠ الف (منهم ٣٥ الف يوناني، و١٧ الف فرنسي و١٩ الف ايطالي). بقيت المحاكم المختلطة قائمة، مع تعديلات مختلفة، حتى ١٩٤٩ . رغم الخلافات الكثيرة في الرأي التي ثارت بين تلك المحاكم وبين الحكومة المصرية ، الا ان انشاءها لم يلغ مبدأ الامتيازات الاجنبية في ذاته ولا المحاكم القنصلية . في ١٩٠٥ ، عندما كان البريطانيون متمترسون بالفعل في مصر، كان القنصل العام ما زال يشكو من انه « من المستحيل تغيير اي قانون يتعلق بالاوروبيين بدون الموافقة الاجماعية لجميع الدول الاوروبية تقريبا والولايات المتحدة الامريكية » (١) ، وان هذه الموافقة من النادر ان تتحقق. وقد استمر هذا الوضع في الحقيقة حتى الحرب العالمية الاولى ، عندما اعلنت الحماية البريطانية رسميا على مصر .

كما سبق ان ذكرنا ، ادى تدخل الباب العالي الى خلع اسماعيل واستبداله بتوفيق (٢٦ حزيران ١٨٧٩) . ومع ذلك فقد كان الوضع السياسي داخل البلاد يزداد سوءا . فانفجرت اضطرابات دامية تحت شعارات ديمقراطية ووطنية ، موجهة ضد الخديو و « الرقابة الثنائية » التي كانت الحاكم الفعلي . وقد غذتها مرارة الضباط والجنود بسبب خفض القوات المسلحة . وقامت الحكومة الوطنية ، التي فرضتها على توفيق جماعة عرابي من ضباط الجيش، بشل الرقابة الثنائية (من ايلول ١٨٨١ – الى ايلول ١٨٨٢) . وطلب الفرنسيون ان يشاركهم الأنجليز في اتخاذ اجراءات للسيطرة على الموقف ، لكن بريطانيا فضلت تدخلا تركيا او دوليا،

(١) تقارير الى جلالتها مرفوعة من القنصل العام . لندن ، ١٩٠٦ ، ص ٢ .

الى ان بدات الاضطرابات المعادية للاجانب في الاسكندرية . هذه المرة تصرف البريطانيون بنشاط لا يكل ، رغم ان عرابي نفسه كان قد نجح في قمع الاضطرابات ومنعها من الانتشار . وكسب اليد الطولى من كانوا يزعمون ان الحكم البريطاني لمصر كان امرا حيويا للمصالح البريطانية كما هو أمر حيوي للمصالح المصرية (١) . وانها لمفارقة تاريخية شهيرة أن الغزو تم اثناء رئاسة جلاد ستون ، الخصم الرئيسي في الماضي لاحتلال مصر .

عندما رفض المصريون الانصياع للانذار البريطاني الذي يطالب بوقف أعمال التحصينات في الاسكندرية (وهذه المرة رفض الفرنسيون المشاركة) قصف الانجليز الاسكندرية في تموز ١٨٨٢ . واضطر عرابي الى الانسحاب من المدينة المحترقة . وكانت عملية الاسكندرية علامة على بداية السيطرة البريطانية المنفردة على مصر ، التي أعقبت هزيمة عرابي في معركة التل الكبير الحاسمة في ١٣ ايلول ١٨٨٢ (٢) .

٧ – سيطرة البريطانيين الاقتصادية والسياسية

الغى خديو مصر الرقابة الثنائية في ١٨٨٣ ، وانتقلت السيطرة الفعلية الى ايدي وكيل بريطاني ، هو « ايفيلين بارنغ » (لورد كرومر فيما بعد) . كان بارنغ قبل ذلك ، منذ ١٨٧٧ ، عضوا في مجلس الصندوق ، وعمل منذ ١٨٧٩ كأحد مراقبي الحسابات اللذين ينوبان عن بريطانيا وفرنسا. وفي ١٨٨٠ سافر الى الهند لمدة عامين واستدعي للعودة الى مصر عند قيام ثورة عرابي باشا ليحل محل القنصل العام السابق «ماليه» . والآن انتقلت الادارة الفعلية لشؤون الدولة الى يديه بصفته الرسمية كوكيل بريطاني وقنصل عام . وعمل في هذه الوظيفة من ايلول ١٨٨٣ حتى ١٩٠٧ .

كان الحكم البريطاني في مصر غير مباشر . استمر الخديو يعين

(١) ف. ميلنر : « انكلترا في مصر » ، ص ١٢ – ٣٥ . ا. ديسي : « مستقبل مصر » ، ١٨٧٨ ، المجلد الاول ، ص ٢٢٥ – ٢٤٥ .

(٢) اكتفت تركيا ، وقتها ، ببيان وقعه في القسطنطينية في تموز ١٨٨٢ ممثلو بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا وهنغاريا وايطاليا وروسيا . تتعهد تلك الدول بمقتضاه أن تمتنع عن السعي الى مزايا اقليمية او تجارية او غيرها كنتيجة للوضع الذي جد في مصر . ولم توقع الاتفاق الخاص مع بريطانيا فيما يتعلق بمصر الا في ١٨٨٧ . وطبقا له ، تأكد الوضع الراهن لمدة ٣ سنوات ، لكن النصوص ، التي سمح بموجبها للبريطانيين بابقاء قواتهم في مصر ، تحت شروط معينة ، استخدمت كمبرر كاف للاستمرار حتى الحرب العالمية الاولى .

حكومة تتكون من مصريين ، لكن كرومر كان ممثلا في كل ادارة بمستشار بريطاني كانت « نصيحته » تفصل في كل مسألة متنازع عليها وتقرر السياسات طبقا لمباديء وضعها كرومر .

بارتقاء عباس الثاني العرش في ١٨٩٢ ، زاد النفوذ الانجليزي أكثر ، بعد ان فشلت محاولة الخديو للحد منه (١) . تميزت المرحلة الاولى من الحكم البريطاني بالنزاع مع فرنسا ، والاتهامات المتبادلة ، والصراع على السودان (حادث فاشودا) وبشكوك ضخمة من جانب البريطانيين حول سلامة الاستمرار في احتلال مصر . وفي الجانب الاخر ، ادى اخضاع البلاد من قبل الغرب الى تكون حركات ثورية ضد الاجانب ، الذين كانوا قد تغلغلوا في المراكز الرئيسية في اعقاب الرقابة البريطانية ـ الفرنسية ، ووجدت موجة متنامية من العداء للاجانب .

كان أحد الشخصيات الرئيسية في حركة الاحياء الوطني جمال الدين الافغاني ، الذي ذهب الى القاهرة بعد ان أبعد من اسطنبول ، وعاش في القاهرة من ١٨٧١ حتى ١٨٧٩ . وهناك بشر بالتحرر من ربقة المستغلين ، ومن نفوذ الغرب ، والمحافظة على القيم الاساسية للاسلام مع الاستفادة من عناصر معينة من التقدم الغربي . وكان هذا الملمح الاخير على وجه الخصوص بارزا في خط نشاط محمد عبده ، الذي برز كقائد للحركة الاسلامية الجديدة ، خصوصا عندما اصبح مفتي مصر وعميد جامعة الازهر . وثمة اهمية اساسية للاجراء الذي اتخذه محمد عبده ، بمبادرة من الحكومة المصرية في ١٩٠٣ ، بنشر الفتوى التي فسرت الشريعة الاسلامية على نحو يميز بين الربح المشروع ، وبالتالي المسموح به ، وبين الذي يأتي من القروض وبين الفوائد الربوية ، التي يحرمها الدين . وادخل المفتي الفائدة المصرفية ضمن الارباح المسموح بها وهكذا فتح الامكانيات لمعاملات مالية مشروعة بدلا من الاضطراب السائد والتحايل من القانون .

في ١٨٩٥ تأسس الحزب الوطني ، محمولا على امواج الكراهية ضد البريطانيين ، الذين قاموا باعمال القسوة ضد المصريين . وكان على رأس الحزب مصطفى كامل ، الذي تبنى شعار مصر للمصريين . سعى كرومر الى الاعتماد على الحركات الاكثر اعتدالا ، مثل حزب الامة (خصوصا سعد

---

(١) احبط كرومر في كانون الثاني ١٨٩٣ محاولة تعتبر من قبيل الانقلاب المعادي للبريطانيين بتأييد من الخديو .

زغلول ، احد قادته المركزيين الذي ترك هذا الحزب فيما بعد وانضم الى التيار المتطرف) . وحاول ان يسير على نهج معتدل ، نظرا لحقيقة ان ٧٨٪ من الدين المصري والاستثمارات كانت في أيدي الاجانب . وقد أملت هذه الحقيقة ايضا الى حد غير قليل سياسة مصر الاقتصادية في زمن كرومر حتى الحرب العالمية الاولى ، حيث كان تحقيق التوازن المالي للبلاد هو الهدف المركزي .

اتخذ كرومر اجراءات عديدة لتحسين حال الزراعة . فألغى السخرة(١) وبذلك جعل من الممكن توفير مزيد من العمل في الزراعة المصرية . وشجع توسيع المساحات المزروعة ، خصوصا بتوفير الدعم المالي لانشاء القناطر والسدود على الدلتا (اكمال قناطر الدلتا في ١٨٩٠) وقرب اسوان (بدأ العمل في ١٨٩٨ ، وبدأ تشغيل السد في ١٩٠٤) . عقب التحسين في الري ، الذي رفع خصوبة الارض ، تحققت زيادة كبيرة في أسعار الاراضي . فعلى جانب ترعة الاسماعيلية ، على سبيل المثال ، ارتفعت الاسعار من ٣٫٦٨ جنيها مصريا للفدان في ١٩٠٢ الى ٧٫٢٧ جنيه مصري في ١٩٠٥ ، وبالتالي ازدهرت الاعمال العقارية ، ومن بين الـ ١٦٠ شركة التي انشئت بين ١٩٠٠ و ١٩٠٧ ، ٥١٪ كانت تشتغل في حيازة واعداد وزراعة وبيع الاراضي . وقد انتهى مؤقتا تحقيق الربح والمضاربة في هذا الميدان في ١٩٠٧ بتوقف القروض من أوروبا . وفي السنوات من ١٨٩٦ الى ١٩٠٥ ، تحت اشراف سير ويليام ويلكوكس ، أجرى مسح واسع للاراضي ، يشمل تعيين حدود ملكيات الارض واعادة تقييم الاراضي لاغراض الضرائب . وقد

---

(١) كانت السخرة في الماضي اساسية للمحافظة على شبكة قنوات الري . حتى في الثمانينات من القرن التاسع عشر كان لا بد ان يكون الغاؤها تدريجيا ، مع الزيادة في ايراد الحكومة وامكان الدفع نقدا مقابل العمل الذي ينجز . وكان الغاء السخرة مربوطا باقتراحات بخفض ضرائب الارض ، على العكس من رأي نوبار باشا الذي كان يعتقد انها يجب أن تبقى نافذة حتى يمكن الغاء السخرة . ونجح نوبار في الحصول على موافقة كرومر واللورد سالسبوري ، الذي عرض عليه الامر لاتخاذ قرار نهائي ، بتخصيص ٢٥٠ الف جنيه استرليني من الايراد العام للخزانة لدفع النفقات الناجمة عن الغاء السخرة . وعارض حملة الصكوك الاجانب هذا الاجراء ، باعتباره يؤثر في زعمهم ، على سداد قسائم ديونهم .

أدت خلافات الرأي بين بريطانيا (التي أيدت نوبار) وبقية الدول (التي ساندت مواطنيها الدائنين) الى تأخير الالغاء النهائي للسخرة حتى ١٨٩٢ . وعلى كل فقد ألغيت السخرة في أعمال القناة في ١٨٨٩ .

شمل ٣ر٣٨٥ قرية و ١ر١٠٠ر٠٠٠ من ملاك الاراضي وضمن دخلا اكثر انتظاما للخزانة من ناحية ، بينما منح الفلاحين احساسا اكبر بالامان في ملكياتهم ، وأدى الى توزيع اكثر عدالة للضرائب من الناحية الاخرى .

من حيث المبدأ ، ادرك كرومر اهمية التعليم لبلد متخلف مثل مصر ، لكن ما تحقق في هذا الميدان كان قليلا . وقد جاء النقد على حساب هذه النقطة ضد الادارة البريطانية ليس فقط من الدوائر المصرية انما ايضا من البريطانيين أنفسهم ، مثل لجنة ميلنر (١) . خصص للتعليم ١ر٥ ٪ من انفاق الدولة في السنوات ١٨٨٢ الى ١٩٠١ . ورغم زيادة معينة في الحقبة الاولى من القرن الحالي بلغت ٣ ٪ ، فان النسبة عادت الى الانخفاض الى ١ر٧ ٪ في ١٩٢٠ / ١٩٢١ . كان كرومر ، الذي تمسك بأساليب ادارية محافظة ، مهتما بتدريب المصريين على القيام بنصيبهم من المسؤولية (خصوصا في المجال المالي حيث بدا له ان معالجة تدهور الاحوال المالية هو الاول في ترتيب الاولويات) . الغى التعليم المجاني (الذي اعلنه محمد علي ، والغاه عباس ، ثم اعاده اسماعيل ، لكنه في الحقيقة كان يقدم مجانا للطبقات الميسورة وحدها) ، وبدأ في تحصيل رسوم مدرسية على نحو متزايد ، وحاول أن يبني نظاما لدفع الرسوم مصحوبا بمعونات لغير القادرين على الدفع . وفي ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك في مصر كانت المنجزات بالغة الضآلة . وبالذات ، أهمل التعليم الابتدائي ، وقد أشار ميلنر الى « الهرم المقلوب » ، لنظام التعليم المصري الذي يضم عددا من المدارس العالية للنخبة ، تتمتع بدعم حكومي ، على القمة الواسعة نسبيا ، وتعليما ابتدائيا سيئا مهملا في القاعدة الضيقة (٢) .

---

(١) استفاد النقاد المصريون كثيرا من الاسباب التي ساقها كرومر ضد التطور فائق السرعة لنظام التعليم ، كما عبر عنها في تقاريره ، أي الاخطار المتضمنة في انتشار الافكار المبالغة في التقدمية . (راجع م. صبري : « الثورة المصرية ، ١٩١٩ » ، ص ١٢٤) .

(٢) يشبه التعليم في مصر هرما مقلوبا . فقد انشئت مدارس عالية على يد محمد علي لتخرج موظفين حكوميين . وقصرت وزارة التعليم العام اهتمامها على تلك المدارس منذ ذلك الحين ، وأهملت الأسس التي يجب أن تقوم عليها . فبينما انفقت الحكومة في ١٨٦٧ أكثر من ٩٣ الف جنيه مصري ، مأخوذة من جيوب الكتلة العامة لدافعي الضرائب ، على تعليم حوالي ١١ الف تلميذ أغلبهم من الطبقات الميسورة ، وأساسا لمهن الموظفين العموميين او المحامين ، وجد ١٨٠ الفا لهم مكانا في مدارس القرى او المساجد التي تنفق عليها كلية الجهود الطوعية للشعب . في تلك المدارس التقليدية ، التي لا تخلو من شبه بمدارس النساء في انجلترا ، كان التعليم « يشمل نظريا او على الاقل ـ القرآن والقراءة والكتابة =

كان على كرومر ان يعالج باديء بدء الوضع المالي المعقد الذي اصبح اكثر حدة أثناء تغيير الحكومة ، بسبب النفقات التي انفقت على اعالة جيش الاحتلال والتعويض المستحق الدفع فيما يتعلق باضطرابات الاسكندرية . ألغيت « الرقابة الثنائية » لكن « الصندوق » ، أي صندوق الدين الاجنبي ، واصل البقاء والمطالبة بحصته من ايراد مصر . كان على انجلترا ، التي اصبحت الان مسؤولة مباشرة عن ادارة شئون مصر والتي كان مستشارها المالي يشارك في اجتماعات الوزارة ، ان تعارض في مطالب الدائنين كي تمنع افلاس الدولة من جديد . وبعد كثير من المنازعات ، وقع اتفاق في لندن في آذار ١٨٨٥ سويت بمقتضاه المسائل المتنازع عليها . وسهل قرض جديد ، بضمانات دولية ، قيمته اكثر من ٩ مليون جنيه استرليني ، المدفوعات العاجلة ، بما فيها تعويضات الاسكندرية . كان على الاجانب في مصر ان يدفعوا ضرائب اقامة ، وطوابع ورسوم ترخيص. ومنحت مصر مهلة سنتين كي تدفع الفوائد المستحقة على الدين « الممتاز » والدين « الموحد » . تكفلت مجموعة اضافية كاملة من النصوص بتسوية العلاقات بين الصندوق وبين مصر ، بمنح تسهيلات غير قليلة للخزانة المصرية . لكنه تقرر ان كل فائض الميزانية الجارية يوزع بالتساوي بين « الصندوق » وبين الخزانة المصرية ، أي انه ، فوق وبالاضافة الى الانفاق الاداري المقرر، تكون مصر حرة في أن تنفق النصف فقط من الايراد الاضافي. وقد أعاق هذا الى حد غير قليل نشاط الحكومة في ميدان التنمية والانفاق الاجتماعي . ولم يسمح المستشار المالي البريطاني الا في مرحلة متأخرة بانشاء حساب احتياطي من الفائض لاغراض الاستثمارات والنفقات الخاصة بموافقة « ادارة الدين » .

بمرور الزمن تحسن الوضع المالي تحسنا لا باس به . فمع توقيع اتفاق ١٩٠٤ مع فرنسا الذي نسق المصالح البريطانية والفرنسية في افريقيا ، اصبح وضع الانجليز في مصر اكثر يسرا . ومن وقتها بذلت الجهود من أجل مزيد من الكفاءة الادارية ، وأدخل مزيد من التحسينات في ادارة الشئون المالية . وقصرت مهام « الصندوق » على تلقي الايرادات

= ومباديء الحساب . لكنه عمليا ، نظرا لجهل المعلمين ، كان التعليم عادة مقصورا على حفظ القرآن بالاستظهار دون فهم . نتيجة لهذا الاهمال للتعليم الابتدائي ، فان اكثر من ٩١ ٪ من السكان كانوا عاجزين عن القراءة والكتابة » . (ميلنر ، مصدر مذكور سابقا ، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢) .

نيابة عن حملة الصكوك ، ونقل الى الحكومة المصرية ولم يعد له سلطةادارية فيما يتعلق بمصر . وكما يقرر كرومر نفسه في كتابـه « مصر الحديثة » ، كان يهدف الى تخفيف عبء الضرائب التي تثقل على السكان اكثر مما يهدف الى تنفيذ خطط تنمية واسعة . وطبقا لبيانات اضافية وجدت في التقارير الخ ، انخفضت نسبة الضرائب بالنسبة للنسمة من السكان من جنيـه استرليني وشلن واحد وبنس واحد ونصف في ١٨٨٢ الى ١٥ شلن و ٢ بنس في ١٩٠٢ والى ادنى من ذلك في ١٩٠٥ (١) . تثور بعض الشكوك حول مـا اذا كان هذا الانخفاض في المعدل مبررا من وجهة نظر تطور البلاد ، واذا ما كان من الافضل ، ربما ، ان يتحقق توزيعمختلف للضرائب. فينفس الوقت تمت في ايام كرومر استثمارات جديدة تقارب الـ ٢٠ مليون جنيـه مصري ـ اساسا في السكك الحديدية ، والسدود والقنوات . ورغـم القروض الجديدة التي استخدمت للتحويل ، والاشغال العامة ، الـخ ، فقد نجح في خفض رصيد الدين ككل من ٩٦٫٥ مليون جنيه مصـري في ١٨٨٣ الى ٨٧٫٤ مليون جنيه مصري في ١٩٠٦ ، أي بـ ٩ مليون جنيـه مصري (٢) . كذلك تحقق في المدفوعات السنوية للفوائـد انخفاض يصـل الى ٩٠٠ الف جنيه مصري مـن ٣٫٣٦٨٫٠٠٠ جنيه مصري سنويا . وقد اصبح ممكنا بفضل فائض الخزانة المصرية الذي تراكم في السنوات مـن ١٨٨٦ ـ ١٩٠٦ فبلغ ٢٧٫٥ مليون جنيه مصري . ان الميزانية السنويـة العادية ، التي وقفت في ١٨٨٣ عند نفقات تبلغ ٨٫٦ مليون جنيه مصـري وايرادات تبلغ ٨٫٩ مليون جنيه مصري ، ارتفعت في ١٩٠٦ الـى ١٢٫٤ مليون جنيه مصري للنفقات و ١٥٫٣ مليون جنيـه مصري للايرادات (٣) . جاءت الايرادات الزائدة نتيجة لاساليب الجباية المحسنة واكتشاف مصادر جديدةللدخل(٤) . استمر حصول فوائض في الميزانية في زمن خلفاءكرومر،

---

(١) يورد الكتاب الاحصائي لمصر لسنة ١٩١٦ ان المتوسط السنوي للشخص في ١٩٠٥ كان ٠٫٩٦٩ من الجنيه المصري وفي ١٩١٣ ـ ٠٫٩٣٥ من الجنيه المصري .

(٢) يجب ان يؤخذ في الاعتبار انه حتى ١٨٩١ ارتفع الدين من ٨٫١٠٦ مليـون جنيـه مصري ، وعلى ذلك فان الانخفاض بين ١٨٩١ و ١٩٠٦ كان في الحقيقة كبيرا .

(٣) كرومر : « مصر الحديثة » ، ماكميلان ، لندن ١٩٠٨ ، ص ٢٨٦ .

(٤) في ١٩٠٣ حرمت زراعـة التبغ ، بفرض تأمين ايـراد للحكومـة ، مـن الرسوم الجمركية . وقد هاجم علي بك كامـل ، نائـب رئيس الحـزب الوطنـي المصري ، الادارة البريطانية بعنف ، لفشلها في الوصول بأساليب جباية الضرائب الـى مستـوى كاف مـن الكفاءة . وأوضح انه بين ١٨٨٢ و ١٩٠٨ لم يزد الدخل من ضرائب الاراضي والمحاصيـل =

جورست وكتشنر . وهكذا أصبح ممكنا تجنيب احتياطي مع تحقيقالتحويل المنتظم للنفقات . في ١٩١٣ ، وصل الدين ، بعد خصم ارصدة احتياطـي الدولة، الى ٨٩ مليونجنيهمصري، اي أكثر بقليل منمستوى ١٩٠٦ وأقل من ١٨٩١ بـ ١٦ مليون جنيه . في الجدول التالي ينعكس عبء ميزانيـة الحكومة وميزان المدفوعات من مطالبات الفوائد السنوية وانخفاضهـا التدريجي ، ويظهر الجدول الفوائد كنسبة مئوية من قيمـة الصادرات (آخذا في الاعتبار تحويل مدفوعات الفوائد الى الدائنين في الخارج) .

جـدول رقم (١٣)

أعبـاء الفوائد على الاقتصاد المصري خلال فترة ١٨٨٠ ـ ١٩٢٩

الفترة	معدل الفوائد السنوية (بآلاف الجنيهـات المصرية)	معدل الايراد الحكومـي السنوي (بالاف الجنيهات المصرية)	معدل الصادرات السنوية (بآلاف الجنيهات المصرية)	الفوائدالسنوية كنسبةمن:	
				ايراد الحكومة	الصادرات
١٨٨٠ ـ ١٨٨٩	٤,١٣٧	١١,٤٨٨	١١,٨٧١	٣٦	٣٥
١٨٩٠ ـ ١٨٩٩	٣,٩٢٠	١١,٢٢٨	١٢,٥٧٣	٣٥	٣١
١٩٠٠ ـ ١٩٠٩	٣,٦٧٣	١٤,٩٠٩	١٥,٧٦٩	٢٥	٢٣
١٩١٠ ـ ١٩١٩	٣,٤٥٥	٢٠,٦٦٦	٣٢,٩٠٨	١٧	١١
١٩٢٠ ـ ١٩٢٩	٣,٤٤٤	٣٧,٣١٧	٥٩,٩٥١	٩	٦

ان هذا يبين بلا شك تقدما ملموسا في التطور المالي للبلاد . نتيجـة له تحقق انخفاض مطلق ، رغم انه تدريجي فقط ، في مطالبات الفوائـد ، مشكلا انخفاضا نسبيا بارزا جدا بالمقارنة الى ايراد الدولة والـى صادرات البلاد .

كسرت سياسة كرومـر المعتدلـة حدة الحركـة الوطنيـة . ولكن

= بالمرة . لكن حتى ارقامه تثبت ان الايراد من رسوم الجمارك قد تضاعف ست مرآت ، ومن السكك الحديدية والبرق والبريد ثلاث مرات ومن المحاكم ست مرات . في ظل ظروف الفقر التي يعيشها القطاع الريفي من السكان ، يمكن اعتبار هذه البيانات دليلا على سياسة مالية اكثر سلامة من السياسة التي كانت متبعة من قبل .

تدهور الوضع في زمن جورست ، الذي خلف كرومر في ١٩٠٧ . وفي انجلترا كانت في الحكم حكومة من حزب الاحرار ، قامت ، بتوصية من جورست ، باصدار تعليمات بعدد من الاصلاحات لصالح الحكم الذاتي المصري ، ومع ذلك اعترض الموظفون ورجال الاعمال البريطانيون الذين كانوا يعيشون عندئذ في مصر على التنازلات ولم ينفذ جورست مقترحات الاصلاح . في نفس الوقت ، كانت الاحداث في تركيا العثمانية ، حيث كان حزب تركيا الفتاة قد صعد الى السلطة ، لا تقصر في مباشرة تأثيرها على مصر . في شباط ١٩١٠ ، اغتيل رئيس الوزراء بطرس باشا غالي المنحدر من اصل قبطي ، بعد اتهامه من جانب الوطنيين بانتهاج سياسة موالية للبريطانيين (وهو أتهام كان يوجه ضد الطائفة القبطية بأكملها) ولابرامه اتفاقا جديدا بشأن قناة السويس لغير صالح مصر . وفي ١٩١١ ، مات جورست ، وخلفه لورد كتشنر .

قدمت الحكومة في لندن ووكيلها في مصر سببين رئيسيين لاستمرار الاحتلال البريطاني : آ) ان قناة السويس قد تستخدم كوسيلة لنشر النفوذ الالماني في المنطقة بأكملها (انظر بعده) . ب) الحاجة لحماية الاستثمارات البريطانية الضخمة في مصر (١) . تبني كتشنر سياسة القبضة القوية ، لكنه حاول في نفس الوقت ان ينفذ عددا من الاصلاحات في المجال السياسي والاقتصادي . ففي زمنه ،تلقت مصر « قانونا دستوريا » جديدا (في ١٩١٣) نص على توسيع الحقوق المدنية (الحكم الذاتي) ، خصوصا عن طريق انشاء جمعية تشريعية — هذه المرة مكونة من اغلبية من الممثلين المنتخبين (٦٦) في مقابل أقلية من الممثلين المعينين من قبل الحكومة (١٧)ولها سلطات أوسع مما سبقها من مؤسسات من نفس النوع (٢) . حتى ولو كانت الجمعية التشريعية الجديدة تفتقر

---

(١) بلغت الاستثمارات البريطانية في مصر ٣٠ مليون جنيه استرليني في ١٩١٤ . من جهة اخرى ، من الممكن فهم الحساسية الفرنسية نحو السياسة البريطانية في مصر عن طيب خاطر ، باعتبار ان الاستثمارات الفرنسية في مصر بلغت ٤٦ مليون جنيه استرليني .

(٢) منذ عهد اسماعيل ، في ١٨٦٧ ، أنشئت جمعية تمثيلية ، تتكون من المشايخ ، كي ترضي دافعي الضرائب وممثليهم المخولين . وفي ١٨٨٣ (اول ايار) صدر « قانون دستوري » يدعو الى انشاء مجالس اقليمية ، ومجلس تشريعي ، وجمعية عمومية ومجلس للحكومة . وكانت العملية الانتخابية موجهة صراحة نحو تمثيل الاعيان . لكن القانون لم ينفذ ، والغي النص الخاص بمجلس الحكومة رسميا في ١٨٨٤ .

الى أي نفوذ ملزم بعيد المدى على الهيئات التنفيذية ، فان مداولاتها العلنية وثقل تمثيلها قاما بدور هام في حياة مصر في ذلك الوقت .

أعطي اهتمام غير قليل لمشاكل الري والزراعة ، وأنشئت وزارة للزراعة في ١٩١١ . وتمت تعلية خزان أسوان وزدات طاقته من بليون متر مكعب (١٩٠٤) الى ٣ر٢ بليون متر مكعب (١٩١٢) . وزادت المساحة المزروعة الى ٥ر٥ مليون فدان ، والمساحة المحصولية الى ٧ر٧ مليون فدان في ١٩١٣ . وفي ٤ كانون الاول ١٩١٢ ، نشر التعديل المعروف بـ « قانون الافدنة الخمسة » ، على نسق القانون الهندي المعروف باسم « قانون البنجاب » لنقل ملكية الاراضي ، الذي استهدف منع مصادرة الوحدات الزراعية الصغيرة (خمسة افدنة فأقل) بسبب كون الارض مرهونة بسبب الديون . كانت تجربة الماضي قد أثبتت ان كثيرا من المزارعين قد فقدوا أراضيهم المرهونة بسبب عجزهم عن الوفاء بالالتزامات الثقيلة نحو الدائنين. لعب الانخفاض الذي كاد يكون مستمرا في اسعار المنتجات الزراعية في الثمانينات والتسعينات دورا هاما في دفع احوال المزارع الى مزيد من التردي وخصوصا الانخفاض في اسعار القطن ، الذي اعقبه السكر والقمح والشعير والبقول (١) . كانت الخدمة التي قدمها البنك الزراعي ، الذي أنشيء في ١٩٠٢ ، محدودة . أدت هذه الواقعة الى فشل القانون ، فخلال نفس السنة التي صدر فيها القانون ، منح البنك الزراعي قروضا لـ ٢٣ ألف مزارع قيمتها الاجمالية مليون جنيه مصري ، أي بمعدل ٤٣ جنيه مصري للواحد . وكان المعدل لمعظم المقترضين أقل من ذلك بكثير حيث ان جزءا من القرض « تسرب » الى اصحاب الضياع . فوق ذلك ، فان العدد الاجمالي للمقترضين كان يشكل ما بين ١ — ٢ ٪ من المزارعين . وكان على بعض المزارعين الذين لم تكن لديهم الوسائل لسداد الديون ولتشغيل الرأسمال ان يتحولوا الى العمل المأجور في الزراعة ، وان ينتقلوا الى المدينة . وأصبح جزء آخر، المتمسك بأرضه، مدينا بشكل متزايد لمقرضي النقود الذين رفعوا ، بعد القانون الجديد ، سعر الفائدة الذي كان في الاصل ربويا . وهكذا فشل القانون في تحقيق غرضه . من الناحية الاخرى كان كتشنر اكثر نجاحا في اصلاح آخر ، هو انهاء اشراف الخديو الشخصي

---

(١) عانت اوروبا ايضا من الانكماش الاقتصادي في ذلك الوقت (وكان هذا هو السبب في انخفاض اسعار القطن المصري) لكن الضرر الذي وقع على مصر ، التي كانت قد اصبحت تعتمد اعتمادا حاسما على القطن ، كان قاسيا جدا .

على أرصدة الاوقاف وسلم الاشراف عليها الى وزارة خاصة اقيمت لهـذا الغرض . وفي ميزانية سنة ١٩١٥ – ١٩١٦ كانت النتائج الايجابية لهذا الترتيب الجديد قد اصبحت محسوسة . فبدلا من العجز التقليدي بدأ هذا القطاع يظهر فائضا .

في الميدان السياسي زادت الكراهية ضد الاجانب ، فبدوا في نظر السكان المحليين مصدرا لكل الكوارث والنكبات . واشار الزعماء الوطنيون الى جيش الموظفين البريطانيين وغيرهم من الاجانب الذين كانوا يسيطرون على كل المراكز الهامة في البلاد . فقد ارتفع رقم الموظفين البريطانيين وحدهم من حوالي مئة في بداية الاحتلال الى الف واكثر في التسعينات . التوتر الداخلي في مصر ، الى جانب انضمام السلطان التركي الى المعسكر الالماني عند اندلاع الحرب العالمية الاولى ، حدا بالانجليز الى فرض الحكم العسكري في مصر واعلانها محمية بريطانية في ١٨ كانون الاول ١٩١٤ وعزل عباس الثاني ، وعين مكانه حسين ، ابن اسماعيل ، بلقب سلطان .

٨ . الاقتصاد المصري عشية الحرب العالمية الاولى

اثناء الفترة الزاخرة بالاحداث ، التي تناولناها بالوصف ، وقعت تغيرات لها أهميتها في مختلف مجالات الاقتصاد المصري . وتميزت نهاية الفترة محل البحث على وجه الخصوص بالتطورات في النقود وفي المصرفية المركزية . بدأ النظام النقدي القائم على معدنين ، الذي ابتدعه اصلاح محمد علي في ١٨٣٤ ، في التحلل بسرعة بالانخفاض في اسعار الفضة الذي بدأ تدريجيا ثم اتخذ شكل الكارثة بعد ١٨٦٠ وفي ١٨٧٣ ، على التوالي ، عندما وصلت نسبتها الى الذهب الى ١:٣٥ بدلا من ١:١٥ . ازدهرت المضاربة في تجارة المعادن والنقود ، تنشطها التغيرات الموسمية في سوق القطن التي تؤدي الى تدفق الذهب الى البلاد ومن البلاد . وشاع اختزان الذهب والعملات واغرقت العملات الاجنبية السوق مرة اخرى . كان من الضروري موازنة هذه التقلبات وان يتحقق توجيه ورقابة مركزين على سيولة النقود . لكن الامر ترك حتى ١٨٨٥ ، عندما انشأ اصلاح نقدي جديد للجنيه المصري اساسا معدنيا واحدا هو الذهب ، وقصر في نفس الوقت العملات الذهبية المتداولة على ٤٠ قرش كحد أقصى ، والعملات البرونزية والنيكلية على ٨ قروش للنسمة . كذلك اقتصرت العملات الاجنبية المقبولة من الخزانة على عدد قليل من العملات .

كان الاجراء الآخر الذي اتخذ يتجه الى ايجاد ترتيبات مصرفية مركزية . ففي ٢٥ حزيران ١٨٩٨ تلقى البنك الاهلي المصري ، الذي كان قد انشيء في تلك السنة كبنك تجاري ، الحق المطلق في اصدار اوراق نقود ذات صفة قانونية في مصر والسودان . وأنشئت ادارة اصدار منفصلة متميزة عن القطاع التجاري للبنك . كانت فكرة استخدام عملة ورقية قد تشكلت منذ زمن اسماعيل لكنه اعترض عليها على اساس ان الفلاح ما زال عاجزا عن استيعاب الفكرة . ظهرت اوراق البنك الاهلي النقدية في بداية القرن الحالي واخذت تكتسب الثقة تدريجيا في دوائر الاعمال . وكانت الفروع الاقليمية لبعض البنوك ما زالت تحاول الحصول على خصم على الدفع بتلك الاوراق ، لكن هذا ايضا توقف بسرعة عند تدخل البنك الاهلي . حتى ١٩١٤ كانت الاوراق النقدية قابلة للتحويل الى الذهب . ولكن أدى ارتفاع اسعار القطن وارتفاع الانفاق المحلي للقوات المسلحة اثناء الحرب الى تضخم كمية الاوراق النقدية ، بينما استخدم جزء من احتياطي الذهب ، بناء على طلب بريطاني ، لتمويل الثورة العربية التي قادها حسين ، شريف مكة . وفي ١٩١٦ وضعت مباديء جديدة للتغطية ، يغطى بموجبها ٥٠ ٪ من الاوراق النقدية بالذهب وبسندات على الخزانة البريطانية والخزانة المصرية ، بينما احتاجت الـ ٥٠ ٪ الباقية الى ضمانات يقوم بها البنك بموافقة الحكومة .

في ١٩٠٤ كان في التداول ٤٥٤ الف جنيه مصري من الاوراق النقدية في المتوسط ، وفي نهاية ١٩١٤ وصلت كمية الاوراق النقدية الى ٨ر٢٥٠ر٠٠٠ جنيه مصري ، وفي نهاية الحرب ، في ١٩١٩ ، الى ٦٧ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه مصري . وكان لا بد من اتخاذ اجراءات جديدة للمحافظة على الميزان النقدي (انظر بعده : التطورات في فترة ما بين الحربين) .

فلننتقل الان الى ملخص للتغييرات في الزراعة . خلال السنوات من ١٨٥٨ – ١٨٧١ تحول جزء من الاراضي المؤجرة الى اراض مملوكة ملكية كاملة . وقد وفر هذا بذاته دافعا الى أساليب افضل في الزراعة . وكما سبق ان ذكرنا ، وعد قانون المقابلة بالملكية الكاملة لكل من يدفع الضريبة عن ست سنوات مقدما . وبينما ألغي القانون ذاته في اطار قانون التصفية لسنة ١٨٨٠ ، فأن التعديلات الاضافية لقانون الاراضي لسنوات ١٨٩١ – ١٨٩٦ و ١٨٩٩ ألغت التمييز بين الاراضي العشورية والاراضي الخراجية وقدمت أساسا موحدا للضرائب (٢٨ ٪ من القيمة الايجارية) .

كان تضاعف عدد صغار الحائزين (٥ فدان فأقل) بين ١٨٩٥ و ١٩١٣ (من حوالي ٧٥٠ الف ، الى مليون ونصف) ، الذي لم يصاحبه ارتفاع مماثل في المساحة المزروعة او انخفاض في عدد كبار الملاك ونصيبهم في

ملكية الاراضي (الـذي ظل في ارتفـاع حتـى ١٩٠٦) ، سببـا في تفتت الاراضي الى وحدات صغيرة . وهكذا انخفض متوسط الوحدة التي يحوزها صغار الحائزين من ٥ر١ فدان الى فدان واحد .

يبين الجدول التالي التغيرات في المساحة المنزرعة وظروف الملكية في الزراعة المصرية في السنوات من ١٨٩٦ – ١٩١٦ (طبقا للمصادر الرسمية).

جـــدول رقـــم (١٤)

التغيرات في توزيع ملكية الاراضي في مصر ، ١٨٩٦ – ١٩١٦ (١)

حجم الوحدة	١٨٩٦		١٩٠٦		١٩١٦	
	مساحة الاراضي المملوكة	عدد الملاك	مساحة الاراضي المملوكة	عدد الملاك	مساحة الاراضي المملوكة	عدد الملاك
فدان فأقل	—	—	—	—	٤٢٩,٥٣٢	١,٠٠٦,٨٦٦
١,١ — ٥ فدادين	٩٩٣,٨٤٣	٦١١,٠٧٤	١,٢٩٢,٧٨٦	١,٠٨٤,٠٠١	١,٠٢٠,٩٢٨	٤٧٣,٦٨٨
٥,١ — ١٠ »	٥٦٥,٨١٠	٨٠,٨١٠	٥٣٨,١١١	٧٦,٩٣٥	٥٢٨,٥٦٠	٧٦,٦٤١
١٠,١ — ٢٠ »	٥٧٤,٠٨٤	٤١,٢٧٦	٥١٢,١٩٩	٣٦,٩٥١	٥٠٩,٩٩١	٣٦,٩٨٢
٢٠,١ — ٤٩,٩ فدان	٦٧٥,٦٣٩	٢٢,٢٢٥	٦١١,٦٦٩	٢٠,٠٢٩	٦٠٧,٠٠٢	١٩,٨٥٢
٥٠ فدان فأكثر	٢,١٩١,٦٢٥	١١,٨٧٥	٢,٤٧٦,٠٠٧	١٢,٦٦٥	٢٣٥٦,٤٥٣	١٢,٢٩٧
اجمـــالي	٥,٠٠١,٠٠١	٧٦٧,٢٦٠	٥,٤٣٠,٧٧٢	١,٢٣٠,٥٨١	٥,٤٥٢,٤٦٦	١,٦٢٦,٣٢٦

(١) المصدر : الاحصاء السنوي المصري ، ١٩٤٨ .

أدت التحولات المالية لحكام مصر والافتقار الى اصلاح زراعي تقدمي الى سيطرة متجددة من جانب كبار الملاك لم يكن بوسع الاصلاحات المحدودة، التي تمت عشية الحرب العالمية الاولى ، ان تحد منها . انقصم العمـــود الفقري للمزارعين الصغار بالضرائب التي كانت تعتصر منهم لتغطية النفقات والقروض الجديدة . وكان الفلاحون يزرعون اساسا أرضا خراجية ، سواء كمستأجرين من الدولة او كفلاحين في خدمـة كبار مـلاك الارض . وكانت تلك هي الاراضي التي تجلب معظم الضرائب الزراعية بينما نجح كبار الملاك في نقل مدفوعاتهم الى كاهل الفلاحين . فطبقا لتحقيقات اللجنة الدوليـة لفحص مالية مصر ، كانت الاراضي الخراجية في ١٨٧٨ تبلغ ٠٠٠ر٤٨٧ر٣ فدان ، تغل ٠٠٠ر١٤٣ر٣ جنيه مصري من الضرائب ، بينما كان يجنـى ٣٣٣ الف جنيه مصري فقط من الاراضي العشورية ، التي كانت تشمـل ٠٠٠ر٣٢٣ر١ فدان . وهذا يعني انه في مقابل نسبة ١:٥ر٢ بين الفئتيـن من الارض ، كانت نسبة الضرائب ١:١٠ (كان معدل الضريبة على الاراضي الخراجية او الميري ، في ذلك الوقت ما بين ١٨ – ٢٢ شلن عن الفدان ،وعن الاراضي العشورية ٧ شلنات فقط) . رغم الضغط الذي مارسه الدائنون وممثلوهم في الصندوق ، فقد خفف عبء الضرائب عن الفلاحين الى حــد ما اثناء الادارة البريطانية (انظر الفصل السابق) . ولكن منذ ١٩٠٢ ،وجد ويلكوكس من المناسب أن ينقل عن الفلاحين قولهم : « مهمـا نفضت كيس الدقيق الفارغ ، فبامكانك أن تستخرج منه بعض الدقيق بضربه بعصا » .

بفضل التطورات في الري وفي اساليب الري ، ازدادت المساحــة المزروعة اثناء الحكم البريطاني بمقدار مليون فدان . واتسع قطاع القطـن على وجه الخصوص ، وزاد انتاجه من ٢٥ر٢ مليون قنطار في ١٨٨٠ الـى ما بين ٦ و ٥ر٦ مليون في ١٩٠٢ ، و ٣ر٧ مليون قبيل اندلاع الحــرب العالمية الاولى . غير ان طابع الاقتصاد ذا المحصول الزراعي الواحد الـذي اسبغه القطن على مصر كان يتضمن صعوبات اقتصادية كبيرة ، ترجــع اما الى الامراض الزراعية ، أو الى تقلبات الاسعار بخاصة .

كذلك كانت لاساليب الري الجديدة آثار جانبية غير مرضية ، مـثل الملوحة ، واضعاف الارض بالاستغلال المجهد بمحصول بعد آخر ، اوالامراض كالبلهارسيا والملاريا . في بداية القرن العشرين ، انخفضت متوسطـات الانتاج، خصوصا القطن، بالمقارنة مع تسعينات القرن السابق. وزادت الحاجة الى تنشيط اجراءات محاربة الامراض وتخصيب التربة .

مع ذلك فان الاتجاه العام نحو الدخل المتزايد من القطن كانت لــه

فائدته الكبيرة بالنسبة للقطاعات الاخرى من الاقتصاد . فقد زاد القوة الشرائية ووسع السوق لمنتجات تلك القطاعات ، بينما كانت قيمة صادرات القطن في نهاية الثمانينات حوالي ٩ مليون جنيه استرليني في السنة ، فان المتوسط ارتفع بين ١٩١٠ ــ ١٩١٤ ، بعد ان انتهت ازمة الاسعار ، الى حوالي ٢٩ مليون جنيه مع تقلبات في مستوى الاسعار كانت تتم موازنتها بزيادة الانتاج . حتى في زراعة الحبوب حدثت زيادة بعد التوسع العام في المساحة المزروعة . وبينما انخفضت نسبة نصيب الحبوب من الانتاج الزراعي العام (والمساحة) ، اختفت من قائمة الصادرات ، بسبب تفضيل القطن ، كما بسبب المنافسة القوية في سوق الحبوب .

أدى رخاء سوق السكر الى زيادة في زراعة قصب السكر وشجع التجارب في صناعة السكر وتكريره . واستطاع هذا الفرع ايضا ان ينمو عقب التغيرات التي وقعت في أساليب الري . ومن الناحية الاخرى واجه انتاج السكر عقبات جديدة . فمعامل التكرير اقيمت على مسافات بعيدة جدا من خطوط السكك الحديدية ، وكان تنظيم المشروعات معابا وكان الفساد منتشرا وسط كثير من اداراتها . فوق ذلك ، لم يتحقق الاستقرار في اسعار السكر في السوق العالمي ، كما تأثرت مصر بالتقلبات الشديدة في الطلب والسعر .

الصورة التي قدمتها الصناعة المصرية عشية الحرب العالمية الاولى تكاد تكون غير مشجعة خصوصا اذا قورنت بخطط محمد علي الضخمة وتجاربه الجريئة . قدرت المصادر الرسمية الذين يتكسبون من الصناعة (بما فيها الحرف والصناعات المنزلية والمناجم) بـ ٤ ــ ٥ ٪ (حوالي ٦٠ ــ ٨٠ الف) من اجمالي المشتغلين بأجر في ١٨٧٥ وبـ ١٣ ٪ قبل الحرب ، لكن من المشكوك فيه ان يكون قد تم فعلا الوصول الى تلك النسبة الاخيرة (١) . في التعدين ، أظهر الفوسفات وحده ازديادا ملحوظا في

---

(١) حتى تلك المصادر نفسها تورد أرقاما مختلفة تماما في موضع آخر . وهكذا ذكر انه طبقا لاحصاء ١٩٠٧ ، كان ٣٨٠ الفا فقط من سكان يبلغ عددهم ٥ر٩ مليون (من سن ٥ سنوات فأكثر) ، أي ٤ ٪ ، كانوا يكسبون عيشهم من الصناعة . تبنى احصاء ١٩١٧ رقم ١١ مليون من السكان (مثل اعلاه) ، منهم ٤٤٣ الفا ، اي ٤ ٪ ايضا ، يشتغلون في الصناعة . يتضح من هذا ان كلا من نسبة المتكسبين من الصناعة الى اجمالي المشتغلين بالاجر ونسبة السكان الذين يكسبون عيشهم من الصناعة الى اجمالي عدد السكان كان يتراوح بين ٤ ــ ٥ ٪ خلال الفترة بين ١٨٧٥ حتى الحرب العالمية الاولى (اذا تجاهلنا رقم ١٣ ٪ عند اندلاع الحرب) .

الانتاج . فوصل انتاج صخور الفوسفات الى معدل ١٠٠ الف طن في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب . وكانت صناعة البلاد مبنية اساسا على الخامات الزراعية كالقطن ، والمحصولات الزيتية وقصب السكر . لكن حتى تلك الصناعات ، واكثر منها الصناعات المحرومة من المزايا المماثلة (كالصباغة وصناعة الخزف والصناعات الخشبية) ، كانت تعاني بشدة من منافسة المنتجات الاجنبية . ونمت نموا كبيرا صناعة السجاير المبنية على التبغ المستورد ، لكنها ايضا عانت من اجراءات الحماية الجمركية التي كان يتبعها زبائن معينون . فانطلاقا من اعتبارات اقتصادية ــ قومية ، خصوصا بعد أزمة ١٨٧٣ ، حدد المشترون الاجانب أو ألغوا مشترياتهم من هذه السلعة ، التي كانت تلعب دورا هاما في الصادرات المصرية . وأدى الضرر الذي لحق بالصادرات المصرية على هذا النحو الى تضييق قدرتها على الاستيراد فيما يتعلق بالمواد الخام ، والمخصبات ، والآلات وقطع الغيار . وهكذا عانى الانتاج بدوره ، خصوصا في ميادين اخرى غير الزراعة كالصناعات الحديثة التي كانت مصر مهتمة بتطويرها .

في ميدان المواصلات والنقل ، حيث ارسيت أسس هامة في زمن اسماعيل ، استمر التقدم حتى عشية الحرب العالمية الاولى . كان هذا محتوما في ظل ظروف تحول مكثف الى الزراعة التجارية والمعاملات الواسعة في القطن . ومنذ نهاية السبعينات حتى ١٩١٤ ، اتسعت شبكة السكك الحديدية من حوالي ٠٠٠ر٢ كيلومتر الى حوالي ٦٠٠ر٤ كيلومتر . وزادت شبكة البرق من ٣٠٠ر٩ كيلومتر الى حوالي ٠٠٠ر١١ كيلومتر . في نفس الوقت ازداد استخدام وسائل المواصلات وتحقق مستوى مرتفع الى حد ما من الربحية . وبهذا تحقق اسهام غير قليل في الميزانية ، خصوصا من السكك الحديدية التي كانت أساسا مملوكة للدولة . ولكن عند اندلاع الحرب عانى النقل بالبواخر سواء في المسافرين أو البضائع ، ردة الى الوراء .

انه لأمر مألوف انه في الوقت الذي تقيد فيه الواردات الى حد كبير ، جزئيا بسبب ظروف الحرب الدائرة في البلاد المصدرة وجزئيا بسبب انتاج البدائل واستهلاك المخزونات القائمة ، يقع تدهور أبطأ نسبيا في الصادرات بفضل الطلب الكبير على سلع التصدير المصرية ، ولذلك تحقق تحسن آخر في ميزان المدفوعات المصري .

أظهر الميزان السلعي المصري فائضا طوال فترة الحكم البريطاني حتى

الحرب العالمية الاولى ، فكانت قيمة متوسط الصادرات المصرية في ١٩١٠ – ١٩١٤ حوالي ٣٢ مليون جنيه مصري وفي الواردات حوالي ٢٥ مليون جنيه مصري . وأنفق معظم الفائض في الحساب الجاري لمستحقات الدين السنوية . وبينما كان الزعماء الوطنيون المصريون في تلك الفترة على حق في القول بأنه في السنوات التي سبقت الحرب العالمية كانت مصر في حالة من التخلف الاقتصادي الشديد ، فان محاولتهم وضع أعمال محمد علي واسماعيل في ضوء براق وتصنيفها كانجازات وتصنيف أعمال البريطانيين كمحاولات لتحطيم تلك الانجازات ، يتعارض مع الحقائق . على الاكثر يمكن ان يقال انه ، فيما عدا في المجال المالي والنقدي ، فان الحكم الامبريالي البريطاني بمراعاته لمصالحه الانانية لم يبذل اي محاولة جدية لاصلاح الضرر الذي وقع على البلاد على أيدي حكامها ، بما فيهم محمد علي ، ولا ان يمنح مصر « الدفعة الكبيرة » نحو انطلاق صناعي حديث (*) .

٩ . قناة السويس

ثلاثة احداث وقعت في مصر في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر يمكن ان توضع بين العوامل الحاسمة التي اثرت على تطور البلاد الاقتصادي والسياسي . تلك هي خلق الدين المصري « الصندوق » ، وانشاء المحاكم المختلطة ، وبناء قناة السويس . ونظرا لاهمية هذا العامل الاخير نناقشه هنا بمزيد من التوسع .

ان فكرة ربط البحر المتوسط بالبحر الاحمر وبالتالي بالمحيط الهندي لم تكن جديدة . فهيرودوت يذكر المحاولة غير الناجحة التي قام بها

(*) عجيب بالفعل رأي المؤلف الى درجة تدعو الى الشك بنزاهته . لقد أصبح هناك شبه اجماع حتى بين المؤرخين والاقتصاديين الغربيين انه بصرف النظر عن المتاعب والصعوبات الداخلية وبصرف النظر عن قصور وعي محمد علي في تصور السبيل الى نهضة مصر وتجديدها ، الا انه يمكن القول بكل تأكيد ان محاولة محمد علي كانت ، موضوعيا ، محاولة تاريخية للنهضة ولتجديد بنيان مصر وتصنيعها . وان هذه النهضة قد سحقت اساسا بفعل الاستعمار الانكليزي وحلفائه . وبعد أن تم للاستعمار الانكليزي سحق هذه النهضة ، انتقل الى مرحلة تحويل بنية الاقتصاد المصري من اقتصاد تقليدي متأخر الى اقتصاد كولونيالي متأخر . ولا يغير من هذه الحقيقة في شيء ان قطاعا اقتصاديا قد نما وآخر قد تقهقر . (راجع : « مأزق العالم الثالث » ، « التخلف والتنمية في العالم الثالث » ، « الاقتصاد السياسي للتنمية » الصادرة عن دار الحقيقة) .

المترجم

« نخو » ، ملك مصر ، ، لبناء قناة في هذا المكان ، ومحاولة « داريوس » ، ملك فارس ، بغير نجاح ، ان يربط البحر الاحمر بالفرع الشرقي من النيل ومن خلاله بالبحر المتوسط . ويذكر « ديودوريوس » الصقلي رأي داريوس بأنه كان من المعتقد وجود اختلافات في مستويات البحر المتوسط والبحر الاحمر وان ربطا مباشرا بين البحرين كان يخشى ان يسبب اغراق البحر الاحمر لمصر ، اذ كان يفترض ان مستواه أعلى . مع ذلك فان كلا من « ديودوريوس » و « سترابو » من بعده يزعمان ان « بطليموس » الثاني حفر مثل تلك القناة وتجنب مخاطر الاغراق باقامة بوابة داخل القناة كانت تفتح لفترات قصيرة فقط . وطبقا لهذه المصادر وما تلاها من مصادر، ادى انشاء القناة الى ازدهار ضخم في التجارة ، وحركة ضخمة للسفن والى نمو مدينة الاسكندرية. ومرة اخرى هناك معلومات تقول بأنه في ايام الخليفة عمر بنيت قناة جديدة بين النيل والبحر الاحمر لتأمين الامدادات من مصر الى جنوب شبه الجزيرة العربية . وليس واضحا متى خرجت هذه القناة من دائرة الاستخدام . على اي حال ، ظهرت الفكرة مرة اخرى عدة مرات بين القرنين السادس عشر والثامن عشر وبحثها ايضا نابليون ، الذي وصل الى حد اصدار الامر لمهندسيه باعداد الخطط لمثل تلك القناة . وقد رسمت بالفعل خارطة مساحة وخطة تفصيلية للقناة، بما في ذلك المنشآت على امتداد الطريق من البحر المتوسط عبر النيل الى بحيرة التمساح والبحر الاحمر ، وقدرت نفقات انشائها بـ ٣٠ مليون فرنك . وبسبب هزيمة نابليون في الشرق الاوسط وما تلاها من صراعات بين الدول لم تنفذ الخطة (١) .

في القرن التاسع عشر أثيرت مرة اخرى الافكار الخاطئة فيما يتعلق بالاختلافات في المستوى بين البحر الاحمر والبحر الابيض . وقد اثبت « تشسني » ، وهو احد أوائل الانصار المحدثين لفكرة حفر قناة السويس، خطأ تلك الافكار ، وقد استكشف المنطقة بنفسه (مناقضا فكرة الحملة الفرنسية على مصر) . وتوصل « لينان » ، الذي درس هذا الموضوع قرب

(١) هناك خطة هندسية فرنسية وضعت سنة ١٨٣٨ تقترح حفر قناة بين البحر الاحمر والدلتا ، لكنها ايضا تتضمن امكانية صالحة لربط البحر الاحمر مباشرة بالبحر المتوسط . على أي حال طبقا لتوصيات كبير مهندسي الحملة الفرنسية في ٦ كانون الاول ١٨٠٠ الى القنصل الاول (نابليون) حيث ورد فيها : « وفيما يتعلق بالمواصلات بين مختلف المواضع التجارية المصرية ، نعتقد انه من الافضل ان نتبنى اتجاهها الاصلي ، اتجاه قناة الملك، حيث تترك النيل قرب بوبسطة » . النقطة التي تدعو الى الاهتمام هنا هي الاهتمام الواضح بالطرق التجارية الداخلية لمصر ، (« وصف مصر » ، الجزء الرابع ، ص ٧٩) .

نهاية الثلاثينات وبداية الاربعينات ، الى نتيجة مؤداها ان هناك في الحقيقة اختلافا في مستوى البحرين ، لكنه مع ذلك من الممكن بل ومن الضروري تنفيذ مشروع القناة المباشرة وان تتم موازنة المستوى بمرور الزمن اذا اتخذت احتياطات ملائمة .

عندما قفز مشروع القناة مرة اخرى في النصف الاول من القرن التاسع عشر كان له خصمان قويان عطلا تنفيذه لبعض الوقت : محمد علي وبريطانيا العظمى .

كان محمد علي يخشى امرين على وجه الخصوص :

أ ـ ان القناة قد تؤدي الى ان تتجنب طرق التجارة والمواصلات الاسكندرية وبذلك تقلل من مركز مينائها النامي (١) .

ب ـ ان تثير القناة مشاكل سياسية مشابهة لمشاكل الدردنيل والبوسفور ، التي كانت قد اصبحت موضوعا دائما للنزاع بين الدول الكبرى . وهذا قد يزيد خطر التدخل الاجنبي في مصر بل واحتلالها . على ذلك رفض محمد علي في ١٨٣٤ أن يمنح الفرنسي « فورنل » عقد امتياز لحفر القناة ، وأصر على رفضه حتى موته .

في خلال ثلاثينات واربعينات القرن التاسع عشر أصبح واضحا لبريطانيا انه لن تكون لديها فرصة السيطرة المطلقة على القناة، اذا انشئت. وكان ثمة اهتمام متزايد بالقناة من جانب الفرنسيين والالمان ، وأدى ذلك الى ان تتخذ بريطانيا موقفا غير محبذ من مشروع القناة ، وأصرت بريطانيا على معارضتها للمشروع حتى أواسط السبعينات ، مستريبة في نوايا الفرنسيين الذين لم يكونوا بعد قد تخلوا عن طموحهم لاحياء مركزهم في المنطقة بعد فشل حملة نابليون . كان بالمرستون ، رئيس وزراء بريطانيا في الخمسينات ، يخشى انفصال مصر عن تركيا وتدخلها في الطريق الى الهند ، عقب ظهور الاطراف الجديدة التي قد تكون لها مصلحة في المنطقة (تجددت هذه المخاوف عشية الحرب العالمية الاولى عندما ظهر الالمان في الافق) . ولم يخف بالمرستون رغبته في منع حفر القناة او على الاقل مشاركة بريطانيا في امتلاك اسهم في الشركة التي ستكون

(١) حتى في زمن اسماعيل في أواسط الستينات كانت الدوائر التجارية في الاسكندرية ما زالت تعارض فتح القناة خوفا من منافسة ميناء بورسعيد .

(ربما املا في ان يفشل المشروع عند التنفيذ) . تركزت الحجج المعلنة التي قدمها البريطانيون اساسا حول معارضتهم للعمل الجبري المألوف في اعمال القنوات (١) (رغم ان فكرة استخدام مثل هذا العمل الى حد ٥٠. الف رجل (!) قدمت في خطاب كتبه «تشسني» ، رئيس بعثة الاستكشاف البريطانية الرسمية، في ١٨٣٠) ، وحول منح عقد امتياز للشركة في المناطق المجاورة للقناة. في نفس الوقت لم يكتم بالمرستون اعتراضاته السياسية المختلفة. أما بريطانيا ، التي لم تقتنع بحجج ديلسبس بأن المصالح البريطانية لن تضار على أي نحو وبأن النجاح الاقتصادي للمشروع مؤكد ، فقد مارست ضغطا على السلطان كي يؤخر تصديقه على عقد الامتياز حتى ١٨٦٦ (انظر بعده). لكن تعهدات سعيد ، وحماس ديلسبس الذي لا يلين واتصالاته ، وهو الذي نجح في ان يكسب الغرفة التجارية البريطانية الى صف خططه ، وسافر في ١٨٥٧ عبر انجلترا ليقود حملة دعائية (استقبلها بالمرستون نفسه بروح طيبة) والاتجاه الذي تبنته فرنسا ، التي كانت في البداية مترددة في منح عونها الكامل للمهندس الفرنسي ، ـ كل ذلك ساعد في النهاية على تعبيد الطريق نحو انشاء القناة .

منح سعيد فرديناند ديلسبس عقد امتياز حفر القناة في ٣٠ تشرين الثاني ١٨٥٤ . ونشر رسميا في ١٨٥٥ واعيدت صياغته في ١٥ يناير ١٨٥٦ . منذ ١٨٤٦ كانت لديلسبس حصة في شركة كونها فرنسي آخر هو « آنفنتان » (٢) كي تدرس بناء القناة ، ولكنها فشلت في الحصول على عقد الامتياز المطلوب . اثناء الخمسينات كان والد ديلسبس قنصلا فرنسيا عاما في مصر ، فانعقدت بين ابنه فرديناند (الذي عمل ايضا في الخدمة القنصلية ، كما عمل لعدة سنوات قنصلا فرنسيا عاما في مصر) وبين سعيد

(١) بينما في الزراعة في ذلك الوقت كان ثمة عجز في القوة البشرية ، استخدم حوالي ٣٠ الف رجل في اعمال القناة .

(٢) بارتلمي بروسبير آنفنتان (١٧٩٦ ـ ١٨٦٤) ، أحد مؤسسي الحركة السان سيمونية في فرنسا ، عاش في مصر سنتين مع بعض أعضاء الحركة . وفي نطاق المثل السان سيمونية التي ترى ان شبكة عالمية من السكك الحديدية والقنوات يمكن أن تؤدي الى التعجيل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي (في البداية داخل « نظام البحر المتوسط »). وقد اصبح السان سيمونيون مهتمين بمشروع القناة التي تربط البحر المتوسط مع البحر الاحمر . بل لقد اقاموا جمعية دراسات لقناة السويس ، بفرض جذب اهتمام المستثمرين الاوروبيين ليس فقط الى القناة في حد ذاتها بل الى تطوير مصر ككل . لكن الخطة فشلت، الى ان ظهر ديلسبس وشركته على المسرح .

روابط صداقة أسهمت في منح عقد الامتياز عند ارتقاء سعيد الى السلطة في ١٨٥٤ . في ١٨٥٥ اقام ديلسبس لجنة دولية ، عبرت في ٢ – ١ – ١٨٥٦ عن رأيها المحبذ لحفر قناة بين البحر المتوسط والبحر الاحمر مقدرة الانفاق المطلوب بما لا يزيد عن ٢٠٠ مليون فرنك (أي حوالي ٨ مليون جنيه استرليني) . ومن وقتها اصبحت الخطة اكثر واقعية (١) .

على أساس عقد الامتياز الجديد في ١٨٥٦ ، الذي عدل بدوره مع مرور الزمن ، تأسست شركة قناة السويس (الشركة العالمية لقناة السويس) في ١٨٥٨ ، وعلى رأسها ديلسبس كرئيس لمجلس المديرين .

كان رأس المال المسجل للشركة ٢٠٠ مليون فرنك (٨ مليون جنيه استرليني) مقسمة الى ٤٠٠ الف سهم . ولما كان البريطانيون والروس والنمسويون والامريكيون قد رفضوا أخذ الاسهم المخصصة لهم ، واخذ الفرنسيون (٢٥ الف سهما) النصف فقط (١١١ر٢٠٧ سهما) ، اضطر سعيد مع الوقت الى أخذ معظم الاسهم المتبقية ايضا ، بالاضافة الى حصته البالغة ٦٤ الف سهم ، وبذلك ارتفعت اسهمه الى ١٧٧ر٦٤٢ سهما .

بمقتضى اتفاق سري تعهد سعيد ايضا ان يقدم ٢٠ الف عامل دائم لاعمال الانشاء (بمطالبة كل قرية مصرية بتقديم ما بين ٣ر٥ عمال للقناة) على أساس السخرة (٢) . وفي مرسومه الرسمي الخاص باستخدام المصريين في اشغال القناة اكتفى بذكر انه سيقدم القوة البشرية ، كما وضع المرسوم شروط الاستخدام وأجورا تبدو للوهلة الاولى معقولة (واضح ان ذلك في ظل ظروف العمل وسلم الاجور السائد في ذلك الوقت) . لكن يتضح من مذكرات ديلسبس وضوحا لا يرقى اليه الشك ان قدرا كبيرا من عمل السخرة قد استخدم فعلا في القناة ، الى مدى يفوق ما تم الوعد به ،بينما كانت تجري محاولة ابقاء هذه الحقيقة سرا . منحت الشركة مساحة بعرض ٢ كيلو متر على جانبي القناة وحول كل ميناء ، الى جانب عقد امتياز حفر قناة لنقل الماء العذب من النيل الى شواطيء القناة الرئيسية . ووضعت المساحة غير المزروعة على امتداد قناة الماء العذب (٦٣ الف هكتار) تحت

---

(١) في يومياته عن كانون الثاني ١٨٥٥ ، عند دخوله الى ارض جوشن ، استخدم مادة الكتاب المقدس عن الخروج من مصر كأساس لاكتشافه جدوى انشاء القناة .

(٢) طبقا لبعض التقديرات ، تسبب انشاء القناة في الواقع الى تحويل اكثر من ٦٠ الف عامل من اعمال اخرى ، بالاضافة الى الـ ٢٠ الف عامل المستخدمين في القناة ، كان هناك ٢٠ الف عامل في طريقهم الى العمل و ٢٠ الفا آخرين في طريق العودة الى قراهم .

تصرف الشركة ، التي كان لها حق زراعتها . وكان على الفلاحين ان يدفعوا للشركة مقابل استخدام المياه . كما منحت الشركة حق جباية أتاوات فيما يتعلق بقناة الماء العذب ، التي قصد بها ايضا ان تخدم كممر للمواصلات . اعفيت الشركة من اداء الضرائب لمدة ١٠ سنوات عن الاراضي التي تزرعها واعفيت تماما من الضرائب عن الارضي المطلوبة لانشاء القناة نفسها (٧٠ الف هكتار) اي مساحة اجمالية تبلغ ١٣٣ الف هكتار . واتفق ان مصر ، اعتبار لعقد الامتياز ، تحصل على اسهم امتياز ، تمنحها الحق في ١٥ ٪ من صافي ربح الشركة ، وخصصت ١٠ ٪ من الارباح لحملة اسهم التأسيس (التي لم تكن ملكيتها ابدا واضحة) والـ ٧٥ ٪ المتبقية لحملة الاسهم العادية .

أثناء عهد اسماعيل الذي تلا ذلك ادخلت تغييرات معينة على شروط عقد الامتياز . ففي ١٨٦٣ استغل موقف السلطان المتردد للحصول على تنازلات من الشركة ، وعلى وجه الخصوص مقابل عقد امتياز قناة الماء العذب والحق في زراعة الاراضي، واتفق مؤقتا على تخفيض عدد العمال الدائمين الذين تعهدت مصر بتقديمهم بشرط السخرة . وقد قال البريطانيون ان هذه الشروط تشكل عبودية فعلية ونجحوا في وقف العمل بالسخرة ، خصوصا في ١٨٥٩ و ١٨٦٣ ، وبهذا شلوا مؤقتا أعمال الانشاء (١) .

استمرت خلافات الرأي بين الخديو والشركة (٢) . وطبقا لاتفاق بين نوبار باشا وديلسبس القاضي بأن يقوم نابليون الثالث بدور الحكم بين الاطراف في حالة الخلاف ، لجأوا اليه في مطلع ١٨٦٤ . في ذلك الوقت لم يعد نابليون الثالث مترددا في منح دعمه للشركة ، التي كانت المصلحة الفرنسية ممثلة فيها بدرجة شديدة البروز . وفي ٦ تموز ١٨٦٤ ، اصدر فتواه المبنية على توصيات اللجنة التي عينها في ٣ – ٣ – ١٨٦٤ بأن على

---

(١) كما ذكر ديلسبس ، كتبت صحيفة « سبكتاتور » البريطانية في ١٨٦٣ : « يجب ان يتوقف العمل الاجباري ، وهذا يعني منع القناة » .

(٢) حاول اسماعيل ان يتخذ موقفا ضد الشركة وديلسبس عن طريق المناورة للتأثير على الاسعار في سوق الاوراق المالية وبالتأثير في حصص اسهم القناة . وربما حاول ايضا ان يركز أغلبية الاسهم في يديه . ولكن بما انه لم ينجح في ذلك فقد اضطر لقبول تحكيم نابليون الثالث .

مصر ان تعوض الشركة عن خسارة العمل المسخر ، والمساحات موضع عقد الامتياز على امتداد القناة التي اعيدت الى مصر ، وعقد امتياز الماء العذب الذي أعيد الى مصر ، وكذلك عن سلسلة كاملة من الحقوق النابعة عن هذا الامتياز ، كالري وتشغيل الالات والمواصلات ، الخ ، التي كانت الشركة قد سلمتها . وحدد مقدار التعويضات بـ ٨٤ مليون فرنك (٣ر٣ مليون جنيه استرليني) بأقساط سنوية تتناقص تدريجيا حتى نهاية ١٨٧٩ . اتفق بالتالي على أن ترهن حتى ١٨٩٥ التوزيعات عن الاسهم العادية التي تملكها مصر في شركة قناة السويس لدفع التعويض .

وما ان اصدر الحكم فتواه حتى صدق الباب العالي نهائيا على عقد الامتياز الذي منحه سعيد لديلسبس في ١٩ آذار ١٨٦٦ . أثارت فتوى الحكم قدرا كبيرا من المرارة في مصر . وكان احد نتائجها اتجاه متزايد من جانب المصريين لطلب القروض والبضائع من البريطانيين بدلا من الفرنسيين . رغم كل الصعوبات ، تم فتح القناة اخيرا ، وكذلك فان قناة الماء العذب التي خدمت كمصدر للماء العذب وكقناة للمواصلات قد اكملت من النيل حتى بحيرة التمساح في وسط قناة السويس في ٢ شباط ١٨٦٢ ، وحتى السويس في ١٨٦٥ (يبلغ اجمالي طولها ٢٢٠ كيلو متر) . كان المغزى الاقتصادي لقناة الماء العذب ، بالنسبة لهذا الجزء من البلاد ، عظيما جدا ، رغم انه لا يمكن تقديره في أرقام محددة . من وجهة نظر مصر ، لم تكن اهميتها تقل ربما عن قناة السويس ذاتها (على الاقل حتى أممت) . أما قناة السويس فقد احتفل بافتتاحها في ١٧ تشرين الثاني ١٨٦٩ ، بحضور رؤساء دول وممثلين من كل انحاء اوروبا ، وبالبذخ المعتاد الذي كلف قدرا كبيرا من الاموال (١) .

وصلت السفن التي اجتازت القناة الى البحر الاحمر في ٢٠ تشرين الثاني بعد رحلة استغرقت ١٦ ساعة . ولما كان عقد الامتياز قد منح للشركة لمدة ٩٩ سنة من تاريخ الافتتاح فانه كان مقدرا له ان ينتهي رسميا في ١٦ تشرين الثاني ١٩٦٨ . وفي ذلك التاريخ كان مفترضا أن تعود ملكية القناة الى مصر ، التي كان سيتوجب عليها ان تدفع للشركة تعويضا عن المنشآت والمواد الموجودة في ذلك الوقت في منطقة القناة حسب تقدير يتفق عليه فيما بينهما ، او حسب قرار هيئة محكمين اذا لم يتم التوصل الى اتفاق .

---

(١) قدرت نفقات الافتتاح بمليون جنيه استرليني .

وصلت الاستثمارات في القناة عند افتتاحها في ١٨٦٩ الى ما بين ١٦ — ١٨ مليون جنيه استرليني . وتقول المصادر المصرية ان استثماراتها في القناة قد بلغت حتى ذلك الوقت حوالي ٨ مليون جنيه استرليني . وطبقا لتقدير أوثق ، كانت حصة مصر ٥ر١١ مليون جنيه استرليني ، بما في ذلك ما تكلفته مصر لحفر قناة الماء العذب (انظر البيانات الواردة في جدول ١٥) . بسبب التزاماتهم العديدة ، فان المصريين ، الذين كانوا قد اقترضوا بفائدة رسمية سعرها ١٠ ٪ كامل المبلغ الذي استثمر كحصة لهم في رأس مال شركة القناة (حوالي ٤ مليون جنيه استرليني) ، بالاضافة الى توريد قوة العمل ، اضطروا تدريجيا الى التخلي عن كثير من الحقوق المترتبة على حصتهم في الشركة . اولا ، اضطروا الى رهن دخل الاسهم العادية حتى ١٨٩٥ لدفع التعويض المستحق للشركة ، طبقا لفتوى تحكيم نابليون الثالث . ثانيا ، اضطروا الى بيع تلك الاسهم بمبلغ ٤ مليون جنيه استرليني (١٠٠ مليون فرنك) في ٢٥ تشرين الثاني ١٨٧٥ لكي يوفروا المبالغ اللازمة لدفع الفوائد المستحقة عن الديون في تلك السنة . ثالثا ، خصصوا أسهمهم الممتازة التي تحمل ١٥ ٪ من صافي ربح الشركة لصالح «الصندوق» الذي باعها بالتالي الى مصرف « الائتمان العقاري الفرنسي » بمبلغ ٨٨٠ الف جنيه استرليني .

توجد خلافات في الرأي حول مزايا الصفقة التي أبرمها درزائيلي للحصول على اسهم مصر بواسطة بنك روتشيلد (صدرت التعليمات الفعلية لشراء الاسهم عن وزير الخارجية ، لورد دربي) . ويزعم من ينتقدون الصفقة ان درزائيلي دفع اكثر من القيمة السوقية للاسهم وانه في وقت الشراء لم يكن يعلم حقيقة ان التوزيعات حتى ١٨٩٥ ستظل مرهونة لدفع التعويض ، وبذلك فان حائزها سيحرم حتى ذلك الحين ليس فقط من التوزيعات ، بل ايضا من حقوق التصويت المترتبة عليها والتي كانت على أي حال مقصورة على حد اقصى ١٠ ٪ لكل مساهم . لكن يجب ان نوضح ان بريطانيا في ذلك الوقت كانت تنظر الى الصفقة كعملية سياسية وليس كعملية اقتصادية . كذلك فانه واضح من نص الاتفاق ان البريطانيين كانوا على علم بالرهن طالما انه تضمن نصا تدفع مصر بموجبه الى انجلترا ٥ ٪ سنويا من سعر الشراء (أي ٥ مليون فرنك) حتى ١٨٩٤ ، كتعويض عن عدم اجراء توزيعات حتى ذلك الوقت . وقفت الارباح الموزعة سنويا خلال السنوات السابقة على الحرب العالمية الاولى حول ما يتراوح بين ٥ر٢ — ٣ مليون جنيه استرليني . وبعد قليل من الوقت حققت قيمة الاسهم التي تملكها

بريطانيا ارتفاعا لا بأس به . ففي ١٩٣٩ قدرت قيمتها بحوالي ٣٠ مليون جنيه استرليني (بالمقارنة بسعر الشراء البالغ ٤ مليون جنيه استرليني) وهذا ارتفاع جيد حتى مع الاخذ في الاعتبار الانخفاض في قيمة الجنيه . وبالاضافة الى ذلك ، فبعد مفاوضات مع ديلسبس ، حصل البريطانيون على ١٠ أصوات ووعدوا بـ ٣ مقاعد من ٢٤ مقعدا في مجلس مديري الشركة (في ١٨٨٢ حصلوا على ٧ مندوبين آخرين ، وبذلك أصبح عددهم ١٠ من ٣٢) . فيما بعد ذلك استخدمت حماية القناة واستثماراتها فيها كذريعة رئيسية لاحتلال بريطانيا للمنطقة . وقد ركز الذين انتقدوا بالمرستون على الالتزامات التي فرضت على بريطانيا بسبب عقده الصفقة ، بينما نوه مؤيدوه بما كسبته بريطانيا من مزايا اقتصادية وسياسية من وقتها .

في ١٨٨٨ وقعت اتفاقية القسطنطينية بين جميع الدول الاوروبية الرئيسية (بريطانيا ، النمسا ، هنغاريا ، فرنسا ، المانيا ، ايطاليا ، اسبانيا هولندا ، روسيا ، تركيا) . أعلن هذا المؤتمر القناة محايدة ومفتوحةلجميع السفن ، دون تمييز لاعلامها ، في زمن السلم وزمن الحرب . ولم تنقض صلاحية الاتفاقية حتى الآن (وهي التي كان يجب ان تدخل دور التنفيذ بعد نهاية الاحتلال البريطاني ، ولكن طبقت باتفاق متبادل منذ ١٩٠٤) رغم ان نصوصها خرقت في الحرب العالمية الاولى اثناء الصدام بين البريطانيين والاتراك ، ومرة أخرى في الحرب العالمية الثانية . وطبقا للاتفاقية الموقعة بين بريطانيا والحكومة المصرية في ١٩٢٢ ، والقاضية بمنح مصر الاستقلال، اصبحت بريطانيا مسؤولة عن الدفاع عن القناة . وبمقتضى المعاهدة المصرية البريطانية في ١٩٣٦ ، وافقت مصر على ان تحتفظ بريطانيا بقوات لحماية القناة الى ان تصبح مصر وحدها قادرة على تأمين سلامتها وضمان حرية الملاحة .

بعد الحرب العالمية الثانية ، أصبح النفوذ المصري على شؤون القناة محسوسا . حتى ١٩٤٨ ، كان تكوين مجلس مديري الشركة كما يلي : ١٩ فرنسيا ، ١٠ بريطانيين ، مصريان ، هولندي ، امريكي ، الاجمالي ٣٣ عضوا . وطبقا للاتفاق الجديد الذي وقع في تلك السنة بين الشركة ومصر تقرر ان يضاف ٥ مديرين آخرين الى المجلس في ١٩٥٦ ، وبهذا يزيد عدد الاعضاء المصريين في المجلس الى ٧ . واتفق على أن تزاد نسبة العمال المصريين المستخدمين ، وان يدفع ٧ ٪ من دخل الشركة كضرائب للخزانة

المصرية ، كذلك أصبحت ملاحة السفن المصرية بين موانيء القناةمجانية(١)

وصلت كمية البضائع التي عبرت القناة في الاتجاهين ، والتي كانت ٤٣٧ الف طن في ١٨٧٠ ، الى متوسط سنوي يبلغ حوالي ٩٠ مليون طن في خمسينات القرن الحالي والى ١٧٢ مليون طن في ١٩٦١ . حديثا ، كان ٨٠ ٪ او اكثر من هذه الحملة ينتقل من الجنوب الى الشمال ، و ٢٠ ٪ من الشمال الى الجنوب . ويمثل البترول اكثر من ٨٠ ٪ من حركة النقل من الجنوب ، ويصل احيانا الى ثلثي الكمية في الاتجاهين .

جدول (١٥)

حركة المرور في قناة السويس ، وايراداتها ، ١٨٧٠ – ١٩٥٨

السنة	عدد المسافرين	الحمولة (بآلاف الاطنان)	الايرادات (بآلاف الفرنكات)
١٨٧٠	٢٦,٧٥٨	٤٣٧	٤,٦٠٠
١٨٨٠	١٠١,٥٥١	٣,٠٥٧	٣٧,٥٠٠
١٨٩٠	١٦١,٣٥٣	٦,٨٩٠	٦٧,٠٠٠
١٩٠٠	٢٨٢,٥١١	٩,٧٣٨	٩٠,٠٠٠
١٩١٠	٢٣٤,٣٢٠	١٦,٥٨١	١٢٩,٥٠٠
١٩٢٠	٥٠٠,١٤٧	١٧,٥٧٤	١٥٠,٠٠٠
١٩٣٠	٣٠٥,٢٠٢	٣١,٦٦٨	١,٠٤٧,٠٠٠
١٩٣٨	٤٧٩,٨٠٢	٣٤,٤١٨	١,٦٤٩,٠٠٠
١٩٤٨	٤٥٤,٨٦٤	٥٥,٠٨١	١٦,٥٤٥,٠٠٠
١٩٥٨	٣٤٢,٤٠٤	١٣٩,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠

(١) في القناة نفسها أجريت تحسينات واصلاحات كثيرة منذ انشائها . كذلك فان حالتها الراهنة (١٩٦٣) غير مرضية وتوجد خطط لمزيد من التوسع . يبلغ طول القناة ١٧٣ كيلومترا ، وعرضها عند القاع بين ٦٠ – ٧٥ مترا ، وعند السطح ١٢٠ – ١٥٠ مترا . في البداية كان عمق القناة ما بين ٨ – ٨٫٥ مترا ، ووصل الى ١٠٫٥ مترا قبل الحرب العالمية الاولى . وتتضمن خطط التوسع مزيدا منتعميق القناة واضافة قناة مساعدة لجعل ملاحة السفن ممكنة في الاتجاهين في نفس الوقت .

في ١٩٦١ كانت حركة المرور من قناة السويس بحمولة تبلغ ١٧٢٫٤ مليون طن تمثل حوالي ١٧ ٪ من اجمالي تجارة العالم . ان طلب أوروبا المتزايد على بترول الشرق الاوسط هو المسؤول أساسا عن الزيادة السريعة في حركة المرور .

ان دراسة قام بها الجيولوجي البروفسور كورديه ، بناء على طلب ديلسبس في ١٨٥٤ ، قد اشارت الى مزايا القناة العظيمة للتجارة للدولة والتوفير الكبير بتقصير الطريق الى الهند والشرق الاقصى . وطبقا للبيانات التي وردت في هذه الدراسة تكون المسافات البديلة من الموانيء الغربية ، الى بومباي ، في الهند ، كما يلي (انظر جدول ١٦) . وتظهر الحسابات ان ثقل الحمولة المشحونة خلال قناة السويس في ١٩٥٥ حول رأس الرجاء الصالح كان سيكلف ٦٠٠ مليون دولار اضافية .

الجدول رقم ١٦

تقصير خطوط المواصلات بواسطة قناة السويس (المسافة الى بومباي)

الميناء	عن طريق قناة السويس (بالاميال البحرية)	عن طريق المحيط الاطلسي (بالاميال البحرية)	الفرق
القسطنطينية	١٫٨٠٠	٦٫١٠٠	٤٫٣٠٠
مالطه	٢٫٠٦٢	٥٫٨٠٠	٣٫٧٧٨
تريستا	٢٫٣٤٠	٥٫٩٨٠	٣٫٦٢٠
مرسيليا	٢٫٣٧٤	٥٫٦٥٠	٣٫٢٧٦
كاديز	٢٫٢٢٤	٥٫٢٠٠	٢٫٩٧٦
لشبونة	٢٫٥٠٠	٥٫٣٥٠	٢٫٨٥٠
بوردو	٢٫٨٠٠	٦٫٦٥٠	٢٫٨٥٠
الهافر	٢٫٨٢٤	٥٫٨٠٠	٢٫٩٧٦
لندن	٣٫١٠٠	٥٫٩٥٠	٢٫٨٥٠
ليفربول	٣٫٠٥٠	٥٫٩٠٠	٢٫٨٥٠
امستردام	٣٫١٠٠	٥٫٩٥٠	٢٫٨٥٠
بطر سبرج	٣٫٧٠٠	٦٫٥٥٠	٢٫٨٥٠
نيويورك	٣٫٧٦١	٦٫٢٠٠	٢٫٤٣٩
نيو اورليانز	٣٫٧٢٤	٦٫٤٥٠	٢٫٧٢٦

ان انشاء خطوط انابيب من حقول البترول في الخليج الفارسي الى البحر المتوسط أثر الى حد ما على أعمال قناة السويس . قرر مجلس ادارة شركة قناة السويس ان يقدم تخفيضات معينة في رسوم المرور (على اي حال حتى تأميم القناة فقط ، الذي زادت الرسوم بعده) . عموما ، فان الفجوة التي خلقها التدفق المباشر للبترول عبر خطوط الانابيب قد عوضتها الزيادة في الانتاج العام للبترول في المنطقة ، كما ببعض الحمولات الاضافية عشية تأميم القناة في ١٩٥٥ ، وصل دخل الشركة من رسوم المرور تقريبا الى ٣٢ مليون جنيه استرليني سنويا .

ان نظرة محدودة الافق لا تعكس تماما القيمة الحقيقية التي تتحقق لمصر من القناة (متجاهلين هنا التعقيدات الدولية) خصوصا منذ أن اضطرت مصر الى التخلي عن مزاياها المباشرة بسبب رهن الاسهم العادية ، وما تلا ذلك من بيعها ، وتسليم الاسهم الممتازة .

لكن نظرة اوسع افقا حتى لو تجاهلنا تأميم القناة في ١٩٥٦ وتحويلها الى مصدر لربح غير قليل للخزانة المصرية ، تبين ان القناة قد أدت الى تغييرات هامة في مركز مصر واقتصادها . تلقى ميناءا القناة الرئيسيان ، بورسعيد والسويس ، دافعا جديدا نحو التطور وجلبت الخدمات المساعدة الكثيرة مبالغ لا باس بها لمصر اضافة الى الحصة من دخل الشركة طبقا للترتيبات الجديدة في اربعينات وخمسينات القرن الحالي . ورغم ان الاستخدام في بناء القناة قد انتهى وفي ظل الظروف التي كانت سائدة انذاك لم يكن يجلب اي ربح ، فان نسبة المصريين بين الموظفين الدائمين كانت في ازدياد منتظم مع الوقت ، كما وفرت التحسينات في القناة عملا بشروط متحسنة . وقد تلقت الزراعة على امتداد القناة الرئيسية وقناة الاسماعيلية حافزا قويا بتطوير خطوط المواصلات الجديدة ، وبالزراعة الاكثف لمناطق اضافية ، مبنية على قنوات الري ، والقوة الشرائية المتزايدة لدى لسكان المحليين .

وصلت الاضافة المباشرة الاجمالية الى الدخل القومي لمصري (حصة رسوم المرور وغيرها من نفقات الشركة والسفن المارة بالقناة) الى ١٢ مليون جنيه ، او حوالي ٥ر١ ٪ من الدخل القومي في ١٩٥٥ . هذا الحساب لا يشمل الاجور والمرتبات المدفوعة لعمال الشركة من المصريين ، الذين كانوا يشكلون أغلبية مستخدميها الـ ٥٫٠٠٠ ، ولا ما سبق ذكره من توسع في النشاط الاقتصادي ، الذي يصعب تقديره . استمرت هذه الحال

حتى تأميم القناة في ٢٦ تموز ١٩٥٦ . ومن وقتها زاد اسهام القناة المباشر في دخل مصر القومي وفي ميزان مدفوعاتها ، بعد انخفاض مؤقت في ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ، الى حوالي ٥٢ مليون جنيه استرليني في ١٩٦١ . ورغم ان تعويض حملة الاسهم والتحسينات الكبيرة في القناة تتطلب ، لبعض الوقت على الاقل ، نسبة كبيرة من هذا الدخل تخصم من ايرادات ميزان المدفوعات ، فان الاهمية المالية والبنيانية لنتائج التأميم لا يجوز التقليل من شأنها (١) . في الوقت الحالي ، يأتي ١٠ – ١٢٪ من الايرادات المنتظمة للحكومة المصرية من القناة ، بينما يصل الاسهام في ميزان المدفوعات الى حوالي ١٧ ٪ من الايراد في الحساب الجاري ، او حوالي ٤٥ – ٥٠ ٪ من الايرادات غير المنظورة وحدها، وقد اصبحت عائدات القناة، ثاني مصدر مفرد اساسي في دخل مصر ، مع وجود فرص طيبة لتخطي وضع لقطن الذي ما زال « احتكاريا » حتى الان ، وبذلك تشكل تغيرا بنيانيا هاما في اقتصاد البلاد.

(١) في ٤ كانون الثاني ١٩٦٣ ، اعلنت مصر انها قد اكملت دفع التعويضات الى مبلغ ٦٥ مليون دولار ، قبل الموعد المتفق عليه بسنة .

٥

فارس ومشاكلها الاقتصادية في القرنين التاسع عشر والعشرين

(حتى الحرب العالمية الاولى)

١ . تدهور موارد فارس الاقتصادية وماليتها العامة

من زاوية واحدة ، على الاقل ، كان مصير فارس مشابها لمصير مصر والعراق وغيرها من أجزاء الامبراطورية العثمانية ، فتحت تأثير هجرة الشعوب ، وتغيير نظم الحكم والفتوحات التي أدت الى تدمير حضارة قديمة ، تدهور عدد السكان وتناقصت مواردهم الاقتصادية بقوة . فالموارد ذاتها ، التي كانت في عهد داريوس تعيل سكانا يبلغ تعدادهم ٥٠ مليون نسمة في فارس ، وكانت تكفي في قمة الحكم الصفوي (في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر) حوالي ٤٠ مليون من السكان (١) ، كانت بالكاد تكفي لمجرد الابقاء على حياة حوالي ٦ مليون من السكان في بداية القرن التاسع عشر وما بين ٩ و ١٢ مليون في نهاية ذلك القرن (٢) . ولقد عانى الشعب أساسا من الحروب والاوبئة ، التي كثيرا ما كانت تأتي معا . وقد أدى دمار الاسس الاقتصادية ، عن طريق وقوع الضرر المباشر او عن طريق الاهمال ، الى نقص في الغذاء وأحوال صحية سيئة . ورغم الانخفاض في عدد السكان ، أصبحت المجاعة ملمحا غالبا في فارس القرن التاسع عشر .

أريقت دماء فارسية وفيرة في حروب الغزو التي قام بها نادر شاه في أواسط القرن الثامن عشر في الهند وفي الامبراطورية العثمانية ، رغم ان المنهوبات لم تكن قليلة . ومع مقتل نادر (في ١٧٤٧) تكشف وضع السكان بكل ما يحويه من معالم الكارثة . كانوا جد مبهظين بالضرائب ، مرهقين بالخدمة العسكرية والعمل الجبري . ومعظم خطط الاستثمار ، مثلا في التشييد والمواصلات ، كانت تتعثر في المراحل الاولى وتفشل (٣) .

(١) ج. شاردان : « وصف جديد وصحيح لفارس » ، ١٧٢٤ .
(٢) مصطفى خان فاتح : « وضع ايران الاقتصادي » ، لندن ، ١٩٢٦ ، ص ٢ .
(٣) نفس المصدر ، ص ٣٦ .

وتشكل الفترة التالية بأكملها ــ ربما باستثناء عهد كريم خان ــ مجرد استمرار التدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي تجلى بكل عريه عند ازاحة نادر شاه .

ان محاولات نظام حكم استبدادي ليضمن ، في المحل الاول ، ملء خزائنه الفارغة على الدوام والافتقار الى موارد خارجية ، جعل الضغط كله يتجه الى الدخل ، فأدى ذلك الى افقار الطبقة الواسعة من دافعي الضرائب ، طبقة الفلاحين . مرة اخرى ، كما في اقتصاد الامبراطورية العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، ادى تبديد الموارد الثابتة في غيبة استثمارات جديدة في الطاقة البشرية والمعدات الى تدهور طاقة البلاد الانتاجية وقدرتها على اداء الضرائب ، وجعلت اقتصاد البلاد واستقلالها معرضين جدا للنفوذ الاجنبي . كان هذا الملمح عاما بالنسبة للمنطقة كلها ، مثله مثل عاملين آخرين : تحول خطوط المواصلات الرئيسية وافقار التربة (١) ، اللذين أديا متضافرين الى الافقار الاقتصادي والتحلل السياسي .

كان تدهور الوضع الاقتصادي يعود الى حد بعيد الى غياب جهاز اقتصادي ومالي سليم « رغم الوجود الرسمي لوزارة المالية » . كانت الوزارات ، التي كانت تتغير كثيرا ، على غير دراية بالامور الموكونة اليها ، وكانت خدمة الجمارك يديرها أجانب (منذ نهاية القرن التاسع عشر كان يديرها بلجيكيون) دون رقابة عامة حقيقية او حتى حكومية ، ورغم ان الموظفين البلجيك قد حققوا تحصيلا أكفا ونجحوا في زيادة عائد الجمارك، فانه بسبب غياب الرقابة كان جزء كبير من العائد يختفي ولا يدخل خزانة الدولة . وكان الموظفون المسؤولون عن جباية الضرائب يتولون وظائفهم على أساس علاقاتهم العائلية او الشخصية ، في ظل نظام من الرشوة أكثر منه على اساس المؤهلات والصلاحية .

ان الاسلوب المعتاد لفرض الضرائب ، الذي ساد في فارس أجيالا ، كان يعكس ايضا تخلف البنيان الاجتماعي الاقتصادي ، بينما كان في نفس الوقت يشكل عاملا حاسما في منع الدولة من تنظيم حياتها الاقتصادية على أسس حديثة . كانت البلاد مقسمة ، لاغراض فرض الضرائب وجبايتها

(١) ج. هيفيمستر : « محاولة في الموارد الارضية والتجارية لآسيا الغربية » ، سان بطرسبرغ ، ١٨٣٩ ، ص ٢٨٧ .

الى ١٨ مقاطعة، مقسمة بدورها الى أقاليم فرعية يتربع على قمتها جباة ضرائب ونواب جباة ضرائب، بينما كان رؤساء القرى مسؤولون عن الجبايات المحلية. كان جزء من الضرائب يدفع نقدا ، لكن جزءا كبيرا كان يجبى عينا (في القرن التاسع عشر كان امرا معتادا ان يدفع نصف الضرائب الزراعية نقدا ونصفها عينا) (١) . وأدى هذا الى صعوبات في النقل والتخزين ، ومنع في الواقع وجود حسابات سليمة . وكقاعدة كانت الحكومة المركزية جاهلة بحالة المفروضات والمتحصلات وكان عليها ان تعتمد على الجباة المحليين والاقليميين الذين كانوا عموما ملتزمين للحكومة بحصص ثابتة . في الحدود التي كانت تنظم بها الحسابات ، في دفاتر صغيرة تسمى « كاتا باتشي » ، كانت هذه في حوزة « المستوفي » ، وهم حملة الدفاتر المركزيين او المحليين ، الذين تحولوا بمرور الزمن الى طبقة خاصة يعتمد عليها كل من دافعي الضرائب والحكومة (٢) . تحدث « و. م. شوستر » (الذي سنناقش نشاطه الاقتصادي في فارس في الفصل الخامس) عن الافتقار الى اية ميزانية حقيقية واي حساب حقيقي لديون الدولة . والواقع ان شوستر قد أجيب الى طلبه ، بصفته رئيسا للخزانة ، بأن تحول اليه كل الموازنات المصرفية والنقدية ، اما في الحقيقة الواقعة ، فان ذلك كان يعني ان كل ما يمكن ان تظهره الحكومة هو عجز تغطية زيادة في السحب في حساب الحكومة مع البنك الامبراطوري (٣) ، وحتى هذا دون أن يعكس التزامات الحكومة الاجمالية الراهنة . ان الرواتب المنخفضة لموظفي ضرائب الحكومة (في حدود ان جباة الضرائب لم يكونوا متعهدي ضرائب تعهدوا بدفع مبلغ ثابت للحكومة) أدت الى ان ينساب قدر غير قليل من الضرائب المتحصلة الى جيوبهم . وعلى وجه الخصوص ، تحملت الحكومة خسائر ضخمة باختفاء الضرائب المدفوعة عينا وهي في طريقها الى مخازن الحكومة وكان هذا الامر في الحقيقة ذا مغزى اكبر من مغزاه المالي .

كان تزويد الناس بالخبز في فارس يشكل منذ اجيال مشكلة صعبة، وكانت مظاهرات الخبز ، خصوصا في المراكز السكانية الكبيرة ، كثيرة الحدوث . حتى في السنوات التي كان يجود فيها المحصول ، أو ينجح على الاقل في أجزاء معينة من البلاد بحيث يمكنها مع ظروف النقل الجيدة

(١) ج. مالكولم ، مصدر مذكور قبلا ، ص ١٧٧ .
(٢) ي. شوستر : « اختناق ايران » ، نيويورك ، ١٨١٢ ، ص ٢٧٧ – ٢٨٢ .
(٣) نفس المصدر ، ص ٢٤ – ٢٨ .

ان تمون باقي البلاد ، كان الجوع يسود في المقاطعات الاخرى بسبب المواصلات العاجزة التي تربط مصادر الانتاج ومراكز الطلب (١) . كان أحد أغراض التخزين المركزي للحبوب هو ضمان امداد منتظم بأسعار ملائمة من هذه السلعة الهامة في المدن والتغلب على النقص الناتج عن الجفاف او المضاربة (أي اخفاء السلع) . ولو ان جهاز الحكومة كان يعمل بكفاءة ، لوفر هذا النظام وسيلة هامة من أجل تصحيح المفاسد الاقتصادية والاجتماعية في بلد متأخر ، لكن كثيرا ما كانت تتدخل العيوب الادارية الخطيرة او الفساد الرسمي ، شاملا اعضاء الحكومة وحكام الاقاليم (٢) ، ناهيك عن استغلال الملاك لحالات النقص لاغراض المضاربة .

كما ذكرنا ، لم تكن الضرائب الزراعية تجبى طبقا لنظام موحد . احيانا كان يدفعها مالك الارض واحيانا كان يدفعها المزارع . احيانا نقدا ، واحيانا عينا ، او طبقا لنظام مختلط . وكانت اراضي الاوقاف وجزءا من الاراضي التي تقع حيازتها تحت شروط خاصة ، كوصايات من الشاه ، معفاة من ضرائب الاراضي (٣) .

ليست حالة الجباية وحدها انما البنيان النقدي ذاته وصلا بمتوسط العجز السنوي للحكومة الفارسية الى مبلغ مقدر بما يزيد على ٥ ملايين دولار بين نهاية القرن التاسع عشر ونهاية القرن العشرين ، حتى مع تحقق جباية منتظمة الى حد ما للضرائب الداخلية (اي بدون الجمارك) . كان عائد الجمارك منخفضا جدا نظرا للرسوم المطبقة طبقا للامتيازات الاجنبية (على سبيل المثال في ١٩٠٩ — ١٩١٠ كانت الرسوم على السكر ٣٪ وعلى البترول المصفى ٥ر٠ ٪ . كانت الضرائب على السلع المصدرة والمستوردة تشكل ما بين ٤ و ٥ ٪ من القيمة الاجمالية للصادرات والواردات . وخلافا لما يذكره « شوستر » ، يذكر « شيرول » انجازات رئيسية حققتها ادارة الجمارك التي اقامها « نوس » البلجيكي في بداية القرن الحالي . ألغي نظام تعهد الجمارك ، وفرض رسم موحد قدره ٥ ٪ على جميع الواردات والصادرات في كل مراكز الجمارك ، فزاد عائد الجمارك في فترة قصيرة

---

(١) ف. شيرول ، « مسألة الشرق الاوسط او بعض المسائل السياسية للدفاع عن الهند » ، لندن ، ١٩٠٣ ، ص ٩٧ .

(٢) شستر ، مصدر مذكور قبلا ، ص ١٦٩ .

(٣) آن لامبتون : « سادة الارض والفلاحون في فارس » ، ١٩٥٣ ، ص ١١٨ .

بمقدار ما بين ٦٠ — ٧٠ ٪ ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ارتهن عائد الجمارك لحساب الديون المدرجة ضمن ديون الدولة الخارجية .

كانت الجمارك تشكل واحدا فقط من أربع فئات من الموارد كانت تعتبر موارد « ثابتة » كانت هناك ايضا موارد ثابتة من الضرائب العادية على الارض والماشية والتجارة والصناعة ، ودخل اراضي التاج ، وريع تأجير أراضي الدولة . بالاضافة الى ذلك كانت توجد مصادر غير منتظمة للايراد (الهدايا ، الغرامات ، المصادرات والرشاوي ، الخ) . وكان من أثقل الضرائب العادية ضريبة « السادر » ، وهي أتاوة تفرض على منطقة معينة أو حتى على الدولة كلها لتغطية نفقات معينة ، كنفقات الاستمرار في حرب او بناء قصر ، او استقبال السفراء الاجانب ، الخ . وكان حاكم المقاطعة مسؤولا عن جباية مثل هذه الضرائب بأي وسيلة يراها مناسبة . ان غياب الرقابة المركزية على الضرائب عموما ، وواقع ان اي تغيرات في قدرة ملاك الاراضي والقرى في مختلف المقاطعات على جميع المبالغ المطلوبة كانت تتجاهل ، الى جانب اسلوب الجباية الفاسد — أدت كلها الى المفاسد واظهرت الافتقار المطلق الى سياسة ضرائبية موجهة (١) .

بسبب النفقات المتزايدة باستمرار ، كان هناك خطر دائم من تزايد العجز (٢) . وقد نجح شوستر مؤقتا في ١٩١١ في علاج الوضع بزيادة الايراد وخفض انفاق المكاتب الحكومية خفضا شديدا ، لكن هذا لم يكن اكثر من استراحة مؤقتة . ان هيكل نفقات ميزانية الحكومة — في الحدود التي يمكن ان نتحدث فيها عن ميزانية قبل وصول شوستر — كان تعبيرا واضحا عن تأخر البلاد وطبيعة حكومتها . كان خمسا الميزانية ينفق على الجيش الذي كانت قدرته القتالية بالمناسبة منخفضة جدا) . وكان الخمس الثالث مخصصا لدفع معاشات (نوع من الجهاز المنظم للرشوة لكبار الموظفين والنبلاء) وكان الخمس الرابع يستخدمه بلاط الشاه واقاربه القبليين (قبيلة قاجار) . وكان الخمس الاخير فقط ، وعادة أقل منه ، مخصصا لكل مهام الدولة الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والادارية (٣) .

ان العجز الذي كان قد تراكم مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية

---

(١) ج. مالكولم ، مصدر مذكور قبلا ، ص ١٧٩ .

(٢) ي. شوستر ، مصدر مذكور قبلا ، ص ٣٠٣ .

(٣) ف. شيرول ، مصدر مذكور قبلا ، ص ٩١ .

القرن العشرين (بدون اي زيادة في الانتاج القومي تحققت بالنفقات المتزايدة) مضافا اليه العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات والانخفاض العام في سعر معدن الفضة ، سبب انخفاضا في قيمة الـ « كران » ،الفضي بعد ان اختفى الـ « تومان » الذهبي من السوق (١) . لقد كانت كل ١٠ كرانات تعادل جنيها استرلينيا في بداية القرن التاسع عشر فهبطت الى ٢١ كران في ١٨٣٦ و ٢٥ كران في ١٨٧٥ و ٣٥ كران ١٨٩٠ ، و ٦١ كران للجنيه الاسترليني في ١٩١٤ — ١٥ . واثناء سنوات الحرب تحسنت نسبيا حالة الكران بالنسبة لعملات الامم المتحاربة (مصحوبة ايضا بارتفاع في سعر معدن الفضة) بينما بدأ تدهور جديد منذ ١٩٢٠ — ١٩٢١ . وكلما كانت الميزانية تظهر أي فائض ، كان ينقل الى خزائن الشاه الخاصة ، بدلا من ان يخصص للاستثمارات او لتدعيم وضع البلاد المالي والنقدي المهتز . وحتى في مثل تلك السنوات ، لم تتخلص الخزانة العامة للدولة من ضغط النفقات الذي لا يطاق والواقع على مواردها المحدودة .

٢ . بعض مشاكل القطاعات الاقتصادية الرئيسية

جاءت صعوبات الزراعة الفارسية اساسا من المستوى المنخفض للاستثمارات والاساليب المتخلفة في الفلاحة والملكية والضرائب . ان واقعة كون سلاسل الجبال في كل من الجنوب والشمال تمنع التكاثف والرطوبة من الوصول الى داخل البلاد قد أثرت تأثيرا شديدا على الزراعة الفارسية ولذلك فانه فيما عدا شرائط ضيقة بموازاة سواحل بحر قزوين ، كان على الزراعة ان تعتمد على الري الاصطناعي . من الناحية الاخرى ، يتسرع دارسو المنطقة في ارجاع التأخر الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط الى التربة والمناخ من ناحية والى عدم استعداد الفلاحين للاستغراق في العمل الجسدي الشاق من الناحية الاخرى. ان سلامة مثل هذه التعميمات مشكوك فيها ، فيما يتعلق بفارس على الأقل ان معظم أراضي فارس يمكن ان تصبح خصبة بمزيد من المياه المستخدمة استخداما كفيا ، بينما المياه ، رغم انها غالبا غير مستغلة ، موجودة بكميات غير قليلة . بالاضافة الى ذلك ، فان

(١) الـ « تومان » : اصطلاح استحدثه المغول في القرن الثالث عشر ، وله معان نقدية متعددة ، لكنه أساسا يشير الى قيمة ١٠ آلاف دينار ، او ١٠ كرانات في بداية القرن التاسع عشر . و ١٠٠ كران عشية الاصلاح النقدي في ١٩٣٠ — ١٩٣٢ . وبعد هذا الاصلاح استبدل التومان « بالبهلوي » .

الفلاح الفارسي في اجيال سابقة قد ضرب المثل في المثابرة والجهد المضني للافادة من التربة الى اقصى حد بمساعدة اكثر الادوات واكثر القنوات بدائية — بعضها تحت الارض (قنوات) — التي كان بناؤها وصيانتها أمورا بالغة الصعوبة ، خصوصا مع الافتقار الى المعدات الملائمة . ان سر رخاء فارس في الماضي يكمن الى حد كبير في انجازات الزراعة ، وبالتالي فلا موارد المياه والتربة ولا قوة العمل هي المسؤولة . لقد تسبب الدمار مباشرة عن الجيوش المتحاربة التي كانت من وقت لآخر تنهب البلاد ، او بطريق غير مباشر عن نظام الحكم الذي كان يمنع الموارد المحدودة المتاحة من التوجه الى صيانة نظام الري القائم وانشاء نظام حديث ، بينما يساهم ويشجع الاستغلال المدمر لنظام المياه على أيدي كبار ملاك الاراضي على حساب صغار الملاك .

في ظل الظروف الطوبوغرافية والهيدرولية القائمة ومستوى الدخل السائد بين الفلاحين ، فان أشغال المياه في فارس كان لا بد لها من ان تنفذ على يد ادارة للدولة ، كما حدث في سالف العصور (١) . لكنه لاجيال عديدة كانت الحكومة وكبار ملاك الارض يكتفون باعتصار كل عائد ممكن من الفلاح دون ان ينفذوا اية خطط جدية طويلة الامد للري (انظر بعده ، الفصل الخاص بالبنيان الاجتماعي) . فشلت مختلف المحاولات التي بذلت في النصف الاول من القرن التاسع عشر لانشاء سدود وشبكة من القنوات، ويرجع ذلك اساسا الى التخطيط المعيب . وفي ١٩٠٣ — ١٩٠٦ وضع مستشارون بلجيكيون وهولنديون وبريطانيون مشروعات لاعمال ري اساسية ، اساسا على نهر قارون ، هذه المرة طبقا لخطة مدروسة وافق عليها ويلكوكس تماما في ١٩٠٩ . ولكن ظروف فارس السياسية والاقتصادية منعت في ذلك الوقت تنفيذ تلك المشروعات .

كما في بلدان اخرى في المنطقة ، كانت ظروف حيازة الارض (بما في ذلك ظاهرة الملاك الغائبين) وأساليب الفلاحة في الزراعة الفارسية تؤخر تنمية الانتاج الزراعي الذي عرف في الماضي بمستواه المرتفع ، كالحرير أو قصب السكر . وفي الفروع الرئيسية من الانتاج الزراعي (الحبوب) كانت المحاصيل منخفضة ايضا ، بسبب رداءة الادوات وعدم زراعة مساحات

(١) راجع و. ويلكوكس : « ري ما بين النهرين » ، ١٩١١ .

كبيرة من الاراضي القابلة للري وعدم تنفيذ مشروعات الري (١) ، وكان معظم الانتاج ، خصوصا القمح والشعير والذرة ، يستهلك داخل البلاد . ورغم انه ، من وقت لآخر ، كانت كميات معينة تبقى للتصدير (خصوصا من الارز ، الذي كان قبل الحرب العالمية الاولى يصدر الى روسيا بمعدل نصف مليون جنيه استرليني) فقد كان هناك على العموم نقص في الحبوب. ارتفعت الاسعار ارتفاعا صاروخيا في المراكز الحضرية كما في المناطق الريفية التي تتأثر موسميا مع وجود ملاك الاراضي والمضاربين يجنون ثمار التسويق . لقد تمتع القطن الفارسي ، مثل القطن المصري ، برخاء مؤقت أثناء الحرب الاهلية الامريكية ، بل لقد نجح في التغلغل في عديد من الاسواق الاجنبية . لكن تيلاته القصيرة والافتقار الى الدعم الحكومي الملائم حالت دون تطوره الجدي . ان التبغ والافيون اللذين لقيا تشجيعا غير قليل واشرافا منظما ـ سواء من قبل أصحاب عقود الامتياز الاجانب او من قبل الحكومة المحلية ـ اصبحا دون غيرهما فروعا مربحة من الانتاج الزراعي خصوصا بين عناصر الصادرات . وقد نالت زراعة الافيون ، التي تعتبر ظروف فارس رائعة بالنسبة لها ، دفعا خاصا عندما ارتفع الطلب عليه في السوق العالمي في الخمسينات كرد فعل لضربة أصابت انتاج فارس من الحرير بمرض اصاب دودة الحرير في ستينات القرن التاسع عشر . من ناحية اخرى كان لزراعة الافيون ، الذي اصبح عنصرا هاما في الصادرات ومصدرا هاما لايرادات الحكومة ، تأثير ساحق على صحة سكان فارس ، الذين اصبحت غالبيتهم من مدمني هذا المخدر (٢) .

عانى انتاج دودة الحرير ، الذي كان يشكل واحدا من اهم قطاعات اقتصاد فارس حتى أواسط القرن التاسع عشر ، تدهورا حادا فيما بعد بسبب أسباب طبيعية وبسبب الاهمال والافتقار الى العناية الخاصة التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة لهذا الفرع بالذات . في الواقع ، انخفض انتاج الحرير انخفاضا شديدا من ١٩٠٠ طن متري في ١٦٦٩ الى ٢٠٠ طن فقط في ١٧٥٠ . كذلك فان الارتفاع في استهلاك واسعار الحرير في اوروبا في القرن التاسع عشر قد دعما تربية دودة الحرير في فارس ونما انتاج الحرير مرة اخرى في ١٨٥٠ الى اكثر من الف طن ، منها ٦١٠ طن للتصدير . لكن هذا القطاع ما لبث ان تأثر بمرض الـ « بيبرين » ، الذي

(١) ا.ت. ويلسون : « فارس » ، لندن ، ١٩٣٢ ، ص ٢٠١ ـ ٢١٢ .
(٢) الجن كروسيكلوز : « مدخل الى ايران » ، نيويورك ، ١٩٤٧ ، ص ١٠٦ ـ ٢١٦ .

نتج عنه انخفاض شديد في الانتاج الى ١٠٠ طن فقط في ١٨٦٠ . ولم تبذل قبل بداية القرن العشرين محاولات لاعادة بناء تربية دودة الحرير وصناعة الحرير ، التي حققت ارتفاعا تدريجيا في الانتاج وصل الى ٥٠٠ طن في ١٩٠٩ (١) .

تتميز فارس بتراث غني في تربية الماشية وتتمتع بمزايا طبيعية كثيرة خصوصا لتربية الجمال والبغال والماعز والغنم والسمك . كما ان تربية الماشية هذه وفرت الاسس لصناعات ترتبط بها ، كصناعة الجلود والصوف من مختلف الانواع ، والكافيار . ولكن بعض تلك الصناعات ، الكافيار على سبيل المثال ، عهدت بعقد امتياز ، بينما كان جزء آخر يعمل في ظل نفس الصعوبات التي كانت تحكم جميع الصناعات الخاصة .

بينما كان الركود يميز الريف الفارسي ، كان تدهور فظيع يصيب الاحوال الاقتصادية للمدن . ففي بداية القرن التاسع عشر كانت المدينتان المقدستان (كوم ومشد) (٢) وحدهما ما زالتا تتمتعان بقدر من الدخل من الحجاج ونجحتا الى حد ما في المحافظة على نشاطهما الاقتصادي ومظهرهما الخارجي ، لكن حتى في ذلك الحين كانت عظمة الاحياء الفنية قد انقضت . كانت الازمة الاقتصادية قد عبرت عن نفسها في انخفاض عدد السكان وفي تحول احياء بأكملها الى خرائب ، ان احد الامثلة على ذلك مدينة كاشان التي عرفت في الماضي بصناعتها (الحرير والسجاد واواني النحاس والفخار) التي كانت في أعمق حالات الازمة في نهاية القرن التاسع عشر وقد لقيت أصفهان مصيرا مماثلا ، خصوصا بعد أن اصبحت طهران العاصمة السياسية . وخلال القرن التاسع عشر تحطمت معظم صناعات فارس التقليدية .

عانت التجارة والصناعة ليس فقط من تدفق المنتجات الاجنبية وانما ايضا نتيجة للانكماش الاقتصادي العام السائد في البلاد ، والانخفاض في قيمة « الكران » (العملة الفضية المتداولة) ، وعدم الاستقرار السياسي (خصوصا في العاصمة طهران) ، والافتقار الى الوسائل الملائمة للنقل والمواصلات . كانت الصناعات القائمة في اغلبها في أيدي الاقليات والاجانب ، ويمكن اتخاذ احد الفروع الاساسية ـ صناعة النبيذ ـ كمثال

(١) ف. لافون ، هـ.ل. رابينو : « صناعة الحرب في فارس » ، ١٩١٠ ، ص ١٢–١٤ .
(٢) جون مالكولم : « صور عن ايران » ، ١٨٢٨ ، ج ٢ ، ص ٣٣ .

اساسي . كان انتاج النبيذ محرما على الفرس (فيما عدا العائلات الغنية) وكان في ايدي الارمن واليهود والاوروبيين ، ومع ذلك فان الانتاج والاستهلاك المحلي غير القليل قد استمر في مواجهة التحريمات الدينية .

من قبل ذلك في قرون سابقة ، وخصوصا منذ بداية القرن التاسع عشر ، حاول الفرس ان يستغلوا مواردهم المعدنية احيانا بتشجيع المبادرة الاجنبية وخصوصا البريطانية ،وكثيرا ما كان الفرس والاجانب يبالغون في الكوامن الموجودة في البلاد . ومن بين الكوامن المعدنية ، احتل النحاس والحديد مركزا هاما ، واقيمت الصناعات الحربية لانتاج البنادق والذخيرة (في تبريز) من خامات محلية (١) . في ١٨٩٠ أنشئت شركة متفرعة عن البنك الامبراطوري ، سميت اتحاد التعدين للبنك الفارسي ، براسمال يبلغ حوالي مليون جنيه استرليني ، وحصلت من الحكومة على عقد امتياز لمدة ٦٠ سنة (مع حقوق احتكار) على جميع المناجم (فيما عدا المعادن الثمينة) التي لم تسلم بعد لاشخاص او هيئات اخرى . ولكن لم يحقق التعدين نتائج مرضية الا بالنسبة للبترول .

ان صناعة السجاد ، رغم تدهورها المحسوس وانحطاط جودتها (لا بسبب النفوذ الغربي) كانت لا تزال تشكل مصدرا هاما للدخل لآلاف عديدة من السكان ولاقتصاد البلاد ككل ، سواء عن طريق التكامل مع الزراعة او بالاسهام اسهاما اساسيا في الصادرات (٢) . كان أخطر منافس لفارس في هذا الميدان هو تركيا ، التي انتجت في ١٩٠٩ على سبيل المثال ٦٦٨ الف ياردة مربعة مقابل ٥٥ الف ياردة مربعة انتجتها فارس ، لكن قبيل الحرب واثناءها تخطت فارس تركيا بقدر غير قليل فسجلت رقما قياسيا بلغ ٤٣٥ الف ياردة مربعة في ١٩١٣ ، بينما سجل الانتاج التركي هبوطا كبيرا . كما سجلت ارقام قياسية جديدة في العشرينات ، لكن المنافسة التركية وكذلك الصينية والهندية كانت قد نمت آنئذ . كما ان انواعا أخرى من منتجات النسيج (كالاغطية والشالات المصنوعة من وبر الجمل ، او الحرير والبروكار

---

(١) ج. ت. كيرزت : « فارس والمشكلة الفارسية » ، لندن ، ١٨٨٢ ، ج ٢ ، ص ٥١٢ .

(٢) رغم انه في نطاق الصادرات العامة انخفضت قيمة السجاد ، مثلا ، في ١٨٨٩ الى ما يزيد قليلا عن ٥ ٪ من اجمالي قيمة الصادرات ، فان نصيبه من الصادرات عاد الى الارتفاع ، محتلا المركز الثاني في بداية القرن العشرين بل والمركز الاول اثناء الحرب .

قد حافظت على مركزها واستمرت في جذب الزبائن الغربيين ، ومن جهة اخرى عانت الصناعات المعدنية والخزفية التقليدية ازمة حقيقية .

اسهمت فروع ثلاثة بـ ٥٥٪ من اجمالي قيمة الصادرات ، وهي الافيون والحرير الخام (الذي وسم على نحو خاص بتقلبات عنيفة) والارز . وكانت العناصر الاخرى ايضا زراعية اساسا ، وتشمل التبغ والقطن الخام والفاكهة والحبوب ، وكانت المنتجات الصناعية الوحيدة هي لسجاد والشالات
والفاكهة والحبوب، وكانت المنتجات الصناعية الوحيدة هي السجاد والشالات

نظرا للحالة المتدنية لصناعاتها ، كانت فارس تجلب مستوردات كبيرة رغم مستوى المعيشة المنخفضة لاغلبية السكان . كانت تلك المستوردات تلبي مطالب الطبقات الغنية من مواد الترف وكذلك الطلب العام على المنتجات الصناعية الرخيصة التي لا تصنع في البلاد .

ان فارس ، التي كانت واحدة من بلدان صادرات المواد الاولية ،كانت تحتاج الى مستوردات من المنتجات الصناعية التي كانت في الماضي توفرها الصناعة والحرف المحلية ، لكنها لم تستطع ان تصمد في مواجهة تدفق السلع الاوروبية الرخيصة الى السوق الفارسي . وقد شكلت المنتجات القطنية والصوف والحرير ٨٠٪ من اجمالي المستوردات . وكانت السلع الاخرى المستوردة هي اساسا الزجاج والبورسلين والسكر والتوابل .

بلغت المستوردات ضعف الصادرات . في ١٨٨٩ كانت المستوردات ٤ ملايين جنيه استرليني بينما بلغت الصادرات اكثر قليلا من ٢ مليون جنيه استرليني . وكانت المستوردات تتكون اساسا من منتجات كان يمكن بلا شك ان ينتج اغلبها محليا في ظل نظام حكم آخر وبرنامج آخر للاستثمار . بمرور الزمن أصبح العجز في الميزان التجاري أسوأ (بالارقام المطلقة) . في ١٩٠١ ، عندما بينت تفاصيل تجارة فارس الخارجية لاول مرة ، كانت الصادرات تبلغ ٢٫٧٥ مليون جنيه استرليني وبلغت الواردات ٥٫٥ مليون جنيه استرليني . ولكن في ١٩٠٧ انخفض العجز الى ١٫٥ مليون جنيه استرليني . فالصادرات كانت ٦٫٥ مليون جنيه استرليني والواردات ٨ مليون جنيه استرليني . وغطي العجز بقروض اجنبية كانت اخذة في التزايد في ذلك الحين (انظر بعده) .

في نفس الوقت وقع تغير هام في اتجاه التجارة الخارجية . في ١٨٩٧ كانت حصة روسيا وبريطانيا في اجمالي الصادرات والواردات

متساوية تقريبا . في ١٩٠٧ حصلت روسيا عمليا على ٦٠ ٪ من اجمالي التجارة الفارسية ، او ثلاثة اضعاف حصة بريطانيا . واستمر العجز في الميزان التجاري رغم الانخفاض الاجمالي خلال سنوات الحرب الى ما بين ثلثي او اربعة اخماس مستواها السابق . وبعد الحرب مباشرة ازداد العجز بسبب زيادة المستوردات (ومجرد زيادة طفيفة في الصادرات) . ولم يقع تغير دائم الا في عام ١٩٢٢ ــ ١٩٢٣ عندما زادت قيمة الصادرات على قيمة المستوردات ، حتى دون ان يؤخذ تصدير البترول في الحساب (١) . ومن الصعب الحصول على تفاصيل ميزان المدفوعات عن الفترة السابقة . ولكن منذ ان بدات شركة البترول نشاطها فان مدفوعاتها للحكومة ونفقاتها المحلية مع عناصر اخرى من الصادرات غير المنظورة (السفارات ، السياح ، .. الخ) ، اصبحت وسيلة لموازنة العجز .

٣ . اسباب صعوبات فارس الاقتصادية والمنافسة بين الدول

تدهور مركز فارس الاقتصادي في القرن التاسع عشر نتيجة لعاملين رئيسيين :

أ . تنافس الدول من أجل النفوذ على فارس .

ب . هيكل فارس الاجتماعي وضعف الحكومة المحلية وفسادها .

ان تخلف الزراعة الفارسية ، الذي يرجع اساسا الى اهمال شبكة الري وتحلل الحرف المحلية وقسوة الضرائب التي كان فرضها وجبايتها التعسفية والمفتقرة الى الكفاءة يفقران السكان دون ان تستخدم مواردها استخداما سليما ــ كل ذلك ادى الى اضعاف الدولة وجعلها معتمدة على الاجانب . وكان الضغط الذي تمارسه الدول الاوروبية على فارس ، خصوصا منذ أواسط القرن التاسع عشر ، أقوى احيانا من الضغط الذي كان يمارس على الامبراطورية العثمانية ، وكان يتبدى في بنيان وتطور البلاد الاقتصادي . وقد فرض نظام الامتيازات الاجنبية على فارس كما فرض على تركيا وعلى مصر ، وتبعا لذلك لم يكن ممكنا رفع الرسوم الجمركية او فرض ضريبة شراء على الانتاج الاجنبي في داخل البلاد دون موافقة الدول مما حد من القدرة التنافسية للانتاج المحلي (٢) . كانت عقود الامتياز لمعظم

---

(١) أ.س. ميلسبوغ : « وضع فارس المالي والاقتصادي » ، ١٩٢٦ ، ص ٢١ ــ ٢٢ .

(٢) يمكن استخدام الملح كمثال نموذجي ــ قبل وصول مورجان شوستر (١٩١١) كانت الضريبة على الملح المنتج محليا ٧ر٥ دولار (٦٤ كران) عن كل ٥٠٠ رطل انجليزي بينما كانت الرسوم الجمركية على الملح المستورد ٩ر. دولار معفاة من أي ضرائب أخرى ، وتجدر اضافة ان الدخل السنوي الصافي من الضرائب على الملح المحلي بلغت ١٨٠ الف دولار ، لكن بعد خصم نفقات الجباية يتبقى للحكومة ٣٧ الف دولار فقط . وقد ألغى المجلس الترتيبات القائمة بعد تدخل شوستر .

فروع الاقتصاد الرئيسية تمنح للاجانب ، فافرزت صراعا اقتصاديا وسياسيا مستمرا بين فارس وبين اصحاب عقود الامتياز وأرصدة الديون وبين هؤلاء الاخيرين بعضهم البعض .

في بداية القرن التاسع عشر ، كانت ثلاث دول تتنافس من أجل السيطرة على فارس : بريطانيا وفرنسا وروسيا . وقبل نهاية الحقبة الاولى . ولكن كانت فرنسا قد كفت عن ان تكون عاملا نافذا في فارس ، وخلال القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين اقتصرت المنافسة على صراع معلن او خفي بين بريطانيا وروسيا . ثم نجح الالمان ايضا في الحصول على موطيء قدم اقتصادي في فارس ، بل لقد حصلوا بعد ذلك على تأييد الحزب الديمقراطي الفارسي كي يوازنوا النفوذ البريطاني الروسي . لكن مع نهاية الحرب العالمية الاولى كف الالمان موقتا عن القيام بدور في حياة فارس الاقتصادية والسياسية ، ولم يعودوا الا مع صعود النازية في الثلاثينات .

بعد الغزو الفرنسي للشرق الاوسط في ١٧٩٨ ، زادت بريطانيا من اهتمامها بفارس ، خوفا من التهديد الفرنسي للهند . في نفس الوقت أبدت روسيا اهتماما متزايدا بتأمين مخرج الى البحار الجنوبية ورغبة متنامية في فتح أراض واسعة في شمال فارس وآسيا الوسطى . وعلى هذا فان الغزو النابليوني للشرق الاوسط حول فارس للمرة الاولى الى بيدق في لعبة الصراع بين الدول .

وبعد غزو نابليون لمصر وسوريا ، في كانون الثاني ١٨٠١ ، وقع سير « جون مالكولم » اتفاقا وديا بالنيابة عن انجلترا مع فتاح علي شاه ، يتضمن فقرة تعد بمعونة بريطانية ــ لفارس ضد الفرنسيين في حالة وصولهم الى فارس . وبمقتضى ملحق للاتفاق ، منح البريطانيون عددا من التسهيلات التجارية والضريبية وضمانات لامن حياتهم وممتلكاتهم وضمانات قضائية ولحرية الحركة . ولكن سرعان ما اصبحت المعاهدة عديمة القيمة خصوصا عندما أراد البريطانيون ان يشارك الروس ــ اعداء الفرس ــ في الدفاع ضد فرنسا . وكرد فعل وقع الفرس اتفاقية « فنكنشتاين » مع فرنسا في ١٨٠٧ ، التي جاءت بمقتضاها بعثة عسكرية فرنسية الى فارس (١) . ولم يكد يمضي شهران على توقيع هذه المعاهدة حتى وضعها الفرس في ثلاجة

---

(١) هورويتز : مصدر مذكور قبلا ، ج ١ ، ص ٧٧ ــ ٧٨ .

بسبب تقارب فرنسا مع روسيا بمقتضى معاهدة « تيلسيت » ، التي عرضت فارس مرة اخرى للخطر الروسي . وذهب الشاه الى حد طرد البعثة الفرنسية ، واصبح بدلا من ذلك مستعدا لاستقبال بعثة مماثلة من بريطانيا التي استجابت للدعوة ، ونص الاتفاق الذي وقع بين الطرفين على عون مالي وامداد فارس بالسلاح والذخيرة والمدربين العسكريين .

في نفس الوقت شدد الروس هجماتهم على شمال فارس ، وفي ١٨١٣ اضطرت فارس الى توقيع اتفاقية « جولستان » التي تنازلت بموجبها عن اجزاء كبيرة من شرق القوقاز . في السنوات من ١٨٢٥ الى ١٨٢٧ استولى الروس على مساحات أخرى من نفس المنطقة وكذلك على تبريز، فاضطرت فارس الى توقيع معاهدة تركمان ـ شاي في فبراير ١٨٢٨ ، التي ثبتت الحدود الفارسية ـ الروسية جنوب القوقاز على امتداد الآراس ، حتى يومنا هذا (ثبت الحد الشمالي الشرقي ، على امتداد نهر « آتريك » في ١٨٦٩ ، ثم تحرك مرة اخرى شمالا بمقتضى اتفاقية ١٨٨١) . وكان على فارس ان تدفع فوق ذلك لروسيا تعويضات عن اضرار الحرب .

في نفس الوقت حصلت روسيا من فارس على امتيازات تجارية وقانونية واسعة بمقتضى ملاحق خاصة لاتفاقية تركمان ـ شاي (١) . ان الفصل الهام المتعلق بالامتيازات الاجنبية في فارس ككل يستحق قدرا من الافاضة .

ان تفسيرا غير حرفي لاصطلاح « الامتيازات الاجنبية » قد ادى ببعض الدارسين الى البحث عن بداياتها الاولى في فارس في القرن السادس قبل الميلاد عندما سمح « سيرس » في ٥٣٨ قبل الميلاد لليهود بالعودة الى فلسطين مع واجبات وحقوق معينة تتشابه شبها كبيرا مع الامتيازات الاجنبية الحديثة (٢) . ان تقاليد التسامح التي تعود الى قرون عديدة لم يحطمها الفتح الاسلامي العربي لفارس في القرن السابع الميلادي . فحتى عندئذ وجد كثير من العناصر المشابهة لتلك التي وفدت الى الامبراطورية العثمانية بنفوذ المباديء الاسلامية .

في القرن الثالث عشر منحت حقوق تجارية هامة للمسيحيين وازداد

---

(١) س. ي. اتشيسون : « مجموعة المعاهدات » ، المجلد ١٢ ، ص ٣٥ . راجع ايضا ا. س. ميلسبوغ : « اميركيون في فارس » ، ١٩٤٦ ، ص ١٣ .

(٢) عبدالله معظمي : « بحث في وضع الاجانب في ايران » ، ١٩٣٧ ، ص ١٦-١٧ .

اتساع تلك البدايات الاولى للامتيازات الاجنبية الحديثة في القرن السابع عشر ، عندما اصبحت الحقوق التي سبق منحها قابلة للتطبيق على مجالات اضافية ، مثل الحماية المدنية والدينية ، والاعتراف الرسمي بالممثلين والقضاء المستقل .

عملت الامتيازات الاجنبية في القرن التاسع عشر اساسا على ان تحدد بمزيد من الوضوح الحقوق الممنوحة للاجانب في الماضي وتوسيعها لتضم معظم البلدان الاوروبية . فالامتيازات الاجنبية التي حصلت عليها روسيا في ١٨٢٨ منحت الممثلين الرسميين الروس حق القضاء غير الاقليمي اي حق مقاضاة المواطنين الروس المقيمين في ايران . وتمتع الروس بنسب أدنى من الضرائب والجمارك ، تبدأ من ٥ ٪ فأقل ، على أساس « القائم »، بالاضافة الى سلسلة من المزايا التجارية الاضافية . بعد ذلك بقليل ، في ١٨٣٦ و ١٨٤١ ، وعد البريطانيون ايضا بنفس الحقوق بمقتضى فرمان الشاه وبمقتضى معاهدة تجارية (١) . وتتشابه معاهدات الامتيازات الاجنبية الموقعة مع معظم الدول في القرن التاسع عشر تشابها شديدا مع بعضها البعض .

ان التطورات الاقتصادية والسياسية حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى تدعم ما ذهب اليه « ويلسون » من ان الامتيازات الاجنبية في فارس لم تكن لها نفس القوة التي كانت ، مثلا ، في الامبراطورية العثمانية . لكنه في أوقات الازمات كانت الدول تمارس ضغطا له وزنه على فارس ، مبنيا على أي حال على الامتيازات الاجنبية (٢) . ومع ان الامتيازات الاجنبية الفارسية لم تقض بانشاء محاكم مختلطة لها سلطة القضاء بين الفرس والاجانب ، ولكن فارس اجرت في القرن التاسع عشر تحت ضغط الظروف على انشاء محاكم مختلطة وعلى ان تمول نشاطها . ولم تلغ تلك المحاكم الا في ١٩٢٧ (٣) .

في الواقع يبدأ فصل الامتيازات الاجنبية في ١٨٦٥ ، عندما منحت شركة بريطانية عقد امتياز لانشاء خط برقي بين بغداد وبوشهر عبر كرمانشاه وهمدان ، كامتداد لخط خانقين ـ بوشهر (الذي أنشيء بمقتضى عقد

---

(١) اتشيسون ، مصدر مذكور قبلا ، المجلد ١٢ ، ١٩٠٩ ، ص ٦٠ - ٦٢ .

(٢) ويلسون ، مصدر مذكور قبلا ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

(٣) معظمي ، مصدر مذكور قبلا ، ص ٦٢ .

امتياز في ١٨٦٣) . في ١٨٧٢ حصل البارون الانجليزي « جوليوس دي رويتر » على امتياز شامل لمدة ٧٠ سنة لمد خطوط حديدية بين بحر قزوين والخليج الفارسي ولانشاء خطوط برق ، وتنظيم الملاحة في الانهار ، واستغلال جميع المناجم عدا مناجم الذهب والفضة والاحجار الكريمة ، وتأسيس مصرف . ولكن نظرا للمعارضة الروسية ، اضطر نصر الدين شاه (١٨٤٨ ـ ١٨٩٦) الى الغاء هذا الامتياز بعد منحه بسنة . لم يستسلم دي رويتر . وفي ١٨٨٩ حصل على امتياز انشاء مصرف فارس الامبراطوري مع حق اصدار اوراق نقدية (ان الاتفاق الذي نقل هذا الحق بمقتضاه الى مصرف فارس الوطني لم يتم التوصل اليه الا في ١٩٣٠) . في نفس الوقت منحت حقوق اصدار محدودة للمصرف الروسي . بمرور الزمن نمت المنافسة بين المصرفين لاستحواذ كل منهما على الاوراق النقدية التي أصدرها الآخر وتحويلها الى عملة معدنية ، بهدف خلق صعوبات لبنك الاصدار المنافس . وفي ١٨٩٠ منح امتياز آخر للبريطانيين للاستحواذ على التبغ الفارسي وتصنيعه وتسويقه .

تعويضا عن عقود الامتياز التي منحت للبريطانيين في الستينات والسبعينات ، منح الشاه للروس في ١٨٧٤ عقد امتياز لانشاء بنك (بنك الخصم الفارسي) ولمد خطوط حديدية لربط تبريز بشبكة شرق القوقاز . بعد ذلك بسنتين ، في ١٨٧٦ ، حصلت روسيا على عقد امتياز شامل لصيد الاسماك على الشاطىء الجنوبي لبحر قزوين ، وفي ١٨٨١ لانشاء طريق في اذربيجان . وفي التسعينات منحت امتيازات كثيرة لمد خطوط حديدية ولرصف طرق ، خصوصا غرب وجنوب طهران . واستمر البريطانيون والروس يتنافسون على تلك الامتيازات ، يليهم بمسافة غير قليلة البلجيكيون والفرنسيون . وكانت شركة النقل والتأمين الروسية ، التي أسسها في ١٨٩٠ لازار بولياكوف ، ذات أهمية خاصة ، اذ امتد نشاطها من رصف الطرق الى انشاء الحانات والفنادق والتنقيب عن البترول والفحم في مقاطعة اذربيجان . في نفس الوقت ، مارست روسيا ضغطا مؤثرا على السلطات الفارسية لكي تلغي احتكار التبغ الممنوح للبريطانيين (١) . ولما

(١) يجب أن نأخذ بالحسبان انه في ذلك الوقت كانت توجد في فارس الكتيبة القوزاقية التي شكلت في عهد نصر الدين في ١٨٨٢ ، تحت قيادة ضباط روس . بالطبع كانت نفقات هذه القوة على حساب الحكومة الفارسية ، لكنها عملت في أوقات مختلفة لا لتحمي عرش الشاه فقط وانما ايضا لتدافع عن مصالح روسيا . (راجع ي.م. شوستر، مصدر مذكور قبلا ، ٢٩١ ـ ٣) .

كان « العلماء » ايضا معارضين لهذا الاحتكار ونظموا اغلاق حوانيت التبغ و « اضراب مدخنين » في جميع انحاء البلاد ، اضطرت حكومة فارس الى الغاء الاحتكار في ١٨٩١ وان تعوض أصحابه بنصف مليون جنيه استرليني. ونظرا للافتقار الى السيولة النقدية بقي التعويض في شكل قرض قدمته الشركة للشاه بفائدة سعرها ٦ ٪ .

نتيجة لاسراف الحكام الفرس كانت الخزانة خاوية . ففي ١٩٠٠ ، اضطر الشاه مظفر الدين الى أن يأخذ ، بالاضافة الى الدين الذي ورثه عن أبيه ، قرضا قدره ٢٢٫٥ مليون روبل (اي ٢٫٤ مليون جنيه استرليني) من روسيا بفائدة قدرها ٥ ٪ . وتم الحصول على قرض آخر من روسيا قدره ١٠ مليون روبل (أي ١٫٧ مليون جنيه استرليني) في ١٩٠٢ ، وقرض ثالث قدره ٦ مليون روبل في ١٩١٠ (١) .

منعت روسيا فارس من تلقي أي قروض أخرى من أي مكان آخر بغير موافقتها الى أن يتم سداد قروضها التي كانت مضمونة بايرادات الجمارك الفارسية . بدون موافقة روسيا ، كان الفرس ممنوعون من منح عقود امتياز للاجانب لبناء خطوط حديدية . فوق ذلك ، تلقى الروس عقود امتياز للتنقيب عن البترول والفحم ، وبمقتضى اتفاق بدأ سريا ضمنوا لانفسهم رسوما جمركية منخفضة على السلع التي تشتريها فارس من روسيا (أساسا السكر والبترول) بينما كانت الرسوم الجمركية على الشاي ، الذي كان يُشترى من بريطانيا ، قد زادت زيادة كبيرة . ولم يوقع اتفاق لمعالجة هذا الوضع الا بعد مرور سنوات عديدة .

في ١٩٠٤ و ١٩٠٥ حصلت فارس على قرضين اضافيين بريطانيين بموافقة روسيا ، قدرهما ١٩٠ الف جنيه استرليني و ١٠٠ الف جنيه استرليني ، على التوالي .

اظهر الاتجاه العام في سياسة فارس الخارجية اثناء الفترة ما بين ١٨٩٠ و ١٩٠٣ زيادة في التجارة مع روسيا (بنسبة ٨٠ ٪) وانخفاضا في التجارة مع بريطانيا (بنسبة ١٥ ٪) (٢) . بيد ان بريطانيا نجحت في ذلك

(١) بيرسي سايكس : « مسألة الشرق الاوسط » ، ص ٥١ ـ ٢ .

(٢) يجب أن نضيف ان نفقات الانتاج والنقل الروسية كانت أعلى من مثيلتها لدى معظم البلدان الغربية التي كانت تتاجر مع فارس . ولكي تصمد روسيا للمنافسة ، كانت تساعدها الاجراءات المزدوجة الخاصة بأولويات التصدير والرسوم الجمركية الفارسية التي كانت تفضيلية على وجه الخصوص للبضائع الروسية .

الوقت بالذات في الحصول على موطىء قدم في أحد أهم قطاعات فارس الاقتصادية ، أي البترول . ففي ١٩٠١ حصل « وليام نوكس دارسي » على عقد امتياز لاستخراج البترول ، يشمل جميع الاراضي الفارسية عدا المقاطعات الخمس الشمالية (١) (كان عقد امتياز للتنقيب عن البترول في تلك المقاطعات قد منح قبلا لروسيا) . أسس دارسي مسحه وتنقيبه في منطقة عقد الامتياز على اكتشافات جيولوجية سابقة ، خصوصا تلك التي قام بها الفرنسيون تحت اشراف البروفسور « دي مورجان » في بداية التسعينات . كان من بين التسهيلات المتنوعة التي منحتها الحكومة للشركة اعفاء عاما من الضرائب . في مقابل ذلك حصلت الحكومة على أسهم قيمتها ٢٠ الف جنيه استرليني في الشركة وضمن لها ١٦ ٪ من صافي ارباحها . ولم تخرج الشركة من منطقة الخطر الا عندما اكتشفت احتياطيات ضخمة من البترول في « ميدان ـ اي ـ نفطون » في ١٩٠٨ . في السنة التالية (١٩٠٩) تأسس خَلَف شركةدارسي، شركة البترول الانجليزيةـ الفارسية وقد تأسست هذه الشركة بالمشاركة بين الحكومة البريطانية وشركة بترول بورما ، وقد رويت قصص كثيرة عن كيف تم انتزاع عقد الامتياز الاصلي من دارسي (٢) . وتعود معظم نشاطات الشركة والدور الذي لعبته فارس في الميدان الى فترة لاحقة .

لم يكن النفوذ الاجنبي والروسي بخاصة في فارس مقتصرا على المجال الاقتصادي بل كان له تأثير سياسي حاسم . فأجبر الروس، قادرين، الفرسَ على الغاء عقد الامتياز الممنوح الى « دي رويتر » في ١٨٧٣ . وفي ١٨٥٧ ، بمقتضى معاهدة باريس ، اجبر الانجليز نصر الدين شاه على التخلي عن « هيرات » ، عاصمة افغانستان ، التي كانت فارس قد فتحتها قبل ذلك بسنة . وفي الحقبة الاولى من القرن العشرين ازداد خضوع فارس لهاتين الدولتين ، خصوصا بعد ٣١ اب ١٩٠٧ ، عندما وقعت معاهدة انجليزية ـ روسية قسمت ايران الى ثلاث مناطق نفوذ : الجزء الشمالي والاوسط (من كرمانشاه الى يزد ، ومن هناك الى الحدود الشرقية جنوب مشد) تحت النفوذ الروسي ، الجزء الجنوبي الشرقي (من بندر عباس ، عبر كرمان ،

---

(١) سبق عقد امتياز دارسي عقد امتياز آخر منح في ١٨٨٤ الى هولندي يدعى « هوتز » الذي بدأ في التنقيب والاستخراج من عدد من آبار البترول قرب بندر رج ، لكنه سرعان ما يئس من العثور على البترول . (راجع شيرول ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٦٥ـ٦).

(٢) راجع نصرالله فاطمي : « دبلوماسية البترول » ، نيويورك ، ١٩٤٥ ، الفصلان الاول والثاني .

الى شرقي بريجاند) تحت النفوذ البريطاني ، والجزء الجنوبي الغربي كمنطقة محايدة لها حدود في الشرق وتفصل المنطقتين الروسية والبريطانية. من الناحية الرسمية كانت الدولتان تعترفان باستقلال فارس ، اما الى أي مدى كان هذا الاستقلال ظاهريا ، فيمكن رؤية ذلك من خلال حقيقة انه في ١٩١١ أجبر الروس السلطات الفارسية على طرد مستشارها المالي الامريكي مورجان شوستر ، بعد اقل من نصف سنة من العمل في محاولة تحسين الوضع المالي . بل لقد ذهبوا الى حد انهم قمعوا بالقوة المظاهرات التي نظمت في تبريز ضد ابعاد شوستر . قبل ذلك بسنتين كان الروس قد قبلوا لجوء الشاه الفارسي الذي اضطر الى الهرب من العاصمة تحت ضغط البرلمان الفارسي . اكثر من ذلك في ١٩١١ حاول الروس ان يساعدوا نفس الحاكم محمد علي شاه ، على أن يستعيد عرشه بالقوة ، ولكن هذه المحاولة فشلت نظرا للمعارضة القوية من جانب البريطانيين .

كذلك تدخلت الدولتان في غير ذلك من شؤون فارس الداخلية . اعترض الروس على الدستور الفارسي وأيدوا الشاه ضد برلمانه ووزرائه ، بينما ايد البريطانيون الديمقراطيين الذين كانوا قد اجبروا الشاه على منح دستور وبرلمان للشعب . ولكن بعد توقيع الاتفاقية الانجليزية ـ الروسية حول مناطق النفوذ في ١٩٠٧ ، يئس حتى الديمقراطيون من البريطانيين وبدأوا يشجعون النفوذ الالماني . ومع ذلك فان الحكم المطلق الذي كان يباشره الروس والبريطانيون في فارس قد أفشل أي محاولة جدية للتغلغل الالماني في هذا البلد . في ١٩١٠ مارست روسيا وبريطانيا معا ضغطا على فارس لكي تمتنع عن منح عقود امتياز للسكك الحديدية دون تشاور مسبق معهما (اساسا كانت عقود الامتياز الالمانية هي المقصودة) . وفي مسألة « شوستر » في نهاية ١٩١١ كان البريطانيون يؤيدون الانذار الروسي وطلبهم طرد مدير المالية .

في نهاية القرن التاسع عشر ، قام البلجيكيون بمهمة هامة في حياة فارس الاقتصادية ، كمستشارين ومنظمين اقتصاديين (انظر بعده خصوصا تنظيم نظام الجمارك) كما كأصحاب عقود امتياز . انه لامر مميز أن ينشط البلجيكيون في ميدان الصناعة ، بينما كان غيرهم من اصحاب عقود الامتياز الاجانب في فارس وتركيا يركزون على الخدمات والمال . اقيمت ثلاث شركات بلجيكية في فترة ما بين ١٨٩١ و ١٨٩٥ : « الشركة العامة للانارة والتدفئة في فارس » ، بعد شراء ورش غاز من مالكها الفارسي ، « شركة فارس المغفلة

الوطنية للزجاج » التي كانت تدير مصنعا للزجاج في طهران ، و « الشركة المفقلة لصناعة السكر في فارس » ، وقد اضطرت الشركات الثلاثة الى الاغلاق في نهاية التسعينات ، لاسباب فنية ، او بسبب الصعوبات في الحصول على المواد الاولية ، او بسبب المنافسة ، خصوصا من جانب الروس الذين كانت تساعدهم في مجال السكر الرسوم الجمركية التفضيلية (١).

٤ . أسباب صعوبات فارس الاقتصادية ـ البنية الاجتماعية وضعف الحكومة المركزية

لم يكن الشعب الفارسي كتلة متجانسة واحدة . وتشكل القبائل ما يتراوح بين ربعه وثلثه ، وتشكل كل قبيلة جماعة مستقلة ، كانت حالة النهب والحرب والتعادي متأصلة عميقة في دمائهم . وكانت الحكومة المركزية وعلى رأسها الشاه لا تستغل المنازاعات القائمة فيما بين القبائل فحسب وانما كثيرا ما كانت تصب الزيت على اللهب . وفي بعض الاحيان كانت القبائل تمارس نفوذا حاسما على الشؤون الداخلية للدولة . ففي ١٩٠٧ على سبيل المثال ، اشتركت قبيلة بختياري في تمرد اضطر الشاه على اثره الى الهرب الى السفارة الروسية . فيما بعد تسببت هذه القبيلة في طرد وزير الحرب ، الذي حاول ان يقمع الحزب الديمقراطي ، حليف البختياريين ولكن اصبح مركز قبائل البدو فيما بعد أقل قوة ، اما لاسباب اقتصادية كالقحط والجوع وتضاؤل السكان ، او نتيجة للتغيرات التقنية وانواع النفوذ السياسي الغربي ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بخاصة .

كان التراتب الاجتماعي للشعب الفارسي ، وغالبيته من سكان الريف ، بالاضافة الى انقسامه القبلي ، مماثلا لجميع بلدان الشرق الاوسط : ملاك الارض والفلاحون (ملاك صغار وأغلبية من المستأجرين) . وكان ملاك الضياع الكبيرة يعيشون حياة ترف في المدن ، خصوصا في العاصمة ، وتقف السلطات الى جانبهم في قمع واستغلال الفلاحين ، الذين كانوا يعيشون حياة فقر لا يوصف في القرى .

في القرن التاسع عشر بخاصة كان ثمة أربع فئات من ملكية الارض قد أستقرت وتدعمت في فارس :

(١) مصطفى خان فاتح ، مصدر مذكور قبلا ، ص ٤٨ .

١ . أراضي التاج (الخالصة او الديوانية) . ٢ . الضياع الاقطاعية التي يحوزها اساسا شيوخ القبائل ، الذين كانوا يتعهدون بالمقابل بتجهيز الجنود وأحيانا ايضا بجباية الضرائب . ٣ . الاوقاف . ٤ . الاراضي المملوكة ملكية خاصة (الاربابية) التي كانت تعود غالبا لافراد اغنياء (غالبيتهم تعيش في المدن) ، لكنها تزرع فعليا بأيدي الفلاحين . بمرور الزمن زادت أراضي الشاه فبالاضافة الى المساحات المصادرة في الحملات العسكرية السابقة ، كانت أراضي الشاه تشمل الاراضي المصادرة من الافراد الذين فقدوا رضى الشاه . نتيجة لذلك ظهر « نظام المخامسة » ، وطبقا له كان الدخل يقسم بين الملاك الرئيسيين لعوامل الانتاج ، أي الارض ، الماء ، البذور ، وحيوانات العمل ، العمل البشري . وكان مالك الارض يحصل عادة على ما بين الخمسين الى الثلاث أخماس (١) .

ان قطاعا مستعرضا آخر من سكان فارس يعكس اقلياتها وقومياتها العديدة التي تشكل عاملا مقلقا في التماسك والاندماج الداخلي للدولة . ففي فارس يوجد اتراك (اذربيجانيون ، تركمان ، كاشكاي) ، عرب ، أكراد ، لور ، بختيارية ، وبلوخية . وكانت توجد بين مختلف الاقليات صراعات عديدة لم تنجح السلطات في اخمادها (ولم تكن تريد ذلك في كثير من الاحيان) . كانت بعيدة عن محاولة فرض الوحدة ، فتحاول من وقت لآخر ان تستفيد من الاختلافات القائمة لخدمة اغراضها الخاصة . وقد مارس الزعماء الدينيون والمثقفون نفوذا كبيرا على الجماهير في المدن والريف ، الذين كانوا خصوصا في جهلهم يحتاجون الى مساعدة « العلماء » لكي يعرفوا ما هو مكتوب في القرآن ، ناهيك عن ذكر التفسيرات المستقرة . ان فتوى واحدة تستطيع ان تقلب استقرار النظام بأكمله وان تخلق القلاقل في جميع أنحاء فارس ، حيث كان « العلماء » يؤخذون بتقدير عظيم واجلال كبير . ان فتوى المجتهد الاعظم (اكبر سلطة دينية في فارس) ، التي منع بموجبها استعمال التبغ الانجليزي الصنع ، قد أدت في فترة قصيرة الى الغاء عقد الامتياز الممنوح للشركة البريطانية . في فارس ، كما في غيرها من البلدان الاسلامية ، منع الحظر المفروض على أخذ الفائدة (رسميا : الربا) توجه الاستثمارات الى المؤسسات والشركات المالية ، وكان أحد أسباب تراكم الاموال في أيدي افراد ، واستخدامها في اقتناء البيوت وغيرها من العقارات ، او اتلافها في شراء النساء والرقيق ، الخ . كان جانب اخر من تسهيلات الائتمان المحلية

(١) كيرزون ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٤٨٨ ـ ٤٩١ .

المعيبة هو الفوائد الباهظة التي يدفعها الفلاحون في ظل ظروف ندرة الائتمان والتحايل على القانون . ان الشهادات التي ترجعالى بدايات القرنالعشرين تذكر ان أسعار الفائدة السائدة كانتحوالي ٣٠ـ٤٠ فيالمئة، علىالاقل (١).

وصل الاعجاب بالزعماء الدينيين الى قمته في أربعينيات القرنالتاسع عشر . عندما أعلن شاب في العشرين من عمره ، اسمه مزرا علي محمد،نفسه « باباً للمعرفة » ، من خلاله يستطيع المؤمنون ان يتصلوا بالرئيس المعتقد بأنه متخف (الامام) ، كما تقول الشيعة (٢) . وآمن بـه اتباع كثيـرون . وظلوا يؤمنونبه حتىبعد أن أعلننفسه «المرآة» التييستطيع المؤمن ان يرى من خلالها « الله » نفسه . كانت تعاليمه الرئيسية موجهة ضد فساد الحكام خصوصا الزعماء الدينيين ، وبمرور الوقت أخذت تفسيراته للقرآن تبتعد بدورها ابتعادا شاسعا عنالتراثالاسلامي. وهكذا أخذت «الحركةالبابية» التي كانت في ١٨٤٨ تمارس نفوذا حاسما في فارس الى حد جعل نصر الدين شاه يرى من الضروري ان يقمعها بالقوة . وأدى اعدام « الباب » في ١٨٥٠ الى تعزيز عظمته في أعين اتباعه ، الذين كانوا كثيرين خصوصا بين النساء، اللائي رفعهن الباب في تعاليمه من وضعهن المتدني ووضعهن على قدم المساواة مع الرجال . وكخطوة أولى نحو المساواة طالب بالغاء الحجاب (٣). نتيجة للتذمر بين المؤمنين أعفي احد رؤساء الوزارات ووقعت محاولة لاغتيـال الشاه نفسه ، وكان لا بد من خوض حرب قاسية الى ان فر معظم المؤمنيـن بهذه الفرقة الى العراق ، ومن هناك نقلتهم السلطات العثمانية الى اسطنبول وانقسمت هذه الفرقة فيما بعد الى اثنتين ، احداهما تتبع بهاء الله الـذي اعلن نفسه النبي المنتظر الذي بشر به الباب والاعظم منه ، وأرسـى اسس عقيدة عالمية بطقوس جديدة وتدرج كهنوتي جديد ـ عقيدة البهائيين (٤) .

---

(١) لافون ورابينو ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٦٤ .

(٢) نابيبه مالكلولم : « خمس سنوات في بلاد فارس » ، لندن ، ١٩٠٥ ، الفصل الثالث (ص ٦٠ ـ ١١٤) .

(٣) بعد ذلك بسنتين شاركت المرأة الفارسية بدور فعال في الحركة الوطنية الفارسية متخذة موقفا صلبا ضد الانذار الروسي والتهديد بالغزو ووصلت الى حد اقناع المجلس بألا يستسلم للمطالب الروسية . ربما كان هناك قدر من المبالغة والذاتية في وصف شوستر لهذه المسألة ، لكن الحقائق الاساسية صحيحة . (راجع ، شوستر ، مصدر مذكور قبلا ، ص ١٩١ ـ ١٩٩) .

(٤) شيرول ، مصدر مذكور آنفا ، ص ١١٧ ـ ١٢٨ .

كان المثقفون ، رغم عددهم القليل ، يتمتعون بنفوذ كبير ، خصوصا في المدن . كانت هذه الطبقة تتكون من الموظفين وضباط الجيش والتجـار والحرفيين . ومن بين صفوفها جاء منظمو اضراب الجلوس (البسط) ضد استبداد الشاه في ١٩٠٦ ، الذي أدى الى اضعاف حكم الشاه المطلق .

فرض معظم الحكام الفرس (من سلالةكاجار التركية التي وصلتالى السلطة في نهاية القرن الثامن عشر) على فارس نظاما من الاستبـداد والاستغلال ، وقد قتل اكثر من واحد منهم على ايدي مواطنيه . كان هذا هو مصير أول حاكم من هذه السلالة ، آغا محمود ، الذي تميز بقسوته وشراهته وقتل في ١٧٩٧ . في عهده أصبحت طهران عاصمة ووضعت على طريق التطور السريع . ولكن بسبب ذلك عانت مدن اخرى عرفـت بماضيها العريق ، كشيراز واصفهان وكرمان ، معاناة قاسيـة (١) . ولم يكن ابن أخيه ، فتاح علىشاه الذي خلفه علـى العرش (١٨٩٧ ـ ١٨٣٤) أفضل حالا . لقد حكم فارس كفاتح أجنبي ، ولكي يعيل حريمه صـادر الممتلكات وفرض الغرامات على مواطنيه . وكان الحكام المحليون يتصرفون على نفس النحو لكي يعولوا جيشهم وادارتهم ، طالما ان عليهم ان يحتاطـوا لانفسهم . وكان خليفة فتاح ، محمد شاه ، يسلم المقاطعات لمن يدفع أعلى ثمن ، وبالنسبة لمثل هؤلاء الحكام ، الذين لم يكونوا يعرفون متى سيعزلهم الشاه بدورهم ، يستبيحون اي وسيلة لجباية الضرائب المطلوبـة لتغطية القدر الذي تعهدوا بدفعه للشاه من اجل وظيفتهم ولكي يكتنزوا النقـود ليوم مطير . ففي ١٨٩٦ ، على سبيل المثال ، صادر حاكم كرمنشاه جميع الاغنام في مقاطعته وصدرها ، رغم المجاعة التي كانت كثيرا ما تزورالمنطقة.

أما الشاه نصر الدين ، ابن الشاه محمد ، الذي نجح في المحافظـة على عرشه لمدة ٤٨ سنة ، فقد جلب كوارث اقتصادية على البلاد ، خصوصا بعد ان اكتشف العالم الجديد (اوروبا) كمكان ممتع للزيارة . وقد تمـت زيارته الاولى في ١٨٧٣ ، تبعتها زيارتان في ١٨٨٧ و ١٨٨٩ . وقد كلفت تلك الزيارات الخزانة قدرا كبيرا من النقود ، حيث لم يكن يوجـد فصل بين أموال الدولة وبين أموال الشاه الخاصة . وكان على خزانة الدولـة ان تتحمل عبء نفقات الشاه بينما كان الفائض من السنوات الطيبة يحـول الى خزائن الشاه الخاصة . وأدى به الافتقار الى النقود السائلة الى بيـع

---

(١) مالكلولم ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٧٢ ، ١٠٦ ـ ٧ .

عقود الامتياز لمن يقدم ثمنا أكبر . وكان الشعب الفارسي، المثقفون وبسطاء الناس على السواء ، يحزنهم ان يروا ثروات وطنهم تباع للاجانب لمتعة الشاه الخاصة ، وفي ١٨٩٦ اغتيل (رغم ان الاسباب المباشرة لاغتياله ليست واضحة) .

كان ابنه ، مظفر شاه يختلف قليلا عن أبيه في حبه لرحلات المتعة الاوروبية ، وما يترتب عليها من الحاجة الى المال . ولما صدته بريطانيا العظمى ، اتجه الى الروس ، الذين منحوه كما ذكرنا انفا ، قرضين ، في ١٩٠٠ و ١٩٠٢ ، بلغا ٣٢ مليون روبل . ومرة أخرى تذمر الشعب الفارسي وعبّر عن سخطه باضراب الجلوس المألوف (البَسط) الذي نظمه في ميدان السفارة البريطانية الطلاب والمثقفون والتجار وغيرهم في ربيع ١٩٠٦ ، وادى الاضراب الى طرد رئيس الوزراء ومنح دستور وبرلمان ، في نهاية نفس السنة ، قبل وفاة الشاه بوقت قصير .

٥ . محاولات الاصلاح

كان اول من بشر بالاصلاح الاجتماعي في فارس في القرن التاسع عشر هو « الباب » الذي دعا الى الغاء الفوارق الطبقية والسلم العام وتفسير أقل تطرفا للتعاليم الدينية واصلاحات في نظام التعليم . ولكن ، كما ذكرنا اعدم « الباب » في ١٨٥٠ بينما قتل كثيرون من اتباعه واضطر غيرهم الى الفرار من فارس .

اتخذ نصر الدين شاه نفسه ، الذي كان مسؤولا عن موت « الباب » خطوات معينة نحو معالجة الوضع الاقتصادي ، خصوصا لكي يزيد دخله ولكي يهدىء من وقت لاخر التمردات الموسمية بين السكان . ودعا جمال الدين الافغاني لزيارة فارس مرة في ١٨٨٦ (انظر الملاحظات حول الافغاني في الفصول المتعلقة بتركيا ومصر) ومرة اخرى في ١٨٨٩ ، بعد زيارة لميونيخ حيث كان الافغاني يعيش في ذلك الوقت . ولكن سرعان ما ادرك الشاه الخطر الكامن الذي يمثله هذا الرجل بالنسبة لاسس عرشه وبدأ يضطهده واضطره الى مغادرة فارس في ١٨٩١ . في المجال الاقتصادي ركز الشاه على المواصلات . ولهذا الغرض منح عقود الامتياز لمد خطوط البرق لربط فارس بالعراق وبروسيا وبريطانيا العظمى ، ومدن فارس الاقليمية مع العاصمة .

في ١٨٩١ ارتفعت المطالبة بالتمثيل الوطني . وقد قدم هذا المطلب

لاول مرة في صحيفة « القانون » التي بدأت في الظهور في لندن بهيئة تحرير ارمنية في ١٨٩٠ . ولم يتحقق المطلب الا بعد « البسط » (الاضراب) الذي نظم في فارس في ١٩٠٦ . في نفس الوقت نما السخط في فارس نفسها بين الفرس والمنفيين في اوروبا بتأثير الافكار الثورية النابعة من روسيا والهند وتركيا ومصر ، وادت الحرب الروسية ـ اليابانية والثورة الروسية الاولى في ١٩٠٥ الى زيادة القلق والسخط في بلد كانت روابطه السياسية والاقتصادية والثقافية مع اوروبا في ذلك الوقت متينة . من الشمال تدفق روس مسلمون يشجعون الافكار الثورية . وحتى بين الاوساط الدينية كانت الافكار الاصلاحية منتشرة . وكان الجميع متفقون في رغبتهم في تغيير الوضع القائم ، وفي الحد من الاستبداد ، وفي تمهيد الطريق لاسلوب من التفكير اكثر عصرية . لكن الحركة كانت في الاساس ، منقسمة الى جماعات عديدة بأهداف متنوعة او تفتقر الى التحديد. تحت ضغط الحركة الثورية في ٣٠ كانون الاول ١٩٠٦ ، منح الشاه دستورا ، بمقتضاه انتخب « المجلس » (مجلس النواب) ـ الذي كان في واقع الامر يشكل مجلسا بلديا لطهران . وكان المجلس الاعلى (مجلس الشيوخ) يضم أعضاء من البيت المالك والاعيان والتجار وملاك الاراضي (نصفهم يعينهم الشاه مباشرة) . وفي ٧ تشرين الاول ١٩٠٧ ، صدق الشاه محمد علي قانون أساسي تكميلي ، يوسع الحقوق المدنية ويضع تنظيمات أكثر وضوحا للميزانية (المواد من ٩٤ الى ١٠٣) . وازدهرت آمال عظمى في داخل فارس وخارجها بالنسبة للثورة الزاحفة .

مع ذلك لم يكن طريق الثورة الفارسية سهلا كله . فالشاه الجديد ، محمد علي ميرزا ، الذي ارتقى العرش في ١٩٠٧ ، احتاج بدوره الى اموال حاول الحصول عليها بقرض جديد . ونظرا لمعارضة البرلمان قرر حله والغاء الدستور . وفي كانون الاول ١٩٠٧ اتخذ اولى الخطوات غير الناجحة في هذا الاتجاه واضطر الى اللجوء الى السفارة الروسية . ومن هناك أمر اللواء القوزاقي الذي يقوده الضابط الروسي لياخوف بمهاجمة المجلس . ولكن ، اخيرا ، في مواجهة تمرد صريح في الجزء الشمالي من البلاد انتشر حتى استولى المتمردون على مدينة طهران ، تنازل الشاه عن العرش في ١٦ تموز ١٩٠٩ . وخلفه رسميا ابنه احمد ، لكن نظرا لصغر سن هذا الاخير عين المجلس ملكا . ونظرا للنفوذ البريطاني الروسي المتنامي من ناحية ، وتزايد قوة المجلس (الذي عاد الى الانعقاد في ١٥ تشرين الثاني ١٩٠٩) بعد الانتخابات الجديدة من ناحية أخرى، كان مركزه أبعد ما يكون

عن القوة . في اواسط ١٩١١ ، حاول الشاه السابق محمد علي ، ان يعيد فتح فارس بالقوة وان يستعيد عرشه ، متلقيا على الاقل الدعم السلبي من جانب الروس ، لكن محاولته باءت بالفشل .

كانت الفترة القصيرة بين ١٩٠٦ واندلاع الحرب العالمية الاولى حافلة بصراعات الدول والمناوشات بين الشاه وحركة الاصلاح . وكان فشل مهمة مورغان شوستر الاقتصادية يمثل ويؤكد حجم تلك الصراعات وقسوتها .

تشكلت في المجلس مجموعة من الديمقراطيين كانت تعتبر تحسين الوضع الاقتصادي احد الاهداف الاساسية . وتحت تأثير هذه المجموعة طلب وزير الخارجية من حكومة الولايات المتحدة مستشارا ماليا ليساعد الحكومة الفارسية . وبناء على موافقة المجلس المسبقة وصل مورغان شوستر الى فارس في أيار ١٩١١ ، يصحبه ثلاثة مساعدين ، وعين مديرا عاما للمالية لمدة ثلاث سنوات .

ولكي يسيطر على الشؤون المالية وليساير جباية الضرائب ، كان لا بد من حرمان مختلف الوزراء من الاستقلال الذي يتمتعون به حتى ذلك الحين في جباية الايرادات وفي الانفاق . وكان لا بد من وضع كل هذه السلطات في يد المدير العام للخزانة بمفرده ، لمعاونته على وضع ميزانية وعلى الوفاء بتعهداته . استجاب البرلمان لطلب شوستر بمنحه سلطات واسعة فيما يتعلق بتنظيم الايرادات والنفقات (في ١٣ حزيران ١٩١١) . وفيما بعد وضعت تحت تصرفه قوة بوليس خاصة كي تساعد في جباية الضرائب مع الجباة المدنيين . ونجح شوستر نجاحا كبيرا في خفض النفقات ، وفي ايجاد توزيع اكثر عدالة للضرائب ونظام اكثر فاعلية للجباية واقامة اساس مالي اكثر سلامة للادارة . ولكن نظرا لمعارضة روسيا نشاطات شوستر اضطرت الحكومة الفارسية ان تطلب الى البرلمان طرده ، وعندما رفض البرلمان قبول الانذار الروسي طردت قوات الحكومة اعضاء مجلس النواب من مبنى المجلس في ٢٤ كانون الاول . وفي اليوم التالي تلقى شوستر مذكرة طرد من الحكومة . وحل محله بلجيكي اسمه « مورنارد » ، كان حتى ذلك الحين يعمل مديرا عاما للجمارك (واحتفظ بوظيفته السابقة ايضا) .

في نهاية الحرب العالمية الاولى ، ابعد البلجيكيون وحلت محلهم ادارة محلية ، الى ان استدعيت بعثة اقتصادية بريطانية ، تلتها بعثة امريكية كان يرأسها « ميلسبوغ » .

نجح شوستر بمساعدة هيئة موظفين امريكية بريطانية ، رغم العقبات التي لا تحصى ، على الاقل مؤقتا ، في تحقيق السيطرة على طبقة المستوفين التي كانت تحرس حقوقها وامتيازاتها بضراوة ، وعلى الاموال التي راكموها . وبدأت تحصيلات جباة الضرائب ومختلف ادارات الحكومة ، التي كانت حتى ذلك الحين لا تدخل الخزانة المركزية الا جزئيا وبغير انتظام بدأت تدفع الى البنك الامبراطوري ، الذي كان يقوم بدور الوكيل المالي للحكومة . (مع ذلك يروي شوستر ، انه طوال الفترة التي عمل فيها كمدير عام للخزانة ، لم يتلق قرشا واحدا من مقاطعة اذربيجان التي كان من المستحيل السيطرة عليها نظرا لوجود قوات روسية في المنطقة بصورة شبه مستمرة) . بالاضافة الى ذلك بدأ الجباة يتقاضون رواتب أفضل وبالتالي كبح جزئيا على الاقل ميلهم الطبيعي الى الرشوة والفساد .

اقترح شوستر على الحكومة سلسلة من الضرائب الجديدة على الافيون وعلى ذبح اللحوم ، واجراء تغييرات في الضرائب على التبغ ورسوم الطوابع ، وفي الجمارك، وفي فرض الضرائب الداخلية على السلع بالتنسيق مع الدول ، واصلاحات في دفع المعاشات ، والحصول على قروض تضامن قدرها ٤ مليون جنيه استرليني . وكان ينوي استخدام جزء من الايراد الجديد وصافي القرض لتسجيل الاراضي ، واجراء احصاء قومي ،للغابات والمناجم ، وخططا للمواصلات والري . ورغم ان الحكومة الفارسية أقرت تلك الخطط في ١٩١١ ، فان الانذار الروسي وابعاد شوستر تدخلا ،ودفنت الخطة الى الابد . وبعد ابعاد شوستر بوقت قصير ، غادرت فارس ايضا بقية البعثة الامريكية .

هكذا انتهت محاولات ما قبل الحرب العالمية الاولى في الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي في فارس . كان مداها أصغر بما لا يقاس من الاصلاحات التي نفذت في الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر . حتى محاولات الحد من مجال الامتيازات الاجنبية في السنوات ١٩٠٦ الى ١٩١٢ ، كانت عبثا بالنظر الى الفشل السريع ، الذي منيت به التعديلات القانونية والقضائية المتعلقة بها . من الناحية الاخرى ، رغم ان فارس اثناء الحرب كانت مسرحا للعمليات العسكرية وخرب المتحاربون خطوط المواصلات ، فان عدم مديونية فارس نسبيا ، وحيادها الرسمي في الحرب العالمية الاولى والعائدات الاولى من البترول انقذت البلاد من المصير الذي أصاب الامبراطورية العثمانية .

القسم الثاني

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية
في فترة ما بين الحربين العالميتين

٦

الشرق الاوسط في نهاية الحرب العالمية الاولى
نظرة عامة

أ . تجدد اللقاء بين الشرق والغرب .

حملت الحرب العالمية الاولى المجتمع الشرقي مرة اخرى الى الاتصال المباشر مع العالم الغربي . وجاء الدور الاول في شكل صدام عسكري ، مع استخدام شعار « الجهاد » كسلاح من جانب الاتراك في دعايتهم المعادية للفرنسيين والبريطانيين ، ثم من جانب حسين ، شريف مكة ، في دعوته الى التمرد لصالح الحلفاء ضد الاتراك ، الذين كانوا يتمتعون بتأييد المانيا والنمسا ــ هنغاريا . قرب نهاية الحرب وبعدها ، اكتسب الاتصال بين الشرق والغرب طبيعة جديدة : سيطرة الغرب السياسية والاقتصادية على جزء رئيسي من المنطقة من ناحية ، وتدفق الافكار الغربية ومحاولات الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي المبنية على مثل تلك الافكار من ناحية أخرى. ترك لقاء جنود الغرب ، بانماطهم الحربية الاكثر عصرية ، واساليبهم الحديثة في الادارة العسكرية والمدنية ، وبما لديهم من عناصر مختلفة من الثقافة الغربية المحمولة على امواج الغزو العسكري ، ترك آثاره على جنود الامبراطورية العثمانية الذين عبئوا للجبهة من جميع انحائها المختلفة . وقد تأثر بعض الضباط الاتراك بهذا الاتصال لا في المجال العسكري فحسب ، انما ايضا في الشؤون السياسية والاجتماعية ، وقد عبّر التأثير القوي لهذا النفوذ الايديولوجي والعملي عن نفسه فيما بعد في اصلاحات العشرينات والثلاثينات .

ان جذور الثورة الايديولوجية في الشرق ترقد مدفونة في القرن التاسع عشر ، خصوصا في نصفه الثاني . ان الحركة ككل ، المتمثلة بالافغاني ومحمد عبده في مصر، وضيا كوك الب في بداية هذا القرن في

تركيا ، كانت تحبذ الاستفادة من العناصر المرغوبة من الحضارة الغربية مع المحافظة على الاطار الثقافي والقومي التقليدي . كانت النقطة البؤرية هي الصدام بين العجز التقليدي للمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية (القرية ونظام ملكية الارض ، الهيئات البلدية ، جهاز الحكومة ، هيكل ميزان الدولة) ، والمفاهيم الحديثة في الادارة الاقتصادية والهيكل الاجتماعي . وكان من يتطلع الى التغييرات لا يرى خيارا غير تهديم الانماط الاجتماعية المطلقة المحكمة والتغلب على العقبات البسيكولوجية التي تعوق التطور العصري . ظهر نمط جديد من التعصب : التعصب للتحديث ، للقومية الاقليمية ، حتى على حساب الاحلام بوحدات اكبر ، من قبيل حركات الجامعة الاسلامية او الجامعة العربية او الجامعة الطورانية ، وللاصلاحات الاجتماعية حسب النموذج الاوروبي ، وللمشاريع الاقتصادية المبنية على الخبرة التقنية والتنظيمية والمالية للغرب .

ان تلك الافكار ، التي لم تكن قد اصبحت بعد ملكا للمجتمع الشرقي عموما وانما استوعبتها قشرة رقيقة من الانتلجنتسيا ومجموعة صغيرة من الزعماء من اوضاع متنوعة ، قد ظهرت على خلفية حقيقية جديدة صهرتها الحرب. وحتى الزعماء انفسهم قصروا عن ان يدركوا انه بينما ، في الماضي ، كان اهمال الحكام المحليين والمستثمرين الاجانب لاحتياجات بلدان وشعوب المنطقة هو السبب الرئيسي للتأخر ، الا أنه برزت عوامل جديدة أوجبت الثورة الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى . تلك العوامل هي : زيادة السكان وما تمارسه من ضغط على موارد المعيشة ، زيادة بروليتاريا المدن ، التحول الى اقتصاد سوق في الزراعة ، الاساليب الغربية في الاقتصاد والتقنولوجيا والادارة والمؤسسات الاجتماعية . وبالاضافة الى الفهم المغلوط للاحتياجات الحقيقية للسكان ، فان عوامل موضوعية منعت تقدما كاسحا نحو التقدم . تلك العوامل الاخيرة تشمل الافتقار الى الرأسمال والمبادرة (حتى المستثمرون الاوروبيون « التقليديون » عزفوا عن الاستثمارات والقروض الجدية في فترة ما بعد الحرب) ، التراجع الاقتصادي في جميع انحاء العالم ، والسيطرة الاجنبية على جزء من المنطقة على أسس كولونيالية . ففي البلدان الواقعة تحت الانتداب اصبحت واضحة المصالح المتصادمة لحكومة الانتداب ورغبات السكان . هنا جرى التركيز على تحسين الادارة العامة وتسوية مشاكل ملكية الارض كشرط أولي للتطور الاقتصادي التدريجي. ولكن في ما يتعلق بحيازة الارض ، جرت مواجهة صعوبات غير قليلة ، حيث التأييد الاساسي للحكومة كان يأتي من الافندية .

مع ذلك ، فان اللقاء بين الشرق والغرب من ناحية والكارثة التي جرت معاناتها اثناء الحرب من الناحية الاخرى ، ساعدتا على تطوير ايديولوجية للاستقلال السياسي مرتبطة بخطط للتنمية عموما والتصنيع خصوصا . في جزء من المنطقة على الاقل ، اصبحت الشعارات الوطنية والمطالبة بالتصنيع تسير معا منذ ذلك الحين . وفي غيبة الرأسمال وطبقة وسطى قوية ، كان التصنيع يعني مبادرة الحكومة وتشجيعها اساسا في شكل تشريع صناعي واعفاءات ضرائبية للمستثمرين والمنظمين الاقتصاديين وحماية جمركية . اتخذت مبادرة الدولة صيغة التنظيم الصناعي الفعلي في فارس وتركيا وحدهما . ففي عشرينات القرن العشرين وفي ثلاثيناته خاصة كان هذان البلدان وفلسطين هي المراكز الثلاثة الرئيسية للتقدم داخل المنطقة . ان مشاكل فارس وتركيا (وكذلك مشاكل البلدان العربية الرئيسية) ستناقش فيما بعد .

ب . البنية السياسية الجديدة وتاثيراتها الاقتصادية .

ان انعدام الوحدة السياسية للمنطقة ، الذي كان قد بدأ قبل الحرب ، زاد زيادة كبيرة بعد انتهائها . خططت حدود دول وثارت مشاكل التجارة . واقيمت الحواجز الجمركية بين مختلف الدول التي أعقبت الامبراطورية العثمانية التي كانت حتى الحرب تشكل اطارا سياسيا واقتصاديا واحدا . واكتسبت المصالح الاقتصادية والاستراتيجية القائمة للدول اتجاها جديدا بينما ظهرت بالتدريج مصالح جديدة تماما ، كالمغزى الخاص المرتبط ببترول الشرق الاوسط . وتلمست الدول الكبرى الطرق والوسائل لايجاد مصالحة بين أحد الاهداف المعلنة للحرب (حق الشعوب في تقرير مصيرها) وبين مصالحها الخاصة الاقتصادية والسياسية. وتم العثور على حل فقد صلاحيته في نهاية الحرب العالمية الثانية، الا انه اجاب عن عدد من المشاكل المشتعلة في فترة ما بين الحربين ، ذلك هو حكم الانتداب ، الذي اقترحه في ١٩١٨ الجنرال « سمطس » كجزء من خطته لانشاء عصبة للامم . كانت الدول ترمي الى تسوية عدد من المشاكل بضربة واحدة وفي بعض الاحيان متجاهلة عمدا تناقضات اساسية ، كالتناقض بين الاماني الوطنية في الاستقلال والحكم الاجنبي (١).

(١) ان الكاتب يحاول ان يتستر هنا على الهجوم الاستعماري على المشرق العربي ، ويحاول أن يخفف من جرائم الاستعمار واغراضه الحقيقية ، فالاهداف المعلنة للحرب لم تكن سوى غطاء للتمويه على الشعوب ، ومنها الشعب العربي . ان اتفاقية سايكس بيكو شاهد بين على هذه الواقعة . فالانتداب ليس مصالحة ولا تسوية وانما هو استعمار خالص ومجرم . (المترجم)

كانت العوامل التي حددت المصالح الانانية المتعارضة غالبا للدول الكبرى تشمل : اولى اكتشافات البترول في المنطقة ، الاستثمارات الغربية والمصالح المستقرة للدائنين ، وجود مواد اولية ، الحاجة الى الاسواق، عوامل الهيبة ، وربما فوق كل شيء الاعتبارات الاستراتيجية بالنسبة لمنطقة حيوية تضم الدردنيل وقناة السويس، وايسر طريق الى آسيا الجنوبية الذي كان من وجهة نظر بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، يعرقل دائما من جانب الالمان او الروس .

في نفس الوقت كانت الدول عاجزة عن تجاهل الاماني القومية للاهالي التي عززتها الشعارات التي استخدمت اثناء الحرب والوعود الصريحة التي بذلت لتشجيع القطاعات الصديقة ولتهدئة الاعداء . وكان افتقار تلك الوعود الى الوضوح أو طبيعتها المراوغة ، فيما يتعلق بمضامينها السياسية والمعنوية يؤدي الى محاولات لم تتوقف حتى اليوم .

في كل الاحوال ، فان الوفاء الجزئي على الاقل للوعود التي بذلت للعرب خلق وضعا جديدا في الشرق الاوسط وشكل واحدا من أسباب التصدع داخل نظام الانتداب . وادى التوتر السياسي والافتقار الى الامن الى تسرب الموارد الاقتصادية في اتجاهات ضائعة وعوق سيرورة التطور .

بالاضافة الى ذلك ، سعى الغرب الى تأمين مصالح الاقليات المسيحية التي كانت في أوقات مختلفة اثناء وجود الامبراطورية العثمانية ضحية اضطهادات . ان الغاء الامبراطورية العثمانية من جانب واحد للامتيازات الاجنبية اثناء الحرب العالمية الاولى والاعتراف الدولي التدريجي بعد الحرب بالغائها ، أوجب التوصل الى ترتيب يضمن مصالح الرعايا والمستثمرين الاجانب ويحول دون التفرقة ضدهم في شؤون الجمارك والتجارة . وبمقتضى المادة ٩ من المعاهدة بين بريطانيا والعراق في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ (كانت العراق الاولى بين بلدان الانتداب التي تحصل على استقلالها وتقبل في عصبة الامم) تعهد ملك العراق « بان يقبل وينفذ النصوص المعقولة مما يعتبره صاحب الجلالة البريطانية ضروريا في الشؤون القضائية لحماية مصالح الاجانب نتيجة لعدم تطبيق الضمانات والمزايا التي يتمتعون بها في ظل الامتيازات او بحكم العادة ان تلك النصوص ستتجسد في اتفاق منفصل يبلغ به مجلس عصبة الامم » . عقب هذا الاتفاق اقرت المادة ١١ الشهيرة من صك الانتداب العراقي ، المماثلة للمادة ١٨ من صك الانتداب الفلسطيني والمادة ٥ من صك الانتداب السوري ـ اللبناني ، التي أمنت عدم التفرقة

في شؤون الضرائب ، والتجارة والمواصلات واي نشاط اقتصادي ايا كان بين أعضاء عصبة الامم ، بما في ذلك البلدان غير الاعضاء المرتبطين مع بريطانيا بمعاهدات . وهكذا تأمن لبعض الوقت الاستمرار الجزئي للامتيازات الاجنبية في بلدان الانتداب (كما في فارس ومصر حتى الغائها نهائيا في ١٩٢٨ و ١٩٣٧ على التوالي) .

ظهرت في هذه الفترة اربعة انماط من الحكومات على اطلال وعلى اطراف الامبراطورية العثمانية الميتة : أ ـ دول حرة من الناحية النظرية بدرجات مختلفة من الاستقلال الفعلي ، وهي فارس ، تركيا ، مصر ، اليمن العربية السعودية . ب ـ حواضر شبه الجزيرة العربية ، التي كانت غالبيتها مرتبطة بمعاهدات مع بريطانيا . ج ـ المستعمرتان البريطانيتان في قبرص وعدن . د ـ مناطق الانتداب من الفئة أ التي تعهدت الدول المنتدبة عليها باعدادها للحكم الذاتي خلال زمن قصير نسبيا ، وهي فلسطين ، شرق الاردن ، والعراق ، تحت انتداب بريطاني ، وسوريا ولبنان تحت انتداب فرنسي .

ان البنيان السياسي الجديد والافتقار الى الاهتمام من جانب الدول ـ في الفترة بين الحربين العالميتين ـ بأي محاولة للتنمية في منطقة الشرق الاوسط المتخلفة اللامبالية ، اديا الى قدر كبير من التأخر في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المستقلة (باستثناء فلسطين والى حد ما لبنان) ، بينما كانت خطط تنمية اكثر جرأة تنفذ في تركيا وفارس حيث وقفت الدولة في مقدمة المبادرة الاقتصادية والاصلاح الاجتماعي .

في المستوى الاقتصادي والاداري السائد لبلدان الانتداب كان من الصعب العثور على موارد مالية حتى للنفقات الجارية ، ناهيك عن وسائل خطط التنمية . وكثيرا ما كانت لجنة الانتداب التابعة لعصبة الامم تدرس هذه المسألة . ورغم ان الدول المنتدبة كانت تبرر فشلها بالقاء اللوم على الظروف الموضوعية والافتقار الى الرأسمال والمبادرة في البلدان التابعة نفسها ، فان الوقائع المادية الضخمة التي تراكمت في تلك الفترة تظهر ان المسؤولية تتوزع، على الاقل، بين الصعوبات الموضوعية وفهم الدول المغلوط لمهمتها بوصفها الوصية بالنيابة عن عصبة الامم . ففي مناقشات لجنة الانتداب اتضح ان الدوائر المالية الخاصة كانت تمتنع عن الاستثمار في تلك البلدان خوفا من ان ينتقل الانتداب الى دولة اخرى او يلغى كلية ، حيث يبقى استثمارهم دون حماية . وبالمناسبة ، لقد أثر هذا الاعتبار

ايضا على الدول المنتدبة نفسها . ففي دوائر عصبة الامم كان المعتقد بل والمستقر كمبدأ ان ضمانات كافية يجب ان تمنح في هذا المجال . ولكن لما كانت مسألة الانتداب مسألة سياسية اساسا ، فان الضمانات التي اقترحتها اللجنة لم تكن لها قيمة تقريبا .

جـ – فوضى بنيان القرية والمدينة .

ان القبائل الرحالة ، التي كانت تتجول في انحاء البلاد وتترك بصمة عاداتها ومفاهيمها القانونية وطريقتها الاقتصادية في الحياة على حياة المنطقة كلها ، قد لعبت دورا هاما في المجتمع التقليدي للشرق الاوسط . ومنذ القرن التاسع عشر بدأت هذه الجماعة الاجتماعية في التحلل بفضل تأثير الغرب وما ترتب عليه من تغيرات محلية : أساليب جديدة في تسجيل الاراضي ، شبكات الري التي تطلبت زراعة اكثر انتظاما ، تراجع الابل تدريجيا كوسيلة للنقل أمام السكك الحديدية والملاحة والسيارات التي تسللت الى المنطقة . ومن هذه الوجهة منحت الحرب العالمية دفعة هامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي من ناحية ، وللحط من مركز القبائل الرحالة من ناحية أخرى. وبفضل المواصلات المحسنة ازداد أمن سكان المدن والفلاحين ، ولقي اقتصاد السوق التشجيع بالمثل ، تقيّد حكم البدو الى مدى كبير ، واصبحت السرقة كوسيلة للعيش مستحيلة ، وهكذا انقلبت الحياة التقليدية التي استقرت قرونا . ان عملية اعادة التنظيم السياسية الجديدة في الشرق الاوسط نتيجة للحرب العالمية الاولى ، التي خلقت الحدود بين مختلف الدول في المنطقة ، زادت من تقييد حرية البدو الرحل الذين كانوا قبل ذلك احرارا في التجول في الامبراطورية العثمانية كلها . وكانت الاجراءات قد اتخذت من قبل الحرب للحد من هذه الحركة وللسيطرة على القبائل انما بقليل من النجاح . وتسارعت الان عملية توطينهم على الارض .

زادت هذه العملية من تجانس القرية الشرقية ، انما ، في نفس الوقت نظرا للافتقار الى اصلاح زراعي جدي، اصبح الاستقطاب في ظروف الملكية اكثر حدة : كان الشيخ عموما يتلقى من ابناء قبيلته الذين توطنوا جزءا من محصولهم ، كأنه مالك غائب ، وكثيرا ما كانت حصة غير قليلة من تلك الاراضي تسجل باسمه ، وهكذا تدعمت الضياع الكبيرة . أصبح البدو الرحل فلاحين بعد ان كانوا في الماضي احرارا ، وغالبا في ظل ظروف

قنانة ، وهكذا اصبحت الميزة التي حصلوا عليها من التوطن موضع شك . وفي تركيا بذلت محاولات لتوطين الرحل من شرق الاناضول في الاقاليم الغربية ، انما فقط على نطاق ضئيل . وفي سوريا ولبنان تغلغل اشباه الرحل في المدن حيث تنافسوا على العمل المحلي وتسببوا في زيادة البطالة وانخفاضا في الاجور التي كانت متدنية من قبل .

في المدن الشرقية ، ايضا ، استمر التحول الذي كان قد بدأ في القرن الماضي ، وحطم تدفق السلع الغربية والتقنولوجيا الغربية (الى حد أن الصناعات الحديثة بدأت تنمو داخل المنطقة) البنيان القديم للمدن ، وبقايا الاصناف وطبقة الحرفيين . وبقي كثيرون من الحرفيين دون وسيلة للعيش ، بينما لم يكونوا قد استوعبوا بعد في الصناعة . وفي ظل ظروف من التأخر الاجتماعي والتقني والاقتصادي ، لم تنجح طبقة المثقفين الجديدة حتى في تشكيل نفسها في وحدة اجتماعية . وشكلت كل من تلك العناصر المعدومة الجذور ، بالاضافة الى قوة العمل المطرودة من الريف ، حتى هذا اليوم ، المشكلة الكبيرة المتمثلة في النمو العددي السريع للمدن الشرقية حيث موارد العيش أقل بكثير . وقد شغل هذا الاحتياطي الحضري من قوة العمل كلا من السياسيين والاقتصاديين ،وازداد تأثيره باستمرار على تشكيل الشعارات السياسية . وقد عكست المدينة ، اكثر من القرية ، الصدام بين التقنولوجيا والافكار الغربية والبنيان الاجتماعي المتداعي . ولقيت عملية الاندماج الاجتماعي الجديدة عقبات كثيرة .

٧

التطور الاقتصادي لتركيا الجمهورية

١ • من سيفر الى لوزان ـ صفحة جديدة في التاريخ التركي

كانت جمهورية تركيا واحدة من أوائل البلدان الاقل تخلفا التي تتبنى اجراءات دينامية بالنسبة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ولعبت دور المثل القائد للذين عنوا بالتطور في الشرق ، رغم ان وجهات النظر انقسمت اكثر من مرة بين كل من الاقتصاديين والسياسيين المحليين والاجانب حول سياستها الاقتصادية . ثارت خلافات كبيرة في الرأي حول تبني نظام الدولوية ، الذي ميز ثلاثينات واربعينات القرن العشرين، رغم انه تضمن عناصر معروفة من قبل من الميركانتيلية الاوروبية التي وجدت كذلك في الشرق الاوسط في السياسة الاقتصادية لمحمد علي ورضا شاه . ولقد استلهمت الاصلاحات الاقتصادية في تركيا الى حد كبير نظريات ضيا كوك ألب ، احد ابرز الزعماء الروحيين للبلاد قرب نهاية الامبراطورية وبداية الجمهورية . كان كوك ألب يلح على أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفلاح يجب أن يرتفع ، وانه يجب أن يحرر من نير مقرضي النقود وجباة الضرائب . كما طالب بالغاء « العشور » وتعليم الشعب في ضوء الانجازات الثقافية الغربية ، وانشاء المؤسسات الاقتصادية والمالية ، لتشجيع التقدم الزراعي والصناعي (١) . وفي دعوته الى « اقتصاد وطني » على نهج « فردريك ليست » ، دعا كوك ألب الى التضامن بين الطبقات والى بنيان اجتماعي تعاوني . لقد أعانت آراؤه في الوصول الى تبني نظام الدولوية **étatist system** في الثلاثينات .

أدت الحرب العالمية الاولى وأحداث بداية العشرينات الى نهاية

(١) ضيا كوك ألب : « الاساس التركي » ، اسطمبول ، طبعة ١٩٣٩ ، ص ٣٧ ـ ٥٢ .

الامبراطورية العثمانية ونهاية الامل الذي كان ما زال معشعشا في قلوب حكامها بالمحافظة على جزء على الاقل من ميراث وتراث مركز عثماني واسلامي . شجعت تركيا الفتاة أفكار « التتريك » ، بينما كان بلاط السلطان والخليفة في بداية العشرينات تداعبهما اوهام استمرار سلالة آل عثمان . وربما كان أعظم ما أنجزه أتاتورك هو انه جرؤ على أن يرى الاشياء كما هي ، واستثمر كل قوته ونشاطه في القضاء على الاوهام ودفن بقايا الماضي (١) . كان مركزه أبعد ما يكون عن السهولة . فما ان انتهت الحرب العالمية الاولى ، حتى هاجم اليونانيون تركيا في ١٩١٩ بقصد تقسيم البلاد . وقد لقوا في هذا تأييد الدول الغربية (٢) ، الذين كانوا قد تخلوا عن اهتمامهم الطويل بحماية استقلال تركيا ، لان محاولة اقامة دولة شابة، تتطلع الى الاستقلال على أنقاض الامبراطورية والى التحرر من الاجانب ، والغاء الامتيازات الاجنبية ومراجعة مركز الاستثمارت الاجنبية وتصفية الدين العثماني بشروط غير ملائمة للدائنين ـ بدت كل هذه الاشياء كتهديدات مهولة للمصالح المستقرة والواسعة للدول الكبرى .

كان السلطان ـ الخليفة وموظفوه في الحقيقة أسرى للدول الغربية التي كانت جيوشها تحتل البلاد ، وبينما كان العدوان اليوناني ما زال جاريا وقع ممثلو السلطان في آب ١٩٢٠ معاهدة سيفر لتسوية مشاكل البلدان التي كانت تابعة لتركيا ومشاكل تركيا نفسها . وبمقتضى هذه المعاهدة كان الجزء المستقل من تركيا محدودا بأنقره وما يحيط بها ودولة المضايق والدردنيل وأعطيت أزمير وما يحيط بها لليونان ، وقسّم شاطىء المتوسط بين الفاتحين الفرنسيين والايطاليين وأعلن عن تأسيس دولة أرمينية في شرق الاناضول تحت حماية بريطانيا والولايات المتحدة ، وظلت الامتيازات الاجنبية وعقود الامتياز سارية ، وأنشئت لجنة مالية من الدول (فرنسا وبريطانيا وايطاليا) لتشرف ، رسميا على العملة والميزانية، انما في الحقيقة نظرا لسلطاتها الواسعة ، لكي تسير شؤون الدولة الاقتصادية . وكانت سلطة المستشار التركي الذي يرأس هذه اللجنة استشارية فقط .

ولكن وقع المعاهدة باسم تركيا رجال كانوا قد اصبحوا لا يمثلون

(١) انسيكلوبيديا الاسلام ، لايدن ـ لندن ، المجلد ٤ ، ص ٩٧٠ .
(٢) الغازي مصطفى كمال ، مجموعة الخطب ، اسطمبول ، ١٩٣٨ ، المجلد ١ .

شعبها . كانت الأعنة الحقيقية للحكومة ، منذ النصف الاول من ١٩١٩ ، قد بدأت تقع في قبضة مصطفى كمال ـ الذي سمي فيما بعد أتاتورك . كان قد أرسل في بعثة عسكرية الى الاناضول ، حيث اكتسب عطف الجماهير واستجمع حوله جماعة من الضباط المخلصين . وبينما كان يقود الجبهة العسكرية ضد المعتدين اليونانيين والصراع السياسي ضد الحكومة في اسطنبول ، كان يعد في نفس الوقت الخطط السياسية والاقتصادية للدولة التي ستقوم على أنقاض الامبراطورية الميتة .

نجح الاتراك في رد الغزو اليوناني بانتصاراتهم في الميدان ، كما بفضل التغير الذي وقع في اتجاه الدول الغربية . اعترفت روسيا البولشفية بالنظام التركي (١) الجديد وأيدته . سحبت فرنسا وايطاليا تأييدهما للمعتدين . وحاولت بريطانيا ان تواصل تأييدها ، لكنها قوبلت بنقد داخلي متزايد . والحقيقة ان فشل الجبهة اليونانية كان احد العوامل الرئيسية المؤدية الى سقوط الحكومة البريطانية (٢) . وضعت هدنة مودانيا في تشرين الاول ١٩٢٢ حدا للمغامرة اليونانية ومهدت الارض لمعاهدة سلام جديدة توقع في لوزان .

عانت اراضي تركيا الاصلية من العدوان اليوناني اكثر مما عانت نتيجة الحرب العالمية . ثارت مشاكل اقتصادية خطيرة ، اذ كان لا بد من بناء المدن والقرى المدمرة ، وكان لا بد من اعادة توطين السكان الاصليين وكذلك الاتراك العائدين من اليونان واليونانيون الذين طردوا او نقلوا الى اليونان . وكان الاتجاه التضخمي الذي ميز سنوات الحرب والذي انعكس في ارتفاع تداول النقود من ٦ر٥ مليون جنيه تركي في ١٩١٥ الى ١٦١ مليون جنيه تركي في ١٩١٩ قد هز استقرار العملة والاقتصاد بأكمله ، وزاد من حدة الصعوبات الناجمة عن الضرر المادي الذي سببته الحرب اليونانية .

هذا التدهور في الموقف الاقتصادي والميراث المحزن للامبراطورية في ميدان الاقتصاديات والمالية اظهر من البداية الحاجة الحاسمة لسياسة اقتصادية قوية وسليمة التوجيه. منذ ١٩١٩ اثناء مؤتمري الحزب الوطني في ارضروم وسيفاس ، حيث صيغت لاول مرة أماني تركيا القومية ،

(١) بمعاهدة الصداقة بين روسيا وتركيا المعقودة في موسكو ، ١٦ آذار ١٩٢١ .
(٢) سير ا.د. روس : « صنع تركيا الحديثة » ، مجلة المركز الملكي للمجتمع الآسيوي ، نيسان ١٩٣٧ ، ص ٢٢٩ .

جرى التركيز على الاهداف الاقتصادية في تأمين الاستقلال الاقتصادي ، واعلن ان المعونة الاجنبية تكون مقبولة بشرط ان يبقى استقلال البلاد الاقتصادي والسياسي دون مساس . كما شكل هذا الهدف اساس « الميثاق القومي » الصادر في كانون الثاني ١٩٢٠ الذي اقرته فيما بعد الجمعية الوطنية في اسطنبول ، واساس القانون الدستوري الذي اقر في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١ . في الفترة ما بين اجتماعات مؤتمر لوزان في ١٩٢٣ ، انعقد مؤتمر اقتصادي خاص في ازمير في شباط ١٩٢٣ وارسى مبادىء سياسة تركيا الاقتصادية . وفي قرارات المؤتمر جرى التركيز على وجود الموارد الطبيعية والتسهيلات المطلوبة للتنمية الاقتصادية في تركيا ، كما جرى التركيز على الحاجة للاستفادة من الافكار التقدمية والعلمية لتنمية اقتصادها البدائي والانتاج المحلي للسلع المطلوبة . أعلنت تركيا استعدادها للسماح بعمل الرأسمال الاجنبي بشرط الا يعمل ضد اماني تركيا في الاستقلال الاقتصادي والسياسي ويمس قوانين البلاد . وتم الاعتراف بأن الحياة الاقتصادية للبلاد يجب أن تنظم على أساس المشروع الحر ، مع رفض جميع الاساليب الاحتكارية .

انعكست بعض قرارات مؤتمر ازمير مرة اخرى في الخطط التالية وفي السياسة العملية التي تبنتها الحكومة ، خصوصا اثناء الثلاثينات ، من الناحية الاخرى وقع تحول بعيد المدى في الثلاثينات في النظرة الى المشروع الخاص والدور الذي تلعبه الدولة في المجال الاقتصادي .

في نفس الوقت وصل مؤتمر لوزان الى نهاية ناجحة ، رغم العقبات العديدة التي كان عليه ان يتخطاها . ووقعت تركيا من ناحية وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا من الناحية الاخرى ، في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، (كانت الولايات المتحدة ممثلة في المؤتمر بمراقب) معاهدة منفصلة مع اليونان . وسويت المشاكل المالية والاقتصادية المختصة بمقتضى ملاحق خاصة . كان الممثل الرئيسي لتركيا في لوزان هو عصمت باشا (عرف فيما بعد باسم عصمت اينونو) ، اقرب مساعدي مصطفى كمال ، ورئيس وزراء تركيا ورئيس جمهوريتها فيما بعد .

تناولت معاهدة لوزان ، التي منحت تركيا الاستقلال السياسي ، عددا من المشاكل الاقتصادية ايضا ، سوي بعضها فورا وترك بعضها مفتوحا للحل في تاريخ تال . ويعتبر من الافكار المقبولة ان معاهدة لوزان كانت نصرا لتركيا الجمهورية (١) . وهذا صحيح الى حد بعيد ، خصوصا اذا

(١) ب.ب. غرافس : « بريطانيا وانجلترا » ، ص ٢٠٩ ، لندن .

أخذنا في الحسبان انه هنا يقف في مواجهة صف الدول الرئيسية بلد هزم مع المانيا في الحرب العالمية الاولى . من الناحية الاخرى يجب ان نتذكر ان تركيا قد خرجت منتصرة من نضالها ضد اليونانيين بينما أجبرت على تقديم تنازلات هامة ، خصوصا لفترة معينة . بالاضافة الى ذلك فان بعض منجزات المعاهدة ـ كما في مسألة الامتيازات الاجنبية ـ كانت لها تأثيرات مؤذية على الاقل في المدى القصير .

انهت المعاهدة نهائيا الامتيازات الاجنبية حيث أدركت الدول انه لن يكون ممكنا فرضها على الدولة الجديدة . من ناحية أخرى بقيت مشاكل عديدة ، مرتبطة ارتباطا مباشرا بالامتيازات الاجنبية ، قائمة لسنوات عديدة قادمة . وهكذا ، مثلا ، نص اتفاق تجاري خاص على انه لمدة خمس سنوات من تاريخ تنفيذه (١٩٢٤) لا تستطيع تركيا أن تغير الرسوم الجمركية حسبما تقررت في اول ايلول ١٩١٦ ، وأن تمنع الواردات والصادرات فقط بمقتضى الظروف المحددة فيها . ظلت معظم عقود الامتياز الاجنبية نافذة واستغرق تأميمها التدريجي ١٥ سنة ، حتى نهاية الثلاثينات . ومددت عقود الامتياز الخاصة بحقوق الملاحة بجوار الشاطىء لمدة عامين اضافيين .

أدت تصفية الامتيازات الاجنبية والصعوبات الادارية التي وضعت في طريق اصحاب عقود الامتياز الى تقليل استعداد الرأسماليين الاجانب للمشاركة في حياة تركيا الاقتصادية بشروطها . وقد أصبح عدم الاستعداد هذا واضحا بشكل خاص بعد أن فشل الفرنسيون (في الغالب بسبب التدخل البريطاني) في الحصول على عقود امتياز واسعة للمواصلات والبترول والمناجم وبعد المحاولة غير الناجحة ، التي قامت بها شركة ادميرال تشستر الامريكية للبترول في بداية العشرينات ، في تشغيل عقد امتيازها (١) . انسحقت الآمال في امكان جذب الرأسمال الامريكي، البريء

(١) حاولت هذه الشركة الامريكية (شركة التنمية الامريكية ـ العثمانية) مرتين ان تنفذ خططها للحصول على عقود امتياز وتشغيلها في تركيا ، مرة في ١٩٠٩ ـ ١٩١١ ومرة أخرى في ١٩٢٣ . (كانت منطقة عقد الامتياز التي أقرت في تلك السنة تعادل ثلاثة أضعاف مساحة عقد امتياز تشستر الاصلي) . وكانت تنوي ان تقيم شبكة متشعبة من السكك الحديدية في وسط وشرق الاناضول وكذلك لبناء وادارة الموانىء ومشاريع التعدين والغابات والمشروعات الزراعية ـ بشروط مالية نقدية مماثلة لشروط سكة حديد بغداد . وقد ألغي عقد الامتياز من جانب الاتراك ، في كانون الاول ١٩٢٣ ، بعد أن كان قد نقل قبل ذلك بأربعة شهور الى مجموعة من الرأسماليين الكنديين . (راجع ا.م. ايرل : « تركيا والدول العظمى وخط حديد بغداد » ، لندن ، ١٩٢٣ ، ص ٣٣٢) .

من وصمة الامبريالية ، للاستثمارات الواسعة في تركيا بدلا من الرأسمال التركي التقليدي . وفشل الاتراك حتى الثلاثينات على الاقل في تحقيق نمط مرض من تنسيق أهداف الاستقلال السياسي والاقتصادي بمشاركة الرأسمال الاجنبي بشروط ملائمة للدولة .

كما اسهمت التطورات المتعلقة بالدين العثماني في هز ثقة المستثمرين الاجانب . وفي هذا الشأن فشل مؤتمر لوزان في التوصل الى اتفاق نهائي . وقد ثبتت القيمة الاجمالية للدين عند ١٣٠ مليون جنيه ذهبي تركي (تعادل تقريبا ١٣٠ مليون جنيه استرليني) . وكانت حصة تركيا في هذا الدين ٨٤٫٦ مليون جنيه ، ووزع الباقي بين مختلف الدول التي خلفت الامبراطورية العثمانية . (سبق تناول تفاصيل التسوية وكيف نجحت تركيا في تخفيض الدين ومقدار الدفعات السنوية) . ورغم ان تركيا نجحت في تخفيض مدفوعاتها بقدر غير قليل ، ففي ظل الظروف الاقتصادية السائدة كان حتى مبلغ ٧ ملايين جنيه تركي يشكل عبئا ثقيلا على الميزانية السنوية ، التي كانت في السنوات الاولى من العشرينات تصل الى حوالي ١٠٠ مليون جنيه تركي (١) . ولما كانت الدفعات قد بدأت فعليا في ١٩٢٩ ، فقد وصلت الى ما بين ١٣ ـ ١٨ ٪ من الميزانية في الثلاثينات ، وهي نسبة خفضت تدريجيا الى ٥ ٪ . وبالمقارنة بالفترة السابقة ، كانت حتى النسب مثل ١٨ ٪ تعني بوضوح انجازا كبيرا للاقتصاد التركي ، الذي كان عليه في ١٩١٤/١٩١٥ ان يحجز أكثر من ثلث ميزانيته للدفع للدائنين الاجانب .

انتهى فصل مطالبات التعويض بأكمله بالتعادل . فقد طالبت الدول ، وخصوصا بريطانيا ، بأن تقوم تركيا كأمة مهزومة في الحرب العالمية بدفع تعويضات ، بينما طالب الاتراك من ناحيتهم بتعويضات من اليونانيين لعدوانهم على تركيا وما أحدثوه من أضرار . وفي النهاية سحب الجانبان مطالباتهما . ففي معاهدتها مع تركيا ، وافقت اليونان من حيث المبدأ على الاعتراف بواجبها في دفع تعويضات بينما عبر الاتراك عن موافقتهم على التنازل عن هذه المدفوعات .

كان مستقبل منطقة الموصل مشكلة نوقشت ، انما لم يتم حلها لا

(١) ذ.ي. هرشلاغ : « الاقتصاد التركي في مرحلة الانتقال » ، فان كولن ، الهاغ ، ١٩٥٩ ، ص ٥٠ .

في المؤتمر ولا في المعاهدة . كانت السيطرة الفعلية على تلك المنطقة في أيدي البريطانيين ، الذين طالبوا بنقلها الى العراق (تحت الانتداب البريطاني) بينما ادعاها الاتراك لانفسهم . واستمر الجدل ، بل وخطر الصدام العسكري، حتى ١٩٢٦ . ولعبت كل من فرنسا والولايات المتحدة دورا ايجابيا في تعطيل القرار الى أن تأمنت مصالحهما في المنطقة (١) . أخيرا ، عندما سويت الخلافات بين الدول واتخذت عصبة الامم قرارها لصالح انجلترا والعراق أجبر الاتراك على التسليم بشرط ان تدفع الحكومة العراقية ، لمدة ٢٥ سنة ، الى تركيا ١٠ ٪ من الفوائد التي تحصل عليها من شركة البترول التركية (فيما بعد – العراقية) او اي من شركاتها التابعة عن البترول المستخرج من منطقة الموصل (٢) . وقد وضع هذا الشرط في المادة ١٤ من الاتفاق الموقع في حزيران ١٩٢٦ بين بريطانيا والعراق من ناحية وتركيا من الناحية الاخرى ، التي حددت الحدود المعنية طبقا لتوصيات عصبة الامم .

كانت آخر المشاكل ذات المغزى الاقتصادي الرئيسي والمتعلقة بالنزاع التركي – اليوناني ومعاهدة لوزان هي تبادل السكان بين اليونان وتركيا . قبل الحرب كان ثمة مليونا يوناني يعيشون في تركيا (الاناضول وشرق طوروس) وحوالي نصف مليون تركي في اليونان . اصبحت مشكلة هاتين الاقليتين حادة على نحو خاص اثناء الحرب التركية – اليونانية . وعندما بدات الجيوش اليونانية تراجعها في ١٩٢٢ ، هرب السكان اليونانيون في الاناضول خوفا من الابادة على أيدي الاتراك الزاحفين . ودمرت قرى ومدن وفي أزمير أحرقت الاحياء التركية واليونانية بأيدي الطرفين المتراجع والزاحف ، على التوالي . بناء على اقتراح من « ف. نانسن » (العالم والدبلوماسي النرويجي) – أقره من حيث المبدأ اتفاق لوزان – وبوساطة عصبة الامم ، توصل البلدان الى اتفاق يتعلق بتبادل السكان عبر لجنة

---

(١) ان حقيقة كون الولايات المتحدة قد دعمت عقد امتياز الادميرال تشستر في خلال ١٩٢٣ وان عقد الامتياز هذا كان يشمل منطقة الموصل (رغم الادعاءات الاقليمية والقانونية المضادة من جانب البريطانيين فيما يتعلق بعقد امتياز شركة البترول التركية – سواء باسم العراق او بالاصالة عن انفسهم) . هذه الحقيقة تظهر الاتجاه المتذبذب الذي تبنته الولايات المتحدة في هذا الشأن وتوضح الدور الذي لعبته مسألة البترول في القرار النهائي بالاعتراف بمنطقة الموصل كجزء من العراق .

(٢) مسألة الحدود بين تركيا والعراق ، تقرير لجنة عصبة الامم في ٣٠ ايلول ١٩٢٤ .

توطين اللاجئين اليونانيين . وفي خلال العشرينات غادر تركيا مليون و ٤٠٠ الف يوناني (مليون قبل اتفاق لوزان) وعاد ٤٠٠ الف تركي من اليونان الى تركيا . وقد أعفي من النقل مسلمو شرق طوروس واليونانيون الذين كانوا يعيشون في القسطنطينية قبل ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨ .

جنبا الى جنب مع مشكلة اللاجئين اليونانيين كانت توجد مشكلة ٢٢٠ الف لاجيء بلغاري . ورغم عددهم الاقل نسبيا ، كان من الصعب ايجاد حل حيث انه لم يكن ممكنا القيام بتبادل كما في حالة اليونانيين ، انما كان لا بد من اعادة توطين اللاجئين من تركيا في بلغاريا . لكن هذا الموضوع كان يشغل ، في ذلك الوقت ، بلغاريا (وعصبة الامم) في المحل الاول ، بينما كانت مشكلة الاتراك العائدين من بلغاريا لم تصبح حادة الا بعد مضي سنوات .

كان للتبادل التركي – اليوناني جوانب ايجابية عديدة رغم انه تضمن كثيرا من المعاناة للاجئين ، فشبت المجاعات والاوبئة ، واقتلع الناس من الارض التي عاشوا عليها هم واجدادهم منذ أجيال . وكثيرا ما كانت النظم تخرق ، وتسبب توترا مستمرا . من ناحية اخرى ، حلّ البلدان بضربة واحدة المشكلة الناتجة عن وجود اقليات كبيرة ، التي كانت في تركيا بالذات تسبب نزاعا مستمرا وتؤدي الى كوارث متكررة للاقليات نفسها . وأثبت التبادل انه حتى عندما يكون الامر متعلقا بمصير مليونين من الناس فانه يمكن التوصل الى تسوية مرضية . وبخروج اليونانيين اصبحت وسائل عيش جديدة متاحة للسكان الاتراك في المهن التي كان الاجانب يمارسونها وحدهم في الماضي . نجحت اللجنة نجاحا جزئيا فقط في معالجة مشكلة اعادة توطين اللاجئين العائدين . وفي اليونان بخاصة دعمت اعادة التوطين بتخصيص الحكومة اليونانية ارضا لها ظروف تتماثل بقدر الامكان مع الظروف السائدة في المقاطعات التركية التي غادرها اللاجئون .

ولكن ، على المدى القصير ، ساد الجانب السلبي على المزايا الاقتصادية المحتملة . وعلى العموم كانت تركيا لا تكاد تعاني من فائض في القوة البشرية ، بينما كانت تنمية مواردها الاقتصادية تحتاج قدرا كبيرا من قوة العمل . وعندما رحل اليونانيون لم تكن الخسارة كمية فحسب بل كانت اساسا كيفية . فقد كانوا في غالبيتهم ناشطين اقتصاديا ومثمرين ويحتلون مراكز هامة في التجارة والخدمة المدنية والمصارف والحرف ، بينما كان الاتراك الذين عادوا من اليونان فلاحين من مستوى ثقافي ومهني

متدن ، ولم يكن سهلا في فترة زمنية قصيرة ملء مكـان الذين رحلـوا ، وهكذا تقوى العنصر القومي على حساب الميزة الاقتصادية والهيكل المهنـي للسكان . وفوق ذلك أهملت الاراضي التي تركها اليونانيون بسبب مـا أحدثته الحرب من خراب الى حد كانت تحتاج معه الى اعداد شامـل . ولم يكن بوسع الفلاحين الاتراك أن يستفيدوا كثيرا من الاصلاح الزراعـي الذي تم في العشرينات حيث أنه استهـدف اساسا تأمـين اراض للاجئين من اليونـان .

في ١٠ حزيران ١٩٣٠ ، وقع اتفاق في انقره أعاد صياغة مشـاكـل اعادة التوطين الناتجة عن الاتفاق السابق . ولكن في هـذه المرة كان تنفيذ القرارات أسهل حيث انه في معظـم الحـالات كان يعترف بمبـدأ الامـر الواقـع (١) .

رغم النواقص الكثيرة في معاهدات لوزان ، خصوصا في مدى قصير ، الا أنها حررت تركيا من معظم الاغلال القانونية والمالية والاقتصادية التـي خلفها ميراث الامبراطورية ، بحيث فتح الطريق امام العمـل المستقـل في ميدان التنمية الاقتصادية .

٢ . التنمية الاقتصادية في العشرينات ونواقصها

تطـور تركيا الاقتصادي بين الحـربين العـالميتين وقـع في فترتين رئيسيتين : الاولى فترة اعادة التعمير من أضرار الحروب القائمـة علـى المبادرة الخاصة والتدخـل الحكومي المحـدود ، اساسا بوسائل اداريـة وتشريعـة ، والثانية فتـرة الدولويـة بـدءا مـن سنـة ١٩٢٩ / ١٩٣٠ تقريبا اي فترة العمل الحكومي النشيط في المجـال الاقتصادي في انشـاء الصناعات والمؤسسـات المالية .

كان التدخل الحكومي ، الطفيف نسبيا في الحياة الاقتصادية للبـلاد في العشرينات ، يرجع الى أسباب عديدة . فرضت معاهدة لوزان قيـودا معينة على الحكومة ، خصوصا فيما يتعلق بالجمارك وعقـود الامتيـاز . وأثار تبادل السكان مشـاكل معقدة في اعادة التوطين والتمويل ، اللـذان شغلا اهتمامها . كانت الادارة الجديدة ما زالت في حالة اعادة التنظيـم ، عندما جذبت انتباه الزمرة الحاكمـة القلاقـل ذات الخلفيـة القوميـة والاجتماعية ـ السياسية . ولم تكن الحكومة قد وجدت بعـد الوسائـل

(١) س. ب. لاداس : « تبادل الاقليات بين بلغاريا واليونان وبين تركيا » ، نيويورك ، ١٩٢٩ .

لتعبئة الرأسمال المطلوب للاستثمار في مشاريع التنمية العامة . وحتـى احتكارات التبغ والكحول والملح التي كانت مملوكة لادارة الدين العثماني، لم تنتقل الى الحكومة الا في ١٩٢٧ ، بعائد يبلغ حوالي ٤٠ مليون جنيـه تركي سنويا . من الناحية الاخرى أدت واقعة كون الحكومة الجمهوريـة قد تجاهلت عددا من القيود المفروضة عليها بمعاهدة لوزان فيمـا يتعلـق بالجمارك وعقود الامتياز ، والطريقة الخشنة التي كانت تعاملها الشركات الاجنبية ، ـ أدت هذه الواقعة الى تثبيط الرأسماليين الاجانب . ولم يكن الرأسمال الحكومي والدولي في أجزاء العالم الاكثر تطورا قد بدأ يستخدم لتنمية البلدان المتخلفة (حدث هذا أساسا بعد الحرب العالميـة الثانيـة) بينما كان الرأسمال الخاص مـا زال مخلصا للمبـادىء الكولونيالية ، اي الاستغلال البدائي لموارد البلدان المتخلفة واغـراق اسواقهـا بمنتجاتهـا الصناعة الخاصة . وكان البتـرول فقط قـد بدأ يجتـذب استثمـارات كبيرة الى الشرق الاوسط ، لكن تركيا ، داخل حدودها الجديدة ، كـانت محرومة من هذا الكنز .

في الحدود التي استطاعت فيها الدولة تعبئة المـوارد الاقتصاديـة والقوة البشرية الادارية والتقنية ، وجهت ذلك في المحل الاول نحو اصلاح الاضرار الناجمة عن الحروب المستمرة (١) . مع حلول عام ١٩٢٤ كـانت المخلفات الرئيسية للامبراطورية القديمة قد صفيت . ففي ١٩٢٢ ألغيت السلطنة وكذلك وظيفة شيخ الاسلام . وفي تشرين الاول ١٩٢٣ أعلنـت الجمهورية ، وفي آذار ١٩٢٤ ألغيت الخلافـة وصفيـت وزارة الشريعـة والاوقاف ، وفي ٢٠ نيسان ١٩٢٤ ، تم التصديق على الدستور الجمهوري، وعندئذ أقرت سلسلة من الاصلاحات في التشريع الاجتماعي والاقتصادي، مما مهد الطريق الى حد ما لمزيد من الخطوات العملية اثنـاء الثلاثينات . وقد تأثر كلا من الدستور ومجموعـات القـوانين بالنمطـين الفـرنسـي والسويسري . القانون المدني الصادر في ١٩٢٦ سوى وأوضح عددا مـن المشاكل التي كانت قد بقيت غير واضحة في « المجلة » ، وتشمـل عمومـا حقوق الارث وملكية ونقل العقارات الثابتة وغيرها ، وخصوصـا ملكيـة ورهن وتسجيل ونقل الاراضي ملكا او بالايجار . وكان ادخـال التقويـم الفريغوري والزي الاوروبي ورفع الحجاب ومنح النساء حقوقا مساويـة

(١) نرمين ميمجيولي : « تقدم تركيا » ، ونتر ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ ، لندن .

لحقوق الرجل وادخال الحروف اللاتينية ، ــ كانت كلها تعبيرا عن التأثير الغربي . وشكل الغاء الاسلام كدين للدولة في ١٩٢٨ خطوة ثورية من جانب حكومة كانت حينئذ قد كسبت الثقة في قدراتها السياسية والمعنوية . كل هذه الاجراءات اتخذتها جماعة حاكمة مصممة تستند الى تأييد حزب واحد ، حزب الشعب ، الذي أعيد تنظيمه في ١٩٢٣ باسم حزب الشعب الجمهوري ، والذي حافظ على حكمه حتى ١٩٥٠ .

أولى الحزب كثيرا من الاهتمام للتنمية الاقتصادية ، كما يمكن ان نرى من قرارات مؤتمري الحزب في أرضروم وسيفاس والمؤتمر الاقتصادي في ازمير ، قبل اقامة الجمهورية . خلال الثلاثينات استمر كل من الحزب والحكومة في تدعيم سياستهما الاقتصادية ، هذه المرة بنية زيادة التدخل الحكومي المباشر .

منذ العشرينات ، كانت الحكومة تتطلع نحو التصنيع . ولكن القيود على الرسوم الجمركية والموارد المالية الضئيلة المتاحة والاتجاه السائد نحو عدم التدخل في الشؤون الاقتصادية أدت الى مزيد من التركيز على الزراعة على الاقل حتى ١٩٢٧ . في ١٩٢٥ ألغيت ضريبة « العشر » واعتبرها النظام الجديد لا عبئا ماليا باهظا على السكان فحسب ، وانما فوق كل شيء رمزا للنظام الاقطاعي واستغلال الفلاح بنظام تقدير المحصول . تحقق قدر بسيط من النجاح بأساليب خيارية في فرض الضرائب على سكان الريف . فشلت « ضريبة انتاج الارض » لانه ثبت انها اكثر عشوائية وتحكما . واستبدلت بضريبة ارض مبنية على تقدير تال للدخل الحقيقي للفلاح (بعكس «العشر» الذي كان مبنيا على تقديرات مسبقة) .

بالقانون المدني الصادر سنة ١٩٢٦ ، تحقق قدر كبير من التجانس في نظام حيازة الارض ، الذي تشكل خلال القرن التاسع عشر . وتبعا لذلك الغيت التفرقة السابقة في استعمال ونقل وتوريث الاراضي الملك والميري وجزء من الاراضي الوقف . وبدأ الاصلاح الزراعي الهادف الى اعادة توزيع الارض منذ ١٩٢٣ . وخصصت لاعادة التوزيع : الاراضي المتروكة وأراضي الوقف وجزء من الضياع الكبيرة . وكان مقررا ان تستفيد من هذا الاصلاح الاول طبقتان : ١) الفلاحون الذين اعيدت اليهم جنسيتهم نتيجة لتبادل السكان بين اليونان وتركيا . ٢) الفلاحون المعدمون . وفي العشرينات تحققت الاستفادة الرئيسية من الاصلاح للفئة الاولى بينما لم تحصل كثرة صغار الحائزين على حصة في التوزيع . وقد تراوحت

مساحة القطع المسلمة للزراع ، وهي اساسا اراض صالحة فقط للزراعة الواسعة ، بين ١٧ و ٢٤ دونم ، أي أقل مما يكفي لاعالة أسرة . واجه تنفيذ القانون كثيرا من الصعوبات وسار التوزيع متلكئا حتى نهاية الاربعينات . خلال السنوات الاثنتي عشرة بين ١٩٢٣ و ١٩٣٤ وزعت مساحة اجمالية تقرب من من ٧ ملايين دونم (= ٧٠٠ الف هكتار) ، أي ، اقل من ١ ٪ من مساحة البلاد او حوالي ٥ ٪ من اجمالي المساحة المزروعة . مع ذلك كانت منجزات الاصلاح هامة باعتبار ان حصة تركيا من الميراث الاقطاعي للامبراطورية كانت أقل كثيرا من البلدان العربية ، فمثلا كان فيها تركيز أقل في الضياع الكبيرة . وشملت الاجراءات الاخرى لتشجيع الزراعة انشاء محطات تجريبية ومدارس زراعية ومزارع نموذجية والامداد بالبذور وارسال مرشدين الى القرى وادخال تدريب زراعي اجباري أثناء فترة الخدمة العسكرية .

كانت مشكلة التمويل مشكلة عسيرة في الاقتصاد التركي ككل بما في ذلك الزراعة . فالفلاح لم يكن قادرا بنفسه على الاحتفاظ بالاموال اللازمة للاستثمار في مزرعته ، وللمكننة وغيرها من الاستثمارات . كان لديه ما يكفي لمجرد العيش الكفاف من موسم لاخر في ظل افتقار مستمر للرأسمال العامل والتسهيلات الائتمانية . كانت المؤسسات الائتمانية القليلة تقدم خدماتها أساسا للطبقات الاغنى ، خصوصا وان القروض كانت تمنح ، حتى ١٩٢٤ ، مقابل رهون فقط وليس مقابل ضمانات مماثلة في القيمة . ونما البنك الزراعي ببطء وقدم قدرا محدودا من القروض . وفي ١٩٢٤ اتسعت اعماله ، مع نقل مركزه الرئيسي من اسطنبول الى انقرة . ومنح البنك تسهيلات كثيرة ، وبمقتضى نظمه الجديدة والمباديء الموجهة لعمله أصبح همه الاول رخاء الفلاحين اكثر مما هو السعي الى الربح . وارتفع حجم القروض الممنوحة ارتفاعا كبيرا . وارتفع رأسمال البنك المسجل الى ٣٠ مليون جنيه تركي . وبينما كانت القروض الكلية تمنح في الماضي حتى ٣٠٪ من الراسمال المدفوع، فانها الان وصلت الى ١٠٠٪ واكثر ،باستخدام الودائع وغيرها من الموارد .

وتغير نوع الضمانات المطلوبة ليشمل الضمانات المساوية في القيمة ، غير الرهن . وتبعا لتلك التغييرات اتسعت القروض التي منحها البنك لزبائنه كما يلي :

جدول (١٧)

الزيادة في ائتمان البنك الزراعي التركي خلال السنوات بين ١٩٢٢ – ١٩٢٩ في نهاية كل سنة

السنة	جنيهات تركية
١٩٢٢	٩٢٨,٠٠٠
١٩٢٣	٤,٨٠٧,٠٠٠
١٩٢٤	١٦,٤٠٠,٠٠٠
١٩٢٥	١٥,٤٥٦,٠٠٠
١٩٢٦	١٦,٢١٤,٠٠٠
١٩٢٧	١٧,١٢٤,٠٠٠
١٩٢٨	٢٩,٠٤٦,٠٠٠
١٩٢٩	٢٥,٨٨٠,٠٠٠

يعكس الانخفاض الذي وقع في ميزان الائتمان مسبقا بداية الازمة العالمية .

رغم ان النتائج العملية لهذه الاجراءات في ميدان الزراعة مرضية ، الا انها كانت ما تزال محدودة المدى . وفيما بين ١٩٢٣ و ١٩٣٢ ، زادت المساحة المزروعة بنسبة ٥٨ ٪ تقريبا بينما زاد عدد السكان بنسبة تتراوح بين ٢٥ – ٢٨ ٪ . وهكذا فرغم التحسينات الضئيلة في انتاجية الوحدة من الارض قدمت هذه الزيادة في المساحة ارتفاعا معينا في الناتج الاجمالي وفي دخل الفلاح . واذا نظرنا الى هذه الزيادة في الناتج والدخل على خلفية الدمار والاهمال الناتجين عن الحروب (خصوصا الحرب ضد اليونانيين) نجدها تمثل اعادة تعمير اكثر مما تمثل تنمية ، اذا قورنت بمستويات ما قبل الحرب . بدأت التنمية الحقيقية من ١٩٢٧ فما بعدها، وأولي قدر كبير من الاهتمام لزراعة الحبوب . مع حلول عام ١٩٣٠ كان بمقدور تركيا أن تستغني عن استيراد القمح ، وأصبحت مصدرة للحبوب

لمعظم السنوات التالية . كما تحقق تقدم لا بأس به في زراعة التبغ ، الذي كان قد أهمل نتيجة للحرب ، بحيث عادت تركيا ، في بداية الثلاثينات ،الى مستواها في ١٩١٣ . وبفضل التحسينات العديدة التي أدخلها الاحتكار الحكومي في كل من المراحل الزراعية والصناعية (بالنسبة للصناعة ، انظر بعده) لانتاج التبغ وصل الانتاج الى ٧٠ الف طن في ١٩٢٧ . ورغم ان حصة تركيا في اجمالي الانتاج العالمي من التبغ كانت ضئيلة نسبيا ، فانها في نهاية العشرينات كانت تنتج ما بين ٢٠ – ٣٠ ٪ من التوليفة الشرقية .

كانت الاسعار المرتفعة التي تحققت للانتاج الزراعي في العشرينات ، حتى اندلاع ازمة ١٩٢٩ ، عونا كبيرا للزراعة التركية . ومن وقتها وجهت الازمة من ناحية وسياسة التصنيع الحكومية المكثفة من ناحية اخرى ضربة شديدة للزراعة التي كانت في كل الاحوال متأخرة حتى عن مستويات شرق أوروبا وجنوبها .

منذ أيام حزب « تركيا الفتاة » جرت محاولات التصنيع . ففي ١٩٠٩ و ١٩١٣ صدر قانون لتشجيع الصناعة ، لكن خطط التنمية لم تنفذ بسبب الاعمال الحربية شبه المستمرة التي كانت الامبراطورية مشتبكة فيها حتى نهاية الحرب العالمية الاولى . فور اقامة الجمهورية (بعيد مؤتمر أزمير) أبدى الحزب والحكومة استعدادهما لتكريس جميع الوسائل المتاحة لهما من أجل التصنيع . وفي العشرينات اتخذت خطوات تمهيدية عديدة لتطور الصناعة ، بينما كان النشاط الصناعي الفعلي ما زال محدودا .

في ١٩٢٤ قدمت اعفاءات جمركية للمواد الاولية المخصصة للصناعة . وأضفيت الصفة القانونية على اتحادات الحرفيين – خلفاء الاصناف – (لكي لا يخلط بينها وبين نقابات العمال) التي أخضعت للسيطرة الحكومية . وكان واجبها ان تعمل من أجل تطوير الحرف ، وان تنظم ارصدة العون المتبادل وان تسوي المنازعات بين اعضاء الحرف ، الخ . اجبرت لائحة صادرة في ١٩٢٥ مصالح الحكومة والمؤسسات المدعومة حكوميا أن تشتري الانتاج المحلي بشرط الا يزيد ثمنه عن ثمن مثيله الاجنبي بأكثر من ١٠ ٪ .

يشكل قانون تشجيع الصناعة الصادر في ٢٨ أيار ١٩٢٧ ، النقطة البؤرية في التشريع الصناعي للعشرينات . وكان هدفه ان يدعم المشروعات الصناعية الحقيقية (وليس الورش الصغيرة) التي منحت لها التسهيلات التالية :

١ . منح الارض مجانا حتى ١٠٠ دونم ، وعند الضرورة مصادرة الاراضي مقابل دفع تعويض لصالح مثل هذه المشروعات .
٢ . خفضا في أجور البرق والهاتف .
٣ . الاعفاء من عدد من الضرائب ، كضرائب الملك والارض والارباح والترخيص .
٤ . اعفاء اسهم وسندات المنشآت الصناعية من رسوم الطابع .
٥ . الغاء الجمارك على المواد والمعدات الاساسية ، وتسهيلات تتعلق بنقلها .
٦ . امكانية الحصول على دعم حكومي حتى ١٠ ٪ من قيمة الانتاج السنوي .
٧ . تخفيضات في أثمان الملح والكحول والديناميت .
٨ . تعهد من جانب مصالح الحكومة ومشروعاتها والمؤسسات المدعومة حكوميا بأن تشتري انتاج المشروعات المحددة في القانون بشرط الا يزيد ثمنها عن ثمن السلع الاجنبية بأكثر من ١٠ ٪

قسمت المشاريع الصناعية الى اربع فئات تبعا لمعداتها الميكانيكية وعدد أيام العمل فيها . وكانت المجموعة الاولى من المشروعات ، التي تضم آلات لا تقل عن ١٠ أحصنة وايام عمل لا تقل عن ١٥٠ يوما في السنة، تتمتع بكل المزايا التي كفلها القانون . بينما حصلت المجموعات الاخرى على تسهيلات جزئية فقط . كذلك قسمت المناجم الى فئتين حسب حجم استثمارها الرأسمالي وقوتها المحركة وحصلت على تخفيضات وتسهيلات تبعا لذلك .

كذلك قرر القانون ان المواطنين الاتراك وحدهم هم الذين يعملون في المشروعات المحبوَّة ، بينما يمكن استئجار خبراء اجانب معينين لفترة محدودة فقط .

أصبح قانون تشجيع الصناعة واحدا من أهم نوى التصنيع المخطط خلال الثلاثينات .

كان للصعوبات التي واجهها تمويل التنمية الصناعية تأثير حاسم على كل من الصناعة الخاصة والتخطيط الحكومي . انسحب الاجانب مؤقتا

من المشاركة في حياة البلاد الاقتصادية ، بما في ذلك عمليات التمويل (١). وقد اخرجت الاقليات (الارمن ، اليهود ، وخصوصا اليونانيون) الى حد بعيد من النشاطات التجارية والمالية . وشجعت الحكومة انشاء ادوات جديدة لتمويل المشروعات الصناعية . ففي ١٩٢٤ ، اساسا بفضل مبادرة مصطفى كمال ، تأسس « اس بانكاسي » ، وهو بنك اعمال خاص (رغم خضوعه لقدر غير قليل من النفوذ الحكومي) واكتسب سمعة طيبة في الخارج وظل واحدا من البنوك الهامة حتى في الثلاثينات والاربعينات عندما انشئت شبكة المصارف الحكومية . كانت مهام البنك المتنوعة والمتعددة (التي اتسعت بمرور الوقت) تضم منح القروض للصناعة والتعدين والتجارة ، والمشاركة المباشرة في عدد من المشروعات ، خصوصا لانتاج الزجاج والسكر وفحم الكوك واعمال التأمين والمشاركة في عمليات السكك الحديدية وحملات الادخار . مع حلول عام ١٩٢٩ ، كان الرأسمال الاسمي للبنك ، الذي كان في البداية يقف عند مليون جنيه تركي ، قد ارتفع الى ٤ ملايين بينما في نفس السنة زادت ودائع الادخار الى ٤٤ مليون جنيه تركي . كذلك ساهم « اس بانكاسي » في تمويل المشاريع التي ترعاها الحكومة ، وأنشأ فروعا في الاسكندرية (مصر) وامستردام (هولندا) لتعمل في اعمال الاستيراد والتصدير . ولم تستجمع نشاطات البنك الخاص بالصناعة والتعدين ، الذي انشيء في ١٩٢٥ ، نقطة انطلاقها الا في خلال الثلاثينات ، خصوصا منذ تطور « سومر بنك » ، ليصبح ذراع الدولة الممول القوي .

ثمة عاملان رئيسيان جعلا من الصعب عقد مقارنة بين صناعة تركيا الجمهورية في العشرينات وصناعة الامبراطورية العثمانية قبل الحرب :
ا) في احصاءات صناعة الامبراطورية (كما سبق ذكرها) كانت صناعات

---

(١) في ١٩٢٤ ، بعد لوزان ، كانت ٩٤ شركة أجنبية برأسمال مستثمر يبلغ حوالي ٦٣ مليون جنيه استرليني ما زالت تعمل في تركيا ، وكانت تشمل ٧ شركات سكك حديدية و ٦ شركات تعدين ، و ٢٣ مصرفا و ١١ امتيازا بلديا ، و ١٢ منشأة صناعية و ٣٥ منشأة تجارية . وكان أغلب الرأسمال المانيا (٤٥ر٤ ٪) يليه الفرنسي (٢٥ ٪) والبريطاني (١٦ر٩ ٪) . واستمرت عملية تأميم معظم المشروعات الرئيسية خصوصا السكك الحديدية والكهرباء والمياه والتبغ والنقل داخل المدن – استمرت حتى عشية الحرب العالمية الثانية . (راجع ا. ر. لنجمان : « الوضع الاقتصادي والتجاري في تركيا » ، لندن ، ١٩٤٨ ، ص ١٣٣ – ١٣٤) .

دمشق وبيروت وبغداد لا تزال تلعب دورا هاما . ب) هزت الحرب العالمية الاولى وحرب الاستقلال صناعة تركيا المتداعية بقسوة . وكما في الزراعة، كان لا بد ان يسبق التنمية اعادة تكييف الصناعة وترميمها .

أصبحت النتائج الاولى للتشجيع الذي قدم للصناعة ملحوظا في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات . في ١٩٣٢ ، كان ما يقرب من ١٥٠٠ مشروعا مقبولا ، منها حوالي ١١٥٠ تأسست بين ١٩٢٣ و ١٩٣٢ ، تتمتع بتسهيلات قانون تشجيع الصناعة . من الصعب التمييز بوضوح بين المشروعات الصناعية الحقيقية والورش ، كما هو واضح ايضا في تحليل عدد الكسبة ، فالمصادر التركية ــ الرسمية تذكر رقم ٧٦ الف عاملا صناعيا في ١٩٢١ و ٢٥٧ الف في ١٩٢٧ . ولكن الاغلبية المطلقة كانت تعمل في ورش بدائية صغيرة ، بينما كان ٢٧ الف رجل على الاكثر يعملون في ١٩٢٧ في المشروعات التي يمكن اعتبار عمالها عمالا صناعيين ، بالمقارنة بـ ١٧الف عامل صناعي مستخدمين في المشروعات الصناعية عشية الحرب العالمية الاولى (رغم ان الرقم الاخير يغطي مساحة جغرافية اكبر) .

كان الاستثمار في المشروعات ضئيلا ، وكان الهيكل الكلي للصناعة يبين انها ما تزال في المراحل الاولى من التطور . ان ٤٥ ٪ من جميع المشروعات الصناعية كانت تعمل في انتاج الطعام و ٢٤ ٪ كان تعمل في المنسوجات . بلغت القيمة المضافة المقدرة من المناجم والصناعة والحرف في نهاية العشرينات حوالي ٢٠ مليون جنيه تركي ذهبي (بمعدل ١٠ ــ ١ بين الجنيه الذهبي والجنيه الورقي) ، اي بزيادة اكثر من ١٠٠ ٪ بالنسبة لسنة ١٩١٣ . فاذا كانت هذه التقديرات صحيحة على نحو أو اخر فانها تشير الى تقدم لا بأس به فعلا تحقق في فترة اعادة تكييف الصناعة وترميمها.

في عديد من الصناعات سجلت فترة اعادة التكييف والترميم ، ١٩٢٤ ــ ١٩٢٧ ، نموا ملحوظا ، وتحقق مزيد من التقدم خلال الفترة القصيرة من ١٩٢٧ و ١٩٢٩ ، عندما اصبح قانون تشجيع الصناعة ساري المفعول . وهكذا ففي تلك الفترة الاخيرة ارتفع انتاج منتجات القطن من ٢٥٠٠ طن الى ٣٨٠٠ طن ، والسكر من ٥ الاف طن الى ٨ آلاف طن والاسمنت من ٤١ الف الى ٧٣ الف طن . ولوحظت زيادة أقل في مجال الصوف والحرير والجلود . ووقعت تقلبات غير قليلة في انتاج صناعة التبغ واسعاره . حتى ١٩٢٧ ارتفعا كليهما ارتفاعا مقبولا واتخذت الحكومة خطوات نشيطة لزيادة كفاءة المشروعات القائمة بتجديد المعدات

وانشاء الخدمات الاساسية ، بينما كانت في نفس الوقت تقيم مشروعات جديدة . خفضت أزمة ١٩٢٩ الطلب في السوق العالمي وخفضت الاسعار. وفي نفس الوقت انخفضت محاصيل التبغ بسبب كوارث طبيعية ، بتأثير قليل على مستوى الاسعار في السوق العالمي ، وادى هبوط الانتاج الى زيادة هبوط العائد النقدي للفلاح .

لا يكاد المرء يستطيع الحديث عن سياسة تنمية حسنة التنسيق وبعيدة المدى خلال العشرينات ، رغم ان خطوات تمهيدية معينة اتخذت فساعدت على تمهيد الطريق للتجربة الاكثر نجاحا في الثلاثينات . وفيما بين ١٩٢٥ و ١٩٢٦ حاولت الحكومة ان تطور الاهداف الاقتصادية والمالية اساسا بانشاء الاحتكارات الصناعية الحكومية ، كاحتكار التبغ والكحول والثقاب والسكر. ان المدى الكامل للاجراءات التي اتخذتها الدولة لتشجيع وتدعيم الصناعة المحلية لم يتحقق الا فيما بعد .

نظرا للتطور المحدود للمبادرة الصناعية وتخلف الزراعة (أساسا فيما يتعلق بالانتاجية) كانت التغيرات التي وقعت في الدخل القومي بالنسبة للفرد ما زالت طفيفة . ورغم ان زيادة معينة لوحظت في الدخل القومي ، فان المعلومات لا يعتمد عليها ولذلك يصعب القيام بأي تقييم دقيق . تشير التقديرات بالنسبة للعشرينات الى ان ثمة ارتفاعا طفيفا في المعدل ، في الشروط الحقيقية ، يبلغ ما بين ٢ ــ ٣ ٪ بالنسبة لدخل الفرد بين ١٩٢٧ و ١٩٢٩ ، وارتفاعا نسبيا أعلى بعض الشيء بالمقارنة مع ١٩٢٣ .

٣ . اسباب التغيرات في السياسة الاقتصادية

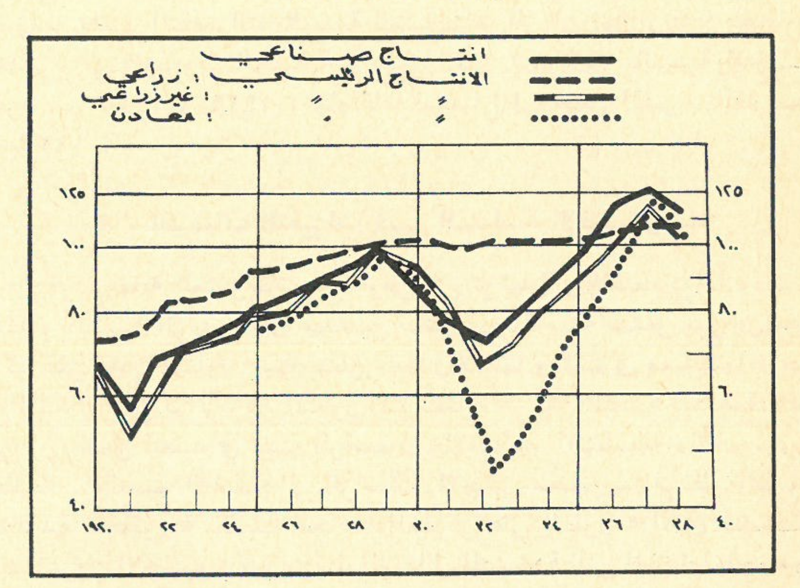
قرب نهاية العشرينات نما الوعي في تركيا بأن الاقتصاد اذا واصل التقدم بالنسبة الراهنة فان خمسين سنة بل مئة سنة ستمر قبل ان تصبح تركيا على قدم المساواة فيما يتعلق بمعدل دخلها ومستوى معيشتها ، حتى مع البلدان التي لم تزد عن التطور المتوسط . لم تكن المبادرة الخاصة قادرة على ان تحمل العبء في غيبة الرأسمال والامكانية التنظيمية والاقتصادية المطلوبة . واصبح الافتقار الى الرأسمال الاجنبي محسوسا في ظل الظروف الجديدة للجمهورية بسبب اتجاه « الجلوس على السور » الذي تبناه المستثمرون الاجانب ، كما بسبب الوسائل المتشددة التي اتخذتها الجمهورية لتأمين استقلالها الاقتصادي والسياسي . وكان التدخل الحكومي في

الحياة الاقتصادية للبلاد ، كما جرت ممارسته في العشرينات (خصوصا بواسطة القوانين واللوائح) ، غير كاف لتحريك تقدم اقتصادي بعيد المدى. كانت الحاجة ماسة الى وسائل جديدة (مالية وتنظيمية وادارية) في تخطيط التنمية والاستغلال الشامل لموارد البلاد في الزراعة ، وفوق كل شيء في الصناعة . ساعدت عوامل خارجية وداخلية عديدة على الاتيان بتدخل الدولة المباشر في الميدان الاقتصادي ، مؤديا الى النظام الذي عرف بالدولوية **étatism** .

من بين العوامل الخارجية التي ساعدت على صعود النظام الاقتصادي الجديد اثنان يستحقان الذكر : تأثير الازمة العالمية على تركيا ، وتأثير الاتحاد السوفياتي . أصيبت البلدان ذات الانتاج البدائي بشدة في المراحل المبكرة من الازمة ، نظرا لهبوط الطلب على الانتاج الزراعي (**بالمقارنة بالصناعي**) وانخفاض مرونته ، وما نتج عن ذلك من ضغط على الاسعار من ناحية ، ونظرا للطلب المتناقص على المواد الخام التعدينية وما ناظره من هبوط

الارقام القياسية للانتاج العالمي ، ١٩٢٠ – ١٩٣٨

(١٩٢٩ = ١٠٠)



في الاسعار والانتاج من الناحية الاخرى . ان الصورة البيانية (في الصفحة السابقة) للانتاج العالمي في تلك الفترة تظهر الاختلافات في مدى التقلبات في الانتاج الزراعي والصناعي وانتاج المواد الخام . وفي هذا المجال كانت بداية الثلاثينات ذات مغزى .

لما كانت تركيا غير معتمدة بشكل حاسم على تجارتها الخارجية (كانت حصة الصادرات في الدخل القومي لسنة ١٩٢٩ تعادل ٨ – ٩ ٪) ، ولم تكن علاقاتها الاقتصادية الدولية على قدر كبير من التطور ، فقد تأثرت الى حد اقل بكثير من معظم البلدان الاخرى . ولكن حتى الاقتصاد التركي عانى خلال الفترة بين ١٩٢٩ و ١٩٣٤ من الانخفاض المذهل في أسعار المواد الخام والانتاج الزراعي ، التي كانت تشكل ما بين ٨٠ – ٩٠ ٪ من الصادرات . وانخفض عائد الصادرات من ١٥٥ مليون جنيه تركي في ١٩٢٩ الى ٩٢ مليون جنيه تركي في ١٩٣٤ . وكان هذا الانخفاض احد العوامل التي حفزت الحكومة الى تحرير البلد من اعتماده المفرط على الزراعة .

كان للازمة العالمية تأثير ابعد مدى على السياسة الاقتصادية لتركيا اكثر مما كان لها من تأثير على اقتصادها في حد ذاته . في البداية كان رد **فعل تركيا مماثلا لرد فعل الامم الاخرى** ، حيث تحولت الامم تحولا أعمى تقريبا الى سياسة الهرب . وكانت النتيجة هي التقوقع الاقتصادي بأقصى ما يمكن من تجنب الواردات ، مع الاقتصاد في الداخل (وهما اجراءان لم ينتج عنهما الا زيادة حدة الازمة) . ان الركود في الانتاج والانخفاض في مستوى المعيشة والبطالة الجماعية العالمية ، وتهديد البنيان الاجتماعي والاقتصادي القائم – كلها شددت الطلب من اجل التدخل الايجابي من جانب الدولة كي تنعش الاقتصاد وتزيد العمالة وتخطط الاستثمار والانتاج وتحقق توزيعا اكثر سلامة للدخل القومي .

عملت كتابات « كينز » ، خصوصا كتاباته في العشرينات وبداية الثلاثينات، الكثير لتدعيم هذه النظرة الجديدة بين السياسيين والاقتصاديين على السواء . وأن الساسة الاتراك في دفاعهم عن نظام الدولوي في اواسط الثلاثينات ، قد أشاروا بقدر كبير من الصواب الى ان الجدل حول الدور الذي لعبته الدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد قد حسم في اماكن كثيرة لصالح تدخل الدولة بعيد المدى .

قدم الغرب ، على أي حال ، نموذجا اقرب الى السلبية ، يعلم تركيا

أن الاقتصاديات الرأسمالية الليبرالية قد ضلت طريقها وان اقتصادا حرا بأدواته التقليدية كان عاجزا عن مواجهة الازمة . ورغم ان تركيا قد رفضت في الميدانين الاجتماعي والسياسي ان تعمل طبقا للنموذج السوفياتي في كل من فترة ما بين الحربين بل واكثر من ذلك بعد الحرب الاخيرة الا ان التأثير السوفياتي كان غير قليل في ميدان التخطيط الاقتصادي والتنمية. وتؤكد المصادر التركية في الثلاثينات أن الايديولوجية السوفياتية قد اثرت في مفهوم الخطط الاقتصادية وتنفيذها ، والتي نفذت بتعاون وثيق مع الاتحاد السوفياتي .

في ١٩٢٨ ، نشر الاتحاد السوفياتي خطته الاولى للسنوات الخمس، التي شكلت نقطة تحول هامة في تاريخ الاقتصاديات الحديثة ، حتى في البلدان التي لم تقبل النظام السوفياتي . كانت تركيا تتابع سير الاحداث في روسيا بمشاعر مختلطة ، خصوصا بالنظر الى الازمة القاسية في الغرب . فمن ناحية أعجب الاتراك بقوة الدفع الهائلة للتجربة السوفياتية ، في نفس الوقت كانوا يخافون جارهم القوي بالنظر الى العلاقات المتوترة بين الامتين في الماضي . فوق ذلك كان كمال اتاتورك يخشى انتشار الفكرة الشيوعية في تركيا نفسها ، واتخذ اجراءات قاسية ليمنع تكوين اي حركة اجتماعية وسياسية متأثرة بالاشتراكية او الشيوعية . وبينما كان الاتفاق الذي تعهدت به الدولتان بأن تمتنعا عن التدخل في شؤون بعضهما موضع التنفيذ ، أدى تدخل الدولة المتزايد في حياة تركيا الاقتصادية الى درجة أكبر من التعاون الاقتصادي بين تركيا والاتحاد السوفياتي . وقد شملت المعونة السوفياتية التي تلقتها تركيا : قرضا مدته عشرين سنة قيمته ٨ مليون دولار ذهب ، بدون فائدة ، للتمويل الجزئي لخطة السنوات الخمس الاولى ١٩٣٣ – ١٩٣٧ ، ارسال خبراء سوفيات الى تركيا وطلاب أتراك الى الاتحاد السوفياتي ، لبناء العديد من المشروعات التركية بأيدي فنيين روس ، انشاء مؤسسة خاصة في روسيا ، تسمى « توركستروج » لتوجه الشؤون التجارية بين تركيا والاتحاد السوفياتي، وعددا من الهدايا الرمزية قدمها الروس لتركيا ، مثل عدد محدود من السيارات والدبابات .

في الغرب ثارت الشكوك بأن تركيا تتقدم نحو الجماعية الاشتراكية، انما في ظل النظام السياسي والاجتماعي السائد ، ونظرا لسياسة الحكومة الزراعية وغياب الخطط الشاملة والكاملة التي تميز المنهج السوفياتي فان شكوكهم كانت على غير اساس .

كان المعدل البطيء الذي تقدم به الاقتصاد التركي خلال العشرينات من أهم الاسباب الداخلية المؤدية الى تغيير النظام الاقتصادي . وربما كانت هناك درجة معينة من الصواب في الزعم القائل بأن هذه الفترة القصيرة لم تكن كافية للمبادرة الخاصة كي تنمي طاقاتها التنظيمية والاقتصادية وان اي حكم قد يصدر على فشل المبادرة الخاصة هو حكم بالغ التسرع . ففي العشرينات كانت الدولة قد بدأت بالكاد تعالج الجروح التي خلفتها الحرب العالمية وخصوصا حرب الاستقلال ضد اليونانيين . وكان على النظام الجديد ان يدعم مركزه وان يخمد اي علائم للمعارضة الداخلية تكون قائمة بين الاقليات القومية والسياسية حتى حوالي ١٩٢٧ . وكانت اي جهود في الميدان الاقتصادي موجهة نحو الترميم واعادة التكيف ، اي اعادة توازن ما قبل الحرب قبل زيادة الطاقة الاقتصادية وتشجيع المبادرة الخاصة. وبجلاء اليونانيين ازداد اضعاف الطبقات الوسطى التي كان يمكن ان توفر هذه المبادرة .

هذه الظروف تفسر الى حد معين ، لكنها لا تكاد تغير واقعة ان نظام العشرينات الاقتصادي الاكثر ليبرالية قد فشل في تحقيق اي تحسن له قيمته، حتى انه في معظم قطاعات الاقتصاد لا يمكن تلمس اي تقدم ذي مغزى. حتى نهاية العشرينات لم يكن الميزان التجاري متوازنا ، وكان تدفق الرأسمال طفيفا جدا بحيث لا يمكن من اي توسع له قيمته في الواردات. ولم يكن سوى تدخل واسع من قبل الدولة في تخصيص الموارد يستطيع ان يوجه حصة أكبر من الناتج القومي لهذا الغرض . كانت ميزانية البلاد غير متوازنة ، وكانت القروض الداخلية مطلوبة لتغطية العجز الناتج عن النفقات الضخمة للامن والعسكرية والشرطة ، وكانت اغلبية الجسم الاداري مأخوذة مباشرة من النظام البائد بكل فساده وانعدام كفايته (١) .

كان التقدم الاقتصادي واحدا من الاهداف المسيطرة للحكومة التركية التي كانت موضع اعتراضات تافهة ولكنها رفضت أن تتخلى عنها . وهكذا قال وزير تركي في مناقشة خطة السنوات الخمس الثانية في ١٩٣٦ : « اذا تركنا للمشروع الخاص تنفيذ كل الاشغال الضرورية لاعادة بناء بلادنا فقد ننتظر خمسين سنة – وحتى عندئذ قد لا يكون المشروع الخاص قادرا على القيام بها . ان الخوف المبني على تجارب مؤلمة من الاستغلال المالي

(١) كونفسبوري وافطان : « الخدمات العامة في تركيا » ، بروكسل ، ١٩٥٥ .

الاجنبي ونقص الرأسمال الخاص ، قد جعل السيطرة الحكومية ضرورة ».

ان التغيير المفاجيء في السياسة التركية سهله قانون الجمارك الجديد الصادر في ١٩٢٩ . فكما سنتذكر ، قررت معاهدة لوزان انه لا ينبغي تغيير الرسوم الجمركية لمدة ٥ سنوات من تاريخ سريانها ، أي حتى ١٩٢٩ ، حيث اغتنمت تركيا الفرصة لتصدر قانونا جديدا للجمارك ، وكان مبنيا على مبدأ المعاملة بالمثل التجارية كما هو محدد في بيانات الزعماء الاتراك وقرار حزب الشعب الجمهوري . كانت تركيا مستعدة لان تمنح تخفيضات جمركية وتسهيلات تصدير للبلدان التي تمنحها نفس الامتيازات ، بينما تتخذ اجراءات مضادة ضد جميع البلدان التي تظهر ميلا الى التمييز ، كان هذا سلاح حماية رئيسى لكنه سلاح خطير جدا في فترة تميزت بالصراعات الاقتصادية الواسعة بعد اجراءات الحماية التي اتخذت اثناء الازمة العالمية ، واندلعت سلسلة من ردود الافعال من التمييز والتمييز المضاد .

رغم ذلك كان التقدم ملحوظا في مجالات معينة نتيجة للسياسة الجديدة للتجارة الخارجية والسياسية الاقتصادية الجديدة عموما . لم يعد الميزان التجاري يظهر عجزا . ثانيا : بادخال الرسوم الخاصة ، الاكثر حرية في شكلها عن قانون ١٩١٦ ، أصبح من الممكن التمييز بين السلع الاكثر تفضيلا ، طبقا للسياسة الاقتصادية السائدة . ثالثا : بالرقابة على التجارة الخارجية أصبح بمقدور الحكومة ان تحمي الانتاج ، وان تستورد اساسا المواد الخام والآلات وغيرهما من المعدات ، وان تمنع التدفق الحر للسلع الاستهلاكية او للمنتجات التي يمكن انتاجها محليا .

في هذه النقطة توافقت نصوص قانون الجمارك مع قانون تشجيع الصناعة ، الذي الزم ، كما ذكرنا ، مصالح الحكومة والمؤسسات المدعومة حكوميا بأن تفضل الانتاج المحلي على الاجنبي حتى اذا كان أغلى بعض الشيء . ان سياسة الجمارك التي كانت في الماضي تخدم اهدافا مالية اساسا اصبحت الآن افضل تناسقا مع سياسة التنمية الاقتصادية لتعمل كأحد الادوات الرئيسية لنظام الدولوية .

٤ . طبيعة الدولوية وأساليبها

لم تكن الاوتوقراطية جديدة على تركيا . فقد كانت الامبراطورية العثمانية متطابقة تقريبا طوال عمرها مع فكرة الاستبداد . وبالتالي فان المنطقة قدمت أخصب تربة لانشاء نظام شديد المركزية يشرف على كل من

الحياة الاجتماعية والاقتصادية للبلاد . وكان الاختلاف الاساسي يتمثل في واقع أن نظام الضرائب وتوزيع الاراضي والسيطرة على أصناف الحرفيين ، والجيش كانت في الماضي تستخدم كوسيلة لاستمرار النظام الفاسد لحكم مستبد فرد مع اتباعه وحريمه ، اما النظام الدولوي الآن فقد قصد به ان يخدم احتياجات التنمية الاقتصادية للبلاد ولرفع مستوى معيشة السكان . كانت الوسائل متشابهة بينما كان هناك اختلاف اساسي في الاهداف .

مع حلول عام ١٩٣١ كانت نوايا النظام الجديد قد أصبحت محددة بوضوح . وقبل مؤتمر الحزب الجمهوري خاطب أتاتورك الامة في بيان حدد فيه مبادىء النظام (كما اعاد صياغتها فيما بعد في دستور ١٩٣٧) . طبقا لتلك المبادىء فان الحزب ، ومعه الدولة ، كان جمهوريا ، قوميا شعبيا علمانيا وثوريا . وطبقا لهذا القالب ، صيغ النظام الاقتصادي الجديد للدولوية . في ذلك الوقت (في ١٩٣١) لم تكن الدولوية تنطوي على تقييد جناحي المشروع الخاص ، بل ان تستحدث « تدخل الدولة » في الميادين التي لم يكن المشروع الخاص فيها مؤهلا لتأمين ازدهار الدولة وتقدمها . « ان الاصطلاح التركي للدولوية **étatism** هو **devletcilik** دفلتشيليك ، التي تعني صفة الدولة ، او بمعنى مشتق من سياسة اشراف الدولة ، وقصد بها الاشراف على السياسة الاقتصادية . وقد استنكر اتاتورك وغيره من الزعماء الاتراك أي محاولة للمطابقة بين الدولوية والاشتراكية ، وأكدوا على « الطبيعة الخاصة للدولوية التركية التي صدرت عن مبدأ النشاط الخاص للفرد ، لكنها تجعل الدولة مسؤولة عن الاقتصاد القومي ، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات أمة عظيمة وبلد عظيم ، ومراعاة اشياء كثيرة لم تتحقق حتى الآن » . وقد حدد البروفسور برنارد لويس الدولوية في تركية بانها « خروج الدولة كرائد ومدير للنشاط الصناعي ، لصالح التنمية القومية والدفاع القومي ، في بلد كان المشروع الخاص والرأسمال فيه أضعف من ان يقوما باي شيء فعلي . » (١) . هذا التحديد يلخص كلا من الوضع الاقتصادي والسياسات المستحدثة في بداية الثلاثينات . ولكن ينبغي ان يضاف انه في ميادين معينة ، كما في التمويل او في التجارة الخارجية ، كان الدور الفعلي الذي تلعبه الدولة يبدو أهم من التحديد الذي اشار اليه برنارد لويس .

---

(١) برنارد لويس : « تركيا اليوم » ، هيتشنسون ، ص ٤٩ .

ومع ان برنامج الحكومة الاقتصادي كان يتطلع الى الاحاطة بسلسلة واسعة من الاهداف (رفع مستوى الزراعة ، تحسين المواصلات ، توسيع الخدمات ، زيادة الدخل القومي ورفع المستوى العام للمعيشة) ولكن ، في الواقع ، منحت الصناعة الدور المركزي . بواسطة التصنيع كانت الحكومة تأمل ان تحقق الاستقلال الاقتصادي للبلاد ، ان تعزز مركزه الامنى ، ان تحسن ميزانه التجاري وميزان مدفوعاته ، وان تتقارب مع مستوى البلدان الاخرى التي كانت منذ وقت طويل قد تخطت المراحل الاولى من الثورة الصناعية . وكان المغزى الرئيسي للدولوية يتمثل في واقع ان الدولة قد تولت مهمة تمويل التنمية، وخلق ادوات مالية صالحة، وانشاء وادارة المشروعات الصناعية . وتحركت الحكومة في ثلاثةاتجاهات رئيسية آخذة فياعتبارها تلك الاهداف : ١) التشريع ، ٢) تعبئة موارد الرأسمال، ٣) خطط السنوات الخمس .

واصلتالحكومة وشددت التشريع الاقتصاديالذيبدأ فيالعشرينات. فبالاضافة الى قانون الجمارك وتعديلاته العديدة ، أضيف الىقانونتشجيع الصناعة ، الصادر في ١٩٢٧ لتشجيع الصناعة ، ملاحق وعدل بقصد زيادة استخدام المواد الاولية المحلية وضمان كفاءة المشروعات . وبمقتضى تسوية جديدة تتعلق بتوزيع الارض ، وزعت اكثر من مليوني دونم (اي ٢٠٠ الف هكتار) في السنوات بين ١٩٣٤ ـ ١٩٣٩ ، فضلا عن السبعة ملايين دونم (٧٠٠ الف هكتار) التي وزعت بين ١٩٢٣ و ١٩٣٤ (١) . وأقيمت مؤسسةخاصة بأبحاثالتعدين في ١٩٣٣ ، وغيرها منالمؤسسات المصرفية، في ١٩٣٢ ، أوكل اليها مهمة انشاء وادارة صناعات الدولة ، وأنشئت مؤسسة خاصة بأبحاث التعدين في ١٩٣٣ ، وغيرها من المؤسساتالمصرفية وأقرتقوانينخاصةفيعامي ١٩٣٦ و١٩٣٧ خصوصا، لتأمينالرقابةالحكومية المتزايدة على المشروعات الخاصة ولتنظيم اسعار منتجاتها والاجور التي تدفع لمستخدميها . وكان القصد من هذه الرقابة أساسا منع المنشآت الخاصة من منافسة المشروعات الحكومية ، وشكلت دون شك سياسة تمييز حكومي ضد المبادرة الفردية بوسائل يصعب ان تؤدي الى مزيد من الكفاءة (٢) .

---

(١) و.ل. باركان : « قانون توزيع الاراضي على الزارعين والمشكلات الاساسية لاصلاح زراعي في تركيا » ، جامعة اسطمبول ، ١٩٤٥ ، ص ٥١ .

(٢) و. س. سارك : « السياسة الاقتصادية في تركيا الحديثة » ، في « مجلة الشرق الاوسط » ، تشرين الاول ١٩٤٨ ، ص ٤٤ .

أستخدمت ايرادات الدولة والوسائل الاضافية ، كالودائع والمدخرات والقروض والمساهمات التي كانت الدولة والبنوك الخاصة تجمعها ،كمصدر رئيسي للرأسمال . كانت الضرائب باهظة ، ومنحت تسهيلات موقتة للزراعة في بداية العشرينات ، لكن العبء عاد الى الزيادة في السنوات التالية ، ورغم انه في ذلك الوقت جعل جزء اكبر يقع على عاتق دافعي الضرائب الحضريين ، خصوصا الموظفين ، والاقليات ايضا ، اثناء الحرب العالمية الثانية . مرت ضريبة الدخل ، التي أقرت في ١٩٢٥ ، بمراحل مختلفة من التغيير في الثلاثينات . والواقع انه ليس الا في أواسط الثلاثينات ، بدأت تشكل مع ضريبة الاملاك عنصرا له مغزى في ايراد الدولة. ولكن،حتى آنئذ ، بلغت هاتانالضريبتان معا ما لا يزيد عن ١٥ ٪ من ميزانية الدولة ، وكانت الاحتكارات تقدم اسهاما غير قليل في ميزانية الدولة بلغ ما بين ٢٠ ـ ٢٥ ٪ من الدخل الاجمالي .

جدول (١٨)

ميزانيات تركيا في السنوات ١٩٣٠/١٩٣١ ـ ١٩٣٩/١٩٤٠

بملايين الجنيهات التركية

السنة	المورد	النفقات	العجز (ـ) او الفائض (+)
٣١/١٩٣٠	١٩٦,٣	٢١٠,١	١٣,٨ ـ
٣٢/١٩٣١	١٦٥,٢	١٨١,٩	١٦,٧ ـ
٣٣/١٩٣٢	١٨٢,٥	١٧٤,٠	٨,٥ +
٣٤/١٩٣٣	١٧٠,٢	١٧٣,٦	٣,٤ ـ
٣٥/١٩٣٤	١٩٥,٠	٢٠٢,١	٧,١ ـ
٣٦/١٩٣٥	٢١٨,٣	٢٢٣,٧	٥,٤ ـ
٣٧/١٩٣٦	٢٥٠,٨	٢٦٠,٣	٩,٥ ـ
٣٨/١٩٣٧	٢٧٥,٨	٣٠٣,٥	٢٧,٧ ـ
٣٩/١٩٣٨	٢٦٦,٩	٣١١,١	٤٤,٢ ـ
٤٠/١٩٣٩	٢٧٣,٤	٣٩٨,٧	١٢٥,٣ ـ

بقية الايرادات (حوالي ٦٠٪) كانت تأتي اساسا من ضرائب العائد والاستهلاك ومن الجمارك . وكانت نفقات الامن والاستثمارات في خطط التنمية ومدفوعات الدين العام تتطلب اموالا متزايدة ، فزادت ميزانية النفقات ، التي قاربت ٢٠٠ مليون جنيه تركي في بداية الثلاثينات ، الى ٣٠٠ مليون جنيه تركي في نهاية الثلاثينات (و ٤٠٠ مليون جنيه تركي في ١٩٣٩ – ١٩٤٠) .

كانت الموارد تلهث وراء النفقات (بينما لم تكن جميع النفقات تدرج في الميزانية ، لكونها كانت تغطى بحسابات مشروعات الدولة) . وبالاضافة الى مدد من القروض الخارجية والوسائل التي توفرت من خلال بنوك الدولة للاستثمارات خارج الميزانية ، كانت الحكومة تحتاج الى سلسلة مستمرة من القروض الداخلية لتغطية العجز . وما اكثر ما طرحت قروض لبناء خطوط السكك الحديدية ، رغم ان الجمهور لم يكن يأخذ الصكوك دائما رغم الضغط .

ادت بنوك الدولة دورا هاما في تمويل مشروعات التنمية. أعيد تنظيم بنك الصناعة بقانون ٣ – ٦ – ١٩٣٣ وحول الى « سومر بنك » الذي اصبح البنك الصناعي الرئيسي لتنفيذ مشروعات السنوات الخمس . ولتمويل التعدين وغيره من النشاطات أنشىء « اس بنك » ، وقام مصرف خاص ، « دينيز بانكاسي » لخدمة احتياجات تنمية الشحن. وقد لعب « اس بنك » أيضا (البنك الرئيسي الوحيد الذي لم يكن مؤسسة حكومية ، رسميا على الاقل) دورا في النشاطات المتعددة للتنمية . وكانت البنوك تحصل على مواردها من المخصصات الحكومية ، ومن ارباحها الخاصة وارباح مشروعاتها ومن القروض الخارجية ومن المدخرات العامة ومن خصم السندات، بضمان الحكومة ، مع البنك المركزي الذي تأسس في ١٩٣١ ليخلف البنك العثماني في اصدار العملة والرقابة النقدية .

في نهاية الثلاثينات كانت تركيا قد تلقت قرضين اجنبيين فقط . الاول قيمته ١٠ ملايين دولار ذهبي من مؤسسة « ايفان كروغر » السويدية – الامريكية بفائدة مرتفعة بعض الشيء (رسميا ٦٫٥ ٪) مقابل منح احتكار الثقاب والآجر (سدد هذا الدين خلال زمن قصير ، بينما عاد الاحتكار الى تركيا بعد الافلاس المشهور للمؤسسة بعد الازمة العالمية) . والقرض الثاني من الاتحاد السوفياتي البالغ ٨ مليون دولار ذهب ، السابق الذكر . في النصف الثاني من الثلاثينات زادت ديون تركيا بالمبالغ المستحقة فيما يتعلق

بالتعويض عن السكك الحديدية التي استولت عليها الدولة . ولم تبدأ مفاوضات مع بريطانيا والمانيا حول قروض جديدة الا في نهاية الثلاثينات عشية الحرب العالمية الثانية .

رغم الضرائب الباهظة والقروض العامة ، فان حجم النفقات انتج زيادة في امداد النقود ، كان يتم الحصول عليها اما من خلال الخصم عن طريق بنوك الدولة مع البنك المركزي او عن طريق طلب الحكومة المباشر من البنك المركزي . فزادت العملة المتداولة من ١٦٥٫٥ مليون جنيه تركي في ١٩٣١ الى ٢٨١٫٤ مليون جنيه تركي في ١٩٣٩ . ولا يمكن تتبع حركة الودائع في ذلك الوقت بسبب نقص البيانات الموثوقة . ضعف الجنيه التركي ، الذي كانت قيمته قد ارتفعت بالنسبة للعملات الغربية بعد خفضها في ١٩٣١ ، مرة اخرى بحوالي ٤٠ ٪ قرب نهاية الثلاثينات ، بسعر تبادل فعلي ما بين ١٨٠ – ١٩٠ قرشا للدولار في ١٩٣٩ ، في مقابل سعر رسمي قدره ١٢٨ قرشا . وبفضل اتساع الانتاج والتحسن في ميزان المدفوعات والاحتياطيات المتزايدة في البنك المركزي ، كانت النسبة التي هبط بها الجنيه اقل من الزيادة في العملة المتداولة (٧٠ ٪)

نجحت الحكومة في تعبئة أرصدة غير قليلة لاغراض التنمية (بلغت استثماراتها في ١٩٣٣ – ١٩٣٩ ما مجمله ٤٥٠ مليون جنيه تركي) دون ان تسبب ارتفاعات مالية ونقدية حتى الحرب العالمية الثانية .

٥ . خطط السنوات الخمس

عمل كل من التشريع الاقتصادي ورأس المال المتوفر في تنفيذ خطط السنوات الخمس وفي انشاء صناعة تركية مملوكة للدولة . وكان قانون الجمارك الجديد معدا ليساعد تلك الصناعات التي لم تكن لتظهر ابدا ولم تكن لتقدر على البقاء ، في ظل المنافسة الحرة مع السلع الاجنبية الصنع ، دون الحماية الجمركية والدعم وسياسة الاسعار الخاصة التي ابتدعها النظام الدولوي . وكانت المشكلة الحاسمة هي ما اذا كانت سياسة حماية قصيرة نسبيا تكفي لجعل الصناعات المستحدثة مكتفية ذاتيا وكفية . وبينما أخذت مختلف الجوانب الاقتصادية في الاعتبار، فان مسائل الامن والدعاية، والتقدم القومي والعام لم تكن موضع تجاهل ، كالحاجة الى توسيع انتشار السكان واقامة الصناعات في اجزاء البلاد الاكثر بعدا والاقل سكانا .

وضعت خطة السنوات الخمس الاولى في ١٩٣٣ وأقرت نهائيا في

كانون الثاني ١٩٣٤ وبديء في تنفيذها في ايار ١٩٣٤ . ومن العلامات المميزة ، انه رغم انها وضعت في غالبها على نسق النموذج السوفياتي ، فان بعثة امريكية يرأسها « و.د. هيز » و « أ.و. كمرر » قد اشتركت في أعدادها . وصاغت الخطة المبادىء التالية :

أ. استخدام الصناعة المستقبلة للمواد الاولية المحلية .

ب. تنمية صناعة نسيج واسعة النطاق ، مبنية اساسا على المواد الخام المحلية .

ج. توزيع جغرافي سليم للمراكز الصناعية .

د. اعطاء الاولوية لانتاج السلع الاستهلاكية مع تمهيد الطريق لصناعة السلع المنتجة .

وعلى هذه الاسس حددت الخطة المشروعات المعينة التي ستقام خلال ٥ سنوات او اقل : المنسوجات : معامل قطن ومصانع صوف وكتان . المعادن : اعمال حديد وصلب (في كارابوك) وفحم الكوك (في زونغولداك) . الالياف الصناعية : الياف صناعية وورق وحرير صناعي . الخزف : معامل زجاج وصلصال صيني . الصناعات الكيماوية : معمل لتكرير الكبريت ، الحمض الكبريتي ، معامل للصودا الكاوية والكلور وخلاصة الورد . ولم تدرج صناعة السكر في خطة السنوات الخمس واستمرت في النمو جنبا الى جنب مع الصناعات الجديدة .

بمرور الوقت تغير حساب الاستثمارات المطلوبة لاقامة الصناعات المدرجة في خطة السنوات الخمس ، فبدلا من التقدير الاول البالغ ٤٤ مليون جنيه تركي ، وجد أن حوالي ١٠٠ مليون جنيه تركي ضرورية في نهاية فترة السنوات الخمس دون ان تكون الخطة قد نفذت بصورة نهائية . ولكن حتى خلال ثلاث سنوات ظهرت ثمار المفهوم الكبير للمخططين . فبدأت حوالي عشرة مصانع مستحدثة في انتاج النسيج والحرير الصناعي وفحم الكوك والزجاج والورق والاسفنج والكبريت . وتم بناء مصانع أخرى عديدة ووضعت الخطط النهائية لمزيد من المشروعات .

بدأت المناقشات المتعلقة بخطة السنوات الخمس الثانية (١) في بداية ١٩٣٣ ، رغم انها لم توضع بصفة نهائية حتى ايلول ١٩٣٨ . مرة أخرى كان

(١) ج.ب. مكي : « تصنيع تركيا » ، تموز ١٩٣٩ ، ص ٤٥١ – ٢ .

التركيز الاساسي على الاستغلال الكفء للخامات المحلية (اذا لم يثبت ان تصديرها اكثر ربحا) ، واقترحت على وجه الخصوص محاولة استغلال الموارد المهملة على نحو أشمل كموارد البحر والبحيرات والانهار والفواكه والماشية . وكان لانتاج الكهرباء والصناعة الهندسية ان يصبحا منطقة الانطلاق لتقدم كاسح في مجال السلع المنتجة . وكان المفروض ان تتحقق هذه الاهداف بما يلي :

أ. استغلال المناجم والموارد الطبيعية للارض والبحر .

ب. البدء في الصناعة الثقيلة ، خصوصا بتطوير منطقة زونغولداك ، كارابوك ، بقصد زيادة انتاج الفحم وتوسيع اعمال الحديد والصلب ، وانشاء مشروعات مساعدة (مثلا ، لانتاج فحم الكوك) ووسائل المواصلات لخدمة هذه الصناعة .

ج. اهتمام خاص بتطوير شرق الاناضول باقامة مختلف المشروعات الصناعية في ارضروم وسيفاس وبتحسين ميناء طرابزون ، الخ .

د. توسيع الشبكة الصناعية في بقية تركيا (بالاضافة الى زونغولداك – أريجيلي وشرق الاناضول) بتركيز خاص على محطات الكهرباء .

هـ. تطوير الاسطول التجاري باضافة ٢٨ سفينة جديدة .

و. زيادة الصادرات من الانتاج الزراعي .

ز. مشروعات اسكان ، خصوصا بالقرب من الصناعات الجديدة .

في الخطة الثانية ، كما في الاولى ، لم يلزم المخططون انفسهم باطار عام انما اقترحوا انشاء عدد من المصانع والمعامل المعينة ، تشمل مصانع لمعدات الزراعة والآلات والزيت الصناعي والالومنيوم واللحوم المعلبة ومنشآت التبريد ومعامل الجوت واعمال الاسمنت . ولتسهيل تنمية المناجم صدر قانون في ١٩٣٥ خول الحكومة سلطة مصادرة المناجم المتروكة دون استغلال بواسطة اصحابها او المؤجرة لسنة واحدة فقط . واستهدفت خطة ثلاث سنوات اضافية واقرت في ١٩٣٧ ونسقت مع خطة السنوات الخمس العامة تطوير الاستغلال الاكفأ للمناجم . وكانت شبكة السكك الحديدية ما زالت توسع منذ العشرينات . ورغم ان توسعها تخلف عن احتياجات البلاد وكان بعيدا جدا عن مستوى البلدان الغربية الاكثر تطورا ، فقد اسهمت كثيرا في تنمية المناجم وتسويق الانتاج ، بينما دعمت في نفس الوقت الوحدة السياسية والاقتصادية للبلاد .

وضعت الحرب العالمية الثانية عصا في عجلة السياسة التركية عموما وخطتها الثانية للسنوات الخمس على وجه الخصوص . اذ كان لا بد من تحويل قدر اكبر من الانتباه الى الامن اكثر مما كان في فترة ما بين الحربين .

ومع ذلك نجحت تركيا في استثمار مبالغ غير قليلة في الاشغال العامة والخدمات وخطط السنوات الخمس وغيرها من مشروعات التنمية ، باجمالي لا يقل عن ٤٥٠ مليون جنيه تركي ، اي حوالي ٣٥٠ مليون دولار امريكي بالسعر الرسمي للتبادل البالغ ١ر٢٦ جنيه تركي للدولار بين ١٩٣٣ و١٩٣٩ ، او حوالي ٣٠٠ مليون دولار بمتوسط السعر الفعلي لتلك الفترة، وقدر ان ثمة مبلغا مماثلا تقريبا قد استثمره « اس بنك » ومصادر أخرى متنوعة في الاقتصاد التركي في ذلك الوقت ، وبذلك يكون احمالي الاستثمارات بين ١٩٣٣ و١٩٣٩ يقرب من الف مليون جنيه تركي ، او ما بين ٦٥٠ – ٧٠٠ مليون دولار .

٦ . نتائج السياسة الدولوية – نظرة عامة

ما النتائج الحقيقية للمبادرة الحكومية في ميدان التنمية والنظام الدولوي ككل ، حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية ؟

تحقق تقدم لا بأس به في مختلف ميادين الانتاج . ففي التعدين نما الانتاج نموا غير قليل في الحقبة ما بين ١٩٣٠ و١٩٤٠ . ان البيان الكامل لانتاج التعدين ، على اساس ١٠٠ في ١٩٣٠ وصل الى ٢٣٢ في ١٩٤٠ . وارتفع الانتاج السنوي من الفحم من ٥ر١ مليون طن الى ٣ ملايين طن ، واللينيت من ٩ آلاف طن الى ٢٣٠ الف طن ، والكروم من ١٢٨ الف طن الى ١٧٠ الف طن ، ووصل انتاج الفحم ، الذي كان تعدينه قد أوقف في بداية الثلاثينات لاغراض اعادة التنظيم والتأميم ، الى ٩ الاف طن في ١٩٤٠ ، وأعطى خام الحديد ، الذي لم يكن يستخرج على الاطلاق في بداية الفترة ، ناتجا سنويا بلغ ١٣٠ الف طن قرب نهايتها .

خلقت مشاريع مساعدة قيمة للصناعة لم تكن موجودة في العشرينات، فمصارف الدولة والقوانين الفرعية الملحقة بقانون تشجيع الصناعة وقانون الجمارك والنظام المالي والاحتكارات الحكومية والسيطرة الاكثر احكاما على الصناعة الخاصة والتمييز لصالح الصناعات الحكومية خدمت كلها هدف الدولوية في تدعيم صناعة الدولة – الى حد ما على حساب الصناعة الخاصة . ان الاستثمار في المشروعات التي أقرت والمستفيدة من قانون

تشجيع الصناعة ، الذي بلغ في ١٩٣٥ مقدار ٦٣ مليون جنيه تركي ارتفع الى ١٥٠ مليون جنيه تركي في ١٩٣٩ ، رغم ان الارتفاع في القيمة ليس مساويا للارتفاع في كمية الانتاج ، اذ ان زيادة في الاسعار وقعت في نفس الوقت . ان ذلك يشف أيضا ، على وجه الخصوص ، عن ان جميع الاستثمارات الاضافية في المشروعات الرئيسية قامت بها الدولة ومختلف هيئاتها المالية . ان رقم المستخدمين في المعامل ، التي تستحق ان تسمى منشآت صناعية ، ارتفع من ٢٧ الف تقريبا في ١٩٢٧ ، الى حوالي ٩٠ الف في ١٩٣٩ . اقيمت مشروعات جديدة في مختلف فروع الصناعة ، بعضها على مستوى كبير – ربما كبير جدا بالنسبة للمواد الخام المتاحة ، والطاقة الادارية والطاقة التسويقية وظروفها .

رغم ان الاحصاءات المعيبة وعدم شمول عناصر هامة ، كنقص القيمة او الفائدة ، في الحسابات الختامية للمشروعات تجعل من الصعب تقييم ربحيتها ، فان عددا منها كان من الواضح انها تعمل في ظل خسائر مستمرة. وقد اتجه الاهتمام العام الى مؤسسة الحديد والصلب في « كارابوك » التي تعرضت لنقد قاس بسبب موقعها المعيب وهيكل انتاجها . على كل لم يعمل هذا المصنع الا في ١٩٣٩ ، اي في بداية الفترة الواقعة خارج نطاق هذه المناقشة .

كذلك واجهت صناعة السكر كثيرا من الصعوبات . ففي اعتمادها على المواد الخام المحلية (شمندر السكر) واجهت المتطلبات السائدة للسياسة الاقتصادية ، كما ان موقعها المعيب والافتقار الى التنسيق في الامداد بالمواد الخام وفي ادارة المعامل اعاقت الانتاج وقللت الكفاءة .

خلال الثلاثينات لم تتمتع الزراعة بنفس الدرجة من التشجيع الحكومي كالصناعة . ان طبيعة الدولوية ذاتها كانت تتمثل باتجاه حاد وقوي نحو التصنيع . انما في بلد زراعي لا يمكن ، بالطبع ، تجاهل الاحتياجات الاساسية لـ ٧٠ – ٨٠ ٪ من الشعب العامل . والواقع ان التشريع الذي صدر في هذا المجال ، الى جانب العديد من الاجراءات العملية التي اتخذت ، كانت أبعد من ان تكون طفيفة .

حصل اللاجؤون الاتراك من الخارج على حصة غير قليلة – أكثر من الثلث – من الاراضي التي وزعت في ظل الاصلاح الزراعي الذي استمر منذ ١٩٢٣ ودعم بتنظيمات لاحقة أقرت في ١٩٣٤ و ١٩٣٨ . وبالتالي فان أوضاع الملكية لم تتحسن الا تحسنا طفيفا . فحتى حسب المصادر الرسمية ، فان

حوالي نصف الكسبة الزراعيين لم يكونوا يملكون ارضا . وتقاسم النصف الآخر الارض المزروعة على أسس أقرب الى المساواة من مصر مثلا . لكن حتى في تركيا كانت معظم المزارع تضم وحدات صغيرة ، مع الأخذ في الاعتبار ان زراعتها كانت واسعة وان المحاصيل السنوية كانت تجنى من نصف بل وثلث المساحة . ان الحجم الكلي للوحدات المملوكة لحوالي ٦٥ ٪ لم يكن يزيد عن ٣٠ هكتار ، بينما كانت توجد نسبة عالية كانت حيازاتها بالغة الصغر (غير مفصلة في المصادر الرسمية) .

انزلت سنوات الازمة ضررا مزدوجا بالزراعة : فالاسعار ، خصوصا اسعار سلع التصدير ، انخفضت ، بينما ادت سلسلة من الكوارث الطبيعية الى انخفاض المحاصيل . ففي ظروف الازمة كان الانخفاض في العرض عاجزا عن تحقيق ارتفاع مقابل في الاسعار . بالاضافة الى ذلك وجدت تركيا صعوبة في التخلص من فائض التبغ المتراكم نتيجة للطلب العالمي الضعيف ولاجراءات الحماية الجمركية .

خرجت الزراعة من الازمة عبر المعونة الحكومية في معظم الاحيان ، سواء بطريق الدعم المالي او بانشاء تعاونيات الائتمان والتسويق ، خصوصا عن طريق مؤسسة التسويق المركزية المسماة « توبراك » (توبراك محصوليري اوفيس ــ المكتب المركزي لانتاج التربة) . هذه المؤسسة الجديدة ، التي أقيمت في ١٩٣٨ ، خلفت سلفها (١٩٣٢) في تنفيذ السياسات الزراعية للحكومة . تعاونت « توبراك » مع البنك المركزي والزراعي في امداد المنتجين بمقدم الثمن وخصم السندات والحصول على قروض سهلة بفوائد سهلة ورفع عبء الديون القديمة وتخزين الانتاج . رغم هذه الجهود الاساسية ، فان الارصدة المحدودة المخصصة للزراعة والضعف النسبي للتنظيم التعاوني (بالمقارنة بالاحتياجات) جعل من الصعب اي تكثيف جدي للزراعة واي زيادة في انتاجيتها . وبالتالي فان اي زيادة في اجمالي الناتج كان يرجع اساسا الى توسع في المساحة المزروعة اكثر مما يرجع الى زراعة اكثر كثافة . ظلت المعدات بدائية (٨٥ ٪ من المحاريث كانت مصنوعة من الخشب) والاتجاه الى المكننة الذي بدأ في العشرينات أوقفته الحكومة عمدا اثناء الازمة لتمنع البطالة الزراعية . وبعد انتهاء الازمة جرى التركيز مرة اخرى على المكننة وغيرها من التحسينات ، وفي ١٩٣٧ وضعت خطة سنوات اربع للتنمية الزراعية ، وفي نفس الوقت ادمجت التنمية الزراعية في سيرورة التصنيع ، خصوصا فيما يتعلق بتوفير الموادالخام الزراعية للصناعة المحلية والجهود

المبذولة لتصدير الانتاج الزراعي للاستفادة من عائد التصدير في استيراد السلع الرأسمالية المطلوبة لخطط التنمية .

تكللت هذه الجهود بالنجاح فعلا . فارتفعت المساحة المحصودة سنويا من ٥ ٪ من اجمالي مساحة البلاد في ١٩٣٧ الى ١٢ ٪ في ١٩٣٩ . وبالتالي ــ فرغم ان الانتاجية للوحدة من الأرض لم تزد عموما ، فيما عدا محاصيل صناعية معينة ــ ارتفعت المحاصيل الاجمالية ارتفاعا غير قليل في نهاية الثلاثينات كما ارتفع الدخل في الزراعة ، خصوصا اذا قورن بسنوات الازمة في بداية الثلاثينات . وحتى اذا قورن بـ ١٩٢٩ ، فان الدخل من الزراعة بالارقام الحقيقية نما بنسبة ٢٠ ٪ حتى ١٩٣٩ .

ان الارتفاع في انتاج المناجم والصناعة ، وانتعاش الزراعة بعد الازمة ، مضافا اليها قيود الاستيراد وتشجيع الصادرات ، ساعدت على تحسين ميزان مدفوعات البلاد . فخلال هذه الفترة اتبعت تركيا سياسة تجارية منفردة خاصة بها ، مبنية على الجمع بين المقاصة ونظام التصفية والتعويض، مما ورط الاقتصاد التركي الى درجة غير قليلة وجعله بمرور الوقت معتمدا على أسواق معينة بذاتها ، خصوصا المانيا (١) .

كانت اتجاهات التنمية الاقتصادية منعكسة على أوضح ما تكون في التغييرات التي وقعت في تركيب الواردات . فقد انخفضت المنسوجات من ٤٤ ٪ من اجمالي الواردات في البداية الى ٢٧ر٥ ٪ في نهاية الثلاثينات ، والمواد الغذائية من ١٧ ٪ الى ٣ر٤ ٪ . من الناحية الاخرى ، كانت هناك زيادة من ١٤ر٥ ٪ الى ٣٧ر٢ ٪ في واردات السلع الرأسمالية والانتاجية مثل الآلات والسيارات والحديد والصلب . وانشئت في ١٩٣٤ مؤسسة خاصة تسمى « تركوفيس » لتخطيط الواردات والصادرات . كما حاولت الحكومة ان تخطط ميزانيات العملة الاجنبية كي تضمن موازنة الحساب الجاري وان تخفض الدين للمقرضين الاجانب . هذا التغيير في تركيب الواردات نتج عن اتجاهين اساسيين في الاقتصاد التركي خلال الثلاثينات : ١) عرض متزايد من السلع المحلية البديلة لسلع مستوردة . ٢) السياسات الاقتصادية التي منحت أفضلية لاستيراد السلع الرأسمالية حتى ولو كان

(١) كان نظام التعويض مبنيا على ربط شحنة تصدير معينة بشحنة استيراد معينة بحيث يستخدم عائد الاولى في دفع ثمن الثانية طبقا لتنظيمات الحكومة وموافقتها في كل حالة .

العرض المحلي من السلع الاستهلاكية لا يلحق بالطلب المحلي . اوضح ان هذا العامل قد زاد ، في المدى القصير ، من خطر الضغط التضخمي الذي كان يمكن كبحه الى درجة معينة فقط بزيادة الضرائب ، والقروض من الحكومة والتحكم في الاسعار .

بفضل تلك الجهود والسيطرة الواسعة على حركة السلع والعملة الاجنبية ، نجحت تركيا في المحافظة على ميزان تجاري موات لها طوال الثلاثينات — فيما عدا ١٩٣٨ — وفي خفض دينها الخارجي بمقدار ١٩ مليون جنيه تركي خلال السنوات من ١٩٣٤ — ١٩٣٩ . ولكن بينما كان الخفض في الدين الطويل الاجل لا بأس به ، زاد الدين الجاري واضعا عبئا كبيرا على الطاقة المحدودة للاقتصاد .

رغم انجازاتها غير القليلة ، فان طريق الدولوية كان مليئا بالعقبات ، ومنيت بالفشل في كثير من الميادين . واكتسبت مشكلة الهيكل المهني للسكان اهمية كبرى في تركيا حيث كان ٨٠ ٪ من اجمالي السكان العاملين يشتغلون في الزراعة . ولم يكن غرض التصنيع مجرد زيادة الانتاج الصناعي المحلي وتقليل اعتماد البلاد على الانتاج الاجنبي ، وانما زيادة نسبة العمال الصناعيين بين السكان العاملين . كانت الحكومة تهدف الى تقليل اعتماد السكان على الزراعة وزيادة مستوى الدخل القومي بواسطة التصنيع ، ليتساوى مع مستوى الاقتصاديات الصناعية المتطورة في الاجزاء الاخرى من العالم . والحقيقة انه في الفترة موضع الدراسة تحققت زيادة ليست فقط مطلقة انما ايضا نسبية (بالمقارنة بالعمال في الفروع الاخرى) في عدد العمال في الصناعة الحديثة ، لكن مداها قل بالانخفاض في عدد الحرفيين . وهكذا لم تكن الزيادة الكلية في الحرف والصناعة ذات مغزى اذا اخذنا في الاعتبار الزيادة الجارية في السكان ، وفي نهاية الثلاثينات كان ما يقرب من ٨٠ ٪ من السكان ما زالوا يكسبون عيشهم من الزراعة .

ان معدل الدخل المنخفض في الزراعة ، الذي لم يتحسن تحسنا له قيمته حتى نهاية الثلاثينات ، حدد المعدل العام لدخل السكان، بفضل حجم القطاع الزراعي . كان الناتج السنوي الصافي للعامل الزراعي في تركيا حوالي ١٢٠ وحدة دولية (١) ، وهي نسبة تساوي تقريبا النسبة في البلدان

(١) الوحدة الدولية تساوي كمية السلع والخدمات التي يمكن معادلتها بدولار امريكي واحد بمعدل السنوات ١٩٢٥ — ١٩٢٤ .

العربية المجاورة ، لكنها اقل بأكثر من خمس مرات مقابلها في البلدان الاوروبية الغربية .

بينما في الصناعة كان صافي الناتج للعامل يبلغ ٣٥٠ وحدة دولية تقريبا ، الا ان هذا الناتج كان يمثل ثلث الناتج الصافي لعامل بريطاني ، او خمس الناتج الصافي لعامل امريكي . وكان معدل الاجور الاكثر ارتفاعا في الصناعة لا يكاد يحدث زيادة في معدل الدخل المتوسط ، حيث كانت الصناعة ما تزال تلعب دورا طفيفا في الهيكل المهني الاجمالي، كما كانت فوق ذلك تتعرض لعديد من العقبات (انظر قبله) بينما واصلت مشروعات عديدة البقاء فقط بفضل دعم الحكومة وهيكل مصطنع للاسعار . وكان التطوير الجاد للزراعة ما زال يمثل المفتاح لاي تغير جدي في معدل الدخل ومستوى المعيشة ، في مدى قصير على اي حال ، وفشلت الاصلاحات التي ادخلت في فترة الدولوية في تحقيق اي تقدم مطلوب في هذا الميدان في بلد زراعي على نحو مميز .

بدات محاولات تقدير الدخل القومي لتركيا في ١٩٣٥ . وعلى الاقل ، بدءا من هذا التاريخ اتيحت تقديرات صحيحة تقريبا ، رغم انه توجد تقديرات اكثر عمومية فيما يتعلق بالفترة السابقة . في الفترة المذكورة انخفضت حصة الزراعة في الدخل القومي لتركيا بنفس النسبة التي نمت بها الصناعة والخدمات . ففي ١٩٢٩ بلغ الدخل من الزراعة ٥٠ ٪ من اجمالي الدخل ، بينما في ١٩٣٩ بلغ ٣٨ ٪ فقط من اجمالي الدخل . هذه المعدلات النسبية تعتمد بالطبع غالبا على المعدل غير المستقر للمحاصيل المتحققة في ظل ظروف زراعة واسعة والى تغيرات الاسعار غير المواتية للقطاع الزراعي عقب الازمة في بداية الثلاثينات . وبالتالي فان دخل الصناعة النامية باستمرار فشل ايضا في تسجيل اتجاه ثابت. وعند تلخيص النتيجة في السنوات ١٩٢٧ الى ١٩٣٩ ، نحصل على الصورة التالية (في الصفحة التالية) للدخل القومي محسوبة بأسعار ثابتة (سنة الاساس ١٩٣٨) .

لم تكن الزيادة في الدخل موزعة بالتساوي على السنوات . ففي اثناء الازمة العالمية لم تلحظ الا زيادة ضئيلة . اما فيما بعد ، وعند تنفيذ السياسات الدولوية ، فقد تحققت زيادة لا بأس بها في الفترة القصيرة نسبيا بين ١٩٣٥ و١٩٣٩ . ومن الصعب تتبع توزيع الدخل القومي بين مختلف فئات المجتمع بسبب قلة البيانات الصالحة . ان الانخفاض النسبي في حصة الزراعة من ٥٠ ٪ الى ٣٨ ٪ خلال الثلاثينات ، لصالح قطاع

جـدول (١٩)

التغيرات في الدخل القومي لتركيا خلال السنوات من ١٩٢٧ ـ ١٩٣٩

	الدخل القومي بأسعار سنة ١٩٣٨ (بملايين الجنيهات التركية)	بالنسبة للفرد (بالجنيهات التركية)
١٩٢٧	١,٠٠٠	٧٥
١٩٢٩	١,١٤٧	٨٠
١٩٣٥	١,٣١٥	٨٢
١٩٣٨	١,٥٨٩	٩٢
١٩٣٩	١,٦٥٢	٩٥

الصناعة والخدمات ، مصحوبا بزيادة محدودة فقط في الدخـل القومـي الاجمالي ،والاستقطاب المتغير في توزيع الدخل الزراعي ، كلها مسؤولة عن فقر الزارع التركي في تلك الفترة ، كما وصف في تقارير المراقبـين الاتراك والاجانب على السواء . وفي هذا المجال توجد شهادة بليغة من محمود ماكال، المدرس في قرية في الاناضول . ففي كتابـه « قريتنا » يرسم صورة حيـة لصعوبات الحياة الريفية التركية التي استمرت حتى الاربعينات . واوضح غياب اي تقدم له مغزاه رغم الاعلانات الكبيرة من الدعاية الرسمية بعـكس ذلك .

في بلد يواجه فيه التقدير الصحيح للدخل القومي بصعوبات ترجـع عمليا الى الادوات ، يستحق الامر ان نلتفت الى البيانات التكميليـة التي يمكنها ، بصورة أكثر صلابة ، ان تلقي ضوءا على مختلف التطورات. فلنلق نظرة على التغيرات في استهلاك المواد الغذائية خلال السنوات التي كانت فيها السياسية الجديدة سارية . الجدول التالي (في الصفحة التالية) يسجل الوضع اثناء الفترة القصيرة بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩ (متوسط قومي) .

اولا ، يجب ان تؤخذ هذه البيانات بحذر في بلد لا تتاح فيه احصاءات موثوقة .

ثانيا ، ان الارتفاع في استهلاك مواد غذائية معينة يجب ، جزئيا على

جـدول (٢٠)

التغيرات في معدل الاستهلاك في تركيا خلال الثلاثينات

السلعة	الاستهلاك في ١٩٣٦ للفرد	الاستهلاك في ١٩٣٩ للفرد
الحبوب (الدقيق)	١٨٣ كغ	١٩٣ كغ
اللحم والدهون	٦ »	١٦ »
اللبن والزبد والجبن	٤٧ »	٣٨ »
مختلف الدهون	٢ »	٩ »
البيض	٢ »	٣ »
البطاطا	٧ »	٦ »
الخضر	٢٩ »	٥٨ »
الفاكهة	٤٦ »	٦٢ »
السكر	٤ »	٦ »
عدد السعرات (الحريرات)	٢١٠٠سعرة	٢٦٠٠سعرة

الاقل ، ان يعزى الى الاستهلاك المتنامي للطبقات الاكثر ثراء. وعلى هذا فان التغيرات في استهلاك الجماهير قد لا تكون بالقدر الذي يبدو ان الجـدول يشير اليه .

ثالثا ، مطلوب حذر خاص فيما يتعلق باستهلاك السعرات الحرارية ، او الحريرات ، بسبب صعوبات التقدير كما بسبب التقلبات الواسعـة في هذا الميدان من شهر الى شهر ، المتغيرة خصوصا مع التغيرات في تكويـن النظام الغذائي .

رابعا ، المقارنة بين سنتين فقط غير بعيدتين مـن بعضهمـا البعض يتضمن قدرا كبيرا من الصدفة . ورغم كل تلك التحفظات ، فـان الجدول يظهر تحسنا مميزا وان كان بعيدا عن التناسق في طبيعة وتكويـن النظـام الغذائي التركي .

عندما نلخص الحديث عن الفترة محل البحث نجد ان قدرا معينا من النقد الذي اثير ضد السياسة الاقتصادية للبلاد خلال الثلاثينات (وعندئذ أيضا خلال الاربعينات) قد ثبتت صحته . حتى عندما نستثني التقصي المبالغ فيه للاخطاء (الذي أملته الى مدى غير قليل الاعتراضات الاساسية على اقتصاد تديره الدولة) يمكن ان نرى النتائج السلبية لهذه السياسة في الاهمال النسبي للزراعة والمستوى المنخفض المستمر لمعيشة السكان الزراعيين ، اي ٨٠ ٪ من اجمالي السكان ، والتحسن العديم المغزى في الهيكل المهني ، والصعوبات التي واجهتها الصناعة بسبب نقص الافراد الاكفاء والتنظيم المعيب والحسابات الاقتصادية الخاطئة في انشاء صناعات معينة .

من الناحية الاخرى ، يجب ان تسجل انجازات ايجابية قليلة بارزة ، خصوصا اذا نظرنا الى تلك الفترة كمرحلة تحضيرية ارسيت اثناءها الاسس للمستقبل . ورغم اهمال معين للزراعة فقد دخلت مساحات جديدة في نطاق الزراعة ، وادى هذا — اكثر مما ادت الزراعة الاكثر كثافة — الى زيادة في المحاصيل وفي الدخل يساير بل ويتخطى الى حد ما الزيادة في السكان . وقد نجحت البلاد بغير كثير من القلاقل في استيعاب اللاجئين الذين اعيدوا من اليونان نتيجة لتبادل السكان الى جانب غيرهم من اللاجئين . واستجمع قدر لا بأس به من الرأسمال محليا . وبينما ارهقت هكذا الموارد المالية للسكان بما يفوق طاقة كثير من الطبقات ، سواء الريفية او الحضرية ، فقد امكن تمويل صناعة جديدة ووسائل مواصلات جديدة دون اي فقدان للاستقلال الاقتصادي والسياسي . وهكذا تحقق عديد من الاهداف الاساسية لقرارات الحزب الجمهوري وخطط الحكومة — مع التركيز الاساسي على الاستقلال السياسي والاقتصادي للجمهورية الجديدة كنقيض لعبودية وفساد الفترة العثمانية .

٨

فارس بين الحربين العالميتين

١ . التغيرات السياسية والاصلاحات الاجتماعية

بعد الحرب ، في ١٩١٩ ، باشر البريطانيون ضغطا له وزنه على فارس كي توقع اتفاقا كان يمكن في الواقع ان يمنحهم السيطرة على جيشها وماليتها والادارة . لكن « المجلس » الفارسي (البرلمان) رفض المعاهدة المقترحة ، التي قوبلت بعدم الرضا من الولايات المتحدة ايضا ، وكان على بريطانيا ان تنحني للضغط ، خصوصا على ضوء علاقات فارس بالاتحاد السوفياتي . ففي ١٩١٨ أعلنت الحكومة الثورية السوفياتية تخليها عن كل حقوقها في فارس بمقتضى اتفاقية ١٩٠٧ ، التي اعتبرتها غير قائمة وباطلة . ووقعت معاهدة جديدة بين البلدين في شباط ١٩٢١ . فالاتحاد السوفياتي ، كدفاع ضد المحاولات الغربية للاطاحة بالنظام البولشفي ، اتخذ خط تأييد جميع الحركات القومية التي تناضل من اجل الاستقلال السياسي . وتكمن هذه السياسة في جذور علاقاتها في ذلك الوقت مع عدد من دول الشرق الاوسط مثل فارس وتركيا. وبالمعاهدة الجديدة الغت روسيا التزام فارس المالي ، وتركت عقود امتيازها ، وتخلت عن كل حقوقها القائمة على الامتيازات الاجنبية . فوق ذلك أعلن الروس ان معدات ميناء انزلى (بهلوي) وكل الطرق ومحطات الكهرباء وخطوط السكك الحديدية والبنوك التي أقاموها قد اصبحت ملكا لفارس . وفتح بحر قزوين للصيدالمشترك ، وفي ١٩٢٨ انشئت الشركة السوفياتية — الفارسية ، التي ذكرناها في مناقشتنا حول فارس قبل الحرب العالمية . من الناحية الاخرى ، احتفظ الاتحاد السوفياتي لنفسه بحق العمل في فارس ضد أي دولة تعرض للخطر سلامة الاتحاد السوفياتي (١) .

(١) كان رضا شاه على اتجاه معاد تماما للشيوعية ، لكنه في نفس الوقت ، مثل اتاتورك ، كان يهدف الى المحافظة على علاقات طيبة بل وودية مع الاتحاد السوفياتي على أساس عدم التدخل المتبادل . (راجع ميلسبوغ ، مصدر مذكور آنفا ، ص ٢٠ — ٢١) .

في ذلك الوقت وقعت تغيرات داخلية أساسية في فارس نفسها . بدافع من تحلل النظام العتيق والاضطرابات المستمرة ومحاولات ادخال الديمقراطية والتأثير الغربي بما في ذلك مبدأ حق الامم في تقرير مصيرها المبني على التضامن القومي والاقتصادي ظهرت قوى تطالب بتحقيق المثل الجديدة . الى حد بعيد – كما في تركيا – استفادت تلك القوى من الترتيب الذي تم التوصل اليه مع الاتحاد السوفياتي وتأييده الايجابي كي تحقق اهدافها . كان زعيم الثوريين الذين قلبوا النظام العتيق هو رضا خان ، ضابط دربته الوحدة القوزاقية ، وقد ارتقى في الفترة القصيرة بين ١٩٢١ و١٩٢٥ من رئيس الاركان العامة ووزير الحرب الى رئيس الوزراء في ١٩٢٣، والى عرش الشاه في كانون الاول ١٩٢٥ (١) .

منذ بداية صعوده ، في ١٩٢١ ، طرد رضا صديقه السابق ضياء الدين طبطباي ، سلفه في منصب رئيس الوزراء ، الذي حاول ان ينفذ إصلاحات زراعية معينة كانت الحاجة اليها ماسة في بلد مصاب بلا مساواة تبلغ حد الكارثة في توزيع اراضيه . ان اتجاه رضا للمحافظة في هذا المجال لم يكن أقل وضوحا فيما تلا ذلك من سنوات حكمه ، فقد ادار ظهره تماما لخططه الشاملة للاصلاح التي كانت تنتمي الى مرحلة من حياته مبكرة واكثر رومانسية .

يوجد على الاقل تشابه خارجي بين اصلاحات رضا شاه الادارية والاجتماعية والاصلاحات التي نفذت في نفس الفترة في تركيا . فهو اولا قد اخمد بقسوة محاولات العصيان القبلي ، الامر الذي يتماثل مع قمع أتاتورك للاكراد . كذلك حاول ان يحد من الدور الحاسم الذي يلعبه الدين ، فأقام التشريع على أسس مدنية واستصدر قانونا يمكن بمقتضاه تأميم الاراضي ومشروعات الري المملوكة لمؤسسات دينية . ولكن ، على العكس من كمال اتاتورك ، لم يخاطر بحرب شاملة ضد الدين ، مفضلا مصالحة احتفظ للدين بمقتضاها بدوره في الحياة القومية . كان أهم اصلاحاته نشر القانون المدني والقانون التجاري (في ١٩٢٨) وتنظيم الجهاز القضائي طبقا للنموذجين السويسري والفرنسي ، مع المحافظة على مبادىء الشريعة الاسلامية حسب التفسير الشيعي ، وتوسيع شبكة التعليم والغاء الالقاب وادخال اسماء العائلات وادخال الزي الاوروبي . وحاولت فارس ، مثل تركيا ، ان

(١) في تلك السنة ازيح الحاكم السابق ، احمد شاه قاجار ، من منصبه .

تلغي الامتيازات الاجنبية باعلان منفرد (في ١٩١٨) ، لكنها لم تحقق الغاءها النهائي بموافقة الاطراف المعنية الا في ١٠ أيار ١٩٢٨ (١) ، بعد ان تخلى عدد من البلدان باختيارها عن حقوقها المترتبة على الامتيازات الاجنبية (الصين في ١٩٢٠ ، وافغانستان ، والاتحاد السوفياتي في ١٩٢١) .

فيما يتعلق بعلاقات العمل ، كان القصد من قانون ١٩٣٧ ان يقدم تنظيمات للمباني والمصانع وشروط الامن والصحة ، والتدريب المهني ، وتعويضات العمال ، الخ . ولكن كانت القيمة العملية للقانون تافهة . فقد تجاهله اصحاب الاعمال ، بينما حرم على العمال الاضراب والتنظيم في نقابات . وقد الغي القانون نفسه في ١٩٤١ عقب ازاحة رضا شاه .

٢ . انشاء اقتصاد الدولة

كان الهم الرئيسي للنظام الجديد هو الجيش الذي جاء الى الحكم بمساعدته . وكانت القوات المسلحة تحتاج الى تقوية لكي تحافظ على السلم والنظام داخل البلاد وكذلك لاغراض الدفاع القومي . ولم يكن ممكنا تقوية الجيش وزيادته من ٤٠ الف الى ٩٠ الف رجل دون اعادة التنظيم المسبقة للهيكل المالي للبلاد . كانت مالية فارس قد تدهورت تدهورا خطيرا في السنوات السابقة ، بينما فتح تدعيم الاستقلال السياسي للبلاد ، عند ارتقاء رضا شاه ، مجالات اقتصادية جديدة . كانت خطط التنمية التي وضعها النظام الجديد تتطلب اعادة تنظيم شاملة للمالية العامة على أسس حديثة والى تحقيق استقرار العملة .

ونظرا للافتقار الى الافراد المهنيين والعلميين والاقتصاديين وغيرهم من الخبراء كان على فارس ان تطلب العون من الخارج . وكان الخبير الاجنبي البارز في تلك الفترة هو مواطن شوستر ، « آرثر ميلسبوغ » (٢) ، الذي كان مسؤولا عن مالية تركيا في السنوات ١٩٢٢–١٩٢٧ . وبمبادرته ادخل منهج أسلم لجباية ضرائب الاراضي مبني على اعادة تحديد قانونية للملكية . هذا الاجراء ، الذي استكمل بنقل السلطة المالية من مختلف الوزارات الى وزارة المالية ، رفع دخل الخزانة ارتفاعا له مغزاه . ولكن

(١) معظمي ، مصدر مذكور قبلا ، ص ٧٢ – ٧٥ .

(٢) مصدر مذكور قبلا ، ص ٢٣ .

كانت خلافات متكررة تنشب بين البعثة الامريكية من ناحية ، وكبار ملاك الارض ، الذين كانوا لسنوات يروغون من الضرائب ، والقادة العسكريين المحليين بل ومختلف الادارات الحكومية ، وبالذات وزارة البريد والبرق ، من الناحية الاخرى .

في ظل الظروف السائدة في فارس كان على البعثة والخزانة مهمة توفير الطلب من الحبوب لكل المدن والمقاطعات ، وطهران بخاصة ، التي كان ينبغي تموينها من مراكز انتاج بعيدة . كان الامداد بالقمح ذا مغزى سياسي هام نظرا لخطر اضطرابات الجوع المستمر . نجحت البعثة في وضع حد للضرائب التحكمية ، كأتاوات الطرق السيئة المتمايزة والاتاوات التي كانت تجبى عند بوابات المدن ، واستبدلتها عام ١٩٢٦ بأتاوة طريق عامة . كذلك حسنت جباية الضرائب الاخرى وادارة املاك الدولة (الاراضي والغابات) ، ووازنت ميزانية الدولة فأوجدت بذلك اساسا لنشاط اقتصادي اكثر سلامة . كذلك كان ميلسبوغ ينوي ان ينقل التركيز من الضرائب التي تقع اساسا على عاتق الفلاحين الى موارد اخرى للدخل ، كالافيون والتبغ واحتكار الثقاب وضريبة الدخل . لم تعش ادارة ميلسبوغ لان رضا غير سياسته وطرد البعثة الامريكية عقب نزاع على النفقات العسكرية . توقفت البعثة عن العمل في اللحظة التي نجحت فيها في موازنة الميزانية وفي تحسين جباية الضرائب وغيرها من ايرادات الحكومة (كان ايراد الحكومة عن الفرد في فارس ٣ شلن و ٤ بنسات في ١٨٨٨/٨٩ ، وارتفع الى متوسط يبلغ ١٢ شلن و ٤ بنسات ١٩٢٩/١٩٣٢ (1) .

استمر الايراد في النمو من ٢٥٠ مليون كران في السنة المالية ١٩٢٧/١٩٢٨ الى ٣٥٣ مليون في ١٩٣٠/١٩٣١ او من ٥ مليون جنيه استرليني الى ٦ مليون جنيه استرليني (مأخوذا في الاعتبار الانخفاض في قيمة الكران) وهو ما يكفي لتغطية النفقات .

بعد ان رحلت البعثة الامريكية ، عين اخصائي الماني كخبير مالي بينما ساعد خبير أجنبي آخر في تأسيس « ميلي بنك » . حتى ١٩٢٨ كان بنك فارس الامبراطوري الذي أسسه البارون دي رويتر يدير الشؤون المالية للحكومة ويصدر الاوراق المالية المتداولة . انتقلت ادارة مالية الحكومة

---

(1) أ.ت. ولسون : « فارس » ، لندن ، ١٩٣٢ ، ص ٢٩٦ – ٢٩٧ .

تدريجيا الى ايدي البنك الوطني (ميلي بنك) بعد تأسيسه في ١٩٢٨ ، بينما لم يمنح له الحق في اصدار اوراق نقدية الا في ١٩٣٠ . ويشير « ميلسبوغ » الى ان النفوذ الالماني ، الذي أصبح اوضح ما يكون في بداية الحرب العالمية الثانية ، كان قد بدأ بالفعل يصبح محسوسا في أيام رضا شاه في العشرينات ، عندما منحت عقود امتياز طيران لشركة « يونكرز » واستخدم عدد كبير من الخبراء الالمان . وكان خبراء المان آخرون ناشطين في مجال الجمارك والمواصلات والصناعة ، رغم ان كثيرين منهم لم تكن لديهم سلطات أوسع ، اذا كانوا يستخدمون أساسا في الادارة والخدمات التقنية .

نتيجة للاجراءات التي استحدثها ميلسبوغ وما تبعها، نجحت فارس في موازنة ميزانيتها بواسطة نظام خاص في الضرائب والاحتكارات ، رغم الاستثمارات غير القليلة التي كانت تمول غالبا من خارج الميزانية العادية . واضح ان الزيادة في الدخل من عوائد البترول ، خصوصا منذ الاتفاق الجديد في ١٩٣٣ ، ساعدت على جعل هذا الامر ممكنا . وهكذا لعبت الميزانية دور المحرك الهام للاقتصاد عموما ، بينما كان الاختيار الخاطىء غالبا لانماط الاستثمار ، مرتبطا بعوامل أخرى ، يعوق في كثير من الاحيان جهود البلاد للتنمية . (انظر الفصل التالي) .

في نهاية الفترة موضوع الدراسة وقع عجز غير قليل في ميزانية ١٩٣٩/١٩٤٠ (بنسبة ١٠ ٪ من الايراد) نجم أساسا عن اندلاع الحرب وزيادة نفقات الامن والمواصلات . كذلك كان للانفاق على الامن حصة هامة تقارب ٢٠ ٪ في الميزانيات السابقة . ان التركيب العام لنفقات الميزانية خلال الثلاثينات كان على نسق تحصل فيه بنود الامن والمواصلات والصناعة على ٢٠ ٪ من الميزانية لكل منها ، أي ان الثلاثة معا كانت تستحوذ على ٦٠ ٪ من اجمالي النفقات ، تاركة ٤٠ ٪ فقط لجميع المهمات الاخرى للحكومة ، بما فيها الصحة والتعليم والزراعة والادارة العامة . في الميزانية الاخيرة حصلت الزراعة على ١٫٦٣ ٪ فقط . في تلك الميزانية ، ميزانية ١٩٣٩/١٩٤٠ ، زيدت حصة المواصلات الى ٣٠ ٪ (كان هذا ايضا هو السبب الرئيسي في العجز) وبهذا شكلت البنود الثلاثة السالفة الذكر ٧٥ ٪ على الاقل من اجمالي الانفاق ، اذا أخذنا في الاعتبار ايضا الارتفاع في نفقات الامن .

كذلك لوحظ ارتفاع لا بأس به بالاسعار الحقيقية في الايراد العام

(اذا قورن ببداية الفترة) من ٥ مليون جنيه استرليني تقريبا الى ٢٠ مليون جنيه استرليني (رغم ان التخفيض الذي أصاب الجنيه الاسترليني جعل هذه الزيادة « الحقيقية » أصغر من ذلك بعض الشيء) . كان التغير الرئيسي في هيكل ميزانية الايرادات يرجع الى عنصرين اساسيين شكلا معا من ٤٠ ٪ الى ٥٠ ٪ من الميزانية كلها ، وهما عائدات البترول والاحتكارات (بما في ذلك الضرائب على الشاي والسكر) . فالضرائب المباشرة التي كانت تجبى من الفلاحين كانت قد خفضت عقب اصلاح « ميسلبوغ » في ١٩٢٦ . غير ان ظروفهم لم تتحسن كثيرا حيث ان حصتهم في الضرائب غير المباشرة ومتحصلات الاحتكارات لم تكن قليلة ، ملغية بذلك هدف سياسة « ميلسبوغ » ، ناهيك عن العبء الاضافي للايجار ومختلف المدفوعات التي يفرضها ملاك الاراضي .

جدول (٢١)

مقارنة بين ايرادات ونفقات الميزانية الفارسية
لسنتي ١٩٢٤/٢٥ و ١٩٣٨/٣٩

(بالجنيهات الاسترليني بسعر السوق ــ بأرقام دائرة)

مصدر الايراد	الايرادات ١٩٢٤/٢٥	الايرادات ١٩٣٨/٣٩	بنود الاتفاق	النفقات ١٩٢٤/٢٥	النفقات ١٩٣٨/٣٩
الجمارك	١,٨٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	الامن	٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
الضرائب المباشرة	٨٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	الدين العام	٤٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
ضرائب الحبوب	٣٥٠,٠٠٠	—	المعاشات	١٦٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
عائدات البترول	٣٤٠,٧٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	البلاط الملكي	١٠٠,٠٠٠	٦٥,٠٠٠
الضرائب على الافيون	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	مختلف الوزارات	٢,٣٤٠,٠٠٠	١٤,٧٥٥,٠٠٠
متنوعات	١,٢١٠,٠٠٠	٩,٠٠٠,٠٠٠			
	٤,٨٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠		٥,٠٠٠,٠٠٠	١٤,٠٠٠,٠٥٠

(المصدر : التقارير الفصلية ... المالية ، نشرة البنك الملي ، ايران)

كان تحقيق الاستقرار للعملة شرطا مسبقا هاما لمالية جيدة التنظيم واقتصاد مستقر . من الناحية الاخرى ، كانت التقلبات الكبيرة في قيمة

العملة هي ذاتها نتيجة لاقتصاد ضعيف وغير ثابت . وبسبب هذه السلسلة من ردود الافعال كان محتوما أن تلقى جهود الحكومة في هذا المجال نجاحا جزئيا فقط . في نهاية الحرب احتفظ البنك الامبراطوري الذي أسسه البريطانيون بحقه في اصدار العملة . وكانت الوحدة الاساسية للعملة هي الكران ، الذي كانت نسبته الى الجنيه الاسترليني في بداية العشرينات ٤٦ ــ ٤٧ كران للجنيه الاسترليني (١٠٫٥ كران للدولار الامريكي و ٥٤ كران للمئة فرنك فرنسي) . ونظرا للتقلبات الضخمة في قيمة الكران بالنسبة للذهب والعملة الاجنبية (بعض القطع النقدية كانت تستخدم في الاسواق كبقايا معدنية ، وتباع بالوزن) نفذ اصلاح نقدي في ١٩٣٠ (عدل في ١٩٣٢) أنشأ « الريال » الذهبي كوحدة جديدة للعملة (مقسما الى ١٠٠ دينار) . وكل مئة « ريال » ذهب هي « بهلوي » واحد (في الاصلاح الاصلي سنة ١٩٣٠ ، كان ٢٠ ريالا يساوي بهلوي واحدا) . ومن وقتها كان الريال ، حسب الاسعار المحددة من قبل الحكومة ، سيخدم كوحدة نقدية لجميع التحويلات المحلية والاجنبية على السواء . وكان البهلوي والنصف بهلوي وحدهما هما اللذان يسكان من الذهب ، وكانت بقية العملات تسك من الفضة (كان الريال الفضي «يمثل» ريالا ذهبيا) ومن النيكل . وفي نفس الوقت ابرم اتفاق مع البنك الامبراطوري ، انتقل بمقتضاه حق اصدار أوراق نقدية الى « ميلي بنك » (البنك الوطني) ، طبقا للتشريع الجديد .

وقد سمح للبنك الوطني بأن يطبع حتى ٣٤٠ مليون ريال من الاوراق النقدية في مدى عشر سنوات . وابتداء من سبتمبر ١٩٣٢ كان مقررا أن تصبح وحدات العملة القديمة غير صالحة . ولكن ثارت الصعوبة التقليدية، اذ ان السكان رفضوا ان يقبلوا الاوراق النقدية الجديدة، مفضلين العملات الذهبية والفضية . خلال الثلاثينات جمع البنك في يديه معظم الكرانات والريالات الفضية ، التي استخدمت مع احتياطاته من الذهب لتغطية (بنسبة تبلغ حوالي ٨٠ ٪) الاوراق النقدية المتداولة . وكانت تلك في ذلك الوقت قد زادت ثلاثة أضعاف ، ومع حلول ١٩٣٩ وصلت الى أكثر من ٨٠٠ مليون ريال ، مع حوالي ٢٠٠ مليون أخرى يحتفظ بها البنك . ونظرا للنقص في الاحتياطات الحرة من الذهب والعملات الاجنبية، فقد نشبت صعوبات في التجارة الخارجية، مكونة احد الاسباب الرئيسية لانشاء احتكار حكومي واسع للتجارة الخارجية . يجب ملاحظة ان الاصلاح النقدي في ١٩٣٢ وما صاحبه من موازنة ميزانيات الحكومة ساعدا كليهما في تقوية

الريال ، الذي ارتفعت قيمته بالنسبة للجنيه الاسترليني بين ١٠ — ٢٠ ٪ قرب نهاية هذه الفترة .

ان الزراعة ، العماد الرئيسي لسكان فارس والمصدر الرئيسي لايراد الحكومة المتحصل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة (ربما عدا الجمارك ، حيث كانت الحصة النسبية لسكان الحضر اكبر) ، وقعت ضحية لاتجاهين مركزيين بعد الحرب : أ) التطلع الى التدعيم العسكري والسياسي . ب) التصنيع . هذان الاتجاهان كانا يتطلبان أموالا ضخمة وبالتالي ضرائب باهظة من ناحية ، ومن الناحية الاخرى لما كانت الكتلة الاساسية من أرصدة الاستثمار والتنظيم الاقتصادي قد انتقلت الى الحكومة ، كان من الطبيعي ان توجه الموارد المتاحة الى الاتجاهات المذكورة دون أي توازن مقابل من جانب التنظيم الاقتصادي الخاص .

ان « ميلسبوغ » الذي كان مسؤولا شخصيا عن السياسة المالية للعشرينات ، اشار في تقريره عن ١٩٢٧ الى المصير المحزن للقرية الفارسية، مركزا على واقع ان العبء الرئيسي للضرائب قد نقل الى كاهل الفلاح ، بينما كانت كل الاعتبارات تتطلب رفع دخله ومستوى معيشته . بأقل قدر من الري في أكثر المناطق جفافا في سنوات القحط ، كانت التربة خصبة بلا شك (١) . وقد حققت ايران درجة عالية من التخصص في بعض المحاصيل مثل التبغ والافيون . وشكلت المدن سوقا لتصريف الحبوب . لكن الحالة البدائية للطرقات ووسائل المواصلات ، والصعوبات المتكررة التي جابهت تسويق التبغ في الخارج ، والحملات العالمية للحد من استهلاك الافيون والمتاجرة به ، وفوق ذلك الافتقار الى الرأسمال والنتائج المترتبة على ذلك ، بما فيها المستوى التقني المتأخر عند الفلاحين ، كل ذلك أدى الى تأخير وعرقلة تطور الزراعة . وقد قامت الحكومة باتخاذ اجراءات انقاذ عديدة ، ولكن تبين انها غير كافية ، من خلال ضآلة الجزء المخصص للزراعة في ميزانية الدولة . ان الصورة الوردية لمستقبل واهداف الزراعة الفارسية ، كما قدمها ميلسبوغ ، خاصة حينما كان لا يزال يعمل في الادارة المالية ، لم يثبت عدم صحتها فحسب ، وانما ثبت انها تتناقض تناقضا كليا مع الآراء الخاصة التي أبداها في تقاريره المرفوعة الى وزير المالية الايراني .

(١) حقيقة كون التربة الفارسية ليست أقل خصبا من تربة غيرها من البلدان يمكن رؤيتها من الجدول التالي (يجب ان يؤخذ في الاعتبار انه في مصر والسودان تستعمل الارض المروية لزراعة الاذرة ايضا) .

جدول (٢٢)

معدل الانتاج بالكيلوغرامات في الهكتار الواحد في أعوام ١٩٣٤/١٩٣٨

	قمح	شعير	قطن
مصر	٢٠١٠	١٩٨٠	٥٤٠
ايران	١٢٠٠	١٢٤٠	٢٢٠
السودان	٧٦٠	...	٣١٠
تركيا	٩٩٠	١١٠٠	٢١٠

مجلة الامم المتحدة للاحوال الاقتصادية في الشرق الاوسط ، ١٩٥١ — ١٩٥٢ ، نيويورك ١٩٥٣ . صفحة ١٧ .

ولما كانت الحكومة مهتمة بتطوير الاراضي المهملة التي كانت بورا لاجيال عديدة ، لذا سنت تشريعا يتيح حق تملك هذه الاراضي لمن يستصلحها. لكن هذا التشريع فشل في تأمين حتى أدنى الحلول لمشكلة الرأسمال الذي يتطلبه ذلك الاستصلاح . وكانت نتيجته ان الذين اكتسبوا حق التملك هم الملاكون الكبار الذين كانت في حيازتهم الوسائل المطلوبة (للاطلاع على اهمية ومغزى التشريع من الناحية الاجتماعية ، انظر الفصل الرابع) .

وقد اتخذت اجراءات عديدة لتسهيل التسليف الزراعي . « فالبنك الزراعي » الذي انفصل عن « بنك ملي » في عام ١٩٣٣ ، كان يملك حق التصرف بالاموال التي تم استيفاؤها في عمليات بيع أراضي التاج في عام ١٩٣٤ . وقد حل النظام الجديد بضربة واحدة وبدون مواربة المشكلة الشائكة المطروحة منذ زمن طويل الا وهي مشكلة الاقتصاد الاسلامي الخاصة بمنح الديون والفائدة المترتبة عليها . فقد وضع «القانون المدني» نصا يحوي ما يلي : « ان الربح الذي يتحقق نتيجة دين ما هو ربح شرعي ومعقول » (المادة ٦٣٧ من القانون المدني) . ولما كان البنك لا يمنح التسليفات الا مقابل كفالات عقارية فقط ، وهذه لا يملكها الفلاحون ، فان هؤلاء كانوا مضطرين للجوء الى التعامل مع المرابين بفوائد فادحة تبلغ

٣٠ الى ١٠٠ بالمئة (في حين ان الفوائد « المعتادة » التي تفرضها المؤسسات المصرفية كانت تتراوح ما بين ١٢ و ٢٤ بالمئة) (١) .

كان توفير امدادات زراعية منتظمة ، والتحول المأمول الى اقتصاد سوق كجزء من تنمية اقتصادية عامة يتطلب شكبة مواصلات محسنة . كذلك اصبحت المواصلات بين العاصمة والمقاطعات اساسية لغرض الادارة الاقتصادية المحسنة وادماج المقاطعات في الحياة الاقتصادية للبلاد . أضيفت الى ذلك الاعتبارات العسكرية . وخلال السنوات ١٩٢٧ ـ ١٩٣٩ خطط وبني الخط الحديدي عبر ايران ، بطول ٨٧٢ ميلا ، يربط الشاطىء الجنوبي لبحر قزوين (وفي بندر شاه) بالخليج العربي (في بندر شاهبور) .

ان هذا المشروع الرئيسي، الذي تكلف حسب التقديرات ٣٠٠ مليون جنيه استرليني (٢) ، قد مول بأكمله من الموارد الداخلية ، التي وفرت خصوصا من الضرائب على الشاي والسكر ، بمقتضى قانون الاحتكار الصادر في ٣٠ مايو ١٩٢٥ . لم يكن هذا هو المشروع الوحيد في ميدان المواصلات ، فثمة أسس هامة للتطور المستقبلي كانت قد أرسيت اثناء الحرب العالمية الاولى ، خصوصا بواسطة الجيش البريطاني في جنوب فارس . ان شبكة الطرق ، التي اتسعت اتساعا غير قليل ، قد مولت ، خصوصا حتى ١٩٢٦ ، بمختلف رسوم الطريق على السلع ، ومن ١٩٢٦ وما بعدها برسوم طريق عامة (بدلا من الرسوم السابقة القائمة على التميز والمبعثرة) طبقا لقانون تطوير الطرق الصادر في شباط من تلك السنة . ورثت فارس عن فترة الحرب ٣٫٩٣٠ كيلومترا من الطرق الصالحة للاستعمال اتسعت في نهاية الثلاثينات الى ٢٤ الف كيلومتر ، رغم انه حتى في الثلاثينات كانت معظم هذه الطرق من الدرجتين الثانية والثالثة ، وكان ربعها فقط مرصوفا بالاحجار او بالاسفلت . كذلك تأسس عدد من الخطوط الجوية منذ ١٩٢٧ ، أساسا على أيدي مستثمرين اجانب وخصوصا شركة « يونكرز » الالمانية .

---

(١) ر.ن. كوبتا : « ايران . دراسات اقتصادية » ، مؤسسة دراسات الشؤون الدولية، نيودلهي ، ١٩٤٧ ، ص ٦٢ ـ ٦٣ .

(٢) حسب مصادر اخرى بما بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليون دولار . (راجع د.ن. ويلبر : « ايران ، الماضي والحاضر » ، نيوجرسي ، ١٩٥٨ ، ص ٢٧٤) .

كانت لدور رضا شاه في التصنيع نتيجة مزدوجة : من ناحية ـ اهمال غير قليل للزراعة ، ومن الناحية الاخرى ـ سياسة اقتصادية مركزة حول السيطرة الحكومية والاحتكارات ، كانت توجهها وزارة خاصة للاقتصاد الوطني . وكانت هذه السياسة موجهة نحو كل من زيادة الكفاية في ميدان التنمية الاقتصادية والحماية ضد النفوذ الاجنبي .

مع ذلك استمر المشروع الاجنبي يعمل بمقتضى عقود امتياز في فرعين هامين ، هما الصيد في بحر قزوين والبترول . فقد نجح الاتحاد السوفياتي في تجديد عقد الامتياز الروسي القديم على حقوق صيد الاسماك في بحر قزوين لمدة ٢٥ سنة ، رغم انه اعتبار من تشرين اول ١٩٢٧ اكتسب عقد الامتياز طبيعة مختلفة . فشركة صيد الاسماك التي تأسست كانت مؤسسة روسية ـ فارسية ، تتقاسم الحكومتان رأسمالها بالتساوي مع تمثيل متساو في مجلس المديرين . وكان الاسهام الفعلي الذي تقوم به هذه الشركة في الاقتصاد الفارسي تافها . اما عقود الامتياز للتنقيب عن البترول وانتاجه فقد ظلت في أيد اجنبية رغم سياسة رضا شاه في المركزية والتأميم ، وتصفية المزايا الاجنبية في المجالات الاخرى (١) اما بالغاء الامتيازات الاجنبية في ١٩٢٨ ، او بمقتضى المرسوم الذي يحرم بيع الاملاك الزراعية للاجانب في ١٩٣١ ، والتنظيم الاكثر تطرفا الذي بمقتضاه كان يمكن من مصادرة الاراضي التي يملكونها فعلا ـ دون المنقولات التي تستخدم لاغراض الاقامة او الاعمال (٢) .

اصبحت سياسة اقتصاد الدولة مسيطرة بوجه خاص ابتداء من ١٩٣١ ، عندما تم التخلي عن محاولات العشرينات لتشجيع المبادرة الخاصة ، عموما نتيجة للازمة العالمية والصعوبات التي قوبلت في التجارة الخارجية . فوق ذلك قررت الحكومة ان الحرف التقليدية ، حتى لو منحت مساعدة ، لم تعد صالحة لمواجهة الاحتياجات وان التصنيع الحديث مطلوب . وكانت بداية في هذا الاتجاه قد تمت فعلا في العشرينات، خصوصا بدعم الحكومة لصناعتي النسيج والسكر (٣) . لكن سياسة

---

(١) ج. لنزووسكي : « روسيا والغرب في ايران ، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨» ، نيويورك ١٩٤٩ ، ص ٧٩ ـ ٨٠ .

(٢) ل.ب. ايلويل ـ سيتون : « ايران الحديث » ، لندن ، ١٩٤١ ، ص ٨٤ .

(٣) ا.س. ميلسبوغ : « وضع فارس المالي والاقتصادي » ، ١٩٢٦ ، ص ١٩ .

واضحة للتصنيع والاحتكار والسيطرة لم توضع الا في بداية الثلاثينات ، ففرضت سيطرة رسمية صارمة على التجارة الخارجية (بقانون صادر عام ١٩٣١ يعلن احتكارا على التجارة الخارجية) . وبديء باقامة عدد من الصناعات المملوكة للحكومة .

أنشىء عدد من الشركات الكبيرة ، خصوصا في ميدان الصناعة (الشركة الامبراطورية) ، والتجارة الخارجية (الشركة المركزية) ، ولاستيراد وتسويق القطن (شركة السلع القطنية) ، الى جانب سلسلة من المشروعات الاضافية بمشاركة حكومية . ونتيجة لدعم الحكومة للصناعة المحلية ، نمت فروع عديدة كانت في الماضي غير قادرة على البقاء . فصناعة السكر التي أسستها شركة بلجيكية منذ ١٨٩٥ ، ثم صفيت نظرا للاغراق الروسي في ١٨٩٩ ، تم احياؤها في ١٩٣٠ . وكان المشروع المنشأ عند كاباريسك قرب طهران مبنيا على كل من قصب السكر وشمندر السكر ، ولكن انتاجه كان لا يزال عند مستوى منخفض (في ١٩٣٦/١٩٣٥ بلغ الانتاج ٢٢٠٠ طنا فقط) . وفقط في اثناء الحرب ارتفع الانتاج المحلي الى ١٠ آلاف طن من السكر الخام و ١٠ آلاف طن اخرى من السكر المكرر . من بين الصناعات الاخرى ،التيضمت الصوفوالحرير والجوتوالصابون ومعامل تقطير الخمور والثقاب والتبغ ، كانت صناعة النسيج التي تضم ٢٣ مشروعا و ١٢٠ الف مغزل و ٧ آلاف مستخدم ذات أهمية رئيسية ، وكذلك صناعة الاسمنت التي أنشئت في ١٩٣٢ بطاقة انتاجية سنوية تبلغ ٧٢ الف طن ، رغم ان انتاجها كان دائما أقل كثيرا وان قمةالانتاجالتي بلغت ٦٩ الف طن تحققت فقط في عام ١٩٣٩ (١)

في نفس الوقت حاول رضا شاه ان يحيي الحرف الفارسية ، التي كانت قد أصيبت بضربة قاسية في فترة الكاجاريين . ولهذا الغرض انشأ مدارس خاصة للحرف ، وبالذات لنسج السجاد ، وهي صناعة كان عليها ان تناضل ضد المنافسة القاسية من جانب المقلدين في البلدان الاخرى ، مثل تركيا والاجزاء الجنوبية من روسيا ، ومنتجات الصين والهند وغيرهما . ووضعت مؤسسة حكومية خاصة في موقع السيطرة على انتاج السجاد وتسويقه . كذلك نالت التشجيع صناعة البرونز والصباغة .

---

(١) ك. غرونوود : « تصنيع ايران » ، مجلة « الشرقالجديد » ، مجلد ٨ ، عدد ٣٠ ، ص ٩٧ .

ارتفع الاستثمار السنوي للحكومة الفارسية في انشاء الصناعات الجديدة من اجمالي ٧٨ مليون ريالفي ١٩٣١ ، الى ٧٠٢ مليون في ١٩٣٩ ، او من ١٩ ٪ من اجمالي الميزانية الى ٤٦ ٪ . ان قوة الدفع التي منحتها الحكومة للصناعة اجتذبت ايضا الرأسماليين من بين ملاك الاراضيوالتجار والصناعيين ، رغم ان استثماراتهم فشلت في تحقيق ابعاد كبيرة. ففيمقابل ٣٨ شركة خاصة برأسمال قدره ٤٧٫٨ مليون ريال في ١٩٣٢/١٩٣١ ، فان ٤٦٠ شركة كانت تعمل في فارس في ١٩٤٠/١٩٣٩ برأسمال قدره ٥٢٧٫١ مليون ريال ، أي ان اجمالي رأسمال تلك الشركات في نهاية الفترة كان أقل من استثمارات الحكومة في الصناعة في سنة واحدة .

في ميدان التجارة الخارجية ، التي كانت مركزة بشكل حاسم في أيدي الحكومة ، لعب نظام المقاصة دورا بارزا جدا منذ بداية الثلاثينات ، خصوصا في العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفياتي ومع المانيا ، رغم ان اتفاقات التصفية كانت تقوم بدور الاساس رسميا. اتبع هذا النظام نتيجة للنشاطات المتسعة للتجارة الخارجية في العشرينات والفجوة الدائمة في الميزان التجاري البالغة ١٠ مليون جنيه استرليني سنويا قرب نهاية تلك الحقبة . وكان العجز بالكاد يغطى بالقطع الاجنبي الذي يأتي من شركة البترول كعائد ومن النفقات المحلية للشركة . كذلك أدى هذا الوضع الى تدهور في قيمة الكران الى نصف بل وثلث قيمته ، في الفترة القصيرة بين ١٩٢٨ و ١٩٣٠ .

بالنسبة للافيون ، أحد عناصر التصدير الرئيسية ، وجدت فارس نفسها في وضع متناقض . فبينما كانت من ناحية راغبة في تحسين ميزان مدفوعاتها ، من الناحية الاخرى أثارت زراعة هذا المخدر مختلف المشاكل الداخلية ، والتعقيدات الخارجية . تتمتع فارس بالذات بظروف مواتية لزراعة الافيون ، الذي يحقق اسعارا طيبة في السوق. وفي بداية الثلاثينات أسهم بـ ٥٠ ٪ من اجمالي قيمة الصادرات فيما عدا البترول . لكن كجزء من الحملة الدولية ضد المخدرات ونظرا لما يتضمنه من خطر على السكان الفرس ، اقتصر استعمال الافيون على الاغراض الطبية وحدها (قانون المجلس في ١٩١٠) . بعد ذلك أوصت لجنة من عصبة الامم بأن تخفض فارستدريجيا زراعةالافيون بينما توسعزراعةالقطن وانتاجالصوفوالحرير والسكر وتنشيط التنمية الاقتصادية العامة . ولكن فارس جعلت الاستجابة لهذه التوصية مشروطة بأن تقوم الدول الاخرى بتجميد حصص

الاستيراد وبخفض الرسوم الجمركية على السلع الفارسية الاخرى (مثل السجاد) . كان هذا الشرط غير واقعي بالمرة نظرا لوضع السوق العالمي قرب نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات وهكذا ابقيت المشكلة دون حل (١) .

منذ بداية السنة المالية ١٩٢٣/١٩٢٤ حققت درجة معينة من السيطرة الحكومية على التجارة الخارجية وتشجيع الانتاج المحلي تحسنا طفيفا في الميزان التجاري . ولكن ينبغي ان يؤخذ في الاعتبار ان معظم المطبوعات الرسمية عن التجارة الخارجية كانت تضم بين الصادرات انتاج مشروعات مثل شركة البترول الانجليزية الفارسية وشركة مصايد اسماك بحر قزوين ، وبذلك اصبحت صورة العشرينات مشوهة نظرا للطبيعة الاجنبية لهاتين الشركتين ، وما يترتب على ذلك من الحاجة الى تسجيل متحصلاتها في جانب الديون في الميزان التجاري الفارسي . كذلك فان البيانات التي أوردها الكاتب الالماني « الفرد تيسمر » تعجز عن تقديم صورة صحيحة . فبينما يخصم صادرات البترول من اجمالي الصادرات، يترك ارقام الاستيراد دون تغيير رغم انها تتضمن واردات غير قليلة لشركات البترول وغيرها . حسب هذه البيانات وصل اجمالي الواردات في ١٩٣٠/ ١٩٣١ الى ٨١٠ مليون كران، والصادرات (فيما عدا البترول) ٤٥٩ مليون. في ١٩٣١/١٩٣٢ انخفضت الواردات (الاجمالي) الى ٦٠٩ مليون بينما الصادرات (فيما عدا البترول) ارتفعت الى ٦٣٣ مليون . وبالتالي ، فمع مراعاة التحفظ المذكور آنفا ، كان العجز الحقيقي في ١٩٣٠/١٩٣١ أقل ، بينما كان الفائض في ١٩٣١/١٩٣٢ اكبر في الواقع . في نفس الوقت جرى تصدير معين للراسمال سواء عن طريق السلع او عن طريق تراكم جزء من العائدات في لندن . وقد تمت محاولة لتقديم الميزان التجاري الفارسي في نهاية الفترة في تقرير لعصبة الأمم .

جنت الحكومة أرباحا لا بأس بها من سياستها في الاسعار بالنسبة للسلع المستوردة منذ الغاء قيود الامتيازات الاجنبية في ١٩٢٨ . وساعد نظام الاحتكارات الذي أحكم اثناء ازمة النصف الاول من الثلاثينات (خصوصا بعد شباط ١٩٣١) على موازنة كل من الميزان الخارجي (ميزان المدفوعات) والداخلي (ميزانية الحكومة) ، لكن هذا تحقق اساسا من

---

(١) ويسلون ، مصدر مذكور قبلا ، ص ٥٥ — ٦٠ .

جدول (٢٣)

تجارة فارس الخارجية (بملايين الريالات)

				فائض الصادرات
واردات السلع	٦٦١	صادرات السلع	٨٠٤	+ ١٩٣
واردات شركة البترول الانجليزية الايرانية ومصايد اسماك بحر قزوين وغيرهما من شركات اجنبية	٤٥٨	صادرات شركة البترول الانجليزية الايرانية وشركة مصائد بحر قزوين .	١٦٩٨	+ ١٢٤٠
	١٠٦٩		٢٥٠٢	+ ١٤٣٣

خلال هيكل الاسعار الاحتكاري، على حساب جماهير المستهلكين (خصوصا بعد ان منع استيراد الارز والثقاب ، التي كانت قد اصبحت أحتكارا حكوميا) وصغار رجال الاعمال .

لقد تعين بذل عناية خاصة بصناعة البترول في فارس . في عهد رضا شاه ، لم يكن البترول بعد (الامكانية الرئيسية لتمويل التنمية) قد لعب الدور الحاسم في ايراد الدولة ، وهو الدور الذي اكتسب خلال الاربعينات والخمسينات ، بسبب مستوى الانتاج المنخفض الى حد ما (خصوصا حتى أواسط العشرينات) وأيضا بسبب النسبة المنخفضة للعائدات المستحقة الدفع حتى بداية الثلاثينات . من الناحية الاخرى لا يجوز تجاهل التقدم الهام الذي أحرز في هذا الميدان — خصوصا بالمعدلات النسبية . فبينما وصل اجمالي العائدات المدفوعة للحكومة الفارسية للسنوات الثمانية ١٩١٣ — ١٩٢٠ الى ١٫٣٢٥٫٥٥٢ جنيه استرليني ، نرى في نهاية العشرينات أن الايراد السنوي من هذا المصدر قد بلغ قدرا مساويا لتلك السنوات الثمانية — بينما كانت الشركة تنفق على الاجور والمشتريات المحلية مبلغا آخر يساوي على الاقل المبلغ المذكور اعلاه وطبقا لبعض المصادر ضعفه . خلال بداية الثلاثينات كانت العائدات تشكل ١٥ — ٢٠ ٪ من ايراد الحكومة . ويجب ان يعزى مغزى خاص للتأثير غير المباشر لصناعة البترول على الافكار الاقتصادية التي اعتنقها الفرس ، خصوصا من اتصل بتلك الصناعة اتصالا وثيقا، والتي انتشرت من خلالهم الى الفئات الاخرى . كذلك على نفس القدر من الاهمية كان الدور الذي لعبته الشركة في ميدان الصحة والتعليم والتدريب المهني والمكننة واعتناق نظرة اقتصادية عصرية

في الفروع الاخرى من الاقتصاد . كذلك فان اكتشاف البترول وتكريره في موقعه قدم امكانية ، على الاقل بالنسبة للمستقبل ، لاستغلال هذا المصدر الرخيص نسبيا للطاقة في اغراض التنمية .

كذلك فالاهمية العظيمة للبترول الفارسي ابتداء من منتصف العشرينات تصبح واضحة من مقارنته مع اجمالي الانتاج العالمي . بالارقام المطلقة زاد الانتاج الفارسي من ٨٢٠٠٠ طن في ١٩١٣ الى ١٢٤ر١٠٠٠ر١ طن في ١٩١٩ ، الى ٧٧٤ر٣٠٠٠ر٣ طن في ١٩٢٤ ، الى ٨٠٩ر٥٠٠٠ر٥ طن في ١٩٢٩ والى ٣٢٧ر١١٠٠ر١١ طن في ١٩٣٩ . خلال نفس الفترة زادت حصة فارس في الانتاج العالمي من ١٥ر٠ ٪ في ١٩١٣ الى ٤٥ر٤ ٪ في ١٩٣٩ . وبينما ارتفع مؤشر الانتاج العالمي من البترول (على اساس ان ١٩١٣=١٠٠) الى٤٧٧ في١٩٣٩ ، ارتفع المؤشر الفارسي الى ٧٩٩ر١٣ . واضح ان هذه الفقرة هي نتيجة البداية البالغة التواضع التي بدأتها فارس، ومع ذلك فان حقيقة انها في نهاية الفترة قدمت حوالي ٥ ٪ من اجمالي الانتاج العالمي تؤكد اهمية البترول الفارسي ليست فقط في الاقتصاد الوطني بل في السوق العالمي ايضا . وكانت نقطة القصور الكبرى هي انه من الارباح المقدرة البالغة حوالي ٢٠٠ مليون جنيه استرليني حققتها الشركة الانجليزية الفارسية (فيما بعد الانجليزية ـ الايرانية) خلال السنوات من ١٩١٩ ـ ١٩٣٠ ، حصلت فارس فقط على ١٠ ملايين . وبالتالي فان الغاء رضا شاه لعقد الامتياز في ١٩٣٢ ورفضه ان يجدده الا بعد تنازلات ضخمة من جانب الشركة لما منحت في ١٩٣٣ ، لم يكن أقل أهمية في تأثيراته من الزيادة في الانتاج . كانت مطالب رضا شاه الرئيسية هي قدر اكبر من العائدات والضرائب المستحقة الدفع ، بالاضافة الى تضييق مناطق امتياز الشركة. ونتيجة لذلك ارتفعت ايرادات البترول الفارسية من ار١ مليون جنيه استرليني في ١٩٣١ الى ٤ مليون جنيه استرليني في ١٩٤٠ .

كان ممكنا ان يحل البترول مشكلة توفير الرأسمال للتنمية الاقتصادية الفارسية ، لكن في فارس ، وعلى نحو أشد من غيرها من بلدان الشرق الاوسط ، كان تخلف نظام الحكم ، والهيكل الاجتماعي ومستويات التعليم والثقافة ، تعرقل التقدم الاقتصادي . فانماط الاستثمارات والاولويات واتجاهات الاصلاح الاجتماعي كانت تقررها حكومة لم تكن حتى عهد قريب ترى من المناسب ان تمنح الافضلية للتنمية الاولية التي تعني ، في بلد متخلف ، اصلاحا زراعيا شاملا وتغييرا في القيم التعليمية والثقافية . حتى عندما كانت أولوية خاصة تمنح، كالممنوحة للصناعة، لم يكن البحث الجدي

في الامكانيات وانماط الاستثمار الملائمة قاعدة متبعة . بل ان المصادر الرسمية كانت تدافع عن وجهة النظر القائلة بأن البحث والاختيار والتوجيه في هذا الميدان لم تكن ضرورية في البلدان التي في بداية تطورها ، على خلاف البلدان المتقدمة . هذه النظرة الى تطور البلدان المتخلفة ، التي ثبت بطلانها من وقتها (خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية) لم تكن تساعد الاقتصاد الفارسي على التغلب على العقبات نحو نمو سريع .

٠٤ الخوانق في عملية التنمية

في بلد متخلف تنسب ميزة معينة الى وجود حاكم مطلق يقود بلاده نحو التنمية الاقتصادية والاستقلال السياسي ومستوى اوروبي من التعليم والثقافة . ومع ذلك فان نواقص اساليب رضاشاه السياسية والاجتماعية والسياسية فاقت مزاياها ، وأدت كقاعدة عامة الى فشل جهوده والى نقص مستمر في التقدم . فالسيطرة التي مارسها الشاه على جميع نواحي الحياة والرأي العام ، وخضوع الادارة خضوعا كاملا للشاه ، قد غرست الرعب في السكان وشلت المبادرة .

جعلت ازاحة النير الاجنبي الضرائب الثقيلة على السكان المحليين امرا محتوما ، خصوصا غير المباشرة ، التي افقرت الجماهير المحرومة في كل الاحوال . كما طولب الفلاحون بمختلف الخدمات التي كانت في الحقيقة مطابقة للعمل الاجباري ، وكذلك « الهدايا » من الانتاج لملاك الاراضي . وشكل الغاء ضريبة الارض عام ١٩٣٤ واستبدالها بضريبة على الانتاج المسوق تغييرا هاما في السياسة المالية وتنازلا معينا لمزارعي القوت . لكن القانون المدني والقوانين الملحقة به ، التي تناولت عموما ملكية الاراضي وتصفيتها ومقاسمة المحصول بين عناصر الانتاج ، كانت تحابى عموما كبار ملاك الارض . وفي الواقع ، كانت الحماية الممنوحة للفلاح والمستأجر اقل حتى مما قرره القانون .

كانت حال العمال الريفيين والحضريين اسوأ من حال الفلاحين المنتجين . ومع الانخفاض المستمر في قيمة الكران خلال العشرينات والارتفاع في اسعار السلع الاساسية ، انخفضت القوة الشرائية للاجر اليومي للعامل (٣ ـ ٤ كران ، تعادل ١٢ ـ ١٧ بنس) الى حصة يومية من الخبز والجبن واحيانا قطعة من الملابس القطنية (طبقا للتقرير القنصلي البريطاني في ١٩٢٨) . وبينما تقوى الكران في الفترة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٦

بالنسبة للعملة الاجنبية ، ارتفع مؤشر تكاليف المعيشة تدريجيا ، خصوصا في النصف الثاني من الثلاثينات ، من معدل ١٠٠ في ١٩٣٦ الى ١٤٠ في نهاية ١٩٣٩ . هذا التدهور في القوة الشرائية للعملة اثر اساسا على الطبقات الحضرية . ففي اواسط الثلاثينات بينما كان العامل يكسب ٣ر٥ ريال ، والنساج ٥ ريال والخادم ١ر٥ ريال فقط ، كان ثمن الرطل من الخبز ٠ر٢٥ ريال ، والرطل من لحم الضأن ١ر٠٦ ريال ، والرطل من الارز ٠ر٧٤ ريال ، والرطل من الزبد ٣ر٠٨ ريال وثمن الدجاجة ٣ر٨٠ ريال . وليس من الصعب تخيل حال اسرة عامل تتكون من ٥ او اكثر ، تبين طبقا لتحقيق ، انها تنفق اكثر من ٥٧ ٪ مما تكسبه على الطعام .

رغم مركزه القوي ، كان على الشاه ان يقدم تنازلات لمختلف العوامل الداخلية ، مثل الزعماء الدينيين وكبار ملاك الارض . وفي فارس ، والى درجة اكبر من عديد من بلدان الشرق الاوسط الاخرى ، نجحت القبائل البدوية في المحافظة على مركزها . وكان البدو الرحل يشكلون اكثر من ربع عدد السكان ويتفوقون على الفلاحين في الحيوية وفي القدرات الثقافية. وكانوا يلعبون دورا اساسا في كل من الانتاج والصادرات ، خصوصا في توفير اللحوم والزبد والصوف والجلود والجمال والبغال والخيول .

كانت الطبيعة المحافظة لتلك العوامل فعالة في تشكيل سياسة الحكومة بالنسبة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، رغم الصعود التدريجي لطبقة جديدة من الرأسماليين الذين اغتنوا عن طريق التجارة والاحتكارات وعقود الامتياز . ووسع الشاه نفسه املاكه الخاصة تدريجيا ، خصوصا عندما ركز في يديه ضياعا واسعة (١) ، سواء عن طريق المصادرات السياسية او عن طريق الشراء (في حالات كثيرة كان له نفس معنى المصادرة) . وكما في غيرها من البلدان الاخرى ، في الادوار الاولى من التنمية ، اولى رضاه شاه قدرا كبيرا من الاهتمام للتشييد ، ليس فقط في الاتجاه المفيد مثل المواصلات ، وانما ايضا في الميدان الاقل ملاءمة للتشييد العام والخاص، الذي كان في المحل الاول يخدم احتياجات الشاه والطبقات الثرية والى درجة محدودة فقط احتياجات جماهير السكان الحضريين والريفيين ، وهنا لعبت ميول الشاه الاستعراضية دون شك دورا هاما ،

(١) كذلك يذكر احد معاصري رضا ان وديعة قدرها ٢٠ مليون دولار كانت موضوعة في الحساب المصرفي الخاص به .

خصوصا انه كان قادرا ، بأبنيته ، ان يحقق منجزات سريعة وصلبة ، واضحة للجميع .

ان معارضة الشاه للتغلغل الاجنبي كانت بعيدة عن ان تكون قاطعة ، فقد استمرت الشركات الاجنبية تلعب دورا بارزا في الحياة الاقتصادية للبلاد ، ومن بينها كانت حصة المنشآت البريطانية بارزة . ان الرأسمال الاجنبي ، لا في فارس فقط وانما في غيرها من البلدان المتخلفة ايضا ، كان يتجه اساسا الى ميدان البترول والتجارة والنقل والتأمين، لا الى قطاعات الانتاج الرئيسية والصناعة والزراعة .

في الصناعة جربت الدولة نفسها في عديد من المشروعات ، وحصلت ايضا ، الى درجة معينة ، على تعاون الرأسمال المحلي بل والاجنبي . وبدلا من ذلك ، أدى اهمال الزراعة والري الى الحد من فرص البلاد في الاستفادة من أرصدتها الطبيعية الرئيسية ، وفي بناء اقتصاد سليم ، وفي رفع مستوى معيشة الجماهير .

ان الافتقار السائد للموارد الاقتصادية او ضعف الاستفادة بها ، وقلة الخبرة بأساليب التنمية والمدى المحدود لاصلاحات رضا الاجتماعية حالت دون انجاز الهدف المرغوب : مجتمع صناعي . واضح ان عامل الزمن كانت له أهمية رئيسية ، كذلك تدخل نشوب الحرب العالمية الثانية ، في عملية التنمية .

٩

الاقتصاد المصري في العشرينات والثلاثينات

١. مشاكل مصر بعد الحرب وسياستها الاقتصادية

كانت هناك درجة كبيرة من التجانس في السكان المصريين من الوجهة الدينية والقومية . فالمليون مسيحي قبطي وحدهم هم الذين كانوا يشكلون استثناء كبيرا ، ولم يكن اجمالي عدد جميع الاقليات الاخرى يزيد على ٣٠٠٠٠٠ نسمة . وكانت الكتلة العامة للسكان زراعية ، ونسبة غير قليلة من سكان المدن (حوالي ٣٠ ٪) ونسبة ضئيلة فقط من الرحل (قدروا في احصاء ١٩٣٧ بحوالي ١٢ الف فقط) .

منذ تلك الفترة كانت مشكلة مصر البارزة هي الزيادة السريعة في عدد السكان ، بمعدل مواليد يبلغ ٤٤ في الالف ومعدل وفيات يبلغ ٢٦ – ٢٨ ٪ خلال العشرينات والثلاثينات . نتيجة لهذه الزيادة الطبيعية زاد عدد سكان مصر من ٩ر٧ مليون في ١٨٩٧ الى ٢ر١٤ مليون في ١٩٢٧ والى ٩ر١٥ مليون في ١٩٣٧ (١) . وبالتالي صارت أعداد متزايدة من الناس تبقى بغير ارض ، بينما زاد عدد من يملكون أقل من فدان واحد من ٥٣٠ر٩٤٢ في ١٩١٣ الى ٥٨٧ر٧٥١ر١ في ١٩٣٩ . وفي نفس الوقت زاد الضغط على المدن ، خصوصا المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية . واصبحت البطالة المقنعة كامنة بعمق ، حيث لم تكن المدن قادرة على استيعاب سوى جزء من السكان المتزايدين ، بينما كان على الباقين ان يتقاسموا الدخل الزراعي من قطع مستمرة في الصغر مجزاة بين صغار الحائزين . واستمرت البطالة

(١) م. صبري : « مصر ، كما هي » ، ١٩٤٥ ، ص ٥٠ – ٥٢ .

ليست فقط بسبب الافتقار الى الاعمال البديلة للزراعة ، وانما ايضا لان الفلاح ما دام كان يتخلص من الموت الفعلي جوعا ، كان يفضل ان يعمل نصف السنة فقط او حتى أقل (١) .

بقي الوضع دون تغيير رغم ان مستوى تغذية سكان مصر كان في حضيض مطلق . فحسب تقرير « ويلسون » عن ١٩٢١ ، كان جميع سكان مصر تقريبا يعانون من سوء التغذية ، كما يمكن ان نرى من الجدول التالي .

جدول (٢٤)

تكوين النظام الغذائي المصري في ١٩٢١ / بيانات سنوية

مكونات الغذاء*	الحد الادنى لحاجة عائلة عامل من ٥ افراد	المتاح		
		في افقر الفئات (مصر السفلى)	في الفئة الوسطى (مصر الوسطى)	في افضل الفئات (مصر العليا)
بروتينات	٧٥،٧٠٠ غ	٤٢،٣٠٠ غ	٦٠،٤٠٠ غ	٦٢،٥٠٠ غ
دهون	٧١،٠٠٠ غ	٥٦،٨٠٠ غ	٥٩،٦٠٠ غ	٥٧،٨٠٠ غ
كربوهيدرات	٩١٢،٠٠٠ غ	٨٣٥،٦٠٠ غ	٧٩٠،٢٠٠ غ	١،٠٠٦،١٠٠ غ
حريرات	٤،٤٥٠،٠٠٠	٤،٤٢٥،٠٠٠	٤،٣٨٢،٠٠٠	٥،٣٢٨،٦٠٠

تظهر هذه البيانات أنه حتى أفضل الفئات لم تصل الى الحد الادنى الغذائي من البروتينات والدهون ، وان وجبتهم كانت كافية فقط بالنسبة للكربوهيدرات وعدد الحريرات المستهلكة . وهذا ، بالمناسبة ، كان أمرا مميزا للبلدان المتخلفة الاخرى، حيث تشكل الاذرة والحبوب المواد المركزية للتغذية .

كان السكان راضين بالبقاء في القرى في ظل مثل هذه الظروف ، لانه على مدى أجيال من المعاناة والاستغلال تعلم الفلاح الرضا بالقليل ، وايضا بسبب امية أكثر من ٩٠ ٪ من السكان الى وقت قريب ، كالعشرينات والثلاثينات . ففي ١٩٢٧ ، كان ٤ ٪ من السكان (بما فيهم « المثقفون » وعائلاتهم) يستطيعون القراءة والكتابة ، اي ان عددهم الاجمالي كان يبلغ ٦٠٠ الف ، مقابل ٠٠٠ر٦٠٠ر١٣ (بما فيهم ١٢ مليون فلاح) كانوا أميين

(١) و. كليلند : « المشكلة السكانية في مصر » ، ١٩٣٦ ، ص ٩٨ .

تماما . حتى في بداية الثلاثينات كان ٢١ ٪ فقط من الاطفال الذين بلغـوا سن التعليم يتلقون تعليما ما .

كذلك كان الخط الفارق بين المتعلمين والاميين يشكل واحدا من أكثر خطوط الفصل والتمييز في المجتمع المصري، خصوصا وانه كان مطابقا للحد بين سوء التغذية وبين الوجبة الطبيعية ، بين المرض والصحة، بين اللامبالاة والكسل وبين قدر اكبر من الجسارة والنشاط الاقتصادي . وعلى هـذه الخلفية ، سيكون من الايسر أن نفهم الافتقار الى المبادرة الذي كان ظاهـرا في فترة ما بين الحربين ، عندما كانت الظروف السياسية، وبنفس النسبة، لغير صالح جهود التنمية .

كان تطور مصر خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ما زال متأثرا الى حد بعيد بقمع الاضطرابات المعادية لبريطانيا سنة ١٩١٩ (١) واستمرار وجود البريطانيين . طبقا لاعلان ٢٨ شباط ١٩٢٢ ، الذي منح مصر استقلالا شكليا ، انهيت الحماية البريطانية التي اعلنت عند اندلاع الحرب العالمية الاولى . لكن هذا الاعلان والمعاهدة الانجليزية ــ المصرية في ١٩٢٢ ، التي جرى الدخول فيها تطبيقا لتوصيات لجنة « ميلنر » ، أستبقيا حقوقا معينة ونفوذا معينا للبريطانيين (خصوصا حتى ١٩٣٦) تتعلق بالمحافظة على المواصلات والقوافل ، وبالدفاع عن مصر وحماية مصالح الاجانب والاقليات . ان الدستور المصري الذي صدر في ١٨ نيسان ١٩٢٣ ، وانشاء مجلسين للممثلين النيابيين ومنح حق التصويت العام (٢) ، أثبتت كلها انها ضعيفة القيمة في التطبيق ، بسبب تراث الاستبداد المتأصل كما بسبب النفوذ المستمر للبريطانيين . وهكذا لم تتوج الاماني الوطنية لتلك الفترة بأي نجاح يزيد عما حققته أماني البلدان الواقعة تحت الانتداب . تركزت المساومة مع البريطانيين حول نقط الازمة الرئيسية في اعلان الاستقلال سنة ١٩٢٢ (٣) : قناة السويس ، جيش الاحتلال ، الامتيازات الاجنبية والسودان . سويت بعض هذه المشاكل بمعاهدة ٢٦ آب ١٩٣٦ التي ارست

(١) م. صبري : « الثورة المصرية » ، باريس ، ١٩١٩ ، ص ٧٠ ــ ٨٠ .

(٢) هـ. بوتاس : « تاريخ مصر منذ الفتح العثماني » ، باريس ، هاشيت ، ١٩٤٨ ، ص ١٦١ .

(٣) شارل عيساوي : « تحليلات اقتصادية واجتماعية » ، منشورات جامعة اوكسفورد، ١٩٤٧ ، ص ١٧١ .

سياسة الحد التدريجي للقوات البريطانيـة وجلائها عن قنـاة السويس في ١٩٥٦ ، بشرط ان تكون مصر في ذلك الوقت قادرة على تولي دفاعها. بقيت مشكلة السودان مفتوحة ، والامتيازات الاجنبية ألغيت في ١٩٣٧ بمقتضى معاهدة مونترو ، التي مهدت الطريق ايضا نحو مشاركة الاجانب في العبء المالي (انظر بعده) . وتبعا لقرارات مؤتمر مونترو (المادة ٣ من المعاهدة)، تقرر عدم الغاء المحاكم المختلطة الا عام ١٩٤٩ .

استمرت حالة من عدم الاستقرار السياسي الداخلي ، وادخلت تعديلات عديدة في الدستور ، وكانت الحكومات تتغير بسرعة ــ وهذه سمة عامة بالنسبة للكتلة العربية كلها . وقـد أدت المساومـة المستمـرة مع البريطانيين والقلق السياسي الداخلي الى جذب انتباه المصريين عن جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

على خلاف البلدان الواقعة تحت الانتداب ، لم تكـن سياسة مصر الاقتصادية في الفترة محل البحث تعتمد على الاوصياء الاجانب ، خصوصا بعد ١٩٢٢ . ولكن استمرار الامتيازات الاجنبية حتى ١٩٣٧ والتزامات مصر المالية الدولية منعاها من تبني سياسة اقتصادية شاملة ، خصوصـا فيما يتعلق بالتصنيع . ويجب الا يغيب عن الذهن ان الاستثمارات الاجنبية الواسعة قبل الحرب العالمية كانت موجهة اساسا نحو الخدمات (بما في ذلك الخدمات المالية) وانشطة التشييد . وجاءت الحـرب العالمية ذاتهـا باضطرابات اقتصادية في شكل انتعاشات وأزمـات متعاقبـة ، خصوصا للفلاحين . طيلة بداية الحرب ، عندما كانت مصر منقطعة جزئيا عن أسواق القطن وكان عليها ان تقدم للجيش سلعا رخيصة عن طريق متعهدين يونانيين وغيرهم ، اصابت البلاد أزمة هددت بالثورة . وعالجت السلطات المدنيـة الوضع وبدأت الاعمال تزدهر بمستوى مرتفع للاسعار الى حد ان كثيرا من الفلاحين استطاعوا ان يتخلصوا من ديونهم وزاد دخلهـم . لكن الوضـع تدهور مرة اخرى قرب نهاية الحرب عندما بـدأت مـصادرة المحاصيـل والماشية والاستيلاء عليها تؤثر ايضا على الطبقات الافقر وصغار المنتجين. وتحولت التعبئة الى جبهة غاليبولي وغيرها من الجبهـات الى نـوع من السخرة ادى الى الهرب من القرى تخلصا من الاستدعاء ، او الى الفـرار من معسكرات الجيش بعد التجنيد . لذا كان ينبغي ان تكون القرية المصرية بعد الحرب الهدف الرئيسي لاعادة التعمير الاجتماعي والاقتصادي .

لقي تمويل المشروعات ، التي اقترحتها بعد الحرب لجنة برئـاسة

صدقي باشا ، صعوبات ترجع الى نقص الوسائل ، وترجع اكثر الى نقص الكفاءات التنفيذية . وكان المشروع الرئيسي الذي نفذ اثناء تلك الفترة هو تأسيس بنك مصر في ١٩٢٠ كي يشجع تمويل الصناعة الخاصة . وبمرور الزمن رفعت الرسوم الجمركية (منذ ١٩٣٠) والضرائب على الاجانب (خصوصا مع تصفية الامتيازات الاجنبية في ١٩٣٧) . وبدأت استثمارات اكثر اتساعا تتم في الصناعة ، وفي نفس الوقت تطور البنيان القومي ، خصوصا كي يخدم المراكز الصناعية . وقد انعكس التغير الذي وقع في تلك الفترة من بين اشياء اخرى في زيادة غير قليلة في الاستهلاك المحلي للقطن لاغراض صناعية من معدل سنوي يبلغ حوالي ٥٦ الف قنطار خلال السنوات ١٩٢٠ – ١٩٢٩ الى ٥١٣ الف قنطار في السنوات ١٩٣٥ – ١٩٣٩ . وقد صاحبت هذه الزيادة سياسة لتشجيع زراعة القطن جرى العمل بها ابتداء من ١٩٣٠ بالتعارض مع القيود المفروضة قبل ذلك التاريخ (١) .

ربما عانت مصر من الازمة العالمية على نحو أقسى مما عانت بقية بلدان الشرق الاوسط ، اذ كانت معتمدة اعتمادا حاسما على ايرادات التصدير من سلعة رئيسية واحدة ، هي القطن . فوقع تدهور غير قليل في الميزان التجاري ، وفي اعقاب الازمة الاقتصادية الداخلية اختفى او تضاءل الفائض في ميزانية الدولة في العشرينات بسبب الانخفاض الكبير في ايرادات الحكومة . تبعا لذلك كان مطلوبا سياسة اقتصادية جديدة تقوم على تدخل الدولة المتزايد . وبالتدريج أوجدت الظروف الملائمة لسياسة اقتصادية لا تعرقلها القيود الاجنبية . ومع حلول ١٩٣٠ ، بانتهاء الاتفاقيات الدولية المعنية ،اصبحت البلاد خالية من القيود الجمركية ، رغم ان الامتيازات الاجنبية ذاتها لم تلغ الا في ١٩٣٧ . دخل الجمارك الذي كان بالفعل يشكل نسبة غير قليلة من اجمالي الدخل لم يبدأ في الارتفاع الا بعد نهاية الازمة العالمية وانتعاش التجارة الخارجية . ولم تصبح الحكومة حرة في رفع ضريبة الاراضي فوق الحد المقرر في نظم ١٨٩٩ الا في ١٩٣٩ . وبالغاء الامتياز أصبح ممكنا ان تفرض الضرائب المباشرة ايضا على الاجانب العاملين او المقيمين في مصر .

يوضح عيساوي ان السياسة الاقتصادية للثلاثينات عملت أساسا لصالح التصنيع وملاك الاراضي بينما عانت جماهير الفلاحين اهمالا غير

(١) عيساوي ، مصدر مذكور قبلا ، ص ٧١ .

قليل . استفاد الصناعيون من قانون الجمارك السنة ١٩٣٠ ، اما ملاك الاراضي فرغم ان الازمة اصابتهم ، الا انهم لقوا عون قروض المصرف الزراعي ، وبمقتضى قرارات البرلمان في ١٩٣١ حصلوا على مليون جنيه مصري لاغراض اعادة التعمير والمساعدة ، ومليون جنيه مصري اخرى مقابل رهون ، وهو قرض آخر في ١٩٣٣ . وبينما انخفض الايجار نتيجة للازمة الحادة ، فان الملاك قد استفادوا بدورهم ، بفضل الحماية الجمركية والاسعار المحلية المرتفعة للقمح والارز ، على حساب عمال المدن . ان اللامساواة الصارخة في هذا البلد ، الكامنة عميقا في توزيع الملكية ، خصوصا ملكية الارض – قد ازدادت شدة بسلسلة من العوامل الاضافية سبق تحديدها ، وبالفساد المنتشر في الخدمات الحكومية المتشعبة ، وبالفجوة الضخمة في سلم الاجور ، حيث كان مدير بنك يتقاضى ٥ آلاف جنيه ، والموظف الحكومي الكبير ١٥٠٠ جنيه ، والموظف الصغير أقل من مائة جنيه في السنة .

خلافا لمعظم البلدان العربية الاخرى ولفارس ولتركيا ، كانت مشكلة مصر المركزية خلال القرن الحالي ، هي كثافة سكانها . وبالتالي فمن الطبيعي ان تحاول سياستها الاقتصادية تناول المشكلة من الطرفين، بمحاولة وقف تزايد السكان وبفتح موارد جديدة للعيش . حتى وقت قريب كانت مصر عاجزة عن اتخاذ أي اجراء في الاتجاه الاول، وليس غريبا ان توصي لجنة لتحقيق نفقات انتاج القطن في ١٩٣٥ صراحة بأن اجراءات يجب ان تتخذ ضد الانخفاض في زيادة السكان على أساس ان ذلك سيكون ضارا بالزراعة . في نفس الوقت بذلت جهود معينة لتنشيط الزراعة والصناعة . لكن العوامل المذكورة آنفا حالت دون اي تقدم ذي شأن في هذا الميدان خلال فترة ما بين الحربين .

ان الهيكل المهني للسكان المصريين في ذلك الوقت يكشف الى اي مدى كان بعيدا عن الاتجاه المحتمل او المطلوب لسياسة التنمية .

فرض هذا الهيكل ضرورة العون القصير المدى الواسع النطاق للزراعة التي توفر العيش لحوالي ٦٥ ٪ من السكان العاملين . ان النتيجة الاخرى التي تستخلص للمدى الطويل من هذا الهيكل ، خصوصا بالنظر الى عوامل القصور القائمة في الزراعة المصرية وتزايد السكان ، هي الحاجة الى توسيع القاعدة الصناعية كي تستوعب نسبة

جـدول (٢٥)

الهيكل المهني للسكان المصريين قبيل اندلاع الحرب العالميـــة الثانيـــة

الزراعـــة	٣,٥ مليون
الصناعة والمناجم	٠,٦ »
النقـــل	٠,٢ »
التجارة والمال والتأمين	٠,٥ »
الخدمات العامـــة	٠,٢ »
المهن الحرة	٠,١ »
الخدمة المنزلية	٠,٢ »
اجمالي السكان العاملين	٥,٣ مليون

اكبر من العمال . كانت هاتان النتيجتان في الواقع لا تكادان تتعارضان ، لكنهما كانتا تتطلبان جهدا للتنمية أكبر مما وضع فعلا في الاقتصاد .

٢ . التمـويـل الحكـومـي

منذ ١٨٩٨ انشىء البنك الاهلي المصري على يد مجموعة من الماليين على رأسهم « سير ايرنست كاسل » ومنح احتكار اصدار أوراق النقد . وفي ١٩١٤ منحت الاوراق النقدية التي يصدرها البنـك الاهلي الصفـة الكاملة لوسيلة الاداء القانونية ، وفي غيبة الذهب خول البنـك سلطـة تغطية اوراقه النقدية بسندات الخزانة البريطانية ، وهكذا تحقق تساو مع الجنيه الاسترليني . ورغم الاختلاف بين وضع مصر ووضع البلدان الواقعة تحت الانتداب فان أسس بنوكها المركزية كانت متماثلة ، أي ان الاهتمام الاساسي للبنك هو ان يوفر الاستقرار للعملة بتغطيتها تغطيـة كاملة بالذهب والعملات الصعبة ، دون استخـدام الاحتياطيات لتوسع ملائم للائتمان المحلي وللاستثمارات في الاقتصاد الوطنـي . تدريجيـا ، زاد الى حد ما الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبيـة (خصوصـا الاسترليني) عن كمية النقود المتداولة .

زادت الاوراق النقدية المتداولة من ٢ر٧ مليـون جنيـه مصري في

١٩١٣ (متوسط سنوي) ، الى ٣ر٦٧ مليون في ١٩١٩ . ثم وقع انخفاض غير قليل في التداول وصل الى ٣٣ مليون جنيـه في ١٩٢٥ ، والى ١٨،٨ مليون جنيه في ١٩٣٢ ، ثم أعقبه ارتفاع الى ٢٨ مليـون في ١٩٣٩ . في تلك السنة كان اجمالي عرض النقود (بما في ذلك الودائع قصيرة الأجل) يبلغ ٦٣ مليـون .

ان التمويـل الحكومـي في مصر ، كمـا ورد في منـاقشة السياسة الاقتصادية ، قد تأثر عكسيا بالقيود الجمركية التـي ظلت ساريـة حتـى ١٩٣٠ ، وبالامتيازات الاجنبية والقيود المتعلقـة بالاجانـب حتى ١٩٣٧ ، وكذلك بتأثير الازمة العالمية على ايراد الجمارك حتى بعد ان تحقق قدر اكبر من الحرية في تحديد الرسوم . كذلك قيد الهيكل النقدي المحكم الحكومـة في نشاطاتها المالية . ففي ١٩١٩ كان هناك فائض في الميزانية يصل الى ١٧ مليون جنيه مصري تبقت عن أيام الحرب العالمية . وفيمـا عـدا الفتـرة القصيرة التي كانت فيها الاحتياطيات يبتلعها عجـز غير قليـل في ١٩٢٠ ، تميزت ميزانيات العشرينات بفوائض غير قليلة زادت تدريجيا حتى بلغت ٤٠ مليون جنيه مصري في ١٩٣٠ . وهكذا ظهر انه ليست ندرة الارصدة وانمـا نقص مبادرة الدولة (العاجزة حتى عن استخدام هذه الوسائل المحـدودة استخداما سليما) يكمن في جذر خطى البلاد البطيئة في التنمية . زادت ازمة الثلاثينات من حدة الوضع حيث انكمش الايراد التقليدي ، ومست الحاجة الى سياسة انكماش نقدي قوية للمحافظة على ميزانية متوازنة . وفيما عدا ١٩٣٢/١٩٣١ و ١٩٣٨/١٩٣٧ نجحت الخزانة في المحافظـة على فائض في الميزانية صغير لكنه مستمر .

ولتقديم مثال نعرض ميزانيـات الايراد والانفـاق في مصر للعنـاصر الرئيسية للسنوات المالية الثلاث ١٩٣٠/١٩٢٩ (سنة الذروة) ، و ١٩٣٣/ ١٩٣٤ (الازمة) ، و ١٩٣٨/١٩٣٧ (السنة السابقة على الحـرب العالميـة الثانية) ، في الصفحة التالية .

فيما عدا في ١٩٣١/١٩٣٠ عندما كانت استثمارات الحكومة ما زالت تقف عند حوالي ٧ مليون جنيه مصري او حوالي ١٧ ٪ من اجمالي ميزانية الانفاق (وعندما وقع العجز المهم الوحيد في الميزانية) ، فان كلا من النفقات الجارية واستثمارات الحكومة خفضت اثناء بقية الثلاثينات (الاخيرةخفضت الى ٤ر٥ مليون جنيه مصري او أقل من ١٥ ٪ من اجمـالي نفقات ١٩٣٣/ ١٩٣٤ ، اي انخفاض مطلق ونسبي معا) . فقط مع الارتفـاع التدريجي في

جدول (٢٦)

الميزانيات المصرية ، ١٩٢٩/١٩٣٠ – ١٩٣٧/١٩٣٨

الايرادات (بملايين الجنيهات المصرية) البند	١٩٢٩/ ١٩٣٠	١٩٣٣/١٩٣٤	١٩٣٧/ ١٩٣٨ (تقدير)
ضريبة الاراضي والمنازل	٥،٩٧	٦،٣٩	٦،٢٧
الجمارك والرسوم	١٣،٢٦	١٣،٩٩	١٨،١٥
ضريبة القطن	١،٦٣	٠،٨٤	—
الهاتف والبرق والسكك الحديدية	٧،٩٤	١،٤٤	١،٤٥
متنوعات	١٣،٠٩	٩،٩٧	١٠،٠٢
اجمالي	٤١،٨٩	٣٢،٦٣	٣٥،٨٩
النفقات (بملايين الجنيهات المصرية) البند	**١٩٢٩/ ١٩٣٠**	**١٩٣٣/ ١٩٣٤**	**١٩٣٧/ ١٩٣٨**
الجيش والاسطول والشرطة	٥،٢٠	٤،٧٦	٦،٣٤
الفوائد والمدفوعات لحساب الدين الوطني	٤،٧٥	٤،١٩	٤،١٩
الهاتف والبرق والسكك الحديدة (نفقات جارية)	٤،٨٩	—	—
وزارة الاشغال العامة	٦،٩٧	٥،٩٩	٧،٢٢
وزارة التعليم	٢،٩٢	٣،١٠	٣،٩٩
البلاط الملكي	٠،٧٤	٠،٦١	٠،٤٢
متنوعات	١٥،٦٦	١١،٩٠	١٤،٨٣
اجمالي	٤١،١٣	٣٠،٥٥	٣٦،٩٩

المصدر : عصبة الامم ، المالية العامة ، ١٩٢٨ / ١٩٣٧ . مصر

الايراد قرب نهاية الثلاثينات أصبح الخفض في الانفاق والاستثمارات أقل قليلا . ليس ثمة شك في ان هذا الاتجاه قررته جزئيا الازمة العالمية ، لكن بالاضافة الى ذلك كانت سياسة كرومر المالية والنقدية ما زالت تباشر تأثيرها . منذ ١٩٣١/١٩٣٢ ، رغم الفوائض السنوية المستمرة في الميزانية ، بدأت الاحتياطيات تتناقص بسبب الخسائر والنفقات التي تحملتها الخزانة المصرية ، والتي لم تدرج في الميزانية ، كالخسائر في سك العملة وبيع القطن، او التصفيات الواجبة الدفع لحساب قسائم سندات الخزانة . ولكن قرب نهاية فترة ما بين الحربين زادت الاحتياطيات مرة أخرى الى حوالي ٣٥ مليون .

في نهاية الثلاثينات وصلت الميزانيةالى ٤٠ مليون جنيه مصري ، أي عادت الى مستواها الطبيعي قبل الازمة العالمية . (في تلك الاثناء ، كان الجنيه المصري قد خفض تبعا للجنيه الاسترليني) . يجب ان يكون ماثلا في الذهن أنه حتى ١٩٣٣/١٩٣٤ كان اجمالي ايرادات السكك الحديدية والهاتف والبرق يدرج في الميزانية ، بينما فيما بعد كان فائض هذهالخدمات وحده هو الذي يدرج . وكان صافي الدخل الفعلي قد زاد تبعا لذلك بمقدار ٥ر٣ مليون جنيه مصري . وكانت الايرادات تأتي اساسا من الجمارك والرسوم (٤٠ ٪) والضرائب على الاراضي والمباني (١٦ ٪) . وكانت ضريبة الدخل تعطي ٧ ٪ فقط . وعلى خلافالبلدان الواقعة تحت الانتداب لم يكن الانفاق على الامن كبيرا (أقل من ٢٠ ٪) ، ومع ذلك فان ثلثالميزانية كان ينفق على رواتب الموظفين الذين كان عدد كبير منهم فائضا عن الحاجة – بينما كانت ١٠ ٪ فقط تنفق على كل من الصحة والتعليم. وفي الثلاثينات كانت نسبة غير قليلة (حوالي ٢٠ ٪) تنفق على الاشغال العامة ، بما فيها توسيع شبكة السكك الحديدية والطرق واعمال المياه المتصلة بالنيل . وكانت حوالي ٢ ٪ فقط في المتوسط تنفق على الزراعة . واستمر صندوق الدين العام يتلقى ايرادات معينة لدفع التوزيعات لحملة السندات (نسبة صغيرة فقط دفعت اثناء الحرب) ، وللوفاء بالمدفوعات لحساب التزامات مصر طبقا لمعاهدة لوزان التي تعهدت مصر بمقتضاها أن تسدد الديون العثمانية من قروض ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ التي كانت العائدات المصرية مرتهنة لها . وقد بلغ اجمالي الدين الوطني المصري قرب نهاية الثلاثينات حوالي ٨٨ مليون جنيه مصري، أقل بعض الشيء من الدين الذي للمقرضين الاجانب وحدهم عشية الحرب العالمية الاولى – وهذا (في ١٩٣٨/١٩٣٩) بالجنيهات المخفضة .

٣ . النشـاط الاقتصـادي

– أ –

منذ القرن التاسع عشر حتى ١٩٥٢ كان على الزراعة المصرية ان تتصارع مع مشكلتين مترابطتين : الحجم الصغير للمساحة المزروعة قياسا بالسكان المتزايدين والاستقطاب الشديد للملكية .

ارتفع اجمالي عدد ملاك الارض من ٠٠٠ر٦٠٠ر١ قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى الى ٠٠٠ر٥٠٠ر٢ عند اندلاع الحرب الثانية . وجاءتنسبة غير

قليلة من الملاك الجدد نتيجة لتزايد السكان وتفتيت الوحدات القائمة بين الورثة . كذلك أصبح بعض الفلاحين والسكان المعدمين ملاكا . وبينما زاد عدد الملاك بحوالي ٥٥ ٪ فان المساحة المزروعة زادت من ٤ر٥ مليون فدان الى ٨ر٥ فدان فقط ، اي أقل من ١٠ ٪ . ورغم ان الزراعة أصبحت أكثر كثافة (بالنسبة لكل من المساحة المحصودة ومحصول الوحدة) الا ان هذا لم يكن كافيا لسد الفجوة والحيلولة دون التدهور في حجم المساحة الكلية بل والمساحة المحصودة بالنسبة للفلاح وبالنسبة للفرد من السكان . وقد سجل أكبر ارتفاع فيما يتعلق بالوحدات الاقل من فدان واحد من ٠٠٠ر٤٣٠ الى ٠٠٠ر٧٠٠ ، ومن ٠٠٠ر٠٠٠ر١ مالك الى ٠٠٠ر٧٠٠ر١ مالك . ومن الواضح ان هذه الزيادة تتضمن تكاثرا ضخما في القطع الصغيرة ذات المتوسط الادنى مساحة قرب نهاية الفترة اكثر مما كانت في بدايتها . زادت المساحة الكلية للوحدات حتى فدان واحد (بل حتى ٥ أفدنة ـ رغم ان الزيادة هنا كانت أقل) بفضل توسيع المساحة المزروعة اساسا ، (وهذا اتجاه يختلف عما كان سائدا قبل الحرب العالمية الاولى) ، والى مدى طفيف على حساب الوحدات الاكبر حتى ٥٠ فدان . وطبقا لبعض المصادر لم يكن هناك انخفاض في المساحة المملوكة للملاك الكبار ، معظمهم من الغائبين ، الذين يملكون اكثر من ٥٠ فدانا للواحد ، بينما انخفضت المساحة في الفئة الى ما بين ٥ ـ ٥٠ فدانا .

أدت هذه الحال الى زيادة في الايجار والى تضخم في أسعار الارض . وخلال العشرينات كان يدفع في الفدان ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ دولار مقابل ٢٥٠ ـ ٤٥٠ دولار اثناء الازمة في بداية الثلاثينات ، بالمقارنة مثلا ، بمتوسط قدره ٨ر٤٠ دولار في الولايات المتحدة في ١٩٢٥ ، او ١١٩ دولار في ولاية «ايوا»، حيث يوجد أعلى سعر في الولايات المتحدة (للأكر ، ويساوي فدان تقريبا) .

في نفس الوقت قدر أن تشغيل واعاشة أسرة مكونة من ٦ أفراد يتطلب وحدة مساحتها ٥ ـ ٧ أفدنة . بعد خصم الايجار أو الضرائب وغيرهما من المستحقات يبقى لمثل هذه العائلة ١٤ جنيه مصري ، يفترض فيها ان تكفي لانفقات معيشتهم فقط وانما ايضا للحصول على المعدات التي لا يمكن الاستغناء عنها وللقيام بالاصلاحات الضرورية أيضا . وواضح انه لما كان متوسط القطعة يقع تحت هذا الحد الادنى ، فان كلا من الدخل ومستوى المعيشة قد انخفضا . فقط خلال الخمسينات من هذا القرن بذلت محاولات لتغيير التركيب الزراعي فيما يتعلق بالمساحة المزروعة

جدول (٢٧)

توزيع ملكية الارض في مصر سنة ١٩٣٦

حجم الوحدات بالفدان	عدد الملاك	عدد ما يملكون من أفدنة
١ فدان فأقل	١,٦٧٧,٥٣٦	٦٨٨,٦٠٠
١,١ — ٥	٥٦٤,٧٠٠	١,١٤٨,٠١٨
٥,١ — ١٠	٨٤,٦١٧	٥٦١,٣٤٨
١٠,١—٢٠	٣٩,٦٤٣	٥٢٨,٣٦٢
٢٠,١—٤٩,٩	٢١,٧٩٩	٦٥٧,٠٠٠
٥٠ فأكثر	١٢,٤٢٠	٢,٢٥٣,٥٨٣
	٢,٤٠٠,٧١٥	٥,٨٣٦,٩١٢

(اساسا بواسطة السد العالي جنوب اسوان) وفيما يتعلق بحيازة الارض (من خلال الاصلاح الزراعي) .

خلال الثلاثينات كان توزيع المساحة المحصولية بين مختلف المحاصيل كما يلي تقريبا : (يجب أن يكون ماثلا في الذهن ان المساحات المحصولية السنوية كانت تزيد بحوالي ٤٠ ٪ واكثر عن المساحة المزروعة) . (راجع الجدول ٢٨ في الصفحة التالية) .

اثناء هذه الفترة ظل القطن هو الانتاج الرئيسي . ولكن من الصعب التوصل الى ارتفاع واضح محدد في المساحة واجمالي المحاصيل رغم ارتفاع معين متضارب في ناتج الوحدة . كانت متوسط المساحة المزروعة قطنا في الفترة ١٩٢٠/١٩٢٤ يبلغ ٠٠٠ر٧٠٧ هكتار ، بناتج متوسط يبلغ ٧٠٠ر٢٧٧ طن من القطن المحلوج ، و ٩ر٣ قنطار (= ٣٩٠ كيلوغرام) للهكتار . في موسم ١٩٣٩/١٩٤٠ ، زرع ٠٠٠ر٧٠٨ هكتار قطنا بناتج اجمالي بلغ ٠٠٠ر٤١٢ طن ، او ٨ر٥ قنطار (٨٥٠ كيلوغرام للهكتار) . هذه المقارنة تظهر ارتفاعا غير قليل في كل من الناتج الاجمالي والناتج بالنسبة للوحدة ، رغم أن موسم ١٩٣٩/١٩٤١ سجل انخفاضا عن الذروة التي تحققت في ١٩٣٦/١٩٣٧ بلغ مساحة ٨٣١ الف هكتار، وناتج ٦٠٠ر٤٩٤ طن و ٦ قنطار (٦٠٠ كيلو غرام للهكتار) .

حافظ القطن على وضعه بالمقارنة بالمحاصيل الاخرى من زاوية الربحية،

جـدول (٢٨)

توزيع المساحات المحصولية في مصر خلال الثلاثينات

القطن	١,٧٠٠,٠٠٠	فدان
الاذرة	١,٥٠٠,٠٠٠	»
البرسيم	١,٥٠٠,٠٠٠	»
القمح	١,٤٠٠,٠٠٠	»
الفول	٥٠٠,٠٠٠	»
الارز	٤٠٠,٠٠٠	»
الاذرة السكرية	٣٠٠,٠٠٠	»
الشعير	٢٩٠,٠٠٠	»
قصب السكر	٦٥,٠٠٠	»
متنوعات	٤٠٠,٠٠٠	»
	٨,٠٥٥,٠٠٠	

لكن حصته في الدخل الزراعي هبطت تدريجيا من حوالي ٥٠ ٪ في العشرينات الى حوالي ٣٠ ٪ في الثلاثينات .

كان هذا يرجع جزئيا الى التقلبات في سعر القطن ، لكنه يرجع بقدر أكبر الى السياسة الاقتصادية ، التي شجعت تربية الماشية (حوالي ٥ ملايين راس تضم الماعز والاغنام والجمال والخيول والبغال) وبالذات زراعة الحبوب ، بسياستها السعرية ، وحمايتها الجمركية على السواء ، وبالدعم الذي كان يمنح في أغلبه على حساب دافع الضرائب البلديات . وكان مبدأ المحاصيل المتعددة سليما في ذاته ، لكن الاساليب التي نفذ بها كان مشكوكا في قيمتها .

اشار عيساوي ، عند مناقشة سياسة مصر الزراعية في الثلاثينات ، الى الحس السليم في ازالة القيود وعلى زراعة القطن ، لكنه اعترض على التركيز الذي وضع على القمح والاذرة . وفي رأيه ان تربة مصر أغنى وأثمن عن ان تبدد على الحبوب . واقترح بدلا من ذلك تنويع الحاصلات بواسطة

الفاكهة والخضر ومنتجات الالبان ، التي تحتاج زراعة كثيفة وتحقق أسعارا طيبة . ولكن حتى الحرب العالمية الثانية لم يكن قد تحقق أي تقدم في الاتجاه المقترح .

في الفترة المذكورة زاد ارتفاع خزان اسوان ، وبنى خزان جبل الاولياء في السودان (في ١٩٣٧) ، ووسعت شبكة القناطر الصغرى والترع ، كذلك أوليت اعمال الصرف مزيدا من الاهتمام ، خصوصا في منطقة الدلتا ، التي كانت تعاني كثيرا من الملوحة والمستنقعات . واصبحت الزيادة في المساحة المزروعة والمحصودة والانتاجية المرتفعة بالنسبة للوحدة ممكنة اساسا عن طريق الاستعمال الواسع للمياه والمخصبات ، بالاضافة الى الاستخدام غير العادي للعمل . ان استخدام المخصبات اساسا على قاعدة النيتروجين ، فاق معدل كثير من البلدان المتقدمة ، بمعدل ٦٠ كغ للفدان المحصود قرب نهاية الثلاثينات مقابل ٣٨ في هولندا ، ١٥ في الدنمرك و٨ في فرنسا . نبعت الحاجة الى مثل هذا التخصيب المركز من التحول من ري حوضي لدور واحد بالاغراق الى الري الدائم ، الذي منع جزئيا طمى النيل الغني من الوصول الى التربة المجهدة التي نادرا ما كانت تبقى بورا ، كما نبعت من التغيرات في دورة المحاصيل .

من زاوية استقطاب الملكية والمعدل المرتفع للايجار كان دخل الفلاح منخفضا الى حد مؤيس . في نفس الوقت فان أجور العمال الزراعيين ، التي كانت قد انخفضت بنسبة ٥٠ ٪ على الاقل اثناء الازمة ، لم تستعد مستواها ابدا بعد ذلك . قرب نهاية الثلاثينات كان اجر العامل الزراعي يتراوح بين قرشين واربعة قروش في اليوم .

ان الوضع فيما يتعلق بالقروض الزراعية في السنوات الاولى بعد الحرب كان يبلغ حد الكارثة . وتدريجيا وقع تحسن عن طريق توسع شبكة التعاونيات التي كانت تقدم اعتمادات رخيصة نسبيا ، وعن طريق تأسيس « بنك الائتمان الزراعي » في ١٩٣١ . ولكن مع حلول ١٩٣٩ لم يكن عدد اعضاء التعاونيات يزيد عن ٧٨٠٠٠ ، بينما كانت قروض البنك تستخدم اساسا من قبل كبار الملاك .

- ب -

أظهر الاحصاء الذي أجري في ١٩٣٧ ان ثلثي المشروعات الصناعية في مصر السفلى انشئت خلال السنوات العشر السابقة . وكان هذا راجعا ،

في أغلبه ، الى سياسة التصنيع الحكومية خصوصا منذ ١٩٣٠ ، التي منحت قوة دفع اضافية بانتشار الكساد ، الذي كان مصحوبا بحماية جمركية متطرفة .

افاد التغيير اساسا مصانع النسيج، وخصوصا المصانع الكبرى الثلاثة - في الدلتا ، وفي الاسكندرية ، وفي المحلة الكبرى - التي استوعبت كميات متزايدة من القطن الخام المحلي . ومن بداية العشرينات حتى نهاية الثلاثينات ازداد الاستهلاك المحلي من القطن من ٢٥٠٠ طن الى ٢٥٠٠٠ طن ، اي عشرة اضعاف .

تمتع جزء من مصانع النسيج بمساندة بنك مصر الذي كان مصنعه للنسيج في المحلة الكبرى يستخدم ١٥ الف عامل ويقوم كنموذج للتصنيع الحديث في مصر .

ان بنك مصر ، الذي زاد رأسماله المدفوع من ٨٠٠٠٠ جنيه في ١٩٢٠ الى ٢ مليون جنيه في الاربعينات ، اقام سلسلة من الشركات التابعة ، عددها ١٧ - بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤٠ ، بأفق متنوع من الاعمال وبأغراض مختلفة. ولكن النشاط الرئيسي لتلك الشركات تركز حول النسيج ، من الانتاج الى التسويق حتى مرحلة التصدير . كذلك اشتغلت شركات أخرى في التأمين والملاحة وصيد الاسماك والتعدين والصناعات الكيماوية والتجارة (١) . وبلغ اجمالي رؤوس اموال تلك الشركات حوالي ٥٥ مليون جنيه مصري .

في مصر ، كما في سوريا ولبنان وتركيا ، كانت صناعة المواد الغذائية والنسيج ، عماد الصناعة المحلية ، تسهم بما يصل الى ثلثي اجمالي الناتج الصناعي . لعب النمو السريع لصناعات معينة دور الشهادة الحية على واقعة كون مصر قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في القطاعات التي تتوافر لها الخامات المحلية وتجعلها العمليات الصناعية سهلة التشكيل نسبيا ، ولنذكر صناعة السكر ، التي انتجت في النصف الثاني من الثلاثينات حوالي ١٤٠ الف طن من السكر المكرر من قصب السكر ، مع ابقاء ما يصل الى ٥٠٠٠٠ طن سنويا للتصدير . وكانت قد عرفت خامات اخرى يمكن ان

(١) كانت شركة مصر للملاحة أهم شركة ملاحة مصرية . وقد أنشأ البنك ايضا شركة طيران مصر لاعمال الطيران في ١٩٣٢ ، اساسا لخدمات الطيران الداخلية والربط مع البلدان المجاورة .

تلعب دور الاساس لاندفاع صناعي في اتجاهات جديدة . كانت تلك هي البترول ، الذي زاد انتاجه من ١٠٢٠٠٠ طن في ١٩١٤ الى ٧٦٠٠٠٠ طن بترول خام (منها ٥٩٨٠٠٠ طن بترول مكرر) في ١٩٣٩ . والفوسفات الذي كان انتاجه في نهاية الثلاثينات يصل الى ٥٠٠٠٠٠ طن كانت كلها تصدر كمواد خام . ونالت تنمية الموارد المعدنية، وتوسيع مصافي البترول وانشاء صناعة محلية للمخصبات اهتماما متزايدا فقط. بعد الحرب العالمية الثانية .

كانت المشروعات الصناعية على مستوى صغير في الغالب . ويبين الجدول التالي عدد المشروعات وأرقام عمالتها طبقا للاحصاءات التي أجريت في مصر في سنوات ١٩٢٧ - ١٩٤٥ .

جدول (٢٩)

نمو الصناعة المصرية ، ١٩٢٧ - ١٩٤٥

	١٩٢٧	١٩٣٧	حزيران ١٩٤٢	حزيران ١٩٤٥
عدد المشروعات	٧٠,٣١٤	٩٢,٠٢١	١٠٣,٢٩٠	١٢٩,٢٣١
عدد المستخدمين	٢١٥,٤٣٨	٢١٥,٤٧٦	٢٨٨,٢٦٠	٤٥٨,٠٠٠

البيانات المذكورة اعلاه تتضمن الصناعة والحرف معا . في نهاية الفترة المذكورة كان ٢٠٠٠٠ مشروعا فقط يمكن اعتبارها مشروعات صناعية ، من بينها ١٣٠٠٠ كانت تستخدم أقل من ٥ عمال و٤٠ فقط تستخدم اكثر من ٥٠٠ . ان الطبيعة الخاصة للصناعة ستصبح أكثر وضوحا من واقعة انه كان لـ ٩٠ ٪ من هذه الـ ٢٠ الف مشروع رأسمال يقل عن الف جنيه و ٢ ٪ فقط رأسمالها يزيد عن ١٠٠٠٠ جنيه . ان تفضيل المصريين استثمار مدخراتهم - ان وجدت - اساسا في الارض تسبب في نقص الرأسمال المحلي الموجه نحو الصناعة . ومن الناحية الاخرى كان السوق المحلي يفضل المنتجات الصناعية الاجنبية . وهكذا اتحد عاملا نمطي العرض المعيب والطلب للرأسمال ليعوقا نمو الصناعة المحلية . وتبعا لذلك فان تقدم التطور الصناعي في الفترة موضع الدراسة كان بطيئا . في نهاية الفترة اسهمت الصناعة بما لا يزيد عن ٨ - ١٠ ٪ من الدخل القومي دون ان تظهر حتى ذلك الحين آفاق جديدة لاستيعاب فائض العمل الذي تطرده الزراعة او لاستيعاب الزيادة في عدد السكان .

ان عدم كفاية الاستثمار بالنسبة للمشروع وبالنسبة للفرد من الكسبة كان من بين العوامل المسؤولة عن الانتاجية المنخفضة في الصناعة . ان مقارنة بين ارقام « كولين كلارك » (1) وبين مصر وعدد قليل من البلدان الاخرى تظهر ما يلي :

جدول (٣٠)

انتاجية الصناعة المصرية (١٩٣٧) بالمقارنة بالبلدان الاخرى

البلد	الدخل الصافي للفرد من الكسبة في ١٩٣٨ بالوحدات الدولية	الدخل الصافي بالنسبة لساعة العمل بالوحدات الدولية	الاستثمار بالنسبة للفرد من الكسبة في ١٩٣٥ - ١٩٣٩ بالوحدات الدولية
مصر (١٩٣٧)	٣٠٠	٠,١٣٠	٤٥٠
اليابان	٥٢٦	٠,١٧٣	٢,٣٨٠ (١٩٣٠)
بريطانيا العظمى	٨٧٠	٠,٧٦٥	٦,٦٠٠
الولايات المتحدة	١,٨٤٩	١,٠٦٥	٥,٨٠٠

ان الجمع بين الانتاجية الصناعية المنخفضة وبين المعدل المنخفض للعمالة في هذا القطاع (حوالي ١٠ ٪) انتج الحصة الصغيرة للصناعة في الدخل القومي . وكما في كثير من البلدان المتخلفة ، كانت الحاجة قائمة الى عامل خارجي ليكسر الدائرة المغلقة من الاستثمار المنخفض والانتاجية المنخفضة والمدخرات المنخفضة . هذا العامل « الخارجي » كان يمكن ان يكون الحكومة ، بتدخلها في تخصيص الموارد واستخدامها الكفي ، عن طريق سياسات متوجهة الى الصناعة في بلد يتميز بضغط سكاني وبطالة زراعية « مقنعة » متزايدة . لكن الحكومة عجزت من مواجهة هذا التحدي .

ـ ج ـ

ان الاتجاه الذي كان مقدرا للانتاج المحلي ان ينمو فيه وايجاد القواعد الأوسع لاقتصاد سوق كان يعتمد الى حد كبير على المستويات التي يحققها عاملان : المواصلات والتجارة الخارجية .

---

(1) كولن كلارك : « شروط التقدم الاقتصادي » ، ماكميلان ، لندن ، 1951 ، ص ٢٦٦ ، ٢٧٨ .

كانت المواصلات في مصر محدودة بالشريط الضيق المزدحم بالسكان على امتداد النيل .

وبينما لم تكن هناك اي صلة بين وادي النيل وبين الصحاري الواسعة، انتشرت شبكة كثيفة من المواصلات في الجزء المعمور من البلاد . كان هذا حيويا لزراعة القطن وتسويقه ، الذي كان قد اكتسب موقعا مركزيا في الاقتصاد كمحصول سوق موجه اساسا للاسواق الاجنبية. في القرن التاسع عشر كانت تحدو حكام مصر اعتبارات اضافية كتجارب التصنيع والدفاع والاستعراض الخارجي الى تنشيط تنمية القنوات والسكك الحديدية ، وبدرجة اقل الطرق . ونتيجة لذلك انجذب الاهتمام الى قطاع النقل والمواصلات . فخط السكة الحديدية بين القاهرة والاسكندرية بني منذ ١٨٥١ ، ومع عام ١٨٨٠ وصلت الخطوط الى ١٫٣٠٠ كيلومتر طولا. وعشية الحرب العالمية كانت الشبكة بأكملها تحتوي على ٥٠٠٠ كيلومتر، ثلثيها تملكه الدولة . وكانت هذه الشبكة ضخمة بالنظر الى مستوى النشاط الاقتصادي الذي كان منخفضا والى استعداد السكان . واثناء الحرب وسعت بما يقارب ١٠٠٠ كيلومتر اخرى .

في نهاية الثلاثينات ، كانت السكك الحديدية الرئيسية في مصر تعمل بين الشلال والاسكندرية بطول ١٠٩٨ كيلومتر ، القاهرة ـ بورسعيد : ٢٣٧ كيلومتر ، طنطا ـ دمياط : ١١٦ كيلومتر ، القاهرة ـ السويس ١٥٥ كيلومتر ، بورسعيد ـ الاسماعيلية ـ السويس : ١٥٦ كيلومتر، الاسكندرية مرسي مطروح : ٣١٢ كيلومتر .

كان للقسم الطويل بين القاهرة واسوان خط مزدوج ، ومن الناحية الاخرى لم تكن هناك مواصلات مباشرة بالسكة الحديدية بين مينائي الاسكندرية وبورسعيد . وفيما عدا امتداد ساحل البحر المتوسط ، لم تكن هناك مواصلات بالسكك الحديدية بين الجزئين الشرقي والغربي من البلاد. وبرغم الاجور التفضيلية التي تحابي مختلف سلع التصدير ، كانت خدمات السكك الحديدية تعمل على نحو مرض من وجهة نظر تجارية ، وكانت الحسابات الختامية السنوية تظهر فائضا غير قليل خلال الفترة موضع الدراسة .

أدت البنية الجغرافية للبلاد وتركز السكان في مناطق معينة الى قدر غير قليل من الازدواج بين مختلف خدمات المواصلات . وتبعا لذلك تطورت

تطورا بارزا الخدمات التي حظيت بالاهتمام الحكومي الاكبر ، اي السكك الحديدية . وكانت الطرق وجزئيا كذلك خطوط الملاحة (في نهاية الثلاثينات كان هناك حوالي ٦ آلاف كيلومتر من الخطوط الملاحية الداخلية في النيل وفي القنوات ، منها ١٧٠٠ كيلومتر ملائمة لمرور السفن الاكبر حجما) تمتد في معظمها متوازية مع السكك الحديدية وكانت عاجزة عن منافستها، خصوصا نظرا للحالة السيئة للطرق والقنوات ومعدات الشحن النيلية. وكانت الموانىء النهرية في مستوى منخفض ولم يكن هناك طريق ملاحي بين الشرق والغرب. وكانت معظم الطرق التي بلغ طولها ٩٠٠٠ كيلومتر مهملة وكانت ١٠٠٠ كيلومتر فقط مرصوفة . وقد بلغ اجمالي عدد السيارات ٣٠٠٠٠ وكانت هناك سيارة واحدة لكل ٥٠٠ من السكان في ١٩٣٩ ، اي اكثر من ضعف النسبة في سوريا مثلا ، لكن عشر المتوسط العالمي فقط (قبل ذلك بسنتين).

لم تكن توجد سوى درجة ضئيلة من التنسيق بين مختلف الخدمات رغم ان ادارة سكك حديد الحكومة كانت لها بعض المصالح في شركات الملاحة وفي النقل بالسيارات . وقد ادت قناة السويس مهمة خاصة تماما ، لكن هذه سبق مناقشتها في فصل خاص .

ـ د ـ

ان مصر ، التي كانت في الماضي البعيد وحتى بداية القرن التاسع عشر مصدرا هاما للحبوب ، تحولت خلال وقت قصير الى مستورد خالص للحبوب نتيجة لعاملين رئيسيين :

١) النمو السريع للسكان منذ أواسط القرن التاسع عشر .

٢) التركيز المتزايد على زراعة المحصول الواحد ، على زراعة القطن . وبعد ان حرمت من استيراد الرأسمال على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الاولى ، اصبح اعتماد حجم واردات مصر على ايرادات الصادرات أوضح ما يكون . واصبحت في الحقيقة معتمدة على ايراد سلعة تصدير واحدة ، هي القطن . وفي حين ان حصة القطن انخفضت ، من الرقم الاجمالي لوارد الصادرات ، من ٩٢ ٪ في ١٩٣٠ الى ٧٢ ٪ في ١٩٣٩ ، فان سيطرة سلعة واحدة ظلت لا مثيل لها اذا قورنت بالاقتصاديات الاخرى. ونظرا للصادرات الواسعة من القطن واسعاره الطيبة التي تحققت في العشرينات ، بلغت الواردات ايضا مستوى مرتفعا ، وكان الميزان التجاري مواتيا خلال معظم هذه الفترة .

في السنوات ١٩١٩ ــ ١٩٢٤ بلغ المتوسط السنوي للواردات ٦٨٫٨ مليون جنيه مصري ، والصادرات ٧٤٫١ مليون جنيه مصري اي بفائض سنوي قدره ٥٫٣ مليون جنيه مصري (١) . وقد حققت الازمة العالمية انقلابا سواء في حد توسع التجارة عموما او في ايجاد سلسلة من العجز لسنوات عديدة ، خصوصا لتدهور شروط المبادلة ابتداء من النصف الثاني من العشرينات . لكن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة ابتداء من ١٩٣٠ ساعدت على تحسين الوضع ، اذ تمت موازنة المتوسطات السنوية للتصدير والاستيراد في الفترة من ١٩٣١ ــ ١٩٣٥ بخفض المستوردات. فمع مستوردات سنوية تبلغ ٢٩٫٩ مليون جنيه وصادرات تبلغ ٣٠٫٤ مليون جنيه ، اي بمتوسط فائض صغير قدره نصف مليون جنيه . في السنتين ١٩٣٦ ــ ١٩٣٧ ، ارتفع متوسط الفائض الى ٢ مليون جنيه ، لكن العجز بدأ يعود في ١٩٣٨ . في أواسط الثلاثينات وسعت مصر سياستها في الاتفاقيات التجارية الثنائية لكي تنشط تبادل السلع بتسهيل منح تراخيص الاستيراد ووضع سقف للجمارك .

وقع تغير هام في تركيب التجارة الخارجية وخصوصا في تركيب الواردات ، بالمقارنة بالفترة السابقة على الحرب العالمية الاولى . فان حصة

جدول (٣١)

تركيب تجارة مصر الخارجية ، ١٩١٣ ــ ١٩٣٥

(نسب مئوية)

المكونات	واردات		صادرات	
	١٩١٣	١٩٣٥	١٩١٣	١٩٣٥
مواد غذائية	٢٣,٤	١١,٢	٤,٥	١٠,١
مواد خام	٢٥,٢	٢٩,٨	٩٣,١	٨٧,٤
منتجات صناعية	٤٩,٧	٥٨,٣	٢,٣	٢,٤
اخطاء وتعديلات	١,٧	٠,٧	٠,١	٠,١
	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(١) م. ا. رفاعي : « نظام مصر النقدي » ، لندن ، ١٩٣٥ ، ص ٧١ .

المواد الغذائية بين الواردات انخفضت خلال الثلاثينات بينما ازدادت حصة المواد الخام والمنتجات الصناعية . وفي نفس الوقت ازدادت حصة المواد الغذائية المصدرة .

يجب مراعاة الحذر في استخلاص النتائج من هذه التغيرات في تركيب التجارة الخارجية ، خصوصا أنها تأثرت بقدر غير قليل بحدوث الازمة العالمية ولم تنتج ببساطة من تغيرات في الانتاج الوطني واتجاهات التنمية ، ولكن يمكن القول بحق ان الارتفاع في نسبة المواد الخام بين الواردات وانخفاضها بين الصادرات يعلن عن نشاط صناعي محلي متزايد . من بين المنتجات الصناعية ، التي زاد استيرادها ، كانت السلع الرأسمالية للزراعة والصناعة والمواصلات تحتل المكانة الرئيسية . وجنبا الى جنب مع الفوسفات والسجاير وغزل القطن والمنسوجات القطنية والحبوب ، احتل القطن الموقع المركزي بين الصادرات ، مكونا ٧٥ ٪ من اجمالي الصادرات والكتلة الرئيسية من المواد الخام المصدرة .

والواقع ان مؤشر سعر القطن كان متطابقا مع مؤشر سعر اجمالي الصادرات . فعلى أساس ان ١٩١٣ = ١٠٠ ، ارتفع الى ٢٢٠ في ١٩٢٥ وانخفض مرة اخرى الى ١٤٨ في ١٩٢٩ . ومن ناحية أخرى، على أساس ان ١٩٣٤ = ١٠٠ ، كان المؤشر في الفترة ١٩٣٠ – ١٩٣٣ يرتفع قليلا عن ٩٠ ٪، ثم ارتفع الى ١١٣ في ١٩٣٧ وانخفض مرة اخرى الى ٩٢ في ١٩٣٨ .

في سنوات الازمة انخفضت اسعار المستوردات ايضا ، لكن بأقل مما انخفضت اسعار القطن . ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لحماية وتشجيع الصادرات ، خصوصا بعد ازالة القيود التي كانت ناجمة عن الامتيازات الاجنبية ، كانت عونا لقطاعات معينة من الاقتصاد (كالصناعيين وكبار ملاك الارض) أكثر مما كانت عونا للاقتصاد ككل . أثار اندلاع الحرب العالمية الثانية مشاكل جديدة في ميدان الصادرات والتجارة الخارجية . فبينما كانت حركة البضائع الى مصر ومنها تواجه الصعوبات، تحقق تحسن ذو مغزى قرب نهاية الحرب العالمية الثانية في الوضع المقلقل لميزان المدفوعات المصري ، الذي كانت مديونيته في الحساب الجاري ، بما في ذلك خدمات الدين ومدفوعاته ، تتوازن بالكاد في فترة ما بين الحربين بواسطة رسوم قناة السويس والموانىء ونفقات الجيش البريطاني حتى ١٩٣٥ . وبفضل الحلفاء في مصر اثناء الحرب ، نمت احتياطيات البلاد من العملة الاجنبية نموا لا بأس به .

١٠

اقتصاد البلدان الواقعة تحت الانتداب

سوريا ، لبنان ، العراق، شرق الاردن، بين الحربين العالميتين

١ . المشاكل الاقوامية والديموغرافية والهيكل السياسي

ـ أ ـ

ان الدراسة المشتركة لتلك البلدان العربية التي اخضعت للانتداب ، بعد سقوط الدولة العثمانية ، اصبحت ممكنة بفضل التجانس المتوفر لها بأصولها المشتركة فيما يتعلق بالدين والقوم وتماثل بنيانها الاجتماعي – الاقتصادي . ولكن ، اذا كانت تلك هي الاسباب الوحيدة لتناولهم تناولا مشتركا ، فان هذه المناقشة كان يجب ان تشمل مصر ، ناهيك عن البلدان والمشيخات الاقل الأهمية في ذلك الوقت . لقد كان الحل الانتدابي الذي فرض عند نهاية الحرب العالمية الاولى على الفئة المتوسطة من بلدان الشرق الاوسط هو الذي وفر لها سلسلة من المشاكل والملامح المشتركة حتى الحرب العالمية الثانية . وتقع مسؤولية هذا التطور على مبادىء الحكم الانتدابي التي اقرتها عصبة الامم والسياسة الفعلية للدول المنتدبة من جهة ، وعلى رد فعل الحركة الوطنية المحلية من جهة اخرى . كانت هذه الحركة الوطنية تسعى الى تحرير نفسها من كل اشكال التبعية السياسية والاقتصادية . ورغم انها تصالحت مؤقتا مع الحكم الانتدابي ، على الاقل في بعض البلدان ، كما في العراق وسوريا ولبنان ، فقد كانت تطالب بسياسة اقتصادية تتفق مع مصالح البلدان والسكان المحليين حسبما يفهمونها ، وليس مع مصالح الحكومات المنتدبة .

ليس من الممكن دائما ان نفرق بين مطالب وحاجات الشعب والاقتصاد

كلل ، والمطالب التي تقدمها جماعات خاصة ، تمثل تارة مصالح اقتصادية خاصة ، وتارة اخرى طوائف قومية انفصالية ، وتارة ثالثة طوائف دينية . كان الانقسام داخل الكتلة العربية غير بسيط ، خصوصا حسب الخطوط التي ذكرناها ، انما عموما اضافت سياسات الدول المنتدبة الكثير الى روح الانفصال . والحقيقة انه لم يكن سهلا بناء جسور بين مختلف المصالح المتصارعة ، وعلى كل مؤرخ للامبريالية في الشرق الاوسط في تلك الفترة ان يجعل الطبيعة الخصبة على نحو خاص لتربة سياسة التفرقة ماثلة في الذهن ، وعليه احيانا ان ينحو باللوم على السكان المحليين وزعمائهم أكثر مما ينحو باللوم على الدول المنتدبة .

كان الذي أعاق التقدم هو الهيكل المتخلف للمجتمع وغيبة روح المبادرة والتقدم على الاقل كما في تركيا الجمهورية او كالروح التي أثارت بعد الحرب العالمية الثانية كلا من العالم الغربي وشعوب الشرق الاوسط وزعمائه المحليين . والحقيقة ان فترة ما بين الحربين تميزت – دعنا من مختلف الوعود والبيانات – بالمحافظة المتزمتة على هذا الهيكل المتخلف الذي لم يختلف في نهاية الفترة عنه في بدايتها .

ان الكلمات المتبادلة في هذا المجال في ١٩٢٨ في لجنة الانتداب التابعة لعصبة الامم تعتبر نموذجا جيدا (١) . فقد سأل لورد « لوغارد » ما اذا كان لآخر الاصلاحات في تركيا رد فعل في العراق، فأجاب «بوردييون» بالنفي. وسأل « اورتس » ما اذا كانت الروح الجديدة والاتجاهات المعادية للكهنوتية السائدة في تركيا قد انتشرت في العراق ، فأجاب « بوردييون » على هذا بالنفي ايضا .

ان الهيكل المهني الصلب في جميع البلدان المذكورة والبنيان الديني والاقوامي للسكان في بعضها كانا من بين اخطر الخوانق على طريق التنمية الاقتصادية ، بالاضافة الى السياسة الاقتصادية ، التي سنناقشها فيما يلي .

– ب –

كانت درجة الانقسام (الطائفي) للسكان السوريين واللبنانيين من بين

---

(١) عصبة الامم ، هيئة الانتدابات الدائمة ، الجلسة ١٤ ، تشرين اول وثاني ١٩٢٨ ، ص ١٧٢ .

اكبر الانقسامات في المنطقة . ففي المحل الاول ، كان هناك الانقسام الحاد للسكان بين مختلف المقاطعات ، التي شكل منها الانتداب وحدات ادارية وسياسية منفصلة (تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي في الحكم المحلي ، رغم النفوذ الحاسم للدول المنتدبة على مثل تلك الحكومات المحلية ايضا) . وطبقا لبيانات عصبة الامم ، المبنية جزئيا على الاحصاء وجزئيا على تقديرات مستخرجة من تسجيلات التغيرات في الحالة الشخصية كان توزيع السكان حسب المناطق كما يلي :

جدول (٣٢)

توزيع السكان في منطقة الانتداب الفرنسي ، ١٩٢١ – ١٩٣٨

	١٩٢١-٢٣	١٩٣٢	١٩٣٨
سوريا	٩٨٦,٠٠٠	١,٥٦٢,٠٠٠	٢,٠٤٤,٠٠٠
لبنان	٧١٠,٠٠٠	٨٣٦,٠٠٠	٨٥٠,٠٠٠
اللاذقية (الدولة العلوية)	٢٦١,٠٠٠	٣٤٠,٠٠٠	٣٧٢,٠٠٠
سنجق الاسكندرية	٢١٢,٠٠٠	١٨٦,٠٠٠	٢٢٨,٠٠٠
جبل الدروز	٥٠,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	٧١,٠٠٠
البدو	٢٥٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠
المجموع	٢,٤٦٩,٠٠٠	٣,١٨٨,٠٠٠	٣,٧٦٥,٠٠٠

نتيجة لهذا التوزيع ، كانت كثافة سكان لبنان ٨٠ – ٩٠ شخصا للكيلومتر المربع ، بينما في سوريا كانت حوالي ١٠ فقط . وكان حوالي ثلث سكان سوريا ولبنان في ذلك الوقت يعيشون في المدن ، بينما كانت نسبة سكان الحضر في الدولة العلوية وفي جبل الدروز تافهة .

كان توزيع السكان بين المقاطعات ذا مغزى خاص في ظل الظروف الخاصة للبلاد . ويجب عدم النظر اليه كالنظر الى التوزيع الاقليمي العادي الواقع في كل مكان . كانت حكومة الانتداب الفرنسي تشجعه بوسائل ادارية وسياسية ، مبررة ذلك بأنه يتمشى الى حد بعيد مع الانقسام الديني او القبلي .

بالاضافة الى ذلك ، تميزت منطقة الانتداب الفرنسي بشدة الانقسام الديني ، خصوصا في لبنان الذي كان حوالي نصف سكانه مسيحيين . وبين المسلمين كانت توجد على الاقل ٥ طوائف مختلفة . وبين المسيحيين ١٠ ، وبالاضافة الى هؤلاء كان ثمة يهود ويزيدون وغيرهم .

فسرت الحكومة الفرنسية مطلب الحد الاقصى للاستقلال الذاتي الذي تضمنه صك انتداب ٢٤ حزيران ١٩٢٢ بتشجيع وجود عدد كبير من الوحدات السياسية الادارية . ومن وقت لآخر كانت الدوائر الاقتصادية المحلية ، خصوصا في المقاطعة السورية ، تشكو الى لجنة الانتداب التابعة للامم المتحدة من ان التقسيم يسبب نفقات ادارية وغير ادارية مبالغ فيها .

فرض البنيان الديني ان يكون المطالبون بقدر كبير من الوحدة هم المسلمون ، الذين كانوا يشكلون في ظل اطار متجانس أغلبية وان يكسبوا نفوذا حاسما ، بينما كان المسيحيون يؤيدون الاستقلال الذاتي الاقليمي . وعندما تكون مؤقتا اتحاد فيدرالي للحكومة المحلية (دمشق وحلب اتحدا في اول كانون الثاني ١٩٢٥ ، وجبل الدروز والدولة العلوية) ، بقي لبنان خارج الاتحاد . وفسر المندوب الفرنسي لدى عصبة الامم ذلك بان لبنان قد شكل دائما على اساس الامر الواقع منطقة مستقلة متميزة عن بقية اجزاء الامبراطورية العثمانية ، ومنذ ١٨٦١ على اساس قانوني ايضا ، طبقا لـ « ميثاق حكم لبنان » الصادر في ١٩ حزيران ١٨٦١، والذي عدل واضيف بمقتضى « البيان الدستوري » الصادر في ٦ أيلول ١٨٦٤ . فالوثيقتان الموقعتان من تركيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا قد منحتا لبنان استقلالا ذاتيا واسعا في ظل حاكم مسيحي يعينه السلطان .

ـ جـ ـ

طبقا لاحصاء السكان في العراق في ١٩٣٣ (الذي جرى في القرى بالاسلوب البدائي باحصاء عدد البيوت وضربه في عدد جزافي من الاشخاص) كان الهيكل المهني ـ الاسكاني للسكان كما يلي : ٧٠٠٠٠٠ ريفيون، مدينيون ٥٠٠٠٠٠ ، رحل وشبه رحل ١٨٠٠٠٠٠ ، اي ثلاثة ملايين نسمة .

ورغم الجهود غير القليلة ، والناجحة الى درجة معينة ، من جانب الحكومة في العشرينات لتنشيط توطين البدو الرحل في العراق عن طريق تحسين المواصلات وتجهيزات الري وظروف المعيشة ظلت نسبتهم الى

اجمالي السكان مرتفعة جدا . ومع ذلك فقد ضعفت الروابط القبلية تدريجيا مع تغلغل سلطة الحكومة الى المناطق النائية .

كان الانقسام الديني والقومي في ذلك البلد حسب احصاء ١٩١٩ كما يلي :

جدول (٣٣)

التوزيع الديني والقومي لسكان العراق في ١٩١٩ (١)

التوزيع الديني		التوزيع الاقوامي	
شيعة	١,٤٩٤,٠١٥	عرب	٢,٢٠٦,٤٧٤
سنة بما فيهم الاكراد	١,١٤٦,٦٨٥	اكراد	٤٩٩,٣٣٦
يهود	٨٧,٤٨٨	فرس	٧٩,٩٠٨
مسيحيون	٧٨,٧٩٢	اتراك	٦٠,٤٩٣
غيرهم	٤٣,٣٠٢	هنود	٣,٠٦١
إجمالي	٢,٨٤٩,٢٨٢	إجمالي	٢,٨٤٩,٢٨٢

(١) المصدر : احصاءات عصبة الامم ، ايار ١٩٢٨ .

كان الانقسام الديني القومي بين الاسباب الحاسمة للافتقار الى الاستقرار السياسي في العراق . فقد استمر التوتر طوال تلك الفترة خصوصا نظرا لتطلع الاكراد للاستقلال الذاتي . ولم تكن مشكلة الآشوريين أقل تعقيدا ، رغم قلة عددهم (أقل من ٤٠ الف) . وخلافا للبلدان العربية الاخرى ، كان الشيعة يشكلون أغلبية بين مسلمي العراق حتى اذا اخذنا بالاعتبار ان الاكراد (الذين ليسوا عربا) سنة .

ـ د ـ

في شرق الاردن لم يجر اي احصاء للسكان في الفترة المذكورة . وتحدد التقديرات الرسمية عدد السكان في بداية العشرينات بـ ٢٠٠,٠٠٠ وفي ١٩٢٦ بـ ٣٠٠,٠٠٠ ، ونفس الرقم مرة اخرى في ١٩٣٨ . وفي الثلاثينات كان معدل الزيادة الطبيعية ميالا الى الارتفاع ، من ١,٢ للالف في ١٩٣٤ الى

٢٧ر٦ للالف في ١٩٣٩ ، أساسا بسبب الانخفاض في معدل الوفيات ، الى ١٧ر٦ للالف في ١٩٣٩ ، والمعدل المرتفع للمواليد البالغ ٤٥ للالف . ان اجمالي عدد السكان لعامي ١٩٢٦ و١٩٣٨ المذكور آنفا ، هو بالطبع تقدير اولي . ان هذا ، بالاضافة الى الحركية الكبيرة التي يتميز بها الرحل ، هو سبب تطابق الارقام في هاتين السنتين رغم الزيادة الطبيعية الكبيرة. كانت الكثافة العامة للسكان ٣ر٤ اشخاص للكيلومتر المربع ، وبالنسبة للمساحة المزروعة (٦٠٠ كيلومتر مربع) كانت ٦٧ شخصا للكيلومتر المربع . وقدر عدد السكان المستقرين (في المدينة والقرية) بنسبة ٥٥ ٪ والرحل بنسبة ١٣ ٪ وشبه الرحل بنسبة ٣٢ ٪ (في ١٩٣٤) .

ـ هـ ـ

احدى نتائج هذا التركيب السكاني (الديموغرافي) في البلدان الواقعة تحت الانتداب هي الافتقار الى الاستقرار السياسي . وبينما كان معظم ما قضت به معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ ، فيما يتعلق بتركيا ، قد تم التخلي عنه ثم واستبدل بالتالي بمعاهدة لوزان ، ولكن ما قضت به فيما يتعلق بفصل المقاطعات غير التركية من جسم الامبراطورية السابقة قد نفذته الدول الغربية في حينه بموافقة عصبة الامم . ومنحت معظم هذه الاقاليم صفة البلدان تحت الانتداب ، الخاضعة مؤقتا لحكم البلدان المنتدبة .

في البلدان الواقعة تحت الانتداب ، او شبه الواقعة تحت الانتداب كالعراق ، حاولت الدول المنتدبة ان تقيم حكومات محلية بل وبرلمانات . فطبقا لدستور ١٩٢٤ (كما عدل في ١٩٢٥) كانت العراق « دولة حرة مستقلة ذات سيادة » . ورغم ان مجلس الاعيان كان يعينه الملك ، فان مجلس النواب كان يختار في انتخابات عامة حيث منح حق التصويت للذكور فقط . ولكن في ظل البنيان الاجتماعي القائم وفي ظل ظروف الانتداب، ظل تنفيذ دستور ليبرالي أمرا وهميا . وقد انعكس عدم الاستقرار السياسي في العراق في التمردات المستمرة والتغيرات الكثيرة للحكومة (١) . وهكذا ففي السنوات ١٩٢١ ــ ١٩٣٣ تشكلت في البلاد ١٥ حكومة ، وفي

(١) سير هـ. دوبس ، هيئة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم ، الجلسة رقم ١٠ ، ص ٤٥ .

الفترة القصيرة ١٩٣٣ ــ ١٩٣٦ شكلت ٢١ حكومة (١) . وفشل اعلان الاستقلال الكامل للعراق وقبولها في عصبة الامم في ١٩٣٢ في ان يدعم استقرار نظام الحكم .

وفي سوريا اعلن استقلال شكلي تحت اشراف الدولة المنتدبة (فرنسا) بمقتضى معاهدة سيفر . قسمت سوريا الى ٣ مقاطعات متمتعة بالاستقلال الذاتي ، جنبا الى جنب مع لبنان الذي واصل استقلاله الذاتي التقليدي ، في اطار الانتداب أيضا (٢) .

في ١٩٢٦ أعلنت جمهورية في لبنان مع وصول اول مندوب سام مدني (بعد اخماد ثورة العام ١٩٢٥) . ولكن فشلت محاولة اقامة حكومات مستقلة في سوريا ولبنان خلال الثلاثينات نظرا لاستمرار الصراع بين السكان المحليين والفرنسيين ، رغم التوقيع بالاحرف الاولى على الاتفاق بين سوريا ولبنان وفرنسا في ١٩٣٦ لمنح الاستقلال للبلاد خلال ثلاث سنوات (★) .

لم يبق شرق الاردن بمنجى عن التقلبات المصيرية بعد نهاية الحرب العالمية الاولى . فبعد ٤٠٠ سنة من الحكم التركي فتح الانجليز البلاد في ١٩١٧ . وفي اثناء السنوات الاربع التالية بقيت بدون حكم فعلي تقريبا ، رغم انه في ١٩٢٠ قام فيصل ، ملك سوريا ، بدور الحاكم الاسمي . وبابعاد فيصل من سوريا على ايدي الفرنسيين في تموز من تلك السنة ، قام فراغ مرة اخرى في شرق الاردن . اقيمت ثلاث حكومات في عجلون والبلقاء والكرك ، رفضت الاندماج . وعين البريطانيون عبدالله ، ابن حسين ، اميرا على شرق الاردن في آذار ١٩٢١ ، في اطار الانتداب المشترك على فلسطين وشرق الاردن . وفي ١٩٢٢ فصل شرق الاردن فعليا عن فلسطين رغم ان المندوب السامي لفلسطين عين لشرق الاردن ايضا من خلال ممثله في عمان . حتى الحرب العالمية الثانية بقي الوضع السياسي لشرق الاردن دون تغيير ، فيما عدا ضم اقليم معان (العقبة) اليه في حزيران ١٩٢٥ ، بعد ان تخلى عنه علي ، الذي كان عندئذ حاكما للحجاز ، لصالح أخيه ، عبدالله .
ان الافتقار الى الاستقرار السياسي في البلدان الواقعة تحت الانتداب،

(١) ج. كيرك : « تاريخ موجز للشرق الاوسط » ، ص ١٧٦ .
(٢) هـ. لامنس : « سوريا » ، ١٩٢١ ، ص ٢٦٢ ــ ٢٦٤ .
(★) انه استقلال مثلوم وشكلي من جهة ، كما ان فرنسا نكثت بتوقيعها من جهة ثانية . (المترجم)

والقلاقل الدينية والقبلية والاقوامية والصراع بين المطالبين بالزعامة العربية الاسلامية لعروش مختلفة (كلهم تحت ظروف الاعتماد على الدول المنتدبة) استهلكت معظم طاقة الطبقات الحاكمة ووقتها . وهكذا لم يبق الا قليل من الطاقة والمبادرة للجهود الاقتصادية التي لا يكاد يكون لها تراث سخي .

٢ . السياسة الاقتصادية والحقيقة الواقعة

ـ أ ـ

في فترة ما بين الحربين نما الوعي ، في عديد من بلدان الشرق الاوسط ، بان الاستفادة من عوامل الانتاج القائمة المهملة او المستغلة جزئيا في كل من طاقة العمل والموارد الطبيعية سيسهل توسيع الاستثمارات ويجعل بالتالي الزيادة في الدخل ممكنة . والدخل الزائد سيؤدي ، بدوره ، الى مدخرات اكبر وأرصدة اكبر للاستثمار دون عدوان على الاستهلاك . وقد اكدت عمليات المسح الاقتصادي القليلة التي أجريت في تلك الفترة وجود مثل تلك الموارد ، لكنها اوضحت ان الخوانق الاجتماعية والتقنولوجية قد تدخلت في استغلالها الكفي في الماضي .

في نهاية الحرب العالمية الاولى سادت بطالة غير قليلة مناطق الانتداب البريطاني والفرنسي ، بينما ادى غياب التشريع الاجتماعي التقدمي الى زيادة حالة المتعطلين وعائلاتهم سوءا ، واعاق المستوى التقني المتخلف للعمال وصعوبات الائتمان والافق المحدود للتعاون الاستفادة من عنصر الانتاج المتنامي ، أي العمل . وجاءت أزمة ١٩٢٩ بزيادة جديدة في البطالة ، بلغت طبقا للتقديرات في مناطق الانتداب الفرنسي وحدها ١٥٠ الف رجل اي ١٥ ــ ٢٠ ٪ من اجمالي قوة العمل (هذا غير البطالة المقنعة) . وفوق ذلك كانت نظم الحكم المسؤولة عن السياسات الاقتصادية في المنطقة ، فيما عدا تركيا والى حد ما فارس ، ما زالت بعيدة عن عقلية التنمية .

كانت هذه فترة ميول اكتفاء ذاتي وحماية جمركية في جميع انحاء العالم . زادت حدتها بنشوب الازمة العالمية . وفي نفس الوقت قيدت شروط الانتداب حرية البلدان في حماية تجارتها . وكتبت بحق صحيفة بيروتية : « لا توجد دولة عضو في الجمعية العامة لعصبة الامم في جنيف ، تتمسك في الواقع بالتجارة الحرة . لكن جميع اعضاء هذه الجمعية يطالبون بتطبيق هذا النظام على سوريا ولبنان » .

وقد عبرت أوساط عصبة الامم عن اهتمامها بالشلل الاقتصادي

الذي أصاب البلدان الواقعة تحت الانتداب . وبينما أشارت الى خطوات معينة اتخذتها الدول المنتدبة من قبيل الدعم والقروض المحددة والضمانات للقروض المحلية ، فقد قالت بوضوح ان التنمية المحلية لا يمكن ان تمول من الميزانية العادية . ان دول الانتداب « يجب ان تؤمن رخاء وتحضر السكان المحليين » . وهذا سيتطلب استثمارات غير قليلة دون عائدات فورية . ومن الناحية النظرية كان يمكن توفير الوسائل الضرورية من الدوائر المالية (خصوصا خارج المنطقة) المهتمة بالارباح في المدى الطويل ، او الدخل من الفوائد . ولكن كان يرد هؤلاء عن الاستثمار الافتقار الى الثقة في استقرار نظم الانتداب ، وحكومات الانتداب بالذات . كان المطلوب هو ضمانات دولية مناسبة ، لكن في الوقت الذي وضعت فيه الخطط العملية ، اندلعت الازمة العالمية ووضعت نهاية لهذا الحل .

كان ثمة اختلاف في نظرة كل من الفرنسيين والبريطانيين لحكم الانتداب (كما في سياساتهما الكولونيالية) . وضع الفرنسيون خططا للمدى الطويل ، وحاولوا ان يحققوا لانفسهم استقرارا داخل مناطق الانتداب من أجل سيطرة طويلة بل ومستمرة بمساعدة العناصر المحلية الصديقة . بالاضافة الى ذلك كان التشريع والادارة في البلدان التابعة لفرنسا يصدران عن السلطات الفرنسية المركزية . من الناحية الاخرى ، كان البريطانيون يعملون على اساس المدى القصير طبقا لمنهج من التجربة والخطأ . وكان المنهج البريطاني يدور اساسا حول مبادرة ممثليه ومستشاريه داخل المنطقة (المستعمرة او المنتدبة) طبقا للاحتياجات المتميزة لكل اقليم ، رغم ان حكومة صاحب الجلالة كانت تحتفظ بحق الغاء وتعديل قوانين السلطات المحلية . ولكن نظرا للظروف السياسية السائدة في المنطقة والمفهوم الاقتصادي العام للفترة ، فان النتائج الاقتصادية للسياسات المعينة لم تكد تفترق بين مجالي النفوذ (تشكل فلسطين استثناء نظرا لعوامل كانت لدولة الانتداب عليها سيطرة جزئية فقط) .

ـ ب ـ

في المنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي وجد الاهتمام بالشؤون الاقتصادية تعبيره الرئيسي في انشاء مكتب سمي « ادارة الشؤون الاقتصادية الزراعية » ، كانت مهامه تحسين الاراضي والري ومكافحة الامراض وتوسيع انتشار زراعة الحرير والقطن (١) . ففي سوريا ولبنان

(١) ريمون اوزو : « دول المشرق تحت الانتداب الفرنسي » ، باريس ، ١٩٣١ ، ص ٦٧ .

كانت قد أرسيت أسس هامة للتنمية الزراعية والصناعية اثناء الغزو المصري وادارة ابراهيم باشا في ثلاثينات القرن التاسع عشر، حيث توسعت المساحة المزروعة وتحسنت شروط الائتمان وادخلت تحسينات زراعية ، بينما انشئت صناعات عديدة ، خصوصا في ميدان زيت الزيتون والمنسوجات والحرير . وبعد الحرب كان العديد من تلك المشروعات تحتاج الى تعمير وكانت مشروعات اخرى تحتاج الى توسيع وتنمية .

ان مختلف خطط التنمية منذ أيام « غورو » ، المندوب السامي الاول ، حتى ايام « دي مارتل » لم تتخط المرحلة النظرية لاسباب مختلفة، كالهجرة من البلاد وترك الاراضي ونقص الرأسمال والاضطرابات السياسية . وارتفعت المطالبة بنظرة اكثر دينامية مع وصول دي مارتل في نهاية ١٩٣٣ . واتجه التركيز على تنمية الطرق والسكك الحديدية والموانىء والري في نطاق خطة السنوات الست للتنمية . كذلك قدمت الدوائر المحلية ايضا مطالبات بالاكتفاء الذاتي نظرا للاتجاهات المماثلة في الاجزاء الاخرى من العالم . وتجدر ملاحظة ان هذه المطالب جرى التعبير عنها ايضا في اجزاء أخرى من الشرق الاوسط ، جزئيا كرد فعل للازمة العالمية وجزئيا كتعبير عن الرغبة في الاستقلال الاقتصادي ، التي كانت مفهومة أساسا على أسس تجارية .

كان هناك اختلاف واضح بين الواقعة الاقتصادية للعشرينات وبداية الثلاثينات وبين الفترة التالية . فالوضع السياسي الداخلي المتوتر والاضطرابات المستمرة حتى ١٩٢٥ قد غرست شعورا بالعجز وعدم الامن، ردع كلا من المستثمرين المحليين والفرنسيين ، الذين ظلوا فيما بعد يطلبون ضمانات ومعونة حكومية حتى للمشروعات القائمة . في ايلول ١٩٣٠ نشر مرسوم (رقم ٣٢٦٧) يقدم معونة عاجلة للصناعة ، وخفضت الرسوم الجمركية على المواد الخام والوقود والمعدات . لكن في الحقيقة لم يتحقق شيء كثير وكان لا بد من ممارسة مزيد من الضغط على حكومة الانتداب من جانب الاوساط المحلية لوضع اجراءات لتشجيع الزراعة ولحماية الصناعة . فأعلنت في سوريا ولبنان مقاطعة متأخرة ضد شركة الكهرباء الفرنسية في ١٩٣١ . وكان السبب الرسمي معارضة الاسعار المرتفعة للخدمة . والحقيقة ان المقاطعة والاضرابات العديدة التي كانت تعقبها اغلاقات تعجيزية ، كانت موجهة ضد الحكومة التي كانت، في نظر الاوساط المحلية ، تحمي الشركات الاجنبية تحت عباءة انظمة الانتداب .

أثرت الازمة العالمية بالذات على القطاعات التي كانت أوثق صلة

بالتسويق والتجارة الداخلية والخارجية على السواء . وبالتالي فان الضربة الرئيسية أصابت لبنان ، الذي كانت له درجة من النشاط الاقتصادي والتجاري أعلى من بقية منطقة الانتداب . ففي الفترة ١٩٣١ – ١٩٣٣ أعلنت ١١٨ حالة افلاس رسمية لمختلف الاعمال المحلية . وادعت السلطات الفرنسية انه في سوريا منعت أسوأ تأثيرات الازمة بفضل كونها بلد فلاحين يعيشون على أنتاجهم الخاص ، ولكن حتى هنا عانى قطاع اقتصاد السوق من الحالة الاقتصادية وعانت المدن. لكن الامور تغيرت الى الاسوأ فيما بعد، وأصيب انتاج الحرير اصابة قاسية بالازمة حتى كاد يواجه الدمار التام في ١٩٣٥ .

لم يقع الانتعاش الاقتصادي الا في ١٩٣٧ – ١٩٣٨ . فتحسنت ظروف الزراعة وتمتعت ميزانية الحكومة بقدر أكبر من الاستقرار بفضل الدخل المنتظم من الضرائب . وتطورت الصناعة وأخذت الاسعار تميل الى الارتفاع بعد الدرك الذي وصلت اليه أثناء الازمة. وبين ١٩٣٧ و١٩٣٨ قدر ان الارباح قد ارتفعت بمعدل متوسط قدره ٥٠ ٪ . كذلك اظهرت الصادرات ميلا صعوديا ، لكن بينما ارتفعت بنسبة ٣٣ ٪ من حيث الحجم ، نجد انها ارتفعت من حيث القيمة بنسبة ١٤ ٪ فقط اساسا بسبب الزيادة في الصادرات الثقيلة الوزن والنقص في الصادرات الخفيفة الوزن ، وان تكن معوضة . ورغم تزايد الصادرات ، نما العجز التجاري نظرا للزيادة الاكبر في الواردات . فالعجز في ١٩٣٦ كان ٢٣٩ مليون فرنك، فأصبح ٥٤٣ مليون فرنك في ١٩٣٧ ، ثم ارتفع الى ٨١٥ مليون فرنك في ١٩٣٩ . وتدهور مرة أخرى في ١٩٣٩ الوضع العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . اغلقت المدارس وتكاثر عدد السجون ، ونمت اللامبالاة السياسية وازدادت المحاباة . في ١٩٣٨ قدر عدد المتسولين في بيروت بـ ١٠ آلاف ، جاء معظمهم من قرى سوريا ولبنان . كان من الضروري انفاق مبالغ كبيرة لاعادتهم الى أماكنهم الاصلية . لقد دخلت البلدان الواقعة تحت الانتداب الفرنسي الى فترة الحرب العالمية الثانية باقتصاد معوق واضعف حالا .

– ج –

كانت شؤون العراق بالمثل تدار بمقتضى الانتداب الذي صدق عليه رسميا في ٢٧ ايلول ١٩٢٤ كما بمقتضى الاتفاق الودي بين بريطانيا وملك العراق ، الموقع في بغداد في ١٠ تشرين الاول ١٩٢٢ . ومن وقت لآخر

كان العراق يتلقى وعدا بالاستقلال الكامل وعضوية عصبة الامم . وقد نفذ هذا الوعد في عام ١٩٣٢ . في نفس الوقت ألغيت نهائيا الامتيازات الاجنبية بعد ان كانت قد قلصت بشدة بنص الانتداب . حتى مثل هذا الاستقلال السياسي المحدود دفع الحكومة المحلية ، بالاشتراك مع المشرفين البريطانيين ، الى معالجة مختلف مشروعات التنمية وخططها التي كان يمكن ان تقلب الى حد غير قليل تاريخ العراق في العقود القليلة الاخيرة لو انها توبعت متابعة سليمة . حدد اتفاق مالي بين بريطانيا والعراق في ٢٥ آذار ١٩٢٤ ، مفسرا معاهدة ١٩٢٢ ، الشروط التي انتقلت بمقتضاها نشاطات اقتصادية معينة الى أيدي الحكومة العراقية . وطبقا لهذا الاتفاق تعهد العراق كذلك بأن يفي التزاماته المتعلقة بالدين العثماني (١) . وكانت أشياء قيّمة وثمينة قد ورثت عن فترة الحرب : ادارة مدنية ، وظروف أمنية مرضية وشبكة هاتف وبرق وسكك حديدية وطرق وميناء البصرة . هذا البنيان التحتي للاقتصاد كان ذا مغزى كبير في بلد يقف على عتبة التنمية .

كانت الخطط الاقتصادية تشمل الاسكان والتشريع العمالي وتوطين القبائل وتصفية المستنقعات ومقاومة الامراض ومساعدة الزراعة واستغلال المواد الخام والاعداد لانشاء بنوك زراعية ووطنية ورهونية ، وتشجيع الانتاج والصادرات والمدخرات والمواصلات وسيطرة الحكومة على القطاعات الاساسية . كان هذا بالطبع برنامجا اوسع وأقل تحديدا لبلد ما زال يفتقر الى الموارد الكافية والافراد المؤهلين ، ومتخلف في هيكله المؤسساتي . حاولت دولة الانتداب بالاشتراك مع الحكومة المحلية من وقت لآخر ان تعيد صياغة تلك الخطط في صيغة عملية اكثر وأفضل تحديدا فيما يتعلق بالأفق وزمن التنفيذ . حتى بداية الثلاثينات ، لم تذهب الامور الى أبعد من الدراسات والتوصيات من لجان عديدة زارت البلاد ، مثل لجنة

(١) طبقا للمبدأ الذي صاغته معاهدة لوزان (انظر الفصول الخاصة بتركيا الجمهورية) كان على الدول التي خلفت الدولة العثمانية ، بالاضافة الى تركيا ، ان تتحمل حصتها في الدين العثماني . وحددت حصة العراق في البداية بـ ٧ ملايين جنيه تركي ذهب ، و ٢ر٥ مليون جنيه تركي آخر كفوائد ونفقات . وبفضل الاتفاقات التي قدمت أسسا بديلة (غير الذهب) لحساب الدين ، خفضت حصة العراق الى ١ر٦ مليون جنيه استرليني ، وفي ١٩٢٧ حل العراق من مبلغ ١ر٢٢٨ر٠٠٠ جنيه استرليني من السندات العثمانية ودفع الباقي ، البالغ قدره ٣٨٣ر٠٠٠ جنيه استرليني ، على ٧ أقساط سنوية متساوية ، حتى السنة المالية ١٩٣٣ – ١٩٣٤ .

« هيلتون – يونغ » المالية (١٩٣٠) التي واصلت عمل لجنة سابقة (١٩٢٥) كان « هيلتون يونغ » و « هـ . فرنون » اعضاء فيها ايضا . او لجنة « مونرو » عن شؤون التعليم والتدريب ، او لجنة سير « أ. دووسون » .

تناول تقرير « هيلتون – يونغ » تأثير الكساد العالمي على بلدان الانتاج الاولي عموما ، وخصوصا العراق ، التي كانت قد أصبحت أساسا كمنتج ومصدر للحبوب ، خصوصا القمح والشعير . كانت الاسعار تنهار بسرعة بسبب الطلب المنخفض اثناء الازمة السائدة والبطالة العالمية واغراق الاسواق بالانتاج الزراعي (١) . الى هذه الصعوبات العامة أضيفت العثرات المحلية ، مثل كارثة الجراد المتكررة ونقص المياه في فصول الجفاف . في نهاية العشرينات تحسنت المساحة المزروعة والانتاج الزراعي تحسنا غير قليل بالاستثمارات في المواصلات وبزيادة عدد المضخات (١ر٠٥٧ مضخة جديدة في السنوات الثلاث السابقة على ١٩٣٠) . ولكن القطاع الزراعي، الذي عانى اثناء الكساد بالنسبة للانتاج والاسعار على السواء ، لم يكن قادرا على دفع الاعباء المرتفعة للاستثمار في فترة الرخاء النسبي .

في الاندفاع وراء المكاسب السريعة تعرضت الارض ايضا للاستغلال الفائق اثناء فترة الرخاء ، ولم يعط اهتمام كاف للمحافظة على خصوبتها بترك جزء منها بورا ، وبأعمال الصرف او بالتخصيب . كما تدهور سوق التمر ، أحد سلع التصدير الرئيسية .

نتيجة للازمة ، ترك المنتجون جزءا من أراضيهم بل وجزءا من محاصيلهم في الحقل . وبينما داعبتهم أوهام خائبة بارتفاع في الاسعار بعد الكساد ، كفوا عن بيع انتاجهم وبذلك لم يفعلوا شيئا سوى زيادة خسائرهم في المخزون ، حيث استمر الكساد . والمؤكد ان من لحقهم أكبر الضرر من شروط التصدير المعاكسة هم المنتجون الكبار والتجار الاوروبيين ، بينما كانت جماهير الفلاحين عموما تعيش في حالة من اقتصاد القوت ، لكنهم ايضا تضرروا من الازمة في السوق المحلية ، التي استوعبت مع ذلك جزءا معينا من الانتاج . كما عانوا من المحاصيل المتدهورة ومن النفقات التي اصبحت لا تطاق في ظل الظروف المعكوسة .

(١) يعزو التقرير الوضع المتدهور الى واقعة ان الاتحاد السوفياتي ، الذي لعب في السنوات التالية للحرب العالمية الاولى دورا بسيطا في السوق العالمية للحبوب ، عاد الى الظهور فجأة وقدم لا الفائض الجاري فقط بل مخزوناته المتراكمة ايضا .

سار الكساد في الزراعة يدا بيد مع كساد عام في التجارة والتشييد وفي كل ميدان من ميادين المبادرة الاقتصادية التي كبحتها القوة الشرائية المحدودة . أفلست أعمال اقتصادية وتجارية كثيرة . وتأثر ايراد الحكومة بالضرورة ، مضعفا فرصة انعاش النشاط الاقتصادي بمبادرة الدولة . ولم تكن السياسة الاقتصادية عموما (لا في العراق فحسب) قد تعلمت درس الازمة ، وحملتها موجة التبطل (او اللافعل) والأمل القاصر الضائع .

تضمنت تقارير مختلف المستشارين توقعات متفائلة وان تكن متحفظة عن تطورات المستقبل . توقعوا عودة الى الحالة العادية من النشاط الاقتصادي ، لكن دون تحديد الزمن المطلوب وعلى اساس ان الاسعار لن تعود الى مستواها قبل الازمة . ومن الناحية الاخرى ، اقترحوا ان تستخلص النتائج من الازمة لمنع مثل هذا الحدث في المستقبل جزئيا على الاقل . وكانت احدى الوسائل الى هذا الهدف هي ، في رأيهم ، زيادة التنويع في الناتج الزراعي (بالتركيز على المحاصيل الصناعية) وفي الانتاج الوطني العام لمنع التقلبات الشديدة التي تصيب فرعا بؤريا من الاقتصاد . وتضمنت اقتراحات أخرى أساليب انتاج احدث وأكفأ وأرخص ، وتنظيما أفضل للمواصلات والتسويق في سبيل تخفيض العجز في الميزان التجاري، وفي سبيل أغراض أخرى .

كان واضحا ان العجز يتم موازنته بالصادرات غير المنظورة وبتدفق متجدد للرأسمال الى البلاد (الذي لم يكن قليلا أثناء الحرب والاحتلال البريطاني ، لكنه توقف عندئذ) . لكن في غيبة البيانات الموثوقة ، كانت جميع الاستخلاصات لا تكاد تزيد عن أعمال الحدس والتخمين التي لا تكفي لتحديد الموارد المتاحة للاقتصاد وتخطيط تخصيصها .

واجه من كانوا مسؤولين عن سياسة العراق الاقتصادية نفس الصعوبات ، التي كانت ، وما زالت ، تميز البلدان الاخرى في الشرق الاوسط ، اي النقص الخطير في البيانات الاحصائية الموثوقة في كل مجال تقريبا : السكان ، الانتاج القومي ، ميزان المدفوعات ، الاستهلاك والمدخرات .

في ١٩٣١ ، وضعت خطة سنوات خمس ، تتكون من ثلاثة اجزاء :
١) ابنية عامة : مستشفيات ، مدارس ، مكاتب بريد ، محاكم ، سجون،

ابنية شرطة ، الخ .. ٢) طرق ، قناطر ، معدات وخطوط هاتف . ٣) خطط للري . كان الدخل المقدر ٢٧٠ لاخ (كان اللاخ حتى تلك السنة، الى جانب الربية كوحدة اساسية ، هو أكبر وحدة نقدية رسمية تعادل ١٠٠ الف ربية، او ٧٤٤٨ جنيه استرليني) اي بما يزيد قليلا عن ٢ مليون جنيه استرليني .

واتجهت ثلاث خطط أخرى كلفتها ٨٠٠٠٠ جنيه استرليني للتنمية الصناعية اساسا . وفي ١٩٣٥ أعدت خطة « اسكان شعبي » لبناء ٨٠ الف منزل .

وقدمت خطتان أخريان للتنمية ، واحدة لثلاث سنوات في ١٩٣٦ وواحدة في ١٩٣٨ . وقصد بالاولى اساسا لانشاء اعمال ري وطرق وابنية عامة وصناعية وتقديم قروض ومعونات دعم للمشروعات القائمة والمستقبلة، وكانت ميزانيتها ٤ مليون جنيه استرليني . واتجهت الاخرى وقيمتها ٨ مليون جنيه استرليني الى تقديم قروض بلدية وتمويل بنوك جديدة وسكك حديدية وري ومواصلات ومعدات عسكرية وابنية وكذلك استثمارات صناعية . وكان مقررا ان يقوم عائد البترول بدور الممول الرئيسي لهاتين الخطتين .

يعود أصل تلك الخطط الى المطالبات بتنويع أكبر في كل من التنمية الزراعية والصناعية ، حيث أشار كثيرون الى فشل مصر في الماضي بسبب اعتمادها الكلي على القطن .

كذلك بذلت المحاولات لرفع المستوى المهني والتقني للعمال ، بارسال متدربين في الزراعة والصناعة الى الخارج وبانشاء مدارس زراعية وتقنية واستقدام خبراء اجانب في تلك الميادين . تحسن المستوى التعليمي العام تدريجيا ، لكن حتى في نهاية الثلاثينات لم يزد عدد التلاميذ عن ١٠ — ١٥ ٪ من الأطفال الذين في سن التعليم . وفي الصفحة التالية بعض الارقام عن عدد التلاميذ في السنوات ١٩٣٦ — ١٩٣٨ .

وكان بضع مئات من الطلبة غير هؤلاء يذهبون الى مدارس خاصة او يتعلمون في الخارج . ومن ناحية أخرى ، الكثيرون ممن يضمهم الجدول السابق يذهبون الى مدارس من مستوى بالغ التأخر ، حيث تقتصر دروسهم على مبادىء الدين والتفسير .

في مناقشتنا لمختلف القطاعات الاقتصادية ، سنرى الى اي مدى

جــدول (٣٤)

شبكة المدارس في العراق في ١٩٣٦ ــ ١٩٣٨

	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
مدارس ابتدائية	٧٤,٠٠٠	٨٨,٠٠٠	٩٣,٠٠٠
« اعدادية	٦,٥٠٠	٩,٥٠٠	١١,٥٠٠
« ثانوية	١,٢٥٠	١,٤٥٠	٢,٧٥٠
اجمالي	٨١,٧٥٠	٩٨,٩٥٠	١٠٧,٢٥٠

سار تنفيذ مختلف الخطط وكيف تأثر تطور القطاعات موضع البحث . ان التلخيص الرسمي يظهر ان اجمالي استثمارات الحكومة في السنوات ١٩٢٧ ــ ١٩٣٩ بلغ ٩ مليون دينار (= ٩ مليون جنيه استرليني) تقريبا، لكن لا توجد معلومات متاحة عن حجم الاستثمارات الخاصة في تلك الفترة.

ــ د ــ

من الصعب ان نتحدث عن سياسة اقتصادية في أمارة شرقي الاردن في ذلك الوقت . ولم يكن صدفة ان مراقبا حذرا مثل « رابارد » وصف شرقي الاردن بأنه دولة طفيلية تعيش على العون الدائم من بريطانيا والادارة المدنية لفلسطين . كان الدعم المالي البريطاني في المحل الاول موجها الى اعالة الفيلق العربي وتنفيذ الاشغال العامة . وبينما كانت هذه الاشغال تساعد على توسيع النشاط الاقتصادي للبلاد ، فان هدفها المركزي كان الدفاع العسكري ، كما كان حال القطاع الشرق اردني من طريق حيفا ــ بغداد . ولم يكن أكثر من عشر انفاق الميزانية يوجه الى نشاطات بناءة في الزراعة والتعليم والصحة ، ويبتلع الدفاع والادارة البقية . ولم تبذل مطلقا اي محاولة للتصنيع او لتحديث الزراعة وتكثيفها ، بينما كانت تزرع ٥ ٪ فقط من اجمالي مساحة البلاد . كذلك فشل تطور الشبكة التعليمية في أن يقدم أي وعد بتغيير واضح في المستوى التعليمي والتقني . وظل عدد المدارس (بما فيها المدارس الخاصة) ثابتا على نحو او آخر عند ٢٠٠ بين ١٩٢٧ ــ ١٩٣٩ ، بينما زاد عدد التلاميذ من حوالي ٩,٠٠٠ الى ما يقرب من ١٤,٠٠٠ (أي ، ١٠ ــ ١٥ ٪ من الاطفال في سن المدرسة) .

كان شرقي الاردن في فترة ما بين الحربين يشكل كيانا سياسيا مصطنعا ، يفتقر الى عمود فقري اقتصادي صلب ، وفيما عدا اقتصاد البدو الرحل والفلاحين القائم على الاكتفاء الذاتي ، كانت سلطات الانتداب تعيل نواة جميع النشاطات الاقتصادية الاخرى عن طريق ميزانية الحكومة وميزان المدفوعات . وكانت مبادرة تلك السلطات بالنسبة للتنمية لا تكاد تحس ، خصوصا وان البلاد كانت تفتقر الى اي حافز محلي . فالحكام المحليون كانوا يستثمرون طاقاتهم في المؤامرات السياسية والقبلية ، ولم تكن سوى شرارات قليلة من المبادرة الاقتصادية في الزراعة والصناعة (ستناقش في الفصول التالية) هي التي انبأت بمجيء أشياء أفضل بشرط ان تكتشف موارد جديدة للرأسمال والتنظيم الاقتصادي .

٣ . العملة والمالية العامة

ــ أ ــ

عند مناقشة فرص العراق في الحصول على قروض اجنبية اعتبر « هيلتون ــ يونغ » من الشروط الضرورية : أ) الاستقرار السياسي ، ب) الاستقرار المالي ، ج) استقرار العملة (١) . واضح ان هذه شروط مثالية تستطيع بلدان قليلة ، خصوصا البلدان التي تحتاج الى قروض واسعة ، ان تتباهى بها . من الناحية الاخرى كان واضحا ان الاستقرار في المجالات المذكورة آنفا مرغوب فيه لا لكسب الثقة لتأمين القروض الدولية فحسب ، انما ايضا للنمو غير المضطرب للانتاج وللتحقيق السريع لخطط التنمية لرفع مستوى الدخل القومي ايضا . ولما كنا قد استعرضنا الهيكل السياسي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الاولى ، لذا سنرى الآن كيف جرت شؤون العملة والجهاز المالي للشرق الاوسط في الفترة موضع الدراسة .

كانت العملات القانونية لبلدان الشرق الاوسط تنتمي جزئيا الى نظم حكم ما قبل الحرب وجزئيا الى نظم الحكم الجديدة التي انشئت بعدها . وحتى قبل الحرب كانت عملات بلدان اوروبية مختلفة متداولة بالاضافة الى الجنيه التركي .

بدخول الحلفاء سوريا ولبنان اعلن الجنيه المصري وسيلة دفع

(١) هيلتون ــ يونغ : «تقرير حول الظروف الاقتصادية والسياسية وسياسة القروض»، بغداد ، ١٩٠ ، القسم ٢ ، ص ٣ .

قانونية في اول تشرين الثاني ١٩١٨ ، بينما اصبح الجنيه التركي الورقي معدوم القيمة (١) .

على أي حال ، بعد ١٩ تشرين الثاني ، عندما اكتسب الفرنسيون حكما فعالا على المنطقة موضع الدراسة تقرر (في نيسان ١٩٢٠) اصدار عملة محلية مبنية على الفرنك الفرنسي . وقام بنك سوريا ولبنان الكبير (ضيف اسم لبنان فقط في ١٩٢٤) ، الذي خلف البنك العثماني وفروعه المختلفة في الاراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي ، بدور البنك المركزي (وان ليس بالمعنى الكامل للكلمة) . وكان قسم الاصدار فيه مسؤولا عن طبع الليرة السورية واللبنانية . والواقع ان هذا البنك ، وفي السنوات التي تلت ذلك ايضا ، كان يشكل مكتبا فرعيا للبنك العثماني ، كما ان ادارته المصرفية قد مدت نشاطها تدريجيا لتشمل القروض والخصم والودائع والاستثمارات . ان السيطرة الفرنسية على البنك المركزي والنظام النقدي بأكمله من خلال مكتب العملة (المماثل في مهماته لهيئات العملة البريطانية) واضحة ايضا من واقعة ان كلا من المعاملات الرسمية والخاصة كانت في الحقيقة تجري بالفرنكات الفرنسية وان معظم البيانات عن تداول العملة كانت تنشر على أساس الفرنكات . كان في التداول ٢٥٨ مليون فرنك (او حوالي ١٢٫٥ مليون جنيه استرليني) في كانون الثاني ١٩٣٤ و ٤٢٣ مليون فرنك (حوالي ٢١ مليون جنيه استرليني) في كانون الاول ١٩٣٦ . وكان ٩٥ ٪ من العملة مغطى بالفرنكات لكن سعرا ثابتا أقر بين العملة المحلية والجنيه الاسترليني . وخدمت الجنيهات المصرية ، التي سحبت من التداول واستبدلت بالليرات المحلية الجديدة ، الادارة الفرنسية كعملة أجنبية في المعاملات الدولية. من الناحية الاخرى استبدلت الجنيهات التركية الورقية بسعر منخفض في السوق المحلية ثم صدرت الى تركيا حيث استبدلت بنسبة أعلى من الارباح وبعملات معدنية ، وكلما كان ممكنا ، اثناء الفترة الانتقالية حتى اقامة الجمهورية التركية .

ان سعر مبادلة الليرة السورية واللبنانية ـ الذي حدد ، في ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٤ ، بـ ٢٠ فرنكا لليرة السورية اللبنانية ، ومتغيرا في السوق الحرة على أساس الدولار بين ٥٠ و ١٢٥ سنت لليرة السورية في العشرينات ، ثبت عند ٤٥ سنتا ، او ٢ شلن و ٣ بنسات في الثلاثينات ، اي ان جنيها

(١) س. حماده : « النظام النقدي والمصرفي في سوريا » ، ١٩٣٥ ، ص ٥٠ ـ ٥٥ .

استرلينيا كان يعادل ٨٫٨٣ ليرة سورية او لبنانية . حتى نهاية العشرينات تقريبا كانت الليرة السورية معرضة لتقلبات حادة في السوق الحرة اما بسبب التغيرات في سعر الفرنك ، التي كانت مؤسسة عليه ، واما بسبب عوامل اقتصادية داخلية وافتقاد الثقة من جانب جزء من السكان . وعقب السياسة النقدية الفرنسية الجديدة فحسب ، وخصوصا منذ حزيران ١٩٢٨ ، ربطت الليرة السورية بقاعدة الذهب بالتحويل الحر الى الفرنك الفرنسي بسعر لليرة السورية يساوي ٢٠ فرنك . ومنذ ذلك الحين ظلت الليرة السورية مستقرة بفضل استقرار الفرنك ، حتى ١٩٣٦ ، عندما سحب الفرنك من قاعدة الذهب . ثم تحقق الاستقرار للعملتين مرة أخرى في ١٩٣٨ ، حيث ربطا الى بعضهما البعض بنسبة ٤٠ ٪ من قاعدة الذهب .

في بداية الثلاثينات ، عندما كانت الليرة السورية ـ اللبنانية قد أصبحت مستقرة ومقبولة كوسيلة للتبادل والتصفية وتحديد الاسعار ، كان الجنيه التركي الذهب ما زال واسع الاستخدام . ولما بدأ استخدامه يقل تدريجيا في المعاملات ، بدأ يختزن ، الى جانب السبائك الذهبية ، الى حد انه في الاربعينات والخمسينات كانت سوريا (اكثر من لبنان) رغم حظر الاختزان ، ما تزال تعد بين البلدان التي توجد فيها واحدة من أعلى نسب اختزان الذهب في المنطقة . دون ان يكون بالامكان تحديده عدديا بصورة دقيقة .

من بين الحجج التي قدمت ضد نظام النقد في سوريا ، حيث كان الوضع في عمومه مماثلا للوضع السائد في غيرها من بلدان الانتداب في الشرق الاوسط ولبعض الوقت في مصر ايضا ، أثيرت نقطتان رئيسيتان : أ) ان الروابط الوثيقة مع الفرنك والاعتماد عليه (او الجنيه الاسترليني) قد أمنت استقلال العملة المحلية طالما ظلت العملة الأم مستقرة . لكن ما ان تتدهور هذه الاخيرة ، تصبح العملات المحلية معرضة للاضطرابات ، حتى عندما يظل الاقتصاد المحلي دون اضطراب وعندما يكون متاحا للبنك المركزي المحلي احتياطات ذهبية كافية . ب) ان الاحتفاظ بنسبة عالية من الودائع في بنك فرنسا (او في بنك انجلترا) واستثمار معظم الاحتياطات كغطاء من الضمانات الاجنبية ـ في الحقيقة الفرنسية (او البريطانية) ـ يجعل النشاط الاقتصادي المحلي يصاب بالعجز فتحتاج البلاد الى قروض أجنبية واسعة اكثر من العائدات التي تتلقاها من الاستثمارات في الضمانات الاجنبية .

الحقيقة ان هذه الحجج ، وخصوصا الحجة الثانية ، قد كشفت عن ضعف أساسي في السياسة الاقتصادية للانتداب ، اي الافتقار الى تناول دينامي للتنمية . من الناحية الاخرى فان الرابطة مع العملة الأم ، اثناء فترة الانتقال من نظام سياسي الى آخر واثناء المراحل الاولى من اقتصاد سوق حديث ، كانت تؤمن تجانسا نسبيا واستقرارا نقديا بواسطة نظام أفضل اساسا واكثر خبرة (بالطبع ، طالما ظلت العملة الأم ثابتة) .

ان التزامات سوريا ولبنان فيما يتعلق بالدين العثماني ، الذي كانت لهما فيه حصة أسمية قيمتها ١٠٫٨٧٠٫٠٠٠ جنيه تركي ذهب (الذي خفض خفضا غير قليل فيما بعد بمقتضى اتفاقية ١٩٢٩) ، قد خلقت صعوبات في تمويل ميزانية النفقات . نتيجة لذلك اضطرت فرنسا الى دعم الميزانية العادية للبلاد حتى ١٩٢٣ . ومنذئذ بدأت فوائض الميزانية في التراكم ، خصوصا وان المدفوعات لحساب الدين العثماني كانت قد توقفت بحجة ان البلدان الاخرى التي خلفت الدولة العثمانية قد عجزت عن الوفاء بالتزاماتها . وأكد المندوبون الفرنسيون لدى عصبة الامم ان هذه المدفوعات محفوظة في حساب مغلق الى حين العودة الى الدفع . مع حلول ١٩٢٦ كان قد تراكم احتياطي يبلغ ٢٢٠ مليون فرنك ، خول المندوب السامي ان يسحب منه مبلغ ٥٠ مليون للنفقات المتعلقة بالاضرار التي سببتها الاضطرابات . وقد حال عدم الاستقرار السياسي دون تحقيق الاستقرار النقدي والمالي . وما ان ضبط عدم الاستقرار السياسي حتى أصبح بالامكان زيادة جباية الايراد وخفض النفقات الناتجة عن مثل هذه الهبات .

قضت اتفاقية ١٩٢٨ مع تركيا ، المتعلقة بتصفية الدين العثماني ، بأن تتحمل تركيا ٦٢٫٢٥ ٪ من الدين السابق على ١٩١٢ و ٧٦٫٥٤ ٪ من بعد ١٩١٢ . وكانت حصة سوريا ولبنان ٨٫١٧ ٪ من الدين قبل ١٩١٢ و ١٠٫٥ من بعدها . لكن خفضا آخر الى ٧٫٥ ٪ من اجمالي الدين طلب وتم الحصول عليه في ١٩٢٩ . في ١٩٣٤ سددت تلك البلدان نهائيا التزاماتها لادارة الدين ، بينما انخفض اجمالي الدين القومي من ٦٣ مليون فرنك في ١٩٣٤ الى ٣٧ مليون فرنك في ١٩٣٥ . وقد عبرت أوساط عصبة الامم عن اهتمامها بألا يكون هذا الخفض السريع في المديونية قد حدث على حساب تنمية الاقتصاد المحلي الذي لم تكن في متناوله أي موارد مالية هامة . وزعم دي مارتل انه ، بالارقام الصافية ، ليس لدى سوريا

ولبنان لا دين قومي ولا عجز في الميزانية ، بل على العكس كان فائض قدره ٣٠ مليون فرنك قد تراكم ويمكن ان يستخدم للتنمية ، خصوصا تنمية المواصلات والري .

كان اسلوب فرض الضرائب في سوريا ولبنان ما زال مماثلا لما كان قائما في الامبراطورية العثمانية ، رغم ان التحصيلات تحسنت ، وأفسح « العشر » مكانه تدريجيا الى نوع من ضريبة الملكية ، خصوصا بعد التقديرات الجديدة في ١٩٢٩ . وكان الدخل من الجمارك يشكل اكثر من نصف ميزانية الايرادات في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات . معنشوب الازمة بدأ الايراد ينخفض ، وأدت زيادة الرسوم الجمركية في ذلك الحين، التي قصد بها أساسا حماية الانتاج المحلي وخفض الواردات ، الى تعويض الخزانة الى حد ما ، التي لم يكن دخلها من غير مصادر الجمارك قد بدأ ينمو مرة اخرى الا بعد التحسن التدريجي في الوضع الاقتصادي .

كان تنظيم الايراد معيبا . كان نظام « البانديرول » (اي العلامة المميزة فيما يتعلق بالتبغ والسجاير) يتيح للحكومة ان تحصل على ضرائب — ٤٠ ٪ في سوريا و ٢٥ ٪ في لبنان — مقابل منح العلامة المميزة على غلاف التبغ والسجاير المسوقة تسويقا خاصا . وفي فلسطين حيث كان للحكومة احتكار ، كان التبغ والسجاير يغلان قدرا مساويا للمبلغ المتحصل في سوريا رغم عدد السكان الاقل بكثير (الثلث) . حتى أن لجنة برلمانيةطالبت بانشاء احتكار حكومي .

الواقع ان لمنطقة الانتداب هذه ميزانيتان رئيسيتان : ١ . ميزانية « المصالح العامة » ، ٢ . ميزانية المقاطعات المختلفة في الاتحاد . وكان دخل الميزانية الاولى في حدود ٢٠٠ مليون فرنك في السنة قربنهاية العشرينات ، وكان يستخدم لتغطية نفقات ادارة الجمارك والدين العثماني والخدمات العامة والخدمات البريدية والاسطول . وكان الباقي يقسم بين الدول الاقليمية كما يلي : لبنان ٤٧ ٪ ، سوريا ٣٧ ٪ ، الدولة العلوية ٨ ٪ ، الاسكندرونة ٧ ٪ ، جبل الدروز ٢ ٪ .

في الميزانية الثانية (التي كانت مقسمة في الواقع الى ٣ ميزانيات فرعية : ميزانية المندوب السامي ، ميزانية المقاطعات ، والميزانية الاضافية) ظهر اتجاه صعودي اثناء العشرينات حتى ٤٠٠ مليون فرنك ، اما فيما بعد فقد بدأ اتجاه نزولي الى حد ما لم يوقف الا في اواسط الثلاثينات .

ارتفع ايراد الميزانية في منطقة الانتداب بأكملها من ١٥٠ مليون فرنك في ١٩٢١ الى ٣١٣ مليون في ١٩٢٥ ، ثم الى ٦٦٠ مليون في ١٩٢٩ . وقد جاءت هذه الزيادة الاخيرة في أغلبها من انخفاض قيمة العملة . وبسبب الازمة وسياسة الانكماش النقدي (في وقت كانت فيه الليرة السورية والفرنك الفرنسي تتمتعان باستقرار نسبي) خفض حجم الميزانية اثناء النصف الاول من الثلاثينات الى ما بين ثلثي الى ثلاثة ارباع مستواها في ١٩٢٩ ، ولم تعد الى الزيادة الا في ١٩٣٦ وما بعدها .

وبالاضافة الى المعدل المرتفع لنفقات الدفاع بالنسبة الى اجمالي النفقات (حوالي ٥٠ ٪) ، فان نسبة غير قليلة من الانفاق في المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي خصصت للاشغال العامة (١٥ – ٣٠ ٪ من الاجمالي) . وكانت ميزانية الصحة والتعليم منخفضة بعض الشيء : في البداية حوالي ١٠ ٪ ثم ٧ ٪ فقط (معا) .

تحقق نشاط مصرفي كبير خصوصا في لبنان . فجنبا الى جنب مع بنك سوريا ولبنان ، الذي سبقت الاشارة اليه بفروعه الـ ١٥ في جميع انحاء البلاد ، فان البنوك التالية تستحق الذكر بشكل خاص :

البنك الفرنسي بسوريا ، الذي تأسس سنة ١٩١٩ كشركة تابعة لـ « الشركة العامة » ، التي كان عملها الرئيسي تمويل المبادرة الصناعية الخاصة والاشغال العامة . وقد شارك مع بنك سوريا ولبنان الكبير في تمويل الاستثمارات البلدية واستثمارات البنوك الزراعية ، وكان مقره الرئيسي في باريس ويحتفظ بأربعة فروع في سوريا ولبنان . وكان « البنك العقاري للجزائر وتونس » الذي تأسس في ١٨٨٠ يحتفظ اثناء الانتداب بأربعة فروع في سوريا ، وشارك اساسا في الخدمات العامة كالكهرباء والسكك الحديدية كما في الفنادق وشركة للتبغ . ثم « الشركة الجزائرية » ، التي تأسست في ١٨٧٧ ، وفتحت لها فرعا في بيروت في ١٩٣١ وفرعا آخر في طرابلس في ١٩٣٢ ، وكانت نشيطة اساسا في ميدان الاقراض الزراعي في لبنان . وكانت معاملات الائتمان التجاري تقوم بها الفروع الثلاثة لـ « بنك روما » في سوريا ولبنان . وكانت مختلف البنوك المحلية ، التي تفتقر الى المدخرات ومحدودة الارصدة ، تتعامل اساسا في عمليات الخصم القصيرة الأجل . ومن بين الـ ٥٠ مؤسسة مصرفية مختلفة كانت حوالي ١٥ فقط تعمل على أساس من ودائعها ، و ٦ فقط لها رأسمال يبلغ ٥٠ الف جنيه تركي ذهب (او ٢١٧ الف دولار ذهب).

لكل منها . وقد شجع ضعف النظام المصرفي المحلي عمل مقرضي النقود الخصوصيين من كبار ملاك الاراضي والتجار وغيرهم الذين كانوا يحصلون على فوائد ربوية تصل الى ٥٠ ٪ نظرا لمخاطرتهم الكبيرة نسبيا .

– ب –

ادخل الاحتلال البريطاني الربية الهندية في العراق (في نفس الوقت بالضبط أدخل في فلسطين استخدام الجنيه المصري ، وهو ما يمكن ان يخدم كمؤشر الى اتجاه الزحف البريطاني اثناء الحرب العالمية الاولى) . ولم تتأسس هيئة النقد العراقية في لندن الا في ١٩٣١ بناء على توصية هيلتون – يونغ . وأنشئت عملة جديدة هي الدينار ، مساويا للجنيه الاسترليني ومقسما الى ١٠٠٠ فلس . وكان اثنان من اعضاء هيئة النقد في لندن تعينهما حكومة العراق ، وممثلان لثلاثة بنوك بالتناوب (البنك الشرقي، البنك العثماني، البنك الامبراطوري لفارس) ، ومندوب واحد يعينه بنك انجلترا او اللجنة المالية لعصبة الامم . وقد عمل هيلتون – يونغ نفسه كأول رئيس للهيئة .

حتى قبل أن تدخل التنظيمات الجديدة للعملة دور التنفيذ ، أقر تعديل تستطيع بمقتضاه العملة العراقية في المستقبل ان تتأسس ليس على قاعدة الذهب انما على الجنيه الاسترليني . وكانت النتيجة انه عندما تخلى الجنيه الاسترليني البريطاني عن قاعدة الذهب وانخفضت قيمته اثناء الازمة العالمية انخفض الدينار العراقي في نفس الوقت .

تدريجيا زادت العملة المتداولة من ٢ر٠٨٦ر١٨٥ دينار في نيسان ١٩٣٢ (عندما أدخلت العملة الجديدة رسميا) الى ٢ر٢٤٨ر١٨٥ في آذار ١٩٣٣ ، ثم الى ٣ر٠٨٤،٣٦٥ في آذار ١٩٣٤ ، والى ٣ر٦٠٤ر٣٢١ دينار في ١٩٣٥ ، والى ٣ر٧٦٠ر٣٠٣ دينار في ١٩٣٦ ، والى ٤ر٨٦٨ر٣١١ دينار في ١٩٣٧ ، والى ٤ر٨٣٨ر٣٠٠ دينار في ١٩٣٨ (عندما انخفضت الاسعار)، والى ٤ر٧٧٣ر٢٩٦ دينار في آذار ١٩٣٩ . طوال تلك الفترة نمت احتياطيات العملة لدى هيئة النقد في لندن الى مدى اكبر بكثير من العملة المتداولة ، بسبب المتحصلات غير القليلة بالجنيهات الاسترلينية (التي كانت تستخدم كاحتياطات وكغطاء) والنشاط الاقتصادي المحدود نسبيا في العراق نفسه . وقد طبق اسلوب مماثل على فلسطين . فالسياسة النقدية ، وبالتالي السياسة الاقتصادية للحكومة البريطانية في بلدان الانتداب ، قد

تعرضت لاتهام شديد لانها لم تستخدم البنك المركزي او بديله لاغراض التنمية والتوسع ، واستثمرت معظم الاحتياطيات في ضمانات بريطانية او امبراطورية (في ١٩٣٩ ، طبقا لتقرير الهيئة ، من ٢٢ استثمارا كان واحد فقط في ضمانات عراقية ، قيمته ٢٥ الف جنيه استرليني) .

لم تقرر هيئة النقد دفع جزء من الارباح الى الحكومة العراقية قبل ١٩٣٥ . ولم يزد المبلغ الاول المدفوع عن ١٥ الف جنيه استرليني ، بينما نقلت ٧٥ الف جنيه استرليني الى رصيد احتياطي العملة . ولكن في السنوات التالية زادت تلك المبالغ الى ٤٠ الف دينار في ١٩٣٥/١٩٣٦ ، والى ٨١ الف في ١٩٣٦/١٩٣٧ ، والى ١١٠ آلاف في ١٩٣٧/١٩٣٨ ، والى ٦٠ الف في كل من السنتين ١٩٣٨/١٩٣٩ و ١٩٣٩/١٩٤٠ . وفي آذار ١٩٣٩ ، بلغ رصيد احتياطي العملة ٩٨١ر٢٨٠ر٤ جنيه استرليني .

كان ايراد الحكومة العراقية في بداية العشرينات يأتي أساسا من الضرائب والرسوم (٤٤ ٪) وضرائب الارض (٣١ ٪) من ميزانية ايرادات تبلغ حوالي ٤ مليون جنيه استرليني. تغيرت هذه النسبة مع الزمن بسبب ادخال رسم « الاستهلاك » (انظر بعده) والزيادة في عائدات البترول ، حتى انه في ١٩٣١ (من ميزانية قدرها حوالي ٥ر٤ مليون جنيه استرليني) جلبت الجمارك والرسوم ٤٨ ٪ وضرائب الارض ٥ر٦ ٪ وجاء الباقي من « الاستهلاك » وغيره من المداخيل .

كانت ضريبة « العشر » التي ظلت سارية في السنوات الاولى بعد الحرب لا تدفع عن الاراضي الملك وانما فقط على الاراضي الميري . وفي ١٩٢٥ كانت شكاوى قاسية قد ارتفعت ضد جباة الضرائب وأساليبهم ، فألغي « العشر » وأدخل رسم الاستهلاك ، بدلا منه — وهو نوع من الضريبة على الانتاج فرضت في البداية على المنتجين وابتداء من ١٩٣١ على التجار ، كضريبة عائد . على نقيض ضرائب الارض ، زاد رسم الاستهلاك تدريجيا . وفي بداية الثلاثينات بدأت عائدات البترول تجلب ايرادا أكبر ، حتى انه في ١٩٣٢ مثلا كان ايراد الحكومة العادي ٥ر٣ مليون دينار والدخل من عائدات البترول ٧٥٠ الف دينار . وكانت ميزانية املاك الوقف ، التي كان ممكنا في الظروف العادية ان تخدم كمورد اساسي للدخل ، بالكاد تتوازن في الثلاثينات ، وكانت تبلغ ٨٠ — ٠٠٠ر٩٠ دينار . وقد أنشئت ضريبة الدخل لاول مرة في أول نيسان ١٩٢٧ ، لكنها في ١٩٢٨ لم تسهم بأكثر من ٧ر. من اجمالي ايراد الحكومة ، ثم ارتفعت الى ٥ر٣ ٪

في ميزانية الايرادات لسنة ١٩٣٨/١٩٣٩ من اجمالي قدره ٨ر٧ مليون دينار . وقد غل رسم الاستهلاك مع غيره من الضرائب الزراعية في نهاية الفترة اكثر من ١٠ ٪ من الايرادات ، بينما كانت أهم العناصر هي الجمارك (حوالي ٣٣ ٪) ومختلف الضرائب غير المباشرة (الرسوم والطوابع والخدمات) (حوالي ٢٥ ٪) ، وعائدات البترول التي كانت في نهاية العشرينات تسهم فعلا بحوالي ١٥ ٪ من اجمالي الايرادات ، وفي نهاية الثلاثينات بحوالي ٢٥ ٪ من اجمالي الايرادات .

كان نمو الموارد الاساسية للدخل في الفترة ١٩٢٧ — ١٩٣٩ كما يلي (لم تدرج جميع البنود وبالتالي فان الاجمالي ليس مساويا لاجمالي الميزانية) :

جدول (٣٥)

تطور الموارد الرئيسية لايرادات الميزانية العراقية ، ١٩٢٧ — ١٩٣٩

مصدر الايراد	المتوسط السنوي ١٩٢٧/٨-١٩٣٣/٤		١٩٣٨/١٩٣٩	
	بالدينار	٪	بالدينار	٪
ضريبة الدخل	٦٧,٠٠٠	١,٦	٣١٦,٠٠٠	٤,٠
الجمارك ورسوم التصدير	١,٥٦٥,٠٠٠	٣٧,٢	٢,٦٢٠,٠٠٠	٣٣,٤
عائدات البترول	٦٤٥,٠٠٠	١٥,٣	١,٩٧٧,٠٠٠	٢٥,٢
رسم الاستهلاك والرسوم الاخرى على الزراعة	٩٢٥,٠٠٠	٢٢,٢	٩٢٤,٠٠٠	١١,٦

انفقت مبالغ غير قليلة على الدفاع في معظم بلدان المنطقة ، خصوصا أثناء العشرينات ، وصلت الى نصف ميزانية العراق بأكملها ، عدا مبالغ الدعم الخاصة التي كانت الدولة المنتدبة تخصصها لهذا الغرض . فاذا أضفنا الى هذا التزامات العراق من الدين العثماني ، المقدرة بـ ١٤٢ر٧٧٢ر٦ جنيه تركي في ١٩٢٨ ، بمدفوعات سنوية في ١٩٢٧/١٩٢٨ — ١٩٣٣/١٩٣٤ قدرها ٣٩٥ر٣٣٩ دينار (صفي الدين في ١٩٣٤) ، يمكننا القول ان الضغط على الميزانية كان هائلا . ونتيجة لذلك عانى التعليم والزراعة ، وتمويل أوجه النشاط الاخرى لتنشيط الانتاج والتنمية (عندما كان مقدرا ان الاستثمارات في خط بغداد الموصل وحده ، شاملا

جسر بغداد ، وفي مشروعين لمنع الفيضانات تكلف ٢ر٥ مليون جنيه استرليني) . هكذا كان الوضع رغم ان الايراد المتحصل في العراق في ١٩٢٠ كان ثلاثة اضعاف ونصف ضعف ايراد مقاطعة « ما بين النهرين » (العراق فيما بعد) في زمن الاتراك (في ١٩١١) . ومع ذلك فان عجز الميزانية في سنوات الازمة العالمية (الازمة في الزراعة ، التي كانت ما تزال تمثل مصدرا هاما للضرائب والرسوم) ابتلع جزءا من الاحتياطيات التي تراكمت في بداية العشرينات (استخدام معظم الاحتياطيات في دفع حصة العراق من الدين العثماني) . في خلال الثلاثينات كانت الميزانية تتوازن أحيانا ، لكن هذا كان يتحقق أساسا بجزء من عائدات البترول المخصص للاستثمارات والتنمية كان ينقل الى الميزانية العادية .

وقد قدر اجمالي استثمارات الحكومة في العراق في ذلك الوقت كما يلي :

جدول (٣٦)

الاستثمارات في العراق في السنوات ١٩٢٧ ـ ١٩٣٩

متوسط سنوي للسنوات ٨/١٩٢٧ ـ ٤/١٩٣٣	٢١٠ر٠٠٠	دينار
٥/١٩٣٤	٤٢٨ر٠٠٠	«
٦/١٩٣٥	١ر٢٣٧ر٠٠٠	«
٧/١٩٣٦	٢ر٤٠٠ر٠٠٠	«
٨/١٩٣٧	٢ر٣٧٣ر٠٠٠	«
٩/١٩٣٨	٢ر٤٦٤ر٠٠٠	«

طوال الوقت كانت ترتفع الشكاوى ضد الرواتب المرتفعة ، خصوصا رواتب الموظفين البريطانيين الذين كانوا يدخرون جزءا من مدخراتهم وينقلونه الى انجلترا . ولم ينخفض الا تدريجيا عدد الموظفين البريطانيين في الحكومة العراقية من ٨٧١ في ١٩٢٠ و ١ر٨٣٩ في بداية ١٩٢٣ الى ١٦٤ في ١٩٢٨ و ٧٨ في ١٩٣٥ . وأجري خفض بنسبة ٦ ٪ من مرتبات الموظفين في ١٩٣٦ .

رغم التركيب المعيب لميزانياته ، نجح العراق في موازنتها خلال العشرينات ، خصوصا بخفض الانفاق على الاهداف الاقتصادية والاجتماعية . مثلا ، نفقات الاشغال العامة (بما فيها الري) التي كانت في ١٩٢٠/١٩٢١

حوالي ٨١٩ر٠٠٠ جنيه استرليني (او اكثر من ٢٠ ٪ من اجمالي الانفاق) . وعومل الانفاق على الصحة بطريقة مماثلة ، وفي التعليم وحده رفع الانفاق من ١٠٠ر٠٠٠ جنيه استرليني في ١٩٢٠/١٩٢١ الى ١٨٠ر٠٠٠ جنيه استرليني في ١٩٢٥/١٩٢٦ (ما زال يشكل ٤ ٪ من اجمالي الانفاق) . وأصبحت الآثار واضحة في الثلاثينات عندما فشل الايراد في مسايرة النفقات . ولم تكن الموارد الاقتصادية المتخلفة قادرة على توفير الدخل المطلوب . وفيما يلي التطور العام للميزانية العراقية بما فيها عائدات البترول من ناحية ونفقات الاستثمار من الناحية الاخرى .

جدول (٣٧)

ميزانيات العراق في السنوات ١٩٢٧ ـ ١٩٣٩

السنة	الايرادات	النفقات	+ فائض – عجز
متوسط فترة ٨/٩٢٧–٤/٩٣٣	٤,١٩٥,٤١٣	٤,٣٢٠,٦٠٩	–١٢٥,١٩٦
١٩٣٤/٣٥	٥,٠٢٣,٠٨١	٤,٢٢٠,٥٠٢	+٨٠٠,٥٧٩
١٩٣٥/٣٦	٥,٣٥٧,٥٠٢	٥,٦٤٨,٥٩٢	–٢٩١,٠٩٠
١٩٣٦/٣٧	٦,٠٢٦,٧٧٦	٧,١٥٨,٩٦١	–١,١٣٢,١٨٥
١٩٣٧/٣٨	٦,٩١٦,٦٩٧	٧,٥٤٢,١٤٨	–٦٢٥,٤٥١
١٩٣٨/٣٩	٧,٨٣٨,٤٩٧	٨,١٣٤,٣٠٣	–٢٩٥,٨٠٦

كان النظام المصرفي في العراق اضعف من ان يوفر احتياجات الاقتصاد بغير الوسائل الحكومية . واثناء الازمة ، عندما انخفض سعر الخصم في العراق ، بالمقارنة بالاسعار المرتفعة نسبيا في مصر وفلسطين ، وجهت البنوك العاملة في العراق استثماراتها الى هذين البلدين .

ـ ج ـ

في شرق الاردن كانت العملة القانونية هي جنيه فلسطين ، من ايلول ١٩٢٧ حتى ١٩٤٩ . وكانت « هيئة نقد فلسطين » ، التي كان مقرها لندن ، تدير شؤون النقد لكل من شرقي الاردن وفلسطين ، وكانت الهيئة تقسم الارباح بين البلدين طبقا لحجم التداول فيهما . وكان تداول النقود في الاردن قليلا ، ففي ١٩٣١/١٩٣٢ قدر بـ ١٥٠ر٠٠٠ جنيه فلسطيني ، وفي

١٩٣٩/١٩٣٨ قدر بـ ٤٠٠٫٠٠٠ جنيه استرليني . هذا المعدل المنخفض البالغ ١٫٣ جنيه فلسطيني للفرد من السكان قبيل الحرب العالمية الثانية كان يرجع الى الحجم الضئيل من المشتريات الذي كان يقوم به الفلاحون والرحل الذين كانوا يعيشون في ظروف اقتصاد اكتفاء ذاتي .

الواقع ان بريطانيا كانت تدعم شرق الاردن ماليا . ففي بداية العشرينات بلغت المعونة البريطانية ثلث اجمالي انفاق الحكومة . وفي ١٩٢٥/١٩٢٤ مثلا ، كانت المعونة البريطانية ٧٧٫٥٠٠ جنيه استرليني مقابل ايراد ميزانية يبلغ ٤١٣٠٠٠ جنيه استرليني ، وفي ١٩٣١/١٩٣٠ كانت المعونة ١٠٨٫٧٠٠ جنيه استرليني مقابل ايراد ميزانية يبلغ ٢٦٠ الف جنيه استرليني . ومنذ السنة المالية ١٩٣٨/١٩٣٧ زادت بريطانيا حصتها في ميزانية شرق الاردن ، التي كانت حتى الحرب العالمية الثانية لا تصل الى نصف مليون جنيه استرليني .

كان حوالي ٣٥ ٪ من اجمالي الايرادات يأتي من الجمارك والرسوم . كذلك كانت حصة الضرائب غير المباشرة الاخرى في الدخل الاجمالي غير قليلة . من الناحية الاخرى كانت الضرائب المباشرة (من الارض والماشية والويركو « الضرائب البلدية » وضريبة الدخل) لا تجلب الا مبالغ تافهة . ففي نهاية الثلاثينات ، مثلا ، جاء ١ ٪ فقط من ايرادات الحكومة من ضريبة الدخل ، التي أنشئت لاول مرة في ١٩٣٣ .

خلال معظم الفترة كان حوالي ٦٠ — ٦٥ ٪ من ايراد الدولة ينفق على الدفاع ، وحوالي ٢٠ ٪ على الادارة و ١٥ — ٢٠ ٪ فقط على الزراعة والري والتعليم والصحة . اثناء الفترة موضع الدراسة لم يكن على شرقي الاردن ديون داخلية او خارجية ، اساسا بفضل المعونة البريطانية . وكان معظم مساهمة بريطانيا في مالية شرق الاردن لا يدرج في الميزانية الرسمية، أي ٧٥ — ٨٠ ٪ من نفقات « الفيلق العربي » وسلسلة من النفقات على الخدمات والادارة والاشغال العامة . وحتى الاقساط السنوية لحصة شرق الاردن في الدين العثماني تحملتها بريطانيا .

٤ . النقل والمواصلات

ـ أ ـ

بين بقية البنيان التحتي للاقتصاد كانت المواصلات عنصرا مركزيا في عملية التنمية الاقتصادية . فالمواصلات الجيدة توفر أمنا أكبر على الطرق

وفي مناطق التوطن ، وتسهل تعبئة قوة العمل وتربط مصادر الانتاج بالاسواق . ولأن الرأسمال الاجنبي قد وجه قبل الحرب العالمية الاولى نسبة كبيرة من استثماراته الى خدمات المواصلات ، خصوصا السكك الحديدية وخدمات البرق والهاتف ، لذا أرسي أساس هام لمزيد من التنمية في مرحلة تالية . كذلك جلبت الحرب العالمية الاولى توسيعا لشبكة الطرق والسكك الحديدية والموانىء ، التي أصبحت بعد ذلك ملكا للدول التي خلفت الدولة العثمانية . ولكن بقيت مختلف طرق النقل غير كاملة ، مثل سكك حديد بغداد ، بينما عطل البعض ، مثل معظم سكك حديد الحجاز . بالاضافة الى ذلك يجب أن نتذكر ان معظم شبكة المواصلات في ذلك الوقت كان يخدم أغراضا استراتيجية او احتياجات عقود الامتياز الخاصة المنعزلة أكثر مما يخدم المصالح المخططة لاغراض اقتصاد البلدان ككل . ونشأت حاجات جديدة في ميدان المواصلات مع تعزيز وحدات اقتصادية قومية جديدة بعد الحرب العالمية الاولى .

ـ ب ـ

في سوريا ولبنان قدر اجمالي طول الطرق الدولية في ١٩٢٠ بـ ٧٣٠ كيلومتر (٢٣٠ كيلو متر في سوريا و ٥٠٠ كيلو متر في لبنان) لكن حوالي ٤٧٠ كيلومتر فقط كانت في حالة صالحة للاستعمال على نحو أو آخر. بعد ذلك بعشر سنوات ، في ١٩٣٠ ، اتسعت الشبكة العامة الى ٢١٠٠ كيلومتر، منها ١٣٠٠ في سوريا ، و ٥٩٠ في لبنان ، و ١٩٠ في الدولة العلوية و ٢٠ في جبل الدروز . في نفس الوقت بلغت شبكة السكك الحديدية ٧٠٠ كيلومتر، بما في ذلك خط بيروت — حلب — طرابلس ، وخط دمشق — بيروت ، والقطاع المحلي من سكة حديد بغداد الذي أكمل في ١٩٣٥ (على امتداد ٧٢ كيلومتر) في شمال البلاد ، وقطاع سكة حديد الحجاز في الجنوب . هذا القطاع ، من دمشق جنوبا ، سلم في أواسط العشرينات الى شركة سكك حديد (D. H. P.) كانت تدير الشبكة السورية بأكملها (فيما عدا خط بغداد) كامتياز من الحكومة العثمانية ، وبعد ذلك فقط أمكن تجنب العجز على خط الحجاز .

في الثلاثينات حاولت السلطات أيضا ان تصلح وتحسن شبكة المواصلات . وفضلت ان تقوم بصيانة وتوسيع الطرق على السكك الحديدية ، التي كانت تتطلب معدلا عاليا من الاستثمار ، وهو لا يكاد يكون مربحا في بلد زراعي بلا أمطار سبعة شهور في السنة . لكن النقل

بالسيارات في سوريا كان لا يزال متأخرا ، كما يمكن أن نرى من واقع انه في بداية الثلاثينات كانت هناك سيارة واحدة لكل ١٦٠ من السكان في لبنان ولكل الف في سوريا . وتحسن الموقف تدريجيا ، انما مرة اخرى في لبنان اساسا .

لم يقع سوى تقدم طفيف في تنمية الاسطول البحري في حجم السفن الداخلة والخارجة . وكانت الملاحة جزئيا ساحلية فأصبحت الطرق على امتداد الساحل ذات أهمية متزايدة ، وتنافست على النقل مع النقل الساحلي . ورغم ان عدد السفن التي تستخدم مينائي بيروت وطرابلس زاد بين العشرينات والثلاثينات ، فان الحجم الاجمالي للبضائع التي تمر في ميناء بيروت كان أقل من متوسط سنوي قدره ٢ر٥ مليون طن في الثلاثينات ، بينما انخفض حجم التجارة في مينائي الاسكندرونة واللاذقية .

أكدنا من قبل على الاهمية المتزايدة لميناء البصرة ، الذي ورثه العراق في فترة الحرب . هذا الميناء، الذي شحن منه وفرغ فيه ٤٠٠ر٠٠٠ طن في ١٩١٤ و٤ مليون طن في ١٩٣٦ ، استفاد من تحسينات غير قليلة تشمل اهراء حديثا . وبمقتضى معاهدة ١٩٣٠ نقل الميناء الى الحكومة العراقية مقابل ٣٠ قسط سنوي لبريطانيا . وشجع خفض رسوم الميناء ، على السفن التي تستعمل الميناء ، الحركة وخفض سعر النقل .

كانت الانهار لا تستعمل الا بقدر ضئيل للنقل رغم الشروط الاساسية المؤاتية ، حتى تمت تحسينات هامة في شط العرب ، حيث عمق مجرى النهر ليسمح بمرور السفن ذات الغاطس حتى ٢٩ قدم (بدلا من ١٥ قدم قبل ذلك) .

كانت حالة السكك الحديدية العراقية غير مرضية ، رغم انشاء سكة حديد بغداد الشهيرة في زمن العثمانيين ، بسبب افتقاد الوصلة بين الموصل وبغداد (حتى ١٩٤٠) . وتحت ضغط المستشارين الاجانب أكمل الخط في الثلاثينات ووصل طول خط البصرة ـ بغداد ـ كركوك الى ٢٣٠٠ كيلومتر ، مشكلا اضافة قدرها ٨٥٠ كيلومتر الى الخطوط الرئيسية بين ١٩٢٠ و ١٩٤٠ . بيعت السكك الحديدية ، شأن ميناء البصرة ، من قبل البريطانيين الى الحكومة العراقية في ١٩٣٦ .

في العراق كما في بلدان الانتداب الفرنسي أعطي اهتمام خاص للطرق، التي كانت في أسوأ حال . ولكن لم يكن التحسن الفعلي كبيرا . وكان طول

الطرق في العراق ٥٩٠٠ كيلومتر في ١٩٣٩ ، لكن المرصوف منها كان ١٠٠٠ كيلومتر فقط (مرصوفة بالحصى او مغطاة بالاسفلت) لتسمح باستخدام لا ينقطع طوال السنة .

ـ د ـ

ان شرقي الاردن ، الذي كان في الماضي البعيد بلد عبور بالغ الاهمية يتميز بطرق ممتازة على امتداد طوله وعرضه ، فقد أهميته السياسية والاقتصادية خلال القرون القليلة الاخيرة واصبحت طرقه ايضا مهملة ومغطاة برمال الصحراء . وكانت قوافل الجمال وغيرها من حيوانات الجر تخدم الاحتياجات المحدودة للبلاد . وفيما عدا سكة حديد الحجاز الموجودة منذ بداية القرن العشرين ، لم تتحقق بداية لتنمية المواصلات الا اثناء الحرب العالمية الاولى . ولكن حتى في بداية العشرينات لم يزد طول الطرق المرصوفة الصالحة للسفر طوال السنة على ٣٠ كيلومتر ، وكان ثمة ٢٢٠ كيلومتر أخرى من طرق الدرجة الثانية . وحتى ١٩٣٦ تم القليل لتمديد شبكة الطرق . وحتى ذلك الحين أضيف ٤٩ كيلو متر فقط من الطرق المرصوفة . ولم تبدأ الوصلة بين حيفا وبغداد عبر شرقي الاردن الا عشية الحرب العالمية الثانية عندما رصفت طرق فرعية أخرى ايضا . وفي عام ١٩٤٤ بلغ طول الطرق المرصوفة في شرقي الاردن ٦٠٠ كيلومتر ، عدا ٢٠٠٠ كيلومتر من طرق الدرجة الثانية .

وقع أكبر تطور نسبي في التجهيز بالسيارات . فنما عدد السيارات من ١٣٠ في ١٩٢٦ الى ٥٨٩ (فيما عدا العربات العسكرية) في ١٩٣٨ . ووقع أعلى ارتفاع نسبي في سيارات النقل ، فزادت من ١٦ الى ٢٣٠ . وكان عدد سكان شرقي الاردن عند نشوب الحرب حوالي ٣٠٠ر٠٠٠ نسمة . وعلى هذا كانت هناك سيارة واحدة لكل ٥٠٠ شخص ، كالنسبة في مصر والعراق في تلك السنة .

لم يقع سوى تقدم طفيف في شبكة السكك الحديدية في شرقي الاردن في فترة ما بين الحربين . كانت البلاد تخترقها سكة حديد الحجاز التي أكملت في زمن العثمانيين (١٩٠٨) حتى المدينة في شبه الجزيرة العربية . وبينما كان قسم يبلغ طوله ٤٣٦ كيلومترا (خط ضيق فقط عرضه ١ر٠٥ متر) يمر عبر شرقي الاردن ، فان ٣٢٣ كيلومتر فقط تصل نصيبين على الحدود السورية بمعان تم تشغيلها جزئيا منذ عام ١٩٢٢ ، وتشغيلا كاملا منذ عام ١٩٢٤ .

من الناحية الاخرى ، دمر القسم الطويل بين معان والمدينة اثناء الحرب العالمية الاولى وأهملت القضبان وفكك جزء منها وسرق ، ولم يتم ترميم هذا الجزء بسبب الاختلافات في الرأي بين البلدان العربية حول توزيع التمويل المطلوب وربما ايضا لاعتبارات سياسية . كانت الحركة الطفيفة على الجزء العامل من سكة حديد الحجاز في شرقي الاردن تسبب عجزا مستمرا حتى الحرب العالمية الثانية . وكانت السكك الحديدية تعاني من غياب عاملين كان يمكن أن يسهما في الاستفادة منها استفادة كاملة وزيادة كفايتها : أ) المستوى المنخفض للنشاط التجاري والاقتصادي المحلي . ب) افتقاد الوصلة مع مكة والمدينة ، وعدم استغلال السكة الحديد للغرض الذي انشئت أصلا من أجله ، أي الحج الى مدن الاسلام المقدسة . استمر أختلاف الرأي ايضا حول ملكية السكة الحديد بين مختلف الطوائف الدينية الاسلامية ، التي ادعت ان السكة الحديد وقف ، وبين الدول المنتدبة في المنطقة التي ادعت انها من طبيعة املاك الدولة .

وعلى هذا فان المواصلات في هذه المنطقة ، التي استفادت في الماضي من ميناء العقبة في جنوب البلاد ، وصلت الى ركود كامل منذ الفتح العربي. وحتى اثناء الانتداب ظل الميناء عديم الفائدة ، اذا ضربنا صفحا عن عدد من زوارق الشحن التي تنطلق من القرية الفقيرة على الشاطىء .

٥ . القطاع الزراعي

ـ أ ـ

في سوريا ولبنان ، كما في بقية البلدان العربية ، كانت تسوية مشاكل ملكية الارض وحيازتها تتطلب قدرا كبيرا من العناية والاهتمام . كان معظم الاراضي في سوريا ، فيما عدا الضياع الكبيرة ، يزرع في ظل شروط « المشاع » . وحاولت سلطات الانتداب ان تعدل قانون الاراضي العثماني بانظمة عام ١٩٢٦ ، التي تتطلب تسجيلا جديدا للعقارات . كذلك رمت هذه الانظمة الى توزيع أراضي الدولة بين صغار الحائزين وان تضمن زراعة متواصلة للاراضي المشاع من جانب أسرة واحدة بذاتها كي يسمح ذلك بتحسينات في مناوبة المحاصيل وأساليب الزراعة . حاول قانون الملكية لسنة ١٩٣٠ مرة أخرى ان يحقق تغيرات معينة بعيدة الأثر بغرض التسجيل الالزامي ، ملغيا جميع الفروق بين « الملك » و « الميري » وبالسماح بمنح كل من اراضي « الملك » و « الميري » للوقف فقط بموافقة الحكومة .

كذلك حدد القانون الوسائل التي يجب ان تشجع بموجبها الزراعةوالائتمان الذي ينبغي تأمينه للزراع . ولكن كانت التغيرات الفعلية التي تحققت طفيفة . وتسببت أراضي الوقف في صعوبات خاصة . ففي البداية تولى ادارتها المندوب السامي الفرنسي ، ثم نقلت الى الحكومات المحلية ثم أعيدت مرة اخرى الى المندوب السامي ، بينما كانت وزارة الداخلية في الحقيقة تتولى الامور . وربما كان الوقف ، حسب التراث الموروث من الفترة السابقة ، اكثر تعرضا للفساد من أي مجال آخر .

كذلك كان الفساد سائدا في جانب آخر بالغ الحيوية من الزراعة : الائتمان والتسليف . فمنذ ١٩٣٠ عبرت لجنة الانتداب عن شكوكها حول اذا ما كان الغرض من القروض الزراعية يمكن تحقيقه طالما فشلت البنوك في ايجاد نظام عملي كفي لمنح القروض لصغار الحائزين . وقد اعترف المندوبون الفرنسيون حتى في فترة تالية بأن الاسلوب المعتاد كان منح القروض لكبار ملاك الاراضي الذين ينقلونها بدورهم الى الفلاحين بفائدة أعلى بكثير مما يدفعون . وهكذا فشلت المصارف الزراعية في مهمتها في كل دويلات هذا الانتداب ، وأخطأت الهدف الذي أقيمت من أجله . كان أكبر واهم تلك المصارف هو الخلف السوري للمصرف العثماني الزراعي ، وهو «مصرف سوريا الزراعي» بفروعه الـ ٢٥ التي تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي . اما بقية المصارف الزراعية فلم تكن اكثر من ادارات لخزانة الدولة . وكانت الموارد المتاحة للمصارف لمنح القروض محدودة ، وتتكون اساسا من قروض تتلقاها من المقاطعات والمصارف الاجنبية ، بينما كان جزء ضئيل فقط يأتي من الودائع ، كذلك كان رأسمال البنوك صغيرا . ونمت القروض التي يدين بها الفلاحون لمقرضيهم وكانت فرص سدادها طفيفة .

كان التوطين الزراعي مشكلة أخرى شغلت السلطات في ذلك الوقت. وقد أدت تجارب خاصة في توطين الارمن الى انشاء عدد من القرى النموذجية في جوار انطاكية . وقد أثار توطين البدو مشاكل متميزة ، الى حد بعيد بسبب العلاقات المتوترة بينهم وبين الدولة . كان البدو مستعدين للتوطن والاشتغال جزئيا بالزراعة ، لكنهم رفضوا ان يتخلوا عن حقوقهم التقليدية وان يخضعوا للقانون المكتوب الذي أرسى شروط الملكية وفرض الضرائب والتسجيل وحرم الاعتداء على حقول الآخرين .

باشرت صعوبات المناخ والظروف غير المرضية للملكية والافتقار الى

الرأسمال ضغوطا قاسية على الزراعة ، خصوصا وانه لم يعمل سوى القليل في مجال التقنية الزراعية . وفي غياب محاصيل اخرى فان المياه الجوفية التي تعجز محاصيل الحبوب عن الوصول اليها لم تستغل استغلالا كفيا . وكان توسيع المزارع مطلوبا والحاجة قائمة الى عمليات التشجير .

بدأ تنفيذ خطط مختلفة للتنمية ، وأظهرت نتائج لها مغزاها في البداية ، خصوصا حتى ١٩٢٨ . فزادت المساحة المزروعة من ٧٠٠٠٠٠ هكتار في ١٩٢٠ الى أكثر من ١٦٠٠٠٠٠ في ١٩٢٨ . ونتيجة لذلك زاد محصول الحبوب من نصف مليون الى ملين طن ، وانتاج الصوف من ٢٠٠٠٠ الى ٥٠٠٠٠ بالة ، وشرانق الحرير من ١١٠٠ الى ٣٥٠٠طن، والتبغ من ١٣٠٠ الى ٣٠٠٠ طن . وبفضل الانتاج المتزايد ، أصبحت المنطقة الواقعة تحت الانتداب الفرنسي مصدرة للحبوب بعد ان كانت مستوردة لها . ومن الناحية الاخرى ساعد أسلوب الزراعة الواسعة على المحافظة على التركيب التقليدي للماشية ، المتميز بعدد ضخم من الاغنام (١ر٢ مليون) والماعز (٧ر١ مليون) مقابل عدد محدود نسبيا من الابقار (٣٥٠٠٠٠ رأس) (١) .

مع الكساد تباطأت وتيرة التحسن وزادت الصعوبات التي تواجهها الزراعة . وكان الوضع في جبل الدروز خطيرا على نحو خاص . وبذل الفرنسيون محاولات لانشاء بنك الائتمان الزراعي لكن معظم الفائدة أصابت، كما سبق ان ذكرنا ، الملاك الاقطاعيين .

كانت الحاصلات في سنوات الكساد طيبة اذا قورنت ، مثلا ، بالزراعة العربية في فلسطين . فالحاصلات في سوريا ولبنان كانت أعلى بنسبة ٣٠ ــ ٥٠ ٪ ، ومع ذلك فان صعوبات التسويق أضاعت ميزة المحاصيل الطيبة . وقد تأثر القطن والحرير على وجه الخصوص . فكلا المحصولين ، لكونهما محصولي سوق ــ أصيبا أكثر من البقية : القطن حتى ١٩٣٠ والحرير حتى ١٩٣٦ . وقد نجحت جهود الحكومة لترميم الوضع ، متواكبة مع الطفرة التي توسعت تدريجيا في السوق الدولية ، منذ ذلك الحين فقط في تحسين حالة هذين المحصولين . وبين ١٩٣٤ و ١٩٣٥ زادت مساحة القطن من ١٣٠٠٠ الى ٣٢٠٠٠ هكتار وانتاج الخيط من

(١) ج.ت. هافارد : « تقرير حول الظروف الاقتصادية والتجارية في سوريا ولبنان » (١٩٣٦) ، لندن ، ١٩٣٩ .

٣٥٠٠ الى ٢٤٠٠٠ طن . وزادت المتحصلات من صادرات التبغ بفضل الاسعار المتحسنة ، واستفاد تصدير الفاكهة اللبنانية (رغم انه كان مؤقتا) من الحظر الذي فرض على ايطاليا في ١٩٣٥ .

تتراوح تقديرات المساحة المزروعة في نهاية الثلاثينات بين ١٣٠٠٠٠٠ و ١٦٠٠٠٠٠ هكتار ، أي حوالي مستوى نهاية العشرينات . كما في بلدان أخرى كثيرة لم يسجل اي ارتفاع آخر في ذلك الوقت ، لان النصف الثاني من الثلاثينات استغرقته اعادة الترميم وشفاء جروح الكساد أكثر مما استغرقه مزيد من التنمية .

أحرز تكثيف الزراعة تقدما تدريجيا في سوريا ولبنان مع تغلغل الاساليب الرأسمالية في الاقتصاد الزراعي . وازداد استخدام النقد في أداء الايجار ، وبدأت الحيازات الخاصة وأسلوب الزراعة الرأسمالية تحل محل اساليب مقاسمة المحصول والمشاع العتيقة ، وارتفع استعمال المخصبات عشرة أضعاف في الفترة بين ١٩٢٤ و ١٩٣٩ (بعد ان هبط اثناء الازمة) . من الناحية الاخرى ، بينما نشطت آفاق التنمية ، فان الاساليب الرأسمالية والمكننة المتنامية زادا البطالة زيادة كبيرة في المناطق الريفية .

ـ ب ـ

منذ القرن التاسع عشر بذلت في العراق محاولات لتحقيق الاستقرار في حيازة الارض بالتسجيل الاجباري للارض ، لكن في الحدود التي اتبعت فيها مثل هذه الترتيبات استقرت الملكية اساسا لكبار الملاك ولشيوخ القبائل . وبقيت الاغلبية العظمى من الفلاحين معدمة . واستمر قدر كبير من الارتباك مسيطرا على ظروف حيازة الارض عموما . لقد سبق ان ذكرنا ان كبار الملاك والفلاحين كانوا احيانا يتنافسون على دفع الضرائب ليحصلوا على سند بالارض . واستمرت مشكلة حيازة الارض تشغل سلطات الانتداب ، وبالتالي السلطات المحلية . ومن وقت لآخر كانت تجري عمليات لمسح الاراضي والتحقيق فيها من قبل لجان مختلفة بغرض التوصل الى تسوية جديدة .

كانت الصورة التي توصل اليها تحقيق « سير أ. دووسون » الشهير في ١٩٢٩/٣٠ بالغة السوء : اربع أخماس الارض ، التي تعود رسميا الى الدولة كأرض ميري ، كانت تحت حيازات غير قانونية (١) . وفي العراق

(١) ا. دووسون : « تحقيق حول حيازة الارض ومشكلات القرابة » ، ١٩٣٠ .

لم يكن القانون العثماني مرعيا تماما حيث ان أراضي الدولة كانت مقسمة الى فئتين فرعيتين متميزتين تماما : أ) الميري ، وهي الاراضي التي لم تتخل فيها الدولة عن حقها في الانتفاع . ب) الطابو ، وهي الاراضي التي انتقل فيها حق الانتفاع قانونيا للمالك . واقترح « دووسون » ايجاد سجل تفصيلي للاراضي ، وادخال تحسينات على تطبيق قانون الاراضي العثماني وانشاء محاكم خاصة لتسوية منازعات الاراضي والتغيرات في شروط ملكية الاراضي الميري . وتطبيقا لتقرير « دووسون » ، انشئت لجان لتسوية أمور الاراضي في ١٩٣٢ ، وشملت عمليات المسح التي قامت بها ثلثي الاراضي المزروعة . ولكن بما انه لم تتخذ خطوات بناءة واسعة على أساس عمليات المسح تلك ، فقد أفلتت فرصة القيام باصلاح جدي .

من الناحية الاخرى تمت تحسينات في الزراعة ، وخصوصا في أساليب الري . وقد قدر « دووسسون » اجمالي المساحة المزروعة (المروية وغير المروية) في نهاية العشرينات بـ ٧٨٠٠٠ كيلومتر مربع والمساحة الصالحة للزراعة بزيادة ١٤٥٠٠ كيلومتر مربع أخرى ، من مساحة اجمالية قدرها ٤٥٣٥٠٠ كيلومتر مربع . هذه الارقام تبدو مرتفعة بعض الشيء . لكن « دووسون » يوضح أن الخمس فقط او ربما العشر مما يسمى المساحة المزروعة يبذر كل سنة . هذا العامل ، رغم انه بذاته غير ملائم ، زاد من فرص تنمية لا بأس بها اذا استخدمت وسائل ملائمة .

في شمال العراق ، لم تتقدم زراعة الحبوب في فترة ما بين الحربين . وفي المناطق الوسطى والجنوبية ، الاكثر جفافا والاكثر اعتمادا على الري ، كان التقدم بطيئا ايضا . قبل الحرب كان سد الهندية هو مشروع الري الكبير الوحيد العامل ، والآن بذلت محاولات أخرى للسيطرة على مياه الفرات ، لحسن استغلالها كما لمنع الفيضانات . وابرم اتفاق مع فرنسا (نيابة عن سوريا) لمزيد من السيطرة على الفرات امتد ايضا الى تركيا ، حيث منبع النهر . وأعد مشروعان جديدان لانشاء سدين ، الحبانية على الفرات والكوت على دجلة ، بنفقات تقدر بنصف مليون جنيه استرليني لكل منهما . هذه الخطط سبق ان اقترحها « سير ويليام ويلكوكس » على سلطات الامبراطورية العثمانية في ١٩٠٥ (١) . وكان على سد الحبانية ان يحمي منطقة الفرات الادنى من فيضانات الربيع وان يوفر امدادا صيفيا

---

(١) سير ويليام ويلوكس : « ري ما بين النهرين » ، ١٩١٧ ، ص ٩ ، ١٧ .

من المياه للعراق الاوسط . وقد استخدمت قناة قديمة وجدت في الموقع لتحويل المياه الفائضة . وكان الهدف الرئيسي للمشروع ان يؤمن المحاصيل أكثر مما كان ان يزيدها ، ولذلك يجب النظر اليه كاجراء طوارىء أكثر منه مشروع تنمية . أكمل البريطانيون بناء المرحلة الاولى من السد بين ١٩٣٤ و ١٩٣٩ . وتحقق الري الاضافي بتوسيع شبكة الاقنية (التي كانت في ١٩٢١ تشمل ٨٨ ميلا من أقنية الحكومة و ٥٤٢ ميلا من غيرها وفي ٢٨/١٩٢٧ كانت تشمل ٦٩١ ميلا من أقنية الحكومة و ٧٠٢ ميلا من غيرها) شاهد شهادة قوية بمبادرة الحكومة في هذا الميدان . وزيد عدد المضخات الآلية من ١٤٣ (بقوة ١٥٠٠ حصان) في ١٩٢١ الى ٢٥٠٠ (بقوة ٩٠٠٠٠ حصان) في ١٩٣٩ ، وبذلك زادت المساحة المروية بهذه الطريقة من ١٩٠ كيلومتر مربع الى ما بين ٧٠٠٠ ــ ٨٠٠٠ كيلومتر مربع . وخضع ملاك المضخات وصناعها لمراقبة شديدة بسبب الارباح الضخمة التي كانوا يجنونها على حساب المزارعين . وكثيرا ما ثارت المنازعات بين ملاك المضخات ومشروعات الري وحائزي الاراضي حول حقوق الحيازة واستطاع الاولون ان يكسبوها بفضل ما كان لهم من نفوذ في دوائر الحكومة . ولم يكن قد تم التوصل الى حل لتلك المنازعات .

خلقت ملوحة مناطق معينة ، خصوصا مزارع التمر ، الصعوبات وقللت آفاق التوسع . ولم تكن الوسائل البدائية التقليدية كافية لغسل الارض وازالة ملوحتها واستئصال الامراض التي تنتشر مع المستنقعات . وقد ازدادت معاناة الزراعة في سنوات الازمة العالمية التي ترافقت مع قحط مستمر . وهبطت أسعار المنتجات الزراعية هبوطا غير قليل ولم يبدأ التحسن الا في ١٩٣٤ وما بعدها . وقد بذلت بعض جهود اعادة التعمير والترميم في ميدان القطن والتشجير . كذلك بدأت تجارب زراعة البن .

اصبح التحول الى الافضل في الزراعة العراقية ملحوظا في النصف الثاني من الثلاثينات مع نهاية الازمة وزيادة تدفق الدخل من البترول الذي أنعش الاستثمار العام ونشاط التسويق . فقفز انتاج القطن ، كما سبق ان ذكرنا ، من ٥٠٠٠ بالة في ١٩٣٥ الى ١٩٠٠٠ بالة في ١٩٣٩ . واستمر التمر ، بمحصول قدره ٢٥٠٠٠٠ طن ، يسهم بـ ٨٠ ٪ من التجارة العالمية في هذه السلعة . وزاد انتاج التبغ من ٢١ طنا في ٣١/١٩٣٠ الى ٦٠٠٠ طن في نهاية الثلاثينات ، رغم ان التصدير لم يكن ممكنا بعد . ومن الناحية الاخرى استمرت التقلبات في محصول القمح واسعاره . وعلى هذا،

مثلا ، كان محصول الشعير لكل هكتار ٣٤٠ كيلوغرام في ١٩٣٣ ، فزاد الى ٧٤٠ في ١٩٣٤ ، والى ٤٨٠ في ١٩٣٥ ، والى ٦٨٠ في ١٩٣٦ .

تلك التقلبات أثرت على الصادرات ايضا . فقد كان حوالي ٢٠٠٠٠ طن من الشعير يصدر كل سنة ، لكن تصدير القمح كان محدودا وغير مستقر . وعشية الحرب العالمية الثانية كانت الزراعة العراقية ما تزال ذات طبيعة قوتية ، فتكون الحاصلات ـ بوجود القمح على قمتها (أكثر من مليون طن) ـ وتركيب الماشية ـ بانتاج مرتفع من المواشي الصغيرة ـ كانت امرا مميزا جدا لها .

ـ ج ـ

في شرقي الاردن ، كما في مصر ، المساحة المزروعة والقابلة للزراعة متركزة حول النهر على امتداد الضفة الشرقية لنهر الاردن . وبالتالي ، كما في مصر ، فان المساحة المزروعة (٤٦٠٠ كيلومتر مربع في ١٩٣٨) كانت تشكل نسبة صغيرة فقط (١ر٥ ٪) من اجمالي المساحة . من الناحية الاخرى كانت كثافة السكان ، بالنسبة للكيلو متر مربع من الارض المزروعة في تلك السنة ، قد بلغت ٧٦ شخصا للكيلومتر مربع في شرق الاردن ، حوالي ما يقل بعشر أضعاف عن مقابلها في مصر (حوالي ٦٠٠ شخص للكيلومتر المربع) . لكن في شرق الاردن ، خلافا لمصر ، لم تكن المساحة المزروعة مستغلة استغلالا سليما ، فمعظمها كانت غير مروي بينما كان استخدام المخصبات الكيميائية طفيفا . ففي ١٩٣٨ كانت المساحة المروية في شرق الاردن ٢٦٠ كيلومتر مربعا او ٦ر٥ ٪ من اجمالي المساحة المزروعة بينما في مصر بلغت ١٠٠ ٪ تقريبا ، وفي لبنان حوالي ٥٢ ٪ .

لم تكن احوال الفلاح في شرقي الاردن أفضل من حال زميله في مصر والعراق ، خصوصا في فصول الجفاف . ففي ١٩٣١ ، مثلا ، كان الفلاح الذي بذر ١٢٠ مكيالا (٨٤٠ كيلو من القمح) يحصد ٤٠١ مكيالا (حوالي ٢١٠٠ كيلو) عليه ان يدفع منها ٣٧١ كيلو كما يلي : ٥ر٢١ ٪ لايجار الارض ، ٢ر١٦ ٪ للجمال وعلف الماشية ، ٤ر١٦ ٪ للحراث والحصاد ، ١ر٨ ٪ ضريبة للحكومة ، ٨ر٣٧ ٪ متنوعات . ان النفوذ الذي كان لكبار الملاك على الحكومة مكنهم من ان يعطلوا حتى ١٩٣٨ اصدار قانون تسوية المياه الذي كان لغير صالحهم من حيث انه جعل الحكومة مسؤولة عن توزيع المياه . وحتى بعد ان صدر القانون لم ينفذ . وكانت حيازة الارض متأزمة

على وجه خاص في المنطقة الجبلية في الجزء الشمالي من البلاد ، كما يشهد بذلك العدد الكبير من الحيازات الصغيرة ، والضياع الكبيرة التي تملكها قلة .

كان القمح والشعير يزرعان على حوالي ٨٠ ـ ٨٥ ٪ من المساحة ، ومتوسط المحصول السنوي في ١٩٣٩/١٩٣٥ كان ١٠٠٧٠٠ طن من القمح، و ٥٠٥٠٠ طن من الشعير . وكان عرض الحبوب يفوق الطلب المحلي وبالتالي شكل هذان المحصولان العنصر الرئيسي في صادرات شرقي الاردن ، وفيما تبقى من المساحة المزروعة كان يزرع التبغ والفاكهة ، لكن اتساع تلك المحاصيل كان لا يزال محدودا في الفترة موضع الدراسة .

٦ . القطاع الصناعي

ـ أ ـ

كانت التقديرات الاولى للموارد الطبيعية ، التي يمكن ان تكون اساسا لتنمية صناعية في سوريا ولبنان ، متفائلة . وقد تحدثوا عن مخزونات الحديد في مناطق لبنان واللاذقية والاسكندرونة التي استخدمت في زمن الرومان لصناعة الصلب الدمشقي ذي الشهرة العالمية ، وان الفحم البني في جبال لبنان الشرقية قد استعمل اثناء احتلال محمد علي واستعمله الالمان اثناء الحرب ، وان الكروم ظل يستخرج لمدة خمسين سنة ، وكذلك الاسفلت والكبريت ، اللذان تركا لتناقص الانتاجية ونمو المنافسة. واستمر التنقيب عن البترول ، خصوصا شرقي حلب .

كانت تقديرات العمالة في الصناعة (والحرف) في سوريا ولبنان ١٠ ـ ١٥ ٪ من اجمالي العمالة في ١٩١٤ ، بينما وصل البعض حتى الى نسبة ٢٥ ٪ واكثر . ولكن التقديرات الاعلى تشمل المزارعين الذين يمارسون حرفا مختلفة في جزء من وقتهم وكذلك الذين يعملون في البناء وصيد الاسماك وخدمة السكك الحديدية ، الخ ، وبالتالي يجب اعتبارها مبالغة . وفي كل الاحوال ، فان هذه المنطقة الواقعة تحت الانتداب كانت تضم نواة هامة لمزيد من التنمية الصناعية ، رغم ان صناعات جديدة قد قفزت بعد الحرب ، وكانت الصناعة القديمة في طريقها الى التآكل. وقد بدأت التجارب الصناعية منذ ١٩٣٠ ، وقد أرغم الصناعيون الحكومة والبرلمان على اتخاذ خطوات لتسهيل التقدم الصناعي ومساعدته . وقد وصلت نقابة الاتحادات الصناعية في لبنان الى حد المطالبة بـ « اقتصاد موجه » والشراء الاجباري

للسلع المحلية طالما لم تكن أعلى سعرا بـ ١٥ ٪ من المنتجات الاجنبية . وقد أصبحت النتائج الاولى لمساعدة الحكومة محسوسة ابتداء من ١٩٣٥ ، خصوصا فيما يتعلق بالمنسوجات .

خابت الآمال التي عقدت على المواد الخام المعدنية . وقد أسست الصناعة نفسها اساسا على المواد الخام الزراعية ، فأخذت تنتج المواد الغذائية (المشروبات ، الدقيق ، الزيت) والمنسوجات (القطن والحرير) . وفي معظم الفروع (بما في ذلك الكهرباء والاسمنت) كان الانتاج اللبناني يفوق انتاج مختلف مقاطعات سوريا مجتمعة . كما تمتعت الصناعة اللبنانية بقدر غير قليل من التنوع يرجع الى توافر كل من المواد الخام والاسواق والى المستوى الاعلى نسبيا من النشاط الاقتصادي العام .

تحسنت حال صناعة التبغ تحسنا لا بأس به بعد الغاء نظام «البانديرول» وانشاء ادارة حصر في اول آذار ١٩٣٥ . ومع ذلك فبينما كان البعض يعترض على النظام السابق (انظر الفصل الثاني قبله) ، فان النظام الجديد لقي معارضة كل من المنتجين والمستهلكين ، خصوصا بسبب سياسة الاسعار التحكمية التي اتبعتها ادارة الحصر ، التي لم تكن حكومية وانما تملكها الشركة اللبنانية السورية للتبغ (ذات رأسمال فرنسي) .

في أواسط الثلاثينات ، شكل الاغراق الياباني تهديدا خطيرا للصناعة المحلية . ومع ذلك لم تتخذ السلطات أي خطوة عاجلة ، بل قصرت عن فرض اكبر رسوم جمركية مسموح بها في ظل القيود الانتدابية . وكانت الحجة القائلة بأن مثل هذه الحماية ستشجع المشروعات غير المربحة لا تقنع احدا في ظل الظروف المتخلفة القائمة وفي ضوء الحاجة الملحة الى التنمية والصراع اليائس من أجل البقاء الذي تخوضه كل من الصناعة المحلية الجديدة والصناعة التقليدية ـ وفوق كل شيء بالنظر الى السياسة الجمركية التي تبنتها في ذلك الوقت بلدان تملك الحرية الكاملة في اتخاذ القرار . ومع ذلك لم تقف الحكومة ساكنة . ففي العشرينات رفعت الرسوم الجمركية ، على القيمة ، بنسبة ٢٥ ٪ ، وبعد ١٩٢٨ أدخلت رسوما خاصة ميزت بين الواردات الحيوية والاقل حيوية . وأعفي من الجمارك تماما ابتداء من ١٩٣١ عدد من السلع الرأسمالية والانتاجية (آلات ، قطع غيار ، مواد خام) ، بينما رفعت تدريجيا الرسوم على المنسوجات التي تنافس المنتجات المحلية . وبينما كان الكساد في الزراعة والقوة البشرية الرخيصة التي تدفقت الى المدن مؤاتية لجهود التصنيع ، من الناحية

الاخرى أصيبت السوق المحلية للمنتجات الصناعية بالعجز بسبب ظروف المستهلك الريفي . وفوق ذلك ، بالاغراق الياباني الزائد والحماية الحكومية المحدودة ، ثارت صعوبات جديدة . فبينما كانت الصناعات الجديدة قادرة على ان تصمد بل وان تتوسع ، فان الصناعات التقليدية (الاقمشة القطنية ، الحرير ، الجلد ، الصابون) تدهور حجم انتاجها وهبط عدد العاملين فيها في ١٩٣٧ الى نصف رقم ١٩١٤ . ولما كانت الاغلبية المطلقة للكسبة من الصناعة تعمل في الصناعات التقليدية ، فقد أدى ذلك الى انخفاض اجمالي في عدد (ونسبة) الكسبة الصناعيين بما فيهم الحرفيين . ولم تنجح جهود التصنيع المتجددة في ١٩٣٧ ـ ١٩٣٩ في ان تظهر نتائجها في وقت قصير حتى اندلاع الحرب .

ـ ب ـ

أوضحت مناقشتنا لسياسة العراق الاقتصادية انه رغم المحاولات المتكررة لتنفيذ خطط تنمية واسعة فان أغلبيتها ظلت على الورق ، وان التركيز الاساسي جرى على البنيان التحتي للاقتصاد وعلى الزراعة .

ورغم انه أوجدت وسائل تشريعية ومؤسساتية معينة لتطوير الصناعة ، فان النتائج كانت ضئيلة . فقد نشر قانون لتشجيع الصناعة في ١٩٢٩ (١) . وفي ١٩٣٥ وسع نطاق القانون ليعفي المشروعات الجديدة التي يتم اقرارها من ضريبة الدخل لمدة ٦ سنوات والمواد الخام من الرسوم الجمركية . كان الهدف هو التنمية الصناعية التدريجية ، مسايرة لظروف البلاد . وفي ١٩٣٥ انشىء بنك صناعي وزراعي . وحاولت خطة السنوات الخمس المقدرة بـ ٨ ملايين جنيه استرليني السابق ذكرها ان تجمع بين التنمية الصناعية والاستثمار في الطرق والهاتف والري . ولكن انهار هذا البرنامج قبل الوصول الى دور التنفيذ مع اقتراب الحرب.

كذلك انتهت مشروعات التنقيب عن المعادن والتعدين الى خيبة الامل ـ وكانت عقود الامتياز تقدم بكرم لمختلف رجال الاعمال والشركات ، بما فيهم « تويتشل » و « فيلبي » وغيرهما من المنشآت البريطانية والكندية والامريكية ، خصوصا للتنقيب عن المعادن في الاراضي المجاورة لسوريا

(١) طبقا لهذا القانون منحت المشاريع تخفيضا في ضريبة الدخل واعفاء للآلات من الرسوم الجمركية واعفاء من ضريبة الدخل الملكية والغاء للرسوم على المنتجات الصناعية .

(عدا عقود امتياز البترول المركزة في أيدي شركة البترول التركية) . ولم يؤد أي منها الى نتيجة .

الى جانب مصنع السلاح في بغداد ، الذي أنشىء في ١٩٣٩ ، كان ثمة ٧٠ مشروعا كبيرا آخر في نهاية الثلاثينات ، تشمل : ٢٠ معملا للقرميد ، ٨ مصانع للتبغ والسجاير ، و ٦ معامل للاقمشة الصوفية ، ٣ محالج للقطن ، ٣ معامل للصابون ، ٤ معاصر للمشروبات ، ٦ مطاحن للدقيق الى جانب عدد قليل من المدابغ ، ومشروع لتخزين اللحوم والفواكه وتبريدها . وكانت معامل تمشيط القطن تجد صعوبة في الحصول على القطن الخام ، رغم انه عندما ارتفع محصول القطن المحلي في النصف الثاني من الثلاثينات ، استطاع العراق ان يصدر كمية معينة من القطن الخام . ولم يذهب بناء مصانع الاسمنت الذي اقترحته منشآت اجنبية مختلفة الى أبعد من مرحلة المشروع . وكان حوالي نصف اجمالي رقم العاملين في الصناعة من الحرفيين ، بينما كانت أغلبية المشروعات الصناعية، وخصوصا مصانع التبغ ، على نطاق صغير .

ان تركيب الواردات العراقية في ٣٩/١٩٣٨ ، حيث كانت منتجات النسيج تشكل ٢٠ ٪ والملابس ٥ ٪ والسكر ٧ ٪ والاسمنت ٣ ٪ بمجموع ٣٥ ٪ من اجمالي الواردات ، كان يمكن ان يتوفر له اساس مريح باستبدال الواردات بانتاج محلي ، حتى في الحال وبالتركيب القائم للصناعة وبالطلب المحلي الذي كان لا يزال منخفضا . وهكذا نرى انه (كما بينا في الفصل الخاص بالسياسة الاقتصادية والحقائق الواقعة) لا بد ان عوامل اخرى غير المزايا التفاضلية قد تدخلت لتمنع تطورا أكثر دينامية للصناعة العراقية .

- ج -

بينما لم يكن لاي من البلدان العربية صناعة متطورة تطورا جيدا اثناء فترة ما بين الحربين ، فان حال شرق الاردن كانت سيئة جدا في هذا المجال . حتى الصناعات المنزلية كانت قليلة ، ومحدودة بالنسيج وانتاج الزيت والدقيق . ولم يبدأ استخدام الآلات الحديثة الا في نهاية الثلاثينات، خصوصا في معامل الزيت وصناعة التبغ .

كانت الصناعات الرئيسية في شرقي الاردن في تلك الفترة هي : الأنبذة والكحول والسجاير . وصل انتاج العرق في ١٩٣٧ الى ٢٦٣٠٠

ليتر ، والنبيذ ٥٦٠٠ ليتر والكونياك ١٠٧٠٠ ليتر . وفي ١٩٢٧ و ١٩٢٨ أنشىء مصنعان للتبغ وصل اجمالي انتاجهما في ١٩٣٧ الى ٢٠٫٣٠٠ كيلو . وكانت صناعة السجاير هي الصناعة الوحيدة التي كان انتاجها يغطي عمليا كامل احتياجات البلاد وتعمل بأساليب ومعدات حديثة ، وبمزيد من التوسع استطاعت ان تلاحق الطلب المتزايد باستمرار . وكانت ملكية المصنعين ملكية بريطانية .

ولم تتطور صناعة الاسمنت الا بعد الحرب العالمية الثانية ، والى حد معين ايضا صناعة النسيج .

كان التخلف الصناعي للاردن يرجع الى نفس الاسباب التي تعمل في بقية العالم العربي : ١) سوق محلية محدودة نظرا لضعف القوة الشرائية للسكان الرحل والفلاحين . ٢) افتقاد طبقة هامة مهتمة بالتنظيم الاقتصادي تقوم بدور المستثمرين الصناعيين المحتملين . ٣) المستوى المهني والتقني المنخفض للعمال . ٤) الافتقار الى الطاقة الكهربائية الرخيصة . وقد قوبل عقد الامتياز الذي منح لشركة كهرباء فلسطين اليهودية في ١٩٢٦ بمعارضة قوية وألغي بالتالي . ولذلك لم تكن لدى شرق الاردن شبكة كهربائية . وكان على الصناعات القليلة التي تستخدم طاقة محركة ان تستخدم مولدات محلية . وكانت مؤسسة واحدة فقط ، هي المدرسة الحكومية للفنون والحرف ، تقدم تدريبا مهنيا جيدا لعدد محدود من المتدربين (٥٠ ــ ٦٠ كمتوسط سنوي) .

لا توجد بيانات متاحة عن الانتاجية وسلم الاجور في صناعة شرق الاردن في ذلك الوقت . وتكتفي تقارير حكومة الانتداب بالاشارة الى انه في الثلاثينات ارتفعت الاجور ارتفاعا لا بأس به ، ثم تضيف : ان تشغيل الاطفال دون ١٢ سنة قد حرم وان مختلف القيود الاضافية فرضت لتحسين ظروف عمل الشباب فوق هذا العمر .

٧ . قطاع البترول

في البلدان موضع الدراسة ، لعب البترول دورا رئيسيا في بلد واحد فقط ، هو العراق . ورغم ان التنقيب استمر في سوريا ولبنان ــ دون نجاح ــ خصوصا في ظل عقد الامتياز الواسع النطاق الذي منح لشركة « امتياز البترول » ، لكن في الثلاثينات ، عندما مدت أول انابيب شركة

بترول العراق .I.P.C الى البحر المتوسط ، ثارت مسألة مشاركة بلاد المرور في أرباح الشركة .

كان العراق هو الرابح في النزاع مع تركيا على منطقة الموصل، بالتأييد القوي من بريطانيا وبقرار عصبة الامم . واعترف بشركة البترول التركية ، التي حصلت على امتيازها في تشرين الثاني ١٩١٢ (واعيد تأكيده بالنسبة لمنطقتي الموصل وبغداد في ١٤ آذار ١٩٢٥) ، كمتابعة لاتفاقية الخط الاحمر لسنة ١٩٢٨ ، تحت اسم « شركة بترول العراق » في ١٩٢٩ (١) . وفي ١٩٣١ مدد الاتفاق الى كامل المنطقة الواقعة شرقي دجلة مقابل ٤٠٠٠٠٠ جنيه استرليني كايجار ثابت ، يعاد نصفه عندما يبدأ الانتاج ، وعوائد بمعدل ٤ شلنات عن الطن - تصبح واجبة الدفع للحكومة .

ومنح عقد امتياز للتنقيب عن البترول واستغلاله شرقي دجلةوشمال خط العرض ٣٣ درجة لـ « شركة تنمية البترول البريطانية » في ١٩٣٢ (منذ ١٩٤٢ ، أصبح اسمها « شركة حقول بترول الموصل المحدودة ») مقابل ايجار ثابت حتى بدء الانتاج ، وعائدات بمعدل ٤ شلنات للطن عند بدء الانتاج ، وتخصيص ٢٠ ٪ من الانتاج للاستعمال المجاني للحكومة . في ١٩٣٨ ، منح عقد امتياز لانتاج البترول في منطقة البصرة الى شركة تابعة لشركة بترول العراق ، هي « شركة بترول البصرة » ، وكان لـ « شركة دارسي » عقد امتياز على المنطقة المتاخمة للحدود الفارسية ، التي سلمت لتركيا العثمانية بمقتضى اتفاقية ١٩١٤ (ومن هنا سميت « الاراضي المنقولة ») ، لكنها لم تستغل . وقد طوبقت شروطه مع شروط الامتيازات الاخرى الممنوحة للعراق وفي ١٩٢٥/٢٦ الى الشركة التابعة لـ « شركة تنمية البترول البريطانية » والمسماة « شركة بترول خانقين » . وفي البصرة انشئت مصفاة كان انتاجها مخصصا للسوق المحلي . وهنا ايضا ، كانت الحكومة تتلقى ٤ شلنات عن كل طن ينتج من البترول الخام .

---

(١) كان تكوين شركة بترول العراق وتوزيع أسهم رأسمالها كما يلي :

شركة دارسي للاستكشاف (شركة البترول الانجليزية - الفارسية)	٢٣٫٧٥ ٪
شركة انجلو ساكسون للبترول (مجموعة شل الملكية الهولندية)	٢٣٫٧٥ ٪
شركة البترول الفرنسية	٢٣٫٧٥ ٪
شركة تنمية الشرق الادنى (مجموعة امريكية)	٢٣٫٧٥ ٪
شركة المشاركات والاستثمارات المحدودة (كلبنكيان)	٥ ٪

حتى ١٩٣٣ كان انتاج البترول في العراق بسيطا ، ولم يزد عن ١٠٠٠٠٠ طن في ١٩٣٣ . ولم يزد الانتاج زيادة لها قيمتها حتى تم انشاء خطي الانابيب بسعة ١٢ بوصة لنقل بترول شركة بترول العراق الى حيفا وطرابلس ، حيث وصل الى ٣٫٥٥ مليون طن في ١٩٣٥ و ٤ مليون طن تقريبا عند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، **اي حوالي ٢٪ من اجمالي** الانتاج العالمي .

في ١٩٢٨ وقع الشركاء في « شركة بترول العراق » « اتفاقية الخط الاحمر » التي تعهدوا بمقتضاها بالا يعملوا مستقلين « بصورة مباشرة او غير مباشرة لانتاج البترول الخام وتكريره » في معظم اراضي الامبراطورية العثمانية السابقة ، الا من خلال أو على الاقل بموافقة الشركة المذكورة . وهكذا أرسيت أسس العمل لشركات البترول في العراق وغيرها من أجزاء الشرق الاوسط ، رغم ان التطورات ابتداء من الثلاثينات قد أثبتت ان المنافسة والمصالح المستقرة للحكومات والشركات كانت أقوى من أي اتفاقات أو تعهدات .

كان الدخل الفعلي الذي تلقاه العراق من عائدات البترول في ذلك الوقت ما زال محدودا . لكن خطة السنوات الخمس في ١٩٣١ خصصت ٤ مليون جنيه استرليني تأتي من العائدات لمختلف أغراض التنمية . وأثناء النصف الثاني من الثلاثينات بلغ متوسط العائدات التي تلقتها الحكومة بمقتضى الامتيازات ٢ مليون جنيه استرليني سنويا، وهو مبلغ يبدو سخيفا بالقياس الى العائدات المدفوعة في الخمسينات ، بعد أن زاد الانتاج وتغيرت شروط عقود الامتياز ، لكنه مع ذلك كان ذا مغزى بالنسبة لكل من الخزانة العراقية ، وميزان المدفوعات كوسيلة لموازنة عجزها .

٨ . التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

- أ -

وفر الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان في ١٩٣٠ حلا جزئيا لمشاكلهما التجارية . وكان مقصودا به الغاء الجمارك بين هذين البلدين ، على ان يتقاسما الايراد من هذا البند . بيد ان هذا الاتحاد قد أثار كثيرا من حالات سوء التفاهم ومنازعات مستمرة (حتى تصفيته في ١٩٥٠) . وقد حاول لبنان ان يبرر نصيبه المرتفع من الايرادات (٤٧ ٪) وأراد رفعه الى ٧٠ ٪ - بمستوى معيشته المرتفع مقابل « افتقاد اي مستوى معيشة بين

بدو ودروز سوريا » وما يترتب عليه من استهلاك اكبر للسلع المستوردة ، مع ذهاب الجزء الاكبر من صادرات سوريا الى لبنان . والحقيقة ان معدل المستوردات بالنسبة للشخص كان في لبنان أعلى منه في سوريا . كان المتوسط للبلدين (٣ – ٥ر٣ جنيه استرليني) مرتفعا ، لكنه عند التقسيم الداخلي كان في لبنان ٥ أضعافه في سوريا . وطلبت سوريا من جانبها زيادة حصتها الى ٧٥ ٪ نظرا لحجم الارض والسكان .

في سوريا ولبنان ، قدرت المستوردات قبل الحرب العالمية الاولى بـ ٦ر٦ مليون جنيه استرليني والصادرات بـ ٣ر٣ مليون جنيه استرليني. بعد الحرب ، في العشرينات ، اتسعت الفجوة اساسا بسبب ارتفاع المستوردات التي وصلت في ١٩٢٨ الى ١٠ر٦ مليون جنيه استرليني مقابل صادرات قدرها ٣ر٤ مليون . وكانت الارصدة لموازنة العجز تأتي من الصادرات غير المنظورة في الحساب الجاري وخصوصا الانفاق العسكري الفرنسي والسياحة وايرادات الترانزيت (بما فيها البترول اعتبارا من ١٩٣٥ ، والتحويلات الراسمالية من المهاجرين السوريين واللبنانيين في الخارج) . ورغم انه بعد ١٩٢٩ وقع خفض غير قليل في الانفاق على المستوردات بسبب خفض طفيف في حجمها وعلى الخصوص في سعرها ، فان ايرادات التصدير انخفضت بالمثل ، كان هذا راجعا الى تدهور ملحوظ في شروط او حدود التبادل من حيث ان اسعار التصدير هبطت بأكثر مما هبطت اسعار الاستيراد . وفيما بين ١٩٢٩ و ١٩٣٥ انخفضت القيمة الاجمالية للتجارة الخارجية بنسبة ٥٠ ٪ لكن حجم الواردات انخفض بنسبة ٤ ٪ فقط بينما ارتفع حجم الصادرات بنسبة ٨٥ ٪ . وفي نهاية الفترة ، في ١٩٣٩ ، عندما ارتفعت قيمة المستوردات مرة أخرى الى ١٣ مليون جنيه استرليني وهبطت الصادرات الى ٢ مليون جنيه استرليني ، اتسعت الفجوة في الميزان التجاري اتساعا كبيرا .

استمرت فرنسا تحتل المركز الاول بين بلدان التصدير والاستيراد في مناطق انتدابها ، تليها بريطانيا ، وان كانت اليابان احيانا ، التي كانت قد تسلقت الى مكان بارز في التجارة مع سوريا ولبنان ، تعرِّض مركزها للخطر .

عند مناقشة السياسة الاقتصادية ، سبق ان ذكرنا ان لبنان ، الذي كان اكثر من سوريا اعتمادا على التجارة الخارجية ، خصوصا في صادراته غير المنظورة ، قد تضرر بالازمة على نحو أقسى من سوريا . ومن المعالم

المميزة ان عدد الاجانب الذين يقضون اجازتهم في لبنان ، الذي كان اثناء الازمة في بداية الثلاثينات يتراوح بين ٥٠٠٠–٧٠٠٠ في السنة ، ارتفع الى ١٨٠٠٠ واكثر قرب نهاية الثلاثينات . بينما كان وجود الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان ذا اهمية كبرى للبنان نظرا لمستواه المرتفع من الدخل في فترات الرخاء النسبي ، الا ان محاذيره ايضا كانت شديدة الخطر في أوقات الكساد .

كانت سلع التصدير الرئيسية من سوريا ولبنان هي : الفاكهة والخضر والقمح والصوف والحرير والاقمشة القطنية . ومن مستورداتها : منتجات قطنية ومواد غذائية ، آلات ومعدات ، حديد وصلب ، زيوت ومعادن . وكان المعدل السنوي للصادرات في الثلاثينات هو ٦٠ ٪ للمواد الغذائية و ٢٠ ٪ للمنسوجات (و ٥ – ١٠ ٪ أخرى احذية وملابس) . وبين الواردات ايضا كانت هذه العناصر الثلاثة معا تشكل حوالي ٥٠ ٪ (اساسا سجاير ومشروبات وسكر) ، بينما الوقود وغيره من السلع الراسمالية والانتاجية كانت تكوّن حوالي ٢٠ ٪ فقط .

ان الملمح المثير للاهتمام لهذا التركيب للتجارة الخارجية يتمثل في كون ٨٠ – ٨٥ ٪ من الصادرات مؤلفة من منتجات زراعية ومنسوجات ، بل ان تلك السلع ايضا تشكل نسبة عالية من المستوردات . فمن ناحية يعتبر هذا علامة صحة لعلاقات خارجية حية تتبع مبادىء ملائمة للتبادل ، لكنه من الناحية الاخرى كانت النسبة المنخفضة بعض الشيء للسلع الرأسمالية والانتاجية بين الواردات تحد من آفاق التنمية ، وفوق ذلك كانت صعوبات موازنة ميزان المدفوعات تجعل ضروريا زيادة التوفيرات في انفاق العملة الاجنبية على السلع الاستهلاكية ، التي كان جزء كبير منها ، بالمواد الخام الموجودة بل وبالخبرة الفنية الموجودة ، يمكن انتاجه محليا على نحو مربح . ومع ذلك فان أمرا له مغزاه ان الخدمات والسلع المصدرة كانت متنوعة أكثر من مصر او العراق مثلا ، وان المنتجات الصناعية والسياحة والخدمات كانت تحتل مكانا هاما في ميزان المدفوعات .

– ب –

منذ العشرينات ، والمشروعات تقدم من وقت لآخر في العراق لتنشيط التجارة المحلية والخارجية ، بتحسين وسائل النقل بالبحر والبر والدعاية ومعارض الانتاج المحلي ، والمفاوضات مع البلدان الاخرى لاغراض التبادل .

لكن لم ينجز فعلا الا القليل في تلك الفترة ، خصوصا وان الدوافع القوية لحماية الانتاج المحلي من ناحية ، وتوسع العلاقات الخارجية من الناحية الاخرى ، لم تتحقق الا خلال الثلاثينات . وقد توفر هذا العاملان بالازمة العالمية وتوطيد الاستقلال السياسي وقبول العراق في عصبة الامم ومحاولات تحقيق تنويع أكبر في الانتاج المحلي .

من الناحية الاخرى ، بالضبط عند بداية الثلاثينات ، أغرق الاقتصاد العراقي بمنتجات رخيصة (المصنوعة في اليابان بخاصة) ، بينما كان العراق لا يملك بعد الحرية الكاملة لاتخاذ خطوات للرد او للحماية . المنفذ الوحيد في الاتفاقية الانجليزية ــ العراقية وقيود الانتداب (المادة ١١) ضد التفرقة في التجارة الخارجية كان المادة ١٦ من المعاهدة التي يمكن بمقتضاها ابرام اتفاقات خاصة مع البلدان العربية المجاورة . في ذلك الوقت كان معظم صادرات العراق تستوعبه بريطانيا التي اشترت في ٣٢/٩٣١ ، على سبيل المثال ، ٦٠ ٪ من حبوبها و ٧٠ ٪ من جلودها و ٩٠ ٪ من قطنها الخام و ٣٠ ٪ من تمرها المجفف (فيما عدا البترول) .

وقد شكا تجار الحبوب بالذات من أن روسيا واليابان والبرازيل أغرقت السوق العراقي بمنتجاتها بينما لم تكن تشتري منه الا القليل جدا . فاليابان ، مثلا ، التي اشترى منها العراق سلعا قطنية وحريرية بـ ١٤ مليون ربية في ٣٢/١٩٣١ ، كان كل ما استوردته هو ١٩١ صندوقا من التمر المجفف . وفرضت المانيا رسوما جمركية عالية على الاذرة العراقية لمنع المنافسة مع الاذرة الالمانية . اما العلاقات التجارية مع فارس ، التي كانت ذات أهمية بالنسبة للميزان التجاري العراقي ، فقد عانت من قيود شديدة على العملة الاجنبية فرضت في ذلك الوقت في فارس . وحذفت بريطانيا في الواقع العراق من قائمة « البلدان ذات الافضلية الاولى » التي شملت أراضي الدومينيون والمستعمرات ، بينما استمرت تحتفظ لنفسها بسلسلة كاملة من الحقوق والمزايا ووظائف المستشارين للحكومة العراقية .

بمعنى ما ، كان من حسن حظ العراق ان شكلت الواردات اليابانية ، خصوصا من المنسوجات ، منافسة جدية لصادرات لانكشير البريطانية ايضا ، ولهذا ايدت بريطانيا بعض اجراءات الحماية التي ساعدت العراق والى درجة معينة بريطانيا . كانت الاخيرة تحتل المركز الاول في كل من مستوردات العراق وصادراته حتى ١٩٣٩ ، تليها اليابان والهند (بما فيها سيلان)

كموردين ، والولايات المتحدة الامريكية والهند (بما فيها سيلان) وفلسطين (بما فيها شرق الاردن) كأسواق تصدير .

ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتشجيع الانتاج المحلي انطبقت على كل من المنتجات الزراعية والصناعية . ففي ١٩٣١ و ١٩٣٢ رفعت الجمارك على القمح والشعير من ١١ الى ١٥ ٪ ، بينما خفض رسم التصدير على التمر من ٣ الى ١ ٪ ، لتشجيع هذا الفرع الذي كان قد اكتسب أهمية حاسمة بين الصادرات العراقية حتى التوسع الهائل في البترول . وباجراءات اخرى زيدت الرسوم الجمركية على سلع الترفيه وخفضت الرسوم على المواد الخام ، وأعفيت الآلات الاساسية من الجمارك ، وأقرت مبادىء المعاملة بالمثل . وقدمت مطالب بأن تقوم الاتفاقيات التجارية على أسلوب التبادل في محاولة لتحسين نوعية الصادرات العراقية . وقد تحقق القليل من ذلك من ناحية بسبب القيود (في البداية قيود الانتداب ثم قيود المعاهدات) ، ومن الناحية الاخرى بسبب المعدل المنخفض للاستثمارات .

كما في بلدان أخرى ، زادت صعوبات التصدير اثناء الكساد ، وهبطت قيمة الصادرات (فيما عدا البترول) من ٤ر٦ مليون دينار في ١٩٢٧ الى ٢ر٦ مليون في ١٩٣١ . حتى في ١٩٣٩ لم تكن الصادرات قد عادت الى مستواها السابق ، فوصلت الى ٣ر٧ مليون دينار فقط . وكانت ايرادات تصدير التمر حوالي مليون دينار .

طوال الفترة كلها ، استمرت الفجوة بين الصادرات والواردات ، ورغم انها تبعت منحنى التصدير الا ان تقلباتها كانت أعلى . في ١٩٢٧ كانت الواردات ٨ر١ مليون دينار ، وفي ١٩٣١ أصبحت ٤ر٧ مليون ، وفي ١٩٣٩ بلغت ٨ر١ مليون . كل هذه الارقام بيانات رسمية ، ويجب ان توضع في الاعتبار درجة معينة من عدم الدقة خصوصا في الواردات ، بالنظر الى التهريب وغيره من الصفقات .

ان الحساب الختامي الذي نشرته الحكومة عن ٣٩/١٩٣٨ (المنشور في الصفحة التالية) قد يرسم صورة للطريقة التي كانت يغطي بها العجز في ميزان المدفوعات .

ـ ج ـ

طوال تاريخ شرقي الاردن بين الحربين العالميتين كان ميزانه التجاري لغير صالحه . وقد زاد العجز التجاري حتى بلغ ٧١٥٠٠٠ جنيه فلسطيني في ١٩٣٩ ، عندما كانت الواردات ١ر٢٩٥ر٠٠٠ جنيه فلسطيني ،

جدول (٣٨)

ميزان مدفوعات العراق في ٣٩/١٩٣٨ (بالدينار)

	لـه	عليه
سلع	٣,٨٤٠,٠٠٠	٨,١٠٠,٠٠٠
فوائد وتوزيمات أرباح	١٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
خدمات وعائدات	٣,٧٩٧,٠٠٠	١,١٤٠,٠٠٠
حركة الذهب	١٦٣,٠٠٠	٤٧,٠٠٠
الحساب الجاري	٧,٩٠٠,٠٠٠	٩,٣٣٧,٠٠٠
صافي واردات الرأسمال (خصوصاً الاستثارات الاجنبية والنفقات المحلية للمنشآت الاجنبية)	١,٤٣٧,٠٠٠	
اجمالي	٩,٣٣٧,٠٠٠	٩,٣٣٧,٠٠٠

والصادرات ، بما فيها اعادة التصدير ، ٥٨٠٠٠٠ جنيه فلسطيني . وكان معظم الواردات يتكون من المنسوجات . وكانت المنتجات المعمرة الكاملة الصنع تشكل ٥٧ ٪ من اجمالي الواردات في ١٩٣٧ ، والمواد الغذائية والمشروبات والتبغ تشكل ٢٧ ٪ .

المتوسط السنوي للواردات في ٣٩/١٩٣٧ بلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيه فلسطيني ، أي حوالي ٤ جنيهات فلسطينية للفرد من السكان (مقابل ٢ر٢ جنيه مصري في مصر ، ٨ر٢ دينار عراقي في العراق ، ٣ ـ ٥ر٣ جنيه استرليني في سوريا ولبنان ، و ١ر٤ جنيه فلسطيني بين عرب فلسطين) . ويرجع سبب المعدل المرتفع نسبيا في شرق الاردن اساسا الى المستوى المنخفض للانتاج المحلي والحاجة الى امداد حتى الطلب المحلي بسلع اجنبية .

لم يكن هناك عجز دائم غير قليل فحسب (رافق تطور التجارة الخارجية طوال الوقت) ، بل ان معظم عناصر الاستيراد كانت سلعا استهلاكية ، خصوصا المنسوجات والمواد الغذائية . وفي غيبة السلع المنتجة والرأسمالية كانت الفرص المستقبلة لتغيير في تركيب الانتاج ومداه قليلة .

وكانت الصادرات تتكون أساسا من الحبوب والخضر والفاكهة وبعض الماشية . وفي ١٩٣٧ شكلت الماشية والاغذية والمشروبات والتبغ ٧ر٨٢ ٪ من اجمالي الصادرات .

وكانت فلسطين أكبر مشتر منفرد لصادرات شرقي الاردن (٣٩ ٪ في ١٩٣٧) ، وكان الميزان التجاري لشرقي الاردن مع فلسطين مؤاتيا دائما ، وكانت هذه الحال ترجع الى ان السلع المتبادلة بين البلدين كانت معفاة من الجمارك طبقا للمادة ٧ من معاهدة ١٩٢٨ بين بريطانيا وشرق الاردن وللمحق هذه الاتفاقية في ١٩٣٤ . وقد وقعت معاهدة مماثلة بين شرقي الاردن وسوريا في ١٩٢٣ ، ولكن عندما تبين لشرقي الاردن ان سوريا تغرق اسواقه دون ان تستوعب سلعا شرق أردنية ، طلبت الغاءها في تموز ١٩٣٧ اعتبارا من شباط ١٩٣٩ . وكانت الاولى بين الموردين لشرقي الاردن هي اليابان فيما يتعلق بالمنسوجات ، تلتها في نهاية الفترة سوريا والعراق وفلسطين . وكان شرق الاردن يشكل استثناء بين بلدان المنطقة من حيث ان معظم تجارته (باستثناء اليابان) كانت تجري مع البلدان المجاورة .

في فترة ما بين الحربين لم تنشر أي بيانات عن ميزان مدفوعات شرقي الاردن ، لكن يمكن ان يقال باطمئنان ان حركة الرأسمال لم تكن كبيرة . وكانت الصادرات غير المنظورة تافهة ـ بضع ألوف الجنيهات من السياحة وخدمات العبور بين فلسطين والعراق وسوريا والعربية السعودية . وكان العجز في الحساب الجاري يغطى بالدعم البريطاني للفيلق العربي والانفاق البريطاني على الاشغال العامة (ذات طبيعة عسكرية عادة) ومعونة الحكومة الفلسطينية . كان متوسط مختلف انواع المعونة البريطانية لشرق الاردن ـ ٩٠ الف جنيه فلسطيني في السنوات ٢٥/١٩٢٤ ـ ٣٦/١٩٣٥ ، وارتفع الى ١٠١٠٠٠ جنيه فلسطيني في ٣٨/١٩٣٧ . وقد رفعت هذه المعونة الى ٤٠٤٠٠٠ جنيه فلسطيني في ٣٩/١٩٣٨ ، عندما بدأ انشاء طريق حيفا ـ بغداد وعانت البلاد ارتفاعا له مغزاه في عجز الحساب الجاري .

خلاصة

ـ ا ـ

يبدو منهج « التحدي والرد » منهجا ملائما في تحليل السيرورة التاريخية . هذه المحاولة التاريخية الجمعية macro-historical في فهم الاحداث الهامة في نطاق حقائق المنطقة موضع الدراسة تحمل صورة اللقاء — او الصدام — بين الشرق والغرب . لكن الشكوك تثور حول ثلاث نواح رئيسية :

ا) ان تاريخ الجنس البشري ، وبالتأكيد تاريخ القطاعات القومية او الجغرافية الاكثر تحديدا لا يتلخص في ضربات كبيرة تؤدي اما الى النجاح او الى الفشل . ان تكاثف ملايين التحديات وردود الافعال يشكل اتجاهات التطور ، وكثيرا ما تتدخل التغيرات العنيفة ذات المنشأ الخارجي فتغير الاتجاه تماما. ان منهجا جدليا للتحليل التاريخي الوحدي micro-historical اكثر ملاءمة بكثير للواقع ، رغم انه سيكون علينا ان نعود اليه في الناحية الثالثة التي سنناقشها .

ب) عند تطبيق المنهج المذكور على الشرق الاوسط يبدو ظهور الغرب تحديا ، بينما يعتقد ان الشرق الاوسط سيستجيب « بالرد » . في النظرة بعيدة المدى الى التاريخ هذا بالتأكيد غير صحيح ، خصوصا اذا كان معنى التحدي غير مقصور كلية على الميدان الثقافي .

حتى زمن الحملة الصليبية — وفي اسبانيا حتى بعد ذلك — كانت الثقافة العربية الاسلامية هي التي فرضت الحصار على المسيحية وشكلت تحديا ضخما للغرب . ان الحملات الصليبية ذاتها — وربما حتى محاكم التفتيش — كانت رد الفعل لهذا التحدي . ومرة اخرى ، على الاقل حتى نهاية القرن السابع عشر ، كان الشرق الاسلامي العثماني هو الذي يشكل تحديا لاوروبا . ان مغامرة محمد علي الاقتصادية (رغم انه هو نفسه كان

متأثرا بأوروبا) وحملته العسكرية الى الشمال لعبت بلا شك دور التحدي — ولم يقصر رد الفعل الاوروبي عن المجيء . كما ان فتح قناة السويس في القرن التاسع واكتشاف حقول البترول الشرقية في القرن العشرين شكلا تحديا اقتصاديا وسياسيا حاسما أثار بدوره سلسلة من ردود الافعال من قبل الغرب ثم من قبل الشرق. ومن الناحية الاخرى، وعلى سبيل المثال، ليس ثمة شك في ان موجة الثورات والحركات الساعية الى الاحياء القومي والاقتصادي والاجتماعي التي اجتاحت تركيا وفارس ومصر بين ١٩٠٦ و ١٩٠٩ كانت تغذيها الى حد كبير الافكار الثورية الروسية والمثل القومية والاجتماعية لأوروبا الغربية . ورغم ان هذه الموجة انحسرت وجرت الى المياه الجانبية للحرب العالمية الاولى ، فانها قد ساعدت على تقوية وصهر القوى التي أثرت بعد الحرب في التاريخ الحديث للشرق الاوسط .

كل ما سبق يشير الى افتقاد اتجاه واحد في صنع التحدي .

ج) ان جوهر فكرة « التحدي والرد » (حتى ولو لم تكن بالضرورة تعني تصادما ، وانما ممارسة النفوذ عموما) وكذلك المنهج الجدلي في التحليل هو ان صدام الحضارات ، وعلاقات الانتاج ، ونظم الحكم والهياكل المؤسساتية تؤدي عادة الى مرحلة جديدة أكثر تقدما من التطور الاجتماعي، رغم انها تحتضن ، بوصفها مرحلة تطورية ، بقايا المرحلة السابقة ونواة المرحلة التالية . هذه الناحية الاخيرة تجعل من الممكن تقديم السؤال المركزي المتعلق بمشكلتنا ، وهو : هل مجتمع واقتصاد الشرق الاوسط عشية الحرب العالمية الثانية يشكلان مرحلة جديدة في تطور المنطقة ؟ ما هي طبيعة هذه المرحلة ؟ وهل تكمن منابعها حقيقة في تحدي الغرب للشرق ؟ ام لم يتغير شيء في بنيان هذا المجتمع ، بالمقارنة مثلا بسنة ١٨٠٠ ؟ والاستغلال السياسي ، البترول ، الاحياء الحديثة في المدن الشرقية ، آلاف الجرارات، عديد الجامعات ، بل المشروعات المتعددة الاغراض — هل هي مجرد زيت فوق الماء ، الذي من تحته يستمر الدين والتعليم واساليب الحكم والعلاقات العامة واساليب الانتاج في الريف بل وفي المدينة على منوال الاجيال السالفة الغربية عن روح المجتمع الصناعي الحديث ؟ اذا كانت دراسة بنيان المنطقة عند اندلاع الحرب العالمية الثانية تقصر عن الكشف عن تغير نوعي قياسا ببداية الفترة ، ولكن اذا لوحظت في نفس الوقت تصدعات هامة داخل هذا البنيان ، عندئذ يغدو من المشكوك فيه ما اذا كان أي من النظرتين ، « التحدي والرد » او « النظرة الجدلية » ، يلائم المشكلة التي تواجهنا .

من الناحية الاخرى ، ان اقتصاد الشرق الاوسط ، خلال الفترة التي درسناها ، لا يقدم ، مثلا ، بالتأكيد ، نموذج نمو يمكن مناقشته بلغة الديناميات ، حتى ولو كان نموذج « حد ادنى من الجهد النقدي » و « أقطاب النمو » و « المراحل » و « القطاع القائد » . فالتطور لم يكن غير متواصل فحسب ، وهو ما قد يتوافق مع اي من هذه النماذج ، لكن درجة الانحطاط الاقتصادي ودور العوامل ذات المنشأ الخارجي كانا من الضخامة بحيث يحبطان امكانية متابعة خطى الاقتصاد بلغة دورات الاعمال الملازمة للنظام السائد . ان اسبابا اضافية تجعل هذا المنهج عسيرا . فمن ناحية بقي اقتصاد الشرق الاوسط في مرحلة بدائية، غير رأسمالية الى حد ما ، وكانت تقلباته تعتمد الى حد كبير على اسباب طبيعية أكثر مما تعتمد على قوى اقتصادية . من الناحية الاخرى ، اصبح عدد من القطاعات الاقتصادية متداخلا في شبكة الرأسمالية الدولية ، التي منعت ، حتى مرحلة معينة ، التقدم الصناعي ، كما غرست في الاقتصاد الشرقي بعض عناصر النمو ، المنتمية اساسا الى البنيان التحتي للاقتصاد ، وكانت هذه العناصر الاخيرة مرة اخرى ، بسبب أصلها ، عوامل نمو خارجية المنشأ . وعلى الرغم من العدد الكبير من نظريات دورات الاعمال ، لم يقدم حتى الآن نموذج يمكن ان ينطبق على التقدم والتراجع غير المتواصل « الاحمق » ، لمنطقة متخلفة ذات بناء اجتماعي عميق في تقليديته ، كانت المغامرات الرأسمالية فيه مهتمة بأرباح المضاربة لكنها لا تكاد تهتم بالتقدم المحلي . فاذا أضيف الى ذلك افتقاد البيانات ومجموعات الاحصاءات السليمة ، فان صعوبة ، ان لم يكن استحالة ، استخدام المناهج المذكورة تظهر بوضوح .

ـ ب ـ

نظرا للمواصفات المذكورة ، فان نمطا معدلا للتحليل البنياني ، اي التحقيق في التغيرات في المكونات الرئيسية للبنيان الاجتماعي والاقتصادي، مع اعطاء وزن كامل لكل من الزمن والبيئة (انظر المقدمة) ، يبدو أنسب اسلوب في دراسة التاريخ الاقتصادي لمنطقة متخلفة .

كيف نستطيع ان نقرر ما اذا كانت قد وقعت تغيرات بنيانية في اقتصاد الشرق الاوسط اثناء الاجيال الخمسة الاخيرة ـ واذا كان الامر كذلك ماذا كان اتجاه مثل هذه التغيرات ؟

قد يحاول المرء ان يعقد مقارنة بين حكم « ويليرس » ، الذي يقول بأن

المجتمع الشرقي قد دام طوال اجيال في « نفس وضع نظام الارض ، نفس السلم الاجتماعي ، نفس سياسة الدولة ، نفس الدور للدين » مثلما كان عند الفتح العثماني ، وبين الوضع الفعلي للشرق الاوسط في عشية الحرب العالمية الثانية . وقد نسأل ما الاحداث التي وقعت في هذه المجالات : الزراعي ، الاجتماعي والسياسي ، والديني . لكن قبل ان نفعل ذلك يجب ان نعدل قائمة ويليرس للقطاعات لتكتسب طابع « المكونات البنيانية » . ان الظروف الزراعية والسلم الاجتماعي والدين تنتمي بلا شك الى تلك المكونات ، لكن سياسة الدولة ليست عنصرا بنيانيا في حد ذاتها . فهي ، من ناحية ، وظيفة لعوامل بنيانية مختلفة ، وقد تحقق ، هي نفسها ، من ناحية اخرى ، تغيرات في المكونات البنيانية ، مؤثرة في حدتها ونفوذها على السيرورات التاريخية .

في مقابل ذلك هناك عوامل تصطدم اساسا بالسلم الاجتماعي المذكور آنفا لكنها تشكل عوامل بنيانية في حد ذاتها . تلك هي اساسا ، كتوسيع لـ « وضعية الارض » ، اساليب الانتاج عموما والبنيان المؤسساتي والاجتماعي للعلاقات الانتاجية ، كما وجدت وشكلت نفسها خلال أجيال تحت تأثير العوامل الاقليمية الداخلية ، او خلال الضغط او المثال الخارجي .

لقد حاولنا الاجابة عن عديد من الاسئلة حول التغير البنياني بتتبع السيرورات التي وقعت في ميدان حيازة الارض والتغيرات في الانتاج وتحويل الانفاقات الجارية والاستثمارات والخدمات المؤسساتية المنشأة لتلك الاغراض والعلاقات الاقتصادية والقانونية والسياسية بين الشرق الاوسط والغرب كما تنعكس في الحقوق المترتبة على الامتيازات الاجنبية وعقود الامتياز وسوق النقد الدولية ومحاولات تحقيق التحديث وتقوية الاطار الاقتصادي والسياسي بمساعدة اصلاحات شاملة وتعبئة الرأسمال والمعرفة التقنية الاجنبيين ، وبجهد اقتصادي مستقل الدولة فيه هي المحرك الاول .

فلنلخص الان بايجاز التغيرات في المكونات البنيانية الرئيسية .

فيما يتعلق بعامل الدين ، كانت حركة الاصلاح في الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر دون شك ذات طابع علماني متميز بلا شك ، انعكس في التشريع المدني العلماني الذي قيد حكم القانون الديني ومفسريه الاقوياء . في فارس بين الاوساط الدينية ذاتها ، ظهرت حركة اصلاح وصلت أهدافها الاجتماعية الى ما وراء النظام المقدس القديم ، الذي كان

مرعيا بتعصب من جانب كل من الكهانة الرسمية والشاه . هناك، وخصوصا في تركيا بعد الحرب العالمية الاولى ، استمر الاتجاه العلماني ، لكن قدرا معينا من التخندق وقع في البلدان الاخرى في المنطقة .

بقدر ما كان للايديولوجيا الاسلامية من تأثير مقيد على التطور الاقتصادي ، انتشر التردي في المقاطعات العربية من الامبراطورية العثمانية فور انسلاخها . في الفصل الخاص بنفوذ الدين اوضحنا ان طريقة التفكير التركية كانت تختلف عن طريقة التفكير العربية في تمتعها بنظرة اكثر علمانية للمشاكل الاجتماعية . ومع الانعتاق العربي من النير العثماني ، انطلق الدين مرة اخرى كعامل دولة ، وعلى الاقل في بلدين من بلدان المنطقة هما اليمن والعربية السعودية ، ومن السهل ان نرى الكوابح التي وضعها على التطور التقنولوجي والاقتصادي .

كان البنيان الاجتماعي التقليدي مغروزا ومؤصلا بحيث لا تستطيع ترتيبات واصلاحات مثل « التنظيمات » ان تقوضه تماما وتحل محله بنيانا آخر . مع ذلك فبينما لم يكن الاقطاع الشرقي مستعدا للاستسلام لاوامر محمود الثاني او اوامر محمد علي ، وعندما أبيد البكوات المماليك والانكشارية جسديا ، ما لبث ان حل محلهم بكوات آخرون (الملتزمون) . هذه الطبقات من الناحية الاخرى لم تكن قادرة على الصمود أمام سيرورات تاريخية أقوى من الاجراءات والاوامر الانتقالية وغير الواقعية .

ان التغيرات الشديدة في الوضع السياسي والعسكري وفي اساليب القتال ، والتغلغل المتزايد للاساليب الاقتصادية والمالية الحديثة ، في الامبراطورية ومصر على السواء (مع التحول الكامل الى زراعة القطن وما ترتب عليه من الاعتماد على السوق) ، واخيرا الادارات المركزية الاقوى التي قد لا تكون اكثر استبدادا مما في الماضي ، لكنها على أي حال تتمتع بقدر اكبر من السلطة الادارية العسكرية والتي تكونت في الدول التي خلفت الدولة العثمانية ، ــ كل تلك العوامل جعلت كثيرا من عناصر البنيان القديم غير ضرورية (الرحل ، الاقطاعيون وعملاؤهم ، جباة الضرائب) اذ اصبحت متناقضة بشكل أساسي مع الاتجاهات الجديدة للنمو . ونما وتوسع العنصر التجاري والرأسمالي في الانتاج والتوزيع والاستثمار والتجارة الخارجية ، والعلاقات بين الدولة وكبار ملاك الاراضي كفت عن أن تكون اقطاعية .

من الناحية الاخرى، ظلت الزراعة العامل المسيطر داخل الاقتصاديات الوطنية ، ولم تكن الدولة قد اتخذت بعد اجراءات ثورية لتغيير اساليب الانتاج في الزراعة او لقلب علاقات الملكية القائمة ، فاستمرت بالتالي عميقة داخل المجتمع العلاقات شبه الاقطاعية (بل والقنانة احيانا) بين ملاك الارض (الذين ظلوا غائبين) وبين جماهير الفلاحين في فارس والعراق وسوريا ومصر وشرقي الاردن ، والى مدى اقل في تركيا .

ولم تكن المدينة بعد قادرة على ان تقوم بدور البديل للقرية في أداء وظيفة اقتصادية مركزية . كان التصنيع أضعف (حتى في تركيا ما بين الحربين) من ان يستطيع تحطيم المجتمع التقليدي والاطاحة به . وبالتالي فان القرية ، ممثلة بالمالك الكبير للارض والشيخ والتاجر الوسيط ، استمرت في ممارسة الضغط على السياسة الوطنية بالاشتراك مع غيرها من العوامل المعادية للتقدم ، مثل بقايا نظام الامتيازات الاجنبية ، وسياسة الانتداب المترددة ، والافتقار الى الارصدة الملائمة للاستثمار الحديث .

ومع ذلك ظهرت تصدعات معينة في البنيان التقليدي . فالازدواجية القديمة بين المركزية والاقطاعية افسحت الطريق لازدواجية جديدة لاقتصاد قوت تقليدي واقتصاد سوق رأسمالي يتوسع ببطء .

ـ ج ـ

بالنظر الى التغيرات الاقتصادية الاكثر صرامة للنموذج البنياني ، فان المقاييس التي يمكن ان يتقرر على ضوئها تخلفية او تقدمية الاقتصاد الوطني هي : مستوى الانتاجية ، مستوى الدخل القومي (وبالذات الدخل للفرد بين الفئات الاكثر فقرا) ، معدل الاستثمارات ، الحصة النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة والصناعة والخدمات) في الناتج القومي وما يتصل بها من هيكل توزيع العمالة وتركيب التجارة الخارجية.

من الصعب ان نقرر ما اذا كان أفضل للانسان ، او ما اذا كان مجتمع ما اقرب الى الفضيلة ، عندما يكون مستوى المقاييس المذكورة اعلاه مرتفعا وعندما يحمل المجتمع طابعا صناعيا . فالتجربة تعلم انه حتى المجتمع التقنولوجي المستنير (فيما يتعلق بالمعرفة التقنية) لا ينجح في حل مشاكله الداخلية ، بل ومشاكله الدولية ، سلميا وبانصاف . ولكن رغم الزفرات التي يطلقها مختلف المبشرين الاخلاقيين يختلف من هذه الناحية نوعيا عن

المجتمعات السابقة في التاريخ . وعلى اي حال فان تحت تصرفه وسائل أفضل لان يغذي الناس تغذية كافية، وان يكسوهم وان يمنحهم مأوى ملائما، وان يقلل ساعات العمل ، وان يحسن الظروف الصحية (ربما بالمقارنة بالمجتمع البدائي « الطبيعي » ، انما بالتأكيد بالمقارنة بما يجري اليوم في المناطق المتخلفة) . ان العلاقات الاجتماعية والنظم السياسية القائمة تحول دون حصاد كافة فوائد المنجزات الاقتصادية والتقنولوجية . وما زال هذا هو خانق المجتمع الحديث ، كما انه كان احد الخوانق الرئيسية ، على سبيل المثال ، في الامبراطورية العثمانية او الفارسية .

لكن بغض النظر عن تلك الافكار الكئيبة ، فاننا سنعود بالضرورة الى المقاييس السابقة ، الصالحة للتطبيق على المجتمع الحديث في حدود ما يتعلق بالتمييز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة .

في محاولتنا فحص حال الشرق الاوسط عشية الحرب العالمية الثانية طبقا لتلك المقاييس لن يكون ثمة مهرب من تبني بيانات نسبية ، أي مقارنة هذه المنطقة بالاجزاء الاكثر نموا من العالم . ومن الصعب ، من الناحية الاخرى ، عقد مقارنة داخل المنطقة نفسها بين بداية الاجيال الخمسة المذكورة ونهايتها ، بمعزل عن بيانات اضافية معينة سترد في سياق مناقشتنا .

ان مستوى الانتاجية بالنسبة للفرد من الكسبة في الشرق الاوسط عند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، طبقا لمصادر « كولن كلارك » ، قد تقلب بين ١٣٠ و٣٥٠ وحدة دولية في السنة، بالمقارنة بـ ١٤٢٩ في انجلترا و٢٠٩٣ في الولايات المتحدة . نتيجة لذلك ، فان الدخل بالنسبة للفرد من السكان في الشرق الاوسط كان كذلك ربع او سبع مقابله في البلدان الغربية . ونظرا للتوزيع اللامتساوي للدخل ، العائد الى نظام ملكية الارض البالغ التمايز (بما في ذلك مشكلة الايجار) ، وكذلك الاجور البالغة التمايز (كما هي واضحة بالنسبة لبلدان عديدة) ، فان الدخل الحقيقي لاغلبية السكان بقي دون حد الكفاف .

على أساس متوسط الدخل بالنسبة للفرد من السكان ، متقلبا في جميع انحاء المنطقة عشية الحرب العالمية الثانية بين ٥٠ و١٠٠ وحدة دولية، فان الدخل بالنسبة للفرد من الكتلة الكبيرة للطبقات الاكثر فقرا – بالنظر الى المروحة البالغة الاتساع من اللامساواة في منحنى « لورنز » – يقع دون

خط الـ ٥٠ وحدة دولية . بالاضافة الى ذلك ، توجد مؤشرات قوية تنبىء انه بينما ارتفع في تركيا ، مثلا ، الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد من السكان اثناء فترة ما بين الحربين ، فانه في مصر تعثر بل وتدهور .

مع مراعاة كل التحفظات ، كالتي تتعلق بالمناخ وعادات الاستهلاك ووجهات النظر المتعارضة حول القيمة الغذائية لمختلف عناصر الغذاء ، من الصعب ان نتجاهل حقيقة ان مستوى الاستهلاك في الشرق الاوسط كان ادنى بكثير منه في الغرب . والجدول ٣٩ يعطي مقارنة لها مغزاها بين مصر وانجلترا والولايات المتحدة في ١٩٣٧ .

طبقا للبيانات حول تركيا في الثلاثينات (انظر الجدول ٤٠) يظهر ان الوضع في معظم ميادين الاستهلاك ، رغم التقدم المذكور ، لم يكن أفضل بل أسوأ من مصر في بعض النواحي .

حتى في استهلاك السعرات الحرارية ، التي مصدرها الاساسي البقول التي تشكل عماد الوجبة الشرق اوسطية ، كان التخلف الشديد للشرق الاوسط واضحا .

جدول (٣٩)

الراتب الغذائي الفعلي للفرد من السكان في مصر وانجلترا والولايات المتحدة في ١٩٣٧

الاستهلاك للفرد	مصر	انجلترا	الولايات المتحدة
لحم ، سمك ، طيور (كغ)	٢٠	١٨٧	٩٠
لبن (لتر)	٧٣	٨٨	٢١٧
بيض (واحدة)	٤٤	٢٠٠	٢٢٨
سكر (كغ)	٢٤	٩٥	٣٥
بطاطا (كغ)	١١	٢٢٢	١٨٠
خضر (كغ)	٢٢	١٠٣	٧٩

جدول (٤٠)

متوسط الاستهلاك اليومي من السعرات الحرارية في بلدان مختلفة في ١٩٣٨/١٩٣٩

نيوزيلندا	٣٢٨١
الولايات المتحدة	٣٢٤٩
انجلترا	٣٠٠٥
الاتحاد السوفياتي	٢٨٢٧
تركيا	٢٦١٩
فلسطين	٢٥٧٠
سوريا ولبنان	٢٣٩٤
مصر	٢١٩٩
فارس	١٩٦٦
العراق	١٩٦٢
شرق الاردن	١٩٠٩
كوريا	١٩٠٤

ان معدل الاستثمار هو احد العوامل الرئيسية التي تقرر الانتاجية والدخل . والى ان ظهر الرأسمال الاجنبي في الشرق الاوسط في شكل قروض واستثمارات ، كانت هناك محاولة واحدة بارزة فقط من جانب الدولة لتحديث البنيان الاقتصادي ، بواسطة استثمارات ضخمة ، معتصرة من السكان المحليين : تلك هي حال مصر في ظل محمد علي ــ وقد سبق مناقشة اسباب فشله . في الفترة الباقية وفي المناطق الباقية من هذا الجزء من العالم ، فان ثمار الفتوحات والاستثمارات في عصور سابقة أكلتها الحروب ، التي جلبت بدورها خسائر اقتصادية وسياسية ، والتبديد والفساد من جانب الحكام وحاشيتهم ، وفي افضل الاحوال ــ اكلتها الاستثمارات المجهضة في المباني الباذخة والمنشآت العسكرية او المشروعات التي لم تدرس جيداً ربحيتها الاقتصادية . فلم تتلق الارض المخصبات التي احتاجتها ، ولم تتلق القوة البشرية رعاية كافية ولم تستخدم الضرائب لاغراض بناءة ، وكان الاقتصاد ينهب ويسرق باستمرار . وعندما نفدت في النهاية الارصدة والغنائم الموروثة ، التي تعلم منها الحكام ان يعيشوا ببذخ،

جاءت ، بدلا من الغنائم وضرائب الغزو ، النفقات المدمرة على الاسلحة التي كانت تفقد والجنود الذين كانوا يقتلون والتعويض عن الحروب التي كانت تنتهي بالهزيمة ــ عندما حدث كل ذلك كان محتوما ان يتقوض البنيان السياسي والاجتماعي . ان نظام الري في مصر ربما ظل يشكل استثناء ، لكن هنا كان « الانفجار السكاني » الذي بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر يلقى منجزاته . فلا عجب ان مثل ذلك الاقتصاد الضعيف ، المحروم من الاستثمارات الجديدة ، ومهزوز الاساس بالضرائب الفادحة ، انهار فور تدفق المصالح الاجنبية . قرب نهاية القرن التاسع عشر، تماما عندما ظهرت حركة اصلاح قوية في الشرق الاوسط ، اشتدت القبضة الخانقة لسياسات الدول والمصالح المالية الدولية حول رقبة تلك المناطق . وقد لحق هذا المصير فارس ومصر، لكن الكارثة العظمى أصابت الامبراطورية العثمانية ، عندما لم تعد تجارب « التنظيمات » قادرة على ان تمنع الكارثة التي كانت تلوح فوقها لسنوات طويلة .

في الواقع ان هذا الانهيار قد أثر اساسا على الاستقلال السياسي والاقتصادي لتلك البلدان ، ولم يصبح محسوسا بشكل مباشر في الريف الذي ظل مجمدا بشدة داخل صدفة تخلفه . ومع ذلك تأثرت الحرف التقليدية بقسوة دون ان تنهض صناعة محلية واسعة بدلا منها . ونتيجة لذلك نمت بروليتاريا المدن المتعطلة جزئيا . ان الديون والادارة الاجنبية التي اقيمت لتحصيلها تحصيلا كفيا قد خفضت حتما الدخل الحقيقي للجماهير ، التي كانت التزامات الدولة توفى من ضرائبها . في نفس الوقت نتجت تلك الالتزامات جزئيا عن استثمارات جديدة بدأت مصر وتركيا العثمانية (وفي نهاية القرن التاسع عشر فارس ايضا) القيام بها اما مباشرة بمعونة القروض الاجنبية او من خلال اصحاب عقود الامتياز من الاجانب الذين كانوا مستعدين تحت شروط معينة لان يستثمروا رأسمالهم في تعهدات محلية . وحتى على مدى قصير استفادت قطاعات اقتصادية عديدة من التحسينات التي وقعت نتيجة لتلك الاستثمارات، خصوصا في المواصلات والنقل ، بينما في مدى اطول كان يمكن ان تصبح هذه الابنية التحتية للاقتصاد محركا هاما لتنمية القطاعات المنتجة .

وعلى وجه الخصوص ، كان يمكن ان تصبح السكك الحديدية ، كما في عدد من البلدان الاخرى ، القطاع القائد في الاقتصاد بزيادة الطلب على المواد الخام (رغم ان كلا من الفحم والحديد اللازمين لتشغيلها كان عرضهما قليلا في

المنطقة) وبتحسين امداد القطاعات الاخرى بخفض تكلفة النقل وتسهيل الوصول الى الاسواق .

ولكن حتى الحرب العالمية الثانية ، لم تصبح مثل هذه التأثيرات الايجابية محسوسة بدرجة ذات مغزى ، بسبب عجز الاستثمارات التكميلية ونظرا للعيوب في اختيار مواقع خطوط المواصلات ، وخصوصا لان جزءا كبيرا من الاستثمارات لم يكتمل في حينه (مثلا كخط بغداد) او تركت ودمرت بشدة (كسكة حديد الحجاز) او اصبحت قطاعا خارجيا بالنسبة للاقتصاد المحلي (كقناة السويس) والى درجة غير قليلة حقول البترول . ان ادارة الدين العثماني والمصري في نهاية القرن التاسع عشر لعبت دور المثال الجيد للكفاءة الاوروبية التي زرعت بعض البدايات الخافتة لادارة حديثة ، لكن نظرا لموقف الدائنين والدول الغربية ولعوامل محلية لم تكن تلك البدايات قادرة على اقامة ادارة شاملة على نمط غربي على نطاق الدولة.

كان الرأسمال الاجنبي نافرا من المجيء الى الشرق الاوسط في ظل الظروف التي قامت بعد الحرب العالمية الاولى (فيما عدا الاستثمارات في البترول التي كانت الى حد كبير ذات طابع خارجي او براني) . كانت هناك ندرة في الرأسمال المحلي الذي أثبت تردده في القيام باستثمارات صناعية مفضلا العائدات السريعة والمرتفعة في ميادين اخرى ومتبعا توزيع الارباح بدلا من اعادة استثمارها في توسيع أسس الانتاج . وقد اظهر التحقيق السريع للارباح نفسه في واقعة ان الفجوة ، في بلد مثل فارس مثلا ، بين الارباح الموزعة محليا وبين ارباح عدد من بلدان اوروبا ذات الدخل المرتفع اكتسبت تدريجيا نسبا ضخمة . ان معدلات الارباح الموزعة في فارس (باستثناء شركات البترول) ارتفعت من ٩ ٪ سنة ١٩٣٢ الى ٣٥ ٪ في ١٩٣٦ ، وكانت المتوسطات لسنوات ١٩٣٧/١٩٣٠ كما يلي :

جدول (٤١)

الارباح الموزعة للشركات (نسب مئوية من رأسمال السهم) في الفترة ٣٧/١٩٣٠
(متوسط سنوي)

بلجيكا	٥ر٥١ ٪
انجلترا	٦ر٦٠ ٪
تشيكوسلوفاكيا	٧ر٩٦ ٪
فرنسا	١٤ر٧٣ ٪
فارس	٢٧ر٠٠ ٪

في فارس كانت هذه الاتجاهات بلا شك ايضا نتيجة الرخاء والتضخم اللذين صاحبا فترة الاستثمارات . لكن في نفس الوقت كانت تعبيرا واضحا عن الظروف المميزة للشرق الاوسط .

كانت سوق الاوراق المالية ما زالت في القماط . ولم يكن القطاع الاعرض من السكان يستطيع ان يلعب دور مصدر للتمويل ، حيث ان معدل المدخرات ظل منخفضا ، لان الدخول المنخفضة كانت تشجع نزوعا الى الاستهلاك ، ولان عادات الادخار السليمة لم تكن موجودة . وكان الاختزان ما زال في الواقع شائعا ، والافتقار الى الثقة في المؤسسات المصرفية كان يقلل من القيمة المقارنة للبيانات عن ودائع المدخرات . مع ذلك ، ورغم هذا التحفظ ، يبدو من الجدول التالي ان الاختلافات بين الشرق الاوسط واجزاء العالم الاكثر تطورا في نهاية الثلاثينات كانت من الوضوح بحيث انها كانت ذات مغزى كبير بلا شك .

ان الحكومات ، في كل من البلدان المستقلة وفي الاقاليم الواقعة تحت الانتداب ، قد احجمت عن تبني سياسة مالية جريئة . ولما كانت الحكومة تمثل ، كامكانية ، عاملا مركزيا في انعاش الاقتصاد الشرقي ، فان بعض تجارب التنمية كان مكتوبا عليها الفشل عمليا عندما ساندتها حكومات فاسدة تفتقر الى الكفاءة كما في مصر ، او حكومات تفتقر الى رغبة حقيقية

جدول (٤٢)

المدخرات للفرد من السكان (بالدولارات) في ١٩٣٨

البلد	دولارات	البلد	دولارات
نيوزيلندا	١٧٢٫٣	بولندا	٨٫٤
السويد	١٦٣٫٤	شيلي	٦٫٧
النرويج	١٥٢٫٠	بلغاريا	٦٫٣
بريطانيا	١٣١٫١	اليونان	٤٫٦
الولايات المتحدة	٩٨٫٩	مصر	٣٫٠
كندا	٧٦٫٩	تركيا	١٫١
ايطاليا	٥٤٫١	فارس	٠٫٠٦
تشيكوسلوفاكيا	٥٢٫٣		

في التقدم ومهتمة فوق كل شيء بأهدافها السياسية والاقتصادية الانانية ، كما الادارات الاجنبية وحكومات الانتداب .

لم تتغير الاستثمارات وانماطها كثيرا في ظل نظام الانتداب ، الذي كان على نحو ما مجرد طبعة جديدة من الادارة البريطانية في مصر . ومع انه منع الكارثة المالية وانشأ جهازا اداريا اكثر كفاية وافضل تنظيما ، الا انه لم يكن قادرا ، بسياسته المالية والاقتصادية المحافظة ، ان يدخل مرحلة جديدة من التنمية الصناعية الحديثة .

ان فترة ما بين الحربين ، رغم التحفظات السابقة ، قد اثارت مبادرة محلية جديدة ـ مبادرة خاصة في مناطق الانتداب وفي مصر ، وقومية في فارس وتركيا . وبدأت عملية الاستثمارات الجديدة تؤتي ثمارها حتى في الفترة القصيرة حتى الحرب العالمية الثانية ، في شكل مشروعات صناعية ، وتحسينات في الري وفي الزراعة عموما ، وبالتالي في معدل الناتج القومي والدخل بالنسبة للفرد من السكان، الذي زاد تدريجيا ، في تركيا على الاقل.

ان الحصص النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج القومي والهيكل المهني ايضا تقرر الدخل بالنسبة للفرد من السكان وتركيب التجارة الخارجية . في هذه الناحية وقعت تغييرات ملحوظة عديدة . ان الزيادة الاكثر سرعة للسكان في الجيلين الاخيرين أدخلتعنصرا بنيانيا جديدا في المجتمع الشرقي . فبدلا من الافتقار الى القوة البشرية التي اصبحت في بعض الاحيان بالغة الوضوح اثناء فترات طويلة من المغامرة العسكرية والسخرة ، فان الضغط القوي للسكان المتزايدين أصبح الآن محسوسا ومصحوبا ـ خصوصا في مصر ـ ببطالة مقنعة او بلفظ او طرد المتعطلين من القطاع الزراعي .

ان السكان والموارد ـ المتغيرين الرئيسيين في البنيان الاقتصادي ـ لم ينموا متناسبين ، في جميع البلدان على الاقل . ووجدت درجة أكبر من التفاوت في مستوى الانتاج والدخل داخل حدود بلدان الشرق الاوسط نفسها، لكن ابرز الملامح كان الهوة المتزايدة بين المنطقة ككلمن ناحية ومناطق العالم الاكثر تطورا من الناحية الاخرى . الاغنياء أصبحوا اكثر غنى والفقراء اصبحوا أفقر نسبيا .

في جميع بلدان الشرق الاوسط ، الى مدى صغير او كبير ، كان ثمة نمو نسبي في سكان المدن ، بينما انخفض في بعضها الدخل من الزراعة الى

اقل من ٥٠ ٪ من اجمالي الدخل القومي . وجرت الهجرة من القرى الى المراكز المدينية التي تقدم العمل ، سواء كاملا او موسميا . وتراجعضعف الطابع الاولي للصادرات ، رغم انه ما زال كبيرا حتى اليوم ، بينما بدأت الصناعة المحلية تعالج المواد الخام الزراعية والتعدينية عموما . ان الزيادة الطفيفة الوحيدة في الصناعة الحديثة المحلية ، في كل من عدد العاملين وفي الدخل ، كانت راجعة الى تقلص الحرف ، التي استمر تدهورها حوالي المئتي سنة . بل في حالات معينة ، كما في سوريا ولبنان ، انخفضت نسبة المستخدمين في الصناعة (بما في ذلك الحرفيين) في نهاية الفترة موضع الدراسة . تحت تأثير الضغط ، الذي باشره على المدن الحرفيون السابقون والمتعطلون الريفيون وفائض السكان الناتج من الزيادة الطبيعية ، بقيت الاجور والدخول في مستوى منخفض ، خصوصا في غيبة نقابات العمال . وقد استغلت صناعات معينة ، خصوصا الاغذية والمنسوجات ، هذه الحال كي تتنافس بنجاح مع السلع المستوردة ، ورغم القيود القائمة فقد توفرت درجة معينة من الحماية الحكومية ، زيدت خلال العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين . وبالتالي هبطت الحصة النسبية لهذين العنصرين ، لكن ندرة الراسمال المحلي والمبادرة المحلية جعلا من الصعب الاستفادة من زاد العمل الرخيص وجعله حافزا صناعيا كما حدث في الثورة الصناعية او في اليابان . وبالطبع لم تكن هذه الحال راجعة لمجرد غيبة التقدم والمعرفة التقنية ، وانما ايضا للقيود الاجنبية التي كانت لا تزال سائدة والنفوذ الاجنبي الذي لم يشجع تشجيعا كافيا ، بل اعاق ، في بعض الاحيان ، السعي الموجود الى التنمية .

ـ د ـ

ان الترابط بين العوامل التي شجعت او اعاقت التنمية من القوة بحيث يكاد يكون مستحيلا ان نعزل عاملا مركزيا واحدا ، او حتى عدة عوامل ، ونجعله مسؤولا عن تخلف المنطقة المستمر ، مع وجود مجرد بقع معزولة من التقدم والتنمية . ان القاء المسؤولية الرئيسية على الامبريالية الغربية وحدها قد يكون مضللا بقدر القائها على الشكل السلبي للدين او لشخصية السكان او لفساد الحكام . ويمكن بسهولة الزعم (وكثير من الحجج يمكن ان تساق لتأييد حقيقة) ان محمد علي ، المستبد ، الجهول ، المحب للنهب كان اكثر حكام عصره استنارة عندما حاول بضربة واحدة ان يحول مصر المتخلفة الى دولة حديثة ذات اقتصاد حديث . ومن الناحية

الاخرى لن يكون من الصعب ايجاد حجج تبين انه بينما خاطرت الدول الغربية والرأسماليين الغربيين برأسمالهم في استثمارات في الامبراطورية العثمانية او الامبراطورية الفارسية ومارست ضغوطا من أجل حماية أقليات وشعوب بأكملها ، نجد ان السلاطين والشاهات والخديوية ، بطغيانهم وفسادهم وجشعهم الذي لا يكبح وبمساعدة جهاز اداري فاسد ، هم الذين وضعوا العصا في عجلة محاولات التغريب ، وراوغوا « غدرا » القيود التي وضعتها الامتيازات الاجنبية ، واستغلوا منح عقود الامتياز ليتمتعوا بمزايا انانية وفي النهاية جلبوا على الامبراطورية الخضوع والتفكك .

لكن كل هذه مجرد انصاف حقائق ، تشوه اتجاه السيرورات نفسها ، كما تشوه اسبابها . فكما أوضح ماركس بحق ، لا يجوز ان نعزو الاستغلال والتوسع الرأسمالي الى جور الرأسماليين (بل الى آلية النظام الرأسمالي) . في القرن التاسع عشر ، ارتبط الطلب المتنامي للبلدان الآخذة بالتصنيع على الانتاج الزراعي والمواد الخام ببحثها عن أسواق بسبب الناتج المتنامي من السلع المصنعة والخدمات الحديثة . ان الخطر المفترض للارباح المتناقصة دفع الرأسمال الاوروبي للبحث عن فرص أفضل في المناطق الجائعة الى الرأسمال ، فسبب بحثا متجددا عن المراكز الاستراتيجية في افريقيا وآسيا . هنا فتح الطلب على الرأسمال والزعامة الاقتصادية ، في ظل ظروف من الفساد وعدم الكفاية المحليين ، ابواب الاقتصاد على مصاريعها للسيطرة الاجنبية . ان سجلا وتدقيقا متوازنا للاحداث على مدى القرن السابق للحرب العالمية الثانية يظهر درجة عالية من « التعاون » بين القوى المدمرة من داخل المنطقة وخارجها ، العاملة من أجل الركود الاقتصادي بل التفسخ .

ولكن ينبغي ان نلاحظ ان ثمة تغيرا نوعيا متميزا بعد الحرب العالمية الاولى في مفهوم الدولة ووظائفها الاقتصادية . هذا التغير وقع اساسا في تركيا والى درجة ما في فارس ، لكن جاءت ، من ناحية معينة ، نظم الانتداب دون ارادة مصممة منها . وكف فرض الضرائب عن ان يكون النشاط الاقتصادي الرئيسي للدولة ، كما كان في الماضي ، الموجه نحو زيادة سلطة حاكم استبدادي ونحو المزيد من الانفاق على الحرب ونحو فساد أشد . ان الادارة الافضل تنظيما في البلدان الواقعة تحت الانتداب وعمليات مسح الاراضي والاحصاءات العامة والخدمات الاحصائيةغزت العناصر الاقطاعية وعلاقات الملكية القديمة ، وادت الى ظهور الموظف العام وغيره من الطبقات الجديدة ، التي قوضت البنيان الاجتماعي والاقتصادي السابق . وازيلت

تدريجيا درجة غير قليلة من الفساد ، وعدم الكفاية والذاتية من جانب الطبقات الحاكمة . وحلت محل الاهمال المطلق عمليا للحاجات الاولية للجماهير بدايات متواضعة للتنمية واجراءات تحقيق الرخاء .

في بعض البلدان المستقلة حاولت الحكومات الآن ان تدعم استقلالها السياسي والاقتصادي بالتنمية الاقتصادية ، وبقدر الامكان التنمية الصناعية . وبدات الضرائب والجمارك تلعب بصورة متزايدة دور أداة للحماية الاقتصادية والمدخرات العامة لاعادة الاستثمار في قطاعات جديدة .

المجتمع الشرقي والاقتصاد الشرقي، على عتبة الحرب العالمية الثانية، كانا في سيرورة واضحة من التحلل نتيجة للتغيرات البنيانية في السكان وفي التراتب الطبقي الاجتماعي وفي الوضع القانوني وفي المركز الدولي ، وفي الوعي القومي والاقتصادي . من الناحية الاخرى ، في ميدان الاستهلاك والانتاج والاستثمار ، كانت العلامات الاولى للتغير فقط هي الواضحة ، وبمعنى معين بقيت المنطقة محتجزة بين انماط بنيانية كانت قد اصبحت عتيقة مماتة وبين انماط جديدة لم تتدعم بعد . وفي غيبة مجرى قوى منعش من الثورة الاجتماعية والاقتصادية ، فان التصدعات في الجدار التقليدي للمجتمع لم تتسع بالقدر الكافي لتقويضه ولتؤدي الى اعادة صهر البنيان الاجتماعي والاقتصادي . ان القوى المحافظة القديمة لم تلق اسلحتها بعد .

المراجع*

– جاك ويلرس : « فلاحو سوريا والشرق الأوسط » ، غاليمار ، باريس ١٩٤٦ .
– ف. بردويل : « البحر المتوسط والعالم المتوسط في عصر فيليب الثاني » ، باريس ١٩٤٩ .
– و. ميلر : « اوروبا العثمانية وورثتها ، ١٨٠١ – ١٨٢٧ » ، منشورات جامعة كمبريدج ١٩٤٣ .
– ن. سينيور : « مذكرات مقيم في تركيا واليونان ، ١٨٥٧ – ١٨٥٨ » ، لندن ١٨٩٥ .
– برنارد لويس : « بعض تأملات حول انحطاط الامبراطورية العثمانية » ، دراسات اسلامية ١٩٥٨ .
– كارل بروكلمان : « تاريخ الشعوب الاسلامية » ، لندن ١٩٤٩ .
– ب. وايتك : « صعود الامبراطورية العثمانية » ، لندن ١٩٣٨ .
– أ. جب \ هـ. بوون : « المجتمع الاسلامي والغرب » ، منشورات جامعة اوكسفورد ، ١٩٥٠ – ١٩٥٧ .
– ا. هـ. لايبير : « حكومة الامبراطورية العثمانية في عهد سليمان الكبير » ، كامبريدج ، ماس ، ١٩١٣ .
– م. بيلان : « نظام الاقطاعات العسكرية في الاسلام » ، الصحيفة الآسيوية، نيسان ١٨٧٠ .
– م. بيلان : « دراسة حول الملكية العقارية في البلدان الاسلامية ، وتركيا خصوصا » ، الصحيفة الآسيوية ، شباط ١٨٦٢ .
– ايركهارت : « تركيا ومواردها » ، لندن ١٨٨٣ .
– جوزيف فون هامر : « تاريخ الامبراطورية العثمانية » ، برلين ١٨٣٤ .
– م. خدوري : « الحرب والسلام في قانون الاسلام » ، بلتيمور ١٩٥٥ .
– ن. بولياك : « الاقطاعية في مصر وسوريا ، ١٢٥٠ – ١٩٠٠ » ، لندن ١٩٣٩ .
– اوبشيني : « رسائل حول تركيا » ، لندن ١٨٥٦ .
– هـ. هيتون : « تاريخ اوروبا الاقتصادي » ، نيويورك ١٩٤٨ .
– برنارد لويس : « الاصناف الاسلامية » ، مجلة التاريخ الاقتصادي ، المجلد ٨ ، ١٩٣٧ .
– برنارد لويس : « تركيا اليوم » ، هيتشنسون ١٩٤٩ .
– برنارد لويس : « نشوء تركيا الحديثة » ، لندن ١٩٦١ .

---

* اقتصرنا على ذكر أهم مراجع الكتاب ، وهي غزيرة جدا . وترجمنا الاسماء الى العربية لاعطاء القارىء العربي فكرة عن مراجع الكتاب .

– مدحت باشا : « تركيا ، ماضيها ومستقبلها » ، باريس ١٨٧٨ .
– الكونت ف. فان دن شتاين : « حول الوضع القانوني للرعايا العثمانيين غير المسلمين » ، بروكسل ١٩٠٦ .
– موراويتس : « مالية تركيا » ، باريس ١٩٠٢ .
– محمد أسد : « موجز تاريخ تصفية الانكشارية من قبل السلطان محمود عام ١٨٢٦ » ، باريس ١٨٣٣ .
– ل. ستيج : « تركيا الحديثة » ، نيويورك ١٩٢٤ .
– ج. نورا دونغهيان : « مقتطفات من الوثائق العالمية حول الامبراطورية العثمانية » ، باريس ١٨٩٧ – ١٩٠٣ .
– ج. بيلبسيه دي روسا : « انظمة الامتيازات في الامبراطوريةالعثمانية » ، باريس ١٩٠٢ .
– ميرزا : « تركيا الحديثة » ، نيويورك ١٩٢٤ .
– علي حيدر مدحت : « حياة مدحت باشا » ، لندن ١٩٠٣ .
– خالدة أديب : « وجه تركيا الغربي » ، لندن ١٩٢١ .
– ي. هايد : « أسس القومية التركية » ، لندن ١٩٥٠ .
– م. دوهسون : « لوحة عامة للامبراطورية العثمانية » ، باريس ١٩٧٠ .
– ابو يوسف يعقوب : « كتاب الخراج » .
– ألبرت بورجوا : « تكون مصر الحديثة » ، باريس ١٩٣٩ .
– ستوكويل وديك : « تركيا والمضائق » ، نيويورك ١٩٤٠ .
– ج.ب. رافنديل : « أصل الامتيازات والمؤسسات القنصلية » ، واشنطن ١٩٢١ .
– ج. س هورويتز : « الدبلوماسية في الشرق الادنى والاوسط » ، برنستن ١٩٥٦ .
– ألبرت حوراني : « سوريا ولبنان » ، لندن ١٩٤٦ .
– بليسدل : « الرقابة المالية الاوروبية على الامبراطورية العثمانية » ، جامعة كولومبيا ١٩٢٩ .
– ويليم ايتون : « مسح الامبراطورية العثمانية » ، لندن ١٧٩٨ .
ا. كروتشلي : « وصف مصر الحديثة الاقتصادي » ، لندن ١٩٣٨ .
– الجبرتي : « عجائب الآثار في التراجم والاخبار » .
– هنري دوديول : « مؤسس مصر الحديثة » ، كمبريدج ١٩٣١ .
– مصطفى صبري : « الامبراطورية المصرية في ظل محمد علي » ، باريس ١٩٣٠ .
– غابرييل هانوتو : « تاريخ الامة المصرية » ، باريس ١٩٣١ .
– كلوت بك : « نظرة عامة حول مصر » ، باريس ١٨٤٠ .
– بوورنغ : « تقرير حول مصر ومالطا » ،
– ولكوك غريغ : « الري المصري » ، لندن ١٩١٣ .
– د.س. لاندز « بنوك وباشوات » ، لندن ١٩٥٨ .
– م. فهمي « الثورة الصناعية في مصر ونتائجها الاجتماعية في القرن التاسع عشر » ، ليدن ، ١٩٥٤ .
– دوان : « مصر من ١٨٢٨ – ١٨٣٠ » ، مقتطفات من مراسلات السفارة الفرنسية في مصر، باريس ١٩٢٥ .
– جون مورلي : « حياة ريتشارد كوبدن » ، لندن ١٩٠٥ .

– فوشيه : « الجنيه المصري ، منذ خلقه من قبل محمد علي الى تغيراته الاخيرة » ، «المجلة المعاصرة » ، ١٩٥٠ .

– م. صبري : « الامبراطورية المصرية في ظل اسماعيل » ، باريس ١٩٣٢ .

– ج. ف. نحاس : « الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلاح المصري » ، باريس ١٩٠١ .

– كروشلي : « توظيف الرأسمال الاجنبي في الشركات المصرية والدين العام » ، باريس ١٩٣٦ .

– ج. دوان : « تاريخ حكم الخديو اسماعيل » ، باريس ١٩٣٢ .

– هندرسون : « مجاعة لانكشاير الى القطن ، ١٨٦١ – ١٨٦٥ » ، منشورات جامعة منشستر ١٩٣٤ .

– فيسكونت ميلز : « بريطانيا في مصر » ، لندن ١٩٠٤ .

– ماك كووين : « مصر تحت حكم اسماعيل » ، لندن ١٨٨٩ .

– س. ليزاج : « شراء اسهم قناة السويس » ، باريس ١٩٠٦ .

– ج. مارلو : « العلاقات الانكليزية المصرية ، ١٨٠٠ – ١٩٥٣ » ، لندن ١٩٥٤ .

– علي بك اسماعيل : « النتائج المالية لاحتلال بريطانيا لمصر » .

– كرومر : « عباس الثاني » ، لندن ١٩١٥ .

– كرومر : « مصر الحديثة » ، لندن ١٩٠٨ .

– ادوار دايسي : « انكلترا ومصر » ، لندن ١٨٨١ .

– ت. روتشتاين : « خراب مصر » ، لندن ١٩١٠ .

– انطوان لوكوفيتش : « واقعة من التاريخ المعاصر ، شركة مصر الزراعية والصناعية » ، باريس ١٨٦٥ .

– و. ويلكوكس : « ست سنوات في الشرق » ، لندن ١٨٣٥ .

– دي ليسبس : « رسائل ومذكرات ووثائق لخدمة قناة السويس » ، باريس ١٨٧٥–١٨٨١ .

– ا. دبسي : « مستقبل مصر » ، لندن ١٨٧٨ .

– مصطفى خان فاتح : « وضع ايران الاقتصادي » ، لندن ١٩٢٦ .

– ج. هيغيمستر : « محاولة في الموارد الارضية والتجارية لآسيا الفرنسية » ، سان بطرسبرغ ١٨٣٩ .

– ي. شوستر : « اختناق ايران » ، نيويورك ١٨١٢ .

– ج. مالكولم : « صور عن ايران » ، لندن ١٨٢٨ .

– ف. شيرول ، « مسألة الشرق الاوسط ، او بعض المسائل السياسية للدفاع عن الهند »، لندن ١٩٠٣ .

– آن لامبتون : « سادة الارض والفلاحون في فارس » ، لندن ١٩٥٣ .

– و. ويلكوكس : « ري ما بين النهرين » ، نيويورك ١٩١١ .

– ا. ت. ويلسون : « فارس » ، لندن ١٩٣٢ .

– الجن كروسيكلوز : « مدخل الى ايران » ، نيويورك ١٩٤٧ .

– ف. لافون \ هـ. رابينو : « صناعة الحرب في فارس » ، مونبيلييه ١٩١٠ .

– ج. ت. كيرزت : « فارس والمشكلة الفارسية » ، لندن ١٨٨٢ .

– ا. س. ميلسبوغ : « وضع فارس المالي والاقتصادي » ، نيويورك ١٩٢٦ .

– ا. س. ميلسبوغ : « امريكيون في فارس » ، واشنطن ١٩٤٦ .

– عبدالله معظمي : « بحث في وضع الاجانب في ايران » ، باريس ١٩٣٧ .

– بيرسي سايكس : « مسألة الشرق الاوسط » ، لندن ١٩٥١ .

– نصرالله فاطمي : «دبلوماسية البترول » ، نيويورك ١٩٤٥ .

– ضيا كوك ألب : « الاساس التركي » ، اسطمبول ١٩٣٩ .

الغازي مصطفى كمال ، مجموعة الخطب .

– سير ا. د. روس : « صنع تركيا الحديثة » ، لندن ١٩٣٧ .

– ب. ب. غرافس : « بريطانيا وتركيا » ، لندن ١٩٤١ .

– ا. م. ايرل : « تركيا والدول العظمى وخط حديد بغداد » ، لندن ١٩٢٣ .

– ز. ي. هرشلاغ : « الاقتصاد التركي في مرحلة الانتقال » ، نيويورك ١٩٥٩ .

– س. ب. لاداس : « تبادل الاقليات بين بلغاريا واليونان وتركيا » ، نيويورك ١٩٢٩ .

– نرمين ميمجيولي : « تقدم تركيا » ، لندن ١٩٥١ .

– ا. ر. لخمان : « الوضع الاقتصادي والتجاري في تركيا » ، لندن ١٩٤٨ .

– كونغسبوري واقطان : « الخدمات العامة في تركيا » ، بروكسل ١٩٥٥ .

– و. ل. باركان : « قانون توزيع الاراضي على الزارعين والمشكلات الاساسية لاصلاح زراعي في تركيا » ، جامعة اسطمبول ١٩٤٥ .

– و. س. سارك : « السياسة الاقتصادية في تركيا الحديثة » ، لندن ١٩٤٨ .

– ج. ب. مكي : « تصنيع تركيا » ، اسطمبول ١٩٣٩ .

– ا.ت. ولسون : « فارس » ، لندن ١٩٣٢ .

– ر. ن. كوبتا : « ايران – دراسات اقتصادية » ، نيودلهي ١٩٤٧ .

– د. ن. ويلبر : « ايران ، الماضي والحاضر » ، نيوجرسي ١٩٥٨ .

– ج. لنزوو سكي : « روسيا والغرب في ايران ، ١٩١٨ – ١٩٤٨ » ، نيويورك ١٩٤٩ .

– ل. ب. ايلويل – سيتون : « ايران الحديث » ، لندن ١٩٤١ .

– ك. غرونوود : « تصنيع ايران » ، مجلة « الشرق الجديد » ، مجلد ٨ ، ١٩٥٧ .

– م. صبري : « مصر ، كما هي » ، باريس ١٩٠٥ .

– و. كليلند : « المشكلة السكانية في مصر » ، ١٩٣٦ .

– م. صبري : « الثورة المصرية » ، باريس ١٩١٩ .

– هـ. بوتاس : « تاريخ مصر منذ الفتح العثماني » ، باريس ١٩٤٨ .

– شارل عيساوي : « مصر ، تحليلات اقتصادية واجتماعية » ، منشورات جامعة اوكسفورد ١٩٤٧ .

– كولن كلارك : « شروط التقدم الاقتصادي » ، لندن ١٩٥١ .

– م. ا. رافعي : « نظام مصر النقدي » ، لندن ١٩٣٥ .

– ج. كيرك : « تاريخ موجز للشر ق الاوسط » ، لندن ١٩٥٥ .

– هـ. لامنس : « سوريا » ، بيروت ١٩٢١ .

– ريمون أوزو : « دول المشرق تحت الانتداب الفرنسي » ، باريس ١٩٣١ .

– س. حماده : « النظام النقدي والمصرفي في سوريا » ، بيروت ١٩٣٥ .

– ج. ت. هافارد : « تقرير حول الظروف الاقتصادية والتجارية في سوريا ولبنان – ١٩٣٦ »، لندن ١٩٣٩ .

– ا. دووبسون : « تحقيق حول حيازة الارض ومشكلات القرابة » ، ليتوورث ١٩٣٠ .

فهرس الموضوعات

القسم الاول

اقتصاد الشرق الاوسط حتى الحرب العالمية الاولى

القسم الثاني

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بين الحربين العالميتين

مدخل إلى

التاريخ الاقتصادي الحديث

للشرق الأوسط

ان الرؤية الصحيحة للواقع هي الرؤية ذات البعد التاريخي . ومن هنا اهمية هذا الكتاب الذي يقدم صورة واضحة، استناداً الى معطيات ودراسات غزيرة جداً ، عن البعد التاريخي (الاقتصادي والاجتماعي) للواقع العربي الراهن .

يصور هذا الكتاب سيرورة انتقال الاقتصاد الشرق اوسطي من اقتصاد تقليدي متأخر مكتف ذاتياً الى اقتصاد كولونيالي متخلف وتابع بفعل الاكتساح الغربي العسكري والاقتصادي والاجتماعي .

يحلل المؤلف في البداية سيرورة تفسخ البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العثماني (وبالتالي العربي)، ثم يتحدث عن محاولات الاصلاح العثمانية التي حاولت عبثاً تجديد بنية المجتمع العثماني والعربي .

وينتقل المؤلف بعد ذلك الى تحليل تجربة محمد علي باشا ، المحاولة الاولى للنهضة العربية الحديثة، ويبين كيف اسهم الاستعمار ، فضلاعن عدم نضج البنى الاجتماعية والفكرية النضج الكافي ، في القضاء على هذه المحاولة ، ثم يتابع تحليل سير تحول الاقتصاد (والمجتمع) المصري ، مع الاحتلال الانكليزي لمصر وبسببه ، الى اقتصاد تابع ومتخلف .

واخيراً يفرد المؤلف دراسة طويلة للاقتصاد (والمجتمع) العربي في سوريا ولبنان وشرقي الاردن والعراق ، بدءاً من الاجتياح الاستعماري وصولا الى الحرب العالمية الثانية .

دار الحقيقة للطباعة والنشر في بيروت
ص.ب ٨١٤٧

الثمن : ١٠ ل.ل.